

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للشيرازي

دعاء مستجاب :

اسأل الله الكريم الغامه على احسن الوجوه واكملها وانها واعجلها ،
وانلمها في الآخرة والدينا ، واكثرها انتفاعا به واعمها فائدة لجميع
المسلمين ..

[الشيخ معي الدين النووي في المقدمة ج ١ ص ١٠٢]

الجزء السابع عشر

وهو الجزء الخامس من تكملة هذا الشرح

بقلم

محمد نجيب طبعي

رئيس قسم السنة وعلوم الحديث

بجامعة أم درمان الإسلامية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولورثته من بعده

مكتبة الأشتاد

جدة - المملكة العربية السعودية

كتاب المكاتب

الكتابة جائزة لقوله تعالى « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيما نكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً » (١) ولا تجوز الكتابة إلا من جائز التصرف في المال لأنه عقد على المال فلم يجز إلا من جائز التصرف في المال كالبيع ، ولا يجوز أن يكتب عبداً أجنبياً لأن الكتابة تقتضى التمكن من التصرف ، والإجارة تمنع من ذلك ، ولا يجوز أن يكتب عبداً مرهوناً لأن الرهن يقتضى البيع والكتابة تمنع البيع ، وتجوز كتابة المدبر وأم الولد لأنه عتق بصفة يجوز أن تتقدم على الموت فجاز في المدبر وأم الولد كالعتق المعلق على دخول الدار ، فإن كاتب مدبراً صار مكاتباً ومدبراً ، وقد بينا حكمه في المدبر ، وإن كاتب أم ولد صارت مكاتبه وأم ولد ، فإن أدت المال قبل موت السيد عتقت بالكتابة ، وإن مات السيد قبل الأداء عتقت بالاستيلاد وبطلت الكتابة .

فصل وتجوز كتابة بعض العبد إذا كان باقية حراً لأنه كتابة على جميع ما فيه من الرق فأشبهه كتابة العبد في جميعه ، وإن كان عبد بين اثنين فكاتبه أحدهما في نصيبه بغير إذن شريكه لم يصح لأنه لا يعطى من الصدقات ولا يمكنه الشريك من الاكتساب بالأسفار ، وإن كاتبه بإذن شريكه ففيه قولان :

(أحدهما) لا يصح لما ذكرناه من نقصان في كسبه .

(والثاني) يصح لأن المنع لحق الشريك فزال بالإذن ، وإن كان لرجل عبد فكاتبه في بعضه فالمنصوص أنه لا يصح ، واختلف أصحابنا فيه ، فذهب أكثرهم إلى أنه لا يصح قولاً واحداً كما لا يصح أن يبعث العتق فيه .

ومنهم من قال : اذا قلنا : انه يصح أن يكتاب نصيبه في العبد المشترك باذن الشريك صح ههنا ، لأن اتفاقهما على كتابة البعض كاتفاق الشريكين ، فإن وصى رجل بكتابة عبد وعجز الثلث عن جميعه فالمنصوص أنه يكتاب القدر الذي يحتمله الثلث ، فمن أصحابنا من جعل في الجميع قولين .

ومنهم من قال : يصح في الوصية ، وقد فرق بينه وبين العبد المشترك بأن الكتابة في العبد المشترك غير مستحقة في جميعه والكتابة في الوصية استحقت في جميعه فإذا تعذرت في البعض لم تسقط في الباقي .

فصل وإن طلب العبد الكتابة - نظرت فإن كان له كسب وأمانة - استحب أن يكتاب لقوله عز وجل « والذين يتفون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتابوهم إن علمتم فيهم خيرا » ^(١) وقد فسر الخير بالكسب والأمانة ، ولأن المقصود بالكتابة العتق على مال ، وبالكسب والأمانة يتوصل إليه ، ولا يجب ذلك لأنه عتق ، فلا يجب يطلب العبد كالعتق في غير الكتابة .

وإن لم يكن له كسب ولا أمانة ، أو له كسب بلا أمانة ، لم تستحب لأنه لا يحصل المقصود بكتابته ، ولا تكره لأنه سبب للعتق من غير إضرار فلم تكره .

وإن كان له أمانة بلا كسب ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه لا تستحب لأن مع عدم الكسب يتعذر الأداء ، فلا يحصل المقصود .

(والثاني) تستحب لأن الأمين يعان ويعطى من الصدقات ، وإن طلب السيد الكتابة فكره العبد لم يجبر عليه ، لأنه عتق على مال فلا يجبر العبد عليه كالعتق على مال في غير الكتابة .

(١) النور : ٣٣

فصل ولا يجوز إلا بعوض مؤجل ، لأنه إذا كاتبه على عوض حال لم يقدر على أدائه فيفسخ العقد ويبطل المقصود ، ولا يجوز على أقل من نجمين ، لما روى عن أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه « أنه غضب على عبد له وقال : لأعاقبك ولأكاتبنك على نجمين » فدل على أنه لا يجوز على أقل من ذلك . وعن على كرم الله وجهه أنه قال : الكتابة على نجمين والائتمان الثانى ، ولا يجوز الا على نجمين معلومين ، وأن يكون ما يؤدى فى كل نجم معلوما ، لأنه عوض منجم فى عقد ، فوجب العلم بمقدار النجم ومقدار ما يؤديه فيه كالسلم الى أجلاين .

فصل ولا يجوز إلا على عوض معلوم الصفة ، لأنه عوض فى الذمة فوجب العلم بصفته كالسلم فيه .

فصل وتجوز الكتابة عن المنافع ، لأنه تجوز أن تثبت فى الذمة بالعقد فجاز الكتابة عليها كالمال ، فإن كاتبه على عملين فى الذمة فى نجمين جاز ، كما يجوز على مالين فى نجمين ، وإن كاتبه على خدمة شهرين لم يجز لأن ذلك نجم واحد ، وإن كاتبه على خدمة شهر ، ثم على خدمة شهر بعده ، لم يجز لأن العقد فى الشهر الثانى على منفعة معينة فى زمان مستقبل ، فلم يجز ، كما لو استأجره للخدمة فى شهر مستقبل . وإن كاتبه على دينار وخدمة شهر بعده لم يجز ، لأنه لا يقدر على تسليم الدينار فى الحال ، وإن كاتبه على خدمة شهر ودينار فى نجم بعده جاز ، لأنه يقدر على تسليم الخدمة فهو مع الدينار كالمالين فى نجمين ، وإن كاتبه على خدمة شهر ودينار بعد انقضاء الشهر فقد اختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو اسحاق : لا يجوز لأنه إذا لم يفصل بينهما صارا نجماً واحداً . ومنهم من قال : يجوز لأنه يستحق الدينار فى غير الوقت الذى يستحق فيه الخدمة ، وإنما يتصل استيفاؤهما ، فعلى هذا لو كاتبه على خدمة شهر ودينار فى نصف الشهر جاز ، لأنه يستحق الدينار فى غير الوقت الذى يستحق فيه الخدمة .

فصل وإن كاتب رجلان عبداً بينهما على مال بينهما على قدر الملكين ، وعلى نجوم واحدة جاز ، وإن تفاضلا فى المال مع تساوى الملكين ،

أو تساويا في المال مع تفاضل الملكين ، أو على أن نجوم أحدهما أكثر من نجوم الآخر ، أو على أن نجم أحدهما أطول من نجم الآخر ، ففيه طريقتان : من أصحابنا من قال ينسب على القولين فيمن كاتب نصيبه من العبد يأذن شريكه ، فإن قلنا : يجوز جاز ، وإن قلنا : لا يجوز لم يجوز ، لأن اتفاقهما على الكتابة ، ككتابة أحدهما في نصيبه يأذن الآخر . وعلى هذا يدل قول الشافعي رحمه الله تعالى فإنه قال في الأم : ولو أجزت لأجزت أن ينفرد أحدهما بكتابة نصيبه ، فدل على أنه إذا جاز ذلك جاز هذا ، وإن لم يجوز ذلك لم يجوز هذا .

ومنهم من قال : لا يصح قولاً واحداً ، لأنه يؤدي إلى أن ينتفع أحدهما بحق شريكه من الكسب ، لأنه يأخذ أكثر مما يستحق ، وربما عجز المكاتب فيرجع على شريكه بالفاضل بعد ما انتفع به .

فصل ولا يصح على شرط فاسد لأنه معاوضة يلحقها الفسخ فبطلت بالشرط الفاسد كالبيع ، ولا يجوز تعليقها على شرط مستقبل ، لأنه عقد يبطل بالجهالة فلم يجوز تعليقه على شرط مستقبل كالبيع .

فصل وإذا انعقد العقد لم يملك المولى فسخه قبل العجز ، لأنه أسقط حقه منه بالعوض ، فلم يملك فسخه قبل العجز عن العوض كالبيع ، ويجوز للعبد أن يمتنع من أداء المال لأن مالا يلزمه إذا لم يجعل شرطاً في عتقه ، لم يلزمه إذا جعل شرطاً في عتقه كالتوافل ، وهل يملك أن يفسخ ؟ فيه وجهان من أصحابنا من قال : لا يملك لأنه لا ضرر عليه في البقاء على العقد ، ولا فائدة له في الفسخ فلم يملكه . ومنهم من قال : له أن يفسخ لأنه عقد لحظه فملك أن ينفرد بالفسخ كالمرتهن ، فإن مات المولى ، لم يبطل العقد ، لأنه لازم من جهته ، فلم يبطل بالموت كالبيع ، وينتقل المكاتب إلى الوارث لأنه مملوك لا يبطل رقه بموت المولى ، فانتقل إلى وارثه كالعبد الفني وإن مات العبد بطل العقد ، لأنه فات المعقود عليه قبل التسليم ، فبطل العقد كالبيع إذا تلف قبل القبض ، ولا يجوز شرط الخيار فيه ، لأن الخيار

لدفع الغبن عن المال ، والسيد يعلم أنه مغبون من جهة المملوك لأنه يبيع ماله بماله ، والعبد مخير بين أن يدفع المال ، وبين أن لا يدفع ، فلا معنى لشرط الخيار ، فإن اتفاقا على الفسخ جاز ، لأنه عقد يلحقه الفسخ بالعجز عن المال ، فجاز فسخه بالتراضي كالبيع .

باب ما يملكه المكاتب وما لا يملكه

ويملك المكاتب بالعقد اكتساب المال بالبيع والإجارة والصدقة والهبة والأخذ بالشفعة والاحتشاش والاصطياد وأخذ المباحات ، وهو مع المولى كالأجنبي مع الأجنبي في ضمان المال وبذل المنافع وأرش الأطراف ، لأنه صار بما بذله من العوض عن رقبته كالخارج عن ملكه ، ويملك التصرف في المال بما يعود إلى مصلحته ومصلحة ماله . فيجوز أن ينفق على نفسه لأن ذلك من أهم المصالح وله أن يفدى في حياته نفسه أو رقيقه لأن له فيه مصلحة ، وله أن يختن غلامه ويؤدبه لأنه إصلاح للمال . وأما الحد فالمنصوص أنه لا يملك إقامته لأن طريقه الولاية والمكاتب ليس من أهل الولاية .

ومن أصحابنا من قال : له أن يقيم الحد كما يملك الحر في عبده ، وله أن يقتص في الجناية عليه وعلى رقيقه . وذكر الربيع قولاً آخر ، أنه لا يقتص من غير إذن المولى ، ووجهه أنه ربما عجز فيصير ذلك للسيد ، فيكون قد أتلف الأرش الذي كان للسيد أن يأخذه لو لم يقتص منه . قال أصحابنا : هذا القول من تخريج الربيع ، والمذهب أنه يجوز أن يقتص لأن فيه مصلحة له .

فصل وإن كان المكاتب جارية فوطئها المولى وجب عليه المهر ، ولها أن تطالب به ، لتستعين به على الكتابة ، لأنه يجري مجرى الكسب ، وإن أذهب بكارتها لزمه الأرش ، لأنه إتلاف جزء لا يستحقه فضمن بدله ، كقطع الطرف ، وإن أتت منه بولد صارت مكاتبة وأم ولد ، وقد بينا حكمهما في أول الباب ، وإن كانت مكاتبة بين اثنين فأولدها أحدهما — نظرت ، فإن كان معسراً — صار نصيبه أم ولد ، وفي الولد وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبي على بن أبي هريرة : إن الولد ينعقد جميعه حراً ، ويثبت للشريك في ذمة الواطيء ، نصف قيمته ، لأنه يستحيل أن ينعقد نصف الولد حراً ونصفه عبداً .

(والثاني) وهو قول أبي إسحاق : إن نصفه حر ونصفه مملوك ، وهو الصحيح ، اعتباراً بقدر ما يملك منها ، ولا يمتنع أن ينعقد نصفه حراً ونصفه عبداً فالمرأة إذا كان نصفها حراً ونصفها مملوكاً فأنت بولد فان نصفه حر ونصفه عبد وإن كان موسراً فالولد حر وصار نصيبه من الجارية أم ولد ، ويقوم على الواطيء نصيب شريكه ، وهل يقوم في الحال فيه طريقان ، من أصحابنا من قال : فيه قولان :

(أحدهما) يقوم في الحال ، فإذا قوم انفسخت الكتابة وصار جميعها أم ولد للواطيء ، ونصفها مكاتباً له فإن أدت المال عتق نصفها وسرى إلى باقيها .

(والقول الثاني) أنه يؤخر التقويم إلى العجز ، فإن أدت ما عليها عتقت عليها بالكتابة ، وإن عجزت قوم على الواطيء نصيب شريكه وصار الجميع أم ولد .

وقال أبو على بن أبي هريرة : لا يقوم في الاستيلاد نصيب الشريك في الحال قولاً واحداً ، بل يؤخر إلى أن تعجز ، لأن التقويم في العتق فيه حظ للعبد ، لأنه يتعجل له الحرية في الباقي ، ولا حظ لها في التقويم في الاستيلاد ، بل الحظ في التأخير ، لأنه إذا أخر ربما أدت المال فعتقت ، وإذا قوم في الحال صارت أم ولد ، ولا تعتق إلا بالموت ، والصحيح هو الأول ، وأنه على قولين كالعتق لأن الاستيلاد كالعتق بل هو أقوى ، لأنه يصح من المجنون والعتق لا يصح منه ، فإذا كان في التقويم في العتق قولان ، وجب أن يكون في الاستيلاد مثله .

فصل وإن أتت المكاتبه بولد من نكاح أو زنا ، ففيه قولان :

(أحدهما) أنه موقوف ، فإن رقت الأم ربق ، وإن عتقت عتق لأن الكتابة سبب يستحق به العتق ، فيتبع الولد الأم فيه كالاستيلاد .

(والثاني) أنه مملوك يتصرف فيه ، لأنه عقد يلحقه الفسخ ، فلم يسر إلى الولد كالرهن .

(فإن قلنا) إنه للمولى كان حكمه حكم العبد القن في الجناية ، والكسب ، والنفقة ، والوطء (وإن قلنا) إنه موقوف فقتل فمى قيمته قولان :

(أحدهما) : أنها لأمه تستعين بها في الكتابة لأن القصد بالكتابة طلب حفظها .

(والثاني) : أنها للمولى لأنه تابع للأم ، وقيمة الأم للمولى ، فكذاك قيمة ولدها ، فإن كسب الولد مالا ففيه قولان :

(أحدهما) أنه للأم لأنه تابع لها في حكمها فكسبها لها فكذاك كسب ولدها .

(والثاني) أنه موقوف لأن الكسب نماء الذات ، وذاته موقوفة فكذاك كسبه فعلى هذا يجمع الكسب ، فإن عتق ملك الكسب ، كما تملك الأم كسبها إذا عتقت ، وإن ربق بعجز الأم صار الكسب للمولى ، فمن أصحابنا من خرج فيه قولاً ثالثاً ، أنه للمولى ، كما قلنا في قيمته في أحد القولين ، وإن أشرفت الأم على العجز وكان في كسب الولد وفاء بمال الكتابة ففيه قولان :

(أحدهما) أنه ليس للأم أن تستعين به على الأداء ، لأنه موقوف على السيد أو الولد ، فلم يكن للأم فيه حق .

(والثاني) أن لها أن تأخذه وتؤديه ، لأنها إذا أدت عتقت ، وعتق

الولد فكان ذلك أحظ للولد من أن ترق ، ويأخذه المولى ، فإن احتاج الولد إلى النفقة ولم يكن في كسبه ما يفي .

فإن قلنا : إن الكسب للمولى فالنفقة عليه ، وإن قلنا : أنه للأم فالنفقة عليها وإن قلنا : أنه موقوف فقى النفقة وجهان :

(أحدهما) أنها على المولى لأنه مرصد للملكه .

(والثاني) أنها في بيت المال لأن المولى لا يملكه فلم يبق إلا بيت المال ، وإن كان الولد جارية فوطئها المولى - فإن قلنا : إن كسبه له - لم يجب عليه المهر لأنه لو وجب لكان له ، وإن قلنا : إنه للأم فالمهر لها ، وإن قلنا : إنه موقوف وقف المهر ، وإن أحبلها صارت أم ولد له بشبهة الملك ، ولا تلزمه قيمتها ، لأن القيمة تجب لمن يملكها ، والأم لا تملك رقبتها وإنما هي موقوفة عليها .

فصل وإن حبس السيد المكاتب مدة ففيه قولان :

(أحدهما) يلزمه تخليته في مثل تلك المدة ، لأنه دخل في العقد على التمكن من التصرف في المدة ، فلزمه الوفاء به .

(والثاني) تلزمه أجره المثل للمدة التي حبسه فيها ، وهو الصحيح ، لأن المنافع لا تضمن بالمثل ، وإنما تضمن بالأجرة ، وإن قهر أهل الحرب المكاتب على نفسه مدة ثم أفلت من أيديهم ففيه قولان :

(أحدهما) لا تجب تخليته في مثل المدة ، لأنه لم يكن الحبس من جهته .

(والثاني) تجب لأنه فات ما استحقه بالعقد ، ولا فرق بين أن يكون بتفريط أو غير تفريط ، كالبيع إذا هلك في يد البائع ، ولا يجيء هنا إيجاب الأجرة على المولى ، لأنه لم يكن الحبس من جهته ، فلا تلزمه أجرته .

فصل ولا يملك المكاتب التصرف إلا على وجه النظر والاحتياط لأن حق المولى يتعلق باكتسابه ، فإن أراد أن يسافر فقد قال في الأم : يجوز . وقال في الأمالي : لا يجوز بغير إذن المولى ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان .

(أحدهما) لا يجوز لأن فيه تفريراً .

(والثاني) يجوز لأنه من أسباب الكسب ، ومنهم من قال : إن كان السفر طويلاً لم يجز ، وإن كان قصيراً جاز ، وحمل القولين على هذين الحالين ، والصحيح هو الطريق الأول .

فصل ولا يجوز أن يبيع نسيئة ، وإن كان بأضعاف الثمن ، ولا على أن يأخذ بالثمن رهناً أو ضمينا ، لأنه يخرج المال من يده من غير عوض ، والرهن قد يتلف والضمين قد يفلس ، وإن باع ما يساوي مائة بمائة نقداً وعشرين نسيئة ، جاز ، لأنه لا ضرر فيه ، ولا يجوز أن يقرض ولا يضارب ولا يراهن لأنه إخراج مال بغير عوض .

فصل ولا يجوز أن يشتري من يعتق عليه لأنه يخرج ما لا يملك التصرف فيه بمال لا يملك التصرف فيه ، وفي ذلك إضرار ، وإن وصى له بمن يعتق عليه ، فإن لم يكن له كسب لم يجز قبوله ، لأنه يحتاج أن ينفق عليه ، وفي ذلك إضرار ، وإن كان له كسب جاز قبوله لأنه لا ضرر فيه ، فإن قبله ثم صار زمناً لا كسب له ، فله أن ينفق عليه ، لأن فيه إصلاحاً لماله .

فصل ولا يعتق ، ولا يكاتب ، ولا يهب ، ولا يحابي ، ولا يبرئ من الدين ، ولا يكفر بالمال ، ولا ينفق على آقاربه الأحرار ، ولا يسرف في نفقة نفسه ، وإن كان له أمة مزوجة لم تبذل العوض في الخلع ، لأن ذلك كله استهلاك للمال ، وإن كان عليه دين مؤجل لم يملك تعجيله ، لأنه يقطع التصرف فيما يعجله من المال من غير حاجة ، وإن كان مكاتباً بين نفسين لم

يجز أن يقدم حق أحدهما ، لأن ما يقدمه من ذلك يتعلق به حقهما ، فلا يجوز أن يخص به أحدهما ، وإن أقر بجناية خطأ ، ففيه قولان :

أحدهما : يقبل لأنه إقرار بالمال فقبل ، كما لو أقر بدين معاملة .

والثاني : لا يقبل لأنه يخرج به الكسب من غير عوض فبطل كالهبة ، وإن جنى هو أو عبد له يملك بيعه على أجنبي لم يجز أن يفديه بأكثر من قيمته ، لأن الفداء كالإتياع ، فلا يجوز بأكثر من القيمة ، وإن كان عبداً لا يملك بيعه كالأب والابن ، لم يجز أن يفديه بشيء قل أو كثر ، لأنه يخرج ما يملك التصرف فيه لاستبقاء ما لا يملك التصرف فيه .

فصل وإن فعل ذلك كله بإذن المولى ففيه قولان :

أحدهما : لا يصح لأن المولى لا يملك ما في يده والمكاتب لا يملك ذلك بنفسه ، فلا يصح باجتماعهما ، كالأخ إذا زوج أخته الصغيرة باذنها .

والثاني : أنه يصح وهو الصحيح لأن المال موقوف عليهما ، ولا يخرج منهما فصح باجتماعهما ، كالشريكين في المال المشترك ، والراهن والمرتهن في الرهن ، وإن وهب للمولى أو جابه أو أقرضه أو ضاربه ، أو عجل له ما تأجل من ديونه أو فدى جنايته عليه بأكثر من قيمته - فإن قلنا يصح للأجنبي بإذن المولى - صح ، وإن قلنا : لا يصح في حق الأجنبي باذنه لم يصح لأن قبوله كالإذن ، فإن وهب أو أقرض - وقلنا أنه لا يصح - فله أن يسترجع فإن لم يسترجع حتى عتق ، لم يسترجع على ظاهر النص ، لأنه إنما لم يصح لنقصانه وقد زال ذلك . ومن أصحابنا من قال : له أن يسترجع لأنه قد وقع فاسداً فثبت له الاسترجاع .

فصل ولا يتزوج المكاتب إلا بإذن المولى ، لما روى أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : أيما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر ، ولأنه يلزمه المهر والنفقة في كسبه ، وفي ذلك إضرار بالمولى ، فلم يجز بغير إذنه ،

فإن أذن له المولى جاز قولاً واحداً للخبر ، ولأن الحاجة تدعو إليه بخلاف الهبة .

فصل ولا يتسرى بجارية من غير إذن المولى ، لأنه ربما أحبلها فتلفت بالولادة ، فإن أذن له المولى وقلنا : إن العبد يملك فقيه طريقان ، ومن أصحابنا من قال : على قولين كالهبة . ومنهم من قال يجوز قولاً واحداً ، لأنه ربما دعت الحاجة إليه فجاز كالنكاح ، فإذا أولدها فالولد ابنه ومملوكه ، لأنه ولد جاريته وتلزمه نفقته لأنه مملوكه بخلاف ولد الحرة ، ولا يعتق عليه لنقصان ملكه ، فإن أدى المال عتق معه ، لأنه كمل ملكه وإن رق رق معه .

فصل ويجب على المولى الإيتاء ، وهو أن يضع عنه جزءاً من المال أو يدفع إليه جزءاً من المال ، لقوله عز وجل « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » ^(١) وعن علي كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في هذه الآية : « يحط عنه ربع الكتابة » والوضع أولى من الدفع ، لأنه يتحقق الانتفاع به في الكتابة . واختلف أصحابنا في القدر الواجب ، فمنهم من قال ما يقع عليه الاسم من قليل وكثير ، وهو المذهب ، لأن اسم الإيتاء يقع عليه .

وقال أبو إسحاق : يختلف باختلاف قلة المال وكثرته ، فإن اختلفا قدره الحاكم باجتهاده كما قلنا في المتعة ، فإن اختار الدفع جاز بعد العقد للزكية ، وفي وقت الوجوب وجهان ، أحدهما يجب بعد العتق كما تجب المتعة بعد الطلاق ، وللثاني أنه يجب قبل العتق ، لأنه إيتاء وجب للمكاتب فوجب قبل العتق كالإيتاء في الزكاة ، ولا يجوز الدفع من غير جنس مال الكتابة لقوله تعالى : « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » ^(٢) فإن دفع إليه من جنسه من غير ما أداه إليه فقيه وجهان :

(أحدهما) يجوز كما يجوز في الزكاة أن يدفع من غير المال الذي
وجب فيه الزكاة .

(والثاني) لا يجوز وهو الصحيح للآية ، وإن سبق المكاتب وأدى المال
لزم المولى أن يدفع إليه ، لأنه مال وجب للآدمي فلم يسقط من غير أداء
ولا إبراء كسائر الديون . وإن مات المولى وعليه دين خاص المكاتب أصحاب
الديون . ومن أصحابنا من قال : يحاص أصحاب الوصايا لأنه دين ضعيف ،
غير مقدر فسوى بينه وبين الوصايا ، والصحيح هو الأول ، لأنه دين واجب
فخاص به الغرماء كسائر الديون وبالله التوفيق .

باب الأداء والعجز

ولا يعتق المكاتب ولا شيء منه ، وقد بقي عليه شيء من المال ، لما روى
عمرو بن شعيب رضى الله عنه عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم » ولأنه علق عتقه
على دفع مال فلا يعتق شيء منه مع بقاء جزء منه ، كما لو قال لعبده : إن
دفعت إلى ألفاً فانت حر ، فإن كاتب رجلان عبداً بينهما ثم أعتق أحدهما
نصيبه أو أبرأه مما عليه من مال الكتابة عتق نصيبه ، لأنه برىء من جميع
ماله عليه فعتق كما لو كاتب عبداً فأبرأه ، فإن كان المعتق موسراً فقد قال
أصحابنا : يقوّم عليه نصيب شريكه كما لو أعتق شركاً له في عبد ، وعندى
أنه يجب أن يكون على قولين :

(أحدهما) يقوّم عليه .

(والثاني) لا يقوّم ، كما قلنا في شريكين دبراً عبداً ثم أعتق أحدهما
نصيبه أنه على قولين .

(أحدهما) يقوّم (والثاني) لا يقوّم ، فإذا قلنا : أنه يقوّم عليه ففي
وقت التقويم قولان :

(أحدهما) يقوم في الحال ، كما نقول فيمن أعتق شركا له في عبد .
(والثاني) يؤخر القويم الى أن يعجز ، لأنه قد ثبت للشريك حق العتق
والولاء في نصيبه ، فلا يجوز إبطاله عليه .

وإن كاتب عبده ومات وخلف اثنين فأبرأه أحدهما عن حصته عتق
نصيبه ، لأنه أبرأه من جميع ماله عليه ، فإن كان الذي أبرأه موسراً فهل
يقوم عليه نصيب شريكه ؟ فيه قولان :

(أحدهما) لا يقوم لأن سبب العتق وجد من الأب ، ولهذا يثبت الولاء
له .

(والثاني) يقوم عليه وهو الصحيح لأن العتق تعجل بفعله ، فعلى هذا
هل يتعجل التقويم والسراية ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يتعجل لأنه عتق يوجب السراية فتعجلت به ، كما لو أعتق
شركا له في عبد .

(والثاني) يؤخر إلى أن يعجز ، لأن حق الأب في عتقه وولائه أسبق ،
فلم يجز إبطاله .

وإن كاتب رجلان عبدا بما يجوز وأذن أحدهما للآخر في تمجيل حق
شريكه من المال وقلنا : إنه يصح الإذن عتق نصيبه ، وهل يقوم عليه نصيب
شريكه فيه قولان :

(أحدهما) لا يقوم لتقدم سببه الذي اشتركا فيه .

(والثاني) يقوم لأنه عتق نصيبه بسبب منه ومتى يقوم ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يقوم في الحال لأنه تعجل عتقه .

(والثاني) يؤخر إلى أن يعجز لأنه قد ثبت لشريكه عقد يستحق به

العقود والولاء ، فلم يجز أن يقوم عليه ذلك ، فعلى هذا إن أدى عتق
باقيه ، وإن عجز قوم على المعتق • وإن مات قبل الأداء والعجز مات ونصفه
حر ونصفه مكاتب .

فصل وإن حل عليه نجم وعجز عن أداء المال جاز للمولى أن
يفسخ العقد لأنه أسقط حقه بعوض ، فإذا تعذر العوض ووجد عين ماله
جاز له أن يفسخ ويرجع إلى عين ماله ، كما لو باع سلعة فأفلس المشتري
بالثمن ووجد البائع عين ماله ، وإن كان معه ما يؤديه فامتنع من أدائه جاز
له الفسخ لأن تعذر العوض بالامتناع كتعذره بالعجز لأنه لا يمكن إجباره
على أدائه ، وإن عجز عن بعضه أو امتنع من أداء بعضه ، جاز له أن يفسخ ،
لأننا بينا أن العتق في الكتابة لا يتبعض فكان تعذر البعض كتعذر الجميع •
ويجوز الفسخ من غير حاكم ، لأنه مجمع عليه فلم يقتصر إلى الحاكم ،
كفسخ البيع بالعيب .

فصل وإن حل عليه نجم ومعه متاع ، فاستنظر لبيع المتاع وجب
إنظاره ، لأنه قادر على أخذ المال من غير إضرار ، ولا يلزمه أن ينظر أكثر
من ثلاثة أيام ، لأن الثلاثة قليل فلا ضرر عليه في الانتظار ، وما زاد كثير
وفي الانتظار إضرار • وإن طلب الانتظار لمال غائب ، فإن كان على مسافة لا تقصر
فيها الصلاة وجب إنظاره ، لأنه قريب لا ضرر في إنظاره ، وإن كان على
مسافة تقصر فيها الصلاة ، لم يجب لأنه طويل ، وفي الانتظار إضرار .

وإن طلب الانتظار لاقتضاء دين — فإن كان حالا على ملىء — وجب
إنظاره ، لأنه كالعين في يد المودع ، ولهذا تجب فيه الزكاة ، وإن كان مؤجلا
أو على معسر لم يجب الانتظار ، لأن عليه أضرارا في الانتظار ، فإن حل عليه
المال وهو غائب ففيه وجهان :

(أحدهما) : له أن يفسخ لأنه تعذر المال فجاز له الفسخ .

(والثاني) : ليس له أن يفسخ . بل يرجع إلى الحاكم ليكتب إلى حاكم
البلد الذي فيه المكاتب ليطالبه ، فإن عجز أو امتنع فسخ ، لأنه لا يتعذر

الأداء إلا بذلك ، فلا يفسخ قبله . وإن حل عليه النجم وهو مجنون - فإن كان معه مال يسلم إلى المولى - عتق لأنه قبض ما يستحقه ، فبرئت به ذمته ، وإن لم يكن معه شيء فعجزه المولى وفسخ ، ثم ظهر له مال ، نقض الحكم بالفسخ ، لأننا حكمنا بالعجز في الظاهر ، وقد بان خلافه فنقض ، كما لو حكم الحاكم ثم وجد النص بخلافه .

وإن كان قد أفتق عليه بعد الفسخ ، رجع بما أفتق لأنه لم يتبرع ، بل أفتق على أنه عبده ، فإن أفاق بعد الفسخ وأقام البينة أنه كان قد أدى المال نقض الحكم بالفسخ ولا يرجع المولى بما أفتق عليه بعد الفسخ ، لأنه تبرع ، لأنه أفتق وهو يعلم أنه حر .

وإن حل النجم فأحضر المال وادعى السيد أنه حرام ، ولم تكن له بينة ، فالقول قوله المكاتب مع يمينه ، لأنه في يده والظاهر أنه له ، فإن حلف خير المولى بين أن يأخذه وبين أن يبرئه منه ، فإن لم يفعل قبض عنه السلطان ، لأنه حق تدخله النيابة ، فإذا امتنع منه قام السلطان مقامه .

فصل وإن قبض المال وعتق ، ثم وجد به عيباً ، فله أن يرد ويطالب بالبدل ، فإن رضى به استقر العتق ، لأنه برئت ذمة العبد . وإن رده ارتفع العتق لأنه يستقر باستقرار الأداء ، وقد ارتفع الأداء بالرد فارتفع العتق . وإن وجد به العيب وقد حدث به عنده عيب ثبت له الأرض ، فإن دفع الأرض استقر العتق ، وإن لم يدفع ارتفع العتق ، لأنه لم يتم براءة الذمة من المال .

وإن كاتبه على خدمة شهر ودينار ، ثم مرض بطلت الكتابة في قدر الخدمة ، وفي الباقي طريقان :

(أحدهما) أنه على قولين .

(والثاني) أنه لا يبطل قولاً واحداً بناء على الطريقين فيمن أبتاع عيين ، ثم تلفت أحدهما قبل القبض .

فصل فإن أدى المال وعتق ثم خرج المال مستحقا ، بطل الحكم بعته لأن العتق يقع بالأداء ، وقد بان أنه لم يؤد ، وإن كان الاستحقاق بعد موت المكاتب كان ما ترك للمولى دون الورثة لأننا قد حكمنا بأنه مات رقيقا .

فصل فإن باع المولى ما في ذمة المكاتب ، وقلنا : إنه لا يصح فقبضه المشتري فقد قال في موضع : يعتق ، وقال في موضع : لا يعتق ، واختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو العباس : فيه قولان .

(أحدهما) يعتق لأنه قبضه بإذنه ، فأشبهه إذا دفعه إلى وكيله .

(والثاني) وهو الصحيح أنه لا يعتق لأنه لم يقبضه للمولى ، وإنما قبضه لنفسه ولم يصح قبضه لنفسه لأنه لم يستحقه ، فصار كما لو لم يؤخذ ، وقال أبو إسحاق : هي على اختلاف حالين ، فالذي قال : يعتق إذا أمره المكاتب بالدفع إليه ، لأنه قبضه بإذنه ، والذي قال : لا يعتق إذا لم يأمره بالدفع إليه ، لأنه لم يأخذه بإذنه ، وإنما أخذه بما تضمنه البيع من الإذن ، والبيع باطل فبطل ما تضمنه .

فصل إذا اجتمع على المكاتب دين الكتابة ودين المعاملة وأرشد الجناية وضاق ما في يده عن الجميع قدم دين المعاملة لأنه يختص بما في يده والسيد والمجنى عليه يرجعان إلى الرقبة ، فإن فضل عن الدين شيء قدم حق المجنى عليه لأن حقه يقدم على حق المالك في العبد القن فكذلك في المكاتب ، وإن لم يكن له شيء فأراد صاحب الدين تعجيله لم يكن له ذلك لأن حقه في الذمة فلا فائدة في تعجيله بل تركه على الكتابة أنفع له لأنه ربما كسب ما يعطيه وإذا عجزه بقي حقه في الذمة إلى أن يعتق ، فإن أراد المولى أو المجنى عليه تعجيله ، كان له ذلك ، لأن المولى يرجع بالتعجيل إلى رقبته ، والمجنى عليه يبيعه في الجناية ، فإن عجزه المولى انقضت الكتابة ، وسقط دينه ، وهو بالخيار بين أن يسلمه للبيع في الجناية ، وبين أن يفديه ، فإن عجزه المجنى عليه نظرت — فإن كان الأرش يحيط بالثمن — يبع وقضى حقه ، وإن كان دون الثمن يبع منه ما يقضى منه الأرش وبقي الباقي على

الكتابة ، وإن أدى كتابة باقيه عتق وهل يقوم الباقي عليه إن كان موسراً ؟
فيه وجهان : أحدهما : لا يقوم لأنه وجد سبب العتق قبل التبعض . والثاني :
يقوم عليه لأن اختياره للإظهار كابتداء العتق .

باب الكتابة الفاسدة

إذا كاتب على عوض محرم أو شرط باطل فللسيد أن يرجع فيها ، لأنه
دخل على أنه يسلم له ما شرط ، ولم يسلم ، فثبت له الرجوع وله أن يفسخ
بنفسه ، لأنه مجمع عليه . وإن مات المولى أو جن أو حجر عليه ، بطل
العقد ، لأنه غير لازم من جهته ، فبطل بهذه الأشياء كالعقود الجائزة ، فإن
مات العبد بطل لأنه لا يلحقه العتق بعد الموت ، وإن جن لم تبطل لأنه لازم
من جهة العبد فلم تبطل بجنونه كالعتق المعلق على دخول الدار .

فصل وإن أدى ما كاتبه عليه قبل الفسخ عتق ، لأن الكتابة
تتضمن على معاوضة وهو قوله : كاتبك على كذا وعلى صفة ، وهو قوله :
فاذا أديت فأنت حر ، فاذا بطلت المعاوضة بقيت الصفة فعتق بها ، وإن آداه
إلى غير من كاتبه لم يعتق ، لأنه لم توجد الصفة ، فاذا عتق تبعه ما فضل
في يده من الكسب ، وإن كانت جارية تبعها الولد ، لأنه جعل كالكتابة
الصحيحة في العتق ، فكانت كالصحيحة في الكسب والولد .

فصل ويرجع السيد عليه بقيمته ، لأنه أزال ملكه عنه بشرط
ولم يسلم له الشرط ، وتعذر الرجوع إليه فرجع ببذله ، كما لو باع سلعة
بشرط فاسد ، فتلقت في يد المشتري . ويرجع العبد على المولى بما آداه
إليه ، لأنه دفعه عما عليه ، فإذا لم يقع عما عليه ثبت له الرجوع ، فإن كان
ما دفع من جنس القيمة وعلى صفتها كالأثمان وغيرها من ذوات الأمثال ،
ففيه أربعة أقوال :

(أحدها) أنهما يتقاضيان فسقط أحدهما بالآخر ، لأنه لا فائدة في أخذه

ورده .

(والثاني) أنه إن رضى أحدهما تقاصاً ، وإن لم يرض واحد منهما لم يتقاصا ، لأنه إذا رضى أحدهما فقد اختار الراضى منهما قضاء ما عليه ، بالذى له على الآخر ، ومن عليه حق يجوز أن يقضيه من أى جهة شاء .

(والثالث) أنهما إن تراضيا تقاصاً ، وإن لم يتراضيا لم يتقاصا ، لأنه إسقاط حق بحق ، فلم يجز إلا بالتراضى كالحالة .

(والرابع) أنهما لا يتقاصان بحال لأنه بيع دين بدين ، وإن أخذ من سهم الرقاب فى الزكاة ، فإن لم يكن فيه وفاء استرجع منه ، وإن كان فيه وفاء ، فقد قال فى الأم : يسترجع ولا يعتق ، لأنه بالفساد خرج عن أن يكون من الرقاب . ومن أصحابنا من قال : لا يسترجع لأنه كالكتابة الصحيحة فى العتق والكسب .

فصل فإن كاتب عبداً صغيراً أو مجنوناً ، فأدى ما كاتبه عليه ، عتق بوجود الصفة وهل يكون حكمها حكم الكتابة الفاسدة مع البالغ فى ملك ما فضل فى يده من الكسب ، وفى التراجع ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبى إسحاق : إنه لا يملك ما فضل فى يده من الكسب ، ولا يثبت التراجع ، وهو رواية المزنى فى المجنون ، لأن العقد مع الصبى ليس بعقد ، ولهذا لو ابتاع شيئاً وقبضه وتلف فى يده ، لم يلزمه الضمان بخلاف البالغ فإن عقده عقد يقتضى الضمان ، ولهذا لو اشترى شيئاً ببيع فاسد ، وتلف عنده لزمه الضمان .

(والثانى) وهو قول أبى العباس أنه يملك ما فضل من الكسب ، ويثبت بينهما التراجع ، وهو رواية الربيع فى المجنون ، لأنه كتابة فاسدة فأشبهت كتابة البالغ بشرط فاسد .

فصل وإن كاتب بعض عبده ، وقلنا : إنه لا يصح ، فلم يفسخ حتى أدى المال ، عتق لوجود الصفة وتراجعا ، وسرى العتق إلى باقيه ، لأنه عتق بسبب منه ، فإن كاتب شركا له فى عبد من غير إذن شريكه — نظرت .

فإن جمع كسبه ، ودفع نصفه إلى الشريك ونصفه إلى الذى كاتبه — عتق لوجود الصفة ، فإن جمع الكسب كله وأداه ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يعتق لأن الأداء يقتضى أداء ما يملك التصرف فيه ، وما أداه من مال الشريك لا يملك التصرف فيه .

(والثانى) يعتق لأن الصفة قد وجدت ، فإن كاتبه باذن شريكه ، فإن قلنا : إنه باطل فالحكم فيه كالحكم فيه إذا كاتبه بغير اذنه ، وإن قلنا : أنه صحيح ودفع نصف الكسب إلى الشريك ، ونصفه إلى الذى كاتبه عتق ، فإن جمع الكسب كله ودفعه إلى الذى كاتبه ، فقد قال بعض أصحابنا : فيه وجهان كالقسم قبله والمذهب أنه لا يعتق ، لأن الكتابة صحيحة ، والمغلب فيها حكم المعاوضة ، فإذا دفع فيها ما لا يملكه صار كما لو لم يؤد ، بخلاف القسم قبله فانها كتابة فاسدة ، والمغلب فيها الصفة . وإذا حكمنا بالعتق فى هذه المسائل فى نصيبه ، فإن كان المعتق موسراً سرى إلى نصيب الشريك ، وقوم عليه ، لأنه عتق بسبب منه ، ولا يلزم العبد ضمان السراية ، لأنه لم يلتزم ضمان ما سرى إليه .

فصل وإن كاتب عبداً على مال واحد — وقلنا : إن الكتابة صحيحة ، فأدى بعضهم ، عتق لأنه برىء مما عليه . وإن قلنا إن الكتابة فاسدة فأدى بعضهم ، فالمنصوص أنه يعتق ، لأن الكتابة الفاسدة محمولة على الكتابة الصحيحة فى الأحكام ، فكذلك العتق فى الأداء . ومن أصحابنا من قال : لا يعتق وهو الأظهر ، لأن العتق فى الكتابة الفاسدة بالصفة ، وذلك لم يوجد بأداء بعضهم .

باب اختلاف المولى والمكاتب

إذا اختلفا فقال السيد : كاتبك وأنا مغلوب على عقلى أو محجور على ، فأنكر العبد ، فإن كان قد عرف له جنون أو حجر ، فالقول قول له مع يمينه ، لأن الأصل بقاءه على الجنون أو الحجر ، وإن لم يعرف له ذلك

فالقول قول العبد ، لأن الظاهر عدم الجنون والحجر . وإن اختلفا في قدر المال أو في نجومه تحالفا قياساً على المتبايعين ، إذا اختلفا في قدر الثمن أو في الأجل ، فإن كان ذلك قبل العتق فهل تنفسخ بنفس التحالف أو يقتصر إلى الفسخ ؟ فيه وجهان ، كما ذكرناه في المتبايعين - وإن كان التحالف بعد العتق ، لم يرتفع العتق ، ويرجع المولى بقيمته ، ويرجع المكاتب بالفضل كما نقول في البيع الفاسد .

فصل وإن وضع شيئاً عنه من مال الكتابة ، ثم اختلفا فقال السيد : وضعت النجم الأخير ، وقال المكاتب ، بل الأول فالقول قول السيد ، وإن كاتبه على ألف درهم فوضع عنه خمسين ديناراً لم يصح ، لأنه أبرأه مما لا يملكه ، فإن قال : أردت ألف درهم بقيمة خمسين ديناراً صح ، وإن اختلفا فيما عني فادعى المكاتب أنه عني ألف درهم بقيمة خمسين ديناراً ، وأنكر السيد ذلك ، فالقول قول السيد ، لأن الظاهر معه ولأنه أعرف بما عني ، وإن أدى المكاتب ما عليه فقال له المولى : أنت حر ، وخرج المال مستحقاً فادعى العبد أن عتقه بقوله : أنت حر ، وقال المولى : أردت أنك حر بما أديت ، وقد بان أنه مستحق فالقول قول السيد ، لأنه يحتمل الوجهين ، وهو أعرف بقصده ، وإن قال السيد : استوفيت أو قال العبد : أليس أوفيتك ؟ فقال : بلى ، فادعى المكاتب أنه وفاه الجميع ، وقال المولى : بل وفاني البعض فالقول قول السيد لأن الاستيفاء لا يقتضي الجميع .

فصل وإن كان المكاتب جارية فأتمت بولد فاختلفا في ولدها ، وقلنا : إن الولد يتبعها ، فقالت الجارية : ولدته بعد الكتابة فهو موقوف معي ، وقال المولى : بل ولدته قبل الكتابة فهو لي ، فالقول قول السيد ، لأن هذا اختلاف في وقت العقد ، والسيد يقول : العقد بعد الولادة والمكاتبه تقول قبل الولادة ، والأصل عدم العقد ، وإن كاتب عبداً ثم زوجه أمة له ، ثم اشترى المكاتب زوجته وأتمت بولد فقال السيد : أتت به قبل الشراء فهو لي ، وقال العبد : بل أتت به بعد ما اشتريتها فهو لي ، فالقول قول العبد ، لأن هذا الاختلاف في الملك ، والظاهر مع العبد ، لأنه في يده بخلاف المسئلة قبلها ، فإن هناك لم يختلفا في الملك ، وإنما اختلفا في وقت العقد .

فصل وإن كاتب عبيدين فأقر أنه استوفى ما على أحدهما أو أبرأ أحدهما ، واختلف العبدان فادعى كل واحد منهما أنه هو الذى استوفى منه ، أو أبرأه ، رجع إلى المولى ، فإن أخبر أنه أحدهما ، قبل منه ؛ لأنه أعرف بمن استوفى منه أو أبرأه ؛ فإن طلب الآخر يمينه حلف له ، وإن ادعى المولى أنه أشكل عليه ، لم يقرع بينهما ، لأنه قد يتذكر ، فإن ادعى أنه يعلم حلف لكل واحد منهما وبقياً على الكتابة ، ومن أصحابنا من قال : ترد الدعوى عليهما ، فإن حلفا أو نكلا بقيا على الكتابة ، وإن حلف أحدهما ونكل الآخر عتق الحالف وبقي الآخر على الكتابة . وإن مات المولى قبل أن يعين ففيه قولان :

(أحدهما) : يقرع بينهما لأن الحرية تعينت لأحدهما ولا يمكن التعيين بغير القرعة فوجب تمييزها بالقرعة ، كما لو قال لعبدین : أحكما حر ، والثانى : لا يقرع لأن الحرية تعينت فى أحدهما ، فإذا أقرع لم يؤمن أن تخرج القرعة على غيره ، فعلى هذا يرجع إلى الوارث ، فإن قال : لا أعلم حلف لكل واحد منهما ، وبقياً على الكتابة على ما ذكرناه فى المولى .

فصل وإن كاتب ثلاثة أعبد فى عقود أو فى عقد على مائة ، وقلنا : إنه يصح ، وقيمة أحدهم مائة ، وقيمة كل واحد من الآخرين خمسون ، فأدوا مالا من أيديهم ثم اختلفوا ، فقال من كثرت قيمته : النصف لى ولكل واحد منكمما الربع . وقال الآخرون : بل المال بيننا أثلاثاً ويبقى عليك تمام النصف ، ويفضل لكل واحد منا ما زاد على الربع . فقد قال فى موضع : القول قول من كثرت قيمته ، وقال فى موضع : القول قول من قلت قيمته ، فمن أصحابنا من قال : هى على قولين •

(أحدهما) : أن القول قول من قلت قيمته ، وأن المؤدى بينهم أثلاثاً ، لأن يد كل واحد منهم على ثلث المال •

(والثانى) أن القول قول من كثرت قيمته لأن الظاهر معه ، فإن العادة أن الإنسان لا يؤدى أكثر مما عليه .

ومنه من قال : هي على اختلاف حالين ، فالذي قال : القول قول من كثرت قيمته إذا وقع العتق بالأداء ، لأن الظاهر أنه لا يؤدي أكثر مما عليه . والذي قال : ان القول قول من قلت قيمته ، إذا لم يقع العتق بالأداء ، فيؤدي من قلت قيمته أكثر مما عليه ليكون الفاضل له من النجم الثاني . والدليل عليه أنه قال في الأم : إذا كاتبهم على مائة فأدوا ستين ، فإذا قلنا : إنه بينهم على العدد أثلاثاً فأراد العبدان أنا يرجعنا بما فضل لهما لم يجز ، لأن الظاهر أنهما تطوعا بالتعجيل ، فلا يرجعان به ، ويحتسب لهما من النجم الثاني .

فصل وإن كاتب رجلان عبداً بينهما ، فادعى المكاتب أنه أدى إليهما مال الكتابة ، فأقر أحدهما ، وأنكر الآخر ، عتق حصة المقر ، والقول قول المنكر مع يمينه ، فإذا حلف بقيت حصته على الكتابة فله أن يطالب المقر بنصف ما أقر بقبضه ، وهو الربع ، لحصول حقه في يده ويطالب المكاتب بالباقي ، وله أن يطالب المكاتب بالجميع وهو النصف ، فإن قبض حقه منهما أو من أحدهما عتق المكاتب ، وليس لأحد من المقر والمكاتب أن يرجع على صاحبه بما أخذه منه لأن كل واحد منهما يدعى أن الذي ظلمه هو المنكر فلا يرجع على غيره . وإن وجد المكاتب عاجزاً فعجزه أحدهما رق نصفه .

قال الشافعي رحمه الله : ولا يقوم على المقر ، لأن التقويم لحق العبد وهو يقول : أنا حر مسترق ظلماً ، فلا يقوم ، ولا تقبل شهادة المصدق على المكذب ، لأنه يدفع بها ضرراً من استرجاع نصف ما في يده ، فإن ادعى المكاتب أنه دفع جميع المال إلى أحدهما ، ليأخذ منه النصف ، ويدفع إلى شريكه النصف — فظرت فإن قال المدعى عليه : دفعت إلى كل واحد من النصف وأنكره الآخر عتق حصة المدعى عليه باقراره وبقيت حصة المنكر على الكتابة من غير يمين ، لأنه لا يدعى عليه واحد منهما تسليم المال إليه ، وله أن يطالب المكاتب بجميع حقه ، وله أن يطالب المقر بنصفه ، والمكاتب بنصفه ، ولا يرجع واحد منهما بما يؤخذ منه على الآخر ، لأن كل واحد منهما يدعى أن الذي ظلمه هو المنكر فلا يرجع على غيره ، فإن استوفى

المنكر حقه منهما أو من المكاتب عتقت حصته وصار المكاتب حراً وإن عجز
المكاتب فاسترقه فقد قال الشافعي رحمه الله : إنه يقوم على المقر ، ووجهه
أنه عتق نصيبه بسبب من جهته . وقال في المسئلة قبلها لا يقوم ، فمسن
أصحابنا من نقل جوابه في كل واحدة منهما إلى الأخرى فجعلها على قولين
ومنهم من قال يقوم ههنا ولا يقوم في المسئلة قبلها على ما نص عليه ، لأن
في المسئلة قبلها يقول المكاتب أنا حر فلا أستحق التقويم على أحد ، وههنا
يقول : نصفي مملوك فأستحق التقويم ، وإن قال المدعى عليه : قبضت المال
وسلمت نصفه إلى شريكي ، وأمسكت النصف لنفسى ، وأنكر الشريك
القبض ، عتق حصة المدعى عليه والقول قول المنكر مع يمينه ، لأن المقر
يدعى التسليم إليه ، فإذا حلف بقيت حصته على الكتابة وله أن يطالب
المكاتب بجميع حقه بالعقد ، وله أن يطالب المقر بإقراره بالقبض فإن رجع
على المقر لم يرجع المقر على المكاتب لأنه يقول إن شريكي ظلمنى ، وإن
رجع على المكاتب رجع المكاتب على المقر ، صدقه على الدفع أو كذبه ، لأنه
فرط في ترك الاشهاد . فإن حصل للمنكر ماله من أحدهما عتق المكاتب ،
وإن عجز المكاتب عن أداء حصة المنكر كان للمنكر أن يسترق نصيبه ، فإذا
رق قوم على المقر لأنه عتق بسبب كان منه ، وهو الكتابة ويرجع على المنكر
المقر بنصف ما أقر بقبضه ، لأنه بالتعجيز استحق نصف كسبه ، وإن حصل
المال من جهة المكاتب عتق باقيه ورجع المكاتب على المقر بنصف ما أقر
بقبضه لأنه كسبه .

كتاب عتق أمهات الأولاد

إذا علقت الأمة بولد حر في ملك الواطيء ، صارت أم ولد له ، فلا يملك بيعها ولا هبتها ولا الوصية بها ، لما ذكرناه في البيوع ، فإن مات السيد عتقت لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ولدت منه أمة فهي حرة من بعد موته » وتعتق من رأس المال ، لأنه إتلاف حصل بالاستمتاع فاعتبر من رأس المال كالإتلاف بأكل الطيب ولبس الناعم ، وإن علقت بولد مملوك في غير ملك من زوج أو زنا لم تصر أم ولد له ، لأن حرمة الاستيلاد إنما تثبت للأم بحرية الولد . والدليل عليه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرت له مارية القبطية فقال : أعتقها ولدها » والولد ههنا مملوك فلا يجوز أن تعتق الأم بسببه ، وإن علقت بولد حر بشبهة من غير ملك لم تصر أم ولد في الحال ، فإذا ملكها ففيه قولان :

(أحدهما) لا تصير أم ولد لأنها علقت منه في غير ملكه فأشبهه إذا علقت منه في نكاح فاسد أو زنا .

(والثاني) أنها تصير أم ولد لأنها علقت منه بحر ، فأشبهه إذا علقت منه في ملكه ، وإن علقت بولد مملوك في ملك ناقص وهي جارية المكاتب إذا علقت من مولاهما ففيه قولان :

(أحدهما) أنها لا تصير أم ولد لأنها علقت منه بمملوك .

(والثاني) أنها تصير أم ولد لأنه قد ثبت لهذا الولد حق الحرية ، ولهذا لا يجوز بيعه فثبت هذا الحق لأمه .

فصل وإن وطئ أمة فأسقطت جنيئاً ميتاً كان حكمه حكم الولد الحي في الاستيلاد لأنه ولد . وإن أسقطت جزءاً من الآدمي كالعين

والظفر أو مضغة فشهد أربع نسوة من أهل المعرفة والعدالة أنه تخطط وتصور ، ثبت له حكم الولد لأنه قد علم أنه ولد ، وإن ألفت مضغة لم تتصور ولم تخطط وشهد أربع من أهل العدالة والمعرفة أنه مبتدأ خلق الآدمي ، ولو بقي لكان آدمياً ، فقد قال ههنا ما يدل على أنها لا تصير أم ولد ، وقال في العدد : تنقضى به العدة ، فمن أصحابنا من نقل جواب كل واحدة منهما إلى الأخرى وجعلها على قولين .

(أحدهما) : لا يثبت له حكم الولد في الاستيلاد ولا في انقضاء العدة لأنه ليس بولد .

(والثاني) : يثبت له حكم الولد في الجميع لأنه خلق بشر فأشبهه إذا تخطط ، ومنهم من قال : لا يثبت له حكم الولد في الاستيلاد وتنقضى به العدة لأن حرمة الاستيلاد تتعلق بوجود الولد ، ولم يوجد الولد ، والعدة تراد لبراءة الرحم ، وبراءة الرحم تحصل بذلك .

فصل ويملك استخدام أم الولد وإجارتها ، ويملك وطأها لأنها باقية على ملكه ، وانما ثبت لها حق الحرية بعد الموت ، وهذه التصرفات لا تمنع العتق ، فبقيت على ملكه ، وهل يملك تزويجها ؟ فيه ثلاثة أقوال :
(أحدها) يملك لأنه يملك رقبته ومنفعتها فملك تزويجها كالأمة القنة .

(والثاني) يملك تزويجها برضاها ولا يملك من غير رضاها لأنها تستحق الحرية بسبب لا يملك المولى إبطاله فملك تزويجها برضاها ، ولا يملك بغير رضاها كالمكاتبة :

(والثالث) لا يملك تزويجها بحال لأنها ناقصة في نفسها وولاية المولى عليها ناقصة فلم يملك تزويجها كالأخ في تزويج أخته الصغيرة ، فعلى هذا هل يجوز للحاكم تزويجها بإذنها ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) وهو قول أبي على بن أبي هريرة أنه لا يملك لأنه قائم مقامهما ويعقد باذنهما ، فإذا لم يملك العقد باجتماعهما لم يملك مع من يقوم مقامهما .

(والثاني) وهو قول أبي سعيد الأصطخري أنه يملك تزويجها لأنه يملك بالحكم ما لا يملك بالولاية وهو تزويج الكافرة .

فصل وإن أتت أم الولد بولد من نكاح أو زنا تبعها في حقها من العتق بموت السيد لأن الاستيلاد كالعق المنجز ثم الولد يتبع الأم في العتق فكذلك في الاستيلاد ، فإن ماتت الأم قبل موت السيد لم يبطل الحكم في ولدها لأنه حق استقرار له في حياة الأم فلم يسقط بموتها .

فصل وإن جئت أم الولد لزم المولى أن يفديها ، لأنه منع من بيعها بالإيجاب ، ولم يبلغ بها إلى حال يتعلق الأرض بذمتها فلزمه ضمان جنايتها كالعبد القن إذا جنى وامتنع المولى من بيعه ، ويفديها بأقل الأمرين من قيمتها أو أرش الجناية قولاً واحداً ، لأن في العبد القن إنما فداه بأرش الجناية بالغاً ما بلغ في أحد القولين ، لأنه يمكن بيعه فربما رغب فيه من يشتره بأكثر من قيمته ، وأم الولد لا يمكن بيعها فلا يلزمه أن يفديها بأكثر من قيمتها . وإن جئت ففداها بجميع القيمة ثم جئت ففيه قولان :

(أحدهما) يلزمه أن يفديها لأنه إنما لزمه أن يفديها في الجناية الأولى ، لأنه منع من بيعها ولم يبلغ بها حالة يتعلق الأرض بذمتها . وهذا موجود في الجناية الثانية فوجب أن تفدى كالعبد القن ، إذا جنى وامتنع من بيعه ثم جنى وامتنع من بيعه والقول الثاني وهو الصحيح أنه لا يلزمه أن يفديها بل يقسم القيمة التي فدى بها الجناية الأولى بين الجنايتين على قدر أرشهما ، لأنه بالإيجاب صار كالمثلف لرقبتها فلم يضمن أكثر من قيمتها ، وتخالف العبد القن فإنه فداه لأنه امتنع من بيعه ، والامتناع يتكرر فتكرر الفداء ، وههنا لزمه الفداء للإتلاف بالإيجاب . وذلك لا يتكرر فلم يتكرر الفداء .

وإن جئت ففداها ببعض قيمتها ثم جئت ، فإن بقي من قدر قيمتها

ما يفدى به الجناية الثانية لزمه أن يفديها ، وإن بقي ما يفدى به بعض الجناية الثانية فعلى القولين ، إن قلنا : يلزمه أن يفدى الجناية الثانية لزمه أن يفديها . وإن قلنا : يشارك الثاني الأول في القيمة ضم ما بقي من قيمتها إلى ما فدى به الجناية الأولى ثم يقسم الجميع بين الجنايتين على قدر أرشهما .

فصل وإن أسلمت أم ولد نصراني ، تركت على يد امرأة ثقة ، وأخذ المولى بنفقتها إلى أن تموت فتعتق ، لأنه لا يمكن بيعها لما فيه من إبطال حقها من العتق المستحق بالاستيلاء ولا يمكن إعتاقها لما فيه من إبطال حق المولى ، ولا يمكن إقرارها في يده لما فيه من الصغار على الإسلام فلم يبق إلا ما ذكرناه . وإن كاتب كافر عبداً كافراً ثم أسلم العبد بقي على الكتابة لأنه أسلم في حال لا يمكن مطالبة المالك ببيعه أو إعتاقه وهو خارج عن يده وتصرفه فبقى على حاله ، فإن عجز ورق أمر ببيعه .

باب الـولاء

إذا أعتق الحر مملوكاً ثبت له عليه الولاء لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : « اشتريت بريرة واشترط أهلها ولاءها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أعتقني فإنما الولاء لمن أعتق » .

وإن عتق عليه بتدبير ، أو كتابة ، أو استيلاء أو قرابة ، أو أعتق عنه غيره ، ثبت له عليه الولاء ، لأنه عتق عليه فثبت له الولاء ، كما لو باشر عتقه . وإن باع الرجل عبده من نفسه ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه يثبت له عليه الولاء ، لأنه لم يثبت عليه رق غيره .

(والثاني) لا ولاء عليه لأحد ، لأنه لم يعتق عليه في ملكه ولا يملك العبد الولاء على نفسه فلم يكن عليه ولاء .

فصل وإن أعتق المكاتب عبداً بإذن المولى وصححنا عتقه ففى ولائه قولان :

(أحدهما) أنه للسيد لأن العتق لا ينفك من الولاء والمكاتب ليس من أهله فوجب أن يكون للسيد .

(والثانى) أنه موقوف فإن عتق فهو له فإن عجز فهو للسيد ، لأن المعتق هو المكاتب فوقف الولاء عليه ، فإن مات العبد المعتق قبل عجز المكاتب أو عتقه ففى ماله قولان :

(أحدهما) أنه موقوف على ما يكون من أمر المكاتب كالولاء .

(والثانى) أنه للسيد ، لأن الولاء يجوز أن ينتقل ، فجاز أن يقف والارث لا يجوز أن ينتقل فلم يجوز أن يقف .

فصل وإن أعتق مسلم نصرانياً أو أعتق نصرانياً مسلماً ثبت له الولاء ، لأن الولاء كالنسب ، والنسب يثبت مع اختلاف الدين فكذلك الولاء ، وإن أعتق المسلم نصرانياً فلحق بدار الحرب فسبى لم يجوز استرقاقه لأن عليه ولاء لمسلم فلا يجوز إبطاله وإن أعتق ذمى عبده فلحق بدار الحرب وسبى ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز أن يسترق لأنه لا يلزمنا حفظ ماله فلم يجوز إبطال ولائه بالاسترقاق كالمسلم .

(والثانى) يجوز لأن معتقه لو لحق بدار الحرب جاز استرقاقه فكذلك عتيقه وإن أعتق حربى عبداً حريباً ثبت له عليه الولاء ، فإن سبى العبد المعتق أو سبى مولاه واسترق بطل ولاؤه ، لأنه لا حرمة له فى نفسه ولا ماله ، وإن أعتق ذمى عبداً ثم لحق بدار الحرب فملكه عبده وأعتقه صار كل واحد منهما مولى للآخر لأن كل واحد منهما أعتق الآخر .

فصل وإن اشترك اثنان فى عتق عبد اشتركا فى الولاء

لاشتراكهما في العتق ، وإن كاتب رجل عبداً ومات وخلف اثنين فأعتق أحدهما نصيبه أو أبرأه مما له عليه ، فإن قلنا : لا يقوم عليه فأدى ما عليه للآخر كان ولاؤه للآخرين لأنه عتق بالكتابة على الأب ، وقد ثبت له الولاء فانتقل إليهما . وإن عجز عما عليه للآخر ففرق نصيبه ففى ولاء النصف المعتق وجهان :

(أحدهما) أنه بينهما لأنه عتق بحكم الكتابة فثبت الولاء للأب وانتقل إليهما .

(والثاني) أنه للمعتق خاصة ، لأنه هو الذى أعتقه ، ووقف الآخر عن المعتق ، وإن قلنا إنه يقوم فى الحال فقوم عليه ثبت الولاء للمقوم عليه فى المقوم لأن بالتقويم انسخت الكتابة فيه وعتق عليه ، وأما النصف الآخر فإنه عتق بالكتابة وفى ولائه وجهان (أحدهما) أنه بينهما (والثاني) أنه للمعتق خاصة ، وإن قلنا يؤخر التقويم ، فإن أدى عتق بالكتابة وكان الولاء لهما ، وإن عجز ورق قوم على المعتق وثبت له الولاء على النصف المقوم لأنه عتق عليه ، والنصف الآخر عتق بالكتابة وفى ولائه وجهان :

فصل ولا يثبت الولاء لغير المعتق ، فإن أسلم رجل على يد رجل أو التقط لقيطاً ، لم يثبت له عليه الولاء ، لحديث عائشة رضى الله عنها . « فإنما الولاء لمن أعتق » وإنما فى اللغة موضوع لإثبات المذكور وفى ما عداه فدل على إثبات الولاء للمعتق وثيقه عن عداه ولأن الولاء ثبت بالشرع ولم يرد الشرع فى الولاء إلا لمن أعتق ، وهذا المعنى لا يوجد فى غيره فلا يلحق به .

فصل ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته لما روى ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الولاء وعن هبته » ولأن الولاء كالنسب والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « الولاء لحمه ك لحمه النسب » والنسب لا يصح بيعه وهبته فكذلك الولاء ، وإن أعتق عبداً سائبة على أن لا ولاء عليه عتق وثبت له الولاء لقوله

عز وجل : « ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام » (١) ولأن هذا في معنى الهبة ، وقد بينا أنه لا يصح هبته .

فصل وإن مات العبد المعتق وله مال ، ولا وارث له ، ورثه المولى لما روى يونس عن الحسن أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل وقال : « اشتريته وأعنته فقال : هو مولاك إن شكرك فهو خير له ، وإن كفرك فهو شر له وخير لك ، فقال : فما أمر ميراثه فقال : إن ترك عصبة فالعصبة أحق وإلا فالولاء » ، وإن كان له عصبة لم يرث للخبر ، ولأن الولاء فرع للنسب فلا يرث به مع وجوده ، وإن كان له من يرث القرض — فإن كان ممن يستغرق المال بالقرض — لم يرثه لأنه إذا لم ترث العصابات مع من يستغرق المال بالقرض فلأن لا يرث المولى أولى ، وإن كان ممن لا يستغرق المال ، ورث ما فضل عن أهل القرض ، لما روى عبد الله بن شداد قال : « أعتقت ابنة حمزة مولى لها فمات وترك ابنته وابنة حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة النصف وابنته النصف » .

فصل وإن مات العبد والمولى ميت كان الولاء لعصابات المولى دون سائر الورثة ، لأن الولاء كالنسب لما ذكرناه من الخبر ، والنسب إلى العصابات دون غيرهم ويقدم الأقرب فالأقرب ، لما روى سعيد بن المسيب رحمة الله عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المولى أخ في الدين ونعمة يرثه أولى الناس بالمعتق » ولأن في عصابات الميت يقدم الأقرب فالأقرب وكذلك في عصابات المولى . فإن كان للمولى ابن وابنة كان الميراث لابن دون البنت ، لأننا بينا أنه لا يرث الولاء غير العصابات ، والبنت ليست من العصابات ، ولأن الولاء كالنسب . ثم المرأة لا ترث بالقرابة من الميت إذا تباعد نسبها منه ، وهى بنت الأخ والعمة ، فلأن لا ترث بنت المولى وهو مؤخر عن النسب أولى ، وإن كان له أب وابن أو أب وابن ابن ، فالميراث لابن لأن تعصيب الابن أقوى ، لأنه يسقط تعصيب الأب ، فإن لم يكن بنون فالولاء للأب دون الجد والأخ ، لأنه أقرب منهما ، وإن ترك جداً وأخاً ففيه قولان :

(١) المائدة : ١٣٠

(أحدهما) أنهما يشتركان كما يشتركان في إرث النسب .

(والثاني) يقدم الأخ لأن تعصيه كتعصيب الابن وتعصيب الجد كتعصيب الأب ، وإنما لم يقدم في إرث النسب للإجماع وليس في الولاء إجماع فوجب أن يقدم فإن ترك جداً وابن أخ فهو على القولين ، ان قلنا : ان الجد والأخ يشتركان قدم الجد ، وان قلنا : ان الأخ يقدم قدم ابنه ، وان ترك أبا الجد والعم ، فعلى القولين ، ان قلنا : ان الجد والأخ يشتركان قدم أبو الجد ، وإن قلنا : إن الأخ يقدم قدم العم ، وإن اجتمع الأخ من الأب والأم والأخ من الأب ، قدم الأخ من الأب والأم كما يقدم في الارث بالنسب .

ومن أصحابنا من قال : فيه قولان :

(أحدهما) يقدم لما قلناه .

(والثاني) أنهما سواء لأن الأم لا ترث بالولاء ، فلا يرجح بها من يدلى بها ، فإن لم يكن للمولى عصبة ، وله مولى فالولاء لمولاه ، لأن المولى كالعصبة ، فإن لم يكن له مولى فلعصبة مولاه ؛ فإن لم يكن له مولى ولا عصبة مولى ، وهناك مولى لعصبة المولى - نظرت ، فإن كان مولى أخيه أو مولى ولده - لم يرث ، لأن إنعامه على أخيه لا يتعدى إليه ، وإن كان مولى أبيه أو جده ورث ، لأن إنعامه عليه إنعامه على نسله .

فصل فإن أعتق عبداً ثم مات وخلف اثنين ثم مات أحدهما وترك ابناً ثم مات العبد وله مال ورثه الكبير من عصبة المولى ، وهو الابن دون ابن الابن لما روى الشعبي قال : « قضى عمر وعلى وزيد رضى الله عنهم أن الولاء للكبير » ولأن الولاء يورث به ولا يورث .

والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الولاء لحمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث » فإذا ثبت أنه لا يورث ثبت أنه إنما يورث بما ثبت للمولى من الولاء فوجب أن

يكون للكسبر لأنه أقرب الى المولى ، وان مات المولى وخلف ثلاثة بنين ثم مات أحدهم وخلف ابناً ، ومات الثانى وخلف أربعة ، ومات الثالث وخلف خمسة ، ثم مات العبد المعتق ؛ كان ماله بين العشرة بالسوية لتساويهم فى القرب ، ولو ظهر للمولى مال كان بينهم أثلاثاً لابن الابن الثالث ، وللأربعة الثلث ، وللخمسـة الثلث ، لأن المال انتقل إلى أولاده أثلاثاً ، ثم انتقل ما ورت كل واحد منهم إلى أولاده ، والولاء لم ينتقل إلى أولاده ؛ وإنما ورثوا مال العبد لقربهم من المولى ، الذى ثبت له الولاء ، وهم فى القرب منه سواء فتساووا فى الميراث .

فصل اذا تزوج عبد لرجل بمعتقة لرجل فأنت منه بولد ثبت لمولى الأم الولاء على الولد لأنه عتق باعتاق الأم فكان ولاؤه لمولاها ، فان أعتق بعد ذلك مولى العبد عبده انجر ولاء الولد من موالى الأم إلى موالى العبد .

والدليل عليه ما روى هشام بن عروة عن أبيه قال : « مر الزبير بموال لرافع بن خديج فأعجبوه ، فقال : لمن هؤلاء ؟ فقالوا : هؤلاء موال لرافع ابن خديج ، أمهم لرافع بن خديج وأبوهم عبد لفلان ، فاشتري الزبير أباهم فأعتقه ، ثم قال : أتمم موالى فاخصم الزبير ورافع الى عثمان رضى الله عنه فقضى عثمان للزبير ، قال هشام : فلما كان معاوية خاصمونا فيهم أيضاً ، فقضى لنا معاوية » ولأن الولاء فرع للنسب ، والنسب معتبر بالارث ، وإنما ثبت لمولى الأم لعدم الولاء من جهة الأب ، كولد الملاعة نسب الى الأم لعدم النسب من جهة الأب ، فاذا ثبت الولاء على الأب عاد الولاء الى موضعه كولد الملاعة اذا اعترف به الزوج ، وان أعتق جد الولد دون الأب ففى ولائه ثلاثة أوجه :

(أحدهما) ينجر الولاء الى معتقه ، لأنه كالأب فى الاتسـاب إليه والولاية ، فكان كالأب فى حر الولاء الى معتقه .

(والثانى) لا ينجر ، لأن بينه وبين الولد الأب ، فلا ينجر الولاء الى معتقه كالأخ .

(والثالث) ان كان الأب حياً لم ينجر الولاء الى معتقه ، وان كان ميتاً
انجر لأن مع موته ليس غيره أحق ومع حياته من هو أحق ، فان قلنا : انه
ينجر الولاء الى معتقه فانجر ثم أعتق الأب ، انجر من مولى الجد الى مولى
الأب لأنه أقوى من الجد في النسب وأحكامه .

فصل وان تزوج عبد رجل بأمة آخر ، فأمت منه بولد ثم أعتق
السيد الأمة وولدها ، ثبت له عليها الولاء ، فان أعتق العبد بعد ذلك لم
ينجر ولاء الولد الى مولى العبد ، والفرضيون يعبرون عن علة ذلك أنه
ولد منه الرق ، ثم قاله العتق ، والعلة في ذلك أن المعتق أنعم على الولد
بالمعتق فكان أحق بولائه ممن أنعم على أبيه وتخالف ما قبلها ، فإن أحدهما
أنعم على الأم ، والآخر أنعم على الأب ، فقدم المنعم على الأب
لأن النسب اليه والولاء فرع للنسب ، وههنا أحدهما أنعم
على الولد نفسه والآخر أنعم على أبيه فقدم المنعم إليه ، على المنعم على
أبيه ، وان تزوج عبد لرجل بجارية آخر ، فحبلت منه ثم أعتقت الجارية
وهي حامل ، ثبت الولاء على الجارية وحملها ، فإن أعتق العبد بعد ذلك لم
ينجر الولاء الى مولاه ، لما ذكرناه من العلة ، وان تزوج حر لا ولاء عليه
بمعتقه رجل فأمت منه بولد ، لم يثبت عليه الولاء لمولى الأم ، لأن الاستدامة
في الأصول أقوى من الابتداء ، ثم ابتداء الحرية في الأب تسقط استدامة
الولاء لمولى الأم ، فلأن تمنع استدامة الحرية في الأب ابتداء الولاء لمولى
الأم أولى ، وان تزوج عبد لرجل بمعتقة لآخر ، وأولدها ولداً ، ثبت الولاء
على الولد لموالى الأم ، فان اشترى الولد أباه عتق عليه ، وثبت له الولاء
عليه ، وهل ينجر ولاء نفسه بعتق الأب ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) : لا ينجر ، لأنه لا يملك ولاء نفسه ، فعلى هذا يكون ولاؤه
باقياً لموالى الأم .

(والثاني) : أنه ينجر ولاء نفسه بعتق أبيه ولا يملكه على نفسه
ولكن يزيل به الولاء عن نفسه ويصير حراً لا ولاء عليه لأن عتق الأب يزيل
الولاء عن معتق الأم .

فصل إذا مات رجل وخلف اثنين وعبداً فادعى العبد أن المولى كاتبه فصدقه أحدهما وكذبه الآخر ، فأدى إلى المصدق كتابته عتق نصفه ، وفي ولائه وجهان :

(أحدهما) أن الولاء بينهما لأنه عتق بسبب كان من أييهما فكان الولاء بينهما .

(والثاني) أن الولاء للمصدق لأن المكذب أسقط حقه بالتكذيب فصار كما لو حلف أحد الأخوين على دين لأييهما فأخذ نصفه فإن الآخر لا يشارك في نصفه وإن تزوج المكاتب بحرة فأولدها ، فإن كان على الحرة ولواء لمعتق كان له ولواء الولد ، فإن عتق الأب بالأداء جر ولواء ولده من معتق الأم إلى معتقه ، فإن اختلف مولاه ومولى الأم ، فقال مولى المكاتب قد عتق المكاتب بالأداء ، وجر إلى ولواء الولد . وقال مولى الأم : لم يعتق وولاء الولد لي - نظرت فإن كان المكاتب حياً - عتق بأقرار سيده ، وانجر الولاء إلى معتقه ، ولا يمين عليه ، ولا على السيد ، وإن كان قد مات واختلف السيد ومولى الأم ، فإن كان للسيد المكاتب بينة شاهدان ، أو شاهد وامرأتان أو شاهد وبمين ، قضى له لأنها بينه على المال . وإن لم تكن له بينة فالقول قول مولى الأم مع يمينه ، لأنها تيقنا رق المكاتب وثبوت الولاء لمعتق الأم ، فلا ينتقل عنه من غير بينة وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الفرائض

الفرائض باب من ابواب العلم وتعلمها فرض من فروض الدين ، والدليل عليه ما روى ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعلموا الفرائض وعلموها الناس » فانى امرؤ مقبوض ، وان العلم سيقبض ، وتظهر الفتن حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » .

الشرح حديث ابن مسعود رواه أبو يعلى والبزار قال الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد : وفى إسناده من لم أعرفه . واللفظ الذى ساقه (تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا العلم وعلموه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس فانى امرؤ مقبوض ، وان العلم سيقبض ، حتى يختلف الرجلان فى الفريضة لا يجدان من يخبرهما) . ومثله عن أبى بكره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس أو شك أن يأتى على الناس زمان يختصم الرجلان فى الفريضة فلا يجدان من يقضى بينهما) رواه الطبرانى فى الأوسط وفيه محمد بن عقبة السدوسى وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم وسعيد بن أبى كعب ولم أجد من ترجمه وبقيّة رجاله ثقات ، وعن عبد الله ابن مسعود قال : (من قرأ منكم القرآن فليتعلم الفرائض ، فإن لقيه أعرابى قال : يا مهاجر أتقرأ القرآن ؟ فيقول : نعم فيقول الأعرابى : وأنا أقرأه فيقول الأعرابى : أتقرض يا مهاجر ؟ فإذا قال : نعم قال : زيادة وخير ، وإن قال : لا أحسبه قال : فما فضلك على يا مهاجر ؟ !) رواه الطبرانى وفيه مهاجر بن كثير الصنعانى وهو ضعيف والدارمى عن أبى عبيد بن عبد الله ابن مسعود ، وعن القاسم بن عبد الرحمن قال : قال عبد الله بن مسعود : « تعلموا الفرائض فإنه يوشك أن يفترق الرجل إلى علم كان يعلمه أو يبقى »

في قوم لا يعلمون » رواه الطبراني وهو منقطع الاسناد . وعن أبي الزناد
 أنه أخذ هذه من خارجة بن زيد بن ثابت (بسم الله الرحمن الرحيم ، بعد
 الله أمير المؤمنين معاوية من زيد بن ثابت . سلام عليك أمير المؤمنين ورحمة
 الله فاني أحمد اليك الله الذي لا اله الا هو ..) (أما بعد) فانك كنت
 سألتني عن ميراث الجدة والإخوة والكلالة ، وكثير مما يقضى به في هذه
 الأمور لا يعلم مبلغها ، وقد كنا نحضر من ذلك أموراً عند الخلفاء بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فوعينا منها ما شئنا أن نعي فنحن نقتي بعد
 من استفتانا في الموارث) رواه الطبراني وجادة ، وفيه عبد الرحمن بن أبي
 الزناد وثقه النسائي وغيره وضعفه الجمهور . وأخرج حديث ابن مسعود
 الدارقطني من رواية عوف عن سليمان بن جابر عنه وفيه انقطاع بين عوف
 وسليمان هذا ومن كتب الأصول ولكن عن غير عبد الله بن مسعود مما
 يشهد لحديث ابن مسعود ويحسنه على الأقل ما أخرجه الترمذي عن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تعلموا
 الفرائض والقرآن وعلّموا الناس فاني مقبوض) في كتاب الفرائض باب
 ما جاء في تعلم الفرائض من الترمذي وفي إسناده محمد بن القاسم الاسدي
 ضعفه أحمد وأخرج ابن ماجه وهو عند الحاكم عن أبي هريرة أيضاً قال : قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تعلموا الفرائض وعلّموا الناس
 فإنه نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء ينزع من أمتي) وهو
 عند ابن ماجه في كتاب الفرائض (باب الحث على تعلم الفرائض) وفي
 إسناده حفص بن عمر بن أبي العطف ضعفه ابن معين والبخاري وقد
 أخرج الدارمي عن مورك العجلي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه :
 (تعلموا الفرائض واللحن والسنن كما تعلمون القرآن) وفيه أيضاً عن
 الأعمش عن إبراهيم بن يزيد النخعي قال : قال عمر : (تعلموا الفرائض
 فإنها من دينكم) وقال الدارمي :

حدثنا أبو نعيم ثنا المسعودي عن القاسم قال : قال عبد الله بن مسعود
 (تعلموا القرآن والفرائض ، فإنه يوشك أن يفتر الرجل الى علم كان يعلمه
 أو يبقى في قوم لا يعلمون) هكذا رواه الدارمي موقوفاً على ابن مسعود،
 وقد نقل المناوي في كتابه الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور . وعن

عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : (العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل : آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة) رواه أبو داود وابن ماجه .

وقال الحافظ في التلخيص حديث ١٣٤٣ (أفرضكم زيد) أحمد ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث أبى قلابة عن أنس (أرحم أمتى بأمتى أبو بكر - الحديث - وفيه : وأعلمهم بالفرائض زيد بن ثابت صححه الترمذى والحاكم وابن حبان . وفى رواية للحاكم : (أفرض أمتى زيد) وصححها أيضاً ، وقد أعل بالارسال وسماع أبى قلابة من أنس صحيح ، إلا أنه قيل : لم يسمع منه هذا . وقد ذكر الدارقطنى الاختلاف فيه على أبى قلابة فى العلل ورجح هو وغيره كالبيهقى والخطيب فى المدرج أن الموصول منه ذكر أبى عبيدة ، والباقي مرسل ، ورجح ابن المواق وغيره رواية الموصول ، وله طريق أخرى عن أنس أخرجه الترمذى من رواية داود العطار ، عن قتادة عنه ، وفيه سفيان بن وكيع وهو ضعيف ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسل ، قال الدارقطنى : هذا أصح ، وفى الباب عن جابر رواه الطبرانى فى الصغير بإسناد ضعيف فى ترجمة على بن جعفر ، وعن أبى سعيد رواه قاسم بن أصبغ عن ابن خيثمة والعقلى فى الضعفاء عن على بن عبد العزيز كلاهما عن أحمد بن يونس عن سلام عن زيد العمى عن أبى الصديق عنه ، وزيد وسلام ضعيفان ، وعن ابن عمر رواه ابن عدى فى ترجمة كوثر بن حكيم وهو متروك ، وله طريق أخرى فى مسند أبى يعلى من طريق ابن اليلمانى عن أبيه عنه ، وأورده ابن عبد البر فى الاستيعاب من طريق أبى سعيد البقال عن شيخ من الصحابة يقال له : محجن أو أبو محجن .

أما اللغات فالفرائض جمع فريضة فعيلة أى مفروضة والفرض مصدر فرضت الشيء أفرضه فرضاً وفرضته للتكثير إذا أوجبه . وقوله تعالى « سورة أنزلناها وفرضناها » ويقرأ وفرضناها بالتشديد فمن قرأ بالتخفيف فعناه ألزمتكم العمل بما فرض فيها ، ومن قرأ بالتشديد فعلى وجهين : (أحدهما) على معنى التكثير على معنى أنا فرضنا فيها فروضاً

وعلى معنى بينا وفصلنا ما فيها من الحلال والحرام والحدود . (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) أى بينها والاسم الفريضة وفرائض الله حدوده التى أمر بها ونهى عنها .

والفرائض بالميراث والفارض والفرضى بفاء وراء مفتوحين الذى يعرف الفرائض ويسمى العلم بقسمة الموارث علم الفرائض وفى الحديث (أفرض أمتى زيد) . وقال الخطابى : الفرض هو القطع ، يقال : فرضت لفلان كذا أى قطعت له شيئاً من المال . وقيل : هى من فرض القوس وهو الجز الذى فى طرفه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه يلزمه ولا يزول اهـ .

اما الأحكام فإن العلم بالفرائض - أعنى الموارث - من فروض الكفايات ، شأن جميع العلوم الشرعية التفصيلية التى هى مناط القضاء والفتيا والتدريس والتحصيل .

وقال الامام الغزالى فى الاحياء (أما فرض الكفاية فهو كل علم لا يستغنى عنه فى قوام أمور الدنيا كالطب إذ هو ضرورى فى حاجة بقاء الأبدان ، وكالحساب فإنه ضرورى فى المعاملات وقسمة الوصايا والموارث وغيرهما ، وهذه العلوم التى لو خلا البلد عمن يقوم بها خرج أهل البلد ، وإذا قام بها واحد كفى وسقط الفرض عن الآخرين ويستطرد هنا رحمه الله تعالى وثقنا بعلومه فيقول :

فلا يتعجب من قولنا : إن الطب والحساب من فروض الكفايات ، فإن أصول الصناعات أيضاً من فروض الكفايات كالزراعة والحياسة والسياسة بل الحجابة والخياطة ، فإنه لو خلا بلد من الحجام تسارع الهلاك إليهم وخرجوا بتعريضهم أنفسهم للهلاك ، فإن الذى أنزل الداء أنزل الدواء وأرشد إلى استعماله ، وأعد الأسباب لتعاطيه فلا يجوز التعرض للهلاك بإهماله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا مات الميت بدين من ماله بكفنه ومؤنة تجهيزه ، لما روى خباب بن الارت قال : « قتل مصعب بن عمير رضي الله عنه يوم أحد ، وليس له الا نمره كنا اذا غطينا بها راسه خرجت رجله ، واذا غطينا رجله خرج راسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : غطوا بها راسه واجعلوا على رجله من الاذخر » ولأن الميراث انما ينتقل الى الورثة لانه استغنى عنه الميت وفضل عن حاجته ، والكفن ومؤنة التجهيز لا يستغنى عنه فقدم على الارث ، ويعتبر ذلك من راس المال لانه حق واجب فاعتبر من راس المال كالدين .

فصل ثم يقضى دينه لقوله عز وجل « من بعد وصية يوصى بها او دين » (١) ولأن الدين تستغرقه حاجته فقدم على الارث ، وهل ينتقل ماله الى الورثة قبل قضاء الدين ؟ اختلف اصحابنا فيه . فذهب او سـعيد الاصطخرى رحمه الله الى انه لا ينتقل بل هو باق على ملكه الى ان يقضى دينه ، فان حدثت منه فوائد ككسب العبد وولد الأمة ونتاج البهيمة تعلق بها حق الفرماء ، لانه لو بيع كانت العهدة على الميت دون الورثة ، فدل على انه باق على ملكه .

وذهب سائر اصحابنا الى انه ينتقل الى الورثة ، فان حدثت منها فوائد لم يتعلق بها حق الفرماء ، وهو المذهب ، لانه لو كان باقيا على ملك الميت لوجب ان يرثه من اسلم او اعتق من اقاربه قبل قضاء الدين ولوجب ان لا يرثه من مات من الورثة قبل قضاء الدين . وان كان الدين أكثر من قيمة التركة فقال الوارث : انا افكها بقيمتها وطالب الفرماء ببيعها ففيه وجهان بناء على القولين فيما يفدى به المولى جناية العبد (احدهما) لا يجب بيعها ، لأن الظاهر انها لا تشتري بأكثر من قيمتها ، وقد بذل الوارث قيمتها فوجب ان تقبل . (والثاني) يجب بيعها ، لانه قد يرغب فيها من يزيد على القيمة فوجب بيعها .

فصل ثم تنفذ وصاياه لقوله عز وجل « من بعد وصية يوصى بها او دين » ولأن الثالث بقي على حكم ملكه ليصرفه في حاجاته فقدم على الميراث كالدين .

الشرح حديث خباب رواه الشيخان وأحمد وأصحاب السنن ، الا ابن ماجه وله طرق عن جابر وأنس وعبد الرحمن بن عوف . فأما

(١) النساء : (١١)

البخارى فقد علق أولاً في باب للكفن من جميع المال وبه قال عطاء إلى أن قال : حدثنا أحمد بن محمد المكي حدثنا إبراهيم بن سعد عن سعد عن أبيه قال أتى عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه يوماً بطعامه فقال : قتل مصعب ابن عمير وكان خيراً منى فلم يوجد له ما يكفن به الا بردة وقتل حمزة أو رجل آخر خير منى فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة ولقد خشيت أن يكون قد عجلت لنا طيبتنا في حياتنا الدنيا ثم جعل يبكى وفي البخارى في (باب اذا لم يوجد الا ثوب واحد عنه رضى الله عنه قال :) (قتل مصعب بن عمير وهو خير منى كفن في بردة إن غطى رأسه بدت رجلاه وإن غطى رجلاه بدا رأسه) الخ الحديث .

وبعد أن أورد البخارى ما قاله عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال (باب إذا لم يجد كفنا الا ما يوارى رأسه أو قدميه غطى رأسه) حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا شقيق حدثنا خباب رضى الله عنه قال : هاجرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم نلتمس وجهه فوقع أجرتنا على الله فمنا من مات لم يأكل من أجره شيئاً منهم مصعب ابن عمير ومنا من أينعت له ثمرته فهو يهديها قتل يوم أحد فلم نجد ما نكفنه إلا بردة إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه وإذا غطينا رجله خرج رأسه فأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نغطى رأسه وأن نجعل على رجله من الإذخر . هذا لفظ البخارى .

وقد أتى الامام النووى في تهذيب الأسماء واللغات على ترجمة ضافية وافية شافية قال رحمه الله وثقنا ببركاته وبركات من ترجم له : (مصعب ابن عمير) الصحابى رضى الله عنه المذكور في المهذب في الكفن وأول القرائض هو أبو عبد الله مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي بن كلاب بن مرة القرشى العبدري كان من فضلاء الصحابة وخيارهم ومن السابقين إلى الإسلام ، أسلم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في دار الأرقم وكنتم أسلامه خوفاً من أمه وقومه ، وكان يختلف الى رسول الله سرا فبصر به عثمان بن طلحة العبدري يصلى فأعلم به أمه وأهله فحبسوه فلم يزل محبوساً إلى أن هاجر إلى الحبشة ثم عاد إلى مكة ثم هاجر إلى

المدينة بعد العقبة الأولى ليعلم الناس القرآن ويصلى بهم ، بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الاثنى عشر أهل العقبة الثانية ليفقه أهل المدينة ويقرأهم القرآن فنزل على أسعد بن زرارة وكان يسمى بالمدينة ابن حضير وكفى بذلك فضلاً وأثراً في الإسلام . قال البراء بن عازب أول من قدم علينا من المهاجرين مصعب بن عمير ثم عمرو بن أم مكتوم ثم عمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وبلال ثم عمر بن الخطاب رضى الله عنهم وشهد بدرأً وأحداً واستشهد بأحد ومعه لواء المسلمين قيل كان عمره أربعين سنة أو أكثر قليلاً . ويقال نزل فيه وفي أصحابه قوله تعالى : « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر » وكان قبل إسلامه أنعم فتى بمكة وأجوده خلة وأكمله شباباً وجمالاً وجوداً وكان أبواه يحبانها حباً كثيراً وكانت أمه تكسوه أحسن ما يكون من الثياب بمكة وكان أعطر مكة ، ثم انتهى به الحال في الإسلام إلى أن كان عليه بردة مرفوعة بفروة .

وثبت في الصحيحين عن خباب بن الأرت رضى الله عنه قال هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نلتمس وجه الله تعالى فوق أجرتنا على الله فمنا من مات ولم يأكل من عمله شيئاً منهم مصعب بن الزبير قتل يوم أحد ولم نجد له ما تكفنه به الا بردته إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه ، وإذا غطينا رجلاه خرج رأسه فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نغطي رأسه وأن نجعل على رجله الاذخر اومنا من أينعت له ثمرته فهو يهديها ومعنى أينعت نضجت ومعنى يهديها أى يجتنيها وهو اشارة الى ما فتح الله عليهم من الدنيا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مصعب زوج حمنة بنت جحش رحمه الله .

وقد روى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تعلموا الفرائض وعلموها ، فانها نصف العلم ، وهو ينسى ، وهو أول شيء ينزع من أمتي » رواه ابن ماجه والدارقطنى والحاكم . قال ابن الصلاح : لفظ النصف هنا عبارة عن القسم الواحد وإن لم يتساويا ، وقال ابن عيينة : انما قيل له : نصف العلم لأنه يتلى به الناس كلهم أو

للتزغيب في تعلم الفرائض وتعليمها والتحريض على حفظها لأنها لما كانت تنسى وكانت أول ما ينزع من العلم كان الأغنياء بحفظها أهم ومعرفتها لذلك أقوم .
الفرائض وتعليمها والتحريض على حفظها لأنها لما كانت تنسى وكانت أول ما ينزع من العلم كان الأغنياء بحفظها أهم ومعرفتها لذلك أقوم .

وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : « إذا لهوتم فالهوا بالرمى ، وإذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض » ورواه سعيد بن منصور عن جرير عن عاصم الأحول عن مورك العجلي عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تعلموا الفرائض واللحن والسنة كما تعلمون القرآن » .

وروى أحمد في مسنده وغيره عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه « أن امرأة سعد بن الربيع جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم بابتيتها من سعد فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيداً ، وإن عمهما أخذ مالهما ولا ينكحان الا ولهما مال ، قال : فنزلت آية الميراث فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمهما فقال : « أعط امرأة سعد الثمن وابنتى سعد الثلاثين وما بقى فهو لك » .

وقال علقمة : إذا أردت أن تعلم الفرائض فأمت جيرانك .

إذا ثبت هذا فإن التوارث في الجاهلية كان بالحلف والنصرة ، فكان الرجل يقول للرجل : تنصرنى وأنصرك وترثنى وأرثك وتعقل عنى وأعقل عنك . وربما تحالفوا على ذلك . فإذا كان لأحدهما ولد كان الحليف كأحد أولاد حليفه وإن لم يكن له ولد فإن جميع المال للحليف ، فجاء الإسلام والناس على هذا ، فأقرهم الله تعالى على صدر الإسلام بقوله « والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم » .

وروى أن أبا بكر رضى الله عنه حالف رجلاً فمات فورثه أبو بكر ثم نسخ ذلك وجعل التوارث بالإسلام والهجرة ، فكان الرجل إذا أسلم وهاجر معه من مناسبيه ، مثل أن يكون له أخ وابن مسلمان فهاجر معه الأخ دون الابن فيرثه أخوه دون ابنه ، والدليل عليه قوله تعالى « والذين آمنوا

وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ؛ والذين آووا ونصروا ؛ أولئك بعضهم أولياء بعض ، والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا » ثم نسخ ذلك ربنا عز وجل بالميراث بالرحم بقوله تبارك اسمه « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعلوا الى أوليائكم معروفا » وفسر المعروف بالوصية ، وقال تعالى : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » فذكر أن لهم نصيباً في هذه الآية ، ولم يبين قدره ، ثم بين قدر ما يستحقه كل وارث في ثلاثة مواضع من كتابه على ما نذكره في مواضعه إن شاء الله .

وقال الإمام الشيخ محمد بن محمد سبط المارديني في الرحية للإمام العلامة الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرحبي المعروف بابن موفق الدين :

علماً بأن العلم خير ما سعى	فيه وأولى ما له العبد دعى
وأن هذا العلم مخصوص بما	قد شاع فيه عند كل العلما
بأنه أول علم يفقد	في الأرض حتى لا يكاد يوجد
وأن زيدا خص لا محاله	بما جاء خاتم الرسالة
فكان أولى باتباع التابع	لا سيما وقد تحاه الشافعي

وإذا تقرر هذا فإن الميت إذا مات أخرج من ماله كفنه وحنوطه ومؤنة تجهيزه من رأس ماله مقدماً على دينه ووصيته ، موسراً كان أو معسراً ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم .

وقال الزهري : إن كان موسراً حسب ذلك من رأس المال ، وإن كان معسراً احتسب من ثلثه . وقال خلاص بن عمرو : يحتسب من ثلثه بكل حال . دليلنا ما روى خباب في الحديث الذي ساقه المصنف ، ولم يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلث ماله . وروى أن الرجل الذي قضى وهو محرم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « كفنوه في ثوبيه اللذين مات فيهما » ولم يعتبر الثلث ولأن الميراث إنما تنقل إلى الورثة لاستغناء الميت عنه ، وهذا غير ما استقر من كفنه ومؤنة تجهيزه فقدم على الإرث ثم يقضى

دينه - إن كان عليه دين ثم تخرج وصاياه لقوله تعالى « من بعد وصية يوصى بها أو دين » وأجمعت الأمة على أن الدين مقدم على الوصية ، وهل ينتقل ماله إلى ورثته قبل قضاء الدين ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فذهب أكثرهم إلى أنه ينتقل إليهم قبل قضاء الدين .

وقال أبو سعيد الاصطخري : لا ينتقل إليهم حتى يقضى الدين . هكذا ذكر الشيخان أبو حامد الاسفراييني وأبو إسحاق المروزي عن أبي سعيد من غير تفصيل ، وأما ابن الصباغ فحكى عنه : إن كان الدين لا يحيط بالتركة لم يمنع الدين من انتقال المأل إلى الورثة إلا بقدره ، واحتج بأنه لو بيع شيء من ماله بعد موته لكانت العهدة على الميت دون الورثة ، فدل على بقاء ملكه .

فعلى هذا إذا حدث من المال فوائد أو نماء قبل الدين كان ذلك ملكا للميت فيقضى منه دينه ، وينفذ منه وصاياه .

وقال أبو حنيفة : إن كان الدين يحيط بالتركة منع انتقال الملك إلى الورثة وإن كان الدين لا يحيط بالتركة لم يمنع انتقال الملك إلى الورثة بحال ، ولقوله تعالى : « ولكم نصف ما ترك أزواجكم - الآية » ولم يفرق ، وأنه لا خلاف في أن رجلا مات وخلف ابنين وعليه دين فمات أحدهما قبل قضاء الدين ، فإن تركة من عليه الدين تقسم بين الابن وابن الابن . فلو كان الدين يمنع انتقال الملك إلى الورثة لكانت التركة للابن وحده . فعلى هذا لو حصل من التركة فوائد قبل قضاء الدين فإنها للورثة . لا يتعلق بها حق الغرماء ولا الوصية ، وإن كان الدين أكثر من التركة : فقال الوارث : أنا أدفع قيمة التركة من مالي ولا تباع التركة ، وطلب الغرماء بيعها ، فهل يجب بيعها ؟ فيه وجهان بناء على العبد الجاني إذا بذل سيده قيمته وطلب المجنى عليه بيعه ، وكان الأرض أكثر قيمته ، فهل يجب بيعه ؟ فيه وجهان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ثم تقسم التركة بين الورثة . والأسباب التي يتوارث بها الورثة المعينون ثلاثة : رحم ، وولاء ، ونكاح ، لأن الشرع ورد بالارث بها .
وأما المؤاخاة في الدين والموالة في النصرة والارث فلا يورث بها ، لأن هذا كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ بقوله عز وجل « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » .

فصل والوارثون من الرجال عشرة : الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد ابو الأب وان علا ، والأخ وابن الأخ والعم وابن العم والزوج ومولى النعمة والوارثات من النساء سبع : البنت وبنت الابن والام والجدة والأخت والزوجة ومولاة النعمة ، لأن الشرع ورد بتوريثهم على ما ذكره ان شاء الله تعالى .

فاما ذوو الأرحام . وهم الذين لا فرض لهم ولا تفصيل - فانهم لا يرثون ، وهم عشرة ولد البنات وولد الأخوات وبنات الأخوة وبنات الأعمام وولد الأخوة من الأم والمم من الأم والعمة والخال والخالة والجسد ابو الأم ومن يدلى بهم . والدليل عليه ما روى أبو امامة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه ، ولا وصية لوارث » .

فاخبر انه اعطى كل ذي حق حقه ، فدل على أن كل من لم يعطه شيئاً فلا حق له ، ولأن بنت الاخ لا ترث مع أخيها فلم ترث كبنت المولى ، ولا يرث العبد المقتق من مولاة لما ذكرناه من حديث أبي امامة ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « انما الولاء لمن اعتق ») .

الشرح حديث أبي امامة أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي امامة باللفظ الذي ساقه المصنف وهو حسن الاسناد كما أفاد ذلك الحافظ في التلخيص وقال : وكذا رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن خارجة ورواه ابن ماجه من رواية سعيد بن أبي سعيد عن أنس ، ورواه البيهقي من طريق الشافعي ، عن ابن عيينة عن سليمان الأحول عن مجاهد : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : (لا وصية لوارث) قال الشافعي : يورث بعض الشاميين حديثاً

ليس مما يثبت أهل الحديث ، فإن بعض رجاله مجهولون ، فاعتمدنا على المتقطع مع ما انضم إليه من حديث المغازي ، وإجماع العلماء على القول به ، وكأنه أشار إلى حديث أبي أمامة المتقدم ، ورواه الدارقطني من حديث جابر ، وصوب إرساله من هذا الوجه ، ومن حديث علي وإسناده ضعيف ، ومن طريق ابن عباس بسند حسن ، وفي الباب عن معقل بن يسار عند ابن عدي ، ومن حديث خارجة بن عمرو عند الطبراني في الكبير ، ولعله عمرو ابن خارجة انقلب اه .

وأما الحديث الثاني « الولاء لمن أعتق » فهو من حديث عائشة عند أحمد والبخاري ومسلم ولفظه « أن بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ، ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً ، فقالت لها عائشة : أرجعي إلى أهلِكَ ، فإن أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت ، فذكرت بريرة ذلك لأهلها فأبوا وقالوا : إن شاءت أن تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابتاعني فأعتقني ، فأنما الولاء لمن أعتق ، ثم قام فقال : ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى ، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة مرة ، شرط الله أحق وأوثق وإنما الولاء لمن أعتق » .

أما الأحكام فقد قال في الرحبية :

أسباب ميراث الوري ثلاثة كل يفيد ربه الوراثة
وهي نكاح وولاء ونسب ما بعدهن للموارث سبب

لقد فرض الله تبارك وتعالى الإرث وجعله مما يجبر عليه الناس ويؤطرون عليه أطراً لأنه الحق من ربهم فليس للمورث أن يحرم أحد وراثته حظه الذي قسم الله له من ميراثه ، وليس للوارث أن يرد إرثه من الميت فهو يملك نصيبه جبراً من غير اختيار منه ولا حكم قاض .

وفرض الله تعالى أيلولة ما يتركه الميت من مال لأحب الناس إليه

وأوثقهم به علاقة ، وأرجاهم له مودة وشفقة ، وأقربهم تعاوناً معه فجعله في محيط القرابة الحقيقية أو الزوجية أو القرابة الحكيمة وهي ولاء العتق ، وجعل الشارع ولاء العتق كلحمة النسب كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن مولى القوم منهم) رواه أصحاب السنن وابن حبان من حديث رفاع بن رافع رضى الله عنه عند أحمد والحاكم وفي الأدب المفرد للبخارى .

وكما روى الشافعى عن محمد بن الحسن الشيبانى عن أبى يوسف عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (الولاء لحمة كلحمة النسب ، لا يباع ولا يوهب) ورواه ابن حبان في صحيحه من طريق بشر بن الوليد عن أبى يوسف لكن قال : عن عبيد الله ابن عمر عن عبد الله بن دينار ، وكذلك رواه البيهقى ، وقال في معرفة السنن والآثار : كان الشافعى حدث به من حفظه ، فنى عبيد الله بن عمر من اسناده ، وقد رواه محمد بن الحسن في كتاب الولاء له عن أبى يوسف عن عبيد الله بن عمر من اسناده . هكذا أفاده الحافظ في التلخيص ثم قال : وقال أبو بكر النيسابورى : هذا خطأ ، لأن الثقات رووه عن عبد الله ابن دينار بغير هذا اللفظ ، وهذا اللفظ إنما هو رواية الحسن المرسلة ، ثم ساقه الدارقطنى من طريق يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن الحسن عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال البيهقى : ورويناه من طريق ضمرة عن الثورى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، قال الطبرانى : تفرد به ضمرة يعنى باللفظ المذكور . قال البيهقى : وقد رواه ابراهيم بن محمد ابن يوسف الفريابى أن ضمرة على الصواب كرواية الجماعة . وللبحث بقية سأورده إن شاء الله تعالى في كتاب الولاء كما قدمت أيضاً في كتاب الوصية والله الحمد والمنة على ما أولى وأنعم إنه نعم المولى ونعم النصير .

وفي هذا الذى شرعه الله تبارك وتعالى صلاح المجتمع وإحكام الروابط بين أفرادهِ وتوجيهها إلى التعاون على الخير . وقد حرم التبنى وحرم ما يستتبعه من ميراث كان مقضياً به في الجاهلية وقد جعل الشارع الحكيم الأصل في تقديم بعض الورثة على بعض هو قوة القرابة ، وشدة الصلة

واتصال المنافع بين الوارث والمورث ، ولذا أثر الأقوى قرابة والأشد صلة والأكثر نفعا على من يليه في توفر هذه الخلال ومن ثم قدم الابن على الأخ وقدم الأب على الجد والأم على الجدة وقال تعالى : « آباؤكم وأبناءكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا » .

والإرث ضربان : عام وخاص ، فأما العام فهو أن يموت رجل من المسلمين ولا وارث له خاص ، فإن ماله ينتقل الى المسلمين ارثا بالتعصيب ، يستوى فيه الذكر والأنثى ، وهل يدخل فيه العامل ؟ فيه وجهان :

وأما الإرث الخاص فيكون بأحد أمرين بسبب أو نسب ، فأما السبب فينقسم قسمين ولاء ونكاح . فأما الولاء فقد مضى بيانه آتفا ، وأما النكاح فهو إرث أحد الزوجين من الآخر على ما يأتي بيانه . وأما النسب فهم الوارثون من القرابة من الرجال والنساء ، فالرجال المجمع على توريثهم خمسة عشر ، منهم أحد عشر لا يرثون الا بالتعصيب . وهم الابن وابن الابن وابن سفل والأخ للأب والأم ، والأخ للاب ، وابن الأخ للاب والأم ، وابن الأخ للاب والعم للاب والأم ، وابن العم للاب ، وابن العم للأب والأم ، وابن العم للاب ، والمولى المنعم . فكل هؤلاء لا يرث واحد منهم فرضاً وإنما يرث تعصياً ، إلا الأخ للاب والأم فإنه يرث بالفرض في المشتركة على ما ذكره . واثنان من الرجال الوارثين تارة بالفرض وتارة بالتعصيب وتارة بالفرض والتعصيب معاً وهما الأب والجد أبو الأب . وإن علا ، واثنان لا يرثان إلا بالفرض لا غير ، وهما الأخ للأم والزوج .

وأما النساء المجمع على توريثهن فعشر : وهي الابنة وابنة الابن وان سفل والأم والجددة أم الأم والجددة أم الأب والأخت للاب والأم والأخت للاب والأخت للأم ، والزوجة والمولاة المنعمة فأربع منهن يرثن تارة بالفرض وتارة بالتعصيب ، وهن الابنة ، وابنة الابن ، والأخت للاب والأم والأخت للاب ، والأخت للأم ، والزوجة . وواحدة منهن لا ترث إلا بالتعصيب وهي المولاة المنعمة .

والورثة من الرجال والنساء ينقسمون ثلاثة أقسام : قسم يدلى بنفسه ، وقسم يدلى بغيره ، وقسم يدلى بنفسه وقد يدلى بغيره . فأما القسم الذى يدلى بنفسه فهم ستة : الأب والأم والابن والابنة والزوج والزوجة وهؤلاء لا يحجبون بحال ، وأما القسم الذى يدلى بغيره ما عدا من ذكر من القربات وقد يحجبون . وأما القسم الذى يدلى بنفسه مرة وبغيره أخرى فهو من يرث بالولاء ، وقد يحجب أيضاً ، وقد ورد الشرع بتوريث جميع من ذكرنا على ما يأتى بيانه .

وأما ذوو الأرحام ، وهم ولد البنات وولد الأخوات ، وبنات الإخوة وولد الإخوة للأم ، والخال والخالة ، والعمة والعمة للعم وللأم وبنات الأعمام وكل جد بينه وبين الميت أم ، ومن يدلى بهؤلاء .

فاختلف أهل العلم فى توريثهم على ثلاثة مذاهب ، فذهب الشافعى رضى الله عنه إلى أنهم لا يرثون بحال ، وبه قال فى الصحابة زيد بن ثابت وابن عمر وهى إحدى الروايتين عن عمر ؛ ومن الفقهاء الزهري ومالك والأوزاعي وأهل الشام وأبو ثور .

وذهبت طائفة إلى أنهم يرثون ويقدمون على الموالى والرد ، ذهب إليه من الصحابة على بن أبى طالب وابن مسعود ومعاذ وأبو الدرداء وهو الصحيح عن عمر ، وذهب الثورى وأبو حنيفة إلى أن ذوى الأرحام يرثون ، ولكن يقدم عليهم المولى والرد ، فإن كان له مولى منعم ورث ، وإن لم يكن له منعم - وهناك من له فرض كالابنة والأخت - كان الباقي لصاحب الفرض بالرد . وإن لم يكن هناك أحد من أهل الفروض ورث ذوو الأرحام وبه قال بعض أصحابنا إن لم يكن هناك إمام عادل ، وهى إحدى الروايتين عن على كرم الله وجهه إلا أنها برواية شاذة ، ولا سند لأبى حنيفة فى مذهبه غير هذه الرواية الشاذة .

دلينا على أبى حنيفة ما روى أبو أمامة الباهلى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله تعالى قد أعطى لكل ذى حق حقه » الحديث ، فظاهر

النص يقتضى أنه لا حق في الميراث لمن لم يعطه الله شيئاً ، وجميع ذوى الأرحام لم يعطهم الله في كتابه شيئاً » فثبت أنه لا ميراث لهم وروى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والخالة فقال : « لا أدري حتى يأتى جبريل ، ثم قال : أين السائل عن ميراث العمة والخالة ؟ أتانى جبريل فساارنى أن لا ميراث لهما » .

وروى عطاء بن يسار عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتى قباء على حمار أو حمارة يستخير الله في ميراث العمة والخالة ، فأزل الله عز وجل أن لا ميراث لهما » قال الحافظ في التلخيص روى « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « سألت الله عز وجل عن ميراث العمة والخالة ، فسارنى جبريل أن لا ميراث لهما » أبو داود في المراسيل والدارقطنى من طريق الدراوردي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار به مرسل ، وأخرجه النسائى من مرسل زيد بن أسلم ، ووصله الحاكم في المستدرک بذكر أبى سعيد ، وفى إسناده ضعف ، ووصله الطبرانى في الصغير أيضاً من حديث أبى سعيد في ترجمة محمد بن الحارث المخزومى فسيخه وليس في الإسناد من ينظر في حاله غيره ، ورواه الدارقطنى من حديث أبى سلمة عن أبى هريرة وضعفه بمسندة بن اليسع الباهلى رواية عن محمد بن عمرو ، ورواه الحاكم من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر وصححه ، وفى إسناده عبد الله بن جعفر المدينى وهو ضعيف ، وروى له الحاكم شاهداً من حديث شريك بن عبد الله بن أبى نمر أن الحارث بن عبد أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والخالة فذكره وفيه سليمان الشاذكونى وهو متروك ، وأخرجه الدارقطنى من وجه آخر عن شريك مرسل .

ولأن كل من لم ترث مع من هو أبعد لم يرث كاتبة المولى لما لم ترث مع ابن المولى وهو أبعد منها لم ترث أيضاً إذا انفردت كذلك ، ولهذا لم ترث مع ابن العم وهو أبعد منها ، ولم ترث أيضاً إذا انفردت ، ولأن

ابنة الأخ لما لم ترث مع أختها لم ترث إذا انفردت كابنة المولى ، وعكسه
الابنة والأخت فانهما لما ورثتا مع أخيهما ورثتا اذا انفردتا •

وقال في الرحبة ناظماً لهؤلاء العشرة الذين مر بك شأنهم تفصيلاً :
والوارثون من الرجال عشرة أسماؤهم معروفة مشتهرة
الابن وابن الابن مهما نزلا والأب والجد له وإن علا
والأخ من أى الجهات كانا قد أنزل الله به القرآنا
وابن الأخ المدلى إليه بالأب فاسمع مقالا ليس بالمكذب
والعم وابن العم من أييه فاشكر لذى الإيجاز والتنبيه
والزوج والعقيق ذو الولاء فجملة الذكور هؤلاء

فرع مولى الموالاة لا يرث عندنا وهو أن يقول رجل لآخر :
واليك على أن ترثنى وأرثك وتنصرنى وأنصرك وتعقل عني وأعقل عنك
ولا يتعلق بهذه الموالاة عندنا حكم إرث ولا عقل ولا غيره ، وبه قال زيد
ابن ثابت ومن التابعين الحسن البصري والشعبي ومن الفقهاء الأوزاعي
ومالك ، وذهب النخعي إلى أن هذا العقد يلزم بكل حال ويتعلق به
التوارث والعقل ولا يكون لأحدهما فسخه بحال ، وقال أبو حنيفة : مولى
الموالاة يرث ولكنه يؤخر عن المناسبين . والموالاة وهى عقد جائز لكل
منهما فسخه ما لم يعقل أحدهما عن الآخر فإذا عقل لزمه ذلك ولم يكن له
سبيل إلى فسخه ويفسرون هذا الولاء بأن يعقد شخص مع آخر ليس له
أقرباء عقد مخالفة على أن يعقل عنه إذا جنى ويرثه إذا مات فإذا مات هذا
العاقده الأدنى فإن الأعلى الذى هو مولى الموالاة يرثه بحكم هذه المخالفة فيأخذ
جميع التركة بالضرورة ، أو يأخذ الباقي منها بعد فرض الزوج أو الزوجة اذا
كان الحليف المتوفى متزوجاً ثم إذا لم يكن مولى الموالاة موجوداً وقت موت
الحليف فإن عصبته هى التى ترث هذا الحليف ، والحليف الأدنى لا يرث
من الآخر إذا مات قبله إلا أن يكون مثله معدوم الأقارب هذا هو مذهب
أبى حنيفة وهو مروى عن عمر وعلى وابن مسعود وحجتهم فيما ذهبوا
إليه قوله تعالى : « ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين
عقدت أيما نكم فأنوهم نصيبهم ان الله كان على كل شىء شهيداً » وولاء العقد

الوارد في الآية هو ولاء الموالاة . وقد خالفهم في هذا الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله وأكثر أهل العلم على أن الميراث بالموالاة بالنصرة والحلف منسوخ بآيات المواريث بعد أن كان معمولاً به في الجاهلية وصدر الإسلام وكذلك حديث بريرة « الولاء لمن أعتق » فجعل جنس الولاء للعتق فلم يبق ولاء يثبت لغيره لأن كل سبب لم يورث مع وجود النسب لم يورث به مع فقدته كما لو أسلم رجل على يد رجل ، ولأن عقد الموالاة لو كان سبباً يورث به لم يجز فسخه وإبطاله كالنسب والولاء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم أصلياً كان أو مرتداً لما روى أسامة بن زيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » ويرث الذمي من الذمي ، وإن اختلفت أديانهم كاليهودي من النصراني والنصراني من المجوسي ، لأنه حقن دمه ، بسبب واحد فورث بعضهم من بعض كالمسلمين ولا يرث الحربي من الذمي ولا الذمي من الحربي لأن الموالاة انقطعت بينهما فلم يرث أحدهما من الآخر كالمسلم والكافر .

فصل ولا يرث الحر من العبد ، لأن ما معه من المال لا يملكه في أحد القولين ، وفي الثاني يملكه ملكاً ضعيفاً ، ولهذا لو باعه رجع إلى مالكه فكذلك إذا مات . ولا يرث العبد من الحر لأنه لا يورث بحال فلم يرث كالمتردد . ومن نصفه حر ونصفه عبد لا يرث ، وقال المزني : يرث بقدر ما فيه من الحرية ويحجب بقدر ما فيه من الرق ، والدليل على أنه لا يرث أنه ناقص بالرق في النكاح والطلاق والولاية ، فلم يرث كالعبد ، وهل يورث منه ما جمعه بالحرية ؟ فيه قولان : قال في الجديد : يرثه ورثته ، لأنه مال ملكه بالحرية فورث عنه كمال الحر . وقال في القديم : لا يورث لأنه إذا لم يرث بحرثته لم يورث بها ، وما الذي يصنع بماله ؟ قال الشافعي رضي الله عنه : يكون لسيده . وقال أبو سعيد الاصطخري : يكون لبيت المال ، لأنه لا يجوز أن يكون لسيده لأنه جمعه بالحرية فلا يجوز أن يورث لرقه ، فجعل لبيت المال ليصرف في المصالح كمال لا مالك له .

فصل ومن أسلم أو أعتق على ميراث لم يقسم لم يرث لأنه لم يكن وارثاً عند الموت فلم يرث ، كما لو أسلم أو أعتق بعد القسمة . وإن دبر

رجل اخاه فعنق بموته لم يرثه ، لانه صار حراً بعد الموت ، وان قال له :
انت حر في آخر جزء من أجزاء حياتي المتصل بالموت ، ثم مات عنق من ثلثه ،
وهل يرثه ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا يرثه لأن العنق في المرض وصية ،
والارث والوصية لا يجتمعان (والثاني) يرثه ولا يكون عنقه وصية ، لان
الوصية ملك بموت الموصى ، وهذا لم يملك نفسه بموته .

وان قال في مرضه : ان مت بعد شهر فانت اليوم حر ، فمات بعد شهر
عنق يوم تلفظ ، وهل يرثه ؟ على الوجهين) .

الشرح حديث أسامة رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود
والترمذى وابن ماجه قال الحافظ ابن حجر : واغرب ابن تيمية في المنتقى
قادعى أن مسلماً لم يخرج به وكذا ابن الأثير في جامع الأصول ادعى أن
النسائي لم يخرج به . قلت : وفي رواية عند الشيخين قال : « يا رسول الله
أتنزل غداً في دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور »
وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ، ولم يرث جعفر ولا على شيئاً لأنهما
كانا مسلمين ، وكان عقيل وطالب كافرين .

أما الأحكام فقد قال في الرحبية :

ويمنع الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث
رق وقتل واختلاف دين فافهم فليس الشك كاليقين

وجملة هذا أن الكافر لا يرث من المسلم بلا خلاف ، وأما المسلم فلا
يرث الكافر عندنا ، وبه قال على وزيد بن ثابت وهو قول الفقهاء كافة .

وقال معاذ ومعاوية : يرث المسلم من الكافر ، دليلنا حديث أسامة
ابن زيد وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو
داود ، وابن ماجه ، والدارقطني ؛ وابن السكن من حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده ورواه ابن حبان من حديث ابن عمر في حديث ، ومن
حديث جابر رواه الترمذى واستغربه وفيه ابن أبي ليلى ، وأخرجه البزار
من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ (لا ترث ملة من ملة) وفيه

عمر بن راشد قال : إنه تفرد به وهو لين الحديث ورواه النسائي والحاكم والدارقطني بهذا اللفظ من حديث أسامة بن زيد قال الدارقطني : هذا اللفظ في حديث أسامة غير محفوظ ، ووهب عبد الحق فعزاه الى مسلم وفي البيهقي (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولا يتوارث أهل ملتين) وفي اساندها الخليل بن مرة وهو واه . هكذا أفاده الحافظ في التلخيص ، والاسلام والكفر ملتان شتى ، فوجب أن لا يتوارثا ويرث الكافر من الكافر إذا اجتمعا في الذمة أو في الحرب ، فيرث اليهودي من النصراني والعكس . وكذا المجوسي اذا جمعتهما الذمة أو كانوا حرباً لنا .

فأما أهل الحرب وأهل الذمة فإنهم لا يتوارثون ، وإن كانوا من اليهود والنصارى ، وبه قال من الصحابة عمر وعلى وزيد بن ثابت . ومن الفقهاء مالك والثوري وأبو حنيفة . هذا نقل أصحابنا البغداديين . وقال المسعودي الذمي هل يرث الحربى ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يرثه ، لأن ملتهما واحدة .

(والثانى) لا يرثه لأن حكمنا لا يجري على الحربى .

هذا مذهبا . وذهب الزهري والأوزاعي وابن أبى ليلى وأحمد وإسحاق إلى أن اليهودى لا يرث من النصراني وكذلك العكس وإن جمعتهما الملة ، وإنما يرث النصراني من النصراني واليهودى من اليهودى ، كما يرث أهل الحرب بعضهم بعضاً إذا تحاكموا إلينا ؛ وإن اختلفت دارهما وكان بعضهم يرى قتل بعض ، وحكم من دخل إلينا بأمان أو تجارة أو رسالة حكم أهل الذمة ويرث بعضهم من بعض ، ومتى كانت امرأة الكافر ذات رحم منه من نسب أو رضاع لم يتوارثا بالنكاح ، وإن كانت غير ذات رحم محرم منه لو أسلمنا أقرراً على نكاحهما وتوارثا بالنكاح ، وإن عقدا بغير ولي ولا شهود .

فرع قال الشافعى : وميراث المرتد لبيت المال . قال العمراني : وجملة ذلك أن العلماء اختلفوا في الإرث بعد موته على أربعة مذاهب :

فذهب الشافعى رحمه الله إلى أن ماله لا يورث بل يكون فيئا لبيت المال .
سواء فى ذلك ما اكتسبه فى حال إسلامه أو فى حال رده . وسواء قلنا :
إن ملكه يزول أو لا يزول أو موقوف . وبهذا قال ابن عباس وهى إحدى
الروايتين عن على أوبه قال الأوزاعى وأبو يوسف ومحمد ، وذهب قتادة
وعمر بن عبد العزيز إلى أن ماله يكون لأهل الذمة التى انتقل إليها ، فإن
انتقل إلى اليهود كان ماله لهم . وإن انتقل إلى النصارى كان ماله لهم .

وقال أبو حنيفة والثورى : ما اكتسبه قبل الردة ورث عنه ، وما اكتسبه
بعد الردة يكون فيئا . ودليلا حديث أسامة فى الفصل ، والمرتد كافر ،
ولأنه لا يرث بحال فلم يورث كالكافر ، والجواب على أبى حنيفة هو أن
من لم يرث المسلم ما اكتسبه فى حالة إباحة دمه لم يرث ما اكتسبه فى حال
حقن دمه كالذمى إذا لحق بدار الحرب .

إذا ثبت هذا فهل يخمس مال المرتد ؟ فيه قولان يأتيان .

فرع إذا مات العبد وفى يده مال لم يرثه قرابته الأحرار ، لأن
من الناس من يقول : إنه لا يملك المال ، ومنهم من قال : إنه يملكه إذا
ملكه السيد وهذا ملك ضعيف يزول بزوال ملك سيده ، وأما من نصفه
حر ومن نصفه عبد فهو على وجه مما أورده المصنف ، أما إذا مات مسلم
حر وخلف أولاداً أحراراً مسلمين وأولاداً مملوكين ورثه الأولاد المسلمون
الأحرار ، فإن أسلم الكفار أو أعتق العبيد بعد قسمة الميراث لم يشاركوا فى
الإرث بلا خلاف ، وإن أسلموا أو أعتقوا بعد موت أبيهم وقبل قسمة تركته
لم يشاركوا فى الميراث عندنا ، وبه قال أكثر أهل العلم . وقال عمر وعثمان
رضى الله عنهما : إذا أسلموا أو أعتقوا قبل القسمة شاركوا فى الإرث . .
دليلا أن كل من لم يرث حال الموت لم يرث بعد ذلك ، كما لو أسلم
أو أعتق بعد القسمة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واختلف أصحابنا فيمن قتل مورثه فمنهم من قال : ان كان القتل مضمونا لم يرثه لأنه قتل بغير حق وان لم يكن مضمونا ورثه لأنه قتل بحق فلا يحرم به الارث . ومنهم من قال : ان كان متهما كالخطيء او كان حاكما فقتله في الزنا بالبينة لم يرثه لأنه متهم في قتله لاستعجال الميراث ، وان كان غير متهم بأن قتله باقراره بالزنا ورثه لأنه غير متهم لاستعجال الميراث . ومنهم من قال : لا يرث القاتل بجمال ، وهو الصحيح لما روى ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يرث القاتل شيئا » ولأن القاتل حرم الارث حتى لا يجعل ذريعة الى استعجال الميراث فوجب ان يحرم بكل حال لحسم الباب .

الشرح حديث ابن عباس رواه الدارقطني وفي إسناده كثير ابن مسلم وهو ضعيف ، وعند البيهقي حديث آخر بلفظ : (من قتل قتيلا فإنه لا يرثه . وإن لم يكن له وارث غيره وإن كان والده أو ولده) . وفي إسناده عمرو بن برق وهو ضعيف ، وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه « القاتل لا يرث » وفي إسناده إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة تركه أحمد وغيره وأخرجه النسائي في السنن الكبرى وقال : إسحاق متروك ورواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « لا يرث القاتل شيئا » وأخرجه النسائي وأعله ، والدارقطني وقواه ابن عبد البر . ورواه مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن عمر : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ليس لقاتل ميراث » . وفي سنده انقطاع . وقال البيهقي : (ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا) قال الحافظ ابن حجر : وكذا أخرجه النسائي من وجه آخر عن عمر وقال : إنه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه آخر عن عمر أيضا هكذا أفاده الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير .

أما الأحكام فقد قال الشافعي رضى الله عنه : (والقاتلون عمداً أو خطأ لا يرتون) وجملة ذلك أن العلماء اختلفوا في ميراث القاتل من المقتول ، فذهب الشافعي إلى أن القاتل لا يرث المقتول لا من ماله ولا من دينه سواء

قتله عمداً أو خطأ أو مباشرة أو بسبب مصلحة . كسقى الدواء أو ربط الجرح أو لغير مصلحة متهما كان أو غير متهم ، وسواء كان القاتل صغيراً أو كبيراً ، عاقلاً أو مجنوناً وبه قال عمر بن الخطاب وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وأحمد بن حنبل . والمانع من الميراث هو معنى يقوم بالشخص فيحرم لأجله من الميراث ، وذلك كأن قتل رجل زوجته حرم من الميراث معاملة له بنقيض مقصوده ، لأن الظاهر من فعل القاتل هو استعجال حيازة المال بالخلافة عن المورث فيعاقب بالحرمان منه ، فسبب الإرث قائم وهو الزوجية لكن قد وجد ما يمنع هذا السبب أن يعمل عمله ويثبت له حكمه وهو القتل ، وهو معنى قائم بالمجروح نفسه انتفت به أهليته للميراث ، وقال أبو اسحاق المروزي من أصحابنا : إذا كان القاتل غير متهم بأن كان حاكماً فجاء مورثه فأقر عنده بقتل رجل عمداً وطلب وليه القود فمكنه الحاكم من قتله ، أو اعترف عندنا بالزنا وهو محصن فرجمه أو اعترف بقتل الحرابة فقتل فانه يرثه لأنه غير متهم في قتله .

ومن أصحابنا من قال : إن كان القتل مضموناً لم يرث القاتل لأنه قتل بغير حق ، وإن كان غير مضمون بأن قتله قصاصاً أو في الزنا أو كان باغياً فقتله العادل وما أشبه ذلك ورث ، لأنه قتل بحق فلا يمنع الارث . وقال عطاء وابن المسيب ومالك والأوزاعي : إن كان القتل عمداً لم يرث القاتل لا من ماله ولا من دينه وإن كان القتل خطأ ورث ماله ولم يرث من دينه . وقال أبو حنيفة وأصحابه إن قتله بمباشرة فلا يرثه سواء قتله عمداً أو خطأ إلا إن كان القاتل صبياً أو مجنوناً أو عادلاً فقتل الباغي فإنهم لا يرثون ، وإن قتله بسبب ، مثل أن حضر بئراً أو نصب سكيناً فوقع عليها مورثه أو كان يقود دابة أو يسرقها فرسته فإنه يرثه إن كان راكباً للدابة فرست مورثه أو وطئته فمات فقال أبو حنيفة : لا يرثه ، وقال أبو يوسف ومحمد : يرثه . أما نحن فدللنا ما روينا من حديث ابن عباس « لا يرث القاتل شيئاً » وحديث عمر وحديث أبي هريرة وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وكلها نصوص في أن القاتل لا يرث وقد صار العمل بهذه الأحاديث من الأمة خلفاً عن سلف .

فرع في مذاهب العلماء في القتل الخطأ ، ومذهبنا أنه إذا قتل الوارث مورثه حرم من الميراث في تركته كالرجل يقتل زوجته ، والولد يقتل أباه أو أمه ، فقد أخرج أحمد في مسنده ومالك في موطنه وابن ماجه في سننه عن عمر أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : (ليس لقاتل ميراث) ولما رواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : (لا يرث القاتل شيئاً) .

ولما كان القتل بغير حق جريمة شنعاء تستحق أشد العقاب ، والظاهر من حال القاتل أنه قتل المورث استعجالاً لحيازة ما في يده من مال فيعاقب بالحرمان منه معاملة له بنقيض مقصوده ، ولكيلا يجترىء الورثة على قتل مورثهم ، وأيضاً فإن القتل جريمة محظورة والميراث نعمة ولم يعهد في الشريعة أن يكون الفعل المحظور سبباً في النعمة .

فرع في القتل المانع من الإرث عند العلماء ، اتفق جمهور الفقهاء على أن القتل مانع من الإرث عدا الخوارج فقالوا : لا يمنع القتل من الإرث ، ولكنهم اختلفوا في القتل الذي يكون مانعاً إلى مذاهب فمذهبنا أن كل قتل يوجب عقوبة مالية أو غير مالية فهو مانع من الإرث سواء كان عمداً أم خطأ وسواء كان بالمباشرة أم بالتسبب وسواء كان بحق أو بغير حق وفي وجه أن القتل إن كان مضموناً فلا ميراث للقاتل وإن كان غير مضمون كأن كان بحق فله الميراث إلا إذا كان قتله لردته فلا توارث لكفر المورث ولكن كما قررنا إذا قتله قصاصاً أو لحد الزنا أو كان باغياً وكان القاتل عادلاً وهذا وجه لبعض أصحابنا والأول هو قول الشافعي قولاً واحداً .

وقالت الحنابلة : إن كل قتل يوجب عقوبة مالية أو غير مالية فهو مانع من الإرث كالقتل بحق أو بعذر .

وقال مالك رحمه الله تعالى : إن القتل المانع من الإرث هو العمد للعدوان فحسب بمباشرة أم بالتسبب ، وسواء كان بآلة من شأنها القتل أم بغيرها ، وسواء كان بقصد القتل ، أم بقصد الضرب لغير التأديب ، أما

القتل الخطأ فلا يمنع الميراث عندهم إلا من الدية فقط ، فإنه يحرم الوارث من الإرث فيها ، ويرث ما عداها . وكذلك لا يمنع من الإرث ما كان بعذر كالقتل دفاعاً عن النفس أو بسبب مجاوزة حق الدفاع الشرعى ، والقتل عند مفاجأة الزوجة أو أى محرم له مع الزانى بها ، وكذلك القتل بحق القصاص والحد - وإذا قتل المجنون أو الصبى مورثه ورثه على الصحيح من مذهب مالك .

أما مذهب الحنفية فكل قتل يستوجب قصاصاً أو كفارة فهو مانع من الإرث وهذا الضابط يشمل أربعة أنواع من القتل ، هى القتل العمد ، وشبه العمد والخطأ وما جرى مجرى الخطأ .

وحد القتل العمد أن يتعمد المكلف ضرب إنسان بما يقتل غالباً من غير حق كما لو تعمد ضربه بسلاح أو ما جرى مجراه في تفريق الأجزاء أو بحجر كبير أو عصا غليظة من شأنها أن تقتل غالباً وأن يكون من غير حق شرعى .

وشبه العمد أن يتعمد ضربه بما لا يقع القتل به غالباً ، كالعصا الصغيرة ونحوها فالفرق بينه وبين العمد هو في الآلة التي يقع بها الضرب .

وأما الخطأ فأن يقتله من غير قصد الى قتله ، بل يكون المقصود بالفعل شيئاً آخر ، وهو إما أن يكون خطأ في القصد كأن يرمى شجراً يظنه حيواناً فإذا هو إنسان ، أو حريباً فإذا هو مسلم ، وأما أن يكون خطأ في الفعل كأن يرمى طائراً فينحرف السهم فيصيب إنساناً .

وهنا يختلف أبو حنيفة وصاحباؤه في تحديد القتل العمد وشبه العمد ، فأبو حنيفة يقول : العمد هو أن يتعمد ضربه بسلاح أو ما جرى مجراه في تفريق الأجزاء ، كالمحدد من الخشب والحجر ، وشبه العمد أن يتعمد ضربه بما لا يستعمل للقتل غالباً كالعصا ونحوها ، وقال الصحابان العمد هو أن يتعمد ضربه بما يقتل به غالباً وإن لم يكن محدداً كحجر كبير وشبه العمد أن يتعمد ضربه بما لا يقع القتل به غالباً ، كالعصا الصغيرة ، ولا أثر

لهذا الخلاف في باب الميراث . لأن كلا من العمد وشبهه مانع من الإرث ، وإنما يظهر أثر ذلك في القصاص . فلو تعمد شخص ضرب آخر بحجر كبير غير محدد فقتله فعليه القصاص عند العصاحين لأنه قتل عمد ، وقال أبو حنيفة : عليه الدية والكفارة لأنه شبه عمد والراجح من مذهبه الصاحين .

وأما ما يجري مجرى الخطأ الذي ذكرناه آنفا فهو ما يقع من غير قصد أصلاً ، كنائم ينقلب على شخص فيقتله ، وكمن يقع من شاهق على غيره فيقتله ، أو يسقط من يده حجر على آخر فيقتله ففي جميع هذه الحالات يمنع القاتل من الميراث عند هؤلاء السادة الحنفية لأن القتل العمد يستوجب الائم ويتعلق به وجوب القصاص ، والثلاثة التي بعده فيها الكفارة وإن كان فيها الدية أيضاً .

أما إذا كان القتل لا يستوجب قصاصاً ولا كفارة فإنه لا يمنع الإرث ، وإن كان عمداً واستثنى هؤلاء السادة - أعني الحنفية - من ذلك قتل الأب ابنه عمداً فإنه يمنع الإرث ، وإن كان لا يوجب قصاصاً ولا كفارة ، لأنه في الأصل موجب للقصاص ، وإنما سقط عنه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يقتل والد بولده ولا سيد بعبده) .

ويشمل القتل غير الموجب للقصاص والدية القتل الصادر من غير المكلف كالمجنون والصبي والقتل بحق والقتل بعذر والقتل بالتسبب من غير مباشرة .

فلو قتل المجنون أو الصبي مورثه لم يسقط حقهما في الميراث لأن فعل هذين لا يتعلق به حكم ، إذ هما غير مكلفين شرعاً ، وكذا لا يحرم من الميراث من قتل مورثه بحق كالقتل قصاصاً أو حداً أو بسبب البغى والخروج على جماعة المسلمين ، وكذا إذا قتل بعذر كقتل الزوج زوجته والزاني بها عند مفاجأتها حال الزنا ، وكذلك كل ذى رحم محرم منه إذا فاجأها مع الزاني بها وكذلك يقتل دفاعاً عن ماله أو عرضه .

وإذا كان القتل عن طريق التسبب لا عن طريق المباشرة فإنه لا يمنع الإرث كمن يفعل فعلا لا حق له فيه فيتسبب عنه هلاك المورث .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واختلف قول الشافعي رحمه الله فيمن بت طلاق امراته في المرض المخوف واتصل به الموت ، فقال في أحد القولين : أنها ترثه لأنه متهم في قطع أرثها فورثت ، كالقاتل لما كان متهما في استعجال الميراث لم يرث . (والثاني) أنها لا ترث وهو الصحيح ، لأنها بينونة قبل الموت فقطعت الإرث كالطلاق في الصحة ، فإذا قلنا : أنها ترث فإلى أي وقت ترث ؟ فيه ثلاثة أقوال : (أحدها) أن مات وهي في العدة ورثت لأن حكم الزوجية باق ، وإن مات وقد انقضت العدة لم ترث لأنه لم يبق حكم الزوجية . (والثاني) أنها ترث ما لم تتزوج لأنها إذا تزوجت علمنا أنها اختارت ذلك (والثالث) أنها ترث أبداً ، لأن توريثها للفرار ، وذلك لا يزول بالتزويج فلم يبطل حقها .

وأما إذا طلقها في المرض ومات بسبب آخر لم ترث لأنه بطل حكم المرض ، وإن سألته الطوق لم ترث لأنه غير متهم . وقال أبو علي بن أبي هريرة : ترث لأن عثمان بن عفان رضى الله عنه ورث تهاضر بنت الأصيب من عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه وكانت سألته الطلاق ، وهذا غير صحيح فإن ابن الزبير خالف عثمان في ذلك ، وإن علق طلاقها في الصحة على صفة تجوز أن توجد قبل المرض فوجدت الصفة في حال المرض لم ترث ، لأنه غير متهم في عقد الصفة ، وإن علق طلاقها في المرض على فعل من جهتها ، فإن كان فعلا يمكنها تركه ففعلات لم ترث لأنه غير متهم في ميراثها ، وإن كان فعلا لا يمكنها تركه كالصلاة وغيرها فهو على القولين ، وإن قذفها في الصحة ثم لاعنها في المرض لم ترث ، لأنه مضطر إلى اللعان للبراء الحد فلا تلحقه التهمة . وإن فسخ نكاحها في مرضه بأحد العيوب ففيه وجهان : (أحدهما) أنه كالطلاق في المرض . (والثاني) أنها لا ترث لأنه يستند إلى معنى من جهتها ولأنه محتاج إلى الفسخ لما عليه من الضرر في المقام معها على العيب) .

فصل وإن طلقها في المرض ثم صح ثم مرض ومات ، أو طلقها في المرض ثم ارتدت ثم عادت إلى الإسلام ثم مات لم ترثه قولاً واحداً لأنه أتت عليها حالة لو مات سقط أرثها فلم يعد) .

الشرح إذا طلق الرجل امرأته في مرض موته وقع الطلاق رجعيًا فمات وهي في العدة أو مات قبله في العدة ورث أحدهما صاحبه بلا خلاف

أيضاً ، لأن الرجعية حكمها حكم الزوجة إلا في إباحة وطئها ، وهى كالحائض ، وإن كان الطلاق بائناً ، فإن مات قبل الزوج لم يرثها الزوج وهو اجماع أيضاً لا خلاف فيه ، فإن مات الزوج قبلها فهل ترثه ؟ فيه قولان .

قال في القديم : ترثه ، وبه قال عمر وعثمان وعلى ، ومن الفقهاء شعبة ومالك والأوزاعي والليث وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد ، ووجه هذا ما روى أن عمر قال : « المتتوتة في حال المرض ترث من زوجها » وروى أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته تماضر بنت أصعب الكلبية في مرض موته فورثها منه على بن أبي طالب وقال : قد كان أشرف على موت ، ولأنه متهم في قطع ميراثها فغلظ عليه وورثت منه كالقاتل لما كان متهما في القتل لاستعجال الميراث غلظ عليه فلم يرث .

وقال في الجديد : لا ترثه ، وبه قال عبد الرحمن بن عوف وابن الزبير وأبو ثور وهو الصحيح ، لأنها فرقة بقطع ميراثه منها فقطعت ميراثها عنه كما أبانها في حال الصحة وعكسه الرجعية ، ولأنها فرقة لو وقعت في الصحة لقطعت ميراثها عنه فإذا وقعت في المرض قطعت ميراثها عنه كاللعان ، ولأنها ليست بزوجة له بدليل أنه لا يلحقها طلاقه ولا إيلأؤه ولاظهاره ولا عدة وفاته فلم ترثه كالأجنبية .

وأما ما روى عن عمر وعثمان وعلى ، فإن ابن الزبير وعبد الرحمن ابن عوف خالفاهم في ذلك فقال ابن الزبير : أما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتة ، وعبد الرحمن بن عوف إنما طلق امرأته في مرض موته ليقطع ميراثها عنه ، فإذا قلنا في الجديد فلا تفرع عليه ، وإن قلنا بقوله القديم قال : متى ترثه ؟ فيه ثلاثة أقوال :

(أحدها) ترثه ما دامت في عدتها منه ، فإذا انقضت عدتها لم ترثه : وبه قال أبو حنيفة وسفيان والليث والأوزاعي وإحدى الروایتين عن أحمد ، لأن الميراث للزوجة إنما يكون لزوجة أو لمن هى في حكم الزوجات ، فما دامت في عدتها منه فهى في حكم الزوجات .

(والثاني) أنها ترثه ما لم تتزوج بغيره ، فإذا تزوجت بغيره لم ترثه ، وبه قال ابن أبي ليلى ، وهى الرواية الصحيحة عن أحمد ، لأن حقها قد ثبت فى ماله ، فإذا لم يسقط بينوتها لم يسقط بانقضاء عدتها ، وإنما يسقط برضاها ، فإذا تزوجت فقد رضيت بفراقه وقطع حقها عنه .

(والثالث) أنها ترثه أبداً سواء تزوجت أو لم تتزوج ، وبه قال مالك لأنها قد ثبت لها حق فى ماله فلم ينقص بانقضاء عدتها ولا بتزويجها كمهرها .

فرع إذا أقر فى مرض موته أنه قد كان طلق امرأته فى صحته ثلاثاً بانت منه ، قال الشيخ أبو حامد : ولا ترثه قولاً واحداً ، لأن ما أقر به فى مرض موته وإضافته إلى الصحة كالذى فعله فى الصحة كما لو أقر فى مرض موته أنه كان وهب ماله فى صحته وأقبضه ، فإن ذلك لا يعتبر من الثلث . وحكى القاضى أبو الطيب عن بعض أصحابنا فى ذلك قولين كما لو طلقها ثلاثاً فى مرض موته لأنه متهم فى إسقاط حقها فلم يسقط بدليل أنه لا يسقط بهذا الإقرار نفقتها ولا سكنائها فى حال النكاح وإن أضاف ذلك إلى وقت ماض .

فرع وإذا كان الرجل مريضاً فسأله امرأته أن يطلقها ثلاثاً ومات فى مرضه ذلك ، أو قال لها فى مرض موته : أنت طالق ثلاثاً إن شئت ، فقالت : شئت ، طلقت ، وهل ترثه ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو على ابن أبى هريرة : هى على القولين ، لأن الأصل فى هذا قصة عثمان فى توريثه تماضر زوجها عبد الرحمن بن عوف فى مرض موته ، وقد كانت سأله الطلاق .

وقال الشيخ أبو حامد : لا ترثه قولاً واحداً . وهو المذهب لأنها إذا سأله الطلاق فلا تهمه عليه فى طلاقها . وأما قصة تماضر لا حجة فيها لأن عبد الرحمن قال لنسائه : من اختارت منكن أن أطلقها طلقها . فقالت تماضر : طلقنى . فقال لها : إذا حضت فأعلمينى فأعلمته فطلقها . وليس

طلاقها لها في هذا الوقت جواباً لكلامها لأن قولها طلقني يقتضي الجواب في الحال . فإذا تأخر ثم طلقها كان ذلك ابتداء طلاق . وإن سألت في مرض موته أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثة ثم مات فهل ترثه فيه قولان . لأنها سألت في طليقها فإذا طلقها ثلاثاً صار متهماً بذلك لأنه قصد قطع ميراثها . فصار كما لو طلقها ثلاثاً ابتداء من غير سؤالها .

فرع إذا علق المريض طلاق امرأته ثلاثاً بصفة ثم وجدت تلك الصفة في مرضه ومات ، فهل ترثه ؟ نظرت فإن كان صفة لها منه بد مثل أن قال لها : إن دخلت الدار أو خرجت منها أو كلمت فلانا أو صليت النافلة أو صمت النافلة فأنت طالق ثلاثاً . ففعلت ذلك في مرض موته لم ترثه قولاً واحداً . لأنها إذا فعلت ذلك مع علمها بالطلاق فقد اختارت وقوع الطلاق عليها بما لها منه بد فصارت كما لو سألتها الطلاق ، وإن كانت صفة لا بد منها بأن قال : إن تنفست أو صليت الفرض أو كلمت أباك أو أمك فأنت طالق ثلاثاً ففعلت ذلك في مرض موته ومات فهل ترثه ؟ على القولين لأنها لا بد لها من فعل هذه الأشياء فصار كما لو طلقها ثلاثاً طلاقاً منجزاً .

وقال الشيخ أبو حامد : إن قال لها إن مرضت فأنت طالق ثلاثاً فمات في مرضه فيه قولان : لأنه لما جعل مرض موته شرطاً في وقوع الطلاق عليها كان متهماً في ذلك ، فإن قال لها وهو صحيح : إن جاء رأس الشهر أو جاء الحاج أو طلعت الشمس وما أشبه ذلك فأنت طالق ثلاثاً ، فوجدت هذه الصفات في مرض موته فهل ترثه ؟ قال البغداديون من أصحابنا : ترثه قولاً واحداً لأنه غير متهم في ذلك ، لأن اتفاق ذلك في مرضه مع هذه الصفات لم يكن من قصده . أما إذا قال : أنت طالق ثلاثاً قبل موتى بشهر ، فإن عاش هذا الزوج بعد هذا القول أقل من شهر ثم مات لم يحكم بوقوع الطلاق لأنها لا تحكم بوقوعه قبل محله ، وإن عاش بعد ذلك شهراً ومات مع الشهر لم يقع الطلاق لأن الطلاق إنما يقع عقب الإيقاع مما معه ، وإن عاش شهراً واحداً طلقت قبل موته بشهر .

قال الشيخ أبو حامد : وهل ترثه ؟ فيه قولان لأنه متهم في ذلك ، ثم انه بذلك منعها من الميراث .

فرع إذا طلقها ثلاثا في مرضه ، ثم صح ثم مرض ثم مات فإنها لا ترثه قولاً واحداً ، لأنه قد تخلل بين المرض والموت حالة لو طلقها ثلاثا فيها لم ترث شيئاً ، فكذلك إذا طلقها قبل تلك الحالة فوجب ألا ترث . وهكذا إذا طلقها في مرض موته ثلاثا ثم ارتد الزوج أو الزوجة ، ثم رجعا ثم مات الزوج لم ترثه قولاً واحداً .

فرع إذا طلق امرأته في الصحة ثم لاعنها في مرض موته لم ترثه قولاً واحداً لأنه مضطر إلى اللعان لدراء الحد فلا تلحقه التهمة ، وإن قذفها في مرض موته ولاعنها - قال ابن الصباغ : فإنها لا ترثه قولاً واحداً لأنه في حاجة إلى اللعان لإسقاط الحد عن نفسه .

قال ابن اللبان : ويحتمل أن يقال : إن كان قد نفي الحمل فإنها لا ترثه لأنه مضطر إلى قذفها ، وإن لم ينف الولد ورثته في أحد القولين ، لأنه لم يضطر إلى قذفها ، وإن فسخ نكاحها في مرض موته بأحد العيوب ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو إسحاق . أحدهما : كالطلاق في المرض فيكون في ميراثها منه قولان . والثاني : لا ترثه قولاً واحداً ، لأنه يستند إلى معنى من جهتها ، ولأنه به حاجة إلى الفسخ لما عليه من الضرر في المقام معها على العيب .

فرع إذا كانت تحته أربع نسوة وطلقهن في مرض موته طلاقاً بائناً ثم تزوج بعدهن أربعاً سواهن ثم مات من مرضه ذلك - فإن قلنا بالجديد : وإن المبتوتة في مرض لا ترث كان ميراثه للأربع زوجات دون المطلقات ، وإن قلنا بالقديم : وإن المبتوتة في مرض الموت ترث فمتى ترث؟ فيه ثلاثة أوجه حكاهما الشيخ أبو حامد .

(أحدها) أنه للزوجات الجديدات دون المطلقات لأنه لا يجوز أن يرث الرجل أكثر من أربع زوجات ولا بد من تقديم بعضهن على بعض ، فكان

تقديم الزوجات أولى ، لأن ميراثهن ثابت بنص القرآن ، وميراث المطلقات ثبت بالاجتهاد .

(والثاني) أنه للزوجات المطلقات دون الزوجات الجديدات ، لأنه لا يجوز أن يرثه أكثر من أربع ، فكان تقديم المطلقات أولى لأن حقهن أسبق .

(والثالث) أنه يكون بين الزوجات والمطلقات بالسوية لأن إرث الزوجات ثابت بنص القرآن ، وإرث المطلقات ثابت بالاجتهاد فشرک بينهما ، وقول من قال : لا يجوز أن يرثه أكثر من أربع زوجات ليس بصحيح لأن الشرع إنما منع من نكاح ما زاد على أربع ، وأما توريث ما زاد على أربع فلم يمنع الشرع منه ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان مات متوارثان بالفرق أو الهدم ، فإن عرف موت أحدهما قبل الآخر ونسى ، وقف الميراث إلى أن يتذكر ، لأنه يرجي أن يتذكر ، وإن علم أنهما ماتا معاً أو لم يعلم موت أحدهما قبل الآخر ، أو علم موت أحدهما قبل موت الآخر ، ولم يعرف بعينه ، جعل ميراث كل واحد منهما لمن بقى من ورثته ولم يورث أحدهما من الآخر ، لأنه لا تعلم حياته عند موت صاحبه ، فلم يرثه كالجنين إذا خرج ميتاً .

فصل وان أسر رجل أو فقد ولم يعلم موته لم يقسم ماله حتى يمضي زمان لا يجوز أن يعيش فيه مثله ، وإن مات له من يرثه دفع إلى كل وارث أقل ما يصيبه ووقف الباقي إلى أن يتبين أمره .

الشرح إذا مات متوارثان كالرجل وابنه أو كالزوجين بالفرق أو الهدم فإن علم أن أحدهما مات أولاً وعرف عينه ورث الثاني من الأول ، وإن علم أن أحدهما مات أولاً وعرف عينه ثم نسي ، وقف الأمر إلى أن يتذكر من الأول منهما فيرث منه الثاني ، لأن الظاهر ممن علم ثم نسي أنه يتذكر ،

وهذا لا خلاف فيه ، وإن علم أنهما ماتا معاً أو علم أن أحدهما أولاً ولم يعرف عينه .

قال الشيخ أبو حامد : مثل أن غرقا في ماء فرأى أحدهما يصعد من الماء وينزل ولم يعرف عينه ، والآخر قد نزل ولا يصعد ، فإنه يعلم لا محالة أن الذي يصعد وينزل لم يموت ، وأن الذي نزل ولا يصعد قد مات ، أو لم يعلم هل ماتا في حالة واحدة أو مات أحدهما قبل الآخر ، فمذهبنا في هذه الثلاث المسائل أنه لا يرث أحدهما من الآخر ، ولكن يرث كل واحد منهما ورثته غير المييت معه . وبه قال أبو بكر وعمر وابن عباس وزييد ابن ثابت ومالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم . وذهب علي بن أبي طالب إلى أنه يرث كل واحد منهما الآخر ثم يرثهما ورثتهما وبه قال داود .

دليلنا ما روى عن زيد بن ثابت أنه قال : ولاني أبو بكر مواريث قتلى اليمامة فكنت أورث الأحياء من الموتى ولا أورث الموتى من الموتى ، ولا كل من لم تعلم حياته عند موت مورثه لم يرثه ، أصله الحمل ، وهو أن رجلاً إذا مات وخلف امرأة حاملاً فإنه إن خرج حياً ورث ، لأننا تيقنا حياته عند موت مورثه ، وإن خرج ميتاً لم يرث ، لأننا لا نعلم حياته عند موت مورثه ، ولأن تورث كل واحد منهما من الآخر خطأ ييقن ، لأنهما إن ماتا معاً في حالة واحدة لم يرث أحدهما الآخر وإن مات أحدهما قبل الآخر فتورث السابق منهما موتاً من الآخر خطأ فإذا كان كذلك لم يرث أحدهما من الآخر لأنه ليس أحدهما أن يكون مات أولاً بأولى من الآخر لأنه ليس أحدهما أن يكون مات أولاً بأولى من الآخر .

فرع إذا مات رجل وخلف ولداً أسيراً في أيدي الكفار فإنه يرث ما دام يعلم حياته ، وبه قال أهل العلم كافة ، وقال النخعي لا يرث الأسير . دليلنا قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » ولم يفرق بين الأسير وغيره . فأما إذا لم تعلم حياته فحكمه حكم المفقود ، وإذا فقد رجل وانقطع خبره لم يقسم ماله حتى يعلم موته أو يمضي عليه من الزمان من حين ولد زمان لا يعيش فيه مثله فحينئذ يحكم

الحاكم بموته ويقسم ماله بين ورثته الأحياء يومئذ دون من مات من ورثته قبل ذلك .

وقال مالك « إذا مضى له من العمر ثمانون سنة قسم ماله » وقال عبد الله بن الماجشون « إذا مضى له تسعون سنة حكم الحاكم بموته » وقال أبو حنيفة : « إذا مضى له مائة وعشرون سنة » وحكى بعضهم أن ذلك مذهب الشافعي .

وإن مات للمفقود من يرثه قبل أن يحكم بموته أعطى كل وارث من ورثته ما يتيقن أنه له ، ووقف المشكوك فيه إلى أن يتيقن أمر المفقود ، مثل أن تموت امرأة وتخلف زوجاً وأختين وأخاً لأب وأم مفقوداً ، فإن الزوج لا يستحق النصف كاملاً إلا إذا تيقنا حياة الأخ عند موت المرأة ، ولا يستحق الأختان أربعة أسباع المال إلا إذا تيقنا موت الأخ عند موت المرأة ، والعمل في هذه وما أشبهها أن يقال : لو كان الأخ ميتاً وقت موت أخته لكافت الفريضة من سبعة للزوج ثلاثة وللأختين للأب والأم أربعة ، ولو كان الأخ حياً وقت موت أخته لكافت الفريضة من ثمانية ، للزوج أربعة ولكل أخت سهم وللأخ سهمان والثمانية لا توافق السبعة . فيضرب الثمانية في سبعة فذلك ستة وخمسون ، فيعطى الزوج نصيبه وهو عند موت الأخ ، فله حينئذ ثلاثة من سبعة مضروب في ثمانية فذلك أربعة وعشرون وتعطى كل أخت نصيبها وهو عند وجود الأخ حياً عند موت أخته ، وذلك سهم من ثمانية مضروب في سبعة ، فذلك سبعة ويبقى من المال ثمانية عشر سهماً ، فيوقف ذلك إلى أن يتبين أمر الأخ ، فإن بان أنه كان حياً وقت موت أخته كان له سهمان من ثمانية في سبعة فذلك أربعة عشر سهماً يأخذها من الموقوف وللزوج أربعة في سبعة فذلك ثمانية وعشرون فمعه أربعة وعشرون ويبقى له أربعة يأخذها من الموقوف وقد استوفى الأختان نصيبهما ، وإن بان أن الأخ كان ميتاً وقت موت أخته كان للأختين أربعة من سبعة في ثمانية فذلك اثنان وثلاثون فمعهما أربعة عشر ويبقى لهما ثمانية عشر وهو الموقوف فيأخذانه وقد استوفى الزوج نصيبه ، هذا هو المشهور من المذهب .

وخرج ابن اللبان في ذلك وما أشبهه وجهين آخرين :

(أحدهما) أن يجعل حكم الأخ المفقود حكم الحي ، لأن الأصل بقاء حياته ، فلا ينتقص الزوج من النصف كاملاً وإن لكل أخت الثمن ويوقف ربع المال ، فإن بان أن الأخ كان حياً وقت موت أخته دفع إليه الربع أو إلى ورثته إن كان قد مات . وإن بان أنه ميت وقت موت أخته أخذ من الزوج نصف السبع ودفع ذلك مع الربع الموقوف إلى الأختين وهل يؤخذ من الزوج ضامن في نصف السبع . فيه قولان :

(أحدهما) يؤخذ منه ضمان بجواز أن يكون الأخ ميتاً .

(والثاني) لا يؤخذ منه ضمين كما يقسم مال الغرماء على الأحياء من ورثتهم ولا يؤخذ منهم ضمان والله تعالى أعلم .

وبالجملة : فإذا مات جماعة دفعة واحدة بسبب واحد في وقت واحد أو بأسباب متعددة كالغرق أو الحرق أو الهدم أو الوباء أو الحرب وكان بينهم سبب من أسباب الإرث ولم يعلم من مات منهم قبل الآخر فالحكم في هذه الحالة أنه لا يستحق أحدهم في تركة الآخر شيئاً ، وتقسم تركة كل واحد على ورثته الموجودين وقت موته ، وذلك لما قدمناه من أن شرط استحقاق الميراث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث ، وهذا الشرط غير متحقق هنا ، إذ لا يمكن الجزم بتحقيق حياة أحدهما وقت موت الآخر وهو ما اتفق عليه فقهاء الأمصار ، وعلى هذا إذا مات شقيقان في حادث سيارة ولم يعلم أيهما مات أولاً وترك كل منهما أما وبنتاً وابن عم كان للأم السدس وللبنت النصف ولابن العم الباقي في تركة كل منهما ولا شيء لأحد الأخوين في تركة أخيه .

وإذا مات الأب والابن غرقاً ولم يعلم أيهما مات أولاً وترك الأب زوجته أم ابنه الميت معه وبنته وأباه كان للزوجة الثمن فرضاً وللبنت النصف فرضاً ، وللأب السدس فرضاً والباقي تعصياً ولا شيء لابنه الذي مات معه

وتكون تركة الابن لورثته وهم أمه ولها الثلث فرضاً وأخته ولها النصف
وجده وله الباقي ولا شيء لأبيه الذي مات معه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ميراث أهل الفرائض

وأهل الفرائض هم الذين يرثون الفروض المذكورة في كتاب الله عز وجل ،
وهي النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسدس ، وهم عشرة ، الزوج ،
والزوجة والأم والجدة ، والبنت وبنت الابن ، والأخت وولد الأم والأب مع
الابن وابن الابن والجد مع الابن وابن الابن .

فأما الزوج فإيه فرضان ، النصف ، وهو إذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن ،
والرابع وهو إذا كان معه ولد أو ولد ابن . والدليل عليه قوله عز وجل
« ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ، فإن كان لهن ولد فلكم
الرابع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين » (١) . .

فأما الزوجة فلها أيضاً فرضان : الربع إذا لم يكن معها ولد ولا ولد
ابن . والثلث إذا كان معها ولد أو ولد ابن . والدليل عليه قوله تعالى :
« ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث
مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين » فنص على فرضها مع وجود
الولد وعدم الولد ، وقسنا ولد الابن في ذلك على ولد الصلب ، لاجتماعهم
على أنه كولد الصلب في الإرث والتعصيب ، فكذلك في حجب الزوجين ،
وللزوجتين والثلاث والأربع ما للواحدة من الربع والثلث لعموم الآية .

الشرح الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة ، النصف
ونصفه ونصف نصفه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وأهل الفروض
عشرة .

٢ - الزوجة
٤ - الجدة

١ - الزوج
٣ - الأم

٦ - بنت الابن

٥ - البنت

٨ - ولد الأم

٧ - الأخت

٩ - الأب مع الابن وابن الابن

١٠ - الجد مع الابن أو ابن الابن .

وقالت الحنفية أصحاب الفروض اثنا عشر : الأب ، والأم ، والزوج ،
والزوجة ، والجد الصحيح ، والجدة الصحيحة ، والبنت وبنت الابن وان
نزل والأخوات الشقيقات والأخوات لأب والاختوة لأم والأخوات لأم .

فأما الزوج فله فرضان ، النصف مع عدم الولد وولد الابن ، والرابع مع
وجود الولد أو ولد الابن وان سفل، ذكراً كان أو أنثى، لقوله « ولكم نصف
ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد ، فان كان لهن ولد فلكم الربع مما
تركن » (١) فأما الزوجة فلها الربع من زوجها إذا لم يكن له ولد أو ولد
ابن وان سفل ولها منه الثمن اذا كان له ولد أو ولد ابن وان سفل ذكراً
كان أو أنثى لقوله تعالى « ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد
فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم » (٢) وللزوجتين والثلاث والأربع
ما للزوجة الواحدة لقوله تعالى (ولهن) وجعل سبحانه لهن نصف ميراث
الذكر .

إذا ثبت هذا فإن الزوج حالتي (الحالة الأولى) أنه يرث نصف تركه
الزوجة ان لم يكن لها فرع وارث بالفرض أو بالتعصيب سواء كان هذا
الفرع من ذلك الزوج نفسه أو من زوج آخر والفرع الوارث بالتعصيب
أو بالفرض هو الابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن وبنت ابن
الابن وهكذا مهما نزل أبوها . وأما اذا كان لها فرع غير وارث كالابن
المحروم بسبب القتل أو اختلاف الدين أو كان يرث بغير الفرض والتعصيب
كأولاد البنات الذين يرثون بالرحم فانه لا يؤثر على نصيب الزوج بالنقصان
وكذلك لو كانوا أصحاب وصية واجبة ، لأن استحقاقهم بغير طريق الإرث

(الحالة الثانية) أنه يكون له ربع التركة اذا كان للزوجة ذلك الفرع الوارث بالفرض أو بالتعصيب .

أما ميراث الزوجة فان لها أيضا حالتين :

(الأولى) أنها ترث ربع تركة الزوج إن لم يكن له فرع وارث فكذلك سواء كان من هذه الزوجة أو من غيرها .

(الثانية) أنها ترث الثمن من تركته ان كان له فرع وارث بالفرض أو بالتعصيب سواء أكان من هذه الزوجة أو من غيرها ، وإن كان للمتوفى أكثر من زوجة لكان فرض الربع أو الثمن للزوجة أو الزوجات بينهما بالتساوى ، لا فرق بين أم الأولاد وغيرها .

فإذا توفيت امرأة وتركت زوجاً وابناً وبنتاً ، كان للزوج الربع فرضاً لوجود الفرع الوارث ، والباقي للابن وللبنات تعصيباً للذكر ضعف الأنثى . وإذا ماتت عن زوج وأخ شقيق كان للزوج النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث والباقي للأخ تعصيباً وإذا مات رجل وترك زوجة وأباً كان للزوج الربع والباقي للأب بالتعصيب ، وإذا مات وترك زوجة وابن ابن وبنت ابن كان للزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث والباقي لابن الابن وبنت الابن تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين ونصيب الزوج قد يتأثر بسبب العول فينقص عن النصف أو الربع ، وكذلك يتأثر بالعول نصيب الزوجة فينقص عن الربع أو الثمن وكذلك يتأثر به أنصباء جميع أصحاب القروض وسنأتى على تفصيل ذلك عند الكلام على العول .

حكمة تشريع الميراث تفصيلاً

للميراث حكمة مشروعية عامة ، وله حكمة في مجيئه مفصلاً تفصيلاً شديداً ، وعن حكمة التشريع التفصيلي للميراث يحدثنا الدكتور أحمد العسال رئيس قسم الدعوة والحسبة بالمعهد العالي للدعوة الإسلامية بالرياض فيقول :

— لقد جاء تشريع الميراث يضبط العاطفة ويمنع اتباع الحق للهوى فأبطل ما كان عليه أهل الجاهلية ، وبذلك وسع دائرة الخير والنفع ، وحرص الرسول الكريم على ترك الورثة أغنياء ، وجعل ذلك خيراً من تركهم عالة يتكفون الناس ، وبهذا الصنيع حفز المسلمين على تنمية ثرواتهم من جهة ، وحقق العدالة بينهم من جهة ثالثة . فلم يفعل ما فعلته الأنظمة الأخرى من حبس الثروة في الابن الأكبر . وبذلك حقق مبدأ العام من « ألا يكون المال دولة بين الأغنياء فقط » .

ولقد جاء تشريع الميراث مفصلاً ووحياً يتلى ، لأن توزيع التركات لا يتأثر بتغير البيئات ولا الأزمان ، وهذا ما اقتضته حكمة العليم الخبير في كل أمر يشبه الميراث ، مثل الزواج والطلاق والرضاعة والحدود والجنايات ... الخ ، ومما لا شك فيه ان هذا التفصيل يعين على اطراد الأمن والعدل في المجتمع المسلم ومن ثم يدفع إلى ازدهاره واستقراره . فلا خطر أبلغ من الاضطرابات والقلق في أساسيات الجماعة وسبل ترابطها . ومن هنا ندرك اهتمام الرسول الكريم بتعلم الفرائض ووصاته بذلك : « تعلموا الفرائض وعلموها الناس ، فاني امرؤ مقبوض ، وان العلم سيقبض وتظهر الفتن ، حتى يختلف اثنان في الفريضة ، فلا يجد من يفصل بينهما » رواه أحمد والترمذي .

ومن أسباب تشريع الإسلام نظام الميراث مفصلاً كذلك — حرص الإسلام الشديد على ضمان استمرار التوازن والعدل بين نصيب الرجل والمرأة بحيث لا تتاح الفرصة لأصحاب الأهواء كي يفرضوا أهواءهم المريضة ، فيتدخلوا لظلم الرجل أو لظلم المرأة ، ولا سيما والأحقاب التاريخية لا تخلو من هذا اللون من التحيز سواء من أولى الأمر أو من المفكرين ، فمرة يكون هناك ميل لظلم الرجل وأحياناً يكون الميل لظلم المرأة — ومن هنا جاء الشرع مفصلاً ليقمع هذه الأهواء ، ويكشف كسر المعتدين على نصوصها .. ولا يترك مجالاً للمتاجرة بعلاقة المرأة بالرجل .

ومن حكم المشروعية في الموارث المفصلة ربط الإسلام الحقوق

بالواجبات ، أو ما يمكن تسميته بربط « الغنم بالغرم » . فعلى قدر الغنم في الميراث تكون المسؤولية إذا كان هناك غرم على الميت ، أو إذا كان له أولاد يحتاجون للإعالة .. أم تراه يرث في حال الغنم ويهرب من المسؤولية في حال الغرم ؟ وبالتالي جاء هذا التفصيل ليحدد المغانم والمغارم في عدالة وتوازن لا إفراط فيها ولا تفريط .

وأحب أن أضيف أيضاً - والحديث للدكتور أحمد العسال - أن نظام الميراث - بتفصيلاته - قد وفر للرجال الظروف المعينة على تحمل المسؤولية، حتى لا يكون لهم عذر عند الإخلال بهذه المسؤولية ، سواء تجاه الأصول أو الفروع أو الأرحام أو مجموع المجتمع أو المسلمين جميعاً .

الأنصبة المفصلة ، فيقول : « نصيباً مفروضاً » عقب سرده لبعض الأنصبة ، في أكثر من موضع .. وبالتالي فلا مجال للبحث في هذه الأنصبة المفروضة .

حقوق واجبة في التركة

قبل توزيع الميراث

توجد في التركة حقوق واجبة على الفور ، أما لأنها متعلقة بحقوق للميت نفسه أو بحقوق للغير عليه ، أو بأمر أوصى به هو ، يلزم تنفيذه قبل توزيع الميراث ، وعن هذه الحقوق الواجبة ، قبل توزيع الميراث يحدثنا الأستاذ الدكتور أحمد العسال أيضاً فيحصر هذه الحقوق في الحقوق الثلاثة التالية :

١ - كفن الميت ومؤونة تجهيزه : فمن السنة الإسراع في ذلك . قال صلى الله عليه وسلم : « إني لأرى طلحة قد حدث فيه الموت فأذنوني به وعجلوا ، فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله » رواه أبو داود .

٢ - قضاء الديون التي عليه : وهي أما ديون الله تعالى ، أو ديون للناس . وتقدم ديون الناس لتعلق حقوقهم بها . ولا تشغال ذمته بها ، وما بقى يخرج منه الديون التي لله تعالى كالزكاة والكفارة والحج والنذر الخ ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسأل إذا قدم له ميت للصلاة عليه : هل عليه دين ؟ وكان لا يصلى عليه حتى يتحمل أحد دينه ، أو يأذن لأصحابه في الصلاة عليه ، وتستحب المسارعة في ذلك لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » .

٣ - تنفيذ وصاياه من ثلث ماله : لقوله تعالى : « من بعد وصية يوصي بها أو دين » ولحديث سعد « الثلث والثلث كثير » (متفق عليه) ، وقد فهم الصحابة من الحديث استحباب الشارح أن تكون الوصية في الربع أو الخمس . قال ابن عباس « وددت لو أن الناس غضوا من الثلث » وعن ابراهيم : « كانوا يقولون : صاحب الربع أفضل من صاحب الثلث ، وصاحب الخمس أفضل من صاحب الربع » رواه سعيد . وأوصى أبو بكر الصديق بالخمس وقال : « رضيت بما رضى الله به لنفسه » يريد قوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه » (الأنفال : ٤١) .

وقال على رضى الله عنه « لأن أوصى بالخمس أحب إلى من الربع » .

والمهم أنه لا يجوز تقسيم التركة قبل الوفاء بهذه الحقوق الأساسية التي تتعلق بالتركة نفسها ، بل وبالوارثين إذا لم يكن للميت تركة ، باستثناء الوصية بالطبع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

وأما الأم فلها ثلاثة فروض :

(أحدها) الثلث : وهو إذا لم يكن للميت ولد ولا ابن ولا أثنان فصاعدا من الأخوة والأخوات لقوله عز جل « وورثه لبواه فلأمه الثلث » .

(والفرض الثاني) السدس ، وذلك في حالين :

(أحدهما) أن يكون للميت ولد أو ولد ابن . والدليل عليه قوله تعالى :
« ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » ففرض لها
السدس مع الولد ، وقسنا عليه ولد الابن .

(والثاني) أن يكون له اثنان فصاعدا من الإخوة والأخوات . والدليل
عليه قوله عز وجل « فإن كان له إخوة فلأمه السدس » ففرض لها السدس
مع الإخوة ، وأقلهم ثلاثة . وقسنا عليهم الأخوين ، لأن كل فرض تغير بعدد
كان الاثنان فيه كالثلاثة كفرض البنات .

(والفرض الثالث) ثلث ما يبقى بعد فرض [أحد] الزوجين ، وذلك في
مسالتين ، في زوج وأبوين ، أو زوجة وأبوين ، للأم ثلث ما يبقى بعد فرض
الزوجين ، والباقي للأب . والدليل عليه أن الأب والأم إذا اجتمعا كان للأب
الثلاثين وللأم الثلث ، فإذا زاحمهما ذو فرض قسم الباقي بعد الفرض بينهما
على الثلث والثلثين ، كما لو اجتمعا مع بنت) .

الشرح الأم لها ثلاثة فروض الثلث أو السدس أو ثلث ما يبقى ،
ولها سبعة أحوال :

(أحدها) أن يكون معها ولد ذكر أو أنثى أو ولد ابن ذكر أو أنثى
وإن سفل ، فلها السدس لقوله تعالى « ولأبويه لكل واحد منهما السدس
مما ترك إن كان له ولد » .

(ثانيها) أن لا يكون مع الأم ولد ولا ولد ابن ولا أحد من الإخوة
والأخوات فللأم الثلث لقوله تعالى « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه
الثلث » .

(ثالثها) أن يكون مع الأم ثلاثة إخوة أو ثلاث أخوات أو اثنان منهما
فلها السدس لقوله تعالى « فإن كان له إخوة فلأمه السدس » وقوله تعالى :
إخوة لفظ جمع وأقله ثلاثة .

(رابعها) أن يكون مع الأم أخ أو أخت فلها الثلث أيضا لقوله تعالى
« فإن كان له إخوة فلأمه السدس » فحجبها عن الثلث إلى السدس بالإخوة ،
وذلك جمع ولا خلاف أن الواحد ليس بجمع .

(خامسها) أن يكون مع الأم اثنان من الاخوة والأخوات أو منهما
فلأُم السدس . وبه قال الصحابة والفقهاء عامة إلا ابن عباس فإنه قال : لها
الثلث ، وله خمس مسائل في الفرائض انفرد بها ، هذه إحداهن .

دليلنا : أنه حجب لا يقع بواحد ، وينحصر بعدد ، فوجب أن يوقف على
اثنين ، أصله حجب بنات الابن بالبنات ، فقولنا : حجب لا يقع بواحد
احتراز من حجب الزوج والزوجة فإنه يقع الواحد من الأول ، وقولنا
ينحصر بعد احتراز من حجب البنتين للبنات والاخوة والأخوات لأن الابنة
فرضها النصف والأخت فرضها النصف ، وإذا حصل مع إحداها أخوها
حجب من النصف ، ولا ينحصر هذا الحجب بعدد ، بل كلما كثر الاخوة
حجبوا أكثر ، ولأننا وجدنا الاثنين من الأخوات كالثلث في استحقاق
الثلثين ، فوجب أن يكون حجب الاثنين من الاخوة للأُم حجب الثلاثة .

وروى أن ابن عباس دخل على عثمان فقال له : قال الله تعالى « فإن كان
له إخوة فلأُمه السدس » وليس الأخوات إخوة بلسان قومك ، فقال عثمان :
« لا أستطيع أن أرد ما كان قبلى ، وانتشر في الأمصار ، وتوارث به
الناس » فدل بهذا أنهم أجمعوا على ذلك .

(سادسها) إذا كان هناك زوج وأبوان ، قال أصحابنا : فللزوجة النصف
وللأُم ثلث ما بقى ، وللأب الباقي وأصلها من ستة للزوج ثلاثة ، وللأُم ثلث
ما بقى وهو سهم وللاب سهمان ، وقال بعض أصحابنا كما أفاده صاحب
البيان : للام هاهنا الثلث ، ولا يقال لها ثلث ما بقى ، قلت : ومعنى
العبارتين واحد لأن العبارة الواحدة هي المشهورة وبه قال عامة الصحابة
والفقهاء .

وقال ابن عباس : للزوج النصف ، وللأُم ثلث جميع المال ، وللأب
ما بقى ، وأصلها من ستة للزوج ثلاثة ، وللأم سهمان وللاب سهم وتابعه على
هذا شريح .

(سابعها) إذا كان زوجة وأبوان فللزوجة الربع ، وللأُم ثلث ما بقى

وهو سهم وللأب ما بقي وهو سهمان ، وبه قال عامة الصحابة وأكثر الفقهاء .

وقال ابن عباس : للزوجة الربع وللأم ثلث جميع المال ، وللأب ما بقي وأصلها من اثني عشر للزوجة ثلاثة ، وللأم أربعة ، وللأب خمسة ، وهاتان المسألتان في المسائل التي انفرد بها ابن عباس عن الصحابة ، وتابعه عليهما شريح وابن سيرين ودليلاً أن في الأولية يؤدي إلى تفضيل الأم على الأب ، وهذا لا يجوز ، ولأنهما أبوان معهما ذو سهم فوجب أن يكون للأم ثلث ما بقي بعد ذلك السهم ، كما لو كان مع الأبوين بنت ، ولأن كل ذكر وأثنى لو انفرد كان للذكر الثلثان والأثنى الثلث ، وجب إذا كان معهما زوج أو زوجة أن يكون ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة بينهما كما كان بينهما إذا انفرد كالابن والابنة والأخ والأخت .

إذا ثبت هذا فإن للأم أحوالاً ثلاثاً .

(الأولى) أن لها السدس فرضاً في موضعين (الأول) إذا كان للمتوفى فرع وارث ذكراً كان أو أثنى وهو الابن وابن الابن وإن نزل ، وبنت الابن مهما نزل أبوها (الثاني) إذا كان معها اثنان فأكثر من الإخوة أو الأخوات للمتوفى ، سواء أكانوا أشقاء أم من الأب أم من الأم ، أم كانوا مختلطين ، وسواء كانوا وارثين أم محجوبين . فإذا مات شخص عن أب وأم وابن كان للأب السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث الذكر ، وكذلك سهم من ستة ، وللأم السدس كذلك ، والباقي للابن تعصياً وإذا مات شخص عن أب وأم وأخوين شقيقين ، أو لأب أو لأم كان للأم السدس فرضاً لوجود اثنين من الإخوة والباقي للأب بالتعصيب ، ولا شيء للإخوة لحجبهم بالأب وهذا مذهب العلماء كافة أن السدس الذي حجبت عنه الأم بسبب الإخوة يكون للأب . وعن ابن عباس أنه يكون للإخوة ، لأنهم انما حجبا عنه ليأخذوه ، فإن غير الوارث لا يحجب ، كما إذا كان الإخوة كهاراً أو أرقاء ، ويستدل له بما رواه طاوس مرسلاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى الإخوة السدس مع الأبوين .

ودليلنا ودليل الجمهور أن الله تعالى قال : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ، فإن كان له إخوة فلأمه السدس » والمراد من صدر الكلام أن لأمه الثلث والباقي للأب ، فكذا الحال في آخره ، كأنه قيل فإن كان له إخوة وورثه أبواه فلأمه السدس ولأبيه الباقي .

والجواب عن القياس على الإخوة الكفار أو الأرقاء : أن شرط الحاجب أن يكون وارثاً في حق من يحجبه ، والأخ المسلم وارث في حق الأم بخلاف الرقيق والكفار ، فالإخوة يحجبون الأم من الثلث إلى السدس وهم يحجبون بالأب ألا ترى أنهم لا يرثون مع الأب شيئاً عند عدم الأم ، لأنهم كلاله ، فلا ميراث لهم مع الوالد ، وليس حال الإخوة مع وجود الأم بأقوى من حالهم مع عدمها .

وأما مرسل طاوس بإعطاء الإخوة السدس مع الأبوين فإن ذلك لم يكن ميراثاً ، وإنما كان وصية ، فقد روى طاوس أنه قال : لقيت ابن رجل من الإخوة الذين أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس مع الأبوين وسألته عن ذلك فقال : كان ذلك وصية .

(الثانية) إذا عدم من ذكرنا ولم يجتمع مع الأبوين أحد الزوجين فإن للأم ثلث التركة كلها فرضاً فإذا مات شخص وترك أباً وأماً كان للأم الثلث فرضاً ، لعدم وجود الفرع الوارث أو الجمع من الإخوة والأخوات وللأب الباقي تعصياً ، وإن ترك أباً وأماً وأخاً كان للأم الثلث فرضاً ، وللأب الباقي تعصياً ولا شيء للأخ لحجبه بالأب .

وإذا مات عن زوجة وأم وأخ شقيق أو لأب كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، وللأم الثلث فرضاً كذلك ، ولعدم الجمع من الإخوة ، وللأخ الباقي تعصياً .

والدليل على هاتين المسألتين قوله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ، فإن كان له إخوة فلأمه السدس » فدللت الآية على أن فرض الأم

السدس في حالتين : (الأولى) إذا كان للمتوفى ولد أو ولد ولد وإن نزل
 أى فرع وارث بالفرض أو بالتعصيب ذكراً كان أو أنثى (الثانية) إذا كان
 له جمع من الإخوة والمراد به اثنان فصاعداً ، والمراد بالإخوة في الآية
 ما يشمل الأخوات أيضاً ، لأن لفظ الإخوة يطلق حقيقة على الذكور خاصة ،
 ويطلق بطريق التغليب على الذكور والإناث . كما دلت الآية أيضاً على أن
 فرض الأم الثلث عند عدم الفرع الوارث وعدم اثنين فأكثر من الإخوة
 أو الأخوات ، فإذا وجد فرع غير وارث لا بالفرض ولا بالتعصيب ، كبنت
 البنت ، وابن البنت أو وجد واحد من الإخوة أو الأخوات فلا يحجب الأم
 من الثلث إلى السدس .

هذا وحجب الأم من الثلث إلى السدس بالاثنتين من الإخوة أو
 الأخوات مذهب الصحابة وفقهاء الأمصار ، وقال ابن عباس : إن الإخوة
 أو الأخوات لا يحجبون الأم من الثلث إلى السدس إلا إذا كانوا ثلاثة
 فأكثر ، فإن كانوا اثنين فلا يحجبانها بل يكون فرضها الثلث ، كما لو كان
 معها أخ واحد أو أخت واحدة ، لأن الله تعالى يقول : « فإن كان له إخوة
 فلأمه السدس » ولفظ الإخوة جمع وأقل الجمع ثلاثة ، فلا تحجب بأقل
 من هذا العدد .

دليلنا : أن حكم الاثنتين في الميراث حكم الجماعة ، ألا ترى أن البنتين
 كالبنت ، والأختين كالأخوات في استحقاق الثلثين فيجب أن يكون الحكم كذلك
 في الحجب ، وأيضاً فإن معنى الجمع الضم والاجتماع ، وهذا يتحقق بضم
 واحد إلى واحد كما يتحقق بضم ما فوق ذلك وقد ورد عن زيد بن ثابت
 قوله : (إن العرب تقول للأخوين إخوة) وقد أطلق لفظ الجمع على المشي
 في قوله تعالى « ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما » وهما قلبان لا غير .

(الحالة الثالثة) أن يكون لها ثلث الباقي من التركة بعد فرض أحد
 الزوجين في المسألتين التاليتين :

الأولى : أن يكون الورثة زوجاً وأماً وأباً ، فإن للزوج النصف فرضاً

لعدم وجود الفرع الوارث ، وذلك ثلاثة أسهم من ستة وللأم ثلث الباقي
فرضاً وذلك سهم من الثلاثة الباقية بعد فرض الزوج وللأب الباقي تعصياً
وذلك سهمان .

(الثانية) : أن يكون الورثة زوجة وأما وأباً ، فإن للزوجة الربع فرضاً ،
وذلك ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً ، وللأب ثلث ما يبقى فرضاً وذلك
ثلاثة ، وللأب الباقي تعصياً وهو ستة أسهم .

وهاتان المسألتان تسمى الغراوين ثنية غراء ، تشبيها لها بالكوكب
الأغر لشهرتهما كما سميتا (العمريتين) لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فيهما بذلك . وبما ذهب إليه عمر وقضى به أخذ جمهور الصحابة والتابعين
وفقهاء الأمصار ولم يخالف سوى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقال :
للأم ثلث المال كله في هاتين المسألتين جميعاً واستدل ابن عباس بقوله تعالى
« ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » فجعل للأم
سدس التركة . إذا كان للميت ولد ، ثم ذكر أن لها عند عدم الولد الثلث
بقوله تعالى : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » فيفهم من
هذا أن المراد ثلث أصل التركة ، كما أن المراد من الآية الأولى سدس
أصل التركة بالاتفاق فيتعين أن يكون المراد من الآية الأخرى ثلث أصل
التركة ، ويؤيد هذا أن السهام المقدرة للورثة في كتاب الله تعالى منسوبة
كلها إلى أصل التركة بعد الوصية والدين .

دليلاً أن الأبوين في أصول الميت كالابن والبنت في فروعه ، لأن
السبب في وراثة الذكر والأنثى واحد ، وكل واحد منهما يدلى إلى الميت
بلا واسطة ، ومعلوم أن حق الابن والبنت مع أحد الزوجين هو الباقي بعد
فرضه يقتسمانه للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيكون أيضاً حق الأبوين مع أحد
الزوجين هو الباقي من التركة بعد فرضه يقسم بينهما على الوجه الذي
قسم بين الابن والبنت ، فيكون للأم ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين
ويكون للأب ثلثا بطريق التعصيب .

وأيضاً لو أعطيت الأم ثلث التركة مع أحد الزوجين للزم على ذلك أن

تأخذ الأم ضعف نصيب الأب إذا كان معها زوج ، حيث يكون نصيبها اثنين من ستة ، ونصيب الأب واحداً من ستة ، وللزوم أن يزيد نصيبها على نصف نصيب الأب إذا كان معها زوجة ، حيث يكون نصيبها أربعة أسهم من اثني عشر سهماً ونصيب الأب خمسة من اثني عشر سهماً ، وهذا لا يتفق مع النص الذي يقتضي تفضيله عليها بالضعف عند الاقتراد ، كما لا يتفق مع القاعدة العامة في الموارث من أن نصيب الأثني يكون على النصف من الذكر الذي في درجتها .

والجواب عن ما قاله ابن عباس : أن المراد من الثلث في الآية الكريمة هو ثلث يستحقه الأبوان سواء أكان جميع المال أم بعضه ، لأنه لو أريد ثلث جمع التركة حتى مع وجود أحد الزوجين لكفى في البيان أن يقال (فإن لم يكن له ولد فلاؤه الثلث) ولا حاجة لأن يقول « وورثه أبواه » فيلزم أن يكون قوله « وورثه أبواه » خالياً من الفائدة ، وهذا محال ، فيتعين أن يكون نصيب الأم ثلث جميع التركة إذا انحصر الإرث في الأبوين فقط إعمالاً لقوله تعالى : « وورثه أبواه » بدل إهماله .

فرع إذا كان مكان الأب جد صحيح مع أحد الزوجين أخذت الأم ثلث أصل التركة لا ثلث الباقي ، وهذه إحدى المسائل التي يختلف فيها ميراث الأب عن ميراث الجد عند أبي حنيفة ومحمد ، ويرى أبو يوسف أن الجد كالأب فيكون للأم معه ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين والله تعالى أعلم وله الحمد والمنة سبحانه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما العدة فإن كانت أم الأم أو أم الأب فلها السدس ، لما روى قبيصة بن ذؤيب قال : « جاءت العدة إلى أبي بكر رضي الله عنه فسألتها عن ميراثها فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه ليس لك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فأرجعى حتى أسأل الناس فسأل عنها فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله عليه

وسلم فأعطاهما السدس ، فقال أبو بكر رضى الله عنه هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصارى رضى الله عنه فقال مثل ما قال ، فأنفذه لهما أبو بكر رضى الله عنه ثم جاءت الجدة الأخرى الى عمر رضى الله عنه فسألته ميراثها ، فقال لها : ما لك فى كتاب الله عز وجل شيء ، وما كان القضاء الذى قضى به الا لغيرك وما أنا بزائد فى الفرائض شيئاً ، ولكن هو ذلك السدس ، فان اجتمعتما فيه فهو بينكما فإينكما خلت به فهو لها ، وان كانت أم أبى الأم لم ترث لأنها تدلى بغير وارث ، وان كانت أم أبى الأب ففيه قولان :

(أحدهما) انها ترث وهو الصحيح ، لأنها جدة تدلى بوارث فورثت كام الأم وام الأب .

(والثانى) انها لا ترث لأنها جدة تدلى بجدة فلم ترث كام أبى الأم ، فان اجتمعت جدتان متحاذيتان كام الأم وام الأب فالسدس بينهما لما ذكرناه ، فان كانت احدهما اقرب نظرت ، فان كانتا من جهة واحدة ورثت القربى دون البعدى لأن البعدى تدلى بالقربى فلم ترث معها كالجد مع الأب وام الأم مع الأم ، وان كانت القربى من جهة الأب والبعدى من جهة الأم ففيه قولان :

(أحدهما) أن القربى تحجب البعدى ، لأنهما جدتان ترث كل واحدة منهما اذا انفردت فحجبت القربى منهما البعدى ، كما لو كانت القربى من جهة الأم .

(والثانى) لا تحجبها وهو الصحيح ، لأن الأب لا يحجب الجدة من جهة الأم ، فلان لا تحجبها الجدة التى تدلى به اولى ، وتخالف القربى من جهة الأم ، فان الأم تحجب الجدة من قبل الأب فحجبتها أمها والأب لا يحجب الجدة من قبل الأم فلم تحجبها أمه ، فان اجتمعت جدتان احدهما تدلى بولادتين بان كانت أم أم أب ، أو أم أم أم ، والأخرى تدلى بولادة واحدة كام أبى أب ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبى العباس : أن السدس يقسم بين الجدتين على ثلاثة فتأخذ التى تدلى بولادة سهمها وتأخذ التى تدلى بولادتين سهمين .

(والثانى) وهو الصحيح أنهما سواء لانه شخص واحد فلا يأخذ فرضين .

الشرح حديث قبيصة بن ذؤيب رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى وصححه وابن حبان والحاكم . قال الحافظ ابن حجر :

وإسناده صحيح لثقة رجاله ، إلا أن صورته مرسل ، فإن قبيصة لا يصح سماعه من الصديق ولا يمكن شهوده القصة كما أفاده ابن عبد البر ، وقد اختلف في مولده ، والصحيح أنه ولد عام الفتح فيبعد شهوده القصة ، وقد أعله ابن عبد الحق تبعاً لابن حزم بالانقطاع ، وقال الدارقطني في العلل بعد أن ذكر الاختلاف فيه على الزهري : يشبه أن يكون الصواب قول مالك ومن تابعه . وقد وردت أحاديث متصلة صحيحة تؤيد قصة قبيصة عند الطبراني والبيهقي والدارقطني وابن ماجه وأبى القاسم بن منده وقد نقل محمد بن نصر من أصحاب الشافعي اتفاق الصحابة عليه .

أما اللغات فقولوه (تدلى) أى تتوصل وتمت وهو من إدلاء الدلو ، وأدلى بحجته أثبتها .

أما الأحكام فإن الجدة أم الأم أو أم الأب واثرة بما روى خارجة ابن زيد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم « أعطى الجدة أم الأم السدس » وأجمعت الأمة على توريث الجدة . قال فى الرحبة :

والسدس فرض جدة فى النسب	واحسدة كانت لأم وأب
وولد الأم ينال السدس	والشرط فى إفراده لا ينسب
وإن تساوى نسب الجدات	وكن كلهن وارثات
فالسدس ينهن بالسوية	فى القسمة العادلة الشرعية

إذا ثبت هذا فإن فرضها السدس سواء كانت أم أم أو أم أب ، وبه قال الصحابة كافة كما قررنا والفقهاء أجمع ، وروى عن ابن عباس رواية شاذة أنه قال : أم الأم ترث الثلث لأنها تدلى بالأم فورثت ميراثها كالجد يرث ميراث الأب : ودليلنا ما ذكرناه من الخبرين ، وبما رواه قبيصة بن ذؤيب فى قصة الجدة المذكورة فى الفصل .

قال الحافظ : ذكر القاضى حسين أن الجدة التى جاءت الى الصديق أم الأم والتى جاءت إلى عمر أم الأب وفى رواية ابن ماجه ما يدل له وسيأتى فيما بعد أنهما أتا أباً بكر معاً وقال صاحب البيان :

قال الشيخ أبو حامد : والجدة التى أتت أبا بكر هى أم الأم ، والجدة التى أتت مر هى أم الأب ، ومعنى قول أبى بكر رضى الله عنه • ما لك فى كتاب الله شىء لأن الكتاب محصور ، وليس فيه ذكر الجدة ، ولهذا قلنا : ان اسم الأم لا ينطلق على الجدة لأنه قال : ما لك فى الكتاب شىء ، وفى الكتاب ذكر الأم ، ثم قال : وما علمت لك فى السنة شيئاً فلم يقطع به ، لأن السنة لا تنحصر ، ولكن على مبلغ علمه • ومعنى قول عمر لست بزائد فى الفرائض أى لا أزيد فى الفريضة لأجلك ، وإنما هو ذلك السدس الذى قضى به . وأما الاحتجاج بقول ابن عباس : لما كانت تدلى بالأم أخذت ميراثها يبطل بالأخ من الأم ، فإنه يدلى بها ، ولا يأخذ ميراثها .

إذا ثبت هذا فإن أولى منازل الجدات يجتمع فيه جدتان أم الأم وأم الأب ، فإن عدمت إحداهما ووجدت الأخرى كان السدس للموجودة منهما ، وإن اجتمعتا كان السدس بينهما .

قال الشيخ أبو حامد : لما روى الحكم عن على بن أبى طالب رضى الله عنه (أن النبى صلى الله عليه وسلم أعطى الجدتين السدس) وروى القاسم ابن محمد قال : (أتت الجدتان أم الأم وأم الأب أبا بكر الصديق فأراد أن يجعل السدس للتي من قبل الأم ، فقال له رجل من الأنصار : أما انك تترك التى لو ماتت وهى حى كان اياها يرث فجعل السدس بينهما ، رواه مالك فى الموطأ عن يحيى بن سعيد عن القاسم ورواه الدارقطنى من طريق ابن عيينة) .

قال الشيخ أبو حامد : وأصحابنا يحكون أن هذه القضية كانت لعمر ، وإنما هى قضية أبى بكر ، ومعنى قول الأنصارى تترك التى لو ماتت وهو حى كان اياها يرث لأنه ابن ابنها ، فإذا ارتفع الجدات الى المنزلة الثانية ؛ اجتمع أربع جدات اثنتان من جهة الأم ؛ وهما أم أم الأم ، وأم أب الأم ، واثنتان من جهة الأب وهما أم الأب وأم أبى الأب فأما أم أم الأم ، وأم أم الأب فهما وارتتان بلا خلاف ، وأما أم أب الأم فإنها غير وارثة ، وهو قول الفقهاء كافة ، إلا ما روى عن ابن سيرين أنه ورثها وهذا خطأ لأنها

تدلى بمن ليس بوارث فلم تكن وارثة كابنة الخال . وأما الجدة أم أب الأب فهل ترثه ، ففيه قولان :

(أحدهما) لا ترث ، وبه قال أهل الحجاز الزهري وربيعة ومالك لأنها جدة تدلى بجده فلم ترث كأم أب الأم ، فعلى هذا لا يرث قط إلا جدتان .

(والثاني) أنها ترث ، وبه قال علي وابن مسعود وابن عباس ، وهي إحدى الروايتين عن زيد بن ثابت ، وبه قال الحسن البصري وابن سيرين وأهل الكوفة والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهو الصحيح ، لأنها جدة تدلى بوارث فورثت كأم الأم ، ولأن تعليل الصحابة رضي الله عنهم موجود فيها حيث قال لأبي بكر في أم الأب ورثتها عن لو ماتت لم يرثها ولم تورثها عن لو ماتت ورثتها فورثها أبو بكر رضي الله عنه لهذه العلة ؛ وهي أم الأب فعلى هذا ترث في الدرجة الثانية ثلاث جدات ، فإذا ارتفع الجدات إلى المنزلة الثالثة اجتمع ثمانى جدات فيرث منهن أربع ولا ترث أربع ، وإنما كان كذلك لأن الميت واحد فله في المنزلة الأولى جدتان ، فإذا ارتفع إلى الدرجة الثانية كان للميت أبوان ، ولكل واحد منهما جدتان فيجتمع له في الدرجة الثالثة ثمانى جدات ثم في الرابعة ست عشرة جدة ، وكلما ارتفع الميت درجة ازداد عدد الجدات ضعفاً . وأما الوارثات منهن فيورث في الدرجة الأولى جدتان ، وفي الثانية ثلاث . وفي الثالثة أربع وفي الرابعة خمس إلى أن ترثه مائة جدة . في الدرجة التاسعة والتسعين يزيد على عدد الدرجات بواحدة .

وإذا اجتمع الجدات الوارثات وهن متحاضيات كان السدس بينهما لما ذكرناه في الحد بين أم الأم وأم الأب .

وإن اجتمع جدتان إحداهما أبعد من الأخرى نظرت . فإن كاتنا من جهة واحدة بأن كان هناك أم أم وأم أم أم كان السدس لأم الأم ، لأن البعدى تدلى بهذه القربى ، وكل من أدلى بغيره فإنه لا يشاركه في فرضه كالجد مع الأب وابن الابن مع الابن . وعلى هذا جميع الأصول .

قال في الرحية :

وتسقط البعدى بذات القرب	أم أب بُعدى وسدساً سلبت
وإن تكن قربي لأم حجبت	في كتب أهل العلم منصوصان
وإن تكن بالعكس فالقولان	واتفق الجدل على التصحيح
لا تسقط البعدى على الصحيح	فما لها حظ من الموارث
وكل من أدلت بغير وارث	في المذهب الأولى فقل لي حسبي

فإن قيل : أليس الأخ للأُم يدلي بالأُم ومع ذلك فإنه يرث معها ؟ فالجواب أنه لا يرث أخاه بالإدلاء إليه بالأُم ، ولكن لأجل أنه ركض معه في رحم واحد وأنه وإن أدلى بها فقد احترزنا عنه بقولنا لا يشاركه في إرثه ، وهو أن السدس يرث للقربي لو انفردت البعده البعدى لشاركتها في ذلك السدس ، وليس كذلك الأخ للأُم .

وإن اجتمع أم أب وأم أب الأب فإن السدس يكون لأُم الأب ويسقط أم أب الأب ، وبه قال على وزيد والفقهاء أجمع . وقال ابن مسعود في إحدى الروايتين عنه : يشتركان في السدس ، وهذا ليس بصحيح لأنهما من جهة واحدة إذ أنهما يدلان بالأب ، وإحداهما أقرب من الأخرى فسقطت البعدى كأم الأم إذا اجتمعت مع أم أم الأم ، وإن كانتا من جهتين إحداهما من جهة الأم والأخرى من جهة الأب نظرت ، فإن كانت القربي من جهة الأم والبعدى من جهة الأب ، فإن القربي تسقط البعدى . وقال ابن مسعود : لا تسقطها ، وإنما يشتركان في السدس . دليلنا أن إحداهما أقرب من الأخرى فسقطت البعدى بالقربي ، كما لو كانتا من جهة واحدة .

وإن كانت القربي من جهة الأب والبعدى من جهة الأم ففيه قولان : (أحدهما) أن البعدى منهما تسقط القربي . وبه قال على بن أبي طالب ، وهو قول أهل الكوفة ، ورووا ذلك عن زيد بن ثابت لأنهما جدتان لو انفردت كل واحدة منهما لكان لها السدس ، فإذا اجتمعا وجب أن تسقط البعدى بالقربي ، كما لو كانت القربي من جهة الأم (والثاني) لا تسقط البعدى بالقربي بل يشتركان في السدس ، وهي الرواية الثانية عن زيد ،

رواه المديون عنه ، وهو الصحيح ، لأن الأب لو اجتمع مع أم الأم لم يحجبها وإن كان أقرب منها ، فلأن لا تسقط الجدة التي تدلى به من هي أبعد منها من جهة الأم أولى .

فرع وإن اجتمع جدتان متحاذيتان واحدهما تدلى بقربة والأخرى تدلى بقرابتين بأن تزوج رجل بابنة عمته فولد منها ولداً فإن جدة هذا الولد أم أبي أبيه وهي جدته أم أم أمه ، وإن اجتمع معها أم أم أبي هذا الولد ففيه وجهان : (أحدهما) وهو قول أبي العباس بن سريج وبه قال الحسن بن صالح ومحمد بن الحسن وزفر أن السدس يقسم بين هاتين الجدتين على ثلاثة . فتأخذ التي تدلى بولادتين بسهمين وتأخذ التي تدلى بولادة سهماً لأنها تدلى بنسب واحد . (والثاني) يقسم السدس بينهما نصفين . وبه قال أبو يوسف وهو الصحيح لأنها شخص واحد فلا تأخذ فرضين .

فصل في جملة ما تقدم فنقول : الجدة المستحقة لفرضها هي الجدة المقدمة لصحة جدودتها ، أما الجدة غير الصحيحة فهي من ذوى الأرحام المؤخرين في الإرث عن أصحاب الفروض والجدودة الصحيحة هي التي لم يتخلل نسبتها إلى الميت جد غير صحيح بأن لم يكن في نسبتها إلى الميت جد أصلاً وذلك كأم الأم ، وأم أم الأم وأم الأب وأم أم الأب أو كان في نسبتها إلى الميت جد صحيح وذلك كأم أبي الأب وأم أبي أبي الأب .

والأصل في هذا ما رواه الشعبي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عن أربع جدات متحاذيات هن أم أم الأم وأم أم الأب وأم أبي الأب وأم أبي الأم فورثن جميعاً إلا الأخيرة لأن في نسبتها إلى الميت جد غير صحيح . والمعنى الذي ابتنى عليه هذا الأصل أن يرث الجدات قائم على اعتبار القرب والإدلاء إلى الميت ، ومن يدلى بعصبة أو صاحب فرض يكون سببه أقوى ممن يدلى بمن ليس بعصبة ولا صاحب فرض .

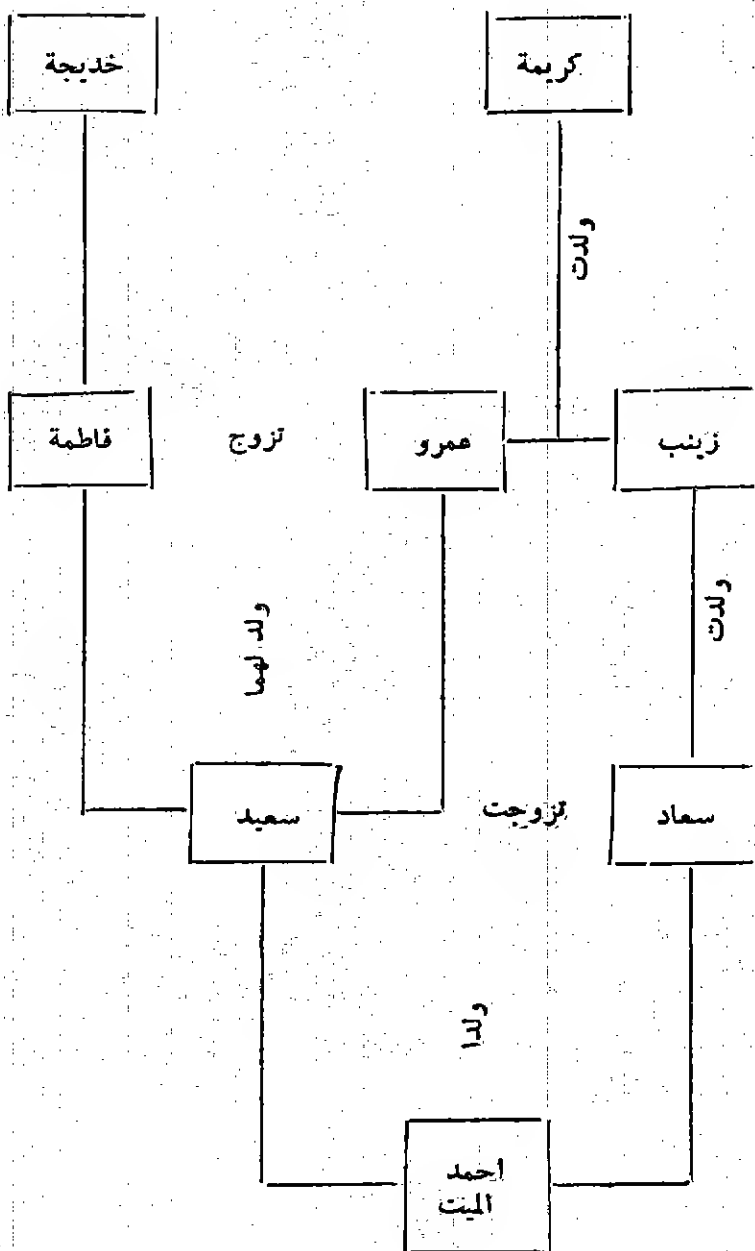
فرض الجدة والجدة

إذا ثبت هذا فإن الجدة الصحيحة ترث السدس فرضاً إذا لم تكن محجوبة بغيرها سواء أكانت هذه الجدة من جهة الأب أم من جهة الأم وذلك لما رواه أبو سعيد الخدرى وقبيصة بن ذؤيب أن النبی صلی الله علیه وآله وسلم (أعطى الجدة السدس) .

وذهب ابن عباس إلى أن الجدة أم الأم تقوم مقام الأم عند عدمها فتأخذ الثلث إذا لم يكن للميت ولد ولا إخوة ، وتأخذ السدس إذا كان له أحدهما كما أن الجد أبا الأب يقوم مقام الأب عند عدمه ، وابن الابن يقوم مقام الابن عند عدمه .

دليلنا أنه لا اجتهداد في مقابلة النص وقد ثبت أن الجدة لا يزيد نصيبها على السدس فرضاً على أى حال وإذا مات شخص عن زوجة وأخ شقيق أو لأب وجدة صحيحة كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، وذلك ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً وللجدة السدس فرضاً ، وذلك سهماً ، وللأخ الباقي تعصياً .

على أن السدس فرض الجدة إذا كن أكثر من واحدة فيشتركن فيه ويقتسمنه بالسوية إذا كن متحاذيات كأم الأم وأم الأب وذلك لما أخرجه الشيخان وغيرهما عن قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة أم الأم لأبى بكر رضى الله عنه فسألت ميراثها فقال : ما لك فى كتاب الله شيء ، وما علمت لك فى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً فأرجعى حتى أسأل الناس فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبة : « حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطاها السدس فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصارى فقال مثل مقالة المغيرة بن شعبة فأنفذه لها أبو بكر قال : ثم جاءت الجدة الأخرى أم الأب الى عمر فسألت ميراثها ، فقال : ما لك فى كتاب الله شيء ، ولكن هو ذاك السدس ، فإن اجتمعتما فهو بينكما وأيكما خلت به فهو لها » فإذا مات شخص عن زوجة وأخ شقيق وجدة لأم



وجدة لأب كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، وللجدتين معاً السدس فرضاً يقسم بينهما بالسوية ، والباقي للأخ تعصياً .

والجدات الصحيحات المتحاذيات يقتسمن السدس عند اجتماعهن لا فرق بين ذات القرابة الواحدة وذات القرابتين ، فإذا اجتمعت أم أم الأم التي هي في الوقت عينه أم أبي الأب مع أم أم الأب كان السدس بينهما مناصفة ، فلا تفضل ذات القرابتين على ذات القرابة الواحدة .

وصورتها أن تكون امرأة قد زوجت ابن ابنها من بنت بنتها فولد لهما ولد فهذه المرأة جدة لهذا الولد من جهة أبيه لأنها أم أبي أبيه ، وهي جدة له من جهة أمه لأنها أم أم أمه فهي الجدة ذات القرابتين ثم هناك جدة أخرى محاذية لها هي أم أم أبي الولد وهي ذات قرابة واحدة ويوضحها هذا الرسم الذي يتبين منه أن كريمة هي أم أم أم وأن خديجة هي أم أم أب وكريمة في الوقت أم أبي الأب ، وخديجة أم أم سعيد أبي أحمد المتوفى وهما في درجة واحدة ولكن كريمة ذات قرابتين والثانية ذات قرابة واحدة فهاتان الجدتان تقتسمان السدس بينهما نصفين لا تفضل إحداهما الأخرى .

فرع في مذاهب العلماء فيمن هي الجدة الوارثة .

مذهبنا أن كل جدة تدلى بوارث فهي تستحق السدس فإن أدلت بغير وارث لم ترث مثل أم أبي الأم فالجدة هذه قد أدلت بالأب وهو غير وارث ، فالجدة الوارثة اذن هي مثل أم أبي أبي الأب ووافقنا على هذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى .

وقال مالك رحمه الله تعالى : لا أعلم أحداً ورث أكثر من جدتين منذ كان الإسلام إلى اليوم وقال أحمد بن حنبل : لا ترث أم أبي أبي الأب ، ولكن ترث أم أبي الأب .

وعلى هذا فالجدة أم الأم والجدة أم الأب وأمهاتهما وراثات

بالاجتماع ، وأما أم الجد وأم أمه وإن علت مثل أم أبي الأب ، وأم أم أبي الأب فهي وارثة عند الشافعية والحنفية والحنابلة وهو قول زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن عباس .

وأما أم جد الأب مثل أبي الأب ومثلها أم أبي الجد كأم أبي أبي أبي الأب وكذلك كل أم أدلت بوارث فإنها ترث عندنا وعند أبي حنيفة ولا ترث عند مالك وأحمد وانظر قول الرحبي فيمن تدلي إلى الميت بغير وارث وهو ما قررناه آنفا :

وكل من أدلت بغير وارث فما لها حظ من الموارث

وكل من أدلت بقراءة أو قرابتين فقد قلنا بتساوي كل منهما بالأخرى وبهذا قال أبو يوسف وسفيان الثوري وذهب محمد وزفر إلى أن السدس يقسم بينهما أثلاثا لذات القرابة الواحدة ثلثه ولذات القرابتين ثلثاه ، فالمعتبر عند محمد وزفر هو تعدد الجهة ، لأن استحقاق الإرث باعتبار الأسباب ، فإذا اجتمع في واحد سببان متفقان كجدة من جهتين كان في الصورة واحداً وفي المعنى متعدداً ، فتستحق الإرث بالسببين معاً ، كما إذا اجتمع في شخص سببان مختلفان ، فإنه يرث بهما اتفاقاً ، كما لو ماتت امرأة وتركت ابني عم أحدهما زوجها فان زوجها يأخذ النصف بالفرضية ويقاسم الآخر في النصف الباقي بالعصوبة .

أما أبو يوسف فلا عبره عنده بتعدد الجهة إلا إذا كان ذلك مقتضياً لتعدد الاسم ، فإن اقتضى تعدد الاسم كان مقتضياً لتعدد الاستحقاق بحسب تعدد الجهة ، وذلك كما في حالات الزوج الذي هو ابن عم ، وإذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة فتكون العبرة بالأبداز كما في مسألة الجدة ، فإن ذات القرابتين تسمى بالجدة كذات القرابة الواحدة

فرع في حجب الجدة عن الإرث .

قلنا : ان ميراث الجدة السدس فرضاً اذا لم تحجب فاذا حجبت حرمت ولا ميراث لها ، وتحجب الجدة في الصور التالية :

أولها : إذا كانت أم أب والأب حى يرزق فإنها تحجب به لأنها تدلى إلى الميت به وهو أقرب منها فيحجبها وبه قال على كرم الله وجهه وعثمان ابن عفان وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ، وروى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود أن أم الأب ترث مع الأب وبه قال الحسن وشريح وابن سيرين لما رواه ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم الأب السدس مع وجود الأب وقد تأول أصحابنا هذا وقالوا : إن إعطاء الجدة مع وجود الأب كان وصيته وليس ميراثاً ، أو أن الأب كان رقيقاً أو كافراً والمحروم من الميراث لا يحجب غيره أما إذا كانت الجدة من جهة الأم فانها لا تحجب بالأب ، بل ترث فرضاً مع وجوده ، وذلك لاتقاء سببى الحجب وهما الادلاء واتحاد سبب الارث ، فان الجدة من الأم لا تدلى الميت بالأب ، وقد اختلفا فى سبب الارث اذ هى ترث بالأمومة وهو بالأبوة .

(ثانيها) : إذا كان للمتوفى أم فان وجود الأم يحجب الجدة عن الميراث سواء كانت هذه الجدة من جهة الأب أم من جهة الأم . أما حجب الجدة من الأم فلأنها تدلى إلى الميت بالأم . والقاعدة أن المدلى إلى الميت بغيره يحجب بذلك الغير كما يحجب ابن الابن بالابن ، والجد بالأب .

ثم إن الجدة من الأم إنما ترث بسبب الأمومة كما ترث الأم بهذا السبب ، والقاعدة أنه عند اتحاد السبب يقدم الأقرب ، فإذا استوفت الأم فرضها فانه لا يبقى للجدة شيء من فرض الأمهات ، وأما الجدة من الأب فانها تحجب بالأم أيضاً لأنها - وان كانت لا تدلى إلى الميت بالأم - ترث أيضاً بسبب الأمومة وعند اتحاد السبب يقدم الأقرب .

إذا ثبت هذا فإن حجب الجدة يكون - وهو القاعدة فى الحجب مطلقاً - بالادلاء كما يكون باتحاد السبب . وفى الجدة من الأم اجتمع فيها السببان أحدهما : الإدلاء وثانيها : اتحاد السبب وهو الأمومة . (ثالثها) : الجدة القربى من أى جهة تحجب البعدى من أى جهة كانت الا فى حالة عم الأب فانها لا تحجب الجدة من الأم وان بعدت ولذا قال الرجبى :

وإن تكن قريبي لأم حجت أم أب بعدى وسدساً سلبت
وإن تكن بالعكس فالقولان في كتب أهل العلم منصوبان
لا تسقط البعدى على الصحيح واتفق الكل على التصحيح

ومن هنا لا تحجب أم الأب القريبة أم الأم البعدى وبهذا قال مالك وأصحابه ، بل ترثان معاً ، لأن أم الأب وإن كانت أقرب درجة فإن الجدة الأمية أظهر في الأمومة ، وذهبت الحنفية إلى أن القريبى من الجدات تحجب البعدى مطلقاً ، لأن ميراث الجدات جاء من قبل الأمومة ، والقريبى أظهر في هذا المعنى فتستأثر بالميراث دون البعدى ، ولذلك قالوا : تحجب أم الأب أم أم الأم ، كما تحجب أم أبى الأب وأم أم الأب ، لأنها أقرب منهن درجة فتقدم عليهن في الإرث ، وأم الأم تحجب أم أبى الأب وأم أم الأب وأم أم الأم وهكذا ، لأنها أقرب منهن درجة قالوا : والقريبى دائماً تحجب البعدى سواء كانت القريبى نفسها وارثاً أم محجوبة بغيرها ، فقد تكون محجوبة بغيرها وتحجب البعدى ، كأم الأب المحجوبة بالأب إذا وجدت مع أم أم الأم فإنها تحجبها عن الإرث ، ونظير ذلك الإخوة والأخوات مع الأب والأم ، فانهم يحجبون الأم من الثلث إلى السدس مع أنهم محجوبون بالأب دليلنا ما سبق أن ذكرناه في أول فصل الجدة وقبل فصل وبالجمله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما البنت فلها النصف إذا انفردت لقوله تعالى : « وإن كانت واحدة فلها النصف » وللاثنين فصاعداً الثلثان . لما روى جابر بن عبد الله قال « جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد ، قتل أبوهما معك يوم أحد ولم يدع عموهما لهما مالا إلا أخذه . فما ترى يا رسول الله ؟ والله لا تتكحان إلا ولهما مال ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتقهنى الله في ذلك . فنزلت إليه سورة النساء « يوصيكم الله في أولادكم » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادعوا لى المرأة وصاحبها . فقال لعمهما : أعطهما الثلثين ، وأعط أمهما الثلثين وما بقى فلك » فدلّت الآية : وهو قوله تعالى : « فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » على فرض ما زاد على اثنتين . ودلت السنة على فرض اثنتين .

فصل وأما بنت الابن فلها النصف إذا انفردت وللأختين فصاعداً
 الثلثان لاجتماع الأمة على ذلك . ولبنت الابن مع بنت الصلب السدس تكملة
 الثلثين . لما روى الهزيل بن شرحبيل قال : « جاء رجل إلى أبي موسى وسلمان
 ابن ربيعة رضي الله عنهما فسألهما عن بنت وبنت ابن وأخت فقالا : للبنت
 النصف وللأخت النصف . وإت عبد الله فإنه سيتابعنا . فاتى عبد الله فقال :
 انى قد ضللت إذا وما أنا من المهتدين . لأقضين بينهما بما قضى به رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لبنت النصف . ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما
 بقى فلاأخت » ولأن بنت الابن ترث فرض البنات ولم يبق من فرض البنات الا
 السدس . وهكذا لو ترك بنتاً وعشر بنات ابن كان للبنت النصف ولبنات الابن
 السدس تكملة الثلثين لما ذكرناه من المعنى . وأن ترك بنتاً وبنت ابن أو
 بنات ابن ابن أسفل من البنت بدرجة كان لهن السدس لأنه بقية فرض البنات
 ولبنت ابن الابن أو بنات ابن الابن مع بنت الابن من السدس تكملة الثلثين
 ما لبنت الابن وبنات الابن مع بنت الصلب وعلى هذا أبداً) .

الشرح حديث جابر أخرجه أبو داود بلفظ (فقالت : يا رسول
 الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد) قال أبو داود : أخطأ
 فيه بشروهما بنتا سعد بن الربيع وثابت بن قيس قتل يوم اليمامة ، وأخرج
 الحديث الترمذى وحسنه وأخرجه أحمد فى مسنده وأخرجه الحاكم فى
 أسناده عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبى طالب وقد اختلف الأئمة فيه قال :
 الترمذى انه صدوق سمعت محمداً - يعنى البخارى - يقول : كان أحمد
 واسحاق والحميدى يحتجون بحديثه ، وأما حديث هزيل بن شرحبيل فقد
 رواه أحمد والبخارى وأبو داود والترمذى وابن ماجه . وفى رواية البخارى
 فأتينا أبا موسى . وفى رواية غيره « جاء رجل إلى أبى موسى وسلمان بن
 ربيعة » وهذه الواقعة كانت فى عهد عثمان . لأن أبا موسى كان وقت
 السؤال أميراً على الكوفة وسلمان قاضياً بها . وقد اختلف فى صحبته وأما
 هزيل بن شرحبيل وهو بالتصغير الأودى الكوفى فإنه ثقة مخضرم .

أما الأحكام فإن البنت لها النصف لقوله تعالى « وإن كانت واحدة فلها
 النصف » . « وإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان » وبه قال الصحابة والفقهاء

كافة . وروى عن ابن عباس رواية شاذة أنه قال للابنتين النصف لقوله تعالى : « فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » .

دليلنا حديث جابر الذي ساقه المصنف الذي دل على أن للابنتين الثلثين ولأن الآية وردت على سبب وهو ابتنا سعد بن الربيع ، فلا يجوز إخراج السبب عن حكم الآية . وأيضاً فإن الله تعالى فرض للابنة الواحدة النصف وفرض للأخت الواحدة النصف في آية أخرى وجعل حكمهما واحداً ، ثم جعل للأختين الثلثين ، ووجدنا أن البنات أقوى من الاخوات بدليل أن البنات لا يسقطن مع الأب ولا مع البنين والاخوات يسقطن مع الأب والبنين ، فإذا كان للأختين الثلثان فلا بُدَّ أن يكون كذلك أولى .

(والجواب) عن قوله : « فان كن نساء فوق اثنتين » فان قوله (فوق) صلة في الكلام لقوله تعالى « فاضربوا فوق الأعناق » وإن كانت البنات أكثر من اثنتين فلهن الثلثان الآية .

إذا ثبت هذا فان البنت الصلبية هي كل أثنى يكون للمتوفى عليها ولادة مباشرة ، ويختلف ميراث الواحدة عن المنضمة إليها ، فإذا توفى شخص عن بنت واحدة فإن لها نصف التركة فرضاً ، أما إذا ترك بنتين أو أكثر فلهن الثلثان بالسوية بينهما ، وهذا اذا لم يترك الميت ابناً مع البنت أو البنات ، أما إذا ترك ابناً مع البنت فإن الابن يعصبها ، فتأخذ من التركة أو مما تبقى منها بعد أصحاب القروض نصف ما يأخذه الابن وكذلك اذا ترك ابناً مع ابنتين أو أكثر فان الابن يعصبهن فتأخذ كل واحدة نصف ما يأخذه أخوها .

فإذا ماتت امرأة عن زوج وابن وبنت فللزوجة ربع التركة لوجود الفرع الوارث للمتوفاة وذلك سهم واحد من أربعة أسهم تقسم اليها التركة ، والباقي يكون للابن والبنت أثلاثاً بطريق التخصيب فللابن ثلثا هذا الباقي وذلك سهمان وللبنات ثلثه وهو سهم واحد .

وإذا مات رجل أو امرأة عن ثلاث بنات وابن ليس له ورثة غيرهم

فللابن نصيب بنتين فتقسم التركة خمسة أسهم للابن سهمان من خمسة ولكل بنت سهم .

وإذا مات رجل عن زوجة وثلاثة أبناء وبنت فللزوجة ثمن التركة لوجود الفرع الوارث للمتوفى وذلك سهم من ثمانية أسهم تقسم إليها التركة والباقي للأبناء الثلاثة والبنت بالتعصيب لكل ابن سهمان وللبنت سهم واحد .

وإذا مات رجل عن زوجة وبنت ، فللزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث وذلك سهم من ثمانية أسهم تقسم إليها التركة وللبنت النصف فرضاً وذلك أربعة أسهم ثمانية والباقي يكون للبنت بطريق الرد لا الفرض .

وإذا ماتت امرأة عن زوج وثلاث بنات فللزوجة الربع لوجود الفرع الوارث وذلك ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً تقسم إليها التركة ، وللبنات الثلثان فرضاً ، وذلك ثمانية سهام من اثني عشر والباقي وهو سهم يكون للبنات بطريق الرد لا الفرض .

إذا ثبت هذا فان للبنات ثلاثة أحوال :

(الأول) أن البنت الواحدة ترث النصف فرضاً وذلك إذا لم يكن معها ابن للمتوفى أو أبناء .

(الثاني) أن البنتين فأكثر يرثن الثلثين بالسوية فرضاً إذا لم يكن معهن ابن للمتوفى أو أبناء .

(الثالث) يرثن بطريق التعصيب واحدة أو أكثر إذا كان معهن ابن له أو أبناء فيأخذ الابن ضعف نصيب البنت .

والدليل على ذلك من الكتاب العزيز قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف » .

وقد بينت الآية نصيب البنت الواحدة إذا لم يكن معها ابن للمتوفى ولا بنت أخرى أن لها النصف ، وبينت ميراث الأولاد إذا كانوا ذكوراً وإناثاً أن للذكر مثل حظ الأنثيين ، وبينت إذا كن أكثر من اثنتين ولم يكن معهن ابن للمتوفى أن لهن الثلثين ولكن ما نصيب البنتين وما الدليل على ما يستحقانه من التركة وهل تلحق البنات بالبنت الواحدة أم تلحقان بالثلاث فأكثر ، فيكون نصيبهما في الأولى النصف ، وفي الثانية الثلثين ؟

فعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كان يلحقهما بالبنت الواحدة فيعطيهما النصف أخذاً بظاهر قوله تعالى : « **إِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ** » فقد قيدت الآية فرض الثلثين للبنات بأن يكن أكثر من اثنتين أما غيره من الصحابة فقد كانوا يعطونهما الثلثين إلحافاً بالبنات الثلاث فأكثر وهذا ما اتفق عليه علماء الأمصار واستقرت عليه الفتوى والمتأمل في فجوى الخطاب في الآية يدرك نصيب البنتين من ناحيتين (الناحية الأولى) أن صدر الآية « **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ** » يفيد أن المتوفى إذا ترك ابناً وبنتاً كان للبنت نصف نصيب الابن فتقسم التركة أو الباقي منها بينهما أثلاثاً فللبنت الثلث وللإبن الثلثان ، وإذا كانت البنت تستحق مع الابن ثلث التركة فلا يمكن أن يكون نصيبها أقل من ذلك لو كان معها بنت واحدة مكان الابن فكيف يكون نصيبها مع الابن الثلث ونصيبها من البنت الربع ؟ ! .

(والناحية الثانية) أنه قد نص في آية أخرى على نصيب الأخت الواحدة ونصيب الأختين ، وذلك قوله تعالى « **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ** ، إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك » ، وإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » فإذا كانت الأختان ترثان الثلثين وهما أبعد قرابة من البنتين فالبنات تكونان أولى باستحقاق الثلثين ، وعلى هذا يكون نصيب البنتين معروفاً من القرآن من ناحية مدلولات النص .

وإذن يكون السر في تقييد عدد البنات اللاتي يأخذن الثلثين بأن يكن

فوق اثنتين هو إفادة أن نصيب البنات مهما كثرن هو الثلثان لا غير . فإنه قد يتوهم — من زيادة سدس على نصيب البنت الواحدة إذا كان معها بنت أخرى ليكون نصيبهما الثلثين — أنه كلما زاد عدد البنات واحدة فإنه يزداد لأجلها في الفريضة سدس ، فأريد دفع هذا التوهم بالنص على تعميم فريضة الثلثين لتشمل أكثر من بنتين مهما كانت هذه الكثرة والله تعالى أعلم .

ميراث بنت الابن

أما مسألة ابنة الابن فإن لها النصف إذا انفردت ولا بنتى الابن فصاعدا الثلثان ، لأن الأمة أجمعت على أن ولد البنتين يقومون مقام الأولاد ، ذكورهم كذكور الأولاد وإناهم كإناهم ، فإذا اجتمع ابنة وابنة ابن كان للابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين لما رواه هزيل بن شرحبيل في قصة سؤال أبي موسى وسلمان بن ربيعة ثم فتوى ابن مسعود .

وقولهما : وأت عبد الله فإنه سيتابعنا . جعل ابن مسعود يقول : « قد ضللت اذن وما أنا من المهتدين » يعنى إذا تابعتهما أو أفتيت بقولهما . ثم قال : لأقضي فيهما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم « للابنة النصف ولابنة الابن السدس والباقي للأخت » فأخبر أن هذا قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن بنات الابن يرثن فرض البنات ، ولم يبق من فروض البنات إلا السدس فكان لابنة الابن . وإن ترك ابنة وبنات ابن كان للابنة النصف وبنات الابن السدس لأنه هو الباقي عن فرض البنات ، وهكذا لو ترك بنتاً وبنت ابن أنزل بدرجة أو بنات ابن أنزل بدرجة كان للابنة النصف ولمن بعدها من بنات الابن وإن بعدن السدس إذا تحاذين ، وإن كان بعضهن أعلى من بعض كان السدس للأعلى منهن . ما لم يعصب بنت الابن أو بنات الابن ذكر في درجتهم مع أخ أو ابن عم .

وقال ابن مسعود : لبنات الابن الأقل من المقاسمة أو السدس ، فإن كان السدس أقل كان لهن السدس والباقي لابن الابن ، وإن كانت المقاسمة أقل من السدس فلهن المقاسمة . ودليلنا عليه ما ذكرناه في الأولى .

فرع فإن خلف بنتاً وابن ابن وبنت ابن ابن فلابنة النصف والباقي لابن الابن وسقطت بنت ابن الابن لأنه أقرب منها ، وإن خلف بنتين وبنت ابن وابن ابن ابن كان للبنتين الثلثان ، والباقي بين بنت الابن وابن ابن الابن للذكر مثل حظ الأنثيين ، وقال ابن مسعود وهو قول أبي ثور الباقي لابن ابن الابن وسقطت بنت الابن .

ودليلنا : أنا وجدنا أن بنت الابن لو كانت في درجة ابن الابن لم تسقط معه بل يعصبها ، فلما لم يسقطها إذا كانت في درجته فلان لا يسقطها إذا كانت أعلى منه أولى ، وإن خلف بنتاً وبنات ابن وابن ابن ابن كان للبنت النصف ، وبنات الابن السدس ، تكملة الثلثين والباقي لابن ابن الابن ، لأن من فوقه من بنات الابن قد أخذن شيئاً من فرض البنات فلا يجوز أن يرثن بالتعصيب فكان الباقي له دونهن .

إذا ثبت هذا فإن كل أنثى يكون للمتوفى عليها ولادة بواسطة أبناؤه سواء كان أبوها ابن الميت مباشرة أم ابن ابنه ، وهكذا مهما نزل ، وهي تقوم مقام البنت الصلية عند عدم وجودها ، وعدم ابن للمتوفى ، والبعيدة من بنات الأبناء حكمها مع القرية منهن كحكم بنت الابن مع البنت الصلية في جميع الحالات .

ولبنات الابن ست حالات :

(الأولى) النصف للواحدة إذا انفردت ولم يكن للمتوفى أبناء ولا بنات صلية ولا أبناء أبناء في درجتها ، سواء كان واحداً أو أكثر .

فإذا مات شخص وترك زوجة وأباً وبنت ابن كان للزوجة الثمن فرضاً ، لوجود الفرع الوارث ، وذلك ثلاثة أسهم من أربعة وعشرين سهماً تقسم إليها التركة وللأب — أولاً — السدس بطريق الفرض ، وذلك أربعة أسهم من أربعة وعشرين ولبنت الابن النصف فرضاً ، وذلك اثنا عشر سهماً والباقي وهو خمسة أسهم يكون للأب تعصياً .

(الثانية) الثلثان للثنتين فأكثر إذا لم يكن للمتوفى أبناء وبنات صلبية ولا أبناء أبناء في درجتهم واحداً أو أكثر .

فإذا مات شخص وترك زوجة وأخاً شقيقاً أو من الأب ، وثلاث بنات ابن كان للزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث ، وذلك ثلاثة أسهم من أربعة وعشرين سهماً وبنات الابن الثلثان وذلك ستة عشر سهماً يقسم بينهن بالسوية ، وللأخ الباقي بطريق التعصيب وذلك خمسة أسهم .

(الثالثة) أن يرثن بالتعصيب إذا كان مع الواحدة منهن أو الأكثر ابن ابن في درجتهم سواء كان أخاً لهن أم ابن عمهن ، ولم يكن للمتوفى ابن من الصلب وفي هذه الحالة تكون التركة جميعها — إذا لم يكن للمتوفى ورثة من أصحاب الفروض — أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض — إن وجدوا — لابن الابن وبنات الابن بطريق التعصيب ، فيكون حينئذ للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإذا مات شخص وترك ابن ابن وبنت ابن كانت التركة كلها بينهما أثلاثاً لابن الابن الثلثان ، ولبنت الابن الثلث .

وإذا مات شخص وترك أما وزوجة وابن ابن وبنت ابن كان للام السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث ، وذلك أربعة أسهم من أربعة وعشرين تقسم إليها التركة وللزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث وذلك ثلاثة أسهم ويكون الباقي لابن الابن وبنت الابن بطريق التعصيب يقسم أثلاثاً لبنت الابن ثلثه ولابن الابن ثلثاه .

(الرابعة) أن لهن جميعاً السدس عن طريق الفرضية إذا كان للمتوفى بنت صلبية واحدة ، ولم يكن مع بنات الابن ابن ابن يعصبهن لأن كل حق البنات عن طريق الفرضية إنما هو الثلثان فقط وقد أخذت البنت الصلبية النصف فرضاً لقوة القرابة فبقى السدس من حق البنات فتأخذه بنات الابن واحدة كانت أو أكثر وما بقي من التركة يكون لأولى عصبة ذكر .

فإذا مات شخص وترك أما وأباً وبنثاً صليية وثلاث بنات ابن كان للأُم
السدس فرضاً وذلك سهم من ستة تقسم إليها التركة وللأب السدس فرضاً
وذلك سهم أيضاً وللبنث الصليية النصف فرضاً وذلك ثلاثة أسهم ، ولبنات
الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين وذلك سهم أيضاً يقسم بينهما بالسوية .

وإذا مات شخص عن أم وأب وبنث ابن وثلاث بنات ابن ابن كان للأُم
السدس فرضاً ، وذلك سهم من ستة تقسم إليها التركة ، وللأب السدس
فرضاً وذلك سهم أيضاً ، وللبنث الصليية النصف فرضاً وذلك ثلاثة أسهم
ولبنات الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين وذلك سهم أيضاً يقسم بينهما
بالسوية .

وإذا مات شخص عن أم وأب وبنث ابن وثلاث بنات ابن ابن كان للأُم
السدس فرضاً وللأب السدس فرضاً ، ولبنث الابن النصف فرضاً ولبنات
ابن الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين يقسم بينهما بالسوية فبنات الابن
من ذوات القروض مع الواحدة من الصليات إلا أن يكون معهن من الذكور
من يعصهن ، فإذا كان معهن من الذكور من يعصهن - وهو ابن الابن
المساوى لهن في الدرجة ، سواء كان أخاً لهن أم ابن عم - فانهن يصرن به
عصبة فيأخذن معه الباقي بعد نصيب البنث الصليية ويقسم الباقي بينهما
للذكر مثل حظ الأنثيين ، وبهذا قال جمهور الصحابة وفقهاء الأمصار
كافة .

وقال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : ينظر الى المقاسمة والسدس فأى
ذلك كانا أضر لبنات الابن فلهن ذلك والباقي لابن الابن .

فلو ترك الميت بنتاً صليية وابن ابن وأربع بنات ابن كان عند ابن
مسعود للبنث الصليية النصف ، ولبنات الابن السدس ، لأن ذلك أضر لهن
من المقاسمة ، والباقي وهو الثلث لابن الابن ، وإذا مات وترك بنتاً صليية
وأربعة أبناء ابن وأربع بنات ابن كان للصليية النصف والباقي بين أبناء

الابن مقاسمة للذكر مثل حظ الأنثيين لأن المقاسمة هنا أضر لبنات الابن من السدس .

ودليل ابن مسعود رضى الله عنه : أن البنت الصلبية استحققت النصف فرضاً فلم يبق مما يستحقه البنات إلا السدس ، وهو لا يكون لبنات الابن إلا عند الانفراد لا عند الاختلاط بالذكر ، فلا يعطين إلا الأقل وهو المتعين .

ولأن بنات الابن لو انفردن مع الواحدة الصلبية لا يكون لهن سوى السدس ومعلوم أن حالة الانفراد في حكم الاستحقاق أقوى في حالة الاجتماع ، فإذا اجتمعن مع من يعصبن فلا يكون لهن السدس إذا كان نصيبهن في المقاسمة أكثر من ذلك .

دللنا في إعطاء بنات الابن نصيبهن بالغاً ما بلغ عند التعصيب ، أنه بنات الابن مع أخيهن لو انفردوا ، بأن لم يكن هناك أصحاب فروض ؛ كانوا عصبة فذلك إذا اجتمع معهن صاحب فرض لا يخرجن عن صفة العصوبة ، كما إذا اجتمع معهم الزوج أو الأم .

وذلك لأن البنت الصلبية لما أخذت نصيبها خرجت من بينهن وصارت السهام الباقية وكأنه ليس هناك بنت فيكون الحكم فيما بقى كالحكم في الجميع إذا لم يكن هناك بنت صلبية ، ولأن الذكر من أولاد الابن يعصب الأثني التي في درجته في حكم الحرمان ؛ كما في صورة القريب المشوم ؛ فلأن يعصبا في حكم الاستحقاق أولى ، لأن التعصيب في الأصل للاستحقاق لا للحرمان .

ونزيد الأمر إيضاحاً فنقول :

إذا مات وترك بنتاً صلبية وابن ابن وبنت ابن فإن البنت تستحق النصف فرضاً ويكون الباقي لابن الابن وبنت الابن بطريق التعصيب فيستحق ابن الابن ثلثي الباقي وتستحق بنت الابن ثلثه .

وعلى هذا فإذا استغرقت الفروض كل التركة فلا شيء لأولاد الابن في تلك الحالة لأنهم صاروا عصبة ، ومن المقرر أن أصحاب الفروض غير المحجوبين مقدمون على العصبات في الاستحقاق . ولنضرب لذلك مثلاً : ماتت امرأة وتركت زوجاً وأباً وأماً ، وبناتاً من زوجها وابن ابن وبنات ابن فإن في هذه الحالة يكون للزوج الربع فرضاً ، لوجود الفرع الوارث ، وللأب السدس فرضاً ، وللأم السدس كذلك ، وللبنات الصلبية النصف فرضاً ، ولا شيء لأولاد الابن ، لأن الفروض استغرقت جميع التركة ، بل ضاقت التركة عن سهام أصحاب الفروض ، فأصبحت من المسائل التي يدخلها العول على ما سيأتى إن شاء الله تعالى . فلم يبق شيء للعصبة وهم هنا أولاد الابن فهم لا يستحقون شيئاً .

وابن الابن في هذه الحالة هو الذي يسمى القريب المشؤم لأنه كان سبباً في حرمان بنت الابن من الميراث بسبب تعصبيه لها إذ لولاه لكانت صاحبة فرض وورثت السدس .

فرع وإذا كان مع بنات الابن عند اجتماعهن بنت صلبية واحدة غلام أنزل درجة منهن كابن ابن ابن فإنه لا يعصبن بل يكن من ذوات الفروض فلهن فرضهن وهو السدس ، لأن من المقرر أن الغلام الأدنى درجة لا يعصب من هو أعلى منه من البنات إلا إذا كانت محتاجة إليه ، أى كانت لا تراث بدونه ، وبنات الابن مع البنت الصلبية الواحدة من ذوات الفروض ، فهن وارثات بدونه ، وغير محتاجات إلى الغلام الأدنى منهن .

(الخامسة) أنهم لا يرثن شيئاً مع وجود البنتين الصليبتين إلا أن يكون بحذاءهن أو أسفل منهن غلام فيعصبن ، وحينئذ يكون الباقي بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

فرع إذا مات شخص وترك بنتين صليبتين وبنات ابن كان للبنتين الصليبتين الثلثان فرضاً لا يزيد على الثلثين وقد استغرق ذلك

بنصيب البنيتين والصلبيتين فلم يبق شيء من حق البنات ، فلا فرض حينئذ لبنات الابن ، وهذا هو مذهب علماء الأمصار كافة وخالف في ذلك عبد الله ابن عباس رضى الله عنهما فقال : لبنات الابن مع البنيتين الصليبتين السدس فرضاً ، لأن الأصل عنده أن البنيتين كالواحدة فيكون لها النصف فرضاً ، ولبنات الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين .

هذا إذا لم يكن مع بنات الابن غلام يعصبهن ، فإذا كان بهن غلام سواء أخاهن أم ابن عمهن — فانه يعصبهن . وحينئذ يكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وذلك لأن الذكر من أولاد الابن يعصب الاناث اللاتي في درجته إذا لم يكن للميت ولد صلبى بالاتفاق في جميع المال ، فكذلك يعصبها في استحقاق الباقي بعد الثلثين مع البنيتين الصليبتين وبه قال عامة الصحابة والعلماء كافة .

وقال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : لا يعصبهن بل الباقي كله لابن الابن ولا شيء لبناته واحتج لذلك بثلاثة أدلة :

(أحدهما) : أنه لو جعل الباقي بينهم في هذه الحالة — للذكر مثل حظ الأنثيين لزاد حق البنات على الثلثين ، وهذا لا يجوز للدليل الثانى وهو ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : (لا يزداد حق البنات على الثلثين) .

(والثانى) : أن الأنثى إنما يصير عصة بالذكر إذا كانت صاحبة فرض عند الاقتراد عنه كالبنات والأخوات ، وأما إذا لم تكن كذلك فلا يصير عصة كبنات الاخوة والأعمام مع بنيتهم ، وهنا بنت الابن ليست صاحبة فرض لوجود الصليبتين فلا يصير عصة بالغلام .

والجواب عن الأول أن استحقاق الصليبتين في هذه الحالة إنما هو بالفرض واستحقاق بنات الابن بالتعصيب ، وهما سببان مختلفان فلا يضم أحد الحقين إلى الآخر فلا زيادة على الثلثين ، فإن الممنوع أن يزداد حق البنات على الثلثين بطريق الفرضية ، إذ لا شك أن حق البنات قد يزداد

على الثلثين إذا كن عصبه ، كما إذا مات شخص عن ابن واحد ، وبنات تسع ، فإن البنات يأخذن تسعة أسهم من أحد عشر سهماً بالتعصيب وهذا القدر زائد على الثلثين .

والجواب عن الحديث أنه لا أصل له .

والجواب عن الدليل الثالث : أن بنت الابن صاحبة فرض عند الاقتراد عن ابن الابن لكنها محجوبة بالصليتين ههنا ، ألا يرى أنها تأخذ النصف فرضاً عند عدم الصليات بخلاف بنات الأخ والعم ، إذ لا فرض لهن عند اقترادهن عن ابنيهما فلا يصرن به عصبه .

هذا كله إذا كان الغلام في درجة بنات الابن ، أما إذا كان أنزل منهن درجة كابن ابن الابن - مع بنات الابن - فإنه يعصبهن أيضاً ، لأنهن محتاجات إليه وهو الراجح في مذهب أبي حنيفة لأن الأثني لو كانت في درجة الغلام لصارت به عصبه ، فإذا كانت أقرب منه ومحتاجة إليه كانت بذلك أولى .

ويرى أبو بكر الأصم أن الغلام إنما يعصب من كان في درجته من الإناث لا من كان أعلى منه بدليل أن ابن الابن يعصب البنات الصلية

وجوابه أنه لا يلزم من تعصيب ابن الابن بنت الصلية عدم تعصيب ابن ابن الابن بنت الابن عند وجود الصليتين لأن الصلية صاحبة فرض فهي غير محتاجة إلى من دونها ليعصبها بل التعصيب يضرها بنفس نصيبها بخلاف بنت الابن مع الصليتين فإنها محتاجة إلى من دونها ليعصبها إذ لولا ذلك لم ترث ، ثم كيف يسوغ أن يرث من الإناث من كان في درجة الغلام وتحرم منه من كانت أقرب إلى الميت .

(السادسة) أنهم يسقطن مطلقاً بالابن الصلي أو ابن الابن الذي هو أعلى منهن درجة فبنت الابن تحجب بالابن وبنت ابن الابن تحجب بابن الابن .

فرع اذا مات شخص عن ابن وبنت ابن فالتركة جميعها لابن بالتعصيب ولا شيء لبنت الابن ، وإذا مات شخص عن ابن ابن وبنت ابن ابن فالتركة جميعها لابن الابن بالتعصيب ، ولا شيء لبنت ابن الابن .

ولو مات عن ابن ابن ابن ، وبنت ابن ابن ابن فالتركة كلها لابن ابن الابن تعصياً ولا شيء لبنت ابن الابن .

هكذا أفاده الشيخ عيسوى أحمد عيسوى فقال :

(تنبيه) تبين مما قدمنا أن بنت الابن لا ترث شيئاً مع وجود الابن الصلبي للمتوفى ، أو من هو أعلى منها درجة من أبناء الأبناء .

وكذلك لا يرث أبناء الابن مع وجود ابن صلبى للمتوفى ، لأن الأصل فى التوريث بالعصوبة أن الأقرب يحجب الأبعد مادام من جهة واحدة على ما سنوضحه إن شاء الله تعالى ، وكذلك لا ميراث لأولاد البنات - ذكوراً وإناثاً - من ذوى الأرحام وهم مؤخرون فى ترتيب الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة . هذا هو الحكم الفقهي والقانوني بالنظر للمواريث .

أما من حيث الاستحقاق بطريق الإرث فنظراً لاعتبارات اجتماعية قد أوجب قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل شخص - سواء كان ذكراً أو أنثى أن يوصى لفرع ولده الذى مات فى حياته ولو حكماً مهما نزل هذا الفرع مادام من أولاد الظهور ، وللطبقة الأولى فقط من فروع أولاد البطون ، كذلك أوجب الوصية لفرع من مات مع أبيه أو أمه فى حادث ولد ، ولا يدرى أيهم سبقت اليه المنية كالفرقى والقتلى والحرقي والمتردين فى حفرة ونحو ذلك ، لأن القاعدة العامة أن من جهل وقت وفاتهم لا يرث أحدهم الآخر فلا يرث الفرع أصله فى تلك الحالة فتحجب الوصية لذرية ذلك الفرع بحكم القانون ، وهذا ما يعرف فى القانون باسم الوصية الواجبة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما الأخت للأب والأم فلها النصف إذا انفردت ، وللاثنين فصاعداً الثلثان لقوله عز وجل « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أن امرؤ هلك ليس له ولد، وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك » وللثلاث فصاعداً ما للاثنين لأن كل فرض يغير بالعدد كان الثلاث فيه كالاثنتين كالبنتين ، وللأخت من الأب عند عدم الأخت من الأب والأم النصف إذا انفردت ، وللاثنين فصاعداً الثلثان ، لأن ولد الأب مع ولد الأب والأم كولد الابن مع ولد الصلب فكان ميراثهم كغيرهم .

فصل والأخوات من الأب والأم مع البنات عصبه ومع بنات الابن والدليل عليه ما ذكرناه من حديث الهزيل بن شرحبيل .

وروى إبراهيم عن الأسود قال (قضى فينا معاذ بن جبل رضى الله عنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة تركت بنتها واختها ، للبنات النصف وللأخت النصف) .

وعن الأسود قال : « كان ابن الزبير لا يعطي الأخت مع البنت شيئاً فقالت : إن معاذاً قضى فينا باليمن فأعطى البنت النصف والأخت النصف ، قال : فانت رسولى بذلك ، فإن لم تكن أخوات من الأب والأم فالأخوات من الأب لأنهن يرثن ما يرث الأخوات من الأب والأم عند عدمهن » .

فصل وأما ولد الأم فللواحد السدس وللاثنين فصاعداً الثلث ، والدليل عليه قوله عز وجل « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » والمراد به ولد الأم ، والدليل عليه ما روى أن عبد الله وسعداً كانا يقرآن « (وله أخ أو أخت من أم) » وسوى بين الذكور والإناث للآية ، ولأنه ارث بالرحم المحض فاستوى فيه الذكر والأنثى كغيره من الأبوين مع الابن .

فصل وأما الأب فله السدس مع الابن وابن الابن ، لقوله عز وجل « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » ففرض له السدس مع الابن ، وقيس عليه إذا كان مع ابن الابن ، لأن ابن الابن كالابن في الحجب والتعصيب ، وأما الجد فله السدس مع الابن وابن الابن لاجتماع الأمة .

فصل ولا ترث بنت الابن مع الابن ، ولا الجدة ام الأب مع الأب .
لأنها تدلى به ، ومن ادلى بعصبة لم يرث معه كابن الابن مع الابن ، والجدة مع
الأب ، ولا ترث الجدة من الأم مع الأم ، لأنها تدلى بها ، ولا الجدة من الأب
لأن الأم في درجة الأب والجدة في درجة الجد ، فلم ترث معها ، كما لا يرث
الجد مع الأب .

الشرح قوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة »
الآية « روى أنه آخر ما نزل من الأحكام كان صلى الله عليه وسلم في طريق
عام حجة الوداع فأتاه جابر فقال : أن لى أختاً فكم أخذ من ميراثها ان
ماتت ، وقيل كان مريضاً فعاده صلى الله عليه وسلم فقال : إني كلاله فكيف
أصنع في مالى فنزلت « أن امرؤ هلك » - ارتفع امرؤ بمضمر يفسره الظاهر
ومحل (ليس له ولد) الرفع على الصفة لا النصب على الحال أى إن هلك
امرؤ غير ذى ولد والمراد بالولد الابن وهم اسم مشترك يجوز ايقاعه على
الذكر والأنثى لأن الابن يسقط الأخت ولا تسقطها البنت إلا في مذهب
ابن عباس وبالأخت التى هى لأب وأم دون التى لأم لأن الله فرض لها
النصف وجعل أختها عصبة وقال « للذكر مثل حظ الأنثيين » وأما الأخت
للأم فلها السدس في آية الموارث سوى بينها وبين أخيها وهو يرثها وأخوها
يرثها إن قدر الأمر على العكس من موتها وبقائه بعدها « إن لم يكن لها
ولد » أى ابن لأن الابن يسقط الأخ دون البنت (فإن قلت) : الابن
لا يسقط الأخ وحده فإن الأب نظيره في الاسقاط فلم اقتصر على نفي
الولد ؟ (قلت) : بين حكم انتفاء الولد ووكل حكم انتفاء الوالد إلى
بيان السنة ، وهو قوله عليه السلام (ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى
فلأولى عصبة ذكر) والأب أولى من الأخ وليس بأول حكيمين بين أحدهما
بالكتاب والآخر بالسنة ويجوز أن يدل بحكم انتفاء الولد على حكم انتفاء
الوالد لأن الولد أقرب الى الميت من الوالد ، لأن الولد أقرب الى الميت
من الوالد ، فإذا ورث الأخ عند انتفاء الأقرب فأولى أن يرث عند انتفاء
الأبعد ، ولأن الكلالة تتناول انتفاء الوالد والولد جميعاً فكان ذكر انتفاء
أحدهما دالا على انتفاء الآخر .

وأما خبر الهزيل بن شرحبيل : سئل أبو موسى عن بنت وبنت ابن وأخت

الحديث وفيه قول ابن مسعود : (للابنة النصف ولابنة الابن السدس
تكملة الثلثين وما بقي فلأخت) أخرجه أحمد والبخارى وأبو داود والترمذى
وابن ماجه والحاكم من هذا الوجه ، زاد من عدا البخارى : جاء رجل الى
أبى موسى وسلمان بن ربيعة والباقي نحوه .

(تنبيه) هزيل قيده أرافعى فى الأصل بالزاي ، وإنما صنع ذلك مع
وضوحه ، لأنه وقع فى كلام كثير من الفقهاء هزيل بالذال ، وهو تحريف
أفاده الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير .

أما حديث ابراهيم عن الأسود رواه أبو داود وكذا البخارى بمعناه
وابراهيم بن الأسود بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن
ذهل بن سعد بن مالك بن النخع النخعى الكوفى فقيه أهل الكوفة أبو عمران
تكرر فى المختصر وذكره فى المذهب فى الشهادات فى مسألة التوبة وهنا فى
ميراث أهل الفرائض وأمه مليكة بنت يزيد بن قيس أخت الأسود بن يزيد وهو
تابعى جليل دخل على عائشة رضى الله عنها ولم يثبت له منها سماع واسع
جماعات من كبار التابعين منهم علقمة وخالاه الأسود وعبد الرحمن ابنا
يزيد ومسروق وأبو عبيدة بن عبد الله وغيرهم روى عنه جماعات من التابعين
منهم السيعى وحبيب بن أبى ثابت وسماك بن حرب والحكم والأعمش
وابن عون وعمار بن أبى سليمان شيخ أبى حنيفة وأجمعوا على توثيقه
وجلالته وبراعته فى الفقه . رويناه عن الشعبى أنه قال حين توفى النخعى :
ما ترك أحدا أعلم منه أو أفقه ، قيل ولا الحسن وابن سيرين ؟ قال : ولا
الحسن وابن سيرين ولا من أهل البصرة ولا الكوفة ولا الحجاز ولا الشام
ورويناه عن أحمد بن صالح العجلي قال : لم يحدث النخعى عن أنس من
أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وقد أدرك منهم جماعة ورأى عائشة وروينا
عن الأعمش قال : كان النخعى صيرفى الحديث . وقاله أبو ذرعة : النخعى
علم من أعلام أهل الاسلام . وقال العجلي : كان النخعى صالحاً فقيهاً
متوقياً قليل التكلف توفى سنة ست وتسعين وهو ابن تسع وأربعين سنة
وقال البخارى : ابن ثمان وخمسين .

أما مسألة الأخوات للأب والأم فترتيبهن كترتيب البنات . فإن خلف أختاً واحدة فلها النصف ، فإن خلف أختين فصاعداً فلهن الثلثان لقوله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » ، إن امرؤ هلك ليس ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » وليس في الآية ذكر ثلاث أخوات فما زاد ، ولكن قد ذكر في البنات إذا كن فوق اثنتين أن لهن الثلثين ، ولم يذكر الثلاث في الأخوات اكتفاء بما ذكره في البنات ، كما أنه لم يذكر ما للابنتين اكتفاء بما ذكره للابنتين ، لأن حكم البنات والأخوات واحد وأيضاً قد روى جابر قال : اشتكيت وعندي ثلاث أخوات فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني ، فقلت : يا رسول الله كيف أصنع بمالي وليس يرثني إلا الكلالة ؟ فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع فقال : قد أنزل في أخوالك وبين ، فجعل لهن الثلثين ، قال جابر : فنزلت قوله « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » فذكر أن الآية نزلت في أخواته وهن تسع على ما في الصحيح وإنما وردت بابنتين ، فدل على أن المراد بالآية الابنتان وما زاد عليهما .

أما الأسود بن يزيه فقد قال فيه النووي في التهذيب : التابعي المذكور في المذهب في أول الفوات والاحصار وفي ميراث الأخوات هو أبو عمرو ويقال : أبو عبد الرحمن الأسود بن يزيد بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة ابن سلامان بن كهيل النخعي الكوفي التابعي الفقيه الإمام الصالح أخو عبد الرحمن بن يزيد النخعي الفقيه رأى أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، وروى عن علي وابن مسعود ومعاذ وأبي موسى وعائشة . يروى عنه أنه عبد الرحمن بن الأسود وأخوه عبد الرحمن بن يزيد وإبراهيم النخعي وآخرون . قال أحمد بن حنبل : هو ثقة من أهل الخير ، واتفقوا على توثيقه وجلالته . وروينا عن ميمون بن أبي حمزة قال : سافر الأسود بن يزيد ثمانين حجة وعمره لم يجمع بينهما وروينا أن ابنه عبد الرحمن كان يصلي كل يوم سبعمائة ركعة كانوا يقولون إنه أقل أهل بيته اجتهاداً وأنه صار عظيماً وجلداً رضي الله عنهم . اهـ .

فرع وأما الأخوات للأب مع الأخوات للأب والأم فكبنات الابن مع البنات لأنهن قد تساوين في الأخوة ، إلا أن الأخوات للأب والأم فضلن بالادلاء بالأم فكن كالبنيات فضلن على بنات الابن .

إذا ثبت هذا فإن لم يكن هناك أحد من الاخوة للأب والأم وهناك أخت واحدة لأب فلها النصف ، وإن كانتا أختين فصاعداً فلهما الثلثان . وإن كان هناك أخت لأب وأم وأخت لأب كان للأخت للأب والأم النصف وللأخت للأب السدس قياساً على ابنة الابن مع ابنة الصلب .

وإن كان هناك أخت لأب وأم وأخ وأخت لأب كان للأخت للأب والأم النصف وللأخ والأخت للأب الباقي للذكر مثل حظ الانثيين [وقال ابن مسعود رضى الله عنه : للأخت للأب الأقل من المقاسمة أو سدس المال والباقي للأخ للأب] وإن خلف أختين لأب وأم وأختاً لأب كان للأختين للأب والأم الثلثان ولا شيء للأخت وللأب لأنه لا يجوز أن يأخذ للأخوات القرض أكثر من الثلثين .

وإن خلف أختين لأب وأم وأخ وأخوات لأب فللأختين للأب والأم الثلثان وما بقى للأخ والأخوات للأب ، للذكر مثل حظ الانثيين ، وبه قال عامة الصحابة والفقهاء إلا ابن مسعود رضى الله عنه فإنه قال : الباقي للأخ للأب وتسقط الأخوات للأب لهن الأقل من المقاسمة أو سدس المال وقد مضى الدليل على ذلك في بنات الابن .

وإن خلف أختين لأب وأم وأختاً لأب وابن أخ لأب ، فللأختين للأب والأم الثلثان والباقي لابن الأخ ، ولا يعصب الأخت للأب . والفرق بينه وبين ابن الابن حيث عصب عمته أن ابن الابن يعصب أخته فعصب عمته وابن الأخ لا يعصب أخته فلم يعصب عمته .

فرع وإن خلف ابنة وأختاً لأب وأم أو لأب أو ابنة ابن وأختاً لأب وأم أو لأب كان لابنة أو لابنة الابن النصف وما بقى للأخت . وهكذا إن خلف بنتاً وبنت ابن وأختاً لأب وأم أو لأب كان لابنة النصف ولابنة

الابن السدس وللأخت ما بقي . وكذلك إن كان في هذه المسائل مع الأخت ابن أخ أو عم ، فإن ما بقي عن فرض البنات للأخت دون ابن الأخ والعم وبه قال عامة الصحابة والفقهاء إلا ابن عباس فإنه لم يجعل للأخت مع البنت أو مع ابنة الابن شيئاً ، بل جعل ذلك لابن الأخ أو للعم لقوله تعالى : « قل الله يفتيكُم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » فورث الأخ شرط أن لا يكون للميت ولد ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « ما أبقت الفرائض فلأولى عصبه ذكر » .

دليلنا ما ذكرناه من حديث هزيل بن شرحبيل « قال ابن مسعود : لأقضي فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم : للابنة النصف والابنة الابن السدس وللأخت ما بقي » .

وأما الجواب عن قوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكُم في الكلالة » إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك « فإن الآية تدل على أنه لا فرض لها إذا كان للميت ولد ، ونحن نقول كذلك لأن هذا النصف الذي تأخذه مع عدم الولد تأخذه بالفرض . وهذا الذي تأخذه مع وجود الولد تأخذه بالتعصيب بدليل ما ذكرناه من الخبر . فأما قوله صلى الله عليه وسلم « ما أبقت الفرائض فلأولى عصبه ذكر » فيحتمل إذا لم يكن هناك أخوات ، بدليل ما ذكرناه من خبر ابن مسعود ، ولأن للأخت تعصياً ولابن الأخ تعصياً ، وتعصيب الأخت أولى لأنها أقرب من ابن الأخ والعم وابن العم .

وأما مسألة ولد الأم فللواحد منهم السدس ذكراً كان أو أنثى وللأثنين فما زاد منهم الثلث ، ويسوى فيه بين الذكر والأنثى لقوله تعالى « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس » فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث « وهذه الآية نزلت في الإخوة والأخوات للأم ، بدليل ما روى أن سعد بن أبي وقاص وابن مسعود كانا يقرأنها « وله أخ أو أخت من أم فلكل واحد منهما السدس » والقراءة الشاذة تحل محل الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم أو التفسير ،

فيجب العمل به ، ولأن إرث الإخوة للأم إرث بالرحم المحض ولا تعصيب لهم فاستوى ذكرهم وأنثاهم كالأبوين مع الابن .

وأما مسألة الأب فله ثلاث حالات : حالة يرث بالفرض لا غير ، وحالة يرث فيها بالتعصيب لا غير ، وحالة يرث فيها بالفرض والتعصيب .

فأما الحالة التي يرث فيها بالفرض لا غير فهو إذا كان مع الابن أو ابن الابن فإن فرض الأب السدس لقوله تعالى « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » والمراد بالولد هنا الذكر .

فرع الأخت من الأب - وهي التي تشترك مع الميت في أبيه دون أمه - تقوم مقام الأخت الشقيقة عند عدمها ، وتنفرد عنها بحالتين ، ولهذا كان للأخوات من الأب سبع حالات هي تفصيل ما ذكرناه آنفاً .

(الأولى) النصف فرضاً للواحدة عند الانفراد ، أى إذا لم يكن للميت إخوة أو أخوات أشقاء أو من الأب سواها . فإذا ماتت امرأة وتركت زوجاً وأختاً من الأب كان للزوج النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وللأخت النصف فرضاً .

(الثانية) الثلثان فرضاً للأثنين فأكثر إذا لم يكن للميت إخوة من الأب أو إخوة أو أخوات أشقاء . فإذا مات شخص وترك زوجة وأختين من الأب كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، وللأختين الثلثان فرضاً والباقي رداً .

(الثالثة) السدس فرضاً للواحدة أو الأكثر إذا كان للميت أخت شقيقة واحدة ولم يكن مع الأخت لأب أخ لأب يعصبها .

وذلك لأن ميراث الشقيقة النصف فرضاً ، والأخت لأب مع الشقيقة كبت الابن مع البنت فتأخذ السدس تكملة للثلثين إلا إذا كان معها في هذه الحالة أخ لأب فإنه يعصبها فيرثان معاً ميراث العصبات ، فيأخذان

الباقى للذكر مثل حظ الأنثيين ، ويسقطان معاً لو استغرقت الفروض التركة فإذا مات شخص عن زوجة وأخت شقيقة وأخت لأب كان للزوجة الربع فرضاً وللشقيقة النصف فرضاً وللأخت من الأب السدس فرضاً تكملة للثلثين ، والباقى يرد على الأختين بنسبة سهامهما .

وإذا مات شخص عن أم وأخت شقيقة وأربع أخوات لأب كان للأم السدس فرضاً ، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً وللأخوات من الأب السدس فرضاً تكملة للثلثين يقسم السدس بينهن بالسوية والباقى يرد على جميع الورثة بنسبة سهامهن .

وإذا مات شخص عن زوجة وأخت شقيقة وأخ من الأب وأخت من الأب . كان للزوجة الربع فرضاً والأخت الشقيقة النصف فرضاً والباقى للأخ والأخت تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين .

(الرابعة) التعصيب بالغير ، وذلك إذا كان مع الواحدة أو الأكثر أخ لأب أو أكثر فإنه يعصبن فيكون للذكر ضعف الأنثى .

وقد اتفق العلماء على تعصيب الأخت لأب بالأخ لأب واختلفوا في تعصيبها بابن الأخ لأب ، وابن الأخ الشقيق ، فقال بعضهم : لا يعصبها ، لأنه لا يعصب من في درجته من الإناث فلا يعصب من كانت أعلى منه ، وقال بعضهم : يعصبها إذا كانت محجوبة ، إذ لا يجوز أن يرث هو دونها مع أنها أقرب منه إلى الميت وأما عدم تعصبيه لمن هي في درجته فلأنها ليست صاحبة فرض عند الانفراد على أنه إذا استغرقت الفروض جميع التركة فلا شيء للأخ والأخت من الأب .

(الخامسة) التعصيب مع الغير ، وذلك إذا كان مع الواحدة أو الأكثر بنت أو أكثر أو بنت ابن أو هما معاً . وفي هذه الحالة تأخذ الأخت أو الأكثر بالتعصيب ما بقى بعد أصحاب الفروض ، وتسقط إذا استغرقت الفروض التركة فلا تأخذ شيئاً .

فإذا مات شخص وترك بنتاً وزوجة وأماً وأختين لأب كان للبنت النصف
فرضاً ، وللزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث ولأم السدس فرضاً
لذلك ولوجود الأختين وللأختين الباقي تعصياً يقسم بينهما بالسوية .

(السادسة) حجبا عن الارث واحدة أو أكثر بالأختين الشقيقتين الى
أن يكون معها أخ يعصبها ، فإذا لم يكن معها أخ لأب فلا ميراث لها لاستيفاء
الأختين الشقيقتين حق الأخوات بالفرض وهو الثلثان .

أما إذا كان معها أخ لأب فانه يعصبها فيأخذ معها الباقي بعد أصحاب
الفروض يقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإذا ترك شخص أختين شقيقتين وأختاً لأب فالميراث للشقيقتين ولا
ميراث للأخت للأب .

وإذا ترك أختين شقيقتين وأخاً لأب وأختاً لأب كان للشقيقتين الثلثان
فرضاً ، والباقي للأخ والأخت لأب للذكر مثل حظ الأنثيين .

(السابعة) حجبا عن الإرث بالابن وابن الابن وإن نزل وبالأب والأخ
الشقيق والأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع غيرها أى مع البنت وبنت
الابن ، سواء كان مع الأخت لأب أخ لأب يعصبها أم لا ، لأن الأخت
الشقيقة في هذه الحالة تكون كالأخ الشقيق فى كونها عصبة أقرب الى الميت
فتحجب الإخوة والأخوات لأب . ولا تسقط بالجد الصحيح خلافاً لأبى
حنيفة .

هذا ودليل توريث الأخوات لأب هو دليل توريث الأخوات الشقيقات
في الحالات المشتركة بينهما ، لأن من المتفق عليه بين العلماء أن المراد بالأخت
في قوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس
له ولد وله أخت » وهى الأخت الشقيقة والأخت لأب . أما الإخوة والأخوات
لأم فحكمهم يؤخذ من آية أخرى هى قوله تعالى : « وإن كان رجل يورث
كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من

ذلك فهم شركاء في الثلث) وأما سقوط الإخوة والأخوات لأب بالأخ الشقيق فيؤخذ مما رواه أحمد والترمذي عن علي رضي الله عنه : (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وأن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه) ولا نعلم في هذا خلافاً ^(١) رغم ضعف الحديث ولكن العمل عليه وبنو الأعيان هم الاخوة والأخوات الأشقاء ، سموا بذلك لأن غين الشيء خياره والأشقاء هم خيار الإخوة ، لارتباطهم بالشخص من جهتين ، وبنو العلات هم الاخوة والأخوات لأب من أمهات مختلفة ، سموا بذلك لأن العلة (بفتح العين) هي الضرة وأمهاتهم ضرائر .

وأما الحالة التي يرث فيها بالتعصيب لا غير فتنقسم قسمين (أحدهما) ينفرد بجميع المال إذا لم يكن معه من له فرض (ثانيهما) إذا كان معه من له فرض الابنة ، مثل أن كان معه أم أو أم أم زوج أو زوجة فإنه يأخذ ما بقي عن فرض هؤلاء بالتعصيب لقوله تعالى « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » فأضاف المال إلى الأبوين ثم قطع للأم منه الثلث ولم يذكر حكم الباقي ، فدل على أن جميعه للأب .

وأما الحالة الثالثة التي يرث فيها بالفرض والتعصيب فهو إذا كان أب وابنة أو ابنة ابن فإن للأب السدس بالفرض وللأبنة أو لابنة الابن النصف . والباقي للأب بالتعصيب . وقيل : أن رجلاً سأل الشعبي عن رجل مات وخلف بنتاً وأباً فقال له : للابنة النصف والباقي للأب ، فقال أصبت المعنى وأخطأت العبارة . قل للأب السدس وللأبنة النصف والباقي للأب . وهكذا لو خلف ابنتين وأباً ، أو ابنة ابن وأباً ، فللأب السدس وللابنتين الثلثان والباقي للأب .

(١) لأنه من رواية الحارث الأعور عن علي ويقال : أن الحارث كان عالماً بالفرائض ولكنه كان رافضياً غالباً هالكا وقد قال النسائي في الحديث : لا بأس به وقال الترمذي : لا يعرف إلا من طريقه والعمل عليه .

فرع وأما الجد فقرضه السدس مع الابن أو ابن الابن لإجماع الأمة على ذلك . وإن مات رجل وخلف جداً وابنة أو ابنة . قال المسعودي فمن أصحابنا من قال للجد السدس بالفرض وللابنة أو ابن الابن النصف والباقي للجد بالتعصيب كما قلنا في ابنة وأب . ومنهم من قال : يجوز أن يقال للابنة النصف والباقي للجد . وأما مسألة الجدة فقد قال الشافعي رضى الله عنه « ولا يرث مع الأب أبواه ولا مع الأم جدة » . قال في الرحية :

والجد محجوب عن الميراث	بالأب في أحواله الثلاث
وتسقط الجدات من كل جهة	بالأم فافهمه وقس ما أشبهه
وهكذا ابن الابن بالابن فلا	تبغ عن الحكم الصحيح معدلاً
وتسقط الإخوة بالبنين	وبالأب الأدنى كما روينا
وبني البنين كيف كانوا	سيان فيه الجمع والوحدان
ويفضل ابن الأم بالإسقاط	بالجد فافهمه على احتياط
وبالبنات وبنات الابن	جمعاً ووحداناً فقل لى زدنى
ثم بنات الابن يسقطن متى	حاز البنات الثلثين يا فتى
إلا إذا عصبهن الذكر	من ولد الابن على ما ذكروا

وجملة ذلك أن الأم تحجب الجدات من جهتها ومن جهة الأب ، لما روى عبد الله بن زيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس إذا لم يكن دونها أم » فشرط في إرث الجدة إذا لم يكن هناك أم . فدل على أنه إذا كان هناك أم أنه لا شيء للجدة ولأن أم الأم تدلى بالأم ومن أدلى بشخص لم يشاركه في الميراث كابن الابن مع الابن .

وأما أم الأب فإنه لا يرث معه أبواه ، لأن الجد يدلى بالأب ومن أدلى بعصبة لم يشاركه في الميراث كابن الابن لا يشارك الابن ، وكذلك لا يرث مع الأب أحد من أجداده لما ذكرناه في الجد ولا يحجب الأب أم الأم لأنها تدلى بالأم ، والأب لا يحجب الأم فلم يحجب أمها كما لا يحجب الأب ابن

الابن ، وكذلك أم الابن ترث مع الجد لأن الأب إذا لم يحجبها فلان لا يحجبها
الجد أولى . وكذلك الجد لا يحجب أم الأب لأنها تساويه في الدرجة
والإدلاء إلى الميت .

قال أصحابنا وجميع هذه المسائل في الحجب لا خلاف فيها ، وأما الأب
فهل يحجب أم نفسه ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فذهب الشافعي إلى أنه
يحجبها ، وبه قال من الصحابة عثمان وعلي وزيد بن ثابت ، ومن التابعين
شريح ، ومن الفقهاء الأوزاعي والليث ومالك وأبو حنيفة وأصحابه .

وذهب عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبو موسى وعمران بن الحصين
إلى أنه لا يحجبها بل ترث معه من ولده ، وبه قال أحمد وإسحاق وابن جرير
الطبري لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث امرأة من ثقيف مع ابنها ،
دليلنا أنها تدلى بولدها فلم تشاركه في الميراث كأم الأم لا ترث مع الأم .

وأما الخبر في الجدة التي ورثت مع ابنها فيجوز أن يكون لها ابنان فمات
أحدهما وخلف ابناً ثم مات ابن ابنها وخلف عمه وجدته أو يجوز أن يكون
الابن كافراً أو قاتلاً أو مملوكاً .

إذا ثبت هذا ومات رجل وخلف أباه وأم أمه وأم أبيه فإن البغداديين
من أصحابنا قالوا : لأم الأم السدس والباقي للأب قال المسعودي فيه وجهان
(أحدهما) هذا (والثاني) أن الجدة أم الأب تحجب أم الأم عن نصف
السدس ويأخذه الأب مع باقي المال ، ووجهه أنهما لو اجتمعتا لشاركتها في
نصف السدس واستحقته ، فإذا كان هناك الأب استحق ما كانت تستحقه
لأنها تدلى به ، والأول هو المشهور ، ولا ترث ابنة الابن مع الابن لما ذكرناه
في أم الأب والله تعالى أعلم .

إذا ثبت هذا فإن الجد الصحيح وهو أبو الأب وإن علا - مع كونه
صحيحاً بحيث لا يكون اتصاله بالميت بواسطة أثنى - فإن كان اتصاله
بواسطة الأثنى - كأبي الأم وأبي أم الأب - فلا يكون صحيحاً ، ولا يرث
بالفرض ولا بالتعصيب ، وإنما هو من ذوى الأرحام الذين لا يرثون إلا إذا

انعدم أصحاب الفروض النسبية والعصبة النسبية . والجدة كالأب في الأحوال الثلاثة التي سبق بيانها :

(أولاً) يرث بطريق الفرض وحده إذا كان المتوفى — وهو ابن ابنه ، أو بنت ابنه — قد ترك ابناً أو ابن ابن أو أسفل منه فيكون للجد سدس التركة فرضاً . فإذا مات شخص وترك زوجة وابناً وجداً كان للزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث وللجد السدس فرضاً ، والباقي لابن بالتعصيب .

وإذا مات وترك ابن ابن وجداً فللجد السدس فرضاً ، والباقي لابن الابن تعصياً .

(ثانياً) ويرث بطريق التعصيب وحده إذا لم يكن لذلك المتوفى فرع وارث أصلاً لا بطريق الفرض ولا بطريق التعصيب ، فيأخذ الجد كل المال أو ما بقي منه بعد أصحاب الفروض إن كان منهم أحد .

فإذا مات شخص عن زوجة وجد ، كان للزوجة الربع لعدم وجود الفرع الوارث ، وللجد الباقي تعصياً ، وإذا مات ولم يترك سوى جده فللجد جميع التركة تعصياً .

(ثالثاً) ويرث بالفرض والتعصيب معاً ، وذلك إذا كان للمتوفى فرع وارث مؤنث ، أى بنت واحدة أو أكثر أو بنت ابن مهما نزل أبوها واحدة أو أكثر ، فإذا مات شخص عن زوجة وبنت ابن وجد فللزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث ولبنت الابن النصف فرضاً وللجد السدس فرضاً ويأخذ الباقي تعصياً .

هذه الأحوال الثلاثة هي التي يكون فيها الجد كالأب من حيث الأحكام ، وهناك حالات أخرى يختلف فيها الجد عن الأب — فمن ذلك أن أحد الزوجين إذا مات وترك أباه وأمه وزوجه كان للأم ثلث ما بقي بعد نصيب الزوجة أو الزوج باتفاق وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه . أما إذا ترك

جده وأمه وزوجه فللأم ثلث جميع التركة إلا أبا يوسف فقد جعل لها ثلث ما يبقى كحالتها مع الأب . ومن ذلك أيضاً أن المتوفى إذا ترك أباه وإخوته الأشقاء أو الأب فان الاخوة يسقطون بالأب بالاجماع ، أما اذا كان بدل الأب جد قفى سقوط هؤلاء الاخوة خلاف قد ذكرناه في أحكام الكلالة .

ومن ذلك أيضاً أن المتوفى إذا ترك أباه وجدته لأبيه فإن الجدة لا ترث مع الأب شيئاً ، أما إذا كان بدل الأب جد فان الجدة ترث فرضاً والأحوال الثلاثة المتقدمة هي التي يرث فيها الجد كالأب .

وهناك حالة خاصة به لا يرث فيها وهي التي يجتمع فيها مع الأب فيكون محجوباً من الميراث وكذلك الحكم في أبي الأب مع أبي أبي الأب ، فان الأول يحجب الثاني ، والأصل في هذا أنه إذا كان لشخص قريبان قرابتهما من جنس واحد كالبنوة والأبوة ، وكان أحدهما يدلى في هذه القرابة بواسطة الآخر فإنه يحجب به من الميراث في ذلك الشخص ، وذلك كالجد مع الأب ، وأبي الجد مع الجد وأم الأم مع الأم وابن الابن مع الابن والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يرث ولد الأم مع أربعة : مع الولد وولد الابن والأب والجد لقوله عز وجل « وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السمس » فورثهم في الكلالة ، والكلالة من سوى الوالد والولد ، والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه قال « جاءني النبي صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض لا أعقل ، فتوضأ وصب من وضوئه على ففعلت ، فقلت : يا رسول الله لمن الميراث وانما يرثني كلالة ؟ قال فترلت آية الفرض » وروى أنه قال : كيف اصنع في مالي ولى اخوات ؟ فنزلت آية الموارث : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » والكلالة هو من ليس له ولد ولا والد ، وله اخوة ، ولان الكلالة مشتق من الاكليل وهو الذي يحتاط بالراس من الجوانب ، والذين يحيطون بالميت من الجوانب الاخوة ، فاما الوالد والولد

فليس من الجوانب ، بل أحدهما من أعلاه والآخر من أسفله ، ولهذا قال الشاعر يمدح بنى أمية :

ورثتم قناة الملك لا عن كلاله عن ابنى مناف عبد شمس وهاشم

فصل ولا يرث ولد الأب والأم مع ثلاثة مع الابن وابن الابن والأب ، والدليل عليه قوله عز جل « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله أن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها أن لم يكن لها ولد » فورثهم في الكلاله ، وقد بينا أن الكلاله أن لا تكون والداء ولا ولداً .

فصل وإذا استكمل البنات الثلاث ولم يكن مع من دونهن من بنات الابن ذكر لم يرثن . لما روى الأعمش عن إبراهيم قال : قال زيد رضى الله عنه إذا استكمل البنات الثلاث فليس لبنات الابن شيء إلا أن يلحق بهن ذكر ، فبرد عليهن بقية المال ، إذا كان أسفل منهن رد على من فوقه للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كن أسفل منه فليس لهن شيء ، وبقية المال له دونهن ، ولأننا لم ورثنا من دونهن من بنات الابن فرضاً مستأنفاً لم يجوز لأنه ليس للنسبات بالبنوة أكثر من الثلاثين ، وإن شركنا بينهن وبين بنات الابن لم يجوز ، لأنهن أنزل منهن بدرجة فلا يجوز أن يشاركهن ، وإن استكمل الأخوات للأب والأم الثلاثين ولم يكن مع الأخوات للأب ذكر يعصبهن لم يرثن لما ذكرناه من المعنى في البنات وبنات الابن .

فصل ومن لا يرث ممن ذكرناه من ذوى الأرحام أو كان عبداً أو قاتلاً أو كافراً لم يحجب غيره من الميراث ، لأنه ليس بوارث فلم يحجب كالأجنبي .

الشرح حديث جابر أخرجه أحمد قال : ثنا سفيان أنبأنا ابن المنكدر أنه سمع جابراً يقول : « مرضت فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم يعودني هو وأبو بكر ماشيين ، وقد أغمى على فلم أكلمه ، فتوضأ فصبه على فأفقت وقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي ولى أخوات ؟ قال : فنزلت آية الميراث « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله » كان ليس له ولد وله أخوات .

وفي رواية الصحيحين عن جابر رضى الله عنه قال « عادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر في بنى سلمة يمشيان ، فوجدنى لا أعقل — زاد في رواية الكشميهنى : شيئاً » وقد ترجم البخارى له في صحيحه : باب عيادة المعنى عليه وفي باب الاعتصام من صحيح البخارى بأنه صب عليه نفس الماء الذى توضع به ، وفي باب عيادة المريض : « فتوضأ النبى صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه على » وفي لفظ عند أبى داود : « فنفع في وجهى فأفقت » وفي الصحيحين من رواية رافع بن خديج فنزلت : « يوصيكم الله في أولادكم » فقد قيل : انه وهم وان الصواب أن الآية التى نزلت في قصة جابر هى الآية الأخيرة من سورة النساء وهى : « يستفتونك » قال شعبة : قلت لمحمد بن المنكدر : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ؟ قال : هكذا أنزلت » .

اما الأحكام فإن الإخوة والأخوات للأم يسقطون عن الإرث مع أحد أربعة ، مع الأب أو الجد النوارث أو مع الولد ذكراً كان أو أنثى واحداً كان أو أكثر أو مع ولد البنين ، سواء كان ولد الابن ذكراً أو أنثى ، واحداً كان أو أكثر ، والدليل عليه قوله تعالى « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس » فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث « فورثهم بالكلالة ، والكلالة هو من لا ولد له ولا والد .

والدليل عليه الكتاب والسنة والإجماع واللغة . فالكتاب « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد » فنص على أن الكلالة من لا ولد له ، والاستدلال من الآية أن الكلالة أيضاً من لا والد له لقوله تعالى « وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد » فورث الأخت نصف مال الأخ وورث الأخ جميع مال الأخت إذا لم يكن لها ولد ولا والد .

أما السنة : فرواية جابر كيف أصنع بمالى ؟ إنما ترثنى كلالة ، ولم يكن له ولد ولا والد ، فأقره النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك .

وأما الإجماع : فروى عن أبي بكر وعلى وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم أنهم قالوا : الكلالة من لا ولد له ولا والد ، ولا مخالف لهم .

إذا ثبت هذا فإن أولاد الأم هم الاخوة والأخوات من الأم فقط من آباء شتى ، ويسمون بالأخفاء ، وإنما بذلك تشبيها لهم بالفرس الأخيف ، وهو الذي له عين زرقاء وأخرى كحلاء ، وهم مختلفون في نسب الآباء كذلك ولهم ثلاثة أحوال .

(أحدها) : السدس فرضاً للواحد ذكراً كان أو أنثى ، فمن مات وترك أخاً شقيقاً وأخاً أو أختاً لأم ، فإن للأخ من الأم أو الأخت من الأم السدس فرضاً والباقي للأخ الشقيق تعصيباً .

(ثانيها) : الثلث فرضاً للأكثر من الواحد يقسم بينهم بالسوية سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً أم مختلطين .

(ثالثها) الحجب عن الارث بالفرع الوارث مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً ، وبالأصل المذكر فلا يرثون مع الابن ولا ابن الابن وإن نزل ، ولا مع البنت وبنت الابن وإن نزل أبوها ولا مع الأب والجد الصحيح وإن علا .

وهم يرثون مع الأم مع أنهم يدلون بها الى الميت فهم مستثنون من القاعدة المعروفة (أن من أدلى إلى الميت بغيره كان محجوباً بذلك الغير) .

وبيان أحوالهم جاء في سورة النساء « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » .

وقد أجمع العلماء على أن المراد بالأخ والأخت في هذه الآية هو الأخ والأخت من الأم ، جعلته الآية توريثهم مشروطاً بكون الميت كلالة ، وهو من لا ولد له ولا والد ، فإذا لم يكن كلالة فلا ميراث لهم .

أما إذا كان الميت كلالة وله أخ أو أخت لأم استحق من وجد منهما

السدس فرضاً ، وإن كان له أكثر من واحد من الإخوة أو الأخوات لأُم فإنهم يستحقون الثلث يقسم بينهم بالسوية لا فرق بين الذكور والإناث ، لأن الآية نصت على أنهم فيه شركاء ، والشركة عند الإطلاق تقتضى المساواة ولأن تفضيل الذكر على الأنثى إنما هو باعتبار العصوبة وهى منتفية فى قرابة الأم ، وإنما استحقوا هذا الفرض لأنهم أقرباء من جهة الأم ، لما تساوا فى هذه القرابة سوى الشارع بينهم فى الميراث ، وإنما جعل الثلث حداً أعلى لميراثهم لكيلا يزيد حقهم عما تستحقه الأم وهم إنما يدلون إلى الميت بها .

أما اللغات فإن الكلالة مأخوذة من الإكليل ، والإكليل إنما يحيط بالرأس من الجوانب ، ولا يتعلق عليه ولا ينزل عنه ، والأب يعلو الميت ، وولده ينزل عنه ، كذلك الكلالة يحيط بالميت من الجوانب ولا تعلو عليه ولا تنزل عنه ، ولهذا قال الشاعر الأعمى يمدحهم :

ورثتم قناة الملك لا عن كلالة عن ابنى مناف عبد شمس وهاشم

أى لم ترثوا الملك عن هو مثلكم ، وإنما ورثتموه عن هو أعلى منكم ، عن عثمان بن عفان جدكم . وعثمان ورثه عن جده عبد شمس وعبد شمس ورثه عن هاشم جد النبی صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن بطال : لأن بنى أمية ورثوا الخلافة عن عثمان رضى الله عنه وأبوه من بنى عبد شمس وأم أمه من بنى هاشم ، وهى البيضاء بنت عبد المطلب بن هاشم فجدته لأمه عمة النبی صلى الله عليه وسلم .

والكلالة مصدر بمعنى الكلال وهو الاعياء ثم اطلقت على الميت الذى لم يخلف ولداً ولا والدأ يرثانه ، قال الفراء الكلالة من سقط عنه طرفاه وهما أبوه وولده فصار كلا وكلالة أى عيالا على أهله - وتطلق الكلالة أيضاً على الورثة عدا الوالد والولد وسموا كلالة لاستدارتهم بنسب الميت من تكلمه النسب إذا استدار به ، ومنه يقال : تكلمت الغمام السماء أى أحاط بها من كل جانب ، ومنه الإكليل فإنه يحيط جوانب الرأس ولا يعلو عليه ، فكأنه الورثة ما عدا الولد والوالد قد أحاطوا بالميت من حوله

لا من طرفيه أعلاه وأسفله كاحاطة للاكليل بالرأس . وقد يقال : إذا كان المراد من الكلالة من لا ولد له ولا والد فإن سقوط الأخوات بالولد يكون استفادة ذلك من لفظ الكلالة — هو دفع ما يتوهم من احتمال توريثها مع الابن بذلك والجواب على هذا من وجهين — انظر الورقة المرفقة .

(أحدهما) أن السر في النص على عدم الولد في توريث الأخت مع استفادة ذلك من لفظ الكلالة — هو ما يتوهم من احتمال توريثها مع الابن كما ترث مع البنت ، فإن من يعرف أن البنت لا تحجب الأخت قد يتوهم أن الابن لا يحجبها أيضاً فجاء النص لدفع هذا الاحتمال ، وهذا الجواب مبنى على أن المراد من الولد في الآية هو الابن دون البنت كما هو رأى الجمهور .

(والثاني) ما ذكره الجرجاني ، من أن قوله تعالى (ليس له ولد) تفسير للكلالة ، فإن لفظ الولد يطلق على الوالد والمولود فالوالد يسمى ولداً لأنه ولد ، والمولود يسمى ولداً لأنه ولد كالذرية فانها من ذرائع ثم تطلق على المولود وعلى الولد كما في قوله تعالى : « وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون » .

أما مسألة الإخوة والأخوات للأب والأم فإنهم لا يرثون مع أحد ثلاثة ، مع الأب أو مع الابن أو ابن الابن لقوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك » الآية . فورث للأخت من أخيها بالكلالة ، وقد دللنا على أن الكلالة من لا ولد له ولا والد .

ثم دل الدليل على أنهم يرثون مع البنات وبنات الابن ومع الجد ، وبقي الأب والابن وابن الابن على ظاهر الآية ، ولا ترث الاخوة والأخوات للأب مع أحد أربعة : الأب والابن وابن الابن لما ذكرناه . ولا مع الأخ للأب والأم لأنه أقرب منهم [ولا مع الأخوات للأب والأم إذا كن عضبة بالبنات . ولا ترث الأخوات للأب مع أختين لأب وأم فأكثر لاستكمال الثلثين الا اذا كان معهن أخ لأب فيعصبهن للذكر مثل حظ الأنثيين] .

أما مسألة الحجب فإنه حبيان : حجب إسقاط وحجب نقصان . فأما حجب الإسقاط فمثل حجب الابن للإخوة والأخوات وبنيتهم . والأعمام وبنيتهم . ومثل حجب الإخوة لبنى الإخوة والأعمام وبنيتهم ، ومثل حجب الأب للإخوة . وأما حجب النقصان فمثل حجب الولد للزوج من النصف الى الربع ، وحجب الزوجة من الربع الى الثمن ، ومثل حجب الأم من الثلث الى السدس .

إذا ثبت هذا فإن جميع من ذكرناه ممن لا يرث من ذوى الأرحام والكفار والملوكين والقاتلين وقال العمراني : لا يحجبون غيرهم ومن عصى موته فإنه لا يحجب غيره ، قال الثوري في الروضة : فالمفقود الذي انقطع خبره وجهل حاله في سفر أو حضر في قتال أو عند انكسار سفينة أو غيرهما وله مال - وفي معناه : الأسير الذي انقطع خبره - فإن قامت بينة على موته قسم ميراثه والا فوجهان أحدهما : وهو اختيار أبي منصور وغيره أنه لا يقسم ماله حتى يتحقق حاله وأصحهما وبه قطع الأكثرون أنه إذا مضت مدة يحكم الحاكم بأنها مضت مدة لا يعيش مثله فيها قسم ماله وهذه المدة ليست مقدرة عند الجمهور ولا يشترط القطع بأنه لا يعيش ، وبه قال الصحابة والفقهاء كافة إلا ابن مسعود فإنه قال : يحجبون حجب النقصان ووافق أنهم لا يحجبون حجب الإسقاط .

ودليلنا أن كل من لا يحجب حجب الإسقاط لم يحجب حجب النقصان كابن البنت ، ولأنه ليس بوارث فلم يحجب غيره كالأجنبي ، فإن قيل الأخوان لا يرثان مع الأب ويحبيان الأم فالجواب أنهما وارثان ، وإنما أسقطهما من هو أقرب منهما ، وهؤلاء ليسوا بورثة في الجملة .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وبنو الإخوة لا يحجبون الأم عن الثلث ولا يرثون مع الجد وهذا صحيح ، بنو الإخوة لا يحجبون الأم من الثلث الى السدس سواء كانوا بنى أخوة لأب وأم أو لأب لقوله تعالى « وورثه أبواه » أليس لما حجبتها الأولاد حجبتها الأولاد ؟ هلا قلتم لما حجبتها الأخوة حجبتها أولادهم ، قلنا : الفرق بينهما أن حجب الأولاد أقوى

من حجب الإخوة . بدليل أن الواحد من الأولاد حجب الأم ، فمن حيث هو أقوى تعدى حجه ذلك إلى ولده ، وحجب الإخوة أضعف لأنه لا يحجبها الا اثنان منهم عندنا . وعند ابن عباس لا يحجبها الا ثلاثة . فمن حيث ضعف حجبهم لم يتعد حجبهم إلى أولادهم ، ولأن كل من حجبه الولد حجبه ولد الابن ، لأن الولد يحجب الإخوة فحجبهم ولده ، والولد يحجب فحجه ولده ، وليس كذلك ولد الإخوة فإنه لا يحجبون من يحجب أبوهم ألا ترى أن الأخ للأب والأم يحجب الأخ للأب ومعلوم أن ابن الأخ للأب والأم لا يحجب الأخ للأب ، بل الأخ للأب يستقط ابن الأخ للأب والأم ، ولا يرث بنو الإخوة مع الجد لأن الجد أقرب منهم فأسقطهم . والله تعالى أعلم بالصواب .

(فرع) في الحجب بنوعيه

الحجب في اللغة هو المنع مطلقاً ومنه الحجاب اسم لما يستتر به الشيء ويمنع من النظر إليه ، وفي اصطلاح الفرضيين هو منع من قام به سبب الإرث عن ميراثه كله أو بعضه بسبب وجود شخص آخر غير مشارك له في سهمه كحجب الأخ عن الميراث بالابن وكحجب الجد بالأب .

والمحجوب قد تحقق فيه سبب الارث غير أن وجود الحاجب هو الذي منع هذا السبب أن يعمل عمله ويثبت له حكمه فعدم إرثه لا يرجع إلى معنى فيه يحرمه من الميراث وإنما هو لتقديم الحاجب عليه ، لأنه أقرب منه إلى المتوفى .

فإن كان عدم الإرث لمعنى قائم بالشخص المحروم نفسه تنتفى به أهليته للإرث كالقتل واختلاف الدين والرق فإنه لا يسمى حجباً اصطلاحاً ، وإنما يسمى حرماناً ويسمى المحروم معدوماً في حق الإرث والحجب فلا يرث ولا يحجب غيره عن الميراث بخلاف المحجوب فإنه قد يحجب غيره مع كونه محجوباً . وليس من الحجب انتقاص حصص أصحاب الفرائض بسبب اجتماع من يجانسهم عن حالة الاتفراد كالزوجات مثلاً ، فإن فرض الزوجة

إذا انفردت الربع أو الثمن ، فإذا اجتمعت معها غيرها زاحمتها في ذلك
الفرض فيقل نصيبها تبعاً لذلك .

وليس من الحجب استغراق الفروض للتركة بحيث لا يبقى للعاصب
شيء كما في زوج وأخت شقيقة وأخ لأب فإنه لا شيء للأخ لأب لأنه
عاصب ولم يبق له شيء بعد الفرائض لأن الزوج له النصف والأخت
الشقيقة لها النصف ، ولا شيء للأخ من الأب ولا يسمى اصطلاحاً محجوباً
أو محروماً .

وليس من الحجب أيضاً انتقاص السهام بالعلول عندما تزيد السهام
على أصل المسألة إذا ثبت هذا فإن الحجب يختلف عن المنع من وجهين
(أحدهما) من حيث الحقيقة (والثاني) من حيث الأثر المترتب على كل
منهما ، فمن حيث الحقيقة نرى أن الشخص الممنوع قد قام به سبب الإرث
من قرابة أو زوجية أو ولادة ، وتحقق الشرط لكن قام به معنى من المعاني
كالقتل واختلاف الدين ؛ أخرجه عن أهلية الميراث ، فالمحروم قد اجتمع
فيه المقتضى والمانع ، وبهذا لا تعمل العلة عملها فيحرم من الميراث . أما
المحجوب فقد قام به سبب الإرث وتحقق الشرط وانتفى المانع لكن وجد معه
من هو أولى منه بالميراث .

وأما من ناحية الأثر فإن المحجوب قد يحجب غيره عند جمهور الفقهاء
كما في أب وأم وأخوة متعددين فإن الأخوة محجوبون بالأب وهم مع ذلك
يحجبون الأم من الثلث إلى السدس . وأما المحروم فلا يحجب غيره أصلاً
لأنه ملحق بالعدم وذلك كالابن القاتل لأبيه مع بنت ابن فإن الميراث يكون
لبنت الابن كله ، ولا أثر لوجود الابن القاتل . وقد حكى عن ابن مسعود
أنه يعتبر الممنوع من الميراث لأي سبب حاجباً لغيره من الميراث وإن كان هو
محروماً منه وإلى هذا ذهب داود بن علي ووافق الحسن البصري
ابن مسعود في القاتل فقط دون غيره وإلى هذا ذهب الأباضية .

إذا ثبت هذا فإن الحجب نوعان : حجب نقصان وحجب حرمان

أما حجب النقضان فهو نقل وارث من سهم أكثر الى سهم أقل بسبب وجود شخص آخر ، كنقل الزوج من النصف إلى الربع عند وجود الفرع الوارث للزوجة ونقل الأم من الثلث الى السدس لوجود الفرع الوارث أو أكثر من واحد من الاخوة والأخوات .

وهذا الحجب يكون لخسة من أصحاب الفروض : الزوج ، والزوجة ، والأم ، وبنت الابن ، والأخت لأب ، ولا يكون لغير هؤلاء من الورثة .

أما حجب الحرمان فهو منع الشخص من الميراث كله لوجود شخص آخر ، كحجب الأخ بالابن وحجب الجد بالأب ، وحجب الجدة بالأم . والورثة في حجب الحرمان ضربان : ضرب لا يحجبون هذا الحجب بأى حال ، وإن كان بعضهم يحجب حجب النقضان وهم ستة : الزوج ، والزوجة ، والأب ، والأم ، والابن ، والبنت .

وضرب يرثون بحال ويحجبون بحال أخرى وهم غير هؤلاء الستة من الورثة سواء كانوا أصحاب فروض أم عصابات ، والقاعدة التى يجرى عليها حجب الحرمان تقوم على أصليين :

(أحدهما) أن كل من يدلى إلى الميت بشخص فإنه لا يرث مع وجود ذلك الشخص كالجدة فإنه لا يرث مع الأب ، وكابن الابن لا يرث مع الابن وكأم الأم لا ترث مع الأم ، لأن المدلى به أقرب من المدلى فيكون أولى بالميراث ، ويستثنى من هذه القاعدة أولاد الأم فإنهم يرثون مع وجودها ، وإن كانوا يدلون إلى الميت بها لأنها لا تستحق جميع التركة بجهة واحدة .

(ثانيهما) أن الأقرب درجة يحجب الأبعد وأن الأقوى قرابة فى الدرجة الواحدة يحجب الأضعف فيها ، فالأخ لأب يحجب ابن الأخ الشقيق لأن الأول أقرب درجة ، وكذا العم لأب يحجب ابن العم الشقيق لنفس السبب ، والأخ لأبوين يحجب الأخ لأب لأن الأول أقوى قرابة من الثانى . والأقرب يحجب الأبعد ولو كان الأقرب نفسه محجوباً كما لو اجتمع الأب وأم الأب وأم أم الأم ، فإن أم الأب تحجب أم أم الأم ، وإن كانت أم الأب محجوبة

بالأب ، فالمحجوب حجب حرمان يحجب غيره عن الميراث لتحقيق أهليته الميراث ، وثبوت سبب الإرث فيه ، اذ الحرمان لم يكن لمعنى فيه نفسه وانما لتقديم الغير عليه ، فلولا وجود ذلك الغير لورث ، بخلاف المحروم بسبب مانع كاختلاف الدين والقتل ، فإن المنع لمعنى فيه نفسه فانتفت عنه أهلية الميراث ، فصار كالمعدوم في حق الإرث والحجب جميعاً كما ذكرنا آنفاً .

وهذه القواعد تسرى على العصبات كما تسرى على أصحاب الفروض ، فالترجيح بين العصبات يكون أولاً بالجهة على أن الجد والاختوة يكونون في مرتبة واحدة ، فإذا تساوا في الجهة فالترجيح يقرب الدرجة من الميت . فالأب مقدم على الجد ، والأخ مقدم على ابن الأخ وهكذا ، فإذا تساوا في الجهة والدرجة فالترجيح بقوة القرابة ، فالأخ الشقيق مقدم على الأخ لأب وهكذا .

(فرع) في حجب أصحاب الفروض

اعلم أن أصحاب الفروض المقدرة اثنا عشر شخصاً ، منهم اثنان لا يحجبان أصلاً ، وهما الأب والبنات الصلبية ، ومنهم عشرة يحجب بعضهم حجب نقصان فقط ، ويحجب البعض الآخر حجب حرمان واليك تفصيلها :

(أولاً) : الأم تحجب حجب نقصان من الثلث إلى السدس ، وذلك بالفرع الوارث مطلقاً مذكراً كان أو مؤثراً وبأكثر من واحد من الاختوة والأخوات من أى جهة كانوا .

(ثانياً) الزوج يحجب حجب نقصان فقط من النصف إلى الربع ، وذلك بالفرع الوارث للزوجة ، سواء كان ولدها من هذا الزوج أو من غيره .

(ثالثاً) الزوجة تحجب حجب نقصان فقط من الربع إلى الثمن ، وذلك بالفرع الوارث للزوج ، سواء كان منها أو من غيرها .

(رابعاً) الجد الصحيح يحجب حجب حرمان بالأب وبالجد الصحيح الأقرب منه درجة إلى الميت .

(خامساً) الجدة الصحيحة تحجب حجب حرمان سواء كانت أبوية أم بالأم وتحجب الأبوية بالأب وبالجد الصحيح الذي تدلى به إلى الميت ، ويحجب الجدة البعدى بالجدة القربى كأم أم الأم تحجب بأم الأب .

(سادساً) بنت الابن تحجب حجب حرمان بالفرع المذكر الأعلى منها درجة ، سواء كان معها معصب أم لا ، وتحجب أيضاً بالبنتين الصليتين فأكثر إلا أن يكون معها معصب في درجتها أو أنزل منها درجة ، وتحجب أيضاً ببنتى الابن الأعلى منها درجة إلا أن يكون معها معصب ، وتحجب حجب نقصان من النصف إلى السدس مع البنت الصلية الواحدة أو بنت الابن الأعلى منها درجة ، وإذا حرمت من الميراث كان لها وصية واجبة في حدود الثلث حسب نظام الموارث في الديار المصرية .

(سابعاً) الأخت الشقيقة تحجب حجب حرمان بالابن وابن الابن وإن نزل وبالأب سواء كان معها أخ شقيق أم لا .

(ثامناً) الأخت لأب تحجب حجب حرمان سواء كان معها من يعصبها أم لا بما تحجب به الأخت الشقيقة وبالأخ الشقيق ، وكذا بالأخت الشقيقة إذا صارت عصبه مع البنات أو بنات الابن ، وتحجب بالأختين الشقيقتين إلا أن يكون معها معصب ، وتحجب حجب نقصان من النصف إلى السدس إذا كان للميت أخت شقيقة واحدة وارثة بالفرض فتأخذ الأخت الشقيقة النصف وتأخذ الأخت للأب السدس تكملة للثلثين لقوله تعالى « فإن كاتبا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك » .

(تاسعاً) الإخوة والاختوات لأم يعجبون حجب حرمان بالفرع الوارث مطلقاً وبالأصل الوارث المذكر مهما علا ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن اجتمع أصحاب فروض ولم يحجب بعضهم بعضاً فرض لكل واحد منهم فرضه فإن زادت سهامهم على سهام المال أعيلت بالسهم الزائد ودخل النقص على كل واحد منهم بقدر فرضه ، فإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً واختين من الأم واختين من الأب والأم فللزوجة النصف وللأم السدس وللأختين من الأم الثلث وللأختين من الأب والأم الثلثان ، وأصل الفريضة من ستة وتقول إلى عشرة ، وهو أكثر ما تقول إليه الفرائض لأنها عالت بثلاثها وتسمى أم الفروع لكثرة السهام العائلة ، وتسمى الشريحية لأنها حدثت في أيام شريح وقضى فيها .

وإن مات رجل وخلف ثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات من الأم وثمانى أخوات من الأب والأم ، فللزوجة الربع وللجدتين السدس وللأخوات من الأم الثلث وللأخوات من الأب والأم الثلثان ، وأصلها من اثني عشر وتقول إلى سبعة عشر وهو أكثر ما يقول إليه هذا الأصل وتسمى أم الأرامل ، وإن مات رجل وخلف زوجة وأبوين وابنتين فللزوجة الثمن وللأبوين السدسان وللأبنتين الثلثان أصلها من أربعة وعشرين وتقول إلى سبعة وعشرين وتسمى المنبرية ، لأنه روى أن علياً كرم الله وجهه سئل عن ذلك وهو على المنبر فقال : صار ثمنها تسعاً .

وإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً واختاً من أب وأم فللزوجة النصف وللأخت النصف وللأم الثلث ، وأصلها من ستة وتقول إلى ثمانية وهي أول مسألة أعيلت في خلافة عمر رضي الله عنه وتعرف بالمباهلة ، فإن ابن عباس رضي الله عنه أنكر العول، وقال هذان النصفان ذهباً بالمال فأين موضع الثلث فقبل له: والله لمن مت أو متنا فيقسم ميراثنا إلا ما عليه القوم ، قال : فلندع أبناءنا وأبنائهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ، ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين » والدليل على إثبات العول أنها حقوق مقدرة متفقة في الوجوب ، ضاقت التركة عن جميعها فقسمت التركة على قدرها كالدون) .

الشرح إذا اجتمع أصحاب الفروض وضاعت سهام المال عن أنصبتهم ، أعيلت الفريضة التي زيد في حسابها ليدخل النقص على كل واحد

منهم بقدر حقه . والعول هو الرفع . قال القيومي في المصباح : عالت الفريضة عولا ارتفع حسابها وزادت سهامها فنقصت الأنصباء ، فالعول نقيض الرد ، ويتعدى بالألف في الأكثر ، وب نفسه في لغة ، فيقال أعال زيد الفريضة وعالها ، وعال الرجل عولا جار وظلم . وقوله تعالى : ذلك أدنى ألا تعولوا . قيل معناه ألا يكتر من تعولون : وقال مجاهد : لا تميلوا ولا تجوروا .

وقال العمراني في البيان : وإنما سمي عولا للرفع في الحساب إلى الزيادة فيه .

إذا ثبت هذا فأصول حساب الفرائض سبعة : الاثنان ، والثلاثة ، والأربعة ، والستة ، والثمانية ، والاثناعشر ، والأربعة وعشرون . فأربعة من هذه الأصول لا يعول قط ، وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية ، وثلاثة من هذه الأصول يعول ، وهي الستة والاثناعشر والأربعة وعشرون . فأما أصل الستة فإنه يعول إلى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة . فأما التي تعول سبعة فهي إذا ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأختين لأب وأم فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة فذلك سبعة أو مات رجل وخلف أختين لأب وأم وأختين لأم وأما أو جدة فللأختين للأب والأم الثلثان أربعة وللأختين للأم الثلث سهمان وللأم أو الجدة سهم وهو السدس فذلك سبعة فتتصور أن يكون الميت فيها رجلاً أو امرأة .

وأما التي تعول إلى ثمانية ، فمثل أن يكون هناك أختان لأب وأم وأخ لأم وزوجة فللأختين للأب والأم الثلثان أربعة وللأخ للأم السدس سهم وللزوجة النصف ثلاثة . وكذلك إذا خلفت زوجاً وأختاً لأب وأم أو لأب وأمًا فللزوجة النصف ثلاثة وللأخت النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وتعرف هذه المسألة بالمباهلة ، فإنها حدثت في أيام عمر رضي الله عنه ، ففضى فيها عمر كذلك فأنكره ابن عباس وقال : من شاء باهله فيها ، والبهلة للعبة .

وأما التي تعول إلى تسعة فمثل أن تموت امرأة وت خلف أختين لأب وأم وأخوين لأم وزوجة فللأختين الثلثان أربعة وللأخوين للام الثلث وللزوجة

النصف . وأما التي تعول إلى عشرة ، فمثل أن تموت امرأة وتخلف زوجاً وأختين لأب وأم وأخوين لأم وأماً أو جدة فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين للأب والأم الثلثان أربعة وللأختين للأم الثلث سهمان وللأم أو الجدة سهم فذلك عشرة . وهو أكثر ما تعول إليه الفرائض لأنها عالت بثليها . وتسمى أم الفروخ لكثرة ما فرخت وعالت به من السهام ، وتسمى الشريحية لأنها حدثت في زمان شريح فقضى بها كذلك . وكان الزوج يقول : جعل لى شريح النصف فلما كان وقت القسمة لم يعط النصف ولا الثلث . وقال شريح : أراك رجلاً جائراً تذكر الفتوى ولا تذكر القصة .

وإذا عالت الفريضة إلى ثمانية أو تسعة أو عشرة فلا يحتمل أن يكون الميت ذكراً وأما أصل الاثني عشر فإنها تعول إلى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر ، فأما التي تعول إلى ثلاثة عشر فمثل أن يموت رجل ويخلف زوجة وأختين لأب وأم وأماً أو جدة فلأختين الثلثان ثمانية وللزوجة الربع ثلاثة وللأم أو الجدة السدس سهمان أو تموت امرأة فتخلف زوجاً وبنتي صلب وأما فيتصور في التي تعول إلى ثلاثة عشر أن يكون الميت رجلاً أو امرأة ، وأما التي تعول إلى خمسة عشر فمثل أن يكون هناك زوجة وأختان لأب وأم وأخوان لأم فللزوجة الربع ثلاثة وللأختين للأب والأم الثلثان ثمانية وللأخوين للأم الثلث أربعة ، أو تموت امرأة فتخلف زوجاً وبنتين وأبوين فللزوجة الربع ثلاثة وللأختين الثلثان ثمانية وللأبوين السدسان أربعة ، فنتصور أن يكون الميت فيها رجلاً أو امرأة .

وأما التي تعول إلى سبعة عشر كأن يكون هناك زوجة وأختان لأب وأم وأخوان لأم وأم أو جدة ، فللزوجة الربع ثلاثة وللأختين للأب والأم الثلثان ثمانية وللأخوين للأم الثلث أربعة ، وللأم أو الجدة السدس سهمان فذلك سبعة عشر ، وهذا أكثر ما يعول إليه هذا الأصل ، وتسمى أم الأرامل لأنه لا يتصور أن يكون الميت فيها إلا رجلاً .

وأما أصل أربعة وعشرين فإنه يعول إلى سبعة وعشرين لا غير ، وهو أن يكون هناك زوجة وابنتان وأبوان ، فللزوجة الثمن ثلاثة وللأختين الثلثان

سنة عشر وللأبوين السدسان ثمانية ، ولا يتصور أن يكون الميت فيها الا رجلا وتسمى المنبرية ، لأن عليا رضى الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فقال : عاد ثمنها تسعاً .

إذا ثبت هذا فقد قال بالعلول الصحابة كافة وذلك أنه حدث في أيام عمر رضى الله عنه أن امرأة ماتت وخلفت زوجا وأختا لأب وأم وأما فاستشار الصحابة فيها فأشار العباس عليه بالعلول فقالوا : صدقت ، وكان ابن عباس يومئذ صبيا فلما بلغ أنكر العلول وقال : من شاء باهله ، وروى عن عبد الله ابن مسعود أنه قال : التقيت أنا وزفر بن أوس الطائي فذهبا الى ابن عباس وتحدثنا معه فقال : ان الذى أحصى زمل عالج عددا لم يجعل فى مال نصفا ونصفا وثلاثا فالنصفان ذهبا بالمال ، فأين الثلث ، فقال له زفر : من أول من أعال المسائل ؟ فقال عمر : ويم الله لو قدموا من قدم الله وأخروا من أخره الله ، ما عالت فريضة قط ، فقال له زفر : من المقدم ومن المؤخر ؟ فقال : من أهبط من فرض الى فرض فهو المقدم ، ومن أهبط من فرض الى ما بقى فهو المؤخر ، فقال زفر : هلا أشرت عليه ؟ فقال : هبته ، وكان امرأ مهيبا ، فكان ابن عباس يدخل النقص على البنات والأخوات ويقدم الزوج والزوجة والأم ، لأنهم يستحقون الفرض بكل حال ، والبنات والأخوات تارة يفرض لهن وتارة لا يفرض لهن ، فيقول فى زوجة وابنتين وأبوين : للزوجة الثمن وللأبوين السدسان ثمانية وللأبنتين ما بقى وهو ثلاثة عشر .

ودليلنا ما روى ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اقسموا الفرائض على كتاب الله عز وجل » ووجدنا أن الله فرض لكل واحد ممن ذكرنا من البنات والأخوات فرضا فوجب أن يقسم ذلك لهن . ولأن الأخوات أقوى حالا من الأم والبنات أقوى حالا من الزوج والزوجة بدليل أن البنات يحجبن الزوج والزوجة ، من النصف والربع الى الربع والثلث ، والزوجان لا يحجبانهن والأخوات يحجبن الأم لا تحجبهن ، فكيف يجوز تقديم الضعيف على من هو أقوى منه ، ولأنه لا خلاف أن رجلا لو أوصى لرجل بثلث ماله ولم يجز الورثة يقسم الثلث بينهما ، وإذا ضاق مال المفلس عن ديونه قسم بينهم على قدر ديونهم ، فوجب إذا ضاقت التركة عن سهام التركة أن يجعل لكل واحد

منهم على قدر سهمه حسب قانون النسبة ويضرب به ، ولأنه اذا كان هناك زوج وأختان لأم وأم فلا بد أن ينتقض فيها بعض أصول ابن عباس ، لأنه قال للزوج النصف وللأم السدس وللأختين الثلث نقض أصله في أن الأختين تحجبان الأم من الثلث الى السدس ، وان قال للزوج النصف * وللأم الثلث وللأختين للام الثلث نقض أصله لأنه أدخل النقص على من له فرض مقدر لا ينقص عنها ، وان قال : للزوج النصف وللأم الثلث وللأختين للام الثلث أعال الفريضة فنقص أصله في العول .

وقال في الرحية :

وإن ترد معرفة الحساب	وتعلم التصحيح والتأصيل
وتعرف القسمة والتفصيلا	ولا تكن عن حفظها بذاهل
فاستخرج الأصول في المسائل	ثلاثة متهن قد تعلم
فانهن سبعة أصول	لا عول يعروها ولا اثلام
وبعدها أربعة تمام	والسدس والربع من اثني عشر
فالسدس من ستة أسهم يرى	فأصله الصادق فيه الحدس
والثمن أن ضم إليه السدس	يعرفها الحساب أجمعونا
أربعة يتبعها عشرونا	

(فرع) في تفصيل أصول المسائل وتصحيحها

مما نحتاج إليه في قسمة التركة وإعطاء كل ذي حق حقه معرفة مخارج الفروض وأصول المسائل وهذه عمليات حسابية يراد بها معرفة مقام الكسر الدال عليه كالاثنتين للنصف والثلاثة للثلث ، ومعلوم أن الفروض المقدرة ستة : النصف ، والربع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس . فمخرج كل فرض منها هو مقام الكسر الدال عليه .

والمراد بأصل المسألة هو أقل عدد يمكن أن تأخذ منه سهام الورثة صحيحة من غير كسر ، فإن كان في المسألة صاحب فرض واحد فأصله مخرج ذلك الفرض فالاثنتان للنصف ، والثلاثة للثلث والثلثين ، والأربعة للربع

وهكذا ، وإن كان في المسألة أكثر من فرض فأصلها هو أقل عدد تقبل
القسمة على مخارج تلك الفروض ، وبعبارة أخرى هو المضاعف البسيط
لمقامات الكسور الدالة على سهام أصحاب الفروض .

فرع في طريقة إيجاد المضاعف البسيط لعددتين أو أكثر تكون
بضرب تلك الأعداد بعضها ببعض إن كانت أعداداً أولية ، فالمضاعف
البسيط للأعداد ثلاثة وخمسة وسبعة هو حاصل ضرب تلك الأعداد ببعضها
فإذا ضربت $5 \times 7 = 35 = 3 \times 10$ وإذا ضربت $3 \times 7 = 21$
 $5 \times 10 = 50$ أما إذا لم تكن الأعداد أولية فانها تحلل أولاً إلى عواملها
الأولية ثم تضرب تلك العوامل في بعضها البعض ، وحاصل الضرب يكون
هو المضاعف البسيط .

(فرع) في أصول المسائل

إذا نظرنا إلى الفروض المقدرة منفردة ومجموعة تبين لنا أن أصول
المسائل التي فيها فروض تنحصر في سبعة وهي ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ،
٢٤ . فإن خلت المسألة من أصحاب الفروض المقدرة ، وكان جميع الورثة
يرثون بالتعصيب فأصل المسألة هو عدد رؤوسهم مع ملاحظة أنه عند
اختلاط الذكور بالإناث يعتبر الذكر في التعداد اثنين .

ويجب أن يعلم أن هذه الطريقة في معرفة أصول المسائل إنما تجرى في
المسائل التي ليس فيها رد على أصحاب الفروض ، أما مسائل الرد فلها قاعدة
خاصة بها في معرفة أصولها وسنفرد لها فصلاً مستقلاً بها إن شاء الله تعالى
ولتطبيق هذا نقول :

١ - في زوج وأخت شقيقة يكون للزوج النصف فرضاً ، وللأخت
النصف فرضاً ، وأصل المسألتين من اثنين .

٢ - وفي بنتين وأخ شقيق ، للبنتين الثلثان فرضاً ، وللأخ الباقي ،
وأصل المسألة من ثلاثة .

٣ - وفي زوجة ، وأب ، للزوجة الربع فرضاً ، والباقي للأب تعصياً وأصل المسألة من أربعة .

٤ - وفي بنت ، وبنت ابن وأخ لأب ، للبنت النصف فرضاً ولبنت الابن السدس فرضاً والباقي للأخ تعصياً وأصل المسألة من ستة .

٥ - وفي زوجة وبنت وأخت شقيقة ، للزوجة الثمن فرضاً ، وللبنت النصف فرضاً ، وللأخت الباقي تعصياً وأصل المسألة من ثمانية .

٦ - وفي زوجة وأخوين لأم وأخ شقيق للزوجة الربع فرضاً وللأخوين من الأم الثلث فرضاً ، والباقي للأخ الشقيق تعصياً والمسألة من اثني عشر

٧ - وفي زوجة ، وأم ، وابن ، للزوجة الثمن فرضاً ، وللأم السدس فرضاً ، وللأبن الباقي تعصياً ، وأصل المسألة من أربعة وعشرين .

٨ - وفي خمسة أبناء يكون أصل المسألة من خمسة كعدد رؤوس الورثة .

٩ - وفي أخوين وأختين يكون أصل المسألة من ستة ، لأن المذكر باثنين .

١٠ - وفي ابنين ، وثلاث بنات يكون أصل المسألة من سبعة وهكذا وبيان هذا التصحيح أنه قد يكون المقدار الذي يستحقه بعض الورثة لا يقبل القسمة عليهم ، وحينئذ نكون في حاجة إلى تعديل السهام بأرقام صحيحة ، وهذا التعديل هو ما يسمى عند الفرضيين بالنصحح .

وقاعدة التصحيح أن يضرب أصل المسألة أو عولها في أقل عدد يمكن معه أن يستحق كل وارث باقراد قدرأ من السهام برقم صحيح وحاصل الضرب هو أصل المسألة بعد التصحيح وإليك أمثلة إيضاحية :

١ - توفي رجل عن زوجة ، وبنت ، وأختين شقيقتين ، يكون أصل

المسألة من ثمانية ، لأن ذلك أقل عدد يقبل القسمة على مخارج النصف والثلث فللزوجة الثلث وهو سهم ، وللبنت النصف وهو أربعة أسهم ، وللأختين الباقي تعصياً وهو ثلاثة أسهم ، والثلاثة لا تقبل القسمة على الأختين برقم صحيح وأقل عدد يقسم عليهما بدون كسر اثنان . فيضرب في أصل المسألة وهو ثمانية فيكون الأصل بعد التصحيح ستة عشر . للزوجة الثلث وهو سهمان وللبنت النصف وهو ثمانية ولكل واحدة من الأختين ثلاثة سهام .

٢ - توفي رجل عن زوجة ، وأم ، وبنت ، وأربع أخوات شقيقات ، يكون أصل المسألة من أربعة وعشرين ؛ لأن ذلك أقل عدد يقبل القسمة على المخارج للزوجة الثلث وهو ثلاثة ، وللبنت النصف وهو اثنا عشر ، ولأم السدس وهو أربعة ، والباقي وهو خمسة للأخوات الشقيقات تعصياً وهو لا يقبل القسمة عليهن بدون كسر وأقل عدد يقبل القسمة عليهن أربعة فيضرب في أصل المسألة وهو أربعة وعشرون ، فيكون الأصل بعد التصحيح ستة وتسعين فيكون للزوجة اثنا عشر وللبنت النصف ثمانية وأربعون ، ولأم السدس ستة عشر وللأخوات عشرون لكل واحد منهن خمسة سهام .

(فرع) في العول تفصيلاً وتطبيقاً

إذا اجتمع في التركة أكثر من فرض واحد فقد تكون سهام أصحاب الفروض المجتمعة مساوية لأصل المسألة كما إذا ترك أختين شقيقتين وأخوين لأم فإن للشقيقتين الثلثين فرضاً وللأخوين لأم الثلث فرضاً ، وكما إذا تركت زوجاً وأختاً لأب فإن للزوج النصف فرضاً وللأخوين لأم الثلث فرضاً ، وكما إذا تركت زوجاً وأختاً لأب فإن للزوج النصف فرضاً ، وللأخت النصف فرضاً .

وقد تكون سهام أصحاب الفروض أقل من أصل المسألة ويوجد عصة يستحقون الباقي كما إذا ترك زوجة وأماً وأختاً شقيقاً فإن للزوجة الربع

فرضاً وللأم الثلث فرضاً والباقي للأخ تعصياً ، وتسمى المسألة في هاتين الحالتين (عادلة) لأن كل صاحب فرض أخذ حقه كاملاً من غير زياده ولا نقصان .

وقد تكون سهام الفريضة أقل من أصل المسألة ، وليس بين الورثة عاصب يستحق الباقي كما إذا ترك أختاً شقيقة ، وأماً . فإن للأخت النصف فرضاً وللأم الثلث فرضاً ، وتسمى المسألة في هذه الحالة (القاصرة) وفيها يرد الباقي على أصحاب الفروض .

وقد تكون سهام الفريضة أكثر من أصل المسألة ، كما في زوج وشقيقتين فإن أصل المسألة ستة ، ومجموع السهام سبعة ، وتسمى المسألة حينئذ (عائلة) فالعول في اصطلاح الفرضيين هو أن يزداد على أصل المسألة شيء من أجزائه - كسدسه وثلثه - إذا ضاق الأصل عن الوفاء بالفروض المجتمعة فيه ، وحينئذ يهمل الأصل الأول ويعتبر مجموع السهام أصلاً تقسم التركة بحسبه ، ليدخل النقص على كل وارث بنسبة نصيبه ، وهو مأخوذ من العول بمعنى الارتفاع يقال عال الميزان إذا ارتفع ، لأن بهذه الزيادة قد ارتفعت السهام إلى أكثر من أصل المسألة ، أو هو من العول بمعنى الميل أو الجور يقال : فلان يعول في حكمه أى يسيل جائراً ، لأن المسألة عالت على أهلها بالجور حتى نقصت من فروضهم .

فالعول لا يكون إلا عندما تتعدد الفروض ويضيق عنها أصل المسألة فحينئذ تقسم على مجموع السهام بعد العول حتى يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة على نسبة واحدة ، كما يقسم مال المدين بالحصص إذا ضاق المال عن الوفاء بجميع الديون وكما يقسم ثلث التركة بالحصص بين الوصايا إذا ضاق عنها جميعها .

فإذا كان الورثة زوجاً وأختين شقيقتين فأصل المسألة ستة ، للزوج النصف وهو ثلاثة وللأختين الثلثان وهو أربعة ومجموع السهام سبعة ، فيهمل الأصل ويجعل العول أصلاً تقسم التركة بحسبه ، فتقسم أسباعاً

فيكون للزوج ثلاثة من سبعة بعد أن كان ثلاثة من ستة ، ويكون للأختين أربعة من سبعة بعد أن كان لهما أربعة من ستة .

وأول من قضى بالعمول عمر بن الخطاب كما أوضحنا آنفاً إذ قد وقع في هذه مسألة ضاق أصلها عن فرضها وكانت زوجاً وأختين فشاور الصحابة فيها فأشار العباس بن عبد المطلب بالعمول ، وقال : أعيّلوا الفرائض ، فأقره عمر على ذلك وقضى به وتابعه الصحابة عليه ، ولم ينكره إلا ابن عباس بعد وفاة عمر ، فسأله رجل عما يصنع بالفريضة إذا عالت فقال : أدخل النقص على من هو أسوأ حالا ، وهن البنات والأخوات لأبوين أو لأم ، فإنهن ينقلن من فرض مقدر إلى فرض غير مقدر .

ولاشك أن ما ذهب إليه الجماعة أعدل وأحكم ، لأن أصحاب الفروض المجتمعة في التركة قد تساووا في سبب الاستحقاق فيتساوون في الاستحقاق وحينئذ يأخذ كل واحد منهم جميع حقه إذا اتسع المحل لذلك ، والا دخل النقص عليهم جميعاً بنسبة سهام كل واحد منهم كالدائنين إذا ضاق المال عن الوفاء بديونهم كاملة فإنهم يتقاسمون بالحصص ، وكأصحاب الوصايا إذا ضاق الثلث عن الوفاء بها كاملة فإنهم يتحاصون فيه .

هذا فضلاً عما في منهج ابن عباس رضي الله عنهما من التناقض فيما يبدو لنا بالنسبة لما ذهب إليه الجماعة وبالنسبة لما أخذ به هو نفسه رضي الله عنه حيث أدخل النقص هنا على الأخوات لأب وأم أو لأب دون الأخوات لأم ، وظن أن الأخوات لأم أسوأ حالا من بقية الأخوات ، فإنهن يستقطن بالبنات والجد بالاتفاق بخلاف الأخوات لأب وأم أو لأب . ولهذا أخذ القنانون بما ذهب إليه عمرو أقره على ذلك الصحابة والأئمة الأربعة .

(فرع) في الأصول التي تعول

علمنا مما تقدم أن أربعة من أصول المسائل لا تعول أصلاً وهي : ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٨ وثلاثة منها قد تعول وهي : ٦ ، ١٢ ، ٢٤ فالسنة تعول إلى ٧ ،

٨ ، ٩ ، ١٠ ، والاثنى عشر قد تعول إلى ١٣ ، ١٥ ، ١٧ . والأربعة والعشرون
تعول إلى ٢٧ أفاده الشيخ عيسوى أحمد عيسوى .

واليك بعض الأمثلة من اختيارات الشيخ عيسوى أحمد عيسوى أيضاً :

- ١ - في زوج وأختين شقيقتين

الأنصاء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	الأصل ٦
السهام :	٣	٤	وبالعول ٧
- ٢ - وفي زوج وأختين شقيقتين وأم

الأنصاء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ٦
السهام :	٣	٤	١	تعول إلى ٨
- ٣ - وفي زوج وأختين شقيقتين وأخوين لأم

الأنصاء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ٦
السهام :	٣	٤	٢	فالعول ٩
- ٤ - وفي زوج وأختين شقيقتين وأخوين لأم وأم

الأنصاء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ٦
السهام :	٣	٤	٢	١	وبالعول ١٠
- ٥ - وفي زوج وبتين وأم

الأنصاء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ١٢
السهام :				وبالعول ١٣
- ٦ - وفي زوجة وأختين شقيقتين وأخت لأم وأم

الأنصاء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ١٢
السهام :	٣	٨	٢	٢	وبالعول ١٥

٧ - وفي زوجة وأختين شقيقتين وأخوين لأم وأم

الأنصاء :	$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{2}{6}$	$\frac{1}{6}$	الأصل ١٢
السهم :	٣	٨	٤	١٢	وبالعول ١٧

٨ - وفي زوجة وبنتين وأب وأم

السهم :	$\frac{1}{8}$	$\frac{2}{8}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ٢٤
الأنصاء :	٣	١٦	٤	٤	وبالعول ٢٧

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن اجتمع في شخص جهنا فرض كالمجوسى إذا تزوج ابنته فأتت منه بنت ، فإن الزوجة صارت أم البنت واختها من الأب ، وأبنت بنت الزوجة واختها ، فإن ماتت البنت ورثتها الزوجة بأقوى القرابين وهى يكونها أما ، ولا تراث يكونها اختاً ، لأنها شخص واحد اجتمع فيه شيئان يورث بكل واحد منهما الفرض ، فورث بأقواهما ولم تراث بهما ، كالاخت من الأب والأم وأن ماتت الزوجة ورثتها البنت النصف يكونها بنتاً ، هل تراث الباقي يكونها اختاً ، فيه وجهان .

(أحدهما) لا تراث ، لما ذكرناه من العلة .

(والثانى) تراث ، لأن ارثها يكونها بنتاً بالفرض وارثها يكونها اختاً بالتعصيب لأن الاخت مع البنت عصة ، فجاز أن تراث بهما كأخ من أم وهو ابن عم) .

الشرح كان في بعض الشعوب القديمة إباحة التزوج بالابنة والأخت كالمصريين فقد كان فراعينهم يتزوجون بأخواتهم كزواج توت عنخ آمون من شقيقته نفرتيتى ، وكذلك فعل رعمسيس وغيره من هؤلاء ، وكذلك المجوس في فارس وخراسان والهند ، وقد شبب المتنبي في شعره ونغزل في أخته فقال :

يا أخت معتق الفوارس في الوغى لأخوك ثم أرق منك وأرحم
يرنو إليك مع العفاف وعنده أن المجوس تصيب فيما تحكم

أما الأحكام فإنه إذا أدلى شخص بنسبين أو بسببين إلى مورثه فإنه يورث بكل واحد منهما فرضاً مقدرًا مثل أن يتزوج المجوسى ابنته فأولدها بنتاً فلا خلاف أنهما لا يورثان بالزوجية ، وأما القرابة فإنهما قد صارتا أختين لأب وإحدهما أم الأخرى ، فإن مات الأب كان لابنتيه الثلثان وما بقى لعصبتها ، فإن مات السفلى ورثتها الأخرى بأقوى القرابتين ، وهى كونها أما ، وهكذا لو وطئ مسلم ابنته بشبهة فأتت بنت فإنها بنتها وأختها لأب ، فإن مات البنت السفلى ورثتها أمها بكونها أما لا بكونها أختاً ، وبه قال زيد بن ثابت ومن الفقهاء مالك . وذهب على وابن مسعود وابن أبى ليلى وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنها ترث بالقرابتين . دليلنا أنهما قرابتان يورث بكل واحدة منهما فرض مقدر فوجب أن لا يرث بهما معاً ، كالأخت للأب والأم لا ترث بكونها أختاً لأب وأختاً لأم وإن ماتت الأم ورثتها بكونها بنتاً النصف . وهل ترث الباقي بكونها أختاً ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا ترث للعملة الأولى (والثانى) وهو قول أبى حنيفة أنها تموت بكونها بنتاً النصف بالفرض ، وترث بكونها أختاً الباقي بالتعصيب ، فيجاز أن ترث بهما كأخ من أم هو ابن عم . وإن أتت منه بابتنة ثم مات الأب كان ماله لابنه وابنته للذكر مثل حظ الأنثيين . وإن ماتت بعد ذلك البنت التى هى زوجة كان ماله لابنتها وابنها ولا يرثان بالأخوة .

وإن مات الابن وخلف أما وهى أخت لأب وأختاً لأب وأم فعندنا للأم الثلث ولا شئ لها بكونها أختاً لأب ، وللأخت للأب والأم النصف والباقي للعصبة وعند أبى حنيفة للأخت للأب والأم النصف ، ولأم بكونها أما السدس ، ولها بكونها أختاً لأب السدس فوافقنا فى الجواب وخالفنا فى المعنى والله أعلم .

جدول اصحاب الفروض وانصبتهم حسب احوالهم

الوارث	حالاته	البيان	ملاحظات
الزوج	له حالتان	١ - النصف فرضاً عند عدم الفرع الوارث للزوجة ٢ - الربع فرضاً عند وجود الفرع الوارث للزوجة	لا يحجب حجب
الزوجة	لها حالتان	١ - الربع فرضاً عند عدم الفرع الوارث للزوج . ٢ - الثمن فرضاً عند وجود الفرع الوارث للزوج	حرمان حرمان
البنت الصلبية	لها ثلاث حالات	١ - النصف فرضاً للواحدة اذا لم يكن معها معصب ٢ - الثلثان للثنتين فاكثر اذا لم يكن معهن معصب ٣ - التعصيب مع الابن . للذكر مثل حظ الانثيين	حرمان حرمان حرمان
الابن	لهن ست حالات	١ - النصف للواحدة اذا انفردت ولم يكن للمتوفى ابن ابن في درجتها ولا بنت صلبية ٢ - الثلثان للثنتين فاكثر اذا لم يكن للمتوفى بنت صلبية او ابن ابن في درجتهم ٣ - التعصيب اذا كان مع الواحدة والاكثر ابن ابن في درجتها ولم يكن للمتوفى ابن صلبى . ٤ - السدس للواحدة فاكثر مع البنت الصلبية وعدم وجود معصب . ٥ - الحجب بالصلبيتين وبنتى الابن الاعلى منها درجة اذا لم يوجد معهما معصب . ٦ - الحجب بالفرع الوارث المذكر الاعلى منها درجة	تحجب حجب حرمان

الوارث	حالاته	البيان	ملاحظات
الاب	له ثلاث حالات	<p>١ - السدس فرضاً مع الفرع الوارث المذكر</p> <p>٢ - السدس فرضاً والباقي تعصيباً مع الفرع الوارث المؤنث</p> <p>٣ - التعصيب المحض عند عدم الفرع الوارث مطلقاً</p>	<p>لا يحجب</p> <p>حجب</p> <p>حرمان</p>
الجد الصحيح	له أربع حالات عند أبي حنيفة وخمس عند الصاحبين	<p>٣، ٢٤١ - حالات الاب الثلاث عند عدم الاب</p> <p>٤ - يحجب بالاب وبالجد الصحيح الاقرب منه</p> <p>٥ - الارث بالمقاسمة او بالسدس ايهما افضل مع الاخوة والاخوات الاشقاء او الاب على رأى الصاحبين كما سنين ذلك في الكلام على ارث الجد مع الاخوة</p>	<p>يحجب</p> <p>حجب</p> <p>حرمان</p>
الام	لها ثلاث حالات	<p>١ - السدس فرضاً مع الفرع الوارث مطلقاً او مع اثنين فأكثر من الاخوة والاخوات مطلقاً</p> <p>٢ - ثلث كل التركة عند عدم من ذكروا وعدم اجتماع أحد الزوجين مع الأبوين</p> <p>٣ - ثلث الباقي من التركة في المسالتين الفراوين وهما زوج وأبوين او زوجة وأبوين</p>	<p>لا تحجب</p> <p>حجب</p> <p>حرمان</p>
الجدّة الصحيحة	لها حالتان	<p>١ - السدس للواحدة او الأكثر اذا تساوين في الدرجة</p> <p>٢ - الحجب مطلقاً بالام وبالجدّة القربى . وحجب الأبوية بالاب والجد الذي تدلى به</p>	<p>تحجب</p> <p>حجب</p> <p>حرمان</p>

الوارث	حالاته	البيان	ملاحظات
الأخت الشقيقة	لها خمس حالات	١ - النصف للواحدة اذا لم يوجد معها معصب ٢ - الثلثان للأكثر اذا لم يوجد معهن معصب ٣ - التعصيب بالغير وذلك بالأخ الشقيق ٤ - التعصيب مع الغير وذلك مع الفرع الوارث المؤنث فتأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض ٥ - حجبها بالاب والابن وابن الابن وان نزل بالاتفاق وبالجد الصحيح عند أبي حنيفة خلافا للصاحبين وبرأيهما أخذ القانون	تحجب حجب حرمان
الأخت لاب	لها سبع حالات	١ - النصف للواحدة ٢ - الثلثان للأكثر ٣ - التعصيب بالغير ويكون ذلك بالأخ لاب ٤ - التعصيب مع الغير وذلك مع البنت أو بنت الابن فتأخذ الباقي ٥ - السدس فرضاً مع الأخت الشقيقة تكملة للثلثين ٦ - الحجب بالاب ، والابن ، وابن الابن وان نزل ، وبالأخ الشقيق وبالأخت الشقيقة اذا صارت عصبة مع الغير ٧ - حجبها بالأختين الشقيقتين اذا لم يكن معها معصب	تحجب حجب حرمان
الأخوة والأخوات لام	لهم ثلاث	١ - السدس للواحد مذكراً كان أو مؤنثاً ٢ - الثلث للأكثر مذكراً كان أو مؤنثاً بالسوية ٣ - الحجب بالفرع الوارث مطلقاً وبالأصل الوارث المذكر	يحجبون حجب حرمان

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ميراث العصبية

(العصبية كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى وهم الأب والابن ومن يدلى بهما وأولى العصبات الابن والأب لأنهما يدلان بأنفسهما ، وغيرهما يدلى بهما ، فإن اجتمعا قدم الابن لأن الله عز وجل بدأ به فقال « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » والعرب تبدأ بالأهم فالأهم ، ولأن الأب إذا اجتمع مع الابن فرض له السدس وجعل الباقي للابن ، ولأن الابن يعصب أخته والأب لا يعصب أخته ، ثم ابن الابن وإن سفل لأنه يقوم مقام الابن في الإرث والتعصيب ثم الأب لأن سائر العصبات يدلون به ، ثم الجد إن لم يكن أخ لأنه أبو الأب ثم أبو الجد وإن علا ، وإن لم يكن جد فالأخ لأنه ابن الأب ثم ابن الأخ وإن سفل ثم العم لأنه ابن الجد ثم ابن العم وإن سفل ثم عم الأب لأنه ابن أبي الجد ثم ابنه وإن سفل ، وعلى هذا أبداً) .

فصل وإن انفرد الواحد منهم أخذ جميع المال ، والدليل عليه قوله عز وجل : « أن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد » فورث الأخ جميع مال الأخت إذا لم يكن لها ولد ، وإن اجتمع مع ذى فرض أخذ ما بقى لما رويناه من حديث جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث أخا سعد بن الربيع ما بقى من فرض البنات والزوجة ، فدل على أن هذا حكم العصبية .

فصل إن اجتمع اثنان قدم أقربهما في الدرجة لما روى ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى عصبية ذكر » وإن اجتمع اثنان في الدرجة وأحدهما يدلى بالأب والأم والأخر يدلى بالأب قدم من يدلى بالأب والأم ، لأنه أقرب ، وإن استويا في الدرجة والأدلاء استويا في الميراث لتساويهما) .

فصل ولا يعصب أحد منهم أنثى إلا الابن وابن الابن والأخ فإنهم يعصبون أخواتهم . فاما الابن فإنه يعصب أخواته للذكر مثل حظ الأنثيين ، لقوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » وأما ابن الابن

فانه يعصب من يحاذيه من اخواته وبنات عمه ، سواء كان لهن شيء من فرائض البنات او لم يكن .

وقال ابو ثور : اذا استكمل البنات الثلثين فالباقي لابن الابن ولا شيء لبنات الابن ، لان البنات لا يرثن بالبنوة اكثر من الثلثين ؛ فلو عصبت بنت الابن بابن الابن بعد استكمال البنات الثلثين صار ما تأخذه بالتعصيب زيادة على الثلثين وهذا خطأ لقوله تعالى « بوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » والولد يطلق على الأولاد وأولاد الأولاد . والدليل عليه قوله تعالى : « يا بني آدم » وقوله صلى الله عليه وسلم لقوم من اصحابه : « يا بني اسماعيل ارموا فان اباكم كان راميا » ولانه يقال لمن ينتسب الى تميم وطيم بنو تميم وبنو طيم .

وقوله : بانهن لا يرثن بالبنوة اكثر من الثلثين ، فانما يمتنع ذلك من جهة الفرض ، فاما في التعصيب فلا يمتنع ، كما او ترك ابناً وعشر بنات فان لابن السدس وللبنات خمسة أسداس وهو اكثر من الثلثين . واما ابن ابن الابن وان سفل فانه يعصب من يحاذيه من اخواته وبنات عمه ، سواء بقى لهن من فرض البنات شيء او لم يبق كما يعصب ابن الابن من يحاذيه . واما من فوقه من العمات فينظر فيه فان كان لهن من فرض البنات من الثلثين او السدس شيء اخذ الباقي ولم يعصبن لانهن يرثن بالفرض ، ومن ورث بالفرض بقراءة لم يرث بالتعصيب بتلك القراءة ؛ وان لم يكن لهن من فرض البنات شيء عصبن ، لما روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه انه قال : اذا استكمل البنات الثلثين فليس لبنات الابن شيء الا ان يلحق بهن ذكر فيرد عليهن بقية المال اذا كان أسفل منهن رد على من فوقه « للذكر مثل حظ الأنثيين » وان كن أسفل منه فليس لهن شيء وبقية المال له دونهن ، ولانه لا يجوز أن يرث بالبنوة مع البعد ، ولا يرث عماته مع القرب ، ولا يعصب من هو أنزل منه من بنات اخيه ، بل يكون الباقي له لما ذكرناه من قول زيد بن ثابت ، فان كن أسفل منه فليس لهن شيء وبقية المال له دونهن ، ولانه عصبة فلا يرث معه من هو دونه كالابن مع بنت الابن واما الاخ فانه يعصب اخواته ، لقواه تعالى : « وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » .

فصل ولا يشارك احد من العصبات اهل الفروض في فروضهم الا ولد الأب والام فانهم يشاركون ولد الأم في ثلثهم في المشتركة ، وهى زوج

وام أو جدة واثنان من ولد الأم وولد الأب والأم ، واحداً كان أو أكثر . فيفرض للزوج النصف وللأم أو الجدة السلس ولولد الأم الثلث يشاركهم ولد الأب والأم في الثلث ، لأنهم يشاركونهم في الرحم الذي ورثوا بها الفرض ، فلا يجوز أن يرث ولد الأم ويسقط ولد الأب والأم كالأب لما شارك الأم في الرحم بالولادة لم يجوز أن ترث الأم ويسقط الأب ؛ وتعرف هذه المسئلة بالمشاركة لما فيها من التشريك بين ولد الأب والأم وولد الأم في الفرض وتعرف بالجمارية فانه يحكى فيها عن ولد الأب والأم أنهم قالوا : أحسب أن أبانا كان حماراً ليس أمنا وأمهم واحدة) •

الشرح حديث سعد بن الربيع ومجىء امرأته للنبي صلى الله عليه وسلم تشكو أخاه ، مضى تخريجه . وحديث ابن عباس رواه الشيخان وأحمد في مسنده وحديث « يا بنى إسماعيل ارموا » مضى تخريجه في كتاب السبق والرمى ، أما العصبة فهي القرابة الذكور الذين يدلون بالذكور ، هذا معنى ما قاله علماء اللغة ، وهو جمع عاصب مثل كفرة جمع كافر ، وقد استعمل الفقهاء العصبية في الواحد إذا لم يكن غيره لأنه قام مقام الجماعة في إحراز جميع المال ، والشرع جعل الأثني عصبية في مسألة الإعتاق وفي مسألة من الموارث فقلنا بمقتضاه في مورد النص ، وقلنا في غيره : لا تكون المرأة عصبية لا لغة ولا شرعاً . وعصب القوم بالرجل عصباً من باب ضرب أحاطوا به لقتال أو حماية ، فلهذا اختص الذكور بهذا الاسم لقوله عليه السلام : « فلاولى عصبية ذكر » فذكر صفة الأولى وفيه معنى التوكيد كما في قوله تعالى « الهين اثنين » •

قال في البيان : العصبية كل ذكر لا يدلى الى الميت بأثني ، وانما سميت عصبية لأنه يجمع المال ويحوزة مشتق من العصابة لأنها تحيط بالرأس وتجمعه ، والأصل في توريث العصبية قوله تعالى : « ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم » قال مجاهد : الأقربون ههنا هم العصبية .

اما اللغات فالعصبات جمع عصبية ، والعصبية أبوه وبنوه وقرابة أبيه وسموا عصبية لأنهم عصبوا بنسبه أى أحاطوا به حماية له ودفعاً عنه من

عصب القوم بفلان إذا أحاطوا به ، وهو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقياسه عاصب مثل : فسقة وفاسق وكفرة وكافر وطلبة وطالب وكتبة وكتاب قاله في المغرب : وكأنه جمع عاصب وإن لم تسمع به العرب ثم سمي به الواحد والجمع والمذكر والمؤنث تغليبا وقالوا في مصدر العصوبة وتطلق العصبة اصطلاحاً على الذكور الأقارب من جهة الأب والابن ، ومن في حكمهم من الإناث اللاتي يعصبن بالغير أو مع الغير وتسمى هذه الطائفة عصبه نسبية ، وتطلق أيضاً على صاحب القرابة الحكمية التي جاءت بسبب الاعتاق وتسمى عصبه سببية .

أما الأحكام فإن الدليل على وجود العصبة قوله تعالى : « ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم » ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم : (ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلاولى عصبه ذكر) .

ومن ثم كانت مرتبة العصبة في التركة بعد أصحاب الفروض إذا بقي شيء بعد استيفاء فروضهم ، وليس معنى ذلك أن جميع أصحاب الفروض أولى من العصبة في الاستحقاق فإن كثيراً من العصبة يحجبون كثيراً من أصحاب الفروض ، إما حجب حرمان أو حجب نقصان كالابن مثلاً فإنه يحجب الأخوات الشقيقات أو لأب أو لأم وبنات الابن حجب حرمان ، ويحجب الزوج والزوجة والأم حجب نقصان .

واذن يكون المقصود بتقديم أصحاب الفروض أن يأخذ أصحاب الفروض غير المحجوبين فروضهم أولاً ثم ما بقي يكون للعصبة ، وليس المراد أن جميع أصحاب الفروض أحق بالميراث من جميع العصبات .

فرع أقسام العاصب ثلاثة : عصبه بالنفس ، وعصبه بالغير ، وعصبه مع الغير . فأما القسم الأول وهو العاصب بنفسه وهو القريب الذكر الذي يمكن نسبته إلى الميت بدون توسط أثنى فيشمل جميع الأقارب الذكور الذين يتصلون بالميت بغير واسطة أو بواسطة الذكور ، فمن كان من الذكور منتسباً إلى الميت بدون واسطة كالابن والأب فهو عاصب وكذلك

من انتسب منهم إلى الميت بواسطة الذكور وحدهم كابن الابن وأبى الأب والأخ لأب ، وكذلك من انتسب إلى الميت بواسطة الأنثى فقط من غير العصبات ، بل قد يكون من ذوى الفرائض كالأخ لأم ، أو من ذوى الأرحام كأبى الأم وابن البنت ، والأنثى لا تكون عصبة بنفسها سواء انتسبت إلى الميت بدون واسطة كالبنت والأم ، أو بواسطة المذكر كبنت الابن والأخت الشقيقة أو لأب .

وحكم العصبة بالنفس أنهم إذا انفردوا يأخذون التركة كلها بجهة واحدة هي جهة العصوبة ، ويأخذون الباقي منها بعد أصحاب الفروض إن وجدوا ، فإذا استغرقت الفروض جميع التركة فلا شيء لهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلاولى عصبة ذكر) رواه الشيخان وأحمد في مسنده .

والعصبات بأنفسهم ينقسمون إلى أربعة أقسام مقدم بعضها على بعض في الترتيب .

(أولها) جزء الميت وهم الابن وابن الابن وإن نزل .

(ثانيها) أصوله ، وهم الأب والجدة الصحيح وإن علا .

(ثالثها) جزء أبيه ، وهم الإخوة لأبوين أو لأب ثم بنوهم وإن نزلوا .

(رابعها) جزء جده وإن علا . وهم أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده وإن علا ، ثم بنوهم وإن نزلوا .

فجهات العصوبة بالنفس أربع : جهة البنوة بغير واسطة أو بواسطة ، وجهة الأبوة كذلك ، وجهة الإخوة وفروعها ، وجهة العمومة وفروعها .

فجهة البنوة مقدمة في استحقاق الميراث بالعصوبة على جهة الأبوة ، وجهة الأبوة مقدمة على جهة الإخوة ، وهذه مقدمة على جهة العمومة فإذا كان العاصب واحداً أحرز التركة كلها أو ما أبقت الفرائض منها بدون احتياج

الى ترجيح . أما اذا كان العصبة أكثر من واحد ففي هذه الحالة يحتاج الى ترجيح بعضهم على بعض .

(فرع) في الترجيح بين العصبات بالنفس

يكون الترجيح أولاً بالجهة ، فإذا كان بعض العصبة من جهة البنوة ، والبعض الآخر من جهة الأبوة كان المقدم في الميراث الذي يستحق بالعصوبة هم العصبة من جهة البنوة ، وإذا كان بعضهم من جهة الأبوة والآخر من جهة الأخوة قدم الأول على الثاني . وإذا اجتمع العصبة من جهة الاخوة مع العصبة من جهة العمومة قدم أصحاب الجهة الأولى على الثانية .

فابن الميت وابن ابنته وان نزل مقدمان في الميراث بالعصوبة على أصوله ، والأصول مقدمون على الاخوة وبنيتهم ، وهؤلاء مقدمون على الأعمام وبنيتهم فإذا مات شخص عن أب وابن كان الأب صاحب فرض هو السدس وكان الباقي للابن بالعصوبة ، وكذا الحال لو مات عن أب وابن ابن مهما نزل .

وإذا مات شخص عن أب وأخ شقيق أو لأب كان المال كله للأب بالعصوبة ولا شيء للأخ ، وإن مات عن أخ شقيق أو لأب وعم كان المال كله للأخ بالعصوبة ، ولا شيء للعم .

وإنما قدم البنون على الأب في الميراث بالعصوبة لقوله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » فإنه يدل على أن الأب صاحب فرض مع الولد ، والولد عصبة فدل على تقدمه في العصوبة . والسر في هذا أن فروع الإنسان أشد اتصالاً به من أصول ، وفي طباع الناس إثار الولد بالمال على الوالد . وقدم بنو البنين وان نزلوا على الأب ، لأن سبب استحقاقهم أيضاً البنوة المقدمة على الأبوة .

ولا شك أن الأصول أقرب الى الانسان من الاخوة اذ هم الواسطة في صلة الإخوة ، ولهذا قدموا عليهم في الإرث ، ومثل ذلك يقال بالنسبة للإخوة مع الأعمام .

ثانى اسباب الترجيح بين العصابات : قرب الدرجة :

فاذا استوت العصابات فى الجهة كان الترجيح بقرب الدرجة الى الميت : فمن كان أقرب درجة قدم على غيره ، فيقدم الابن على ابن الابن ، والاب على الجد ، والأخ على ابن الأخ ، والعم على ابن العم ، وعم الميت على عم أبيه .

ثالث اسباب الترجيح بين العصابات : قوة القرابة :

فاذا استوا فى الجهة والدرجة معاً قدم الأقوى قرابة ، فيقدم صاحب القرابتين كالأخ الشقيق على صاحب القرابة الواحدة ، كالأخ لأب ، ويقدم ابن الأخ الشقيق على ابن الأخ لأب ، ويقدم العم لأبوين على العم لأب ، ويقدم ابن العم لأبوين على ابن العم لأب ، وكذا الحال فى عم أبيه وعم جده ، وهكذا الحكم فى فروعهم .

فالمعتبر دائماً فى الترجيح أولاً هو الجهة ثم قرب الدرجة ، ثم قوة القرابة ، فإذا استوا فى الجهة والدرجة وقوة القرابة استحق الجميع على السواء . هذا وينبغى أن يعلم أن تأخير الإخوة عن الجد فى العصوبة هو مذهب الامام أبى حنيفة بناء على أن الاخوة يحجبون بالجد عنده كما يحجبون بالأب .

أما على قول الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد فالجد والإخوة بمنزلة واحدة فى العصوبة ، اذ ان الاخوة الأشقاء أو لأب لا يحجبهم من الأصول غير الأب عندهم وبهذا قال الصحابان لأبى حنيفة أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيبانى وقانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ترتب العصابات على النحو التالى :

أولاً : جزء الميت وهم البنون وأبناؤهم .

ثانياً : أبو الميت مباشرة .

ثالثاً : الجد الصحيح وان علا مع الاخوة لأبويه أو لأب دون بنهم .

رابعاً : أبناء الإخوة .

خامساً : أعمام الميت وأعمام أبيه وجده مهما علا ثم بنوهم .

القسم الثاني (العصبه بالغير)

والعصوبة بالغير منحصرة في أربع نسوة من صواحب الفروض وهن
اللاثي فرضهن النصف عند التفرد والثلاثان عند التعدد :

(الأولى) البنت الصلبية واحدة أو أكثر ، إذ للواحدة النصف وللاثنتين
الثلاثان فرضاً ، وهذه تصير عصبه بالابن الصلبي دون غيره ، فإذا اجتمع
معها أخوها انتقلت من أصحاب الفروض إلى العصبه ، وتكون في الميراث
على النصف من أخيها .

(الثانية) بنت الابن مهما نزل أبوها واحد أو أكثر فإن حالها في
الفرضية كحال البنت الصلبية عند عدمها وعدم الابن الصلبي ، وهذه
تصير عصبه بأخيها وبن في درجتها من أبناء عمومته مطلقاً ، أي سواء كانت
وارثة لو لم يكن معها معصب أم محجوبة كما لو اجتمعت مع بنتين صليتين
وتصير أيضاً عصبه بن هو أنزل منها في الدرجة إذا كانت محجوبة عن الميراث
بدونه ، لأنها محتاجة إليه ، أما إذا كانت وارثة بدونه - كما لو اجتمعت مع
صلبية واحدة ، فإنه لا يعصبها لعدم حاجتها إليه كما أشرنا إليه في أحوال
بنات الابن .

(الثالثة) الأخت لأبوين ، إذ للواحدة النصف فرضاً ، وللاثنتين الثلاثان
عند عدم الابن والبنت وبنت الابن ، وهذه يعصبها الأخ الشقيق فقط ،
فترث معه ميراث العصبات ، ولا تصير عصبه بالأخ من الأب ولا بابن الأخ

(الرابعة) الأخت لأب واحدة أو أكثر فإن حالها كحال الأخت لأبوين

عند عديمها ، وهذه تصير عصبه بالأخ من الأب وإن كان غير شقيق لها كحال الأخت لأبوين عند عديمها وهذه تصير عصبه بالأخ من الأب ، وإن كان غير شقيق لها ، لأنه يساويها في الدرجة وقوة القرابة ، وتصير عصبه أيضاً بابن الأخ في الأصح إذا كانت محجوبة بالأختين الشقيقتين - خلافاً لقانون المواريث المشار إليه آنفاً حيث قصر تعصيب الأخت لأب على الأخ لأب دون ابن الأخ فإذا صار هؤلاء النسوة عصبه بغيرهن انتقلن من صاحبات فروض إلى الميراث بالعصوبة فيأخذن مع من يعصبهن من الرجال كل التركة أو ما بقى منها بعد أصحاب الفروض للذكر مثل حظ الأنثيين ، والدليل على صيرورة البنات وبنات الابن عصبه قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » وعلى صيرورة الأخوات قوله تعالى : « وإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » فإن النص لم يبين سهماً معيناً للبنات والأخوات عند اجتماعهن باخوتهن فدل ذلك على كونهن عصابات .

أما إذا لم تكن الأنثى صاحبة فرض واجتمعت مع أخيها العاصب فإنه لا يعصبها ، فالميراث له دونها ، وذلك كالعمة مع العم ، وبنت العم مع ابنه وبنت الأخ مع ابنه ، لأن النص وارد في تعصيب البنات بالبنين والأخوات بالإخوة ، وكل من البنات والأخوات من أصحاب الفروض فلا يتناول من لا فرض لها من الإناث .

القسم الثالث (العصبه مع الغير)

العصبه مع الغير هي كل أنثى لها فرض مقدر في الأصل وتحتاج في عصبيتها إلى أنثى أخرى لم تشاركها في تلك العصبية ، وتنحصر في اثنتين من أصحاب الفروض هما الأخت الشقيقة والأخت لأب إذا لم يكن مع الواحدة منهما معصب من الذكور ، ووجدت مع بنت صلبية أو أكثر أو بنت ابن أو أكثر مهما نزل أبوها ، أو هما معاً ، ففي هذه الحالة ترث الأخت أو الأكثر بالتعصيب ، فتأخذ الباقي من التركة بعد فرض البنت أو بنت الابن ، وإذا استغرقت الفروض كل التركة فلا شيء لها لأنها صارت عصبه ،

فهي مؤخرة في الترتيب عن أصحاب الفروض . والدليل على تعصيب الأخوات مع البنات وبنات الابن أنه صلى الله عليه وسلم قضى في بنت وابن وأخت فأعطى البنت النصف وبنت الابن السدس والباقي للأخت وهو مروي في صحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وظاهر مما تقدم أن هناك فرقاً بين العصة بالغير والعصة مع الغير ، إذ في العصة بالغير يكون ذلك الغير عصة بنفسه فتتعدى بسببه العصوية إلى الأنثى ويرثان معاً بالتعصيب . أما الغير في العصة مع الغير فليس عصة ، بل هي أنثى صاحبة فرض فليست سبباً في تعصيب الأخت وإنما وجودها شرط فيه .

مسألة إذا اجتمعت العصة بالنفس مع العصة بالغير أو مع الغير فالترجيح فيها يكون عند اتحاد الجهة والدرجة بقوة القرابة من الميت لا يكون عصة بالنفس ، ولهذا إذا اجتمع أخ لأب وأخت شقيقة وبنت كان للبنات النصف فرضاً ، والباقي للأخت الشقيقة بالتعصيب ، ولا شيء للأخ من الأب مع أنه عصة بنفسه وهي عصة مع الغير هكذا أفاده الشيخ عيسوي .

(فرع) في الادلاء بجهتين

قد يتصل الوارث بالمورث من جهتين كأخ لأم هو ابن عم وكابن عم هو زوج وكأم أم الأم التي هي أم أبي الأب أيضاً فهل يرث بالجهتين معاً ؟

والجواب أنه إن ترتب على اختلاف الجهة اختلاف صفة الوارث إذا انتسب إلى الميت كأخ لأم هو ابن عم وابن عم هو زوج فانه يرث بالجهتين معاً إذا لم يكن هناك مانع من الإرث بهما أو بأحدهما ، وهذا لأنهما سببان مختلفان يثبت الإرث بكل منهما عند الانفراد ، فكذا يثبت الإرث بهما عند الاجتماع ، فلو ماتت امرأة عن بنت ، وزوج ابن عم يكون للبنات النصف فرضاً ، وللزوج الربع فرضاً باعتباره زوجاً وله الباقي تعصياً باعتباره ابن عم .

ولو توفيت امرأة عن ابني عم أحدهما زوج يكون للزوج النصف فرضاً
وبالباقي بينه وبين ابن العم الآخر بالسوية تعصياً . ولومات شخص عن
زوجة ، وأخ لأم هو ابن عم يكون للزوجة الربع فرضاً ، وللأخ للأم السدس
فرضاً ، وله الباقي تعصياً باعتباره ابن عم .

وفي أخ شقيق وأخ لأم هو ابن عم يكون للأخ السدس فرضاً ولا يرث
باعتباره ابن عم لحجبه بالأخ الشقيق ، ولو توفي شخص عن بنت وأخ لأم
هو ابن عم يكون النصف فرضاً والباقي لابن العم تعصياً ولا يرث بوصفه
أخاً لأم ، لأنه محجوب بالفرع الوارث .

أما إذا لم يترتب على اختلاف الجهة اختلاف صفة الوارث كانت
الجهتان في الحكم كجهة واحدة كما في الجدة ذات القرايتين ، فانها إذا
اجتمعت مع جدة ذات قرابة واحدة كان السدس بينهما بالسوية ، وهذا
هو مذهب أبي يوسف .

مسائل على ما تقدم

في أب وأم وابن وبنت : للأب السدس فرضاً وللأم السدس كذلك
والباقي للابن والبنت للذكر ضعف الأنثى فهي من ثمانية عشر للأم ثلاثة
وللأب ثلاثة وللبن أربعة وللبن ثمانية .

وفي أب ، وأم وأم أب ، وأخوة أشقاء ، وأخوة لأم يكون للأم السدس
فرضاً والباقي للأب تعصياً ولا شيء لأم الأب ولا للأخوة جميعاً لحجبتهم
بالأب .

وفي جد صحيح ، وأم وبنت ابن يكون لبنت الابن النصف فرضاً وللأم
السدس فرضاً ، وللجد السدس فرضاً والباقي تعصياً .

وفي بنت ، وأخت شقيقة ، وأخت لأم ، وأخ لأم ، وأخت لأب ، وأخ
لأب يكون للبنت النصف فرضاً ، وللشقيقة الباقي تعصياً ، ولا شيء للأخت

والأخ لأم لحجبها بالنت ، ولا للأخ والأخت لأب لحجبهما بالشقيقة التي صارت عصبه مع بنت .

وفي أخ شقيق وعم يكون الكل للأخ الشقيق لأن جهة الأخوة مقدمة على جهة العمومة وفي أخ لأب وابن أخ شقيق يكون الجميع للأخ لأب لأنه أقرب درجة من ابن الأخ الشقيق .

وفي ابن وابن ابن يكون الجميع لابن ولا شيء لابن الابن ميراثاً لأنه محجوب بالابن ويكون له وصية واجبة في حدود الثلث حسب قانون الموارث في مصر .

وفي عم لأب وابن عم شقيق يكون الجميع للعم ، لأنه أقرب درجة .

وفي بنت وبنت ابن وابن ابن وأخ شقيق يكون للبنت النصف فرضاً والباقي لبنت الابن وابن الابن تعصياً وهي من ستة للبنت ثلاثة ولابن الابن اثنان ولبنت الابن واحد ولا شيء للأخ لحجبه بابن الابن .

وفي زوج ، وأم ، وأخوين لأم ، وأخ شقيق يكون للزوج النصف فرضاً وللأم السدس فرضاً وللأخوة الثلاثة الثلث يقسم بينهم بالسوية .

المسألة المشتركة

وفي زوج وجدة صحيحة وأخت شقيقة ، وأخوين لأم يكون للزوج النصف فرضاً ، وللجدة السدس فرضاً وللأخت الشقيقة النصف فرضاً وللأخوين الثلث وهي من ستة تعول الى تسعة = ثلاثة للزوج وواحد للجدة وثلاثة للأخت الشقيقة واثنان للأخوين سهم لكل واحد منهما .

وفي أخت شقيقة وأخت لأب ، وأخوين لأم وأم ، يكون للشقيقة النصف فرضاً وللأخوين لأم الثلث فرضاً ، وللأم السدس فرضاً ولا شيء للأخ والأخت من الأب ، لأن الأخت عصبها أخوها وقد استغرقت الفروض

التركة فلم يبق شيء للعصبة وهي من ستة ثلاثة للشقيقة وللأخوين لأم اثنان وللأم سهم ولم يبق شيء للعصبة .

إذا ثبت هذا فأقرب العصبة الابن وإن سفل ثم الأب قال المسعودي :
ومنهم من لا يسمى الابن عصبة وليس بشيء والدليل على أن الابن أقرب
تعصياً من الأب قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم » فبدأ بذكر الولد
قبل أوالد والعرب لا تبدأ إلا بالأهم فالأهم ، ولأن الله تعالى فرض للأب
مع الولد السدس فدل على أن الابن أسقط تعصيب الأب ، لأنه إنما يأخذ
السدس بالفرض ، ولأن الابن يعصب أخته بخلاف الأب ، فإن عدم البنون
وبنوههم وإن سفلوا كان التعصيب للأب وكان أحق من سائر العصبات لأن
سائر العصبات يدلون به ، فإن عدم الأب كان التعصيب للجد إن لم يكن أخ
لأنه يدلى بالأب ثم لأب الجد وإن علا [مع الاخوة للأم والأب أو للأب
ويقدمون على بنى الاخوة وبنو الاخوة] يقدمون على الأعمام ، وإن لم يكن
جد وهناك أخ لأب وأم أو لأب كان التعصيب له لأنه يدلى بالأب . فإن
أخ لأب وأم وأخ لأب فالأخ للأب والأم أولى لما روى على رضى الله عنه
اجتمع الجد والأخ كان المال بينهما عندنا على ما يأتي بيانه ، وإن اجتمع
أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ، وقال : إن أعيان
بنى الأخ يتوارثون دون بنى العلات يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه دون أبيه «
ولأنه يدلى بقرايتين فكان أولى ممن يدلى بقراية ، فإن عدم الأخ للأب والأم
كان التعصيب للأخ للأب ، ويقدم على ابن الأخ للاب والأم لأنه أقر [فإن
عدم الأخ للأب فالتعصيب لابن الأخ للأب والأم فإن عدم فلبن الأخ للاب
فإن عدم فللأعمام بنهم] .

فإن عدم الأعمام وبنوهم [فللأعمام الأب وبنهم فإن عدموا] كان التعصيب
للأعمام الجد الأقرب فالأقرب منهم ، ثم بعدهم يكون لبنهم وعلى هذا
فإذا انفرد الواحد من العصبة أخذ جميع المال لقوله تعالى « إن امرؤ هلك
ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها
ولد » فورث الأخ جميع مال الأخت ، وإن كان هناك اثنان من العصبة
في درجة واحدة اقتسما المال بينهما لاستوائهما في النسب ، وإن كان مع

العصبة من له فرض أعطى صاحب الفرض فرضه وكان الباقي للعصبة لما ذكرناه في حديث ابنتي سعد بن الربيع وزوجته وأخيه ، ويعصب الابن أخته وأخواته ، لقوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » وكذلك ابن الابن يعصب أخواته لقوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » إلى قوله تعالى « وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » وما عدا هؤلاء من العصبة لا يعصب أخواته لأنه لا فرض لهن عند انفراذهن فلم يعصبهن .

فرع وإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً واثنين من ولد الأم وأخاً وأختاً لأب وأم كان للأم السدس وهو سهم من ستة ، وللزوج النصف ثلاثة وللأخوين للأم الثلث سهمان ويشاركهما في هذين السهمين الأخ والأخت للأب والأم يقتسمونه بينهم الذكر والأنثى فيه سواء . وتصح من اثني عشر للأم سهمان وللزوج ستة ولكل واحد من الإخوة والأخت سهم ، وبه قال عمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت وشريح ومالك وإسحاق .

وقال علي بن أبي طالب وابن عباس وأبو موسى الأشعري وأبي بن كعب والشعبي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد : يسقط الأخ والأخت للأب والأم . دليلنا : أنها فريضة جمعت ولد أم وولد أب وأم يرث كل واحد منهما إذا انفرد ، فإذا ورث ولد الأم لم يسقط ولد الأب والأم كما لو انفرد ولد الأم وولد الأب والأم ، ولم يكن معهم ذو سهم غيرهم ، وهذه المسألة تعرف بالحمارية لأنه يحكى فيها أن ولد الأب قالوا : هب أن أبانا كان حماراً أليس أمنا وأمهم واحدة ؟ وتعرف بالمشاركة أيضاً لما فيها من التشريك بين الإخوة للأم والإخوة للأب والأم في الثلث ، وقد مضى لنا في العول تفصيل يشرح مسائل هذه الفصول فلا يجمل التكرار .

وقال في الرحبية :

وإن تجدد زوجاً وأماً ورثا وإخوة لأم حازوا الثلثا
وإخوة أيضاً لأم وأب واستغرقوا المال بفرض النصب

فاجعلهم كلهم لأم واقسم على الإخوة ثلث التركة
واجعل أباهم حجراً في اليم فهذه المسئلة المشتركة

فرع في إيضاح المشتركة أو الحجرية :

من القواعد المقررة في الميراث أن العاصب ذكراً كان أو أنثى لا يرث إلا بعد استيفاء أصحاب الفروض غير المحجوبين فروضهم ؛ فإذا استغرقت الفرائض جميع التركة فلا شيء للعاصب عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم (ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى عصبة ذكر) متفق عليه من حديث ابن عباس وهذه القاعدة مطردة في جميع مسائل الموارث باتفاق العلماء عدا مسألة واحدة وقع فيها الخلاف ، وهو أن يجتمع في المسألة عاصب هو أخ شقيق - معه أخت شقيقة أولاً - مع زوج وعدد من أولاد الأم ، وصاحبة سهم من أم أو جدة صحيحة ، ففي هذه الصورة نجد أن الفرائض قد استغرقت جميع التركة فهل يحرم الأشقاء - وهم عصبة - في هذه الحالة من الميراث تطبيقاً لتلك القاعدة المأخوذة من الحديث المتقدم ؟ .

ذهب بعض الصحابة منهم على وابن مسعود وابن عباس وأبو موسى الأشعري وأبي بن كعب إلى إسقاط العصبة وهم الأشقاء مادام لم يبق شيء من التركة بعد أنصاء ذوى الفروض ، لأن للزوج النصف فرضاً وللأم أو الجدة السدس فرضاً ولأولاد الأم الثلث فرضاً لم يبق شيء للعاصب ، وإلى هذا الرأي ذهب أبو حنيفة وأحمد وكثير من الفقهاء دليلهم ما ورد في الكتاب العزيز .

وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قضى أولاً بإسقاط الأشقاء ولم يشركهم مع الإخوة لأم في الإرث ثم عرضت عليه مسألة مشابهة للأولى فهم أن يقضى فيها بشئ ما قضى أولاً ، فقبل له : يا أمير المؤمنين هب أن أباهم كان حجراً ملقى في اليم أليست أمهم واحدة ؟ تشرك بينهم في الإرث فقضى بآرثهم مع أولاد الأم في الثلث يقسم بينهم جميعاً بالسوية ، لا فرق بين ذكورهم وإناثهم ، كأنهم جميعاً إخوة لأم ، ووافقته على ذلك زيد بن ثابت وجمع من الصحابة ، ووافقنا على القول به مالك رحمه الله والنظر يقضى

يرجحان الرأي الذى يسوى بين أولاد الأم والأولاد من الأبوين فى الميراث فى هذه الحالة لاستوائهم فى القرابة من جهة الأم وقرابة الأب إن لم يردهم قرباً واستحقاقاً فلا ينبغي أن تكون سبباً فى إسقاطهم ، وعلى هذا : إذا ماتت امرأة وتركّت زوجاً وأماً وأخوين لأم وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقة كان للزوج النصف فرضاً ، وللأم السدس فرضاً ، وللأخوة والأخت جميعاً الثلث يقسم بينهم بالسوية ، لا فرق بين ذكورهم وإناثهم .

وتسمى هذه المسألة (المشتركة) بصيغة البناء للمفعول مع تشديد الراء المتشوخة ، وذلك للتشريك فيها بين جميع الأخوة فى الثلث ، وتسمى أيضاً (المشتركة) بمعنى المشترك فيها ، والحجرية نسبة إلى قولهم : هب أن أبانا كان حجراً فى اليم ، أليست أمنا واحدة .

الموجود من ولد الأم واحداً فقط لأنه يرث السدس فلا تكون الفروض مستغرقة للتركة بل يبقى منها سدس يكون للأشقاء بالتعصيب ، وكذلك لا تتحقق إذا كان الموجود من العصبية أخوة الميت من جهة الأب فقط .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن اجتمع فى شخص واحد جهة فرض وجهة تعصيب كابن عم هو زوج أو ابن عم هو أخ من أم وورث بالفرض والتعصيب لانهما ورثان مختلفان بسببين مختلفين ، فإن اجتمع ابنا عم أحدهما أخ من الأم وورث الأخ من الأم السدس والباقي بينه وبين الآخر . وقال أبو ثور : المال كله الذى هو أخ من الأم لانهما عصبتان يدلى أحدهما بالأبوين والآخر بأحدهما فقدم من يدلى بهما كالأخوين أحدهما من الأب والآخر من الأب والأم ، وهذا خطأ لأنه استحق الفرض بقرابة الأم فلا يقدم بها فى التعصيب كابنى عم أحدهما زوج .

فصل وإن لاعت الزوج ونفى نسب الولد انقطع التوارث بينهما لانقضاء النسب بينهما ، ويبقى التوارث بين الأم والولد لبقاء النسب بينهما ، وإن مات الولد ولا وارث له غير الأم كان لها الثلث وإن أنت بواديين توأمين فنفاهما

الزوج باللعان ثم مات أحدهما وخلف أخاه ففيه وجهان (أحدهما) أنه يرث ميراث الأخ من الأم لأنه لا نسب بينهما من جهة الأب فأم يرث بقرابته كالتوأمين من الزنا إذا مات أحدهما وخلف أخا (والثاني) أنه يرث ميراث الأخ من الأب والأم لأن اللعان ثبت في حق الزوجين دون غيرهما ، لهذا لو قذفها الزوج لم يحسد ولو قذفها غيره حسد ، والصحيح هو الأول ، لأن النسب قد انتفى بينهما في حق كل واحد كما انقطع الفرائش بينهما في حق كل واحد كما يجوز لكل أحد أن يتزوجها .

فصل وإن كان الوارث خنثى ، وهو الذى له فرج الرجال وفرج النساء فإن عرف أنه ذكر وورث ميراث ذكر . وإن عرف أنه أنثى وورث ميراث أنثى . وإن لم يعرف فهو الخنثى المشكوك بكل وورث ميراث أنثى فإن كان أنثى وحده ورث النصف ، فإن كان معه ابن ورث الثلث وورث الابن النصف لأنه يقين ووقف السدس لأنه مشكوك فيه ، وإن كانا خنثيين ورثا الثلثين لأنه يقين ووقف الباقي لأنه مشكوك فيه ، ويعرف أنه ذكر أو أنثى بالبول ، فإن كان يبول من الذكر فهو ذكر ، وإن كان يبول من الفرج فهو أنثى ، لما روى عن علي كرم الله وجهه أنه قال : « بورث الخنثى من حيث يبول » وروى عنه أنه قال : « أن خرج بواه من مبال الذكر فهو ذكر ، وإن خرج من مبال الأنثى فهو أنثى . لأن الله تعالى جعل بول الذكر من الذكر ، وبول الأنثى من الفرج ، فرجع في التمييز إليه » وإن كان يبول منهما نظرت فإن كان يبول من أحدهما أكثر فقد روى الزنى في الجامع أن الحكم للأكثر ، وهو قول بعض أصحابنا ، لأن الأكثر هو الأقوى في الدلالة (والثاني) أنه لا تعتبر الكثرة لأن اعتبار الكثرة يشق فسقط ، وإن لم يعرف بالبول سئل عما يميل إليه طبعه ، فإن قال أميل إلى النساء فهو ذكر وإن قال أميل إلى الرجال فهو أنثى وإن قال أميل إليهما فهو المشكوك ، وقد بيناه ومن أصحابنا من قال : إن لم يكن في البول دلالة اعتبر عدد الأضلاع ، فإن نقص من الجانب الأيسر ضلع فهو ذكر ، فإن أضلاع الرجل من الجانب الأيسر انقص ، فإن الله عز وجل خلق حواء من ضلع آدم الأيسر ، فمن ذلك نقص من الجانب الأيسر ضلع . ولهذا قال الشاعر :

هي الضلع العوجاء لست تقيهما ألا أن تقويم الضلوع أنكسارها
أتجمع ضعفاً واقتداراً على الفتى؟ ليس عجيباً ضعفها واقتدارها)

الشرح . قوله « توأمين » وأحدهما توأم ، ولا يقال للثنتين توأم ، على ما اشتهر على السنة العامة خطأ ، وإنما يقال للواحد توأم وللثنتين توأمان كالذكر والأنثى يقال لهما زوجان وكل واحد منهما زوج ، والأنثى توأمة والجمع توأم وتوأم كدخان . قال الشاعر :

قالت لنا ودمعها توأم على الذين ارتحلوا سلام

أما الأحكام إذا اجتمع في شخص واحد جهتان من جهات الإرث كابن ابن عم هو أخ لأم وابن ابن عم آخر للأخ السدس والباقي بينهما وعند ابن مسعود الكل للأخ وسقط الآخر وإن كان أحدهما ابن أخ لأم فلا شيء له بقرابة لأن ابن الأخ للأم من ذوى الأرحام ، وإن كان عمان .

(أحدهما) خال لأم لم يرجح بخولته وقيل على قياس ابن مسعود وجهان :

(أحدهما) لا يرجح بها .

(والثاني) يرجح بها على العم الذي هو من أب فيأخذ المال لأنه ابن الجد والجدة ، والآخر ابن الجد لا غير . وإن كان العم الآخر من أبوين دليلنا : أن كل من تحققت حياته بعد انفصاله وجب أن يرث كما لو خرج في ابني عم أحدهما خال أو ابني ابني عم أحدهما خال فأما على قول عامة الصحابة فلا أثر لهذا عندهم (أفاده ابن قدامة في المغنى وقال : ابنا عم أحدهما زوج فللزوجة النصف والباقي بينهما نصفين عند الجميع ، فإن كان الآخر أخا من أم فللزوجة النصف وللأخ السدس والباقي بينهما أصلها من ستة للزوج أربعة وللأم اثنان وترجع بالاختصار إلى ثلاثة وعند ابن مسعود الباقي للأخ فتكون من اثنين لكل واحد منهما سهم .

ثلاثة بنى عم أحدهم زوج والآخر أخ لأم فللزوجة النصف وللأخ السدس والباقي بينهما على ثلاثة أصلها من ستة يضرب فيها الثلاثة تكون ثمانية عشر للزوج النصف تسعة وللأخ ثلاثة يبقى ستة بينهم على ثلاثة

فيحصل للزوج أحد عشر وهي النصف والتسع ، وللثالث التسع سهمان فإن كان الزوج ابن عم لأبوين فالباقي كله له ، وإن كان هو والثالث من أبوين فالثالث فالنصف الباقي بينهما وتصح من ستة للزوج الثلثان ولكل واحد من الآخرين سدس ، وابن في جميع ذلك يجعل الباقي بعد فرض الزوج للذي هو أخ من أم .

فرع في المسائل التي خالف فيها عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .

هي ست مسائل (احداهن) هذه . (والثانية) في بنت وبنت ابن وابن ابن الباقي عنده للابن دون أخواته (الثالثة) في أخوات الأبوين وأخوات لأب الباقي عنده للأخ دون أخواته (والرابعة) بنت وابن ابن وبنت ابن عنده لبنت الابن الأضر بهن من السدس أو المقاسمة (الخامسة) أخت لأبوين وأخ وأخوات لأب للأخوات عنده الأضر بهن من ذلك (السادسة) كأن يحجب الزوجين والأم بالكفار والعبيد والقاتلين و يورثهم كما مر آنفاً .

(وبالجمله) فإذا ماتت امرأة وخلقت ابني عم أحدهما زوج ورث الزوج النصف بالفرض والباقي بينه وبين الآخر بالتعصيب . وإن مات رجل وخلف ابني عم أحدهما أخ لأم فإذا للذي هو أخ لأم السدس بالفرض والباقي بينه وبين الآخر نصفان بالتعصيب ، وبه قال على وزيد بن ثابت ومالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة . وذهب عمر وابن مسعود وشريح وأبو ثور أن المال كله لابن العم الذي هو أخ لأم من الرجال الأقربين ، فينبغي أن يكون له نصيب ولأنه يدلي بنسب يفرض له به فوجب أن لا يقوى به تعصيه أحدهما زوج .

فرع وإذا قذف رجل امرأته بالزنا وانتفى عنه نسب ولدها ، ونفاه باللعان فإن النسب ينقطع بين الأب والولد فلا يثبت بينهما توارث ، لأن الإرث بينهما بالنسب ولا نسب بينهما بعد اللعان ، ولا ينقطع التوارث بين الولد والأم لأنه لا ينتفى عنها ، فإن ماتت الأم ورث ولدها جميع مالها إن كان ذكراً ، وإن مات الولد ولم يخلف غير الأم كان لها الثلث والباقي

لمولاه ان كان له مولى ، وان لم يكن له مولى كان الباقي لبيت المال ، وان كان له أخ كان له السدس ولأمه الثلث والباقي لمولاه أو لبيت المال ، وإن كان له أخوان لأب وأم كان لأمه السدس ولأخويه لأبيه وأمهم الثلث والباقي لبيت المال ، وبه قال ابن عباس وزيد بن ثابت ، وهى إحدى الروايتين عن على .

وقال أبو حنيفة : يكون للأم فرضها ويأخذ الباقي بالإرث بناء على أصله فى ذلك ، وذهب ابن مسعود إلى أن الأم عصبة له فتأخذ ثلثها بالفرض والباقي بالتعصيب . وذهب بعض الناس إلى أن عصبتها عصبة الأم . دليلنا ما روى البخارى ومسلم عن الزهرى عن سهل بن سعد الساعدى أنه قال : فرّق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل والمرأة - يعنى باللعان - وكانت حاملاً فانتفى حملها فكان الولد يدعى لأمه ، وجرت السنة أن يرثها وترث منه ما فرض الله لها ، والذي فرض الله للأم من الولد الثلث أو السدس ، فالظاهر يقتضى أنها لا تزداد على ذلك ولأن من ورث سهما من فريضة لم يستحق زيادة عليه إلا بتعصبيه قياساً على الزوجة ، ولأن الأم لو كانت عصبة لم يسقطها المولى لأن العصبة لا تسقط بالمولى فدل على أنها ليست بعصبة .

وأما الدليل على أن عصبتها ليس عصبة لولدها أن الأم ليست عصبة للولد فلم يكن من يدلى بها عصبة له كابن الأخ للأم .

إذا ثبت هذا فإن حكم ولد الزنا حكم ولد الملاعة لأنه ثابت النسب من أمه وغير ثابت النسب من أبيه فكان حكمه حكم ولد الملاعة .

فرع وإن أتت المرأة بولدين توأمين من الزنا ، أو أتت امرأة رجل بولدين توأمين فنفاهما الأب باللعان انقطع التوارث بينهما وبين الأب لما ذكرناه فى الولد ولا ينقطع التوارث بينهما وبين الأم .

وأما إرث أحدهما من الآخر فهل يتوارثان بكونهما أخوين لأم لا غير ؟ أو بكونهما أخوين لأب وأم ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يتوارثان بكونهما أخوين لأب وأم ، ولأن حكم اللعان إنما يتعلق بالزوجين دون غيرهما ، ألا ترى أن الزوج إذا قذفها بعد اللعان لم يحد ، وإذا قذفها غيره حد .

(والثاني) أنهما يتوارثان بكونهما أخوين لأم لا غير وهو الأصح ، لأن نسبهما قد انقطع عن الأب فكيف يتوارثان به ؟ .

وقد روى أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه جعل ميراث ابن الملاغنة لأمه ولورثتها من بعدها » .

فرع إذا مات ميت وخلف وارثاً خشي - وهو الذي له ذكر رجل وفرج امرأة - فإن كان يبول من الذكر لا غير فهو رجل ، وإن كان يبول من الفرج لا غير فهو امرأة ، لما روى عن علي كرم الله وجهه أنه قال : « إن خرج بوله من مبال الذكر فهو ذكر . وإن خرج من مبال الأنثى فهو أنثى ولأن الله تعالى أجرى العادة في الرجل أنه يبول من ذكره وأن الأنثى تبول من فرجها فترجع في التمييز إليه .

وإن كان يبول منهما سواء أو خلق الله له موضعاً آخر يبول منه فهو مشكل وإن كان يبول منهما إلا أنه يبول من أحدهما أكثر فقيه وجهان :

(أحدهما) يعتبر بالأكثر لأنه أقوى في الدلالة .

(والثاني) لا يعتبر به ، ولأن اعتبار ذلك يشق . وحكى أن أبا حنيفة سئل عن الخنثى المشكل فقال : يحكم بالمبال ؛ وقال أبو يوسف : إن كان يبول بهما قال : لا أدري قال أبو يوسف : لكني أرى أن يحكم بأسبقهما بولا . قال أبو حنيفة أرأيت لو استويا في الخروج ؟ فقال أبو يوسف بأكثرهما ، فقال أبو حنيفة يكال أو يوزن ؟ فسكت أبو يوسف .

وقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الخنثى يورث من حيث يبول .

وممن روى عنه ذلك على ومعاوية وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأهل الكوفة وسائر أهل العلم .

وقال ابن قدامة في المغنى : قال ابن اللبان : روى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له قبل وذكر من أين يورث ؟ قال : من حيث يبول » وروى أنه عليه السلام أتى بخنثي من الأنصار فقال : « ورثوه من أول ما يبول منه » .

قلت : وإن لم يكن فيه دلالة من المبال فهل يعتبر فيه نبات اللحية ونهود الشدين وعدد الأضلاع ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يعتبر بنبات اللحية للرجال ونهود الشدين للنساء ، وإن استوت أضلاعه من الجانبين فهو امرأة . وإن نقص أحد جانبيه ضلعاً فهو رجل ، لأن المرأة لها في كل جانب سبع عشرة ضلعاً ، والرجل من الجانب الأيمن سبعة عشر ضلعاً ومن الجانب الأيسر ستة عشر ضلعاً ، لأنه يقال إن حواء خلقت من ضلع من جانب آدم الأيسر ، فلذلك نقصت من الجانب الأيسر من الرجال ، وراثته عن أبيهم .

ومنهم من قال : لا يعتبر بذلك ، وهو قول أكثر أصحابنا لأن اللحية قد نبتت لبعض النساء ولا تنبت لبعض الرجال ، وروى أن بعض الرجال كان له ثدي يرضع به في مجلس هارون الرشيد ، وأما اعتبار الأضلاع فإنه يشق ولا يتوصل إلى ذلك إلا بالتشريح الطبى وقد يخفى الضلع فلا يمكن اعتبار ذلك .

إذا ثبت هذا أو تعذر اعتباره من هذه الأشياء فإنه يرجع إلى قونه وإلى ماذا يميل طبعه ، فإن قال أميل إلى جماع النساء فهو رجل ، وإن قال أميل إلى جماع الرجال فهو امرأة وليس ذلك مميزاً له وإنما هو سؤال له عن ميلاد طبعه ، فإن أخبر بأحدهما ثم رجع عنه لم يقبل رجوعه لأنه إذا أخبر تعلق به أحكام ، وفي قبول قوله في الرجوع إسقاط لتلك الأحكام فلم يجز : والإنسان وقد خلق الله فيه مركبات من الغدد التي منحها سبحانه

خصائص الذكورة وأخرى منحها خصائص الأنوثة ، فبعض هذه الغدد له إفرازات في الجسم ونشاط في تشكيل شكل الجسم ، فغدد الأنوثة يتضح عملها بتأثير قدرة الله تعالى في كبر الأرداف وتواء الثديين وتجرد الوجه من الشعر كاللحية والشارب ، ورخامة الصوت في لين ونعومة وارتخاء .

أما غدد الذكورة فيتضح عملها بتأثير قدرة الله تعالى في إنبات اللحية والشارب وضمور الأرداف وامتشاق الجسم وغلظ شعر الرجل وخشوشته عن شعر المرأة ، وخشونة صوت الرجل واستقامة نبراته وصحة نطقه ، وهذه الغدد يكون مركزها في يعضى المذاكير عند الرجال ومبايض المرأة القريبة من رحمها ، وقد قرأنا كثيراً من أخبار اللائى يتحولن من الاناث الى الذكران ، والذين يتحولون من الذكر اناثا ويحدث اشكال في تغيير هوياتهم وشهادات ميلادهم وشهادات دراساتهم ، وسبيل الطب إلى تحويل هؤلاء هو دراسة أعضائهم السفلى ، وتحديد النشاط الغالب على هذه الغدد فقد تكون مذاكير الرجل مطوية في عمق يظن أنه فرج ثم يقوم الطبيب بإجراء جراحة يخلص بها مذاكير الرجل الذى كان في نظر الناس امرأة لاختفاء مذاكيره وانعكاسها إلى أسفل ، وقد تكون غدد الأنوثة أقوى بمعنى أن تكون له مبايض امرأة مرتخية في شكل الاثين للرجل ولكن تصرفات هذا الشخص وميوله تنبئ عن أنوثة حبيسة حتى إذا أجريت له جراحة لوضع غدده في مكانها الطبيعي صار امرأة .

أما بعد : فقد وصل الطب إلى تحديد حقيقة الخشى المشكل بالأشعة والتشريح ودراسة الظواهر الخارجية التى تدل على اتجاه الغدد نحو الأنوثة أو الذكورة ، فإذا رأى اختفاء الشارب واللحية وبروز الثديين واختفاء المذاكير وتغير الصوت وكبر الأرداف عرفنا أنه امرأة وإذا عملت للشخص جراحة تخلص من الإشكال وكذلك إذا كان نشاط الغدد عكس ما قررنا كان للجراحة أيضاً دورها في تحديد نوع الشخص كرجل .

بقى بعد ذلك حكم الفقهاء في كثير من الصور الشاذة التى يحتمل وقوعها ولا يحيل العقل أو العلم حدوثها .

قال المسعودى : ان قال : أنا رجل فزوج بامرأة فحبلت امرأته وحبل هو تبينا أنه امرأة وإن كان نكاحه باطلا وأن ولد المرأة غير لاحق به لأن حملها يدل على الأنوثة قطعاً .

وإن قال الخنثى : أنا أشتهى جماع الرجال والنساء أو لا أشتهى واحداً منهما فهو مشكل ، والحكم فى توريث المشكل أنه يعطى ما يتبين أنه له ، وإن كان معه ورثة أعطى كل واحد منهم ما يتيقن أنه له وهو أقل حقيه ووقف الباقي حتى يتبين أمر الخنثى بأى طريق من الطرق والتي أضبطها وأدقها طرق الطب الحديث التي يمتزج فيها علم النفس مع وظائف الأعضاء والتشريح ، وإن مات ميت وخلف ابناً خنثى مشكلاً لا غير أعطى نصيب ماله ، وإن كانا خنثيين أعطيا الثلثين ووقف الباقي الى أن يتبين أمرهما أو يصطلحوا عليه .

وقال أبو حنيفة : يعطى الخنثى المشكل ما يتبين أنه له ، ويصرف الباقي إلى العصة ، وخرج ابن اللبان وجها آخر وليس بمشهور ، وذهبت طائفة من البصريين الى أنه اذا خلف ابناً خنثى مشكلاً لا غير أعطى ثلاثة أرباع المال .

واختلفوا فى تنزيل حاله ، فمنهم من قال : يترك حاله لأنه يحتمل أن يكون ذكراً فيكون له جميع المال ، ويحتمل أن يكون أنثى فيكون له نصف المال ، والباقي للعصة ، فالنصف متيقن له والنصف الآخر يتنازعه هو والعصة فيكون بينهما .

ومنهم من قال : ينزل لأنه يحتمل أن يكون ذكراً فيكون له جميع المال ، ويحتمل أنه أنثى فيكون له نصف المال فأعطى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى دليلنا أنه يحتمل أن يكون ذكراً ويحتمل أن يكون أنثى فأعطيناه اليقين وهو ميراث الأنثى لأنه متيقن له ولم نورثه ما زاد لأنه توريث بالشك ، وعلى أبى حنيفة أنا لا نتيقن استحقاق العصة للموقوف له فلم يجز ذلك إليهم .

قال في الرحية :

وإن يكن في مستحق المال	خشى صحيح بين الأشكال
فانقسم على الأقل واليقين	تحظ بحق القسمة والتبين
واحكم على المفقود حكم الخشى	إن ذكرأ يكون أو هو أشى
وهكذا حكم ذوات الحمل	فابن على اليقين والأقل

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن مات رجل وترك حملاً وله وارث غير الحمل نظرت ، فإن كان له سهم مقدر لا ينقص كالزوجة دفع اليها الفرض ، ووقف الباقي الى أن ينكشف ، وإن لم يكن له سهم مقدر كالابن وقف الجميع لأنه لا يعلم أكثر ما تحمله المرأة ، والدليل عليه أن السافعي رحمه الله قال : دخلت الى شيخ باليمن لاسمع منه الحديث فجاءه خمسة كهول فسلموا عليه وقبلوا رأسه ثم جاءه خمسة شباب فسلموا عليه وقبلوا رأسه ، ثم جاءه خمسة فتيان فسلموا عليه وقبلوا رأسه ، ثم جاءه خمسة صبيان فسلموا عليه وقبلوا رأسه ، فقلت : من هؤلاء ؟ فقال : أولادى كل خمسة منهم فى بطن ، وفى المهد خمسة أطفال .

وقال ابن المزيان : اسقطت امرأة بالانبار كيسا فيه اثنا عشر ولداً كل اثنين متقابلان .

فإذا انفصل الحمل واستهل وراث لما روى سعيد بن المسيب رحمه الله عليه عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال : أن من السنة أن لا يرث النفوس ولا يورث حتى يستهل صارخاً ، فإن تحرك حركة حى أو عطس وراث ، لأنه عرف حياته فورث كما لو استهل ، وأن خرج ميتاً لم يرث لأننا لا نعلم أنه كان وأرثا عند موت مورثه ، وأن تحرك حركة مذبوح لم يرث لأنه لم تعرف حياته ، وأن خرج بعضه وفيه حياة مات قبل خروج الباقي لم يرث لأنه لا يثبت له حكم الدنيا قبل انفصال جميعه ، ولهذا لا تنقضى به العدة ولا يسقط حق الزوج عن الرجعة قبل انفصال جميعه) .

الشرح حديث أبي هريرة بلفظه هكذا مرفوع المعنى لقوله : من السنة ، وقد ورد الحديث مرفوع اللفظ في سنن أبي داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا استهل المولود ورث » .

وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والمسور بن مخرمة قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل » ذكره أحمد بن حنبل من رواية ابنه عبد الله وأخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ « إذا استهل السقط صلى الله عليه وورث » وفي إسناده إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف .

قال الترمذي : وروى مرفوعاً والموقوف أصح ، وبه جزم النسائي . وقال الدارقطني في العلل : لا يصح رفعه . وحديث أبي هريرة عند أبي داود في إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال معروف ، وقد روى عن ابن جبان تصحيح الحديث . وقد تقدم في كتاب الجنائز الكلام على السقط ، وقد اختلف في الأمر الذي تعلم به حياة المولود فأهل الفرائض قالوا بالصوت أو الحركة ، وهو قول الكرخي . وروى عن علي وزفر والشافعي . وروى عن ابن عباس وجابر وشريح والنخعي ومالك وأهل المدينة أنه لا يرث ما لم يستهل صارخاً .

قال العيراني في البيان : إن مات وخلف حملاً وارثاً نظرت - فإن استهل صارخاً - فانه - يرث سواء كان فيه روح حال موت مورثه أو كان يومئذ نطفة لما روى أبو الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه » . وقال الشيخ أبو حامد : ولا خلاف في هذا ، وإن خرج ولم يستهل ولكن علمت حياته بحركة أو غير ذلك ، ثم مات فانه يرث عندنا ، وبه قال أبو حنيفة . وقال مالك : لا يرث .

دليلنا : أن كل من تحققت حياته بعد انفصاله وجب أن يرث كما لو خرج واستهل صارخاً ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما نص على الاستهلال لأن ذلك يعلم به الحياة ، فكل ما علمت به الحياة كالحركة والبكاء قام

مقامه ، وإن خرج ميتاً لم يرث ، لأننا لا نعلم أنه نفخ فيه الروح وصار من أهل الميراث أو لم ينفخ . وإن انفصل ميتاً وتحرك بعد الانفصال حركة لا تدل على الحياة لم يرث . لأن بهذه الحركة لم تعلم حياته لأن المذبح قد يتحرك واللحم قد يختلج ولا روح فيه ، وإن خرج بعضه فصرخ ثم مات قبل أن ينفصل لم يرث لأنه ما لم ينفصل جميعه لا ثبت له أحكام الدنيا .

إذا ثبت هذا فما حكم مال الميت قبل انفصال الحمل ؟ ينظر فيه ، فإن كان مع الحمل وارث له فرض لا ينقص الحمل عنه كالزوج والزوجة والأم والجدة أعطى صاحب الفرض فرضه ووقف الباقي من ماله ، وإن كان الوارث معه ممن لا سهم له مقدر كالابن والابنة ، فاختلف أصحابنا فيه ، فذهب المسعودي وابن اللبان وغيرهما إلى أنه يدفع إلى الابن الموجود خمس المال ويوقف الباقي .

وحكى الشيخ أبو حامد أن هذا مذهب أبي حنيفة لأن أكثر ما تلد المرأة في بطن أربعة أولاد . وقال الشيخان أبو حامد الاسفراييني وأبو إسحاق المروزي : لا يعطى الابن الموجود شيئاً من المال بل يوقف جميعه . وحكى المسعودي أن هذا مذهب أبي حنيفة . وقال محمد بن الحسن : يدفع إليه ثلث المال أكثر ما تلده المرأة اثنان . وقال أبو يوسف : يدفع إليه نصف المال لأن الظاهر أنها لا تلد أكثر من واحد .

فإذا قلنا : إنه يوقف جميع المال فوجهه أنه لا يعلم أكثر ما تحمله المرأة ، وحكى عن الشافعي رضى الله عنه أنه قال : قدمت اليمن عند شيخ بها أسمع عليه الحديث . قال ابن بطال : هذا الشيخ من بادية صنعاء من قرية تسمى خيرة . قال الشافعي : فينما هو جالس على بابها إذ جاء خمسة كهول إلى آخر ما قال ووجه سوق القصة أن بعض النساء يمكن أن تلد خمسة توائم ، وقد طالعتنا الانباء منذ حين قريب بامرأة ولدت ستة توائم . وحكى ابن الرزبان أنه قال : أسقطت امرأة عندنا بالأندلس كيساً به اثنا عشر ولداً كل اثنين متحاذيان ، فعلم أنه ليس لما تلده المرأة حد ، واستطرداً على مناسبة

الكيس فإن ولدنا الأنور وعبد الناصر قد رزقني الله بهما توأمين ؛ وكان
الأنور في كيس رائق شفاف فتبارك الله أحسن الخالقين •

فرع ميت مات فقالت امرأة حامل : إن ولدت أنثى لم ترث
منه ، وإن ولدت ذكراً ورث منه ، وإن ولدت ذكراً وأنثى ورث الذكر دون
الأنثى فهذه امرأة أخ الميت أو امرأة ابن أخيه أو امرأة عمه أو امرأة
ابن عمه .

وإن قالت : وإن ولدت أنثى ورثت وإن ولدت ذكراً لم يرث وإن ولدت
ذكراً وأنثى لم يرثا ، فهذه امرأة ماتت وخلفت زوجاً وبنتاً وأبوين وزوجة ابنها
حاملًا من ابنها ، وإن ولدت ذكراً وأنثى لم يرثا كما قررنا •

وإن قالت امرأة حامل : إن ولدت ذكراً ورث وإن ولدت أنثى لم ترث ،
وإن ولدت ذكراً وأنثى ورثا ، فهذا ميت مات وخلف بنتين وزوجة ابن حاملها
منه ، أو ميت مات وخلف أختين لأب وأم وزوجة أب حاملها منه •

ولو قالت الحامل : إن ولدت ذكراً ورث وورثت معه ، وإن ولدت
ذكراً وأنثى ورثا وورثت معهما ، وإن ولدت أنثى لم ترث ولم أرث ، فهذا
رجل مات وخلف ابنتين وابنة ابن حاملها من ابن آخر قد مات •

ولو قالت الحامل : إن ولدت أنثى ورثت وورثت معها وإن ولدت
ذكراً أو ذكراً وأنثى لم يرث واحد منا ، فهذه امرأة ماتت وخلفت ابنة
وأبوين وزوجاً وهذه الحامل ابنة ابن هذه الميتة من ابن لها آخر ،
أفاده العمراني .

فرع إن مات رجل وخلف أخا [لأب وأم أو لأب] وامرأة حاملًا
فولدت ابناً وبنتاً فاستهلا ثم مات أحدهما ثم ماتت المرأة بعده ثم مات الولد
الآخر ولم يعلم أيهما مات قبل الأم ، قال ابن اللبان : وقد قيل القياس
لا يرث الولدان أمهما ، ولا ترثهما لأنه لا يعلم على الانفراد أيهما مات قبلها

كالفرقى ، فيكون ثمن المرأة لعصبتها والسبعة الأثمان التى للولدين للأخ
بميراثه منهما .

وقيل بل ينزل فيقال : إن كان الذى مات قبل المرأة هى البنت . فالمال
كله للأخ وإن كان الذى مات قبل المرأة هو الابن ورثت المرأة منه ثلث
سهامه وهو أربعة أسهم وثلثا سهم من أربعة وعشرين . وورثت الأخت
نصفها والعلم سدسها ، فلما ماتت المرأة كان ما بيدها وهو سبعة أسهم
وثلثا سهم بين ابنتها وعصبتها نصفين ، فيصبح لعصبتها ثلاثة أسهم وخمسة
أسداس ، فلما ماتت البنت صار ما فى يدها للعلم ، فاجتمع للعلم بميراثه من
الابن والبنت عشرون سهما وسدس سهم ، وهذا نصيب الأخ يقيين والباقي
من المال وهو ثلاثة أسهم وخمسة أسداس سهم لعصبة المرأة ، فيوقف ذلك
حتى يسطلح عليه ، فتضرب الفريضة وهى أربعة وعشرون فى مخرج السدس
وهو ستة ، فذلك مائة وأربعة وأربعون .

فائدة ذكر بعض العلماء هنا لغزاً عظيماً ناظماً له بقوله :

قضى المسلمين انظر لحالى	واقتنى بالصحيح واسع مقالى
مات زوجى وهمنى بعد بعلى	كيف حال النساء بعد الرجال
صير الله فى حشايا جينا	لا حرام بل هو بوطء حلال
فلى النصف إن أتيت بأثى	ولى الثمن إن يكن من رجال
ولى الكل إن أتيت بميت	هذه قصتى ففسر سؤالى

والجواب أن يقال هذه امرأة اشترت رقيقاً وأعتقته ثم تزوجت به فحملت
منه ثم مات وهى حامل منه فإن وضعت أثى فلها النصف فرضاً لأنها بنت
الميت ولهذه الزوجة الثمن فرضاً والباقي تعصياً وإن كان المولود ذكراً
فلها الثمن فقط والباقي للولد تعصياً ، وإن يكن الحمل ميتاً أخذت جميع
المال تعصياً وفرضا لأن لها الربع فرضاً بالزوجة والباقي بالولاء تعصياً
حيث لا وارث له من النسب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان مات رجل ولم تكن له عصة ورثه المولى المعتق كما ترثه العصة على ما ذكرناه في باب الولاء فان لم يكن له وارث نظرت ، فان كان كافراً صار ماله لمصالح المسلمين ، وان كان مسلماً صار ماله ميراثاً للمسلمين ، لأنهم يعقلونه اذا قتل ، فانتقل ماله اليهم بالموت ميراثاً كالعصة ، فان كان للمسلمين امام عادل سلم اليه ليضمه في بيت المال لمصالح المسلمين وان لم يكن امام عادل ففيه وجهان :

(احدهما) أنه يرد على اهل الفرض على قدر فروضهم الا على الزوجين ، فان لم يكن اهل الفرض قسم على ذوى الأرحام على مذهب اهل التنزيل ، فيقام كل واحد منهم مقام من يهلك به ، فيجعل ولد البنات والأخوات بمنزلة أمهاتهن ، وبنات الأخوة والأعمام بمنزلة آبائهن ، وأبو الأم والخال بمنزلة الأم ، والعمة والعم من الأم بمنزلة الأب ، لان الأمة أجمعت على الارث باحدى الجهتين ، فاذا عدت احدهما تعينت الأخرى .

(الثانى) وهو المذهب : انه لا يرد على اهل السهام ، ولا يقسم المال على ذوى الأرحام ، لانا دللنا انه للمسلمين ، والمسلمون لم يعدموا ، وانما عدم من يقبض لهم فلم يسقط حقهم ، كما لو كان الميراث لصبي وليس له ولى ، فعلى هذا يصرفه من في يده المال الى المصالح) .

الشرح الأحكام : إن مات ميت وخلف من الورثة من له فرض لا يستغرق جميع ماله كالأم والابنة والأخت ، فإن صاحب الفرض يأخذ فرضه وما بقى عن فرضه يكون لعصته إن كان له عصة ، وإن لم يكن له عصة كان للمولى إن كان له مولى ، وإن لم يكن له مولى كان الباقي لبيت المال ، فيصرف إلى الإمام ليصرفه في مصالح المسلمين . وبه قال زيد بن ثابت والزهرى والأوزاعى ومالك .

وذهب على بن أبى طالب كرم الله وجهه إلى أنه يرد ذلك إلى ذوى الفروض إلا على الزوجين فانه لا يرد عليهما ، فإن لم يكن له أحد من أهل الفروض صرف ذلك إلى ذوى الأرحام ، فيقام كل واحد من ذوى الأرحام

مقام من يدلى به ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه ، واختاره بعض أصحابنا إذا لم يكن هناك إمام عادل ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر أن تحوز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وابنها الذي لا عنت به ، فأخبر أنها تحوز ميراث ابنها الذي لا عنت عليه ، وبهذا نص .

ودليلنا قوله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ، ما ترك » ولم يفرق بين أن يكون هناك وارث غيرها أو لم يكن . فمن قال : إن لها جميع المال فقد خالف ظاهر القرآن ، وكذلك جعل للابنتين الثلثين ولم يفرق ، ولأن كل من استحق من فريضة سهمها مقدراً لم يرث شيئاً آخر إلا بتعصيب كالزوج والزوجة . فعلى هذا ان كان هناك إمام عادل يسلم المال إليه ، وإن لم يكن هناك إمام عادل صرفه من هو بيده إلى مصالح المسلمين ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الجدة والاختوة

إذا اجتمع الجد أو أبو الجد وان علام مع ولد الأب والأم أو ولد الأب ، ولم تنقصه المقاسمة من الثلث ، قاسمهم وعصب اناتهم ، وقال المـزنى يسقطهم ، ووجهه أن له ولادة وتعصياً بالرحم ، فأسقط ولد الأب والأم كالأب ، وهذا خطأ لأن ولد الأب يدلى بالأب فلم يسقطه الجد كام الأب ، ويخالف الأب ، فإن الأخ يدلى به ، ومن أدلى بعصبة لم يرث معه كإبن الأخ مع الأخ ، وأم الأب مع الأب ، والجد والأخ يدلان بالأب فلم يسقط أحدهما الآخر ، كالأخوين من الأب وأم الأب مع الجد ، ولأن الأب يحجب الأم من الثلث إلى ثلث الباقي مع الزوجين ، والجد لا يحجبها .

فصل وإن اجتمع مع الجد ولد الأب والأم وولد الأب عاد ولد الأب والأم الجد بولد الأب ، لأن من حجب بولد الأب والأم وولد الأب إذا انفرد حجب بهما إذا اجتمعا كالأم ، فإن كان له جد وأخ من أب وأم ، وأخ من أب ، قسم المال على ثلاثة أسهم ، للجد سهم ، ولكل واحد من الأخوين سهم ،

ثم يرد الأخ من الأب سهمه على الأخ من الأب والام ، لانه لا يرث معه فلم يشاركه فيما حجا عنه ، كما لا يشارك الأخ من الأب ، الأخ من الأب والام فيما حجا عنه الام ، وتعرف هذه المسألة بالمعادة لان الأخ من الأب والام عاد الجد بالأخ من الأب ، ثم اخذ منه ما حصل له ، وان اجتمع مع الجد اخ من الأب واخت من الأب والام قسم المال على خمسة اسهم ، للجد سهمان وللأخ سهمان وللأخت سهم ، ثم يرد الأخ على الأخت تمام النصف وهو سسهم ونصف ، وبأخذ ما بقى وهو نصف سهم ، لان الأخ من الأب اندسا يرث مع الأخت من الأب والام ما يبقى بعد استكمال الأخت النصف ، وتصح من عشرة وتسمى عشرة زيد رضى الله عنه ، وان اجتمع مع أختين من الأب وأختين من الأب والام قسم المال بينهم على ستة اسهم ، للجد سهمان ، ولكل أخت سهم ، ثم ترد الأختان من الأب جميع ما حصل لهما على الأختين من الأب والام ، لانهما لا يرثان قبل أن تستكمل الأختان من الأب والام الثلثين) .

الشرح اتفق فقهاء الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأئمة المذاهب على أن الإخوة والأخوات لأم يسقطون بالجد الصحيح كما يسقطون بالأب ، واختلفوا في سقوط الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب بالجد .

فذهب فريق من الصحابة والتابعين - منهم أبو بكر وابن عباس وابن عمر وعائشة وشريح والحسن وابن سيرين رضى الله عنهم إلى سقوطهم بالجد كما يسقطون بالأب وإليه ذهب أبو حنيفة . وذهبت طائفة منهم على وزيد ابن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم إلى أنهم لا يسقطون بالجد ، بل يشاركونه في الميراث ، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد ، وأبو يوسف ومحمد صاحباً أبي حنيفة .

وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يرى الرأي الأول في أول أمره فقد قال لعلى وزيد بن ثابت : لولا رأيكما لاجتمع رأيي ورأي أبي ، كيف يكون ابني ولا أكون أباه ، ولكنه عدل عن هذا الرأي واتفق مع على وزيد ابن ثابت في رأيهما .

احتج الأولون بأن لفظ الأب في اللغة يطلق على الجد كما في قوله تعالى « يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة »

وقوله تعالى : « واتبعت ملة آبائي إبراهيم واسحق ويعقوب » وحيث كان الجد أبا فانه يقوم مقام الأب عنده ففقدته فيحجب ولد الأب كما يحجبهم الأب لو كان موجوداً .

واحتجوا ثانياً بأن منزلة الجد من الميت كمنزلة ابن الابن منه ، فكما أن ابن الابن يقوم مقام أبيه في حجب إخوة المتوفى ، فكذلك أبو الأب يقوم مقام الأب في حجبهم ، لذلك قال عمر في حاجة علي وزيد : كيف يكون ابني ولا أكون أباه ؟ أى كيف يتصور أن يكون ابن الابن ابناً فيحجب إخوة الجد ، ثم لا يكون أبو الأب أبا ليحجب إخوة الحفيد ، وقال ابن عباس : ألا يتقى الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أبا الأب أبا ؟

واحتج أصحابنا ومن قال بقولهم :

(أولاً) بأن ارث الاخوة ثبت بالكتاب فلا يحجبون الا بنص أو اجماع ولم يوجد من ذلك شيء .

(ثانياً) كلا من الجد والاخوة يدلى الى الميت بالأب ، فالجد أبوه والأخ ابنه فهم متساوون في درجة القرابة فيتساوون كذلك في الاستحقاق ، ويجب عما استدل به الفريق الأول بأن تسمية الجد أبا في الآية من باب المجاز وذلك لا يقتضى أن مثله من كل الوجوه كما أن الجدة تسمى أما ، ولكنها معاملة الأم عند عدمها بالاتفاق .

فرع في مذاهب الصحابة رضى الله عنهم في ميراث الجد مع الاخوة ، ذهب على بن أبى طالب رضى الله عنه إلى أن للجد مع الإخوة والأخوات ثلاث حالات :

(الحالة الأولى) أن يكون مع الجد إخوة لأبوين أو لأب ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً وفي هذه الحالة يكون الجد كأخ شقيق مع الأشقاء ، وكأخ لأب مع الاخوة لأب فيرث بالتعصيب ويقاسمهم مادامت القسمة خيراً له من السدس وإلا أعطى السدس فرضاً ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون معهم أصحاب فروض آخرون غير البنات أو لا .

(الحالة الثانية) أن يكون مع الجد أخوات يرثن بالقرض كأخت شقيقة أو لأب أو أختين ولا معصب ، وفي هذه الحالة يأخذ الأخوات فرضهن ويرث الجد الباقي بالتعصيب إذا كان ذلك خيراً له من السدس ، وإلا أخذ السدس وورث الأخوات الباقي .

(الحالة الثالثة) أن يكون مع الجد أخوات وفرع وارث مؤنث فلبينات فرضهن وللجد السدس والباقي للأخوات ، ولا يحسب الإخوة أو الأخوات لأب المحجوبون بالأشقاء على الجد في المقاسمة عند الإمام على .

ومذهب زيد بن ثابت أن للجد مع الاخوة حالتين :

(الأولى) إذا لم يكن معهم أحد من أصحاب الفروض ، وفي هذه الحالة يكون للجد الأفضل من أمرين ، المقاسمة أو ثلث جميع المال ، يعني أن الجد يقاسم الإخوة ذكوراً أو إناثاً أو مختلطين ، بأن يجعل كأحد الإخوة ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث وإلا فرض له الثلث وما بقي يكون للإخوة .

(الحالة الثانية) إذا كان معهم ذو فرض من الأم ، والجددة ، والبنت ، وبنت الابن ، والزوج والزوجة . وفي هذه الحالة إن استغرقت الفروض التركية أو بقي منها السدس أو أقل كان للجد السدس فرضاً ، ولا شيء للإخوة ، وإن بقي من التركية أكثر من السدس فللجد الأحسن من أمور ثلاثة : المقاسمة أو ثلث ما يبقى ، أو سدس جميع التركية ، وعند زيد أن الاخوة المحجوبين يحسبون على الجد في المقاسمة ، ففي جد ، وأخ شقيق ، وأخ لأب يدخل الأخ لأب في المقاسمة فيقسم المال أولاً على ثلاثة فيكون للجد ثلثه ثم يأخذ الأخ الشقيق ما يبد الأخ من الأب ، لأنه محجوب به فيحزر الشقيق الثلثين .

ومذهب عبد الله بن مسعود أن الجد لا يعصب الإناث من الأخوات المنفردات عن الجد من بنى الأعيان ، وإذا ورث الجد بالمقاسمة لم ينقص نصيبه بها عن الثلث فإن نقص عنه جعل فرضه الثلث والله تعالى أعلم .

(فرع) فيما قدره القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م

للجد مع الإخوة حالتان :

الأولى : أن يكون الموجود من الإخوة أو الأخوات وارثاً بالتعصيب ، ويندرج تحت هذه الحالة ثلاث صور :

(أولها) أن يكون مع الجد أخ شقيق معه أخت شقيقة أو لا .

(ثانيها) أن يكون معه أخ لأب معه أخت لأب أو لا .

(ثالثها) أن تكون معه أخت شقيقة أو لأب مع البنت أو بنت الابن ، وفي هذه الحالة يجعل الجد أخاً شقيقاً مع الأشقاء وأخاً لأب مع الإخوة لأب ، فيرث معهم بالتعصيب ويقاسمهم للذكر مثل حظ الأنثيين مادامت المقاسمة خيراً له من سدس جميع المال ، ولا يدخل في المقاسمة حينئذ من يكون محجوباً من الإخوة والأخوات لأب .

وإذا كانت المقاسمة تنقصه عن سدس جميع المال ، كان السدس خيراً له من المقاسمة فيعطى السدس فرضاً ويقسم الباقي بعد نصيب الجد وأصحاب الفروض إن وجدوا بين الإخوة والأخوات بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإذا كان مع الجد أخ لأبوين أو أخوان أو ثلاثة أو أربعة وليس معهم أحد من أصحاب الفروض كانت المقاسمة خيراً له ، لأن نصيبه النصف أو الثلث أو الربع أو الخمس ، وإذا كان معه خمسة أخوة لأبوين كانت المقاسمة والسدس سواء ، وإذا كان معه ستة فأكثر كان السدس خيراً له من المقاسمة فيعطى السدس فرضاً وكذلك يكون حال الجد مع الإخوة وإن كانوا جميعاً لأب .

فإن كان بعض الإخوة أشقاء وبعضهم لأب فقط فالمعتبر في المقاسمة هم الأشقاء دون الإخوة لأب ، لأنهم محجوبون بالأشقاء ففى جد وأخ

شقيق وخمسة أخوة لأب تكون المقاسمة بين الجد والشقيق فلكل منهما النصف ولا يحسب الأخوة لأب على الجد في المقاسمة .

(الثانية) أن يكون الموجود من الأخوات وإرثاً بالفرض ، كأخت شقيقة أو لأب أو أختين ولا معصب ، وفي هذه الحالة يرث الجد بالتعصيب فيأخذ ما يبقى بعد القروض إلا أن يحرمه ذلك من الميراث ، أو ينقص نصيبه عن السدس ، فانه يعطى السدس فرضاً ، ففي جد وأخت شقيقة أو لأب يكون للأخت النصف فرضاً والباقي للجددة تعصياً .

وفي جد وأختين شقيقتين أو لأب للأختين الثلثان فرضاً ، والباقي للجد تعصياً .

وفي أخت شقيقة ، وأخت لأب ، وجد ، للشقيقة النصف فرضاً ، وللأخت لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين ، وللجد الباقي تعصياً ، ففي جميع هذه الصور وأمثالها يكون الإرث بالتعصيب خيراً للجد .

فإن كان توريث الجد بالتعصيب يحرمه من الميراث أو ينقص حظه عن السدس أعطى السدس فرضاً ، وذلك كما لو اجتمع مع الجد والأخوات أصحاب فروض آخرون واستغرقت التركة ، أو كان الباقي بعد الفروض أقل من السدس .

ففي جد وأخت شقيقة أو لأب ، وأم ، وزوج يكون الجد صاحب السدس فرضاً ، لأنه لو كان عصبه لما ورث شيئاً لاستغراق الفروض التركة ، إذ يكون للأخت النصف فرضاً ، وللأم الثلث فرضاً ، وللأم الثلث فرضاً ، وللزوج النصف فرضاً فيعطى الجد السدس فرضاً ، حتى لا يحرم من الميراث .

وفي أختين شقيقتين أو لأب وزوجة وجد يكون الجد صاحب فرض السدس أيضاً ، لأنه لو ورث بالتعصيب لنقص نصيبه عن السدس ، إذ للأختين الثلثان فرضاً وذلك ثمانية أسهم من أثنى عشر .

قال في الرحية :

ونبتدى الآن بما أردنا	في الجد والإخوة إذ وعدنا
فألق نحو ما أقول السمعنا	واجمع حواشي الكلمات جمعا
واعلم بأن الجد ذو أحوال	أنيك عنهن على التوالى
يتقاسم الإخوة فيهن اذا	لم يعد القسم عليه بالأذى
فتارة يأخذ ثلثا كاملا	ان كان بالقسمة عنه نازلا
إن لم يكن هناك ذو سهام	فاقنع بإيضاحى عن استفهام
وتارة يأخذ ثلث الباقي	بعد ذوى القروض والأرزاق
هذا إذا ما كانت المقاسمة	تنقصه عن ذاك بالمزاحمة
وتارة يأخذ سدس المال	وليس عنه نازلا بحال

قلت : الجد أبو الأب وإن علا وارث بلا خلاف بين أهل العلم ، وروى عن عمر رضى الله عنه أنه سأل الصحابة : (هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في الجد شيئا ؟ فقال معقل بن يسار المزنى : نعم شهدت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه السدس فقال له عمر : مع من ؟ قال : لا أدري فقال : لا دريت إذن » رواه أبو القاسم بن منده .

فإن اجتمع الجد مع الإخوة أو الأخوات بلأم أسقطهم بالإجماع ، وقد مضى بيان ذلك ، وإن اجتمع مع الإخوة والأخوات للأب والأم أو للأب فقط كانت الصحابة رضوان الله عليهم يتخرجون من انكلام فيه لما روى سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أجرؤكم على الجد أجرؤكم على النار » وروى عن علي رضى الله عنه أنه قال : « من أراد أن يقتحم جرائم جهنم فليقض بين الجد والإخوة » وروى عن ابن مسعود أنه قال : سلونا عن كل شيء ودعونا من الجد لا حياء الله ولا يباه .

إذا ثبت هذا فقد اختلف الناس في الجد إذا اجتمع مع الإخوة والأخوات للأب والأم أو للأب ، فذهب الشافعى رضى الله عنه الى أن الجد لا يسقطهم ، وروى ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت ، وبه قال مالك والأوزاعى وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل ، وذهبت طائفة

إلى أن الجد يسقطهم ، وروى ذلك عن أبي بكر وابن عباس وعائشة وأبي
الدرداء ، وبه قال أبو حنيفة وعثمان البتي وابن جرير الطبري وداود
، وإسحاق ، واختاره المزني . قال المسعودي : وإليه ذهب ابن سريج .

دليلا قوله تعالى : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء
نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » فجعل للرجال والنساء الأقراب
نصيبا ، والإخوة والأخوات للأب إذا اجتمعوا مع الجد وهم من الأقراب ،
فمن قال : لا نصيب لهم فقد ترك ظاهر القرآن ، وأن الأخ يعصب أخته
فلم يسقطه الجد كالابن ، لأن الأخت تأخذ النصف بالفرض فلم يسقطها
الجد كالبت ، ولأن الجد والأخ على منزلة واحدة من الميت لأن الجد
أبو أبيه والأخ ابن أبيه ، والجد له تعصيب ورحم ، والأخ له تعصيب من
غير رحم فلم يسقطه الجد كالابن والبت إذا اجتمعا .

إذا ثبت هذا فإن الجد كالأب في عامة أحكامه ، فيرث بالتعصيب إذا
انقرض كالأب ويرث بالفرض مع الابن وابن الابن ويرث بالفرض والتعصيب
مع البنت وبنت الابن إلا أن الجد يخالف الأب في أربع مسائل :

منها أن الأب يحجب الإخوة للأب والأم ، أو للأب ، والجد لا يحجبهم ،
(والثانية والثالثة) أن الأب يحجب الأم عن كمال الثلث إلى ثلث ما يبقى في
زوج وأبوين أو زوجة وأبوين فإن الجد لا يحجبها ، بل يكون لها ثلث
جميع المال مع الجد فيها (الرابعة) أن الأب يحجب أم نفسه ، والجد
لا يحجب أم الأب . لأنها تساويه في الدرجة إلى الميت ، وتدلى بالأب فلم
ترث معه .

فرع إذا اجتمع الجد والإخوة أو الأخوات للأب والأم أو
للأب وليس معهم من له فرض فللجد الأخط من المقاسمة ، أو ثلث جميع
المال ، فإن كان معه أخ واحد فالأخط له وهنا المقاسمة ، لأنه يأخذ نصف
المال ، وإن كان معه أخوان استوت له المقاسمة والثلث ، وإن كان معه ثلاثة
إخوة فما زاد فالأخط له هنا أن ينفرد بثلث جميع المال ، هذا مذهبنا ، وبه
قال زيد بن ثابت وابن مسعود . وروى عن علي رضي الله عنه روايتان :

(إحداهما) وهي المشهورة أن له الأخط من المقاسمة أو سدس جميع المال فإذا كان معه أربعة إخوة فالمقاسمة أخط له ، وإن كانوا خمسة استوت المقاسمة والسدس ، وإن كانوا ستة فالسدس أخط له .

(والثانية) أن له الأخط من المقاسمة أو سبع جميع المال ، وروى عن عمران بن الحصين وأبي موسى الأشعري أنهما قالا : له الأخط من المقاسمة أو نصف سدس جميع المال ، فإذا كان معه عشرة إخوة فالمقاسمة خير له ، وإن كانوا أحد عشر استوت المقاسمة ونصف السدس .

ودليلنا عليهم : أن البنين أقوى حالا من الإخوة : بدليل أن الإخوة يسقطون بالبنين ثم ثبت أن البنين لا يسقطون . وأما الدليل على ما قلناه فلأن حجب الاخوة للجد لا يقع بواحد ، وينحصر بعدد ، فوجب أن يكون غاية ذلك اثنين قياسا على حجب الإخوة للأم عن الثلث ، وحجب البنات لبنات الابن وحجب الأخوات للأب والأم للأخوات للأب .

وأما إذا اجتمع مع الجد الأخوات للأب والأم أو للأب منفردا فمذهبنا أن حكمهن حكم الاخوة مع الجد فيقاسمن ويكون المال بينه وبينهن للذكر مثل حظ الانثيين ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث ، فإذا نقصته عن الثلث أفرد بثلث جميع المال ، وبه قال زيد بن ثابت . وقال علي بن أبي طالب وابن مسعود : يفرض للأخوات فرضهن ، ويكون الباقي للجد ، ودليلنا أنها فريضة جمعت أبا أب وولد أب فوجب أن لا يأخذ ولد الأب بالفرض كما لو كان مع الجد إخوة وأخوات لأب وأم أو للأب ، فإن الجد يقاسمهم للذكر مثل حظ الأنثيين ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث ، فإذا أنقصته عن ذلك فرض له الثلث كما ذكرنا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كانت المقاسمة تنقص الجد من الثلث بان زاد الاخوة على اثنين والأخوات على اربع فرض للجد الثلث وقسم الباقي بين الاخوة والأخوات لانا قد دللنا على أنه يقاسم الواحد ، ولا خلاف أنهم لا يقاسمونه

أبداً فكان التقدير بالاثنتين أشبه بالأصول ، فإن الحجب إذا اختلف فيه الواحد والجماعة وجب التقدير فيه بالاثنتين كحجب الأم من الثلث ، وحجب البنات لبنات الابن وحجب الأخوات للاب والأم للأخوات للاب ، ولا يعاد ولد الأب والأم الجد بولد الأب في هذا الفصل ، لأن المعادة تحجب الجد ولا سبيل إلى حجه عن الثلث .

فصل وان اجتمع مع الجد والأخوة من له فرض اخذ صاحب الفرض فرضه وجعل للجد أوفر الأمرين من المقاسمة أو ثلث الباقي ما لم ينقص عن سلس جميع المال لأن الفرض كالمستحق من المال فيصير الباقي كأنه جميع المال ، وقد بينا أن حكمه في جميع المال أن يجعل له أوفر الأمرين من المقاسمة أو ثلث المال فكذا فيما بقي بعد الفرض ، فإن نقصته المقاسمة أو ثلث الباقي عن السدس فرض له السدس لأن ولد الأب والأم ليس بأكثر من ولد الصلب ، ولو اجتمع الجد مع ولد الصلب لم ينقص حقه من السدس ، فلأن لا ينقص مع ولد الأب والأم أولى .

وان مات رجل وخلف بنتاً ورجلاً واختاً فلبنت النصف الباقي بين الجد والأخت ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهى من مربات عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، فانه قال : لبنت النصف والباقي بين الجد والأخت نصفان ، وتصح من أربعة ، وان ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً ورجلاً فللزوجة النصف وللأم الثلث والباقي للجد وهو السدس ، وهى من مربات عبد الله رضى الله عنه لأنه يروى عنه انه قال : للزوج النصف والباقي بين الجد والأم نصفان . وتصح من أربعة . وهذا خطأ . لأن الجد أبعد من الأم فلم يجز أن يحجبها كجد الأب مع أم الأب .

وان مات رجل وخلف زوجة وأماً وأخاً ورجلاً فللزوجة الربع وللأم الثلث والباقي بين الجد والأخ نصفان ، وتصح من أربعة وعشرين ، للزوجة ستساقسهم وللأم ثمانية والباقي بين الجد والأخ لكل واحد منهما خمسة ، وهى من مربات عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، فانه روى عنه انه جعل للزوجة الربع وللأم ثلث ما بقي والباقي بين الجد والأخ نصفان وتصح من أربعة ، للزوجة سهم وللأم سهم وللأخ سهم وللجد سهم .

وان مات رجل وخلف امرأة ورجلاً واختاً ، فللمرأة الربع والباقي بين

الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين وتعرف بالاربعة ، لأن مذهب زيد ما ذكرناه ومذهب أبي بكر وابن عباس رضى الله عنهما . للمرأة الربع والباقي للجد . ومذهب علي وعبد الله رضى الله عنهما : للمرأة الربع وللأخت النصف والباقي للجد واختلفوا فيها على ثلاثة مذاهب وانفقوا على القسمة من اربعة . وان مات رجل وخلف امأ واختا وجدا ، فلام الثلث ، والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتسمى الخرفاء لكثرة اختلاف الصحابة فيها ، فان زيدا ذهب الى ما قلناه وذهب أبو بكر وابن عباس رضى الله عنهما الى ان للام الثلث والباقي للجد . وذهب عمر الى أن للأخت النصف وللام ثلث الباقي وهو السدس والباقي للجد . وذهب عثمان رضى الله عنه الى ان للام الثلث والباقي بين الجد والأخت نصفان وتصح من ثلاثة . وذهب علي عليه السلام الى ان للأخت النصف وللام الثلث والباقي للجد . وعن ابن مسعود روايتان (احدهما) مثل قول عمر رضى الله عنه (والثانية) للأخت النصف والباقي بين الأم والجد نصفان ، وتصح من اربعة وتعرف بمثلثة عثمان ومربعة عبد الله رضى الله عن الجميع .

فصل ولا يفرض للأخت مع الجد الا في مسئلة واحدة وهى : اذا ماتت امرأة وخلفت زوجا واما واختا وجدا ، فللزوج النصف وللام الثلث وللأخت النصف وللجد السدس . وأصلها من ستة وتقول الى تسعة ، ويجمع نصف الأخت وسدس الجد فيقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتصح من سبعة وعشرين ، للزوج تسعة وللام ستة وللجد ثمانية وللأخت اربعة ، لانه لا بد من أن يعطى الزوج النصف لانه ليس ههنا من يعجبه ، ولا بد من أن تعطى الأم الثلث لانه ليس ههنا من يحجبها ، ولا بد من أن يعطى الجد السدس لأن أقل حقه السدس ، ولا يمكن اسقاط الأخت لانه ليس ههنا من يسقطها ولا يمكن أن تعطى النصف كاملا ، لانه لا يمكن تفضيلها على الجد ، فوجب ان يقسم مالهما بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتعرف هذه المسئلة بالأكبرية لأن عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلا أسسمه الأكبر فنسبت اليه .

وقيل : سميت أكبرية لأنها كبرت على زيد أصله لانه لا يعيل مسائل الجد وقد اعال ولا يفرض للأخت مع الجد وقد فرض ، فان كان مسكان الأخت فى الأكبرية أخ لم يرث لأن للزوج النصف وللام الثلث وللجد السدس ،

ولا يجوز أن يشارك الجد في السدس لأن الجد يأخذ السدس بالفرض ،
والأخ لا يرث بالفرض وإنما يرث بالتعصيب ولم يسبق ما يرثه بالتعصيب
فسقط . وبالله التوفيق) .

الشرح الأحكام : إذا اجتمع مع الجد والإخوة من له فرض وهم
ستة : البنت وبنت الابن والزوج والزوجة والأم والجدة فإن صاحب الفرض
يعطى فرضه ويكون للجد أو في ثلاثة أشياء : المقاسمة ، أو ثلث ما يبقى أو
سدس جميع المال ، وإن كان الفرض أقل من نصف جميع المال فثلث ما يبقى
خير له من السدس فيكون له الأظ من المقاسمة أو ثلث ما يبقى ، وإن كان
الفرض النصف فثلث ما يبقى والسدس واحد ، وإن كان الفرض أكثر من
النصف فالسدس أكثر من ثلث ما يبقى فيكون للجد الأظ من المقاسمة
أو السدس .

إذا ثبت هذا فمات الرجل وخلف بنتاً وأختاً لأب وأم وجداً فللبنت
النصف والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين ، والمقاسمة
هنا خير للجد هذا مذهبنا ، وبه قال زيد بن ثابت . وقال علي بن أبي طالب
للبنت النصف وللجد السدس والباقي للأخت دليلاً : أنه فريضة جمعت أبا
أب وولد أب فاشتركا في الفاضل من فرض ذوى السهام ، كما لو كان بدل
الأخت أختاً مع البنت والجد .

فرع جد وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب يستوى للجد فيها
الثلث والمقاسمة فله الثلث والفاضل ثلثان أكثر من النصف فتعطى الشقيقة
النصف يفضل سدس للأخ والأخت من الأب أثلاثاً : وتصح من ثمانية عشر .

فرع أم وجد وأخ شقيق وأخت لأب للأم السدس سهم من ستة
يفضل خمسة والمقاسمة فيها خير للجد فله سهمان وللشقيق الباقي ثلاثة
وتسقط الأخت للأب ، وكذلك أم وجد وأخت شقيقة وأخ لأب ، للأم سهم
وللجد سهمان وللأخت ثلاثة ويسقط الأخ للأب .

فرع أم وجد وأخت شقيقة وأخوان لأب : للأم السدس وثلث

الباقى خير للجد فيفرض له فأصلها ثمانية عشر للأم ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة يفضل عشرة للشقيقة منها النصف تسعة فرضها ويفضل للأخوين لأب سهم بينهما نصفين فتصح من ست وثلاثين والنصف الذى تأخذه فرضاً لأنها لو انفردت لم تأخذ أكثر من النصف وحيث كان ثلث المال أو ثلث الباقي خيراً للجد وفصل نصف المال أو أكثر فالنصف الذى تأخذه الشقيقة تأخذه فرضاً على الصواب كما نقله الرافعى والنووى عن تصويب ابن اللبان وقرأه ونقله جماعة عن زيد رضى الله عنه وهذا وارد على قول الجماهير أنه لا يفرض للأخت مع الجد إلا فى الأكدرية والله تعالى أعلم .

فرع زوج وجد وأم فالتركة من ستة : للزوج ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللجد سهم . وبه قال زيد بن ثابت . فإن كان بدل الزوج زوجة كان لها الربع وللأم الثلث والباقى للجد . وروى عن عمر روايتان : (أحدهما) أن للزوج النصف وللأم ثلث ما بقى والباقى للجد .

(والثانية) للزوج النصف وللأم أسدس والباقى للجد . ويفيد اختلاف الروايتين اذا كان مكان الزوج زوجة ، فعلى احدى الروايتين يكون للزوجة الربع وللأم الثلث وما بقى للجد .

وروى عن ابن مسعود ثلاث روايات ، روايتان كروايتى عمر ، والثالثة للزوج النصف والباقى بين الجد والأم ، فيكون على هذه الرواية من مربعات ابن مسعود . وإن مات رجل وخلف زوجة وأما وأخاً وجداً كان أصلها من اثنى عشر : للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللأخ والجد ما بقى وهى خمسة . وتصح من أربعة وعشرين وهى من مربعات ابن مسعود فانه قال : للزوجة الربع وللأم ثلث ما بقى وللأخ والجد سهمان .

وان خلف رجل زوجة وأختاً وجداً كان للزوجة الربع سهم من أربعة والباقى بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتصح من أربعة ، وبه قال زيد بن ثابت .

وقال أبو بكر وابن عباس : للزوجة الربع والباقى للجد . وقال عمر وابن

مسعود : للزوجة الربع سهم من أربعة وللأخت النصف سهمان وللجد ما بقي وهو سهم ، وتعرف هذه المسألة بالربعة ، فإنهم اختلفوا في قدر ما يرث كل واحد من الجد والأخت ، واتفقوا على أن أصلها من أربعة .

فرع وإن مات رجل وخلف أما وأختا وجداً فهذه تسمى الخرقاء لتخرق أقاويل الصحابة فيها . قال ابن بطال « لعلها مأخوذة من الخرق ، وهى الأرض الواسعة ، وأن فيها سبعة أقاويل فأبو بكر وابن عباس وعائشة وهم من قالوا إن الجد يسقط للاخوة ، فللأم الثلث والباقي للجد ويسقط الأخت . وعن عمر فيها روايتان :

(إحداهما) للأخت النصف وللأم السدس والباقي للجد .

(والثانية) أن للأخت النصف وللأم ثلث ما يبقى والباقي بين الجد والأخت نصفاً ، وعن ابن مسعود فيها ثلاث روايات ، روايتان مثل روايتي عمر والثالثة للأخت النصف والباقي بين الجد والأم نصفان ، فتكون على هذه الرواية من مربعاته ٨ وعن عثمان يقسم المال كله على ثلاثة للأم سهم وللأخت سهم وللجد سهم . وقال علي : للأم الثلث وللأخت النصف وللجد السدس . وقال زيد بن ثابت للأم الثلث والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الانثيين . وتصح من تسعة ، وبه قال الشافعي وأصحابه .

فرع قال الشافعي رضى الله عنه وليس يعال لأحد من الاخوة والأخوات مع الجد إلا في الاكدرية ، وهى زوج وأم وأخت لأب وأم أو لأب وجد ، وقد اختلف الصحابة رضى الله عنهم فيها ، فذهب أبو بكر وابن عباس أن للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للجد ، وتسقط الأخت .

وقال عمر وابن مسعود رضى الله عنهما : للزوج النصف وللأم السدس وللأخت النصف وللجد السدس فيعول الى ثمانية وقال علي كرم الله وجهه : للزوج النصف وللأم السدس وللأخت النصف وللجد السدس فتعول إلى تسعة ، فتأخذ الأخت ثلاثة . وقال زيد بن ثابت تعول إلى تسعة كما قال علي ولكن يجمع الثلاثة التي للأخت والسهم الذى للجد فتصير أربعة ، فيقسمان

للذكر مثل حظ الأنثيين . وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة ، وبهذا قال الشافعي وأصحابه ، وإنما كان كذلك لأنه ليس هنا من يحجب الزوج عن النصف ولا من يحجب الأم عن الثلث ، ولا يمكن أن ينتقص الجد عن السدس لأن الابن لا يسقطه عنه فهؤلاء أولى ، وقد استكملت الفريضة ولا سبيل إلى إسقاط الأخت لأنه ليس هنا من يسقطها ففرض لها النصف ، ولا يمكن أن تأخذ جميعه لأنه لا يجوز تفضيلها على الجد فوجب أن يجتمع نصيهما ويقسماه للذكر مثل حظ الأنثيين ، كما قلنا في غير هذا الموضع . واختلف الناس لأى معنى سميت أكرية ، فروى عن الأعمش أنه قال إنما سميت أكرية لأن عبد الملك ابن مروان سأل عنها رجلا يقال له أكر فذكر له اختلاف الصحابة فيها فنسبت إليه . وقيل سميت أكرية لأن امرأة تسمى أكرية ماتت وخلفت هؤلاء فسميت أكرية ونسبت إليها وقيل سميت أكرية لأنها كدرت على زيد أصله ، لأنه لا يفرض للأخوات مع الجد وقد فرض لها ههنا ، ولا يعيل مسائل الجد وقد أعال ههنا .

قال فى الرحبة :

والأخت لا فرض مع الجد لها	فيما عدا مسئلة كلهما
زوج وأم وهما تمامهما	فاعلم فخير أمة علامهما
تعرف يا صاح بالأكرية	وهى بأن تعرفها حريه
فيفرض النصف لها والسدس له	حتى تعول بالفروض المجمله
ثم يعودان إلى المقاسمه	كما مضى فاحفظه واشكر ناظمه

وقال ابن بطلال : يقال إنه اسم المرأة فى المسألة فنسبت إليها ، وإن كان بدل الأخت أخاً فإن للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس ، ويسقط الأخ لأن الأخ له تعصيب محض ولا يمكن أن يفرض له . ولم يبق فى الفريضة شئ فسقط وإن كان هناك زوج وأم وأختان وجد فليست بأكرية ، بل للزوج النصف وللأم السدس والباقي بين الجد والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين فيصح من اثني عشر ، فإن كان هناك زوج وأم وبنت وأخت وجد كان أصلها من اثني عشر للزوج ثلاثة وللبنات ستة ، وللأم سهمان وللجد

سهمان ولا شيء للأخت لأن المسألة قد عالت ولا يفرض لها لأنها إنما تأخذ مع البنت بالتعصيب ولا تعصيب ههنا .

مسألة قال الشافعي رضى الله عنه والإخوة للأب والأم معا دون الجد بالأخوة والأخوات للأب ، وجملة ذلك أنه إذا اجتمع جد وأخ لأب وأم وأخ لأب فان الأخ للأب والأم يعاد الجد بالأخ للأب فيقسم المال بينهم على ثلاثة لكل واحد سهم ثم يرجع الأخ للأب والأم فيأخذ السهم الذى بيد الأخ للأب ، وبه قال زيد بن ثابت ومالك بن أنس .

وذهب على وابن مسعود إلى أن الأخ للأب يسقط ويكون المال بين الجد والأخ للأب والأم نصفين .

دليلنا أن الجد إذا حجب بأخوين وارثين جاز أن يحجب بأخوين أحدهما وارث والآخر غير وارث ، كالأم تحجب بالأخوين أحدهما لأب والآخر لأب وأم ، فإن كان هناك أخ لأب وأم وأخت لأب وجد عاد الأخ للأب والأم الجد بالأخت للأب فيقسم المال على خمسة ، للجد سهمان وللأخ للأب والأم سهمان وللأخت سهم ، ثم يرجع الأخ فيأخذ سهم الأخت ، وإن كان هناك أخوات لأب وأم وأخ لأب وجد ولا حاجة ههنا إلى المعادة لأن الجد لا يجوز أن ينقص عن الثلث .

فرع وان اجتمع أخت لأب وأم وأخت لأب وجد كان المال بينهم على أربعة أسهم ، للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تأخذ الأخت للأب والأم السهم الذى بيد الأخت للأب وقد حصل معها نصف المال ، وإن كان هناك أخت لأم وأب وأخ لأب وجد كان المال بينهم على خمسة ، للجد سهمان وللأخت سهم وللأخ سهمان ثم تأخذ الأخت من الأخ تمام النصف وهو سهم ونصف ، لأنه لا يجوز أن ترث أكثر من نصف المال ، فتضرب الخمسة في اثنين فتصح من عشرة للجد اثنان في اثنين فذلك أربعة وللأخت سهمان ونصف في اثنين فذلك خمسة وللأخ النصف في اثنين فذلك سهم ، وتعرف هذه المسألة بعشرة زيد ، ولو كان بدل الأخ للأب أختان للأب فهى من خمسة كالتى قبلها وتضرب في اثنين تحصل العشرة لأنه يبقى للأختين

سهم من عشرة فتضرب في العشرة اثنين فذلك عشرون ، وتعرف بالعشرينية .
 وإن اجتمع مع الجد والاخوة للأب والأم والإخوة للأب من له فرض كان
 الحكم فيه حكم ما لو كان مع الجد والإخوة للأب والأم من له فرض في
 أن يجعل للجد الأوفر من المقاسمة بعد الفرض أو ثلث ما يبقى أو سدس
 جميع المال ويعاد الاخوة للأب والأم الجد بالاخوة للأب على ما ذكرنا .

وقال في الرحية :

وهو مع الإناث عند القسم	مثل أخ في سهمه والحكم
إلا مع الأم فلا يحجبها	بل ثلث المال لها يصحبها
واحسب بنى الأب لدى الاعداد	وارفض بنى الأم مع الأجداد
واحكم على الإخوة بعد العد	حكمك فيهم عند فقد الجد

والله تعالى أعلم بالصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب النكاح

(النكاح جائز لقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » وما روى علقمة عن عبد الله رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج » ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ») .

الشرح قوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم » مرتبط بأول الآية « وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا » .

قال الشافعى رضى الله عنه (أن لا يكثر عيالكُم) فدل على أن قلة العيال أدنى وقيل : قد قال الشافعى ذلك وخالف جمهور المفسرين وقالوا : معنى الآية : ذلك أدنى أن لا تجوروا ولا تميلوا . فإنه يقال : عال الرجل يعول عولا اذا مال وجار ومنه عول الفرائض ، لأن سهامها زادت . ويقال : عال يعيل عيلة اذا احتاج . قال تعالى « وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله » .

وقال الشاعر :

وما يدرى الفقير متى غناه وما يدرى الغنى متى يعيل

قال ابن القيم : وأما كثرة العيال فليس من هذا ولا من هذا - أى لا من الفقر ولا من الجور - قلت : ان ما ذكره الشافعى لغة حكاها الفقهاء عن الكسائي قال : ومن الصحابة من يقول : عال يعول اذا كثر عياله ،

قال الكسائي : وهى لغة فصيحة سمعتها من العرب • على أن قصد المصنف من سوق الآية هو الاستشهاد بها على جواز النكاح ، وسنعود اليه •

أما حديث علقمة عن عبد الله بن مسعود فقد رواه أصحاب الكتب الستة وأحمد فى مسنده ، وقد أخرج أحمد والبخارى ومسلم عن سعد ابن أبى وقاص قال « رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له لاختصينا » وأخرج أحمد والبخارى ومسلم عن أنس « أن قرأ من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم قال بعضهم : لا أتزوج ، وقال بعضهم : أصلى ولا أنام ، وقال بعضهم : أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ما بال أقوام قالوا كذا وكذا ؛ لكنى أصوم وأفطر ، وأصلى وأنام وأتزوج النساء ؛ فمن رغب عن سنتى فليس منى » وفى مسند أحمد وصحيح البخارى عن سعيد بن جبير قال : قال لى ابن عباس : « هل تزوجت ؟ قلت : لا ، قال : تزوج فان خير هذه الأمة أكثرها نساء » •

وفى سنن الترمذى وابن ماجه عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن التبتل « وقرأ قتادة « ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية » قال الترمذى : انه حسن غريب قال : وروى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم ويقال : كلا الحديثين صحيح •

(قلت) وفى سماع الحسن من سمرة خلاف مشهور مضى فى غير موضع ، وحديث عائشة الذى ذكره الترمذى رواه النسائى أيضاً ، وفى مسند الفردوس عن ابن عمر مرفوعا « حجوا تستغنوا ، وسافروا تصحوا ، وتناكحوا تكثروا فانى أباهى بكم الأمم » وفى اسناده محمد بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن البيلمانى وهما ضعيفان ورواه البيهقى عن الشافعى أنه ذكره بلاغا وزاد فى آخره حتى بالسقط ، ورواه البيهقى عن أبى أمامة بلفظ « تزوجوا فانى مكاثر بكم الأمم ، ولا تكونوا كرهانية النصارى » وفى اسناده محمد بن ثابت وهو ضعيف ، وعند الدارقطنى فى

المؤتلف وابن قانع في الصحابة عن حرملة بن النعمان بلفظ « امرأة ولود أحب الى الله من امرأة حسناء لا تلد ، انى مكاثركم الأمم يوم القيامة » وقد ضعف اسناده ابن حجر ، وعند ابن ماجه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « النكاح من سنتى ، فمن لم يعمل بسنتى فليس منى ؛ وتزوجوا فانى مكاثركم الأمم ، ومن كان ذا طول فليتكح ، ومن لم يجد فعليه بالصوم فان الصوم له وجاء » وفى اسناده عيسى بن ميمون وهو ضعيف .

وفى مسلم عن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم « الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة » وعند النسائي والطبراني باسناد حسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم « حب الى من ديناكم النساء والطيب ، وجعلت قرة عينى فى الصلاة » وعند الترمذى والدارقطنى والحاكم عن أبى هريرة مرفوعا « ثلاثة حق على الله اعانتهم ، المجاهد فى سبيل الله ؛ والنكاح يريد أن يستعف ، والمكاتب يريد الأداء » وعند الحاكم عن أنس بلفظ « من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه فليقت الله فى الشطر الثانى » .

قال ابن حجر : واسناده ضعيف وروى بلفظ « من تزوج امرأة صالحة فقد أعطى نصف العبادة » وفى اسناده زيد العمى وهو ضعيف . وعند أبى داود والحاكم عن ابن عباس مرفوعا بلفظ « ألا أخبركم بخير ما يكنز المرء ؟ المرأة الصالحة اذا نظر اليها سرته ، واذا غاب عنها حفظته ، واذا أمرها أطاعته » وعند الترمذى نحوه باسناد منقطع ؛ وعند البغوى فى معجم الصحابة بلفظ « من كان موسرا فلم ينكح فليس منا » ورواه البيهقى وقال : هو مرسل ، وكذا جزم به أبو داود والدولابى .

وقد روى ابن ماجه والحاكم عن ابن عباس « لم ير للمتجائنين مثل التزويج » وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم وصححه والطبراني من رواية عطاء عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا « لا ضرورة فى الاسلام » ولا رواية لعطاء عن عكرمة ولعله من رواية عمرو بن عطاء بن وراز ، وهو مجهول أو

عمرو بن أبى الجوار، والصورة الذى لم يتزوج والذى لم يحج، وعند الحاكم من حديث عياض بن غنم مرفوعاً « لا تزوجوا عاقراً ولا عجوزاً فانى مكاثركم الأمم » واسناده ضعيف وقد قال ابن حجر فى الفتح : وفيه أيضاً عن الصنايح بن الأعسر وسهل بن حنيف وحرملة بن النعمان ومعاوية بن حيدة .

أما لفات الفصل وغريبه فإن الباء بالمد النكاح والتزوج وقد تطلق الباء على الجماع نفسه ، ويقال أيضاً : الباهة والباء بالألف مع الهاء وابن قتيبة يجعل هذه الأخيرة تصحيفاً وليس كذلك ، بل حكاه الأزهري عن ابن الأنباري ، وبعضهم يقول الهاء مبدلة من الهمزة يقال : فلان حريص على الباء والباء والباء بالهاء والقصر أى على النكاح .

قال ابن الأنباري : الباء الواحدة والباء الجمع ثم حكاه الأزهري عن ابن الأعرابي أيضاً ويقال : ان الباءة هو الموضع الذى تبوء اليه الابل ثم جعل عبارة عن المنزل ثم كنى به عن الجماع اما لأنه لا يكون الا فى الباءة غالباً أو لأن الرجل يتبوء من أهله أى يستمكن كما يتبوء من داره ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « من استطاع منكم الباءة » على حذف مضاف والتقدير من وجد مؤنة النكاح فليتزوج ، ومن لم يستطع أى من لم يجد أهبة فعليه بالصوم ، وقيل الباءة بالمد القدرة على مؤن النكاح وبالقصر الوطء .

قال أبو العلاء المعري :

والباء مثل الباء يخف فض للدناءة أو يجسر

قال ابن حجر : ولا مانع من الحمل على المعنى الأعم بأن يراد بالباءة القدرة على الوطء ومؤن التزويج ، وقد وقع فى رواية عند الاسماعيلى من طريق أبى عوانة بلفظ « من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج » وفى رواية للنسائي « من كان ذا طول فليتكح » وقوله « أغض للبصر وأحسن للفرج » أى أشد غصاً للبصر وأشد احصاناً ومنعاً من الفاحشة ، وقوله « فعليه » قيل هذا من اغراء الغائب ، ولا تكاد العرب تغرى الا الشاهد ، تقول عليك زيداً ، ولا تقول عليه زيداً . قال الطيبي وجوابه أنه لما كان الضمير للغائب

راجعا الى لفظة من وهى عبارة عن المخاطبين في قوله : « يا معشر الشباب »
والشباب جمع شاب .

قال الأزهري : لم يجمع فاعل على فعال غيره ، وبيان لقوله « منكم »
جاز قوله عليه لأنه بمنزلة الخطاب ، وأجاب القاضى عياض بأن الحديث ليس
فيه اغراء الغائب ، بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولا بقوله : « من
استطاع منكم » وقد استحسنته القرطبي والحافظ ابن حجر ، وقوله :
وجاء بكسر الواو والمد وأصله الغمز ومنه وجأ في عنقه اذا غمزه ، ووجأه
بالسيف اذا طعنه به ، ووجأ أثيبه غمزهما حتى رضيهما
وتسمية الصيام وجاء استعارة ، والعلاقة المشابهة ، لأن
الصوم لما كان مؤثرا في ضعف شهوة النكاح شبه بالصوم .
وقد يقال : ان الصوم بما فيه من عبادة في ذاته وفيما يلبسه من ترك
لشهواته الحسية والمعنوية فانه صارف عن مقارفة الشهوات أو التجاف
للمآثم ، وهو بما يحيط بالمرء من فيض نور الطاعة وقاية من الفحشاء أى
وقاية .

اما الأحكام فان النكاح مشروع بالكتاب والسنة كما أوردنا من
نصوصهما وقد اختلف الفقهاء في كونه واجبا أو جائزا فذهبنا جوازه ،
وهو المشهور من مذهب أحمد بن حنبل رضى الله عنه الا أن يخاف أحد
على نفسه الوقوع في محذور بتركه فيلزمه اعفاف نفسه .

وحكى عن داود أنه واجب في العمر مرة واحدة للآية والخبر . دليلنا
أن الله تعالى حين أمر به علقه على الاستطابة بقوله : « فانكحوا ما طاب لكم
من النساء » والواجب لا يقف على الاستطابة ، وقال : مشى وثلاث ورباع .
ولا يجب ذلك بحال بالاتفاق .

قالت عائشة رضى الله عنها كانت مناحك أهل الجاهلية على أربعة
أقسام :

(أحدها) مناحك الرايات وهو أن المرأة كانت تنصب على بابها راية
لتعرف أنها عاهرة ، فيأتيها الناس .

(والثاني) أن الرهط من القبيلة أو الناحية كانوا يجتمعون على وطء امرأة لا يخالطهم غيرهم ، فإذا جاءت بولد الحق بأشبههم •

(الثالث) نكاح الاستخيار ، وهو أن المرأة إذا أرادت أن يكون ولدها كريماً بذلت نفسها لعدة من فحول القبائل ليكون ولدها كأحدهم •

(الرابع) النكاح الصحيح - وهو الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه « ولدت من نكاح لا سفاحاً » وتزوج النبي صلى الله عليه وسلم خديجة بنت خويلد قبل النبوة من عمها ورقة بن نوفل وكان الذي خطبها له عمه أبو طالب وخطب فقال : « الحمد لله الذي جعل لنا بلداً حراماً وبيتاً محجوجاً وجعلنا سدنته ، وهذا محمد قد علمتم مكانه من العقل والنبل ، وإن كان في المال قل ، إلا أن المال ظل زائل ، وعارية مسترجعة • وما أردتم من المال فعلى ، وله في خديجة بنت خويلد رغبة ولها فيه مثل ذلك ، فزوجها منه عمها » والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح النكاح الا من جائز التصرف فأما الصبي والمجنون فلا يصح منهما عقد النكاح لأنه عقد معاوضة فلم يصح من الصبي والمجنون كالبيع • وأما المحجور عليه لسفه فلا يصح نكاحه بغير إذن الولي لأنه عقد يستحق به المال فلم يصح منه من غير إذن الولي ، ويصح منه باذن الولي لأنه لا ياذن له الا فيما يرى الحظ فيه • وأما العبد فلا يصح نكاحه بغير إذن المولى لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا نكح العبد بغير إذن سيده فنكاحه باطل » ولأنه بالنكاح تنقص قيمته ويستحق بالمهر والنفقة كسبه • وفي ذلك أضرار بالمولى فلم يجز من غير إذنه ، ويصح منه باذن المولى لأنه لما أبطل النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه بغير إذنه دل على أنه يصح باذنه ، ولأن المنع لحق المولى فزال باذنه •

فصل ومن جاز له النكاح وتاقت نفسه اليه وقدر على المهر والنفقة فالمستحب له أن يتزوج لحديث عبد الله ، ولأنه أحسن لفرجه وأسلم لدينه ،

ولا يجب ذلك لما روى ابراهيم بن ميسرة رضى الله عنه عن عبيد بن سعد يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم « من أحب فطرته فليستن بسنتي ، ومن بسنتي النكاح » ولأنه ابتغاء لذة تصير النفس عنها فلم يجب كلبس الناعم واكل الطيب ، ومن لم تتق نفسه اليه ، فالمستحب له أن لا يتزوج لأنه تتوجه عليه حقوق هو غنى عن التزامها ويحتاج أن يشتغل عن العبادة بسببها ، وإذا تركه تخلى للعبادة فكان تركه اسلم لدينه) .

الشرح حديث ابن عمر أخرجه ابن ماجه ، قال الترمذى (لا يصح انما هو عن جابر) ورواية جابر عند أحمد وأبى داود والترمذى وحسنه بلفظ « أيما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر » .

أما حديث عبيد بن سعد فأصح طرقة روايتا عائشة وأنس في الرهط الذين جاءوا الى البيت ، وقد مضى تخريجه .

اما الأحكام فإنه لا يصح النكاح الا من حر بالغ عاقل مطلق التصرف . فأما العبد فلا يصح نكاحه بغير إذن السيد . وأما الصبي والمجنون فلا يصح نكاحهما لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » ولأنه عقد معاوضة فلم يصح من الصبي والمجنون كالبائع . وأما السفیه فلا يصح نكاحه بغير إذن الولی ، لأنه لا يأذن له الا فيما فيه مصلحة من ذلك .

فرع النكاح مستحب غير واجب عندنا ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور من مذهبه ، وأكثر أهل العلم .

وقال داود بن علي الظاهري : هو واجب على الرجل والمرأة مرة في العمر دليلنا كما قلنا قوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » فعلقه بالاستطابة وما كان واجباً لا يتعلق بالاستطابة .

وروى أبو أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أربع من سنن المرسلين : الختان والتعطر والسواك والنكاح » وقوله : « من أحب فطرته » فعلقه على المحبة وسماه سنة ، فإذا اطلقت السنة

اقتضت المندوب اليه . وروى أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : « يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فبين لها ذلك ، فقالت : لا والله لا تزوجت أبداً » فلو كان النكاح واجباً لأنكر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، وروى أن جماعة من الصحابة ماتوا ولم يتزوجوا ولم ينكر عليهم .

إذا ثبت هذا فالناس في النكاح على أربعة أضرب : ضرب تتوق نفسه اليه ، أى اشتاقت . ويجد أهبتها وهو المهر والنفقة وما يحتاج اليه ، فيستحب له أن يتزوج لما رواه عبد الله بن مسعود في حديث (يا معشر الشباب) .

(والضرب الثانى) من تتوق نفسه الى الجماع ولا يقدر على المهر والنفقة فالمستحب له أن لا يتزوج ، بل يتعاهد نفسه بالصوم فإنه له وقاية . ولا يشغل ذمته بالمهر والنفقة .

(والضرب الثالث) من لا تتوق نفسه الى الجماع ويريد التخلّى الى عبادة الله تعالى فيستحب له أن يتزوج ، لأنه يلزم ذمته حقوقاً هو مستغن عن التزاهما .

(والضرب الرابع) من لا تتوق نفسه وهو قادر على المهر والنفقة ولا يريد العبادة فهل يستحب له أن يتزوج ؟ فيه قولان حكاهما العمرانى فى الفروع .

(أحدهما) لا يستحب له أن يتزوج لأنه يشغل ذمته بما لا حاجة به اليه .

(والثانى) يستحب له لقوله صلى الله عليه وسلم « من أحب فطرتى فليستن بستى ، ومن سنتى النكاح » .

وقال : أبو حنيفة النكاح مستحب بكل حال ، وبه قال بعض أصحابنا ؛ بل قال أبو عوانة الاسفرايينى من محدثى أصحاب الشافعى : « انه يجب

للتأني إليه القادر على مؤنته » وصرح به في صحيحه ، ونقله المصعبى في شرح مختصر الجوينى وجهاً وقال ابن حزم في المحلى : وفرض على كل قادر على الوطء ان وجد ما يتزوج به أو يتسرى أن يفعل أحدهما ، فإن لم يجد فليكثر من الصوم وهو قول جماعة من السلف • انتهى •

وقال الماوردى من أصحابنا : الذى نطق به مذهب مالك أنه مندوب ، وقد يجب عندنا في حق من لا ينكح عن الزنا إلا به وقال القاضى عياض : هو مندوب في حق كل من يرجى منه النسل ، ولو لم يكن في الوطء شهوة ، وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير الوطء • فأما من لا نسل له ولا إرب له في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباح في حقه اذا علمت المرأة بذلك ورضيت • وقد يقال : انه مندوب أيضا لعموم « لا رهبانية في الاسلام » قال الحافظ ابن حجر : ولم أره بهذا اللفظ ، لكن في حديث سعد بن أبى وقاص عند الطبرانى « ان الله أبدلنا بالرهبانية الحنيفية السمحة » قلت : ويؤخذ على الحافظ ابن حجر ذكره لحديث الطبرانى بيد أن حديث أحمد في مسنده أولى بالذكر من حديث الطبرانى ولفظه - أعنى أحمد بن حنبل - حدثنا عبد الله حدثنى أبى ثنا عبد الرزاق قال ثنا معمر عن الزهرى عن عروة قال : دخلت امرأة عثمان بن مظعون أحسب اسمها خولة بنت حكيم على عائشة وهى باذة الهيئة فسلتها ما شأنك ؟ فقالت : زوجى يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبى صلى الله عليه وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان فقال : يا عثمان ان الرهبانية لم تكتب علينا فما لك في أسوة فوالله انى لأخشاكم الله وأحفظكم لحدوده » وفي سنن الدارمى حدثنا محمد ابن يزيد الحزامى ثنا يونس بن بكير حدثنى ابن اسحاق حدثنى ابن اسحاق حدثنى الزهرى عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبى وقاص قال : « لما كان من أمر عثمان بن مظعون الذى كان من ترك النساء بعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا عثمان انى لم أومر بالرهبانية أرغبت عن سنتى ؟ قال : لا يا رسول الله قال : ان من سنتى أن أصلى وأنام وأصوم وأطعم وأنكح وأطلق فمن رغب عن سنتى فليس منى ، يا عثمان ان لأهلك عليك حقا ، ولنفسك عليك حقا • قال سعد : فوالله لقد كان أجمع رجال

من المسلمين على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هو أقر عثمان على ما هو عليه أن تختصي فتبتل « وهذا أيضاً أولى بالتقديم من حديث الطبراني والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل والمستحب أن لا يتزوج الا ذات دين لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تنكح المرأة لأربع ، لمالها وحسبها وجمالها ودينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » ولا يتزوج الا ذات عقل ، لأن القصد بالنكاح العشرة وطيب العيش ، ولا يكون ذلك الا مع ذات عقل ، ولا يتزوج الا من يستحسنها لما روى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « انما النساء لعب ، فاذا اتخذ احدكم لعبة فليستحسنها » .

فصل وإذا أراد نكاح امرأة فله أن ينظر وجهها وكفيها ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رجلاً أراد أن يتزوج امرأة من نساء الأنصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « انظر اليها فان في عين الأنصار شيئاً » ولا ينظر الى ما سوى الوجه والكفين لأنه عورة ، ويجوز للمرأة إذا أرادت أن تتزوج برجل أن تنظر اليه ، لأنه يعجبها من الرجل ما يعجب الرجل منها . ولهذا قال عمر رضى الله عنه : « لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم ، فانه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن » ويجوز لكل واحد منهما أن ينظر الى وجه الآخر عند المعاملة ، لأنه يحتاج اليه للمطالبة بحقوق العقد والرجوع بالعقدة . ويجوز ذلك عند الشهادة للحاجة الى معرفتها في التعامل والأداء .

ويجوز لمن اشترى جارية أن ينظر الى ما ليس بعورة منها للحاجة الى معرفتها ويجوز للطبيب أن ينظر الى الفرج للمداواة لأنه موضع ضرورة فجاز له النظر الى الفرج كالنظر في حال الختان . وأما من غير حاجة فلا يجوز للأجنبي أن ينظر الى الأجنبية ، ولا للأجنبية أن تنظر الى الأجنبي ، لقوله تعالى : « قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم - وقل للمؤمنات يغضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن » .

وروت أم سلمة رضي الله عنها قالت : « كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده ميمونة ، فاقبل ابن أم مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجبن عنه ، فقلت : يا رسول الله اليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا ؟ فقال : أفعميا وإن انتما اليس تبصرانه ؟ » وروى على كرم الله وجهه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أردف الفضل فاستقبلته جارية من خثعم فلوى عنق الفضل ، فقال أبوه العباس : لوبت عنق ابن عمك ؟ قال : رايت شابا وشابة فلم آمن الشيطان عليهما » ولا يجوز النظر إلى الأمرد من غير حاجة لأنه يخاف الافتتان به كما يخاف الافتتان بالمرأة .

فصل ويجوز لدوى المحارم النظر إلى ما فوق السرة ودون الركبة من ذوات المحارم لقواه تعالى : « ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو أبناء بعولتهن أو أخوانهن أو بنى أخواتهن أو نساتهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الأربة من الرجال » يجوز للرجل أن ينظر إلى ذلك من الرجل والمرأة أن تنظر إلى ذلك من المرأة لأنهم كدوى المحارم في تحريم النكاح على التأييد فكذا في جواز النظر . واختلف أصحابنا في مملوك المرأة ، فمنهم من قال : هو محرم لها في جواز النظر والخلوة ، وهو المتصوص لقوله عز وجل « أو ما ملكت أيمانهن » فذكره مع ذوى المحارم في إباحة النظر . وروى أنس رضي الله عنه قال : « أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة غلاماً فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم ومعه الغلام فتقنعت بثوب إذا قنعت رأسها لم يبلغ رجلها ، وإذا غطت رجلها لم يبلغ رأسها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلامك » ومنهم من قال : ليس بمحرم ، لأن المحرم من يحرم على التأييد ، وهذا لا يحرم على التأييد فلم يكن محرماً ، واختلفوا في المراهق مع الأجنبية ، فمنهم من قال : هو كالبالغ في تحريم النظر لقوله تعالى : « أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء » فدل على أنه لا يجوز لمن ظهر على عورات النساء ، ولأنه كالبالغ في الشهوة فكان كالبالغ في تحريم النظر . ومن أصحابنا من قال : يجوز له النظر إلى ما ينظر ذو محرم ، وهو قول أبي عبد الله الزبيرى لقوله عز وجل : « وإذا بلغ الأطفال منك الحلم فليستأذنوا » فدل على أنهم إذا لم يبلغوا الحلم لم يستأذنوا » .

فصل ومن تزوج امرأة أو ملك جارية يملك وطأها فله أن ينظر منها إلى غير الفرج ، وهل يجوز أن ينظر إلى الفرج ؟ فيه وجهان : (أحدهما)

لا يجوز ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « النظر الى الفرج يورث الطمس » (والثاني) يجوز ، وهو الصحيح ، لأنه يملك الاستمتاع به فجاز له النظر اليه كاللغز . وإن زوج أمته حرم عليه النظر الى ما بين السرة والركبة لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا زوج أحدكم جاريته عبده أو أجيده فلا ينظر الى ما دون السرة والركبة » .

الشرح

حديث أبي هريرة رواه الشيخان وأحمد في مسنده وأصحاب السنن ما عدا الترمذي ، وحديث أنس رواه أبو داود والبيهقي وابن مردويه وفي أسناده أبو جميع سالم بن دينار الهجيمي البصري . قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة الرازي : بصرى لين الحديث . وقوله : « إذا قنعت » بفتح النون المشددة سترت وغطت ، وأما حديث « النظر الى الفرج يورث الطمس » فقد رواه ابن حبان في الضعفاء من طريق بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس بلفظ : « إذا جامع الرجل زوجته فلا ينظر الى فرجها فان ذلك يورث العشا » قال : وهذا يمكن أن يكون بقية سمعه من بعض شيوخه الضعفاء عن ابن جريج فدلسه ، وقال ابن أبي حاتم في العلل : سألت أبي عنه فقال : موضوع وبقية مدلس . وذكر ابن القطان في كتاب أحكام النظر : أن بقى بن مخلد رواه عن هشام بن خالد عن بقية قال : عن ابن جريج وكذلك رواه ابن عدى عن ابن قتيبة عن هشام فما بقى فيه الا النسوية وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وخالف ابن الصلاح فقال : انه جيد الإسناد كذا قال ، وفيه نظر وفي الباب عن أبي هريرة وقد مضى في العبادات في ستر العورة وضعفة النووي وغيره . وكذلك حد العورة من الجارية مضى في ستر العورة فليراجع .

أما غريبه فقوله « لأربع » أى لأجل أربع ، وقوله « لحسبها » بفتح الحاء والسين أى شرفها : والحسب فى الأصل الشرف بالآباء والأقارب مأخوذة من الحساب ، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبوها فيحكم لمن زاد عدده على غيره ، وقيل المراد بالحسب هنا الأفعال الحسنة ، وقيل المال ، وهو مردود بذكره قبله ، ويؤخذ من الحديث أن الشريف النسيب يستحب له أن يتزوج نسيبة ، الا أن تعارض نسيبة

غير ذات دين ، وغير نسيبة ذات دين ؛ فتقدم ذات الدين ، وهكذا في كل الصفات •

وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه « أن أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه المال » فقال ابن حجر : يحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له ، ومنه حديث سمرة يرفعه « الحسب المال والكرم التقوى » أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم •

قوله « وجمالها » يؤخذ منه استحباب نكاح الجميلة ، ويلحق بالجمال في الذات الجمال في الصفات ؛ قوله « فاظفر بذات الدين » فيه دليل على أن اللائق بذى الدين والمروءة أن يكون الدين مطمح نظره في كل شيء لا سيما فيما تطول صحبته كالزوجة وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه والبخاري والبيهقي يرفعه « لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن ، ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولأمة سوداء ذات دين أفضل » •

والحديث يكشف نحائز البشر وما استقر في طباعهم من قصد هذه الخصال الأربع وآخرها عندهم ذات الدين فاظفر أيها الحصيف بذات الدين تربت يداك ، أى لصقت بالتراب وهى كناية عن الفقر ، وهو خبر بمعنى الدعاء ؛ لكن لا يراد به حقيقته وبهذا جزم صاحب العمدة •

وحكى ابن العربي أن المعنى : استغنت يداك ، ورد بأن المعروف آترب إذا استغنى ، وترب إذا افتقر ؛ وقيل : معناه ضعف عقلك ، وقيل : افتقرت من العلم وقيل : فيه شرط مقدر أى وقع ذلك لك إن لم تفعل ؛ ورجحه ابن العربي • وحديث « إنما النساء لعب » مضى تخريجه •

أما حديث أبي هريرة فقد رواه أحمد والنسائي ، وأخرجه مسلم من حديث أبي حازم عنه ولفظه « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأنا ورجل

فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أنظرت إليها ؟ قال : لا ، قال : فاذهب فانظري إليها فان في أعين الأنصار
شيئاً » .

أما حديث أم سلمة فقد رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه
والنسائي وابن حبان وفي اسناده نبهان مولى أم سلمة شيخ الزهري وقد
وثق . وقد روى مالك في موطئه عن عائشة أنها احتجبت من أعمى فقيل
لها : انه لا ينظر اليك قالت : لكنني أنظر إليه .

أما حديث علي كرم الله وجهه فقد أخرجه الترمذي وصححه ، ورواه
البخاري من حديث عبد الله بن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أردف
الفضل بن العباس يوم النحر خلفه ، وفيه قصة المرأة الخثعمية التي سألته
صلى الله عليه وسلم عن أمها التي لم تحج ، وقد مضى في كتاب الحج تفصيله
وطرقه وفجواه .

وأما حديث (اذا زوج أحدكم عبده جاريته أو أجبره فلا ينظر الى ما بين
السرة والركبة) أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده ورواه البيهقي وقال البخاري في صحيحه : ويذكر عن ابن عباس وجره
ومحمد بن جحش : الفخذ عورة . وقد ذكر الحافظ ابن حجر من وصله في
كتابه تعليق التعليق . أما أثر عمر فقال الحافظ في التلخيص : (لم أجده) .

اما الأحكام فانه يستحب له أن يتزوج ذات العقل ، لأن القصد
بالنكاح طيب العيش معها ولا يحصل ذلك مع من لا عقل لها ، ويستحب له
أن يتزوج بكرأ لما روى جابر قال : تزوجت امرأة فأتيت النبي صلى الله عليه
وسلم فقال : أتزوجت يا جابر ؟ فقلت نعم ، فقال : بكرأ أم ثيبأ ؟ فقلت له :
ثيبأ ، فقال : هلا جارية بكرأ تلاعبها وتلاعبك » الخ الحديث ، ويستحب له
أن يتزوج من يستحسنها لحديث « فاذا اتخذ أحدكم لعبة فليستحسنها
ويستحب له أن يتزوج ذات نسب لحديث « تنكح المرأة لأربع » ولقوله
صلى الله عليه وسلم « تخيروا لنطفكم » ولقوله صلى الله عليه وسلم :

« إياكم وخضراء الدمن ، قيل وما خضراء الدمن يا رسول الله ؟ قال : المرأة الحسناء في المنبت السوء » .

والأولى أن يتزوج من غير عشيرته لأن الشافعي رضى الله عنه قال : إذا تزوج الرجل من عشيرته فالغالب على ولده الحمق ، ومن المقرر في علم الأجناس أن من أسباب انقراض الجنس حصره في أسرة واحدة فان ذلك يقضى بتدهور السلالات وضعف النسل ، ويستحب له أن يتزوج الولود ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « تناكحوا تكثرُوا » وقوله صلى الله عليه وسلم « تزوجوا الولود الودود » وقوله صلى الله عليه وسلم : « سوداء ولود خير من حسناء عقيم » ويستحب له أن يتزوج في شوال ، لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : « تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال ، وبني بي في شوال ، فكانت عائشة رضى الله عنها تستحب أن يتنى بنسائها في شوال » .

فرع ويجوز للحر أن يجمع بين أربع زوجات حرائر ، ولا يجوز له أن يجمع بين أكثر من أربع لقوله : « مثني وثلاث ورباع » وقال الصيمري من أصحابنا إلا أن المستحب أن لا يزيد على واحدة لاسيما في زماننا هذا - أى في زمان الصيمري - وقال القاسم وشيعته (القاسمية) يجوز أن يجمع بين تسع ولا يجوز له أكثر من ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم مات عن تسع زوجات ، ولأن قوله تعالى : « مثني وثلاث ورباع » فيكون المجموع تسعا . وذهبت طائفة من الرافضة الى أنه يتزوج أى عدد شاء .

دلينا أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أمسك منهن أربعاً وفارق سائرهن » وروى عن نوفل ابن معاوية قال : أسلمت وتحتي خمس نسوة فقال لى النبي صلى الله عليه وسلم « أمسك أربعاً منهن وفارق واحدة منهن » وأما الآية فالمراد بها التخيير بين الاثنتين والثلاث والأربع ، ولم يرد به الجمع ، كقوله تعالى : « أولى أجنحة مثني وثلاث ورباع » في صفة الملائكة وتقول : جاءني القوم مثني وثلاث ورباع ، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان مخصوصاً بذلك ، وما روى أن أحداً من الصحابة جمع بين أكثر من أربع زوجات .

فرع وإذا أراد الرجل خطبة امرأة جاز له النظر منها الى ما ليس بعورة منها وهو وجهها وكماها باذنها وبغير اذنها ولا يجوز له أن ينظر الى ما هو عورة منها وبه قال مالك وأبو حنيفة وحكى عن مالك أنه لا يجوز له ذلك الا باذنها ، وقال المزني : ويجوز أن ينظر الى شيء منها • وقال داود بن علي : يجوز له أن ينظر الى جميع بدنها الا الى فرجها • دليلنا على المزني حديث أبي هريرة مرفوعاً « انظر اليها فان في عين الأنصار شيئاً » •

وروى عن المغيرة بن شعبه قال : أردت أن أنكح امرأة من الأنصار فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال « اذهب فانظر اليها فانه أخرى أن يؤدم بينكما قال فذهبت فأخبرت أباها بذلك ، فذكر أبوها ذلك لها فرفعت الخدر فقالت : ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لك أن تنظر فانظر ، والا فاني أخرج عليك ان كنت تؤمن بالله ورسوله » •

وروى الشافعي وأبو داود والبخاري والحاكم من حديث ابن اسحاق عن داود بن الحصين عن واقد بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى نكاحها فليفعل قال : فخطبت جارية فكنت أنجباً لها حتى رأيت منها ما دعاني الى نكاحها فتزوجتها » ورواه أحمد من هذا الوجه وفيه أنها من بنى سلمة وأعله ابن القطان بواقد بن عبد الرحمن وقال : المعروف واقد بن عمر وقال الحافظ : رواية الحاكم فيها عن واقد بن عمرو وكذا هو عند الشافعي •

وأما الدليل على داود فقوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها » قيل في التفسير : الوجه والكفان ، وظاهر الآية يقتضي أنه لا يجوز للمرأة أن تبدى الا وجهها وكفيها وروى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا أراد أحدكم تزويج امرأة فلي نظر الى وجهها وكفيها » فدل على أنه لا يجوز له النظر الى غير ذلك ، ولأن ذلك يدل على سائر بدنها •

إذا ثبت هذا فله أن يكرر النظر الى وجهها وكفيها • لما روى

أبو الدرداء رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قذف الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن يتأمل محاسن وجهها » ولا يمكنه تأمل ذلك إلا بأن يكرر إليها النظر قال الصيمرى : فإذا نظر إليها ولم توافقه فالمستحب له أن يسكت ولا يقول لا أريدها . قال : وقد جرت عادة الرجال في وقتنا هذا أن يبعث بامرأة ثقة لتتظر إلى المرأة التى يريدون خطبتها ، وهو خلاف السنة ، وذلك فى كتاب الإفصاح .

فرع قال الشيخ أبو اسحاق : ويجوز للمرأة إذا أرادت أن تتزوج برجل أن تنظر إليه لأنه يعجبها منه ما يعجبها منها ، ولهذا قال عمر رضى الله عنه : « لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن » ولم نعرف لهذا الأثر مصدراً .

وإذا أراد الرجل أن ينظر إلى امرأة أجنبية عنه من غير سبب فلا يجوز له ذلك لا إلى العورة ولا إلى غيره العورة لقوله تعالى « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم » ولحديث على فى إرداف الرسول صلى الله عليه وسلم الفضل ابن العباس خلفه فى حجة الوداع فى قصة الخشمية . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلى « يا على لا تتبع النظرة النظرة فانما لك الأولى وليست لك الآخرة » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى من حديث بريدة .

ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجل الأجنبى لا إلى العورة ولا إلى غيرها من غير سبب ، لقوله تعالى : « وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن » ولحديث : « دخول ابن أم مكتوم على النبي صلى الله عليه وسلم وعنده أم سلمة وميمونة ، وقيل عائشة وحفصة ، فأمرهما صلى الله عليه وسلم بالاحتجاب ، قائلاً : أفعمياوان أتما ؟ أليس تبصرانه ؟ » ولأن المعنى الذى منع الرجل لأجله هو صرف الافتتان ، وهذا موجود فى المرأة لأنها أسرع إلى الافتتان لعلبة شهوتها فحرم عليها ذلك .

فرع ويجوز للرجل أن ينظر إلى وجه المرأة الأجنبية عند الشهادة وعند البيع منها والشراء ، ويجوز لها أن تنظر إلى وجهه لذلك لأن هنا يحتاج إليه فجاز النظر لأجله ويجوز لكل واحد منهما أن ينظر إلى بدن

الآخر اذا كان طبيياً وأراد مداواته لأنه موضع ضرورة فزال تحريم النظر لذلك .

فرع واختلف أصحابنا في الصبي المراهق مع المرأة الأجنبية ، فمنهم من قال : هو كالرجل البالغ الأجنبي معها فلا يحل لها أن تبرز له لقوله تعالى : « أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء » ومعناه لم يقووا على واقعة النساء والمراهق يقوى على الواقعة والجماع فهو كالبالغ ، ومنهم من قال : هو معها كالبالغ من ذوى محارمها لقوله تعالى : « وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا » فأمر بالاستئذان اذا بلغوا الحلم ، فدل على أنه قبل أن يبلغ الحلم يجوز دخولهم من غير استئذان .

ولا يجوز للرجل الخصى أن ينظر الى بدن المرأة الأجنبية قال ابن الصباغ : الى أن يكبر ويهرم وتذهب منه شهوته ، قال : وكذلك المختل لقوله تعالى : « أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال » وروى « أن مختلاً كان يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا يعدونه من غير أولى الإربة ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم يوماً وهو عند بعض نسائه هو ينعت امرأة لعبد الله بن أهية أختي أم سلمة يقول : يا عبد الله ان فتح الله عليكم الطائف فاني أدلك على ابنة غيلان فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هؤلاء عليكم » رواه البخارى ومسلم ، وأخرجه أحمد فى مسنده عن أم سلمة ؛ ورواه أحمد ومسلم وأبو داود من حديث عائشة وقوله « تقبل بأربع » يعنى أربع عكن فى مقدم بطنها ، وقوله « تدبر بثمان » لأن الأربع محيطة بطنها وجنبها فتبدو العكن من خلفها ثمان أربع من اليمين وأربع من اليسار . وهذا هو تفسير مالك رضى الله عنه للحديث ، وتابعه عليه جمهور العلماء فى اللغة والحديث .

فرع ويجوز للرجل أن ينظر الى المرأة من ذوات محارمه ، وكذلك يجوز لها النظر اليه من غير سبب ولا ضرورة ، لقوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن » الآية وفى الموضع الذى يجوز له النظر إليها منها وجهان حكاهما المسعودى :

(أحدهما) وهو قول البغداديين من أصحابنا أنه يجوز له النظر الى جميع بدننها الا ما بين السرة والركبة ، لأنه لا يحل له نكاحها بحال ، فجاز له النظر الى ذلك كالرجل مع الرجل .

(والثاني) وهو اختيار القفال أنه يجوز له النظر الى ما يبدو منها عند المهنة ^(١) لأنه لا ضرورة به الى النظر الى ما زاد على ذلك . قال المسعودي : وهكذا الوجهان في النظر الى أمة غيره ، ويجوز للرجل أن ينظر الى جميع بدن الرجل الا الى ما بين السرة والركبة من غير سب ولا ضرورة ، لأنه لا يخاف الافتتان بذلك .

فرع اذا امتلكت المرأة خادماً فهل يكون كالمحرم لها في جواز النظر والخلوة به ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) أنه يصير محرماً لها ، وقد مال في المذهب الى ذلك ، وهو المنصوص لقوله تعالى : « أو ما ملكت أيمانهن » فعده من ذوى المحارم وروت أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا كان مع احدكن مكاتب وفي فلتحتجب عنه » فلولاً أن الاحتجاب لم يكن واجباً عليهن قبل ذلك لما أمرهن به .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم « أعطى فاطمة رضى الله عنها غلاماً فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليها ومعه على والغلام وليس عليها الا ثوب واحد ، فأرادت أن تغطي به وجهها ورجليها فلم يبلغ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس عليك انما هو أبوك وزوجك وخادمك » ولأن الملك سبب يحرم الزوجية بينهما فوجب أن يكون محرماً له كالنسب والرضاعة .

(والثاني) لا يكون محرماً لها . قال الشيخ أبو حامد : وهو الصحيح عند أصحابنا لأن الحرمة انما تثبت بين شخصين لم تخلق بينهما شهوة كالأخ والأخت . والخادم وسيدته شخصان خلقت بينهما الشهوة فهو كالأجنبي .

(١) المهنة بفتح الميم بعد هاء ساكنة ثم نون مفتوحة فهاء .

وأما الآية فقال أهل التفسير ، المراد بها الا ما دون العييد . وأما الخبر فيحتمل أن يكون الغلام الذي أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة صغيراً .

فرع وإذا تزوج الرجل امرأة يحل له الاستمتاع بها كان نكل واحد منهما النظر الى جميع بدن الآخر ، لأنه يملك الاستمتاع به ، وهل يجوز له النظر الى الفرج ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يجوز لأنه موضع يجوز الاستمتاع به فجاز له النظر اليه كالفخذ .

(والثاني) ولا يجوز لما روى من أن النظر الى الفرج يورث الطمس وهو العمى . قال تعالى : « فطمسنا أعينهم » ولأن فيه دناءة وسخفاً . قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ : يعنى بالطمس العمى أى فى النظر . وقال الطبرى فى العدة أى أن الولد بينهما يولد أعمى . وإذا زوج الرجل أمته كانت كذوات محارمه فلا يجوز له أن ينظر منها الى ما بين السرة والركبة للحديث : (اذا زوج أحدكم أمته فلا ينظر منها الى ما بين السرة والركبة) ولأنه اذا زوجها فحكم الملك ثابت بينهما وانما حرم عليه الاستمتاع بها فصارت كذوات محارمه .

مسألة قال الشافعى رضى الله عنه : « ان الله عز وجل لما خص به رسوله صلى الله عليه وسلم من وحيه وأنا به بينه وبين خلقه بما فرضه عليهم من طاعته افترض عليه أشياء خففها على خلقه ليزيده بها ان شاء الله قربه ، وأباح له أشياء حظرها على خلقه زيادة فى كرامته وتبييناً لفضيلته » .

وجملة ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم خص بأحكام فى النكاح وغيره ولم يشاركه غيره فيها . فأما ما خص به فى غير النكاح فأوجب الله تعالى عليه أشياء لم يوجبها على غيره ليكون ذلك أكثر لثوابه ، فأوجب عليه السواك والوتر والأضحية . والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم

« ثلاث كتبهن الله على ولم تكتب عليكم : السواك والوتر والأضحية »
 « وكان يجب عليه اذا لبس لأمة حربة أن لا ينزعها حتى يلقي العدو »
 الدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « ما كان لنبي اذا لبس لأمته أن ينزعها
 حتى يحكم الله بينه وبين عدوه » .

وأما قيام الليل فمن أصحابنا من قال : كان واجباً عليه الى أن مات لقوله
 تعالى : « يا أيها المزمل قم الليل الا قليلاً » الآية . والمنصوص أنه كان واجباً
 عليه ثم نسخ بقوله تعالى : « ومن الليل فتهجد به نافلة لك » وبعض أهل
 العلم يرى أن الآية ليست ناسخة . وأن قوله نافلة لك تجرى مجرى معناها
 اللغوى ، أى زيادة خاصة بك وليست نافلة بمعناها الاصطلاحى من كونها
 دون الواجب . وكان صلى الله عليه وسلم اذا رأى منكراً أنكره وأظهره ،
 لأن اقراره لغيره على ذلك يدخل على جوازه ، وقد ضمن الله تعالى له
 النصر . وحرم عليه أشياء لم يحرمها على غيره تنزيهاً له وتطهيراً ، فحرم
 عليه الكتابة وقول الشعر وتعليمه تأكيداً لحجته وبياناً لمعجزته قال تبارك
 وتعالى : « وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك اذن لارتاب
 المبطلون » .

وذكر النقاش من أصحابنا أن النبى صلى الله عليه وسلم ما مات حتى
 كتب ، والأول هو المشهور وحرمت عليه الصدقة المفروضة قولاً واحداً .
 وفى صدقة التطوع قولان وقد مضى بيانه مفصلاً فى الزكاة وحرم عليه
 خائنة الأعين وهو الرمز بالعين ، لما روى : « أن رجلاً دخل على النبى صلى
 الله عليه وسلم فلما خرج قال : هلا قتلتموه ؟ فقالوا : هلا رمزت النسا ،
 فقال صلى الله عليه وسلم ما كان لنبي أن يكون له خائنة الأعين » وحرم
 عليه أن يمد عينيه الى ما متع به الناس والدليل عليه ما روى أن النبى
 صلى الله عليه وسلم (مرت به ابل عست بأبوالها وأبعارها فغطى عينيه ،
 فقيل له فى ذلك ، فقال قال الله تعالى (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به
 أزواجاً منهم) .

وأباح الله تعالى له أشياء لم يباح لغيره تفضيلاً له واختصاصاً منها أنه

أباح له الوصال في الصوم • والدليل عليه أنه نهى عن الوصال ، فقليل له :
يا رسول الله انك تواصل ، فقال « انى لست مثلكم ، انى أطعم وأسقى »
وفي رواية « انى آيت عند ربى فيطعمنى ويسقبنى » وأبيح له أربعة
أخماس الغنيمة ، وخمس الخمس من الفء والغنيمة ، وأبيح له أن يختار
منها ما شاء ، وأكرمه الله تعالى بأشياء منها أنه أحل له الغنائم له ولأئمة
وكانت لا تحل لمن قبله من الأنبياء •

ويزعم اليهود في توراتهم أن السبى والفء والغنيمة حلال لهم بالحرب •
وفى التلمود كل أموال غير اليهود ودمائهم ونسائهم وأطفالهم مستباحة لليهود
« وقالوا ليس علينا فى الأمين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون »
وجعلت له الأرض مسجداً وطهوراً ولأئمة ، وكان من قبله من الأنبياء
لا تصح صلاتهم الا فى المساجد لقوله صلى الله عليه وسلم « فضلنا على الناس
ثلاث ، جعلت الأرض لنا مسجداً وتراها طهوراً ، وجعلت
صفوفنا كصفوف الملائكة » وجعل له معجزات كمعجزات الأنبياء قبله
وزيادة ، فكانت معجزة موسى العصا وانجاس الماء من الصخرة •

وقد انشق القمر للنبي صلى الله عليه وسلم وخرج الماء من بين أصابعه
وكانت معجزة عيسى احياء الموتى وبراء الأكمة والأبرص ، وقد سبحت
الحصى بيد النبي صلى الله عليه وسلم وحن الجذع اليه ، وفضله الله تعالى
عليهم بأن جعل القرآن معجزته وجعل معجزته فيه باقية الى يوم القيامة ،
ولهذا كانت نبوته مؤكدة لا تنسخ الى يوم القيامة ، ونصر بالرعب مسيرة
شهر ، وبعث الى الخلق كافة ، وقد كان كل نبى يبعث فى نسب قومه
خاصة ، وقال صلى الله عليه وسلم تنام عيناي ولا ينام قلبي ، وكان يرى من خلفه
كما يرى من بين يديه ، وأما ما خص به النبي صلى الله عليه وسلم من الأحكام فى
النكاح فاختلف أصحابنا فى المنع من الكلام فيه فحكى الصيمرى أن أبا على
ابن خيران منع من الكلام فيه وفى الإمامة • لأن ذلك قد انقضى فلا معنى
للكلام فيه • وقال سائر أصحابنا : لا بأس فى الكلام بذلك وهو المشهور
من المذهب لما فيه من زيادة العلم ، وقد تكلم العلماء فيما لا يكون كما
بسط القرضيون مسائل الوصايا وقالوا : اذا ترك أربعائة جدة وأكثر •

إذا ثبت هذا فإنه أبيض للنبي أن ينكح من النساء أى عدد شاء . وحكى الطبرى فى العدة وجهاً آخر أنه لم يبيح له أن يجمع بين أكثر من تسع والأول هو المشهور ، قال تعالى : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خضتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعملوا » قيل فى التفسير : أن لا تجوروا فى حقوقهن فحرم الزيادة على الأربع وندب الى الاقتصار على واحدة خوفاً من الجور وترك العدل ، وهذا مأمون من النبي صلى الله عليه وسلم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ثمانى عشرة امرأة ، وقيل : بل خمس عشرة وجمع بين أربع عشرة ، وقيل بل بين احدى عشرة ، ومات عن تسع هن : عائشة بنت أبى بكر الصديق ، وحفصة بنت عمر ، وأم سلمة بنت أبى أمية ، وأم حبيبة بنت أبى سفيان وميمونة بنت الحارث ، وجويرية بنت الحارث ، وصفية بنت حيى ، وزينب بنت جحش ، فهؤلاء ثمان نسوة كان يقسم لهن الى أن مات صلى الله عليه وسلم والتاسعة سودة بنت زمعة كانت وهبت ليتها لعائشة حتى قال له ربه تعالى : « لا يحل لك النساء بعد ولا أن تبدل بهن » ثم نسخ هذا التحريم بقوله تعالى : « يا أيها النبي انا أحللتنا لك أزواجك اللاتى هاجرن معك » الآية .

قال الشافعى رضى الله عنه : فمن ذلك أن من ملك زوجة فليس عليه تخييرها وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخير نساءه فاختره ، ومن ذلك أن الله تعالى خيره صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبياً ملكاً وعرض عليه مفاتيح خزائن الدنيا وبين أن يكون نبياً مسكيناً فاختر المسكنة وهى أعلى المنزلتين ومن ثم أمره الله تعالى أن يخير زوجاته فربما كان فيهن من تكرهه المقام على الشدة تنزيهاً له ، ومما خص به النبي صلى الله عليه وسلم أن جعل أزواجه أمهات المؤمنين . قال الشافعى : معنى قوله تعالى : « وأزواجه أمهاتهم » فى معنى دون معنى وأراد به أن أزواجه اللاتى مات عنهن لا يحل لأحد نكاحهن ومن استحل ذلك كان كافراً .

أما اذا تزوجها ولم يدخل بها ثم فارقها كالكلبية التى قالت : « أعود بالله منك ، فقال لها : لقد استعذت بمعاذ الحق بأهلك » فقيل : انه تزوجها

عكرمة بن أبى جهل فى خلافة الصديق أو خلافة عمر فهم برجمها ، فقيل له : انه لم يدخل بها فخلى عنها ؛ وقيل : ان الذى تزوج منها الأشعث بن قيس الكندى • وقال القاضى أبو الطيب : الذى تزوجها المهاجر بن أبى أمية ولم ينكر أحد ذلك فدل على أنه اجماع ، ومما خص به النبى صلى الله عليه وسلم أن الله فضل زوجاته على نساء العالمين « يا نساء النبى لستن كأحد من النساء ان اتقيتن » وقوله : « يا نساء النبى من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين » الى قوله تعالى : « وتعمل صالحاً فؤتها أجرها مرتين » فجعل حدهن مثلى حد غيرهن لكمالهن وفضيلتهن كما جعل حد الحر مثلى حد العبد وكذلك حسناتهن مضاعفة لهن تفضيلاً لهن وتثريفاً ، وقد قال الشافعى فى كتاب أحكام القرآن الذى رواه عنه البيهقى : وأبان من فضله - من المباشنة بينه وبين خلقه - فرض عليهم طاعته فى غير آية من كتابه ، وافترض عليه أشياء خففها عن خلقه ، قال العمرانى • وهذا أوضح معنى مما نقله المزنى والله تعالى أعلم •

الحكمة فى خصوصيته صلى الله عليه وسلم بأكثر من أربع

وعلة تزوجه بكل واحدة

كتب بعض المعاصرين من الأعلام رسائل ترد على مفتريات الحاقدين من النصارى واليهود والملاحدة الذين يزعمون أن شريعة الاسلام هى أول شريعة أقرت تعدد النساء ومن هؤلاء الأعلام المرحوم السيد رشيد رضا والدكتور أحمد الحوفى وقد جاء فى هذه البحوث •

أن الامبراطور قسطنطين وابنه قد عددا النساء والامبراطور فلافيوس فالنتيان سن قانوناً يبيح التعدد ، أباح فيه لرعاياه جميعاً أن يتزوجوا ما شاءوا وكان ذلك فى منتصف القرن الرابع الميلادى ولم يعترض عليه أحد من قساوسته ورؤساء دينه •

وأن المنذر بن الحارث بن أبى جبلة الغسانى الذى كان بطريقاً وحامياً للكنيسة الشرقية تزوج نساء كثيرات ، وكذلك النعمان بن المنذر ملك الحيرة تزوج عدة نساء حتى بعد تنصره •

ولما أشرق نور الإسلام كان في ثقيف رجال عند كل منهم عشر نسوة ، أسلم بعضهم مثل غيلان بن سلمة بن عبد الله ومسعود بن عامر فنزل كل منهم عن ست زوجات وأمسك أربعة وكان عند قيس بن الحارث ثمانى نسوة وعند نوفل بن معاوية خمس فخيرهما النبي صلى الله عليه وسلم في أربع وكان عند أبي سفيان ست نسوة وعند صفوان بن أمية مثلهن وكان عند المغيرة بن شعبة زوجات كثيرات حيث تزوج بسبعين امرأة أو ثمانين أو تسعاً وثمانين أو ثلاثاً وتسعين وقد نزل من أسلم منهم عما زاد على أربع وأمسك عليه ما أباح الله له .

زوجات النبي صلى الله عليه وسلم

السيدة خديجة رضى الله عنها

لم يتزوج النبي صلى الله عليه وسلم قبل زواجه بها وقضى أنضر شبابها وأشدّها نزوعاً الى المتعة — وما أيسرها عليه — هادئاً غنياً بغض الله اليه اللهو حتى ما كان منه بريئاً أو مباحاً .

وبقى صلى الله عليه وسلم الى الخامسة والعشرين حتى تاجر للسيدة خديجة بنت خويلد في مالها فأعجبتها أماتته وسيرته . وكانت رضى الله عنها من ذوات الحسب والثناء ، وكانت قد تزوجت مرتين في بنى مخزوم ، ثم خطبها كثير من كبار قريش فرفضتهم ؛ لأنها رأت أنهم يرغبون فيها لثرائها .

وكان صدى إعجابها بأمانة محمد وسيرته أن أرسلت اليه أختها أو صديقتها فقالت له : ما الذى يمنعك أن تتزوج ؟ قال : لست أملك ما أتزوج به . قالت : فإن كفيت ذلك ، ودعيت الى الجمال والكفاءة والمال والشرف ألا تجيب ؟ قال : فمن هى ؟ قالت : خديجة بنت خويلد . قال : فكيف لى بذلك ؟ قالت : على ذلك . فأعلن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم رضاه وهو يعلم أن خديجة تكبره بخمسة عشر عاماً أو أكثر ويعلم أنها تزوجت قبله مرتين — قال الدكتور الحوفى :

ثم تم زواج النبي صلى الله عليه وسلم بالسيدة خديجة فتواری فارق

السن أمام السعادة والوفاء وطيب العشرة والبهجة بالبنين والبنات اذ ولدت
له القاسم وعبد الله وزينب وأم كلثوم وفاطمة ورقية •

وانه ليسترعى النظر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان وهو يسعد بهذه
الحياة الزوجية معها يترك بيته الليلي ذوات العدد يقضيها مفكراً متعبداً
في غار حراء ، ويحرص على التحنث في هذا الغار شهر رمضان من كل عام
حيث يحمل اليه ما قل من الطعام ، فلو أنه كان كلفاً بالنساء ما فارق بيته
الى غار قعر في جبل موحش يقضي به الليالي وحيداً فريداً لا يؤنسها الا
تفكيره وتبته ولقد توارى فارق السن بين النبي صلى الله عليه وسلم وزوجته
أمام السعادة الزوجية وأمام ما نهضت به السيدة الجليلة من مسارعته الى
التصديق برسالة محمد صلى الله عليه وسلم وتشيبتها له ومشاركتها اياه
بنفسها وبمالها في البأساء والضراء الى أن اختارها الله تعالى •

فقد كانت أول من آمن به من النساء وكان لا يجد من المشركين ما يكره
الا خففت عنه وأيدته وهونت عليه •

ولن ينسى تاريخها لقاءها الحبيب حينما نزل عليه الوحي أول مرة وقد
عاد يرجف فؤاده فأخذت تواسيه قائلة : والله لا يخزيك الله أبداً انك لتصل
الرحم وتحمل الكل وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق ، ثم انطلقت
به الى ورقة بن نوفل ابن عمها وكان امراً تصر في الجاهلية وقالت : يا بن
عم اسمع من ابن أخيك فلما أخبره صلى الله عليه وسلم قال : ان هذا
الناموس الذي نزل الله على موسى •

على أن النبي صلى الله عليه وسلم عاش مكتفياً بالسيدة خديجة وحدها
خمساً وعشرين سنة أعنى بعد أن جاوز الخمسين وقضى زهرة عنفوانه معها
بينما هي تنحدر الى الشيخوخة والكبر فلما افتقدها وعمرها أربع وستون
أو خمس وستون سنة حزن عليها حزناً يليق بجلال النبوة وعظيم الوفاء •

ولم يزل طيلة حياته وفيها لها يعطر ذكرها بالثناء عليها في غير كتمان
لاعجابها بها وحده على طيب ذكرها على مسمع من زوجاته اللائي كن له بعد

ذلك حتى ان عائشة رضى الله عنها قالت : « ما غرت من امرأة مثل ما غرت من خديجة لكثرة ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم اياها ، حتى انه كان يذبح فيتتبع صدائق خديجة يهديها اليهن » .

وقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكاد يخرج من البيت حتى يذكر خديجة فيحسن الثناء عليها فذكرها يوماً من الأيام فأدركتني الغيرة فقلت : هل كانت الا عجوزاً أبذلك الله خيراً منها ؟ فغضب صلى الله عليه وسلم حتى اهتز مقدم شعره من الغضب ثم قال : لا والله ما أبدلني الله خيراً منها ، آمنت بى اذ كفر الناس ، وصدقتنى اذ كذبنى الناس ؛ وواستتنى فى مالها اذ حرمنى الناس ورزقنى الله منها الولد ولم أرزق من غيرها ؛ قالت عائشة فقلت فى نفسى : لا أذكرها بسوء أبداً ؛ ولقد توفيت خديجة رضى الله عنها قبل الهجرة بثلاث سنوات .

سودة بنت زمعة

أسلمت هى وزوجها وكان ابن عم لها السكران بن عمرو بن عبد شمس وخالفت بإسلامها قومها وأقاربها ثم هاجرت مع زوجها الى الحبشة فى الهجرة الثانية فراراً من ايذاء المشركين لهما ؛ فلما عادا الى مكة توفى زوجها .

كانت سودة كبيرة السن ثقيلة بطيئة الحركة ، وكانت مشوقة القامة لا تستطيع أن تجد الكفء الذى يرضاها زوجة له ، وكانت حسية لا ترضى أن يتزوجها من لا يكافئها ولا يعادلها ، ولم تكن تستطيع أن ترجع الى أهلها الذين أسلمت على كره منهم لئلا يؤذوها ويردوها عن الاسلام .

فماذا فعل صلى الله عليه وسلم ؟ لقد كرمها اذ تزوجها قبل الهجرة بسنتين ولكنه لم يبن بها الا فى المدينة أى بعد موت السيدة خديجة بثلاث سنين .

كان هذا الزواج كما هو واضح حماية لها من أذى قومها الغلاظ . وكان تكريماً لمبادرتها الى الاسلام وفرارها بدينها وصبرها على الاستمساك

بمقيدة التوحيد ، وكان مواساة لها عن زوجها ، ولم يخل هذا الزواج من نهضة قومها عن هيجان عداوتهم واستمالتهم وتأليف قلوبهم لصيورتهم أصهاراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهو اذن زواج تكريم ومراعاة لمصالح الاسلام لا زواج استمتاع ولا استكثار .

ولقد قالت له صلى الله عليه وسلم وقد أدركت الفارق بينه وبينها فى السن وهى عجوز وأنها لا تشتهى ولا تشتهى فوهبت يومها لعائشة ، وقالت : انما أريد أن أكون زوجتك فى الجنة يا رسول الله .

عائشة بنت أبى بكر

أبو بكر الصديق حبيب الأثير ورفيقه فى الغار وظهيره فى الجهاد ، لقد بذل ماله ونفسه لنصرة الاسلام فكان أقرب الناس الى قلبه صلى الله عليه وسلم وكان بمثابة وزيره الأول فماذا يكرم النبى صلى الله عليه وسلم صفة هذا وصديقه من أن يزيده قرباً الى قلبه وشرفاً الى شرفه لم يكن ثمة أولى من أن يصهر اليه فيتزوج كريمته السيدة عائشة تزوجها وهو فى أشد الحاجة الى زوجة بعد وفاة خديجة بثلاث سنين ، لأن سودة لم تكن أكثر من زوجة اسماً لا فعلاً ولقد أعلنت النبى صلى الله عليه وسلم بحالها وأنه فى حل من شأنها وأن أمنيتهما أن تكون زوجته فى الجنة وأن تلقى الله وهى زوجة نبى .

وهو صلى الله عليه وسلم صاحب بيت ولا بد للبيت من زوجة تدير شئونه وترعى مصالحه وتعهده لياوى اليه النبى صلى الله عليه وسلم وهو صالح لماواه ، وتزيده أنساً وتعطر بيت النبوة العظيم بشذى من رقة الأنوثة وحنانها وتحقق قوله تعالى فى بيان بعض نعمه على عباده : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون » .

واذا كان آلاف من المسلمين والمسلمات يودون أن ينهضوا بخدمة بيت النبى صلى الله عليه وسلم فانهم لا يكفلون طمأنينة البيت وهدوءه وراحته

ووقاره كما تكفله الزوجة ولا يستطيعون أن يحققوا ما جاء في الآية الكريمة من معاني السكن والمودة والرحمة •

ثم ان معاشره النبي صلى الله عليه وسلم لزوجه ولزوجات تتيح لهن أن يعرفن كثيراً من التشريع والأحكام والحلال والحرام والمباح وتتيح لهن سماع كثير من أصول هذه الأحكام في أحاديثه الشريفة صلى الله عليه وسلم برواية أقرب الناس إليه عشرة •

على أن وجود زوجة في بيته صلى الله عليه وسلم كان مشجعاً للنساء على أن يفدن الى بيته كما يفد الرجال ويسألن السيدة عائشة عما يتخرجن من سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عندما يختص بالنساء • وقد كانت رضى الله عنها فتاة ذكية سريعة الحفظ مشهورة برواية الحديث - ولقد صنف العلماء مصنفات نافعة فيما استدركته عائشة على الصحابة - كما فعل ذلك الزركشى في كتابه (الاجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة) ولقد كانت مرجعاً لكبار الصحابة في الفتيا •

قال أبو موسى الأشعري رضى الله عنه : ما أشكل علينا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث قط فسألنا عائشة الا وجدنا عندها منه علماً وقال مسروق رأيت مشيخة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونها عن الفرائض •

ولم يقتصر تفوقها على رواية الحديث وعلى الفقه فحسب ، بل كانت فصيحة اللسان قوية البيان حافظة لكثير من القصائد ، حتى ان هشام ابن عروة حدث عن أبيه أنه قال : (ما رأيت أحداً أعلم بفقه ولا بطب ولا بشعر من عائشة) •

وحدث أبو الزناد فقال : انه ما رأى أحداً أروى للشعر من عروة وان عروة قيل له : ما أكثر روايتك فقال : وما روايتي في رواية عائشة ما كان ينزل بها شيء الا أنشدت فيه شعراً •

فهي رضى الله عنها قديرة على حفظ السنة واستيعابها وفهمها قديرة على حفظ كثير من الأخبار الخاصة بحياة النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وفي خلواته ، وقديرة على تفهم ما لا يستطيع غيرها من النساء أن يتفهمه ؛ ولقد كان لزواج النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة خير كثير للإسلام وللمسلمين من رجال ونساء .

حفصة بنت عمر

تلك هي ابنة وزيره وظهيره ونصيره الذي كان بمثابة وزيره الثاني بعد الصديق . كان زوجها الأول خنيس بن حذافة السهمي قد توفي جريحا في غزوة بدر فذكرها عمر لصديقه أبي بكر لعله أن يتزوجها ، فسكت أبو بكر فاستاء عمر ، ثم عرضها على صديقه عثمان بن عفان وكانت زوجته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد توفيت فقال عثمان : ما أريد أن أتزوج اليوم لأنه كان يريد أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعز على عمر اعراض صديقه أبي بكر وعثمان ، فذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكا اليه أمرهما فتدارك الرسول صلى الله عليه وسلم ما داخل نفس عمر منهما وأتاح له خيراً مما كان يريد اذ قال له : يتزوج حفصة من هو خير من عثمان ويتزوج عثمان من هي خير من حفصة ، ثم خطبها النبي صلى الله عليه وسلم الى عمر وتزوجها سنة ثلاث وتزوج عثمان أم كلثوم .

فهذا الزواج ضرب من رأب الصدع وعلاج النفس والحفاظ على صفاء الصلات التي بين الاخوة المقربين اليه صلى الله عليه وسلم فكان تكريماً لعمر كما كان زواج عائشة تكريماً لأبي بكر وكان زواجه صلى الله عليه وسلم بها تكريماً لعمر ، يدل عليه أنه لما بلغه رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق نساءه ومنهن حفصة حثا التراب على رأسه وقال : ما يعبأ الله بعمر وابنته بعد هذا ، ولم يسكن جأشه حتى علم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلقهن .

أم سلمة رضى الله عنها

هى هند بنت أبى أمية حذيفة بن المغيرة المخزومى ، تزوجها صلى الله عليه وسلم سنة اثنين بعد غزوة بدر وكانت زوجة لأبى سلمة عبد الله ابن عبد الأسد بن مخزوم لقد كانت هذه السيدة من السابقات الى الاسلام وكانت أول من هاجر الى الحبشة مع زوجها ثم عادا وهاجرا الى المدينة وشهد زوجها غزوة بدر ، وكان فارس القوم ثم اشترك فى غزوة أحد فأصابه جرح مات منه .

كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم وأبى سلمة صلة أخرى حميمة لأنه ابن برة بنت عبد المطلب عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه أخوه من الرضاعة ، وكانت أم سلمة حين مات زوجها كبيرة السن كثيرة الأولاد ، ولهذا لما خطبها أبو بكر وعمر بعد موت زوجها اعتذرت بكبر سنها وكثرة عيالها وشدة غيرتها .

فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراها بنفسه جزاء لها على ما قدمت هى وزوجها للاسلام كما ترعى الدول المعاصرة أسر الشهداء بوسائل شتى من التكريم والتقديم والايثار ورأى أن يواسيها وأن يتكفل بأبنائها وهو يرى حزنها شديداً على زوجها ، وقال لها : « اللهم آجرني فى مصيبتى وارزقنى خيراً منها » قالت : فرزقنى الله تعالى خيراً من أبى سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوج ابنها سلمة أمامة بنت حمزة ابن عبد المطلب التى كان يتنافس عليها على وجعفر وزيد .

وأم سلمة هى التى قالت للنبي صلى الله عليه وسلم حين خطبها : فى خلال ثلاث : أنا كبيرة السن وأنا امرأة معيلة وأنا امرأة شديدة الغيرة فقال صلى الله عليه وسلم « أنا أكبر منك سنأ وأما العيال فالى الله وأما الغيرة فأدعو الله فيذهبها عنك » وقد كان .

زينب بنت خزيمة من بنى عامر بن صعصعة

هى التى كانت تدعى فى الجاهلية أم المساكين ، وكانت زوجة للطفيل ابن الحارث بن عبد المطلب الذى استشهد يوم أحد ولم تكن ذات جمال

أو صبا فقد تجاوزت سن الشباب • وقد تزوجها صلى الله عليه وسلم رعاية لها ، وحداً عليها ، واشفاقاً على أبنائها ؛ وتعويضاً عن فقد زوجها في حومة الجهاد ، ولم تعش مع النبي صلى الله عليه وسلم الا شهرين أو ثلاثة أشهر ثم توفيت •

جويرية بنت الحارث الخزاعية

كان أبوها سيد بنى المصطلق وقد جمع جموعاً كثيرة لمحاربة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما التقى الجمعان في غزوة المريسيع أو غزوة بنى المصطلق سنة خمس من الهجرة عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسلام فأبوا فحاربهم وانتصر عليهم •

حينئذ وقعت جويرية وكان اسمها برة وكانت زوجة لمسافع بن صفوان المصطلقى في سهم ثابت بن قيس فكاتبتها على سبع أواق من ذهب ، فلم تجدها ولم تجد معيناً لها غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضت اليه وقالت : يا رسول الله أنا بنت الحارث بن أبى ضرار سيد قومه ، وقد أصابنى من الأمر ما لم يخف عليك ف وقعت في سهم ثابت بن قيس فكاتبتك على نفسى وجئت استعينك فقال لها صلى الله عليه وسلم هل لك فى خير من ذلك ؟ قالت : وما هو يا رسول الله ؟ قال : أقضى عنك كتابتك وأتزوجك ؟ قالت : نعم قال : قد فعلت •

وخرج الخبر الى الناس وعلموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج بنت الحارث فقال بعضهم لبعض لقد صاروا أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يصح أن تبقى سباياهم فى ملكنا ، وأطلقوا ما فى أيديهم من سبايا بنى المصطلق • لهذا قالت السيدة عائشة رضى الله عنها : لا نعلم امرأة كانت أعظم بركة على قومها من جويرية •

وكان اسمها برة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم الى جويرية • فلم يلبث بنو المصطلق أن أسلموا وأن صاروا فى صفوف المدافعين عن الاسلام بعد أن كانوا فى صفوف أعدائه الألداء • ومعنى هذا أن زواج النبي صلى

الله عليه وسلم بجويرية لم يكن الا لخير الاسلام وقوة المسلمين والاستكثار
من أنصار الدعوة •

ام حبيبة بنت ابي سفيان بن حرب

اسمها رملة أسلمت على الرغم من أيها وهاجرت مع زوجها عبيد الله
ابن جحش الى الحبشة لكن زوجها تنصر هناك وأرادها أن تتابعه فأبت
ففارقها ومات •

فبم يكافىء النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أسلمت على الرغم من أيها
وهو من ألد أعداء النبي صلى الله عليه وسلم وأقواهم ؟ بم يكافىء امرأة
هاجرت الى الحبشة فراراً باسلامها مستهينة بما تلقى من آلام الغربة
والمخاطر والحاجة للحفاظ على دينها ؟ بم يكافىء امرأة تنصر زوجها وهما
في الغربة وأرادها على أن تنصر مثله فرفضت ففارقها وتخلي عنها •

لم يجد النبي صلى الله عليه وسلم مكافأة لها وإعزازاً لشأنها وحماية لها
خيراً من أن يتزوجها وهى بالحبشة سنة ست أو سبع ، ولينفذها من ضيق
الغربة والوحدة والفقر لعله يتألف قلب أيها أحد زعماء الشرك وأعداء
الاسلام الألداء •

ولم تقدم من الحبشة الا عام الهدنة مع خالد بن سعيد في العام السابع
من الهجرة يوم فتح خيبر •

زينب بنت جحش بن رثاب

هى ابنة عمته أميمة بنت عبد المطلب •

ولزواج النبي صلى الله عليه وسلم منها قصة خلط فيها ذوو الغفلة
تخليطاً يأباه الواقع وينفر منه الحق ، ثم جاء بعض خصوم الاسلام فتلقوا
هذا التخليط وضخموه محاولين أن يثيروا غباراً حول نزاهة رسول الله صلى
الله عليه وسلم كأننا يجهلون أن غبارهم لن يتجاوز أقدامهم التى أثارته ،
فمن أين له أن يبلغ الجوزاء •

حقائق تبطل ترهات الباطل وتخرس المبطلين

ان زيد بن حارثة الكلبي كان قد أصابه سبأ في الجاهلية فاشترته السيدة خديجة بنت خويلد ووهبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتبناه بمكة قبل النبوة وهو ابن ثمان ، ثم علم أبوه حارثة مكانه فخرج لفدائه ولقي النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم مخيره ، فان اختاركم فهو لكم وان اختارني فوالله ما أنا بالذي أختار على من اختارني أحداً •

وعرف زيد أباه وعمه ولكنه اختار البقاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعله زيد خرج به الى الحجر فأشهد الناس ان زيدا ابنه يرث كل منهما الآخر فطابت نفس حارثة ونفس أخيه وعرف زيد بأنه ابن محمد حتى جاء الاسلام ونزل قوله تعالى : « ادعوهم لآبائهم » الآية • من سورة الأحزاب •

فدعى من يومئذ زيد بن حارثة ودعى الأديعاء لآبائهم • ثم علم النبي صلى الله عليه وسلم من الوحي أن زيدا سيتزوج زينب ثم يطلقها ثم يتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعده لا بطلان ما تعارف عليه العرب من تحريم زوجة المتبنى ، فخطب لزيد زينب ابنة عمته فأبت وأبى أخوها عبد الله ، لأنها شريفة حسيبة وزيد عبد حرره النبي صلى الله عليه وسلم فنزل قوله تعالى : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً » •

فلم تجد زينب وأخوها بدا من الخضوع لما قضاه الله ورسوله ، فزوجها رسول الله زيدا ودفع هو مهرها ثيابة عن زيد ستين درهماً وحماراً وملحفة ودرعاً وازاراً ، وخمسين مداً من طعام وثلاثين صاعاً من تمر •

لكن زينب لم تستطع أن تنسلخ من زهوها بشرف نسبها فكانت تتعالى على زوجها زيد ، وتفخر عليه وتجفوه وتسمعه ما يؤذيه ، حتى انها كما قالوا تمنعت عليه أن يلامسها كما يلامس الزوج زوجته فجاء يوماً الى

رسول الله فقال : يا رسول الله ، ان زينب قد اشتد على لسانها فأريد أن أطلقها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسك عليك زوجك واتق الله في أمرها ولا تطلقها •

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم من الوحي أن زيدا سيطلق زينب وأنه سيتزوجها من بعده لأن هذا الزواج تشريع الهى حكيم يبطل ما جرى عليه العرب من تحريم زوجة المتبنى كما يحرمون زوجة الابن •

وكان زواج النبي صلى الله عليه وسلم من زينب سنة خمس هو القدوة العملية التى تحل ما حرموه على أنفسهم مما لا حرمة فيه • ولم يكن أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم يصلح لأن يبطل بعمله نظاماً شائعاً أخذوا أنفسهم به ، اذ اعتقدوا أجيالاً متعاقبة أن زوجة الابن المتبنى تحرم على متبنيه كما تحرم زوجة الابن الحقيقى ، وجروا على هذه العقيدة ونفذوها ، فافتضى ابطالها عملاً ايجابياً يبلغ من القوة والشهرة الى المكانة التى تكفل القضاء على عقيدة سابقة وتفتح عيون الناس وقلوبهم الى هذا التشريع الجديد •

فلم يكن بد من أن ينزل القرآن الكريم بابطال عقيدة العرب وبمطالبة النبي صلى الله عليه وسلم أن يتولى بنفسه وبعمله تحقيق ابطالها • وقد يقال : لماذا لم ينزل القرآن الكريم بابطال عقيدتهم بغير أن يكلف النبي صلى الله عليه وسلم أن يتولى هذا الابطال بنفسه ؟ •

والجواب على هذا أن العقيدة لخطورتها وشيوعها واستقرارها ما كان يقدر على ابطالها الا تشريع عملى يكلف بتنفيذه المبلغ للشريعة والمطبق لها والحارس عليها والقدوة المثلى وهو النبي صلى الله عليه وسلم لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبح بما علمه من الوحي لزيد ولا لغير زيد ، خشية من أقاويل الناس ، وحياء من قولهم ان محمداً تزوج امرأة ابنه •

لهذا عاتب الله نبيه على أن يخفى نفسه ما علمه من الوحي وخشى الناس ، لأن الله تعالى هو الحقيق بأن يخشاه فى كل شأن من شئونه فيفعل ما أباحه له وأذن له فى عمله وكان الأولى به حينما شكأ اليه زيد أن يصمت أو أن

يفوض الأمر اليه فى شأن زينب • وهذا هو معنى قوله تعالى : « واذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى فى نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها لكى لا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم اذا قضوا منهن وطراً وكان أمر الله مفعولاً » الآية ٣٧ من سورة الأحزاب •

وقوله : أنعم الله عليه أى بالاسلام وأنعمت عليه بالعق والرعاية والتبني تخفى فى نفسك ما الله مبديه : تكتم ما أوحى اليك من طلاقها وزواجك بها • حرج : ضيق وحرمة • أدعيائهم : أولادهم من التبني •

ثم جاء بعد العتاب تقرير حقيقة هى أنه لا لوم على النبى صلى الله عليه وسلم أن يفعل ما أمره الله به ، لأن هذا هو الطريق الذى أمر أنبياءه السابقين أن يسلكوه وأمر الله نافذ لا معقب له •

وجاء بعد هذا التقرير عتاب آخر ضمنى فى ذكره تعالى أن الأنبياء السابقين الذين سلكوا الطريق الالهى المرسوم كانوا يبلغون رسالات الله ويخشونه وحده ، ولا يأبهون بأحد من الناس فلم يكن عليهم حرج فى الاقدام على ما أباحه لهم ووسع عليهم فيه من زواج وغير زواج ، وقد كانت لهم زوجات مهائر وزوجات سرايرى قال تعالى : « ما كان على النبى من حرج فيما فرض الله له ، سنة الله فى الذين خلوا من قبل وكان أمر الله قدراً مقدوراً • الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً الا الله وكفى بالله حسيباً » •

وبهذا التشريع العملى التطبيقي الناجز الذى احتل رسول الله ثقله حسم القرآن الكريم العلاقة بين المتبنى ومتبناه والصلة بين المتبنى وزوجة متبناه فبين أن الابن من التبني ليس ولداً لمن تبناه ، وان جرى عرف العرب على نسبه اليه •

وأراد القرآن الكريم أن يثبت بطلان ما تعارف عليه العرب فضرب لهم مثالين محسوسين أولهما أنه تعالى لم يخلق فى جسد واحد قلبين ، وثانيهما

أن الله جعل المرأة الواحدة أما للرجل وزوجة له ، وإن حرم هو زوجته على نفسه بقوله أنت على كظهر أمي وكذلك لا يكون انسان ابنا لرجلين ، أحدهما والده الحقيقي ، والآخر الذي تنبأه ؛ وإنما يكون ابنا لرجل واحد الذي نسله وهو الذي يجب أن ينسب اليه •

وقد ترتب على هذا أن المتبنى لا يرث شيئاً من مال الرجل الذي تنبأه ، وأن زوجة المتبنى لا يرث شيئاً من مال الرجل الذي تنبأه ، وأن زوجة المتبنى لا تحرم على متبنيه قال تعالى : « ما جعل الله لرجل من قليلين في جوفه ، وما جعل أزواجكم اللائى تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدى السبيل • ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله ، فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم ، وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً » •

على أن زواج النبی صلی الله عليه وسلم من زينب لم يخل من مكافأة لها على خضوعها لأمر الله ورسوله وقبولها الزواج من زيد العبد العتيق ، وهى حسيّة أباً وأماً في مجتمع يقدر الحسب والنسب الى حد المغالاة •

ولقد كان على المرجفين والمصدقين لأباطيل القصة التى تثير الريب أن يسألوا أنفسهم هذه الأسئلة هل كان النبی صلی الله عليه وسلم يجهل زينب أو يخفى عليه جمالها وهى بنت عمته ، وهو الذى خطبها لزيد ؟ بل هو الذى أجبرها على الرضا بزيد :

ولماذا زوج زيدا من زينب ولم يتزوجها هو مع أنه لو شاء لكان يسيراً عليه أيما يسر ؟ وأيها أولى بمكاته أن يتزوج بنت عمته ابتداء وهى بكر أم أن يخلف عليها مولاه الذى أعتقه ؟ وهل من المعقول أن يتخرج النبی صلی الله عليه وسلم من هذا الزواج الذى أوحى الله به اليه فلا يذيع خبره خشية من الناس فى الوقت الذى لا يتخرج أن يقول الناس فيه انه أعجب بجمال زوجة مولاه وخلفه عليها •

ومتى كان النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذى يعمل أعباء الرسالة العظمى خلى البال ليأسره جمال النساء فلم يبق منفذ لأى شبهة فى هذا الزواج الذى كان بأمر من الله تعالى ليحل للناس ما حرموه على أنفسهم وليشرع لهم قانوناً جديداً يلغى ما وضعوه •

وان الآيات القرآنية الكريمة لتتطرق بالخبر كله فى جلاء ، وتكشف عن الغرض من هذا الزواج كشفاً ينقض ما حاكه القصاص وذوو الغفلة ثم ضخمه أعداء الاسلام •

صفية بنت حبي بن اخطب

يهودية تزوجها اثنان من اليهود أولهما سلام بن مشكم وثانيهما كنانة ابن الربيع بن أبى الحقيق ، وقد وقعت فى السبايا فى غزوة خير سنة سبع فطلب دحية الكلبي من رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية من السبايا فقال له : اذهب فخذ جارية فأخذ صفية •

حينئذ جاء الصجابة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله انها بنت سيد بنى قريظة وبنى النضير فما تصلح الا لك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لدحية : خذ جارية من السبايا غيرها وخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أن يعيدها الى قومها ، وأن يعتقها ويتزوجها فاختارت الزواج منه صلى الله عليه وسلم • وكانت قد رأت فى المنام وهى زوجة لكنانة أن قمراً وقع فى حجرها فقضت رؤياها على كنانة فقال لها : لا تأويل لهذا الا أنك تتمنين الزواج من ملك الحجاز محمد ولطم وجهها لطمه خضرت عينيها فلما جاءوا بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى الأثر بعينيها فسألها ما هو ؟ فأخبرته هذا الخبر •

فأى حرج على النبي صلى الله عليه وسلم فى أن يؤوى الى حماء سبية هى بنت سيد قومها ؟

انها لو صارت الى سواه لبقيت طيلة حياتها تشعر بالمرارة والخزى وهبوط المكانة ويكفى للدلالة على هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم هزل

عليها يوماً وهي تبكى فقال لها : ما يبكيك ؟ قالت : بلغنى أن عائشة وحفصة تنالان منى ، وتقولان : نحن خير من صفية لأننا بنات عم رسول الله وأزواجه ، فقال لها : ألا قلت لهن : كيف تكن خيراً منى وأبى هارون وعمى موسى وزوجى محمد ؟ وأى حرج على النبی صلى الله عليه وسلم فى أن يتزوج امرأة سبية خيرها بين أن يعتقها ويردها الى قومها ، وأن تكون زوجة له فأقرت أن تكون زوجة له .

ميمونة بنت الحارث بن حرق الهلالية

لهذه السيدة صلات بكثير من أشرف العرب ، وذلك أن لها أخوات شقيقات هن : أم الفضل لبابة الكبرى ، زوجة العباس بن عبد المطلب عم النبی صلى الله عليه وسلم ولبابة الصغرى زوجة الوليد بن المغيرة أم خالد ابن الوليد وعصمة زوجة أبى بن خلف الجمحى وعزة زوجة زياد ابن عبد الله الهلالي .

ولها أخوات لأُمها هن : أسماء بنت عميس زوجة جعفر بن أبى طالب ثم أبى بكر الصديق بعد استشهاد جعفر فى مؤتة وقد ولدت لأبى بكر محمد ولدت له فى حجة الوداع - وسلمى بنت عميس زوجة حمزة بن عبد المطلب وسلامة بنت عميس زوجة عبد الله بن كعب بن منبه الخزعمى ، فما السبب فى زواج النبی صلى الله عليه وسلم بها ؟ .

مات زوجها الثانى فلقى العباس بن عبد المطلب النبی صلى الله عليه وسلم وهو يعتمر عمرة القضاء وقال له : يا رسول الله تأيمت ميمونة بنت الحارث فهل لك فى أن تتزوجها ؟ فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفى خبر آخر أنه لما فرغ النبی صلى الله عليه وسلم من خيبر وتوجه الى مكة معتمراً سنة سبع ، وقدم عليه جعفر بن أبى طالب من الحبشة خطب له جعفر ميمونة بنت الحارث فأجابت وجعلت أمرها الى العباس فزوجها النبی صلى الله عليه وسلم .

ولابد أن نلاحظ فى هذا الزواج عدة ملاسات .

١ - أن احدى شقيقاتها زوجة العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم وأن احدى أخواتها لأُمها زوجة لجعفر بن أبي طالب وأخرى زوجة لحمزة عم النبي صلى الله عليه وسلم والعباس وحمة وجعفر من أقرب الأقارب اليه صلى الله عليه وسلم ومن أحبهم اليه ومن أعظمهم ولاء له وللإسلام .

٢ - أن العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم وجعفر ابن عمه عرضاها على النبي صلى الله عليه وسلم عرضاً صريحاً يتغيان تشريفها وتشريف نفسيهما وقد أبى كرمه صلى الله عليه وسلم ووفاءه إلا أن يجيب .

٣ - أن أخواتها الشقيقات وغير الشقيقات زوجات لسادة أشراف من الخير للإسلام أن يظاهروه بسبب هذه المصاهرة .

٤ - أنه لم يكن في هذه السيدة ما يفرى لأنها امرأة ثيب تزوجت مرتين .

• - وأنها هي التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وفيها نزل قوله تعالى : « يا أيها النبي انا أحللتنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما آفأ الله عليك ، وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين » فلم يكن كرم أخلاقه ليتغاضى عن رغبة حبيبه عمه العباس وابن عمه جعفر ، ولا ليخس امرأة وهبت نفسها له ولا ليسد الطريق أمام أمل في تقوية الإسلام والمسلمين فتزوجها وكان اسمها برة فسمها ميمونة .

مارية القبطية

بعث النبي صلى الله عليه وسلم حاطب بن أبى بلتعة بكتاب الى المقوقس حاكم الاسكندرية ومصر سنة ست يدعوه الى الاسلام فتلقي الرسول والكتاب لقاء حسناً ، وبعث الى النبي صلى الله عليه وسلم هدايا منها مارية القبطية للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ومعها أختها سيرين وخصى يقال له المأبور وقيل : انه بعث معها أربع جوار .

فوهب رسول الله صلى الله عليه وسلم سيرين لحسان بن ثابت فولدت له ابنة عبد الرحمن واتخذ النبي صلى الله عليه وسلم مارية حليّة فولدت له ابنة ابراهيم ، فما الذى كان ينتظر غير ذلك ؟ •

هل كان يليق بالنبي صلى الله عليه وسلم أن يرد مارية وهى مهداة اليه باسمه ؟ ان المقوقس تلقى كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ورسوله بالحسنى وزاد مع هذا أنه أهدى هدايا فلا مندوحة من قبولها فى ظرف يسعى فيه النبي صلى الله عليه وسلم الى نشر الدين وافتتاح الميادين ، واجتذاب القلوب وكثرة الأنصار •

وهل كان من حميد السلوك أن يهبها لغيره وقد أرسلها المقوقس اليه خاصة ؟ لو أنه فعل ذلك لأساء الى المقوقس والى مارية ، لأن عمله هذا رفض للهبة أو ترفع عن قبولها وابعاء •

فلم يبق الا أن تكوفى حليّة مرضاة للمقوقس وارضاء لها وتطبيقا عمليا للاستحلال •

النتائج العامة التى انمرتها الدراسة

(أولا) ان زواج النبي صلى الله عليه وسلم كان للدين لا للعالميا وكان للحكمة لا للهوى ولتوطيد الدعوة ونشرها لا للمتعة والاستطراف والاستكثار •

فقد ابتغى من زواجه بالسيدة خديجة ما يبتغيه كل انسان وما ابتغاه كل رسول من قبل أن يكون له بيت وزوجة وأبناء وأسباط •

وذلك أنه كان يعمد حيناً الى أن يزيد القريب الى قلبه قرابة ، وأن يضيف الى حبيبه محبة ، والى أليفه ألفة ، والى المخلص لله ورسوله اخلاصاً ، وكان يتوخى ثارة أن يستكثر من الأصهار ليناصروا ويؤازروا دين الله فى مجتمع يعتد المصاهرة صلة حميمة تستوجب النصرة والوفاء •

وكان يقصد مرة الى أن يفسح المجال أمام المسلمين الغالبين ليطلقوا الأسرى والسبايا من قبيلة عظيمة مهزومة من الخير للإسلام أن يرضوها لتسلم وتظاهر الاسلام •

وكان يريد مرة أن يكرم امرأة مسنة لا ارب للرجال فيها وهبت نفسها له فيضمها الى زوجاته تشريفاً لها كما أرادت •

وكان يتغنى تارة أن يكرم قوماً أرادوا أن يشرفوا بمصاهرته ، ولهذا حزن عمر أشد الحزن لما قيل له : ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ولم يفرج كربه الا لما علم الحقيقة كذلك ود على بن أبي طالب وهو ابن عمه وربيته وزوج ابنته أن يزوجه أخته أم هانئ بنت أبي طالب لكنها خشيت أن تقصر في القيام بما يجب له من حقوق ، لأنها ذات أبناء يشغلونها عن واجبات الزوج •

وكان صلى الله عليه وسلم يقصد حيناً أن تخفف المصاهرة من حدة العدو وحنقه لعله أن يرعوى عن غيه أو يزدجر •

وكان يقصد حيناً الى المواساة والتعويض والى التشجيع على الجهاد الباسل ، فيتزوج الأيم التي فقدت زوجها وعائلها في الدفاع عن الاسلام ، لأن في زواجه بها خيراً لها ولبنيتها وفيه اطمئنان المجاهدين على مصير زوجاتهم وأبنائهم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين سيرعونهم اذا استشهد عائلوهم ، وما من شك في أن هذا الاطمئنان يدفعهم الى الجهاد ، والاستشهاد في نفوسهم أعز من الحياة •

(ثانياً) وقد اتضح من تفصيل زواجه صلى الله عليه وسلم أنه لم يتزوج بعد أن توفيت السيدة خديجة الا وهو في أول العقد السادس ، وهذه سن لا تواتى الكلف بالنساء ، ولا الشغل باللذات الجسدية ، واتضح أنه لم يتزوج الا بعد أن مضت على وفاتها ثلاث سنوات •

(ثالثاً) وتبين أن زوجاته جميعاً - ما عدا السيدة عائشة - ثيبات وأن أكثرهن مسنات فلماذا لم يتخيرهن كلهن أو لماذا لم يتخير بعضهن من

الفتيات الأبيكار الحسان ، وقد كان ذلك ميسوراً عليه أيما يسر لو أراد ، وأيهما أخطى عند الرجل الظمان الى النساء ؟ البكر أم الشيب والفتاة أم المعجوز ؟ أليس الزواج بالثيبات وبالمسنات دليلاً قاطعاً على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أبعد الناس عن الكلف بالاستمتاع الجسدى والظما الجيسى كما افترى خصومه وخصوم الاسلام .

(رابعاً) وليس من شك في أن زوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم أفدن الاسلام بكثير من الحقائق الوثيقة والأحكام في الأصول والفروع .

وهن اللاتي روين أحاديثه الشريفة التي قالها في بيته ولم يسمعها غيرهن وصححن رواية بعض ما سمعه غيرهن ، وقد حرصن على الرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم حتى ما كان من روايات أخرى كن حريصات على تحصيلها وحفظها ، وقد أخرج مسلم وغيره عن عروة بن الزبير « أن عائشة قالت لي : يا ابن أختي ان عبد الله بن عمرو مار بنا الى الحج فاذهب اليه فאלقه فان عنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم علماً كثيراً » وقد عاد اليها عروة بحديث العلم « ان الله لا ينزع العلم انتزاعاً الحديث » فأخذت تناقشه وتتمحن حفظه وترسل له عروة في العام القابل حتى استقامت الرواية عندها فقالت : (قد والله صدق) وقال تعالى : « واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفاً خبيراً » وقال صلى الله عليه وسلم : « نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها ، فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ما يصح به النكاح

لا يصح النكاح الا بولي فان عقدت المرأة لم يصح ، وقال أبو ثور : ان عقدت باذن الولي صح ، ووجهه أنها من أهل التصرف ، وانما منعت من النكاح لحق الولي ، فاذا اذن زال المنع كالعبد اذا اذن له الولي في النكاح ، وهذا خطأ لما روى أبو هريرة رضي الله عنه رفعه « لا تنكح المرأة المرأة ، ولا تنكح المرأة

نفسها » ولأنها غير مأمونة على البضع لنقصان عقلها ، وسرعة انصاعها ، فلم يجز تفويضه اليها كالمبدر في المال ، ويخاف المبد فانه منع لحق المولى ، فانه ينقص قيمته بالنكاح ، ويستحق كسبه في المهر والنفقة فزال المنع باذنه ، فان عقد النكاح بغير ولى وحكم به الحاكم ففيه جهان :

(أحدهما) وهو قول أبى سعيد الاصطخرى : انه ينقض حكمه ، لانه مخالف لنص الخبر : وهو ما روت عائشة رضى الله عنها ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ايما امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فان اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى له فان اصابها فلها مهرها بما استحل من فرجها » . (والثانى) لا ينقض ، وهو الصحيح ، لانه مختلف فيه فلم ينقض فيه حكم الحاكم كالشفعة للجار . واما الخبر فليس بنص لانه محتمل للتأويل ، فهو كالخبر في شفعة الجار ، فان وطنها الزوج قبل الحكم بصحته لم يجب الحد .

وقال ابو بكر الصيرفى : ان كان الزوج شافعيًا يعتقد تحريمه وجب عليه الحد كما لو وطئ امرأة في فراشه وهو يعلم انها اجنبية ، والمذهب الاول لانه وطئ مختلف في اباحته فلم يجب به الحد ، كالوطء في النكاح بغير شهود ، ويخالف من وطئ امرأة في فراشه وهو يعلم انها اجنبية لانه لا شبهة له في وطنها ، وان طلقها لم يقع الطلاق . وقال ابو اسحاق : يقع لانه نكاح مختلف في صحته ، فوقع فيه الطلاق كنكاح المرأة في عدة اختها ، والمذهب الاول ، لانه طلاق في غير ملكه فلم يصح كما لو طلق اجنبية .

فصل وان كانت المنكوحة امة فولياها مولاها لانه عقد على منفعتها فكان الى المولى كالاجارة ، وان كانت الامة لامرأة زوجها من يزوج مولاتها ، لانه نكاح في حقها فكان الى وليها كنكاحها ، ولا يزوجها الولى الا باذنها لانه تصرف في منفعتها فلم يجز من غير اذنها ، فان كانت المولاة غير رشيدة نظرت ، فان كان وليها غير الاب والجد ، لم يملك تزويجها ، لانه لا يملك التصرف في مالها وان كان الاب او الجد ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يملك . لان فيه تقريراً بمالها لانها ربما حبلى وتلفت .

(والثانى) وهو قول أبى اسحاق : انه يملك تزويجها لانها تستفيد به

المهر والنفقة واسترقاق ولدها ، وان كانت المنكحة حرة فوليا عصباتها
واولاهم الأب ثم الجد ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم العم ثم ابن العم ، لان الولاية في
النكاح تثبت لدفع العار عن النسب ، والنسب الى العصبات ، فان لم يكن
لها عصب زوجها المولى المقتق ، ثم عصبه المولى ، ثم مولى المولى ، ثم عصبته ،
لان الولاء كالنسب في التعصيب فكان كالنسب في التزويج ، فان لم يكن فوليا
السلطان ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « فان اشتجروا فالسلطان ولي من
لا ولي له » ولا يزوج أحد من الأولياء وهناك من هو أقرب منه ، لانه حق
يستحق بالتعصيب فقدم فيه الأقرب فالأقرب كالمراث ، وان استوى اتسان
في الدرجة واحدهما يدلى بالابوين والآخر باحدهما كاخوين احدهما من الاب
والام والآخر من الاب ففيه قولان .

قال في القديم : هما سواء ، لان الولاية بقراءة الأب وهما في قرابة الأب
سواء وقال في الجديد : يقدم من يدلى بالابوين لانه حق يستحق بالتعصيب
فقدم من يدلى بالابوين على من يدلى باحدهما كالمراث ، فان استويا في
الدرجة والادلاء فالمستحب ان يقدم أسنها وأعلمهما وأورعهما ، لان الأسن
أخبر ، والأعلم أعرف بشروط العقد ، الأورع أحرص على طلب الحظ ،
فان زوج الآخر صح لان ولايته ثابتة ، وان تشاحا أقرع بينهما لأنهما تساويا
في الحق فقدم بالقرعة كما لو اراد ان يسافر باحدى المراتين ، فان خرجت
القرعة لاحدهما فزوج الآخر ففيه وجهان ، القرعة (احدهما) يصح لان خروج
القرعة لاحدهما لا يبطل ولاية الآخر . (والثاني) لا يصح لانه يبطل فائدة
القرعة .

الشرح حديث أبي هريرة رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي
ولفظه « لا تزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها ، فان الزانية هي التي
تزوج نفسها » قال ابن كثير : الصحيح وقعه على أبي هريرة ، وقال
ابن حجر : رجاله ثقات وفي لفظ للدارقطني : كنا نقول : التي تزوج نفسها
هي الزانية . قال ابن حجر : فتبين أن هذه الزيادة من قول أبي هريرة ،
وكذلك رواها البيهقي موقوفة في طريق ورواها مرفوعة في أخرى .

أما حديث عائشة رضي الله عنها فرواه أحمد وأبو داود وابن ماجه
والترمذي وحسنه وأبو عوانة وابن حبان والحاكم عن سليمان بن موسى عن

الزهرى عن عروة عن عائشة ، وقد أعل بالارسال وتكلم فيه بعضهم من جهة أن ابن جريج قال : ثم لقيت الزهرى فسألته عنه فأنكره ، وقد عد أبو القاسم بن منده عدة من رواه عن ابن جريج فبلغوا عشرين رجلا ، وذكر أن معمرأ وعبيد الله بن زحر تابعا ابن جريج على روايته إياه عن سليمان ابن موسى ، وأن قره وموسى بن عقبة ومحمد بن اسحاق وأيوب بن موسى وهشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزهرى ، قال : ورواه أبو مالك الجنبي ونوح بن دراج ومنديل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة . وقد أعل ابن حبان وابن عدى وابن عبد البر والحاكم وغيره الحكاية عن ابن جريج بانكار الزهرى ، وعلى تقدير الصحة لا يلزم نسيان الزهرى له أن يكون سليمان بن موسى وهم فيه ، ويؤيد هذا الحديث ما رواه البخارى عن أبي موسى الأشعرى عن النبى صلى الله عليه وسلم « لا نكاح الا بولي » وما رواه أبو داود الطيالسي بلفظ : « لا نكاح الا بولي ، وأيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، باطل ، باطل ، فان لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له » .

على أن حديث « لا نكاح الا بولي » هل يعد النفي متوجها الى الذات الشرعية لأن الذات الموجودة ، أعنى صورة العقد بدون ولي ليست بشرعية؟ أم يتوجه الى الصحة التى هى أقرب المجازين الى الذات فيكون النكاح بغير ولي باطلا كما هو مصرح به فى حديث عائشة ، وكما يدل عليه حديث أبي هريرة المذكور فى أول الفصل لأن النفي يدل على الفساد المرادف للبطلان .

وقد ذهب الى هذا على وعمر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو هريرة وعائشة والحسن البصرى وابن المسيب وابن شبرمة وابن أبى ليلي والعترة وأحمد واسحاق والشافعى وجمهور أهل العلم ، فقالوا : لا يصح العقد بدون ولي . وقال ابن المنذر : انه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك .

وحكى فى البحر من كتب الزيدية وهو غير بحر المذهب للرويانى عن أبي حنيفة أنه لا يعتبر الولي مطلقاً لحديث : « الشيب أحق بنفسها من وليها »

وسياتي • وأجيب بأن المراد اعتبار الرضى منها جمعاً بين الأخيار وعن أبي يوسف ومحمد للولى الخيار فى غير الكفء وتلزمه الاجازة فى الكفء • وعن مالك يعتبر الولى فى الرفيعة دون الوضيعة • وأجيب عن ذلك بأن الأدلة لم تفصل • وعن الظاهرية أنه يعتبر فى البكر فقط ، وأجيب عنه بأن الأدلة لم تفرق • وقال أبو ثور : يجوز لها أن تزوج نفسها باذن وليها أخذاً بمفهوم قوله : « وأيما امرأة نكحت بغير إذن وليها » •

ويجاب عن ذلك بحديث أبى هريرة الذى ساقه المصنف فى أول الفصل ، والمراد بالولى الأقرب من العصبة من النسب ثم من السبب ثم من عصته • وليس لذوى السهام ولا لذوى الأرحام ولاية • وهذا مذهب الجمهور • وروى عن أبى حنيفة أن ذوى الأرحام من الأولياء ، فإذا لم يكن ثم ولى أو كان موجوداً وعضل انتقل الأمر الى السلطان لأنه ولى من لا ولى له كما أخرجه الطبرانى من حديث ابن عباس • وفى اسناده الحجاج ابن أرطاة •

قال الشافعى رضى الله عنه فى باب « لا نكاح الا بولى » من الأم : زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن معقل بن يسار كان زوج أختاً له ابن عم له ، فطلقها ثم أراد الزوج وأرادت نكاحه بعد مضى عدتها فأبى معقل • وقال : زوجتك وأثرتك على غيرك فطلقتها ، لا أزوجه أبداً فنزل : « إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن » يعنى فانقضى أجلهن يعنى عدتهن « فلا تعضلوهن » يعنى أولياءهن « أن ينكحن أزواجهن » أن يطلقوهن ولم يتسوا طلاقهن ، وما أشبه معنى ما قالوا من هذا بما قالوا ، ولا أعلم الآية تحتل غيره لأنه انما يؤمر بأن لا يعضل المرأة من له سبب الى العضل بأن يكون يتم به نكاحها من الأولياء ، والزواج اذا طلقها فانقضت عدتها فليس بسبيل منها فيعضلها ، وإن لم تنقض عدتها فقد يحرم عليها أن تنكح غيره وهو لا يعضلها عن نفسه ، وهذا آيّن ما فى القرآن من أن للولى مع المرأة فى نفسها حقاً ، وأن على الولى أن لا يعضلها اذا رضيت أن تنكح بالمعروف • قال الشافعى وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله عز وجل أخبرنا مسلم وسعيد وعبد المجيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن

عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فان أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها » وقال بعضهم في الحديث : فان اشتجروا وقال غيره منهم : فان اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له . أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال : أخبرني عكرمة بن خالد قال : جمعت الطريق ركبا فيهم امرأة ثيب فقلت رجلا منهم أمرها فزوجها رجلا فجلد عمر ابن الخطاب الناكح ورد نكاحها .

قال الشافعي : فأى امرأة نكحت بغير إذن وليها فلا نكاح لها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فنكاحها باطل ، وان أصابها فلها صداق مثلها بما أصاب منها بما قضى لها به النبي صلى الله عليه وسلم وقال العمراني في البيان : وهذا الخبر - يعنى حديث عائشة - دليل على من خالفنا إلا أبا ثور فإنه يقول : لما أبطل النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها بغير إذن وليها دل على أنه يصح باذن وليها .

ودليلنا عليه أن المراد ههنا بالاذن لغيرها من الرجال بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة المرأة ولا تنكح المرأة نفسها ولم يفرق بين أن يكون ذلك باذن الولي أو بغير اذنه .

إذا ثبت هذا فان أصحابنا قد ذكروا في حديث عائشة فوائد :

- ١ - أن للولي شركا في بضعها لأنه أبطل نكاحها بغير اذنه .
- ٢ - أن الولاية ثابتة على جميع النساء لأن لفظ أى مراد به العموم
- ٣ - أن الصلة جائزة في الكلام لقوله « أيما » ومعناه أى امرأة .
- ٤ - أن للولي أن يوكل في عقد النكاح .
- ٥ - أن مطلق الفكاح في الشريعة ينصرف الى العقد ، لأن المعنى أيما امرأة عقدت .
- ٦ - جواز اضافة النكاح اليها .

- ٧ - أن اسم النكاح يقع على الصحيح والفاقد .
- ٨ - أن النكاح الموقوف لا يصح لأنه لو كان صحيحاً لما أبطله .
- ٩ - أن الشيء إذا كان بيناً في نفسه جاز أن يؤكد بغيره لأنه لو اقتصر على قوله : فكأنها باطل لكان بيناً ، فأكد بالتكرار ، وهو كقوله تعالى : « فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة » وكقوله تعالى : « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتمناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة » .

- ١٠ - وطء الشبهة يوجب المهر .
- ١١ - أن اللبس كناية عن الوطء .
- ١٢ - أنه إذا مس سائر بدنهما غير الفرج فلا مهر عليه .
- ١٣ - قال الصيمري : أن القبل والدبر سواء لأن كله فرج .
- ١٤ - أنه لا فرق بين الخصى والفحل .
- ١٥ - لا فرق بين قوى الجماع وضعيفه .
- ١٦ - أنه لا فرق بين أن ينزل أو لا ينزل .
- ١٧ - لا فرق بين أن يجامعها مرة أو مراراً .
- ١٨ - أنه يجوز أن يثبت له وعليه حتى يجهل قدره .
- ١٩ - أن النكاح الفاسد إذا لم يكن فيه جماع فلا مهر فيه .
- ٢٠ - أن مهر المثل يتوصل إلى العلم به .
- ٢١ - أن المهر يجب مع العلم بتحريم الوطء ومع الجهل به لأنه لم يفرق
- ٢٢ - المكره يجب عليه المهر لأن المكره مستحل لفرج المكره .
- ٢٣ - أن المهر لا يجب إلا بخلوة ، لأنه شرط للمس في الفرج .
- ٢٤ - أنه لا حد في وطء الشبهة .
- ٢٥ - قال الشيخ أبو حامد : أن النسب يثبت بالوطء في الشبهة .

٢٦- أن العدة تجب على الموطوءة بالشبهة لأن النسب إذا لحق به
أوجب العدة .

٢٧- أن تحريم المصاهرة يثبت بوطء الشبهة .

٢٨- أن المرأة يجوز أن يكون لها جماعة أولياء لقوله صلى الله عليه
وسلم : « فان اشتجروا » فهذا اخبار عن جمع .

٢٩- أن السلطان ولي من لا ولي لها .

٣٠- أن الأولياء اذا عضلوا المرأة عن النكاح انتقلت الى السلطان ،
لأن الاختلاف المراد في الخبر أن يقول كل واحد منهم : لا أزوجها بل زوجها
أنت فأما اذا قال كل واحد منهم : أنا أزوجها دونك ، فلا تنتقل الى
السلطان .

فرع اذا تزوج الرجل امرأة من نفسها ثم ترافعا الى حاكم
شافعي أو حنبلي لأن الظاهر من مذهب أحمد بطلان النكاح بغير ولي
وشاهدين كما في المعنى لابن قدامة - فان كانا لم يترافعا الى حاكم حنفي
قبله حكم الشافعي بفساده وفرق بينهما لأنه يعتقد بطلانه ، وإن كانا قد
ترافعا قبله الى حاكم حنفي فحكم بصحته فهل ينقض الشافعي حكمه ؟
فيه وجهان :

قال أبو سعيد الاصطخري : ينقض حكمه ويحكم بفساده ، لأن حكمه
مخالف لنص النبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم
(فنكاحها باطل) .

(والثاني) وهو الأصح - أنه لا يصح حكمه بفساده ، لأن حكم الأول
وقع بما يسوغ فيه الاجتهاد فهو كالحكم بالشفعة للجار .

فرع وإن تزوج رجل امرأة من نفسها ووطئها ، فإن لم يعلم
بتحريم الوطء بأن كان جاهلا لا يعلم تحريمه أو غاميا فقلد مجتهدا يرى
تحليله ، أو كان الواطئ حنفياً يرى تحليله فلا حد عليه لأنه موضع شبهة .
وإن كان الواطئ شافعياً يعتقد تحريمه ففيه وجهان :

قال أبو بكر الصيرفي : عليه الحد لما روى ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البغى من أنكحت نفسها بغير ولي ولا بينة » قال في المغنى شرح مختصر الخرقى : ولا حد في وطء النكاح الفاسد سواء اعتقد حله أو حرمة . وعن أحمد ما يدل على أنه يجب الحد بالوطء في النكاح بلا ولي إذا اعتقد حرمة ، وهو اختيار السمرقندي من أصحاب الشافعي لما روى الدارقطني بإسناده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها ، إن الزانية هي التي تزوج نفسها » .

وبإسناده عن الشعبي قال : « ما كان أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أشد في النكاح بغير ولي من علي رضى الله عنه كان يضرب فيه » ولخير عمر الذي فيه « أنه جلد الناكح » ولا مخالف له ، ولأن أكثر ما فيه حصول الاختلاف في إباحته ، وذلك لا يوجب إسقاط الحد فيه كشرب النبيذ .

(والثاني) وهو قول أكثر أصحابنا ، وهو المذهب أنه لا حد عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « ادروا الحدود بالشبهات » وحصول الاختلاف في إباحته من أعظم الشبهات ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب الحد في حديث عائشة .

وأما قوله في رواية الدارقطني « فإن الزانية هي التي تزوج نفسها » فقد أخرجه أيضاً البيهقي . وقال ابن كثير : الصحيح وقعه على أبي هريرة . وفي لفظ للدارقطني كنا نقول التي تزوج نفسها هي الزانية .

قال الحافظ ابن حجر : فتبين أن هذه الزيادة من قول أبي هريرة ، وكذلك رواها البيهقي موقوفة في طريق ورواها مرفوعة في أخرى . فتسميتها بالبغى أو الزانية إذا صحت روايات الرفع حمل على سبيل المجاز لتعلق بعض حكم البغى عليها وهو تحريم الوطء فأما جلد عمر لها فكان

على جهة التمييز لا على جهة الحد ، بدليل أنه جلد المنكح وهو بالاجماع لا حد عليه .

وأما النيذ فالفرق بينهما أن هذا الوطء بين الزنا والوطء في النكاح الصحيح وشبهه بالوطء في النكاح الصحيح أكثر بدليل أنه يجب فيه المهر والعدة ويلحق به النسب ، وإنما يشبه الزنا بتحريم الوطء لا غير ، فكان الحاقه بالوطء في النكاح الصحيح في اسقاط الحد أولى والنيذ ليس له إلا أصل واحد يشبهه وهو الخمر لأنه شراب فيه شدة مطربة وليس في الأثربة ما يشبه الخمر غيره فالحقناه به .

فرع ولو تزوج رجل امرأة من نفسها ثم طلقها فهل يقع الطلاق عليها ؟ فيه وجهان :

قال أبو اسحاق المروزي : يقع عليها طلاقه لأنه نكاح مختلف في صحته فوقع فيه الطلاق ، كما لو تزوج امرأة ودخل بها وطلقها طلاقاً بائناً ثم يتزوج أختها أو عمتها قبل انقضاء عدة الأولى ، فإن نكاح الثانية مختلف في صحته ، لأن مذهبنا أنه يصح ، ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أنه لا يصح ، ولو طلق الثانية لوقع عليها الطلاق وإن كان مختلفاً في نكاحها فكذلك هذه مثلهما .

(والوجه الثاني) وهو المنصوص : أنه لا يقع عليها طلاقه ، لأن الطلاق قطع الملك ، فإذا لم يقع هناك ملك لم يقع الطلاق ، كما لو اشترى عبداً شراء فاسداً ثم أعنته ، ويخالف إذا تزوج امرأة ودخل بها في عدة أختها فإن النكاح عندنا صحيح فلذلك وقع عليها الطلاق وههنا النكاح عندنا غير صحيح فلم يقع عليها الطلاق .

فرع النكاح الموقوف على الاجازة لا يصح عندنا سواء كان موقوفاً على اجازة الولي أو الزوج أو الزوجة ، فالموقوف على اجازة الولي أن يتزوج الرجل امرأة من رجل ليس بولي لها ، ويكون موقوفاً على اجازة وليها ، أو تزوج الأمة نفسها أو العبد نفسه بغير إذن السيد ، ويكون

موقوفا على اذن السيد . وأما الموقوف على اجازة الزوج بأن يزوج الرجل امرأة بغير اذنه ، ويكون ذلك موقوفا على اجازته وأما الموقوف على اذن الزوجة بأن يزوج الولي امرأة يشترط اذنها في النكاح بغير اذنها ويكون موقوفاً على اجازتها ، فجميع هذه الأنكحة لا تصح عندنا ، وبه قال أحمد رضى الله عنه .

وقال أبو حنيفة : تصح هذه الأنكحة ، فإن أجاز ذلك الموقوف على رضاه لزم « وإن رده بطل » وقال مالك : يجوز أن يقف النكاح مدة قريبة ، فإن تطاول الزمان بطل .

دلينا ما قدمنا من أحاديث « فنكاحها باطل » وحديث « أيما عيد تزوج بغير اذن سيده فهو عاهر » .

فرع المرأة لا تتوكل في قبول النكاح ولا في ايجابه ، وقال أبو حنيفة : اذا وكل الولي امرأة في ايجاب النكاح أو وكلها الزوج في القبول صح . دلينا قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح المرأة المرأة ولا تنكح المرأة نفسها » وهذا عام وروى عن ابن عمر وابن عباس وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة رضى الله عنهم أنهم قالوا : « المرأة لا تقبل عقد النكاح ولا مخالف لهم ، وروى عن عائشة رضى الله عنها « أنها حضرت نكاحاً فخطبت ثم قالت : اعقدوا فإن النساء لا يعقدن » فدل على انه الاجماع .

فرع اذا كانت المنكوحة حرة فأولى الولاية بتزويجها الأب لأن سائر الأولياء يدلون به ، ولأن القصد بالولي طلب الحظ لها والأب أشفق عليها . وأطلب للحظ لها من غيره ، فإن لم يكن أب وهناك جد أو أب أو جد من أجداد الأب الوارثين وإن علا فهو أولى من الأخ .

وحكى عن مالك أنه قال : الأخ أولى من الجد . دلينا أن الجد له ولادة وتخصيص فكان مقدماً على الأخ كالأب ، فإن قيل : هلا قلتم ان الجد يساوى الأخ في الولاية كما قلتم في الميراث ؟ قلنا : الفرق بينهما أن الميراث مستحق بالتخصيص المحض ، ولهذا قدم الابن على الأب في الميراث ، والأخ يساوى

الجد في التعصيب أو هو أقوى من الجد في التعصيب ، بدليل أنه يعصب أخواته وإنما لم يقدم عليه في الميراث للاجماع فلذلك سوينا بينهما في الارث ، والولاية في النكاح تستحق بالشفعة وطلب الحظ بدليل أن الابن لا ولاية له على أمه لذلك . والجد أكثر شفقة عليهما من الأخ فكان أولى ، فان عدم الأجداد من قبل الأب انتقلت الولاية الى الاخوة للأب والأم أو الأب ثم بنيهم ويقدمون على الأعمام وبنيهم لأنهم يدلون بالأب ، والأعمام يدلون بالجد ، والأب أقرب من الجد ؛ فان عدم الأخ وبنوهم انتقلت الولاية للأعمام ثم الى بنيهم ، ويقدمون على أعمام الأب وبنيهم ، لأن الأعمام يدلون بالجد ، وأعمام الأب يدلون بابن الجد وعلى هذا يقدم الأقرب فالأقرب كما قلنا في الميراث .

فرع وان اجتمع وليان أحدهما يدلى بالأب والأم ، والآخر يدلى بالأب كأخوين أو عمين، أو ابني عم أحدهما لأب وأم والآخر لأب ففيه قولان ، قال في القديم : هما سواء ، وبه قال مالك وأحمد وأبو ثور ؛ لأن ولاية النكاح تستفاد بالاتساق الى الأب بدليل أن الأخ للأم لا ولاية له في النكاح ، وهما في الاتساق الى الأب سواء فاستويا في الولاية .

وقال في الجديد : ان المدلى بالأب والأم أولى ، وبه قال أبو حنيفة وهو الصحيح لقوله تعالى : « فقد جعلنا لوليه سلطاناً » ولو قتل رجل وله أخ لأب وأم أو أخ لأب كان القصاص للأخ للأب والأم دون الأخ للأب فثبت أنه لا ولاية له معه ولأنه حق يستحق بالتعصيب فقدم المدلى بالأبوين على المدلى بأحدهما كالارث . وهكذا القولان في التقدم في الصلاة على الميت وفي العقل ، وأما الارث والولاء والوصية للأقرب ، فان المدلى بالأب والأم أولى قولاً واحداً ؛ وان اجتمع ابنا عم أحدهما معتك أو أخ فهل يقدم في ولاية النكاح وللصلاة على الميت والعقل ؟ فيه قولان كأخوين أحدهما الأب وأم والآخر لأب ، وان اجتمع ابنا عم أحدهما خال لم يقدم قولاً واحداً ، الا أنه لا مدخل للخنولة في الميراث .

فرع وان اجتمع للمرأة أولياء في درجة واحدة كالأخوة أو بنينهم والأعمام أو بنينهم فالمستحب أن يقدم أكبرهم سناً وأعلمهم وأورعهم لما روى أن حويصة ومحبيصة دخلا على النبي صلى الله عليه وسلم فبدأ محبيصة بالكلام ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « كبر كبر » يعني قدم أخاك في الكلام لأنه أكبر سناً منك ، ولأن الأكبر أخبر بالناس بمكان أولى ، والأعلم أعرف بشروط العقد . والأورع أحرص على طلب الحظ لها ، فان زوجها أحدهم باذنها من غير إذن الباقيين صح ، وان كان أصغرهم سناً لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أنكح الوليان فالأول أحق ، ولأن كل واحد منهم ولي ، وان تشاجرا وقال كل واحد منهم : أنا أزوج ولم يقدموا الأكبر الأعلم الأورع أقرع بينهم لاستواء استحقاقهم في الولاية كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان اذا أراد أن يسافر باحدى نسائه أقرع بينهما » فان خرجت القرعة لأحدهم فزوج أو إذن لغيره من الأولياء الباقيين أو غيرهم صح وان زوج واحد ممن لم تخرج عليه القرعة باذن المرأة ففيه وجهان :

(أحدهما) يصح لأن خروج القرعة لأحدهما لا تبطل ولاية الباقيين كما لو زوجها أحدهم قبل القرعة .

(والثاني) لا يصح لأن الفائدة في خروج القرعة أن تتعين الولاية لمن خرجت له . فلو صححنا عقد غيره بغير إذنه لبطلت فائدة القرعة ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز للابن ان يزوج امه بالبنوة لان الولاية ثبتت للأولياء لدفع العار عن النسب ولا نسب بين الابن والام ، وان كان للابن تعصيب بان كان ابن ابن عمها جاز له ان يزوج لانهما يشتركان في النسب ، فان كان لها ابنا ابن عم أحدهما ابنها فعلى القولين في اخوين أحدهما من الاب والام والآخر من الأب .

فصل ولا يجوز أن يكون الولي صغيراً ولا مجنوناً ولا عبداً لأنه لا يملك العقد لنفسه فلا يملكه لغيره ، واختلف أصحابنا في المحجور عليه لفسه ، فمنهم من قال : يجوز أن يكون ولياً لأنه إنما حجر عليه في المال خوفاً من أضرارته وقد أمن ذلك في تزويج ابنته فجاز له أن يعقد كالمحجور عليه للفلس ، ومنهم من قال : لا يجوز لأنه ممنوع من عقد النكاح لنفسه فلم يجز أن يكون ولياً لغيره ، ولا يجوز أن يكون فاسقاً على المنصوص ، لأنها ولاية فلم تثبت مع الفسق كولاية المال . ومن أصحابنا من قال : إن كان أباً أو جداً لم يجز . وإن كان غيرهما من العصبات جاز . لأنه يعقد بالأذن فجاز أن يكون فاسقاً كالوكيل .

ومن أصحابنا من قال : فيه قولان : (أحدهما) لا يجوز لما ذكرناه . (والثاني) يجوز لأنه حق يستحق بالتعصيب فلم يمنع منه الفسق كالمرات والتقدم في الصلاة على الميت ، وهل يجوز أن يكون أعمى ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) يجوز ، لأن شعيبا عليه السلام كان أعمى وزوج ابنته من موسى صلى الله على نبينا وعليهم وسلم .

(والثاني) لا يجوز ، لأنه يحتاج إلى البصر في اختيار الزوج ، ولا يجوز للمسلم أن يزوج ابنته الكافرة ، ولا للكافر أن يزوج ابنته المسلمة لأن الموالاة بينهما منقطعة ، واللبيل عليه قوله تعالى : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض » وقوله سبحانه : « والذين كفروا بعضهم أولياء بعض » ولهذا لا يتوارثان ويجوز للسلطان أن يزوج نساء أهل الذمة ، لأن ولايته تعم المسلمين وأهل الذمة ولا يجوز للكافر أن يزوج أمته المسلمة ، وهل يجوز للمسلم أن يزوج أمته الكافرة ؟ فيه وجهان : (أحدهما) يجوز وهو قول أبي إسحاق وأبي سعيد الأصطخري وهو المنصوص ، لأنها ولاية مستفادة بالملك فلم يمنع منها اختلاف الدين كالولاية في البيع والإجارة . (والثاني) لا يجوز ، وهو قول أبي القاسم الدارمي لأنه إذا لم يملك تزويج الكافرة بالنسب فلان لا يملك بالملك أولى) .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : ولا يزوج المرأة ابنها إلا أن يكون عصبة ، ويبان ذلك أن الابن لا ولاية له على أمه في النكاح من جهة

البنوة . وقال مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل
واسحاق رحمهم الله تعالى : ثبت له عليها ولاية النكاح بالبنوة ، واختلفوا
في ترتيب ولايته فذهب مالك وأبو يوسف واسحاق الى أنه مقدم على الأب ،
وذهب محمد وأحمد الى أن الأب مقدم عليه ، وذهب أبو حنيفة الى أنها
سواء .

دللنا على أنه لا ولاية له أن بين الابن وأمه قرابة لا ينسب أحدهما الى
الآخر ولا ينتسبان الى من هو أعلى منهما ، فلم يكن له عليها ولاية كابن
الأخت .

قال الشافعي رضي الله عنه : ولأن ولاية النكاح انما وضعت طلباً
لحظ المرأة والاشفاق عليها والابن يعتقد أن تزويج أمه عار عليه فلا يطلب
لها العطف ، ولا يشفق عليها فلم يستحق الولاية عليها ، وإن كان ابنها من
عصبتها بأن كان ابن ابن عمها كان ولياً لها في النكاح لأنها لا ينسبان الى
من هو أعلى منهما فجاز له تزويجها كتزويج الأخ لأخته للأب ، وإن كان
لها ابنا ابن عم أحدهما ابنها ففيه قولان : (أحدهما) أنها سواء .
(والثاني) أن ابنها أولى كالتولين في الأخوين أحدهما لأب وأم والآخر
لأب ، وهكذا إذا كان ابنها مولاه أو كان حاكماً فله عليها ولاية من جهة
الولاء والحكم لا من جهة البنوة .

فرع وإن كانت له أخت لأم لا قرابة بينهما غير ذلك لم يملك
تزويجها . وقال أبو حنيفة في إحدى الروايتين : له تزويجها .
دللنا أنه لا تعصيب بينهما فلم يملك تزويجها كالأجنبي .

فرع قال الشافعي في البويطي : لا يكون الولي الا مرشداً .
وقال في موضع آخر : وولي الكافرة كافر ، وهو يقتضي ثبوت الولاية
للفاسق ، واختلف أصحابنا في الفاسق هل هو ولي في النكاح أم لا ؟ على

خمسۃ طرق ، فقال الشيخ أبو حامد : الفاسق ليس بولى فى النكاح قولاً واحداً .

وقال القفال : الفاسق يولى فى النكاح قولاً واحداً . وقال أبو اسحاق المروزى ان كان الولى ممن يجبر على النكاح كالأب والجد فى تزويج البكر لم يصح أن يكون فاسقاً لأنه يزوج بالولاية ، والولاية لا تثبت مع الفسق ، كفسق الحاكم والوصى وان كان ممن لا يجبر على النكاح كمن عدا الأب والجد من الأولياء ، وكتزويج الأب والجد للثيب صح تزويجه ، وان كان فاسقاً ، لأنه يزوج بأذنها فهو كالوكيل . ومن أصحابنا من قال : ان كان الفاسق مبذراً فى ماله لم يجز أن يكون ولياً فى النكاح ، وان كان رشيداً فى أمر دينه كان ولياً فى النكاح . ومن أصحابنا من قال فيه قولان : (أحدهما) أن الفاسق ولى فى النكاح بكل حال . وهو قول مالك وأبي حنيفة لقوله تعالى : « وأنكحوا الأيامى منكم » وهذا خطاب للأولياء ، ولم يفرق بين العدل والفاسق ، ولأن الكافر لما ملك تزويج ابنته الكافرة - والمسلم الفاسق أعلا منه - فلأن يملك تزويج وليته أولى .

(والثانى) لا يصح أن يكون ولياً بحال ، وهو المشهور من المذهب لقوله صلى الله عليه وسلم (لا نكاح الا بولى) وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : (لا نكاح الا بولى مرشد وشاهدى عدل) ولا يخالف له ، والمرشد من أسماء المدح ، والفاسق ليس بممدوح ، ولأنه تزويج فى حق غيره فنافاه الفسق فى دينه كفسق الحاكم ، فقولنا تزويج ، احتراز من ولاية القصاص ، وقولنا : فى حق غيره احتراز من تزويج الفاسق لأتمته فانه تزويج فى حقه ، بدليل أنه يجب له المهر . وقولنا فى دينه ، احتراز من تزويج الكافر لابنته الكافرة ، لأنه ليس يفسق فى دينه ، ولأن الولى انما اشترط فى العقد لئلا تحمل المرأة شهوتها على أن تلتقى نفسها فى أحضان غير كفء ، وتزوج نفسها فى العدة ، فيلحق العار بأهلها وهذا المعنى موجود فى الفاسق لأنه لا يؤمن أن يحمله فسقه على أن يضع المرأة فى أحضان غير كفء ، ويزوجها فى العدة ، فيلحق العار بأهلها ، فلم يجز أن يكون ولياً .

وأما الآية فلا نسلم له أنها تنصرف إلى الفاسق لأنه ليس بولي عندنا ،
فإن سلمنا فإن عمومها مخصص بالخبر وأما الكافر فإنما يصح أن يزوج
ابنته الكافرة إذا كان رشيداً في دينه لأنه مقر عليه بخلاف الفاسق .

إذا ثبت هذا وقلنا الفاسق ليس بولي فقد قال المسعودي : واختلف
أصحابنا في الفسق الذي يخرج عن ولاية النكاح ، فمنهم من قال : شرب
الخمر فحسب ، لأنه إذا كان يشربها فانه يميل إلى من هو في مثل حاله ،
ومنهم قال : جميع الفسق بمثابته .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وإن كان الولي سفيهاً أو
ضعيفاً غير عالم بموضع الحظ ، أو سفيهاً مؤلماً أو به علة تخرجه عن الولاية
فهو كمن مات ، فإذا صلح صار ولياً . قال أصحابنا : أما السفيه فله تأويلان
(أحدهما) أنه أراد الصغير . (والثاني) أراد به الشيخ الذي قد ضعف
نظره عن معرفة موضع الحظ . وأما السقيم فمن كان به سقم شديد قد
نقص نظره وأخرجه عن طلب الحظ . وأما المؤلم وهو صفة السقيم ، وهو
السقيم الذي اشتد به الألم إلى أن أخرجه عن النظر . وروى «أو سقيماً
مولي» فيكون معناه السقيم الذي صار مولياً من قلة تمييزه . وأما الذي
به علة فالمراد به إذا قطعت يده أو رجله أو أصابه جرح عظيم أخرجه عن
حد التمييز ، فإن ولايته نزول ، فإن زالت هذه الأسباب عادت ولايته ،
لأن المانع وجود هذه الأسباب فزال المنع بزوالها .

فرع قال أبو علي الطبري : إذا كان الولي يجن يوماً ويفيق
يوماً ، أو يغمى عليه يوماً ويفيق يوماً ، فهل يخرج ذلك من الولاية ؟ فيه
وجهان . وأما السكران فإن قلنا إن الفاسق ليس بولي وهذا فاسق .
وإن قلنا : الفاسق ولي فهل يخرج السكران من الولاية ؟ فيه وجهان
كالجنون غير المطبق والاحرام في الحج هل يخرج من الولاية ؟ فيه
وجهان ، فإن قلنا يخرج زوجاً من دونه من الأولياء ، وإن قلنا لا يخرج
زوجاً السلطان . وأما الآخرس إذا كان له إشارة مفهومة كان ولياً في
النكاح ، وإن لم يكن له إشارة مفهومة فليس بولي في النكاح .

فرع وهل يصح أن يكون الأعمى ولياً في النكاح ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصح لأنه قد يحتاج إلى النظر في اختيار الزوج لها ، لئلا يزوجها بمعيب أو دميم . (والثاني) يصح ، وهو الصحيح لأن شعيباً عليه السلام كان أعمى وزوج ابنته من موسى عليه السلام .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وولي الكافرة كافر ولا يكون المسلم ولي الكافرة إلا على أمته . ويبان ذلك أنه إذا كان للكافر ابنة مسلمة فإنه لا ولاية له عليها ، فإن كان لها ولي مسلم زوجها والا زوجها الحاكم لقوله تعالى : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض » .

وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يتزوج أم حبيبة بنت أبي سفيان وكانت مسلمة وأبو سفيان لم يسلم ، وكل النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري فتزوجها من ابن عمها خالد بن سعيد ابن العاص ، وكان مسلماً ، وإن كان للمسلم ابنة كافرة فلا ولاية له عليها لقوله تعالى : « والذين كفروا بعضهم أولياء بعض » فدل على أنه لا ولاية للمسلم عليها ، فإن كان لها ولي كافر زوجها للكية ، وإن لم يكن لها ولي كافر زوجها الحاكم لقوله صلى الله عليه وسلم : « فالسلطان ولي من لا ولي له » ولم يفرق بين المسلم وغيره ؛ ولأن ولايته عامة فدخل فيها المسلم والكافر .

فرع إن كان للمسلم أمة كافرة فهل له عليها ولاية في النكاح ؟ فيه وجهان : من أصحابنا من قال : له عليها ولاية ، وهو المنصوص في الأم ، لأنها ولاية مستفادة بالملك فلم يمنع اختلاف الدين كالفسق لما لم يؤثر في منع تزويج أمته ، فكذلك كفرها . ومنهم من قال : ليس بولي لها ، لأنه لم يملك تزويج ابنته الكافرة فلأن لا يملك تزويج أمته الكافرة أولى . وحمل النص على الولاية في عقد البيع والاجارة ، والأول أصح ، وإن كان للكافر أمة مسلمة فهل له أن يزوجه ؟ قال ابن الصباغ : فيه وجهان كما قلنا في تزويج المسلم لأمته الكافرة ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان خرج الولي عن أن يكون من أهل الولاية بمسقى أو جنون انتقلت الولاية الى من بعده من الأولياء لأنه بطلت ولايته فانتقلت الولاية الى من بعده كما لو مات ، فان زال السبب الذي بطلت به الولاية عادت الولاية لئوال السبب الذي أبطل ولايته ، فان زوجها من انتقلت اليه قبل أن يعلم بعود ولاية الأول ففيه وجهان بناء على القولين في الوكيل اذا باع ما وكل في بيعه قبل أن يعلم بالزل ، وان دعت المنكوحة الى كفؤ ففضلها الولي زوجها السلطان لقوله صلى الله عليه وسلم : « فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » ولأنه حق توجه عليه تدخله النيابة . فاذا امتنع قام السلطان مقامه كما لو كان عليه دين فامتنع من أدائه ، وان غاب الولي الى مسافة تقصر فيها الصلاة زوجها السلطان ولم يكن لمن بعده من الأولياء أن يزوج لاني ولاية الغائب باقية ؛ لهذا أو زوجها في مكانه صح العقد وانما تعذر من جهته فقام السلطان مقامه ، كما لو حضر وامتنع من تزويجها ، فان كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ففيه وجهان .

(أحدهما) لا يجوز تزويجها الا باذنه لأنه كالحاضر .

(والثاني) يجوز للسلطان أن يزوجها لأنه تعذر استئذانه فاشبه اذا كان في سفر بعيد ، ويستحب الحاكم اذا غاب الولي وصار التزويج اليه أن ياذن لمن تنتقل الولاية اليه ليزوجها ليخرج من الخلاف ، فان عند أبي حنيفة أن الذي يملك التزويج هو الذي تنتقل الولاية اليه) .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : ولا ولاية لأحد وثم أولى منه وجملته ذلك أنه اذا كان للمرأة وليان أحدهما أقرب من الآخر ، فان الولاية للأقرب فان زوجها من بعده من يصح . وقال مالك : يصح . دليلنا أنه حق مستحق بالتعصيب فلم يثبت للأبعد مع الأقرب كالميراث ، فان خرج الأقرب عن أن يكون ولياً باختلاف الدين أو الفسق أو الجنون أو الضعف انتقلت الولاية الى الولي الأبعد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم حبيبة من ابن عمها مع وجود أبيها لكون أبيها كافراً . واذا ثبت

ذلك فى الكفر كان الفسق والجنون والصغر مثله لأن الجميع يمنع ثبوت ولاية النكاح .

وان أعتق رجل أمة ومات وخلفت ابناً صغيراً وأخاً لأب كبيراً وأرادت الجارية النكاح ولا مناسب لها فلا أعلم فيها نصاً ، والذي يقتضى المذهب أن ولاية نكاحها لأخ المعتق ، لأن الولاية فى الولاء فرع عن ولاية النسب وولاية أبيه الميت لأخيه مادام الابن صغيراً . وكذلك ولاية المعتقة .

فروع وان زال السبب الذى أوجب قطع الولاية فى الأقرب عادت ولايته لأن المانع قد زال . فان كان الولي الأبعد قد زوجها قبل زوال المانع صح النكاح وان زوجها بعد زوال المانع وبعد علمه بزوال المانع لم يصح كما لو باع الوكيل ما وكل فى بيعه بعد العزل وبعد علمه بالعزل ، وان زوج بعد زوال المانع وقبل علمه بزواله ففيه وجهان بناء على القولين فى الوكيل اذا باع بعد العزل وقبل علمه بالعزل .

فروع وان دعت المرأة أن تزوج لكفؤ فامتنع الولي زوجها الحاكم . ولا تنتقل الى من عدا العاضل من الأولياء لقوله صلى الله عليه وسلم « فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » ولأن النكاح حق لها فاذا تعذر ذلك من جهة وليها كان على الحاكم استيفاؤه ، كما لو كان على رجل دين فامتنع من بذله فان الحاكم ينوب عنه فى الدفع من مال الممتنع .

فروع قال الشافعى رضى الله عنه : فان كان أولاهم به مفقوداً أو غائباً غيبة بعيدة كانت أو قريبة زوجها السلطان ، وجملة ذلك أنه اذا كان للمرأة أب أو جد فعاب الأب وحضر الجد ودعت المرأة الى تزويجها نظرت ، فان كان الأب مفقوداً بأن انقطع خبره ولا يعلم أنه حى أو ميت فان الولاية لا تنتقل الى الجد ، وانما يزوجه السلطان ، لأن ولاية الأب باقية عليها ؛ بدليل أنه لو زوجها فى مكانه لصح ؛ وانما تعذر بغيته فعاب الحاكم عنه ، كما لو غاب وعليه دين ، فان الحاكم ينوب عنه فى الدفع من ماله دون الأب .

وان غاب غيبة غير منقطعة بأن يعلم أنه حى نظرت — فان كان على مسافة

تقصر فيها الصلاة - جاز للسلطان تزويجها ، لأن في استئذانه مشقة فصار كالمفقود . وإن كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال يجوز للحاكم تزويجها ، وهو المذهب ، لأن في استئذانه الحاق مشقة ، فهو كما لو كان على مسافة القصر .

ومنهم من قال : لا يجوز تزويجها لأنه في حكم الحاضر ، بدليل أنه لا يجوز له القصر والفطر ، فهو كما لو كان في البلد . هذا مذهبا وبه قال زفر وحكى ابن القاص قولاً آخر أن الولاية تنتقل إلى من بعده من الأولياء ، وليس بمشهور .

وقال أبو خنيفة ومحمد وأحمد بن حنبل : إن غاب الأب غيبة منقطعة جاز للجد تزويجها . وإن كانت غيبة غير منقطعة لم يجز للجد تزويجها . واختلف أصحاب أبي خنيفة في حد المنقطعة ، فمنهم من قال من الرقة إلى البصرة ، ومنهم من قال من بغداد إلى البصرة .

وقال محمد : إذا سافر من إقليم إلى إقليم ، كمن سافر من الكوفة إلى بغداد فهي منقطعة ، وإن كان في إقليم واحد فهي غير منقطعة . ومنهم من قال : المنقطعة الذي لا تجيء منه القافلة في السنة إلا مرة واحدة . ودليلنا أن كل ولاية لم تنقطع بالغيبة القريبة لم تنقطع بالغيبة البعيدة كولاية المال .

إذا ثبت هذا فإن الشافعي رضي الله عنه قال : وإن غاب الولي وأراد الحاكم تزويجها استحب له أن يستدعي عصاتها ، وإن لم يكونوا أولياء ، فإن لم يكن لها عصبات فدوى الأرحام والقرايات لها ، فيسألهم عن حال الزوج ويستشيرهم في أمره ليستطيب بذلك نفوسهم ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر نعيماً أن يشاور أم ابنته في تزويجها » وإن لم يكن لها ولاية ، فإن قالوا : إنه كفّ زوجها .

قال الشيخ أبو اسحاق : ويستحب له أن يأذن لمن تنتقل الولاية إليه ليزوجها ليخرج من الخلاف ، فإن زوجها الحاكم بنفسه أو أذن لأحد أو لم يشاورهم صح ذلك ، لأن الولاية له . قال الشافعي : ولا يزوجها ما لم

يشهد شاهدان أنه ليس لها ولي وليست في نكاح أحد ولا عدة . قال
المسعودي : من أصحابنا من قال : هذا واجب ، ومنهم من قال : هذا
مستحب والله أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز للأب والجدة تزويج البكر من غير رضاها صغيرة
كانت أو كبيرة ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأمرها أبوها في نفسها » فدل
على أن الولي أحق بالبكر وإن كانت بالغة فالمستحب أن يستأذنها للخبر
« وأذننا صماتها » لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذننا
صماتها » ولأنها تستنحى أن تأذن لأبيها بالنطق فجعل صماتها أذنا ، ولا يجوز
لغير الأب والجدة تزويجها إلا أن تبلغ وتأذن ، لما روى نافع « أن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنه تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون فذهبت أمها إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت : إن ابنتي تكره ذلك فأمره رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يفارقها . وقال : لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهن ،
فإن سكتن فهو أذنهن فتزوجت بعد عبد الله ، المغيرة بن شعبه » ولأنه ناقص
الشفقة ولهذا لا يملك التصرف في مالها بنفسه ، ولا يبيع مالها من نفسه ،
فلا يملك التصرف في بضعها بنفسه ، فإن زوجها بعد البلوغ ففي أذنها
وجهاً :

(أحدهما) أن أذنها بالنطق لأنه لما افتقر تزويجها إلى أذنها افتقر إلى
نطقها بخلاف الأب والجدة .

(والثاني) وهو المنصوص في الإجماع وهو الصحيح : أن أذنها بالسكوت
لحديث نافع ، وأما الثيب فإنها إن ذهبت بكارتها بالوطء - فإن كانت بالغة
عاقلة - لم يجز لأحد تزويجها إلا بأذنها ، لما روت خنساء بنت خدام الأنصارية
« أن أباه زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك ، فذكرت لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فرد نكاحها » وأذنها بالنطق لحديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال « والبكر تستأذن في نفسها وأذننا صماتها » فدل

على أن اذن الشيب بالنطق ، وان كانت صغيرة لم يجز تزويجها حتى تبلغ وتاذن لأن اذنها معتبر في حال الكبر فلا يجوز الافتيات عليها في حال الصغر ، وان كانت مجنونة جاز للأب والجد تزويجها صغيرة كانت او كبيرة لأنه لا يرجى لها حال تستأذن فيها ولا يجوز لسائر العصبات تزويجها لأن تزويجها اجبار وليس لسائر العصبات غير الأب والجد ولاية الاجبار ، فاما الحاكم فانها ان كانت صغيرة لم تملك تزويجها لأنه لا حاجة بها الى النكاح ، وان كانت كبيرة جاز له تزويجها ان رأى ذلك لأنه قد يكون في تزويجها شفاء لها ، وان ذهبت بكارتها بغير الوطاء ففيه وجهان :

(احدهما) أنها كالوطوء لعموم الخبر . (والثاني) وهو المذهب أنها تزوج تزويج الأبكار لأن الشيب انما اعتبر اذنها لذهاب الحياء بالوطء والحياء لا يذهب بغير الوطاء .

فصل وان كانت المنكوحة أمة فالمولى ان يزوجه بكرة كانت او نبياً ، صغيرة كانت او كبيرة ، عاقلة كانت او مجنونة ، لأنه عقد يملكه عليها بحكم الملك ، فكان الى المولى كالأجارة . وان دعت الأمة المولى الى النكاح ، فان كان يملك وطئها لم يلزمه تزويجها لأنه يبطل عليه حقه من الاستمتاع ، وان لم يملك وطئها ففيه وجهان :

(احدهما) لا يلزمه تزويجها لأنه تنقص قيمتها بالنكاح . (والثاني) يلزمه لأنه لا حق له في وطئها ، وان كانت مكاتبه لم يملك السيد تزويجها بغير اذنها لأنه لا حق له في منفعتها ، فان دعت السيد الى تزويجها ففيه وجهان : (احدهما) يجبر لأنها تستعين بالهرم والنفقة على الكتابة . (والثاني) لا يجبر لأنها ربما عادت اليه وهي ناقصة بالنكاح .

الشرح حديث ابن عباس رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن أبي شيبة بلفظ « الشيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صماتها » وفي رواية لأحمد ومسلم وأبو داود والنسائي « والبكر يستأمرها أبوها » وفي رواية لأحمد والنسائي « واليتيمة تستأذن في نفسها » وفي رواية لأبي داود والنسائي « ليس للمولى مع الشيب أمر واليتيمة تستأمر وصنتها اقرارها » قال الحافظ : ورجاله ثقات وأعل بالارسال ، وبتفرد جرير بن حازم عن أيوب ، وبتفرد حسين عن

جرير ، وأجيب بأن أيوب بن سويد رواه عن الثوري عن أيوب موصولا ، وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي عن زيد بن حباب عن أيوب موصولا ، وإذا اختلف في وصل الحديث وإرساله حكم لمن وصله على طريقة الفقهاء ، وعن الثاني بأن جريراً تابع عن أيوب كما ترى . وعن الثالث بأن سليمان ابن حرب تابع حسين بن محمد عن جرير ، وتفصل البيهقي عن ذلك بأنه محمول على أنه زوجها من غير كفاء .

وقد أخرج أحمد والبخاري وأصحاب السنن عن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها ، وروى أحمد والشيخان وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن » ، قالوا : يا رسول الله وكيف اذنها ؟ قال : « أن تسكت » وأخرج أحمد والشيخان عن عائشة قالت « قلت : يا رسول الله تستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت : ان البكر تستأمر فتستحي فتسكت ، فقال : سكاتها اذنها » وهو من أحاديث الفصل .

أما حديث نافع في قصة زواج عبد الله بن عمر من ابنة خالد فقد أخرجه أحمد والدارقطني عن ابن عمر بلفظ « توفي عثمان بن مظعون وترك ابنة له من خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص ، وأوصى إلى أخيه قدامة ابن مظعون ، قال عبد الله : وهما خالاي فخطبت إلى قدامة بن مظعون ابنة عثمان بن مظعون فزوجها ، ودخل المغيرة بن شعبة - يعني إلى أمها فأرغبها في المال فحطت إليه ، وحطت هوى الجارية إلى هوى أمها فأبتا حتى ارتفع أمرهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قدامة بن مظعون : يا رسول الله ابنة أخي أوصى بها إلى فزوجتها ابن عمتها فلم أقصر بها في الصلاح ولا في الكفاة ، ولكنها امرأة ، وإنما حطت إلى هوى أمها قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي يتيمة ولا تنكح إلا باذنها ، قال : فاتزعت والله مني بعد أن ملكتها فزوجوها للمغيرة بن شعبة » وقد أورده الحافظ ابن حجر في التلخيص وسكت عنه ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : ورجال أحمد ثقات .

اما الأحكام فانه لا يخلو حال المراد زواجها من أن تكون حرة أو أمة ، فان كانت حرة نظرت ، فان كانت عاقلة فلا تخلو اما أن تكون بكرأ أو ثيبأ ، فان كانت بكرأ فلا يخلو اما أن تكون صغيرة أو كبيرة ، فان كانت صغيرة جاز للأب تزويجها بغير اذنها بغير خلاف ، والدليل عليه قوله تعالى : « واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان اربتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللائى لم يحضن » وتقديره وكذلك عدة اللائى لم يحضن ، وانما يجب على الزوجة الاعداد من الطلاق بعد الوطء فدل على أن الصغيرة التى لم تحض يصح نكاحها ، ولا جهة يصح نكاحها معها الا أن يزوها أبوها .

وروت عائشة رضى الله عنها قالت : « تزوجنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع سنين ودخل بى وأنا ابنة تسع سنين » ومعلوم أنه لم يكن باذنها حكم فى تلك الحال ، فعلم أن أباهما زوجها بغير اذنها فيجوز للأب والجد اجبارها على النكاح ولا يجوز لغيرهما من الأولياء تزويجها قبل أن تبلغ .

وقال مالك : لا يجوز للجد . وقال أبو حنيفة : يجوز للأب والجد وسائر العصبات ، وللحاكم اجبارها على النكاح الا أنه اذا زوجها غير الأب والجد ثبت لها الخيار فى فسخ النكاح اذا بلغت .

دللتنا على مالك أن للجد ولاية وتعصياً فجاز له اجبار البكر كالأب ، وعلى أبى حنيفة بما روى ابن عمر من حديث زواجه بابنة خاله عثمان ابن مظعون ، وقول النبى صلى الله عليه وسلم انها يتيمة وانها لا تنكح الا باذنها . ولأن غير الأب والجد لا يلى مالها بنفسه فلم يسلك اجبارها على النكاح كالأجنبي .

اذا ثبت هذا فقد قال الشافعى رضى الله عنه فى القديم : استحب للأب أن لا يزوها حتى تبلغ لتكون من أهل الاذن . لأنه يلزمها بالنكاح حقوق . قال الصيمرى . اذا قاربت البلوغ وأراد تزويجها فالمستحب أن يرسل اليها نساء ثقات ينظرن ما عندها ، فان كانت البكر بالغاً فللأب والجد

اجبارها على النكاح وان أظهرت الكراهية ، وبه قال ابن أبى لیلی وأحمد واسحاق •

وقال مالك : للأب اجبارها دون الجد ، وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي : لا يجوز لأحد اجبارها • دليلنا على مالك أن الجد له تعصيب وولادة فملك اجبار البكر على النكاح كالأب ، وعلى أبى حنيفة بقوله صلى الله عليه وسلم « الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن فى نفسها واذنها صماتها » فلما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الثيب أحق بنفسها من وليها دل على أن الولي أحق بالبكر ، والمراد بالولي هنا الأب والجد بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « اليتيمة تستأمر فى نفسها ، فان صمت فهو اذنها ، وان أبت فلا جواز عليها » رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذى وصححه ، وأراد باليتيمة التى لا أب لها وسماها يتيمة بعد البلوغ استصحاباً لاسمها قبل البلوغ ، فلما أوجب استئذان اليتيمة دل على أن غير اليتيمة لا تستأذن ، ومن لها أب أو جد فليست يتيمة •

إذا ثبت هذا فان زوج الأب أو الجد البكر البالغ فالمستحب لهما استئذانها واذنها صماتها للخبر ، ولأنها تستحى أن تأذن بالنطق ، فان لم يستأذنها جاز لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن » فقصد بذلك التفرقة بينهما ، فلو قلنا : ان استئذان البكر واجب لما كان بينهما فرق ، وان زوج البكر البالغ غير الأب والجد من الأولياء لم يصح حتى يستأذن ، وهو الجماع لا خلاف فيه ، وفى اذنها وجهان •

(أحدهما) لا يحصل الا بنطقها ، لأن كل من يفتقر نكاحها الى اذنها افتقر الى نطقها مع قدرتها على النطق كالثيب وهو المذهب أنها اذا استؤذنت فصمت كان ذلك اذناً منها فى النكاح لقوله صلى الله عليه وسلم « اليتيمة تستأمر فى نفسها فان صمت فهو اذنها » لأنها تستحى أن تأذن بالنطق بخلاف الثيب •

قال العمراني فى البيان قال أصحابنا المتأخرون : فان استأذنها وليها أن

بزوجها بأقل من مهر مثلها أو بغير نقد البلد وصممت لم يكن ذلك اذناً منها في ذلك ، لأن ذلك مال فلا يكون صمتها اذناً فيه . كما لو استأذنها في بيع مالها فصممت ، بخلاف النكاح .

وان كانت المراد تزويجها ثيباً ظفرت - فان ذهبت بكارتها بالوطء في نكاح أو ملك أو شبهة - فان كانت بالغاً لم يجز لأحد من الأولياء اجبارها على النكاح سواء كان الولي أباً أو جداً أو غيرهما ، لما روى « أن خنساء بنت خدام الأنصارية زوجها أبوها وهي ثيب ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس للولي مع الثيب أمر » قال الشيخ أبو حامد : وهو اجماع لا خلاف فيه ، ولا يصح نكاحها الا باذنها ، ولا يصح اذنها الا بنطقها مع قدرتها على النطق لقوله صلى الله عليه وسلم : « والبكر تستأذن في نفسها واذنها صامتة » فلما جعل اذن البكر الصمت دل على أن اذن الثيب بالنطق ، فان كانت خرساء وأشارت الى الاذن بما يفهم منها صح تزويجها ، وان كانت الثيب صغيرة لم يجز لأحد من الأولياء تزويجها قبل البلوغ ، سواء كان الولي أباً أو جداً أو غيرهما .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجوز للأب والجدة وغيرهما من الأولياء اجبارها على النكاح ، والاجبار عندهم يختلف بصغر المنكوحة وكبرها ، وعندنا يختلف بكارتها وثبوتها .

دلينا قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس للولي مع الثيب أمر » ولم يفرق ، ولأنها حرة سليمة ذهبت بكارتها بجماع فلم تجبر على النكاح كالثيب الكبيرة . وقولنا (حرة) احتراز من الأمة ، وقولنا (سليمة) احتراز من المجنونة ، وقولنا (بجماع) احتراز من ذهبت بكارتها بوثبة أو غيرها .

فرع وان ذهبت بكارتها بالزنا فهو كما ذهبت بالجماع في النكاح ، فيكون حكمها حكم الثيب في الاذن . وقال أبو حنيفة : حكمها حكم البكر . دلينا أنها حرة سليمة ذهبت بكارتها بجماع ، فهو كما لو

ذهبت بنكاح وان ذهبت بكارتها بوثة أو تعيس فيه وجهان : (أحدهما)
حكمها حكم الموطوءة بنكاح لأنها ثيب (والثاني) حكمها حكم البكر في
الاذن ، وهو المذهب ، لأن الثيب انما اعتبر اذنها بالنطق لذهاب الحياء
بالوطء وهذا الحياء لا يذهب بغير الوطء بخلاف الزانية فانها اذا لم تستح
من مباحضة الرجال على الزنا والاقدام عليه لم تستح من النطق بالاذن .

وقال الصيمرى : وان خلقت المرأة لا بكارة لها فهى كالبكر ؛ وان ادعت
المرأة البكارة أو الثوبة قال الصيمرى : القول قولها ، ولا يكشف عن الحال
لأنها أعلم بحالها .

فرع قال ابن الحداد : اذا زوج الرجل ابنته البكر البالغ بغير
اذنها فلها بلغها ذلك قالت : (أنا أخته من الرضاع) يعنى الزوج ، أو
(تزوجني أبوه قبله) أو غير ذلك من الأسباب المحرمة فالتقول قولها مع
يسنها ، ويطل النكاح . وان كانت ثيبا فزوجها وليها باذنها أو زوجها أبوها
وهى بكر بغير اذنها فمكن الزوج من وطئها ثم ذكرت سببا يوجب التحريم
لم يقبل قولها كما قال الشافعى رضى الله عنه فيمن ضل له عبد فأخذه الحاكم
ورأى المصلحة فى بيعه فباعه أو باعه عليه الحاكم لدين عليه وهو غائب ، ثم
قدم وادعى أنه أعتقه قبل ذلك ، قبل قوله فيه مع يمينه .

ولو بلغه المالك بنفسه أو باعه الحاكم عليه وهو حاضر لدين عليه امتنع
منه ثم ادعى بعد البيع أنه كان أعتقه أو وقفه لم يقبل قوله فى ذلك ، فمن
أصحابنا من صوب ابن الحداد ومنهم من خطأه وقال : لا يقبل قولها بحال ،
لأن لها غرضاً فى اجبار الأزواج ، وربما كرهت زوجها وطلبت غيره ، ولا
تصدق على ما يوجب بطلان نكاحها ، كما اذا أقر العبد بجناية خطأ أو اتلاف
مال فانه لا يقبل .

فرع قال ابن الحداد « وان قالت امرأة وهى بالغ عاقلة : زوجنى
أبى زيداً بشهادة شاهدين وصادقها زيد على ذلك فأنكر الأب أو الشاهدان
ذلك لم يلتفت الى انكار الأب أو الشاهدين ، لأن الحق للزوجين ، ولا حق

للأب ولا للشاهدين في ذلك فهو كما لو قال رجل : باع وكيلى دارى من فلان وادعاه المشتري وأنكر الوكيل لم يلتفت الى انكاره فكذلك هذا مثله .

قال القاضى أبو الطيب : هذا على قول الشافعى رحمه الله في الجديد أن النكاح ثبت بتصادق الزوجين ، وهو المشهور وأما على القول القديم فانه لا يثبت بتصادقهما الا ان كانا عريين .

فرع وان كانت المراد نكاحها مجنونة فان كان وليها أباًها أو جدها زوجها على أى صفة كانت ، صغيرة أو كبيرة ، بكرأ أو ثيباً لأنهما يملكان اجبارها على النكاح ، وانما لم يجز لهما تزويج الثيب الصغيرة العاقلة لأنه يرجى لها أن تبلغ وتأذن ، ولم يجز لهما تزويج الثيب البالغة الا باذنها لأنهما من أهل الاذن والمجنونة ليست من أهل الاذن ولا يرجى لها حال تصير فيه من أهل الاذن ، وان كان وليها غير الأب والجدة من العصبات لم يملك تزويجها ، لأن تزويجها اجبار وهم لا يملكون اجبارها على النكاح .

وان كان وليها الحاكم قال الشيخ أبو حامد : بأن لا يكون لها ولي مناسب ، أو كان لها ولي مناسب غير الأب والجدة فانه لا ولاية لهم عليها في هذه الحالة ، وتنتقل الولاية الى الحاكم ، فان كانت صغيرة لم يجز للحاكم تزويجها لأنها لا حاجة بها الى التزوج في هذه الحال . وان كانت كبيرة جاز له تزويجها لأن لها في ذلك خطأ لأنها تحتاج اليه للعفة ويكسبها غنى ، وربما كان لها فيه شفاء . والفرق بين الحاكم وبين غير الأب والجدة من العصبات أنه يزوجهما حكماً ، وبهذا يجوز له التصرف في مالها ، والعصبات غير الأب والجدة يزوجهما بالولاية ولا ولاية لهم عليها ، هذا نقل أصحابنا البغداديين .

وقال الخراسانيون : المجنونة المطبقة ان كانت بكرأ فللاب والجدة تزويجها ، صغيرة كانت أو كبيرة ، وان كانت ثيباً ، فان بلغت مجنونة فلهما ذلك ، وان بلغت عاقلة فهل لهما تزويجها ؟ فيه وجهان بناء على أنه هل تعود ولاية المال لهما ؟ وفيه وجهان . وان كانت صغيرة ثيباً فوجهان ، وان كان جنونها غير مطبق وهى ثيب فهل لهما تزويجها في يوم الجنون ؟ على وجهين . وأما غير الأب والجدة من العصبات فليس له تزويجها بحال ، وللحاكم أن

يزوجها اذا كانت بالغة ، وهل يستأذن الحاكم غيره من العصابات ؟ فيه وجهان
وأما اذا كان المراد تزويجها أمة فعلى ما ذكر المصنف . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان ولي المرأة ممن يجوز له أن يتزوجها كابن عم ، وأخو
المعتق ، لم يجز أن يزوجها من نفسه ، فيكون موجبا قابلا لأنه يملك الإيجاب
بالأذن فلم يجز أن يملك شطرى العقد كالوكيل في البيع ، فان أراد أن يتزوجها ،
فان كان هناك من يشاركه في الولاية زوجها منه ، وان لم يكن من يشاركه في
الولاية زوجها الحاكم منه ، وأن أراد الإمام أن يتزوج امرأة لا ولي لها غيره
ففيه وجهان .

(أحدهما) أن له أن يزوجها من نفسه ، لأنه اذا فوض الى غيره كان غيره
وكيلا ، والوكيل قائم مقامه فكان ايجابه كايجاب .

(والثاني) يرفعه الى حاكم ليزوجها منه لأن الحاكم يزوج بولاية الحكم
فيصير كما لو تزوجها منه ولي ، ويخالف الوكيل لأنه يزوجها بوكالته . ولهذا
يملك عزله اذا شاء ، ولا يملك عزل الحاكم من غير سبب واذا مات انزل الوكيل
ولا ينزل الحاكم . وان كان لرجل ابن وبنت ابن وهما صفران فزوج بنت
الابن بابن الابن . وفيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز ، وهو قول أبي المباس ابن القاص ، لما روت عائشة
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل نكاح لم يحضره أربعة
فهي سفاح : خاطب وولي وشاهدان » .

(والثاني) وهو قول أبي بكر بن الحداد المصري انه يجوز كما يجوز أن
يلى شطرى العقد في بيع ماله من ابنه ، فعلى هذا يحتاج أن يقول زوجت
بنت ابني بابن ابني ، وهل يحتاج الى القبول ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يحتاج الى القبول ، وهو أن يقول بعد الإيجاب (وقبلت
نكاحها له) وهو قول أبي بكر بن الحداد ، لأنه يتولى ذاك بوليتين فقام فيه
مقام الأنين . (والثاني) لا يحتاج الى لفظ القبول ، وهو قول أبي بكر القفال ،
لأنه قائم مقام اثنين فقام لفظه مقام لفظين .

فصل وإن وكل الولي رجلاً في التزويج فهل يلزمه أن يعين الزوج ؟ فيه قولان : (أحدهما) لا يلزمه لأن من ملك التوكيل في عقد لم يلزمه تعيين من يعقد معه كالموكل في البيع . (والثاني) يلزمه لأن الولي إنما جعل إليه اختيار الزوج لكمال شفقته ولا يوجد كمال الشفقة في الوكيل فلم يجعل اختيار الزوج إليه .

الشرح حديث عائشة أخرجه الدارقطني بلفظ « لا بد في النكاح من أربعة » الولي والزوج والشاهدين « وفي أسناده أبو الخصب نافع ابن ميسرة مجهول ، وروى نحوه البيهقي في الخلافيات عن ابن عباس موقوفاً وصححه ، وابن أبي شيبة بنحوه أيضاً ، وعن أنس أشار إليه الترمذي ، وأخرج الدارقطني رواية أخرى عن عائشة بلفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » وقد أخرجه أيضاً البيهقي من طريق محمد بن أحمد بن الحجاج الرقي عن عيسى بن يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة كذلك ، وقد توبع الرقي عن عيسى ، ورواه سعيد بن خالد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ، ويزيد بن صنان ، ونوح بن دراج ، وعبد الله بن حكيم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة كذلك ، وقد ضعف ابن معين ذلك كله ، وأقره البيهقي ، وقد تقدم في فصل لا نكاح إلا بولي طرف منه ، ويؤيد هذا الحديث ما رواه الترمذي عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة » .

وذكر الترمذي أنه لم يرفعه غير عبد الأعلى وأنه قد وقفه مرة وأن الوقف أصح ، وهذا لا يقدح لأن عبد الأعلى ثقة فيقبل رفعه وزيادته ، وقد يرفع الراوي الحديث وقد يقفه ، وقال الترمذي : هذا الحديث غير محفوظ لا نعلم أحداً رفعه إلا ما روى عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة مرفوعاً .

وروى عن عبد الأعلى عن سعيد هذا الحديث موقوفاً ، والصحيح ما روى ابن عباس : « لا نكاح إلا بينة » ويؤيده حديث عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » ذكره

أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله وقد أشار إليه الترمذي ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي في العلل من حديث الحسن عنه ، وفي أسناده عبد الله ابن محرز وهو متروك ، ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلاً .
وقال : هذا — وإن كان منقطعاً — فإن أكثر أهل العلم يقولون به .

وقد روى الشافعي والبيهقي من طريق أبي خيثم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً بلفظ « لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل » وقال البيهقي بعد أن رواه من طريق أخرى عن أبي خيثم بسنده مرفوعاً بلفظ : « لا نكاح الا باذن ولي مرشد أو سلطان » قال : والمحفوظ الموقوف ، ثم رواه من طريق الثوري عن أبي خيثم ، ومن طريق عدي بن الفضل عن أبي خيثم بسنده مرفوعاً بلفظ لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل ، فإن نكحها ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل » وعدي بن الفضل ضعيف . وعن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً عند البيهقي بلفظ : « لا نكاح الا بأربعة خاطب وولي وشاهدين » وفي أسناده المغيرة بن موسى البصري قال البخاري : منكر الحديث .

أما الأحكام فإن هذه الأحاديث تفيد شرطية الاشهاد في النكاح ، وهو قول علي وعمر وابن عباس والعترة والشعبي وابن المسيب والأوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل .

قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : « لا نكاح الا بشهود » لم يختلفوا في ذلك من مضى منهم الا قوم من المتأخرين من أهل العلم ، وإنما اختلف أهل العلم في هذا اذا شهد واحد بعد واحد ، فقال أكثر أهل العلم من الكوفة وغيرهم ، لا يجوز النكاح حتى يشهد الشاهدان معاً عند عقدة النكاح .

وقد روى بعض أهل المدينة اذا شهد واحد بعد واحد فإنه جائز اذا أعلنوا ذلك وهو قول مالك بن أنس وغيره . وقال بعض أهل العلم : يجوز شهادة رجل وامرأتين في النكاح ، وهو قول أحمد وإسحاق . انتهى كلام الترمذي .

وحكى عن ابن عمر وابن الزبير وعبد الرحمن بن مهدي وداود بن علي أنه لا يعتبر الاثهاد ، وحكى أيضاً عن مالك أنه يكفي الاعلان بالنكاح ، والحق ما ذهب اليه الأولون لأن الأحاديث التي سقناها تؤيد بعضها بعضاً .

إذا ثبت هذا فانه اذا أراد الرجل أن يتزوج امرأة يلي عليها أمر النكاح من نفسه كابن العم والمعتقة أو وكل الولي رجلاً يزوج وليته فيزوجها الوكيل من نفسه لم يصح .

وقال ربيعة ومالك والثوري وأبو حنيفة وأصحابه : يصح ، دليلنا ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » .

وحديث أبي هريرة « لا نكاح الا بأربعة خابط وولي وشاهدان » وهذا لم يحضره الا ثلاثة ، وشرط أن يكون ولي وخابط ولم يوجد ذلك ، ولأنه لو وكل وكيلاً لبيع له سلعة لم يجز للوكيل أن يبتاعها من نفسه ، فكذلك هذا مثله ، وقد وافقنا أبو حنيفة على البيع ، وخالفنا مالك فيه وقد مضى في البيع .

إذا ثبت هذا فأراد ابن العم أن يتزوجها فان كان هناك ولي لها في درجته تزوجها منه ، وان لم يكن هناك ولي في درجته بل كان أبعد منه أو لا ولي لها تزوجها من السلطان لأنها تصير في حقه بمنزلة من لا ولي لها فيتزوجها من السلطان .

فرع اذا أراد الحاكم أن يتزوج امرأة لا ولي لها فانه يتزوجها من الامام قال ابن الصباغ : أو يرد ذلك الى من يزوجه اياها ويتولى طرفي العقد لأنه اذا تزوجها من الحاكم فهو قائم من جهته (فصح) أن يتولى ذلك (والثاني) : لا يصح أن يتولى العقد بنفسه بل يتزوجها الحاكم لأن الحاكم ليس بوكيل له ، وانما هو نائب عن المسلمين ، ولهذا لا يملك الامام عزله من غير سبب .

فرع وان أراد الجد أن يزوج ابنه الصغير بابنة ابن له آخر ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح ؛ وهو اختيار ابن القاص لقوله صلى الله عليه وسلم « لا نكاح الا بولي وخاطب وشاهدي عدل » (والثاني) يصح ، وهو اختيار ابن الحداد والقاضي أبي الطيب لأنه يملك طرفي العقد بغير تولية فجاز أن يتولاه ههنا كيبيع مال الصغير من نفسه ، وأما الخبر فمحمول اذا كان الولي غير الخاطب فعلى هذا لا تصح الولاية الا بشروط .

(أحدها) اذا كان أبواهما ميتين أو فاسقتين أو أحدهما ميتاً والآخر فاسقاً لأنه لا ولاية للجد الرشيد عليهما مع ثبوت ولاية الأبوين عليهما .

(الشرط الثاني) أن يكون ابن الابن صغيراً أو مجنوناً .

(الثالث) أن تكون الابنة بكرأ فأما اذا كانت ثيباً فلا يملك تزويجها بحال الا باذنها ، وقد اشترط ابن الحداد أن تكون صغيرة ، وليس بصحيح لأن الجد يملك اجبارها على النكاح اذا كانت بكرأ بكل حال الا أن تكون الابنة مجنونة فيملك الجد اجبارها على النكاح بكل حال .

اذا ثبت هذا فان الجد يقول : زوجت فلانة بفلان أو فلاناً بفلانة ، وهل يفتقر الى لفظ القبول ؟ وهو أن يقول : وقبليت نكاح فلانة لفلان ؟ فيه وجهان من أصحابنا من قال : لا يفتقر الى ذلك لأن الايجاب يتضمن القبول ، وهو قول ابن الحداد ، وهو المشهور « لأن كل عقد افتقر الى الايجاب افتقر الى القبول كما لو كان بين شخصين .

فرع وان زوج الولي وليته من ابنه الكبير صح لأنه هو الذي يوجب النكاح على المرأة ويقبله لابنه ، والشخص الوحيد لا يجوز أن يكون قابلاً موجباً في النكاح .

فرع قال الشافعي رضى الله عنه : وكيل الولي يقوم مقامه ، وجملة ذلك أن الولي اذا كان ممن يملك اجبار المرأة على النكاح فله أن يوكل من يزوجها بغير اذنها كما يجوز أن يعقد عليها بنفسه بغير اذنها ، فان

وكل في تزويجها من رجل بعينه صح ، وان قال الوكيل : وكلتك في تزويجها وأطلق فهل يصح ؟ حكى الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق فيها قولين ، يحكماهما ابن الصباغ والمسعودي وجهين •

(أحدهما) يصح ، لأن من جاز أن يوكل وكالة معينة جاز أن يوكل وكالة مطلقة كالوكالة في البيع •

(والثاني) لا يصح هذا التوكيل لأن الولي انما فوض اليه اختيار الزوج لكمال شفقتة وهذا لا يوجد في الوكيل ، وان كان الولي لا يملك التزويج الا باذنها ، فان أذنت له في التزويج والتوكيل صح توكيله ، وان أذنت في التزويج لا غير فهل يملك التوكيل ؟ فيه وجهان مضى ذكرهما في الوكالة •

فرع اذا كان الولي لا يملك أن يعقد على المرأة الا باذنها ، فان أذنت له أن يزوجه من رجل معين صح ، وان أذنت أن يزوجه مطلقاً قال الشيخ أبو حامد : يصح ذلك قولاً واحداً لكمال شفقتة •

وقال الطبري في العدة : هو كالوكيل اذا وكله الولي في التزويج وأطلق على ما مضى ويجوز للمرأة أن تأذن لوليها بلفظ الاذن ، ويجوز بلفظ الوكالة نص عليه الشافعي رضي الله عنه لأن المعنى فيهما واحد ، وان أذنت لوليها أن يزوجه ثم رجعت لم يصح تزويجها كالموكل اذا عزل وكيله ، فان زوجها الولي بعد العزل وقبل أن يعلم به فهل يصح ؟ فيه وجهان مأخوذان من القولين اذا باع بعد العزل وقبل العلم به ، والله تعالى أعلم بالصواب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز للولي ان يزوجه المنكوحه من غير كفاء الا برضاها ورضى سائر الاولياء ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تخبروا لنطفكم ، فانكحوا الأكفاء وانكحوا اليهم » ولأن في ذلك الحاق عار بها وبسائر الاولياء فلم يجز من غير رضاهم •

فصل وان دعت المنكوحة الى غير كفاء لم يلزم الولي تزويجها لانه يلحقه العار ، فان رضيا جميعا جاز تزويجها لما روت فاطمة بنت قيس قالت ((آتيت النبي ﷺ فاخبرته أن أبا الجهم يخطبني ومعاوية ، فقال : أما أبو الجهم فاخاف عليك عصاه وأما معاوية فشاب من شباب قريش لا شيء له ولكني أدلك على من هو خير لك منهما ، قات : من يا رسول الله ؟ قال : أسامة قلت : أسامة ؟ قال : نعم أسامة فتزوجت أبا زيد فبورك لأبي زيد في وبورك لي في أبي زيد)) وقال عبد الرحمن بن مهيدي : أسامة من المولى وفاطمة قرشية ، ولان المنع من نكاح غير الكفاء لحقهما ، فاذا رضيا زال المنع ، فان زوجت المرأة من غير كفاء من غير رضاها او من غير رضا سائر الأولياء ، فقد قال في الام : النكاح باطل . وقال في الاملاء : كان للباقيين الرد ، وهذا يدل على أنه صحيح فمن أصحابنا من قال : فيه قولان : (أحدهما) انه باطل لانه عقد في حق غيره من غير اذن فبطل كما لو باع مال غيره بغير اذنه . (والثاني) انه صحيح ويثبت فيه الخيار ، لان النقص يوجب الخيار دون البطلان ، كما لو اشترى شيئا معينا .

ومنهم من قال : العقد باطل قولاً واحداً لما ذكرناه ، وتناول قوله في الاملاء على أنه أراد بالرد المنع من العقد ، ومنهم من قال : ان عقد وهو يعلم أنه ليس بكفاء بطل العقد ، كما لو اشترى الوكيل سلعة وهو يعلم بعيبها ، وان لم يعلم صح العقد وثبت الخيار ، كما لو اشترى الوكيل سلعة ولم يعلم بعيبها ، وحمل القولين على هذين الحالتين .

الشرح حديث عائشة أورده السيوطي في الجامع الصغير مرموزاً له بابن ماجه والبيهقي والحاكم ، كما أورد ما أخرجه ابن عدى في الكامل وعبد الرزاق وابن عساكر عن عائشة بلفظ « تخيروا لنطفكم فان النساء يلدن أشباه اخواتهن وأخواتهن » وقد ضعفه السيوطي وأخرج أبو نعيم في حلية الأولياء عن أنس : « تخيروا لنطفكم واجتنبوا هذا السواد فانه لون مشوه » .

وقد رد الذهبي حديث عائشة بأن الحارث بن عمران الجعفرى عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً « تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء » تابعه عكرمة

ابن ابراهيم بأن الحارث كان يضع الحديث ، قال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات . وكذلك عكرمة عن هشام ضعيف أيضاً . وقال ابن حجر : مداره على أناس ضعفاء أمثلهم صالح بن موسى الطلحي والحارث الجعفرى . وقال فى الفتح رواه أبو نعيم وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث عمر أيضاً وفى اسناده مقال ويقوى أحد الاسنادين الآخر . وقال ابن الديبع الشيبانى فى تمييز الطيب من الخبيث : مداره على أناس ضعفاء وكل طرقه ضعيفة .

وحديث عائشة : « تخبروا لنطقكم فان النساء يلدن الخ » الذى سقناه . قال ابن الجوزى : حديث لا يصح ، فيه عيسى بن ميمون . قال ابن حبان : منكر الحديث لا يحتج بروايته . وقال الخطيب : حديث غريب وكل طرقه واهية . وقال السخاوى هو ضعيف وبالجمله كل ما ورد من طرق هذا الحديث على مختلف صورته وطرقه وألفاظه ليس فيها صحيح .

أما حديث فاطمة بنت قيس فقد أخرجه أحمد ومسلم وأصحاب السنن الأربعة بلفظ « أن زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة » قالت وقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خللت فأذنينى ، فأذنته فخطبها معاوية وأبو جهم وأسامة بن زيد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما معاوية فرجل لا مال له ، وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء ، ولكن أسامة ، فقالت بيدها هكذا أسامة أسامة ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : طاعة الله وطاعة رسوله ؛ قالت : فتزوجته فاغتبطت . »

وقد اختلف فى معاوية هذا فقيل : هو ابن أبى سفيان بن حرب وقيل غيره . وفى صحيح مسلم التصريح بأنه هو ، وقوله . فرجل ضراب . وفى رواية : لا يضع عصاه عن عاتقه ، وهو كناية عن كثرة ضربه للنساء . وقال أبو عبيد فى قوله صلى الله عليه وسلم : « أنفق على أهلِكَ ولا ترفع عصاك عنهم لم يرد العصا التى يضرب بها ولا أمر أحداً بذلك ، وإنما أراد بمنعها

من الفساد ؛ يقال للرجل اذا كان رفيقاً حسن السياسة لين العصا • وقيل :
السفر • وكنى بالعصا عنه قال الشاعر :

فألت عصاها واستقر بها النوى

وقيل كما أفاده ابن بطل : كنى به عن كثرة الجماع وليس بشيء • قال
الأزهري : معناه أنه شديد على أهله خشن الجانب في معاشرتهن مستقص
عليهن في باب العيرة •

اما الأحكام فقد ذكرنا أن للزوج أن يوكل من يتزوج له ، لأن النبي
صلى الله عليه وسلم وكل عمرو بن أمية الضمري أن يتزوج له أم حبيبة
رضي الله عنها بنت أبي سفيان من ابن عمها من أرض الحبشة ، وكل
أبا رافع في تزويج ميمونة ، فان وكله أن يزوج له امرأة بعينها صح ، فان
وكله أن يتزوج له ممن شاء ، ففيه وجهان • مضى ذكرهما في الوكالة ، قال
أبو العباس بن سريج وأبو عبد الله الزبيري : لا يجوز ؛ لأن الأغراض
تختلف في ذلك • قال القاضي أبو حامد المروودي : يجوز ، وإليه ذهب
السيمري فانه قال : لو وكله أن يزوجه امرأة من العرب فزوجه امرأة من
قريش جاز ، ولو وكله أن يزوجه امرأة من قريش فزوجه امرأة من العرب
لم يصح ، ولو وكله أن يزوجه امرأة من الأنصار فزوجه امرأة من الأوس
أو الخزرج من بنات الأنصار جاز ، ولو وكله أن يزوجه امرأة من الأوس
فزوجه امرأة من الخزرج لم يجز ، ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها فتزوجها
الموكل لنفسه ثم طلقها قبل الدخول أو بعد الدخول وانقضت عدتها ثم
تزوجها الوكيل للموكل قال السيمري : لم يصح ، لأن وكالته قد بطلت لما
تزوجها الموكل لنفسه ، فان وكله أن يتزوج امرأة بمائة فتزوجها له بخمسين
صح ، فان تزوجها له بأكثر من مائة قال السيمري • فقد قال شيخ من
أصحابنا : يبطل النكاح ، والصحيح أنه يصح ولها مهر مثلها •

فرع فان جاء رجل وادعى أن فلاة وكله أن يتزوج له امرأة
فتزوجها له وضمن عنه المهر ثم نكر الموكل الوكالة ولا بينة فالتقول
قوله مع يمينه ، فاذا حلف لم يلزمه النكاح ، ولا يقع النكاح للوكيل بخلاف

وكيل الشراء ؛ لأن الغرض من النكاح أعيان الزوجين فلا يقع بغير من عقد له ، وترجع الزوجة على الوكيل بنصف المهر . وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ، لأنها تدعى وجوبه على الزوج ، والوكيل ضامن به وهو مقرر به .

وقال محمد بن الحسن . يرجع على الوكيل بجميع الصداق ، لأن الفرقة لم تقع في الباطن بانكارد ، وهذا ليس بشيء ، لأنه يملك الطلاق ؛ فإذا أنكر النكاح فقد أقر بتحريمها عليه ؛ فصار بمنزلة ايقاعه للطلاق ، ولو مات الزوج قبل المصادقة على النكاح لم تثر هذه الزوجة إلا أن يصدقها سائر ورثته على التوكيل أو يقدم لها بينة على ذلك ولو غاب رجل عن امرأته فجاءها رجل فذكر أن زوجها طلقها طلاقا بآنت به منه بدون الثلاث ، وأنه وكله في استئناف عقد النكاح عليها يألف فعقد عليها النكاح بألف وضمن لها الوكيل الألف ، ثم قدم الزوج فأنكر ذلك ، فالقول قوله مع يمينه ؛ فإذا حلف فهل للزوجة أن ترجع على الوكيل بالألف ؟ فيه وجهان .

قال الساجي والقاضي أبو الطيب : لا ترجع عليه بشيء ، وبه قال أبو حنيفة لأن الضامن فرع على المضمون عنه . فإذا لم يلزم المضمون عنه شيء لم يلزم الضامن . (والثاني) يرجع عليه بالألف . وقال الشيخ أبو حامد : وقد نص عليه الشافعي رحمه الله في الاملاء - وهو الأصح - لأن الوكيل مقر بوجوبها عليه كما قلنا في التي قبلها ؛ والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل والكفاءة في الدين والنسب والحرية والصنعة ، فأما الدين فهو معتبر ، فالفاسق ليس بكفاء للعفيفة ، لما روى أبو حاتم المزني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض » وأما النسب فهي معتبر ، فالأعجمي ليس بكفاء للعربية ، لما روى عن سلمان رضي الله عنه أنه قال : « لا تؤمكم في صلاتكم ، ولا تنكح نساءكم » وغير القرشي ليس بكفاء

للقرشية لقوله صلى الله عليه وسلم : « قدموا قريشاً ولا تتقدموها » وهل تكون قريش كلها أكفاء ؟ فيه وجهان : (أحدهما) أن الجميع أكفاء ، كما أن الجميع في الخلافة أكفاء . (والثاني) أنهم يتفاضلون ، فعلى هذا غير الهاشمي والمطلبي ليس بكفاء للهاشمية والمطلبية ، لما روى وائلة بن الأسقع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أن الله اصطفى كنانة من بنى اسماعيل واصطفى من كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني من بنى هاشم » .

وأما بنو هاشم وبنو المطلب فهم أكفاء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سوى بينهم في الخمس ، وقال : « أن بنى هاشم وبنى عبد المطلب شيء واحد » وأما الحرية فهي معتبرة ، فالعبد ليس بكفاء للحر ، لقوله تعالى : « ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ، ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سراً وجهراً ، هل يستويون » ؟ ولأن الحرية يلحقها العار بكونها تحت عبد . وأما الصنعة فهي معتبرة فالحائك ليس بكفاء للبراز ، والحجام ليس بكفاء للخزاز ، لأن الحياكة والحجامة يسترذل أصحابهما .

واختلاف أصحابنا في اليسار فمنهم من قال يعتبر ، فالفقر ليس بكفاء للموسر لما روى سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الحساب المال والكرم التقوى » ولأن نفقة الفقير دون نفقة الموسر ، ومنهم من قال لا يعتبر لأن المال يروح ويفسد ولا يفتخر به ذوو المروءات . ولهذا قال الشاعر :

غنيا زمانا بالتصملك والفنى وكلا سقانه بكاسيهما الدهر
فما زادنا بغيرا على ذي قرابة عنانا ولا أزدى بأحسابنا الفقر

الشرح حديث أبى حاتم المزني رواه الترمذي بلفظ « أن أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوه تكن فتنه في الأرض وفساد كبير ، قالوا : يا رسول الله وإن كان فيه ، قال : إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، ثلاث مرات » قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . ونقل المناوي عن البخاري أنه لم يعده محفوظاً ، وعده أبو داود في المراسيل ، وأعله ابن القطان بالارسال ، وضعف روايته ، وأبو حاتم المزني له صحة ، ولا يعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث .

وقد أخرج الترمذى أيضاً هذا الحديث من حديث أبي هريرة ولفظه
 قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا خطب اليكم من ترضون
 دينه وخلقه فزوجوه الا تفعلوا تكن فتنه في الأرض وفساد عريض » ومن
 ثم ندرك أن المصنف أخطأ في عزو لفظ رواية أبي هريرة الى عائشة . وقال
 المناوى : قد خولف عبد الحميد بن سليمان في هذا الحديث ورواه الليث
 ابن سعد عن أبي عجلان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البخارى :
 وحديث الليث أشبه ، ولم يعد حديث عبد الحميد محفوظاً .

وعن ابن عمر عند الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال : « العرب أكفاء
 بعضهم لبعض ، قبيلة لقبيلة ، وحى لحي ، ورجل لرجل ، الا حائك أو
 حجام » وفى اسناده رجل مجهول وهو راويه عن ابن جريج ، وقد سأل
 ابن أبى حاتم أباه عن هذا الحديث فقال : هذا كذب لا أصل له ، وقال فى
 موضع آخر : باطل . رواه ابن عبد البر فى التمهيد من طريق أخرى عنه .
 قال الدارقطنى فى العلل لا يصح .

وله طريق آخر عن غير ابن عمر رواها البزار فى مسنده من حديث معاذ
 رفعه « العرب بعضها لبعض أكفاء » وفيه سليمان بن أبى الجون . قال
 ابن القطان : لا يعرف ثم هو من رواية خالد بن معدان عن معاذ ولم يسمع
 منه ، وفى المتفق عليه من حديث أبى هريرة « خياركم فى الجاهلية خياركم
 فى الاسلام اذا فقهوا » وأما قول سلمان فقد مضت الاشارة اليه فى الامامة ،
 ولعل أبا حنيفة حين قال : قريش أكفاء بعضهم بعضاً والعرب كذلك وليس
 أحد من العرب كمؤاً لقريش كما ليس أحد من غير العرب كمؤاً للعرب ،
 كان متأثراً بقول سلمان هذا . وقال الشورى : اذا نكح المولى العريضة
 يفسخ النكاح ، وبه قال أحمد فى رواية .

اما الأحكام فقد قال الشافعى : ليس نكاح غير الأكفاء حراماً فأرد به
 النكاح ، وانما هو تقصير بالمرأة والأولياء ، فاذا رضوا صح ويكون حقاً
 لهم تركوه ؛ فلو رضوا الا واحداً فله فسخه . قال : ولم يثبت فى اعتبار
 الكفاءة بالنسب من حديث ، وأما ما أخرجه البزار من حديث معاذ رفعه

« العرب بعضهم أكفاء بعض والموالى بعضهم أكفاء بعض » فأسناده ضعيف ، واحتج البيهقي بحديث « أن الله أصطفى بنى كنانة من بنى اسماعيل الخ الحديث » الذى ساقه المصنف فى هذا الفصل وهو صحيح أخرجه مسلم لكن فى الاحتجاج به لذلك نظر ، وقد ضم اليه بعضهم حديث « قدموا قریشاً ولا تقدموها » .

ونقل ابن المنذر عن البويطى أن الشافعى قال : الكفاءة فى الدين وهو كذلك فى مختصر البويطى . قال الرافعى : وهو خلاف مشهور . قال فى الفتح : واعتبار الكفاءة فى الدين متفق عليه ، فلا تحل المسلمة لكافر .

قال الخطابى : ان الكفاءة معتبرة فى قول أكثر العلماء بأربعة أشياء : الدين والحرية ، والنسب ، والصناعة . ومنهم من اعتبر السلامة من العيوب ؛ واعتبر بعضهم اليسار . ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه « أن أحساب أهل الدنيا الذين يذهبون اليه المال » وما أخرجه أحمد والترمذى وصححه هو والحاكم من حديث سمره رفعه « الحسب المال والكرم التقوى » وقد ساقه المصنف فى الفصل . قال ابن حجر : يحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام الأول لمن لا نسب له .

فرع ليس للولى أن يزوج المرأة من غير كفؤ إلا برضاها ورضا سائر الأولياء لحديث عائشة ، ولأن فى ذلك الحاق عار بها وسائر الأولياء فلم يجز من غير رضاهم . قال الشيخ أبو حامد والأولياء الذين يعتبر رضاهم فى نكاح المرأة من غير كفؤ هو كل من كان ولياً للعقد حال التزويج ، فأما من يجوز أن تنتقل اليه الولاية فلا يعتبر رضاه ، فان دعت المرأة أولياءها أن يزوجوها من غير كفؤ فامتنعوا لم يجبروا على ذلك ، ولا ينوب الحاكم منابهم فى تزويجها لحديث عائشة « فانكحوا الأكفاء وانكحوا اليهم » .

قال العزيزى فى شرح الجامع الصغير : يحتمل أن المراد تزوجوا الخيرات وانضموا اليهن فالهزة همزة وصل فى الفعلين وأطلق ضمير المذكر على المؤنث ، وفيه رد على من لم يشترط الكفاءة .

وقال الشيخ الحنفى فى شرحه على الجامع الصغير : أى تزوجوا النساء المكافئات لكم من النساء ، وانكحوا اليهم أى ميلوا اليهم من قولنا تناكحت الأشجار اذا مال بعضها على بعض ، وقد استعير ضمير الذكور للآلات فى قوله اليهم ، ولو كان المراد من الثانى ، وزوجوا بناتكم الأكفاء لقال : وانكحوهن ولم يقل اليهم ، فهو بوصل الهمزة فى الموضعين لا بقطعها فى الثانى .

(قلت) لم يجبروا على تزويجها ولا ينوب الحاكم منابهم فى تزويجها ولما روى عن على أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ثلاثة لا يؤخرن : الصلاة اذا أتت ، والجنابة اذا حضرت ، والأيم اذا وجدت كفؤاً » رواه الترمذى ، فدل على أنها اذا وجدت غير كفؤ جاز أن تؤخر ، وان دعت المرأة الولى أن يزوجه من كفؤ بأقل من مهر مثلها وجب عليه اجابتها ، فان زوجها والا زوجها الحاكم ، فان كان لها أولياء فزوجه أحدهم بأقل من مهر مثلها ، أو زوجها واحد منهم بذلك ألزموا الزوج مهر مثلها ولم يكن لهم فسخ النكاح .

دليلنا ما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من استحل بدرهمين فقد استحل » ولأن كل من لا يملك الاعتراض عليها فى جنس المهر لم يكن له الاعتراض عليها فى قدره كأباعد الأولياء والأجانب ، ولأن المهر حق لها ولا عار عليهم بذلك فلم يكن لهم الاعتراض عليها .

فرع فان زوجت المرأة من غير كفؤ برضاها ورضى سائر الأولياء صح النكاح ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم . وقال سفيان وأحمد وعبد الملك بن الماجشون : لا يصح .

دليلنا : ما روى أن فاطمة بنت قيس أتت النبى صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ان معاوية وأبا الجهم خطباني على حد الرواية التى ساقها المصنف أو على حد الرواية التى أخرجها أكثر الجماعة بأشراك أسامة فى خطبتها ثم اختار النبى صلى الله عليه وسلم أسامة لها لخلوه من صعلكة

معاوية وقسوة أبي الجهم مع أنه كان من المولى ، قالت : فتزوجت أبا زيد ،
وفاطمة قرشية وأسامة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وروى أبو هريرة رضى الله عنه قال : « حُجِمَ أَبُو هِنْدٍ رَسُولُ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم في اليا فوخ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم
يا بني بياضة أنكحوا أبا هند وأنكحوا إليه » رواه أبو داود والحاكم
وحسنه ابن حجر في التلخيص فندبهم إلى التزوج من حجام وليس بكفؤ
لهم .

وروى أن بلالا رضى الله عنه تزوج بهالة بنت عوف أخت عبد الرحمن
ابن عوف رضى الله عنهم ؛ وقيل : بل هو حذيفة ، روى الدارقطني عن حفظة
ابن أبي سفيان الجمحي عن أمه قالت : رأيت أخت عبد الرحمن بن عوف
تحت بلال .

وروى أن سلمان الفارسي خطب إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنهما
ابنته فأنعم له عمر رضى الله عنه فكره ذلك عبد الله بن عمر ، فلقي عمرو
ابن العاص فأخبره بذلك فقال أنا أكفيك هذا فلقي سلمان فقال له عمرو ،
هنيئاً لك فقال بماذا ؟ فقال : تواضع لك أمير المؤمنين ، فقال سلمان : ألمثلي
يتواضع ؟ والله لا تزوجتها أبداً . وعن عائشة أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة
ابن عبد شمس ، وكان ممن شهد بدرأ مع النبي صلى الله عليه وسلم تبنى
سالمًا وأنكحه ابنة أخيه الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى امرأة من
الأنصار .

فرع فان زوج الأب أو الجد البكر من غير كفؤ بغير رضاها
أو زوجها أحد الأولياء بغير كفؤ برضاها من غير رضا سائر الأولياء ، فقد
قال الشافعي رحمه الله : النكاح باطل . وقال في موضع : كان للباقي الرد ،
وهذا يدل على أنه وقع صحيحاً واختلف أصحابنا فيها على ثلاث طرق ، فمنهم
من قال فيها قولان ، وهو اختيار الشيخ أبي حامد .

(أحدهما) أن النكاح صحيح ويثبت لها ولسائر الأولياء الخيار في

فسخه . لأن النقص دخل عليها ، وحصول النقص لا يمنع صحة العقد ، وإنما يشبه الخيار كما لو اشترى لموكله شيئاً معيناً .

(والثاني) أن العقد لا يصح ، لأن العاقد تصرف في حق غيره ، فإذا فرط بطل العقد ، كما لو باع الوكيل بأقل من ثمن المثل . ومنهم من قال : العقد باطل قولاً واحداً ، وحيث قال : كان للباقيين الرد ، أى المنع من العقد ، ومنهم من قال : هي على حالين ، فحيث قال : يبطل العقد أراد إذا عقد وهو يعلم أنه ليس بكفو ، وحيث قال : لا يبطل العقد أراد إذا عقد ولم يعلم أنه غير كفو ، كما قلنا في الوكيل إذا اشترى شيئاً معيناً يعلم بعينه لم يصح في حق الموكل ، وإن اشتراه وهو لا يعلم بعينه صح في حق موكله ، هذا مذهبننا . وقال أبو حنيفة : إذا زوجها أحد الأولياء بغير كفو برضاها لم يكن للباقيين في ذلك اعتراض . دليلنا : أن رضا جميعهم معتبر فلم يسقط برضا بعضهم .

فرع وإن دعت المرأة وليها إلى تزويجها برجل وزعت أنه كفو لها فقال الولي : ليس بكفو لها رفع ذلك إلى الحاكم ونظر فيه . فإن كان كفواً لها لزمه تزويجها به فإن امتنع زوجها منه ، وإن كان ليس بكفو لها لم يلزم الولي إجابتها إليه .

فرع قال في البيان : الكفو معتبر في خمسة أشياء كما قررنا : النسب ، والدين ، والحرية ، والصنعة ، والسلامة من العيوب ، فأما النسب فإن الأعجمي ليس بكفو للعربية ، وأما العجم فهم أكفاء لا فضل لبعضهم على بعض لما روى نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العرب أكفاء حتى لحى الخ » فدل على أن العجم ليسوا بأكفاء للعرب . وأما العرب فإن غير قريش ليس بكفو للقريش .

وقال أبو حنيفة : بل هم أكفاء لهم ، دليلنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله عز وجل اختار العرب من سائر الأمم ، واختار من العرب قريشاً واختار من قريش بنى هاشم وبنى المطلب » وأما قريش فإن

بنى هاشم وبنى المطلب أكفاء لقوله صلى الله عليه وسلم : « أن بنى هاشم وبنى المطلب شيء واحد ، وشبك بين أصابعه » وهل يكون سائر قبائل قريش أكفاء لبنى هاشم وبنى المطلب ؟ فيه وجهان حكاهما المصنف .

(أحدهما) أنهم أكفاء كما أنهم في الخلافة أكفاء . (والثاني) أنهم ليسوا بأكفاء لهم ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ غيره لما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قال لى جبريل : لم أجد فى مشارق الأرض ومغاربها أفضل من بنى هاشم » .

فأما سائر قبائل العرب فلا فضل لبعضهم على بعض لحديث « العرب بعضهم أكفاء بعض حتى لحى وقييلة لقييلة ورجل لرجل الا الحائك والحجام » وهو ضعيف قال الصيمرى : وموالى قريش أكفاء لقريش لقوله صلى الله عليه وسلم : « موالى القوم من أنفسهم » قال العمرانى : وهذا الذى ذكره الصيمرى مخالف لظاهر قول سائر أصحابنا لأنهم يحتاجون على جواز نكاح المرأة بمن ليس بكفاء لها بتزويج أسامة بن زيد لفاطمة بنت قيس وأسامة مولى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفاطمة قرشية « ولو قيل فيها وجهان كالوجهين هل تحل الصدقة المفروضة لموالى بنى هاشم وبنى المطلب لكان محتملا .

فأما اذا وطئ الرجل أمته فأولدها ولداً كان كفواً لمن أمه عرية لأن الولد يتبع الأب فى النسب دون الأم بدليل أن الهاشمى لو تزوج أعجمية كان ولده منها هاشميا ، ولو تزوج الأعجمى هاشمية فإن ولده منها أعجمى ، وأما الدين فهو معتبر فالتاسق الذى يشرب الخمر ويبنى أو لا يصلى ليس بكفاء للحرمة العفيفة ، وقال محمد بن الحسن : هو كفؤ لها الا أن يكون مظاهراً بسكره مولعاً بالصبيان .

دلينا قوله تعالى : « أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوتون » فنفى المساواة بينهما فى جميع الوجوه . ولقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، الا تفعلوا تكن فتنة »

في الأرض وفساد كبير» ولأن الفاسق لا يؤمن أن يحمله فسقه على أن
يجنى على المرأة ، فثبت لها الخيار في فسخ نكاحه •

وأما الحرية فهي معتبرة ؛ فالحرية ليست بكفاء للعبد ؛ والحر لا يكافئ
الأمة لقوله تعالى : « ضرب الله مثلا عبداً مملوكا » الى قوله تعالى :
« هل يستوون » فنفي المساواة بينهما ، ولأن بريرة أعتقت تحت عبد فخيرها
النبي صلى الله عليه وسلم فاذا ثبت الخيار اذا طرأت عليها الحرية ، فلأن
يثبت لها الخيار اذا كانت حرة عند ابتداء النكاح أولى ، ولأن عليه النفقة
لها ولعيالها منه فلا يستطيع أن ينفق نفقة الموسرين •

وأما أهل الصنعة الدينية ، كالحمامى والزبال وما أشبههم ، وقد كانوا
يعتبرون الحائك منهم لنص الحديث « الا الحائك والحجام » فان للصنعة
تأثيراً في الكفاءة ولأن الصنعة الدينية تنقص في العادة فاعتبرت •

فأما اليسار فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال انه معتبر بالمعسر ليس
بكفاء للبوسرة لقوله صلى الله عليه وسلم : « الحسب المال » ولأنه لما ثبت
أن العبد لا يكافئ الحرية لعجزه عن الاتفاق عليها نفقة الموسر فكذلك المعسر ،
فعلى هذا لا يعتبر أن يكون الرجل مثل المرأة في اليسار في جميع الوجوه ،
بل اذا كان كل واحد موسراً يساراً ما تكافأ ، وان اختلفا في المال •

ومنهم من قال : اليسار غير معتبر في الكفاءة ، لأن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يكن من أهل اليسار ومات ودرعه مرهونة عند يهودى في
طعام أهله ، ولأن الفقر ليس ينقص في الكفاءة في العادة لأن المال يغلو
ويروح ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن خلد « لا تياساً من رزق
الله تعالى » •

وأما السلامة من العيوب فهي معتبرة في الكفاءة ، والعيوب في الرجال
الجنون والجذام والبرص والحب والعنة ، والعيوب في النساء الجنون
والجذام والبرص والرتق^(١) والقرن ولها أحكام تأتي في بابها •

(١) الرتقاء التي لا يستطيع جماعها او لا خرق لها الا المبال خاصة •

قال الصيمري واعتبر قوم البلدان ، فقالوا : ساكنو مكة والمدينة والبصرة والكوفة ليسوا بأكفاء لمن يسكن الجبال . وهذا ليس بشيء ، وليس للحسن والقبح والطول والقصر والسقاء والبخل ونحو ذلك مدخل في الكفاءة ، لأن ذلك ليس بنقص في العادة ولا عار فيه ولا ضرر ، والبيتان لرجل يدعى عروة الصعاليك كان يجمع الفقراء في حظيرة ويرزقهم مما يغم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فرع وان كان للمرأة وليان واذنت لكل واحد منهما في تزويجها ، فزوجه كل واحد منهما من رجل نظرت ، فان كان العقدان في وقت واحد ، او لم يعلم متى عقدا ؟ او علم ان احدهما قبل الآخر ، ولكن لم يعلم عسرين السابق منهما بطل العقدان ، لانه لا مزية لاحدهما على الآخر ، وان عسلم السابق ثم نسي وقف الامر لانه قد يتذكر . وان علم السابق وتعين فالتكاح هو الاول والثاني باطل ، لما روى سمرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ايما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما فان ادعى كل واحد من الزوجين انه هو الاول وادعى علم المرأة به ، فان انكرت العلم فالتقول قولها مع يمينها ، لان الأصل عدم العلم . وان اقرت لاحدهما سلمت اليه وهل تحلف للآخر ؟ فيه قولان :

(احدهما) لا تحلف ، لان اليمين تعرض على المنكر حتى يقر . ولو اقرت للثاني بعدما اقرت للأول لم يقبل فلم يكن في تحليفها له فائدة .

(والثاني) تحلف لانها ربما تكلمت واقرت للثاني فيلزمها المهر ، فعلى هذا ان حلفت سقط دعوى الثاني ، وان اقرت للثاني لم يقبل رجوعها ويجب عليها المهر للثاني . وان تكلمت رددنا اليمين على الثاني ، فان لم يحلف استقر التكاح للأول وان حلف حصل مع الاول اقرار ، ومع الثاني يمين ، ونسكول التامى عليه ، فان قلنا انه كالبينة حكم بالتكاح للثاني ، لان البينة تقدم على الاقرار ، وان قلنا انه بمنزلة الاقرار وهو الصحيح فيه وجهان :

(احدهما) يحكم بطلان النكاحين ، لان مع الاول اقراراً ومع الثاني ما يقوم مقام الاقرار ، فصار كما لو اقرت لهما في وقت واحد .

(والثاني) أن النكاح للاول لأنه سبق الإقرار له فلم يبطل بإقرار بعده
ويجب عليها المهر للثاني كما لو أقرت للاول ثم أقرت للثاني) .

الشرح حديث سمرة أخرجه أحمد والدارمي وأبو داود والترمذي
والنسائي من حديث قتادة عن الحسن عن سمرة ، حسنه الترمذي وصححه
أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم في المستدرک . وصحته متوقفة على ثبوت
سماع الحسن من سمرة فإن رجاله ثقات لكن الاختلاف على سماع الحسن
من سمرة معروف مشهور ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة
أيضاً عن الحسن عن عقبة بن عامر قال الترمذي : الحسن عن سمرة في هذا
أصح وقال ابن المديني : لم يسمع الحسن من عقبة شيئاً وأخرجه ابن ماجه
من طريق شعبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة أو عقبة بن عامر .

أما الأحكام فإنه إذا كان للمرأة وليان في درجة واحدة فأذنت لكل
واحد منهما أن يزوجها برجل غير الذي أذنت به للآخر ، أو أذنت لكل واحد
منهما أن يزوجها برجل ولم يعين . وقلنا : يجوز ، فزوجها كل واحد منهما
برجل ، ففيه خمس مسائل :

(أولها) أن يعلم أن العقدین وقعا معاً في حالة واحدة فهما باطلان ،
لأنه لا يمكن الجمع بينهما ، إذ المرأة لا يجوز أن يكون لها زوجان لاختلاط
النسب وفساده ، وليس أحدهما أولى من الآخر في التقديم فبطلا كما لو
تزوج أختين في عقد واحد .

(ثانيها) أن لا يعلم هل وقع العقدان في حالة واحدة أو سبق أحدهما
الآخر ؟ فقال أصحابنا البغداديون : بطل العقدان ، لأنه لا يمكن الجمع
بينهما ، ولا مزية لأحدهما على الآخر في التقديم . وقال الخراسانيون : بطل
العقدان في الظاهر ، وهل يبطلان في الباطن ؟ فيه وجهان .

(ثالثها) أن يعلم أن أحدهما سبق الآخر إلا أنه أشكل عين السابق
منهما ، فقال أصحابنا البغداديون : بطل العقدان لما ذكرنا في الذي قبلها .
ومن أصحابنا من قال : فيها قولان : (أحدهما) أنهما باطلان . (والثاني)

يتوقف فيهما بناء على القولين في الجمعيتين إذا وقعتا معاً في بلدة وعلم
بسبق أحدهما ، ولم يتيقن السابقة ، وهذا اختيار الجويني .

(رابعاً) أن يعلم أن أحد العقدین سبق الآخر ، ونسب السابق منهما ،
فيتوقفان إلى أن يتذكر السابق ؛ لأن الظاهر مما علم ثم نسي أن يتذكر .

(خامساً) أن يعلم السابق منهما ويتعين ويذكر . فإن النكاح الصحيح
هو الأول ، والثاني باطل ، سواء دخل بها أو لم يدخلها . أو دخل بها
أحدهما ؛ وبه قال من الصحابة على رضى الله عنه ؛ ومن التابعين شريح
والحسن البصري . ومن الفقهاء الأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق ،
وذهب طائفة إلى أنه إن لم يطأها أحدهما أو وطأها معاً أو وطأها الأول دون
الثاني فهي للأول كقولنا . وإن وطأها الأول دون الثاني فالنكاح للثاني
دون الأول . وبه قال عمر رضى الله عنه وعطاء والزهرى ومالك دليلنا قوله
تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم » إلى قوله : « والمحصات من النساء »
والمراد به الزوجات ولم يفرق وروى سمره أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « إذا نكح الوليان فهي للأول منهما » ولأنه نكاح لو عرى عن الوطء
لم يصح . فإذا كان فيه الوطء لم يصح كنكاح المعتدة والمحرمة بالحج .

فرع إذا زوج المرأة وليان من رجلين ولم يعلم السابق منهما ،
وادعى كل واحد من الزوجين أنه هو السابق منهما نظرت ، فإن ادعى أحد
الزوجين ، قال المسعودي : لم تسمع دعواه ؛ لأنه لا شيء في يده وإن ادعى
على الولي — فإن كان غير مستبد بنفسه — بأن لا يصح انفكاحه إلا بأذنها ،
لم تسمع دعواهما عليه وإن كان مستبداً بنفسه كالأب والجدة في تزويج
البكر ، هل تسمع الدعوى عليه ؟ فيه قولان ؟ فإن ادعى على المرأة ، وادعى
عليها بذلك ؛ هل تسمع الدعوى عليها ؟ فيه قولان بناء على القولين في
اقرارها لأحدهما بالسبق ، هل يقبل ؟ قال في القديم : يقبل اقرارها . فعلى
هذا تسمع الدعوى عليها . وقال في الجديد : لا يقبل اقرارها فعلى هذا
لا تسمع الدعوى عليها .

وأما الشيخ أبو حامد والبغداديون من أصحابنا فقالوا : تسمع الدعوى عليها من غير تفسير ، فإذا قلنا : تسمع الدعوى عليها — نظرت — فإن أنكرت أنها لا تعرف السابق منهما فالقول قولها مع يمينها أنها لا تعرف السابق ، فإذا حلفت سقطت دعواهما وبطل النكاحان فإن نكلت عن اليمين ردت اليمين عليهما فيحلف كل واحد منهما أنه هو السابق بالعقد . فإذا حلفا بطل النكاحان ، لأن كل واحد قد أثبت يمينه أنه هو السابق ، ولا مزية لأحدهما على الآخر فبطلا ؛ وإن حلف أحدهما ونكل الآخر ثبت نكاح الحالف وبطل نكاح الناكل ، فإن نكلا جميعاً بطل النكاحان أيضاً ، لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر ؛ وإن أقرت أنها تعلم السابق منهما نظرت ، فإن أقرت لكل واحد منهما سابقاً فيكون دعواهما عليها باقية فيطالب بالجواب ، وإن أقرت لأحدهما أنه هو السابق حكم بالنكاح له لأنه لم يثبت عليها نكاح غير المقر له حال الإقرار ، فقبل إقرارها على نفسها ، فإن أراد الثاني أن يحلفها بعد إقرارها للأول أنها لا تعلم ؛ لأنه هو السابق ، فهل يلزمها أن تحلف له ؟ فيه قولان بناء على أنها أقرت للثاني هل يلزمها غرم ؟ فيه قولان كالقولين فيمن أقر بدار لزيد ثم أقر بها لعمر ، فهل يلزمه الغرم لعمر ؟ فيه قولان :

(أحدهما) لا يلزمها أن تحلف للثاني لأنها لو أقرت له لم يقبل إقرارها له ، فلا معنى لغرض اليمين عليها .

(والثاني) يلزمها أن تحلف للثاني بجواز أن تخاف من اليمين فتقرر له فيلزمها الغرم ، فإن قلنا : لا يلزمها أن تحلف للثاني ثبت النكاح للأول وانصرف الثاني وإن قلنا : يلزمها أن تحلف للثاني نظرت ، فإن حلفت له انصرف وإن أقرت للثاني بأنه هو السابق لم يقبل قولها في النكاح لأن في ذلك إسقاط حق للأول الذي قد ثبت ، ولكنها قد أقرت أنها حالت بين الثاني وبين بضعها بإقرارها الأول وهل يلزمها أن تغرم له ؟ قال الشيخ أبو حامد : فيه قولان كما لو أقرت بدار لزيد ثم أقرت به لعمر . قال المحاملي وابن الصباغ : يلزمها له الغرم قولاً واحداً ، لأنها إنما عرضنا عليها اليمين على القول الذي يقول : يلزمها الغرم .

فإذا أقرت له لزمها أن تغرم له عوض ما حالت بينه وبينه ، وكم يلزمها من الغرم ؟ قال الشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا : يلزمها أن تغرم جميع مهر المثل والثاني نصف مهر مثلها كالقولين في المرأة إذا أرضعت زوجة لرجل وانفسخ نكاحها بذلك ، وإن لم تقر للثاني ولا حلفت له ، بل نكلت عن اليمين ردت اليمين عليه ؛ فإن قلنا : إن يمين المبدعى مع نكول المدعى عليه يحل محل البينة ثبت النكاح للثاني وانفسخ نكاح الأول •

قال الشيخ أبو حامد : وهذا القول ضعيف جدا ، وإن قلنا : إن يمين المدعى مع نكول المدعى عليه يحل محل اقرار المدعى عليه وهو الصحيح ، ففيه وجهان قال الشيخ أبو اسحاق يبطل النكاحان ، لأن مع الأول اقراراً ومع الثاني ما يقوم مقام الاقرار ، وليس أحدهما أولى من الآخر فبطلا • ومن أصحابنا من قال : يثبت نكاح الأول لأن اقرارها له أسبق •

قال الشيخ أبو اسحاق الشيرازي صاحب المذهب وابن الصباغ والمحاملي : يلزمها على هذا أن تقوم مهر مثلها للثاني وذكر الشيخ أبو حامد في التعليق هل يلزمها الغرم للثاني محل هذا ؟ فيه قولان ، قال ابن الصباغ فعلى قول أبي اسحاق لا تعرض عليها اليمين لأنه لا فائدة فيها ، هذا ترتيب البغذايين ، وقال المسعودي : إذا نكحت وحلف الثاني فهل ينفسخ نكاح الأول ؟ فيه وجهان ؛ فإذا قلنا : ينفسخ ، قال القفال : فانه لا يثبت نكاح الثاني ، والأول المشهور •

فرع قال الشافعي رحمه الله في الاملاء : إذا زوج الرجل أخته من رجل ثم مات الزوج فادعى ورثته أن الأخ زوجها بغير إذنها ؛ فالنكاح باطل ولا ترث ، وإذا ادعت المرأة أنه زوجها فالحق قولها وترث ؟ لأن هذا اختلاف في إذنها وهي أعلم به ، ولأن الأصل في النكاح أنه يقع صحيحاً ، فإذا ادعى الورثة بفساده كان القول قولها لأن الظاهر صحته •

قال في الاملاء : إذا قال رجل : هذه المرأة زوجتي وصدقته على ذلك تمت الزوجية بينهما ، وأيهما مات ورثه الآخر لأن الزوجية قد ثبتت ، وإن

قال رجل : هذه زوجتي فسكتت ، فان ماتت لم يرثها ، لأن اقراره عليها لا يقبل ، فان مات ورثته لأن اقراره على نفسه مقبول ، وكذلك اذا أقرت المرأة بالزوجة من رجل ولم يسمع منه اقرار ، فان مات لم ترثه ، وان مات ورثها كما ذكرناه في التي قبلها والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز لولي الصبي ان يزوجه اذا رأى ذلك ، لا روى : « أن عمر رضي الله عنه زوج ابناً له صغيراً » ولأنه يحتاج اليه اذا بلغ ، فإذا زوجه ألف حفظ الفرج ، وهل له ان يزوجه بأكثر من امرأة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز لأن حفظ الفرج يحصل بامراة .

(والثاني) يجوز ان يزوجه بأربع ، لأنه قد يكون له فيه حفظ ، وأما المجنون فإنه ان كان له حال افاقة لم يجز تزويجه بغير اذنه ، لأنه يمكن استئذانه فلا يجوز الاقتيات عليه ، وان لم يكن له حال افاقة ورأى الولي تزويجه للمنفعة او لخدمة زوجه ، لأن له فيه مصلحة . وأما المحجور عليه لسفه - فإنه ان رأى الولي تزويجه - زوجه ، لأن ذلك من مصلحته فإن كان كثير الطلاق سراه بجارية ، لأنه لا يفسد على اعتاقها ، وان طلب التزوج وهو محتاج اليه فامتنع الولي فتزوج بغير اذنه ففيه وجهان :

(أحدهما) انه لا يصح لأنه تزوج بغير اذنه فلم يصح منه ، كما لو تزوج قبل الطلب . (والثاني) يصح لأنه حق وجب له يجوز له أن يستوفيه بأذن من هو عليه فإذا امتنع جاز له أن يستوفيه ، كما لو كان له على رجل دين وامتنع من ادائه وأما العبد فإنه ان كان بالغاً فهل يجوز لولاه ان يزوجه بغير رضاه ؟ فيه قولان .

(أحدهما) له ذلك لأنه مملوك يملك بيعه وأجارته ، فملك تزويجه من غير رضاه كالأمه (والثاني) ليس له ذلك لأن النكاح معنى يقصد به الاستمتاع فلم يملك إجباره عليه كالقسم ، وان كان صغيراً ففيه طريقان :

(أحدهما) انه على القولين لأنه تصرف بحق الملك فاستوى فيه الصغير

والكبير كالبيع والاجارة . (والثاني) أنه يملك تزويجه قولاً واحداً ، لأنه ليس من اهل التصرف فجاز تزويجه كالابن الصغير ، وان دعا العبد البالغ مولاه الى النكاح ففيه قولان : (احدهما) يلزمه تزويجه لأنه مكلف مولى عليه ، فلذا طلب التزويج وجب تزويجه كالسفيه . (والثاني) لا يلزمه لأنه يملك بيعه واجارته فلم يلزمه تزويجه كالأمة ، وأما المكاتب فلا يملك المولى اجباره على النكاح لأنه سقط حقه من رقبته ومنقصته ، فان دعا المكاتب المولى الى التزويج - فان قلنا يجب عليه تزويج العبد - فالمكاتب أولى .

وان قلنا : لا يجب عليه تزويج العبد ففي المكاتب وجهان : (احدهما) لا يجب لأنه مملوك ، فلم يلزمه تزويجه كالعبد . (والثاني) يجب لأنه لا حق له في كسبه بخلاف العبد فان كسبه للمولى فاذا زوجه بطل عليه كسبه لأمهر والنفقة) .

الشرح الأحكام : يجوز للأب والجد أن يزوج ابنه الصغير اذا كان عاقلاً لما روى « أن ابن عمر زوج ابناً له صغيراً » ولأنه يملك التصرف في مصلحته والنكاح مصلحة له ، لأنه ان بلغ وهو محتاج الى النكاح وجد قرينة تحته يستمتع بها ويستمتع بخدمتها وتقوم على حوائجه فيكون ذلك سكناً له ، وان بلغ وهو غير محتاج الى النكاح فان المرأة تكون سكناً له ، هذا نقل أصحابنا البغداديين .

وقال المسعودي : هل يزوج الصغير ؟ فيه وجهان ، الأصح لا يزوجه لأنه لا حاجة به اليه ، وكم يجوز للأب والجد أن يزوجا الصغير ؟ حكى الشيخ أبو حامد أن الشافعي رضى الله عنه قال : له أن يزوجه بزوجة واحدة واثنين وثلاثاً وأربعاً كالبالغ ، ومن أصحابنا من قال : لا يجوز له أن يزوجه بأكثر من واحدة ، لأنه لا حاجة به الى ما زاد عليها ، ويجوز للمولى والحاكم أن يزوجا الصغير كما قلنا في الأب والجد .

فرع ولا يجوز للأب والجد ولا للموصي ولا للحاكم تزويج الصغير المجنون لأنه لا يحتاج الى النكاح في الحال ، ولا يدرى اذا بلغ هل يحتاج الى النكاح أم لا ؟ بخلاف الصغير العاقل ، لأن الظاهر أنه يحتاج الى النكاح عند بلوغه ، فان كان المجنون بالغاً نظرت ، فان كان يجن ويفيق ، لم يجز للمولى تزويجه لأن له حالة يمكن استئذانه فيها وهي حال افاقته ،

وان لم يكن له حال الافاقة - فان كان خصيا أو مجبوا أو علم أنه لا يشتهي النكاح - لم يجز للولي تزويجه لأنه لا حاجة به الى النكاح ، وان علم أنه يشتهي بأن يراه يتبع نظره النساء أو علم ذلك بانتشار ذكره أو غير ذلك جاز للأب والجد تزويجه لأن فيه مصلحة له ، وهو ما يحصل له به من العفاف ، فان لم يكن له أب ولا جد زوجه الحاكم •

مسألة قال الشافعي رضي الله عنه : وليس له أن يزوج ابنته الصغيرة عبداً ولا غير كفؤ ولا مجنونا ولا مخبولا ولا مجنوماً ولا أبرصاً • وهذا كما قال : لا يجوز للرجل أن يزوجه لغير كفؤ ، وقد مضى شروط الكفاءة • والمريض بمرض عقلي أو جسماني مزمن لا يجوز له أن يرضى به زوجاً لابنته الصغيرة ، لأن القصد من النكاح الاستمتاع وهذا متعذر منه ، ولأنه لا يؤمن أن يجنى عليها • والمخبول هو الذي تقادم جنونه وسكن • فلا يتأذى الناس به ، أو يكون أبله لا يحصل منه أذية ، وهذا يحدث من خلل في تلافيف المخ يترتب عليها أعراض ظاهرة كارتخاء الشفتين أو انفراج الفم وسيلان اللعاب والعمى والفهاة في النطق ، لأن مراكز المخ إذا اختلت بعض خلاياها وما أكثرها ظهرت أعراضها ، فان بعضها مختص بحواس البشرة واللمس وبعضها بحواس الشم وبعضها بحواس الذوق الى آخر ما عند الانسان من آفاق حيوية مادية ومعنوية ، كل خلجة منها لها خلية في المخ تعطى اشاراتها الى بقية أجزاء الجسم ، فأى خلل في خلية منها يعطل وظيفتها فيظهر ذلك في وجهه أو تصرفاته أو صوته ، فينبغي مراعاة جانب الصحة النفسية لمن أراد أن يزوج صغيرته حتى لا تشقى بسوء اختيار أبيها أو جدّها أو وليها ، وقد نصبت الحكومات موانع غير شرعية وأوقعت عقوبات شديدة على من يزوج أو يتزوج صبية دون ست عشرة سنة أو صبياً دون ثمان عشرة سنة مما أدى الى فشو سعار الشبق والتلهب بين الجنسين الا من عصم الله •

وقال الشيخ أبو حامد في الأبرص والمجنون : ولأنه يقال : ان هذه العيوب تعدى • وربما أعدت اليها أو الى ولدها منه ، وكذلك لا يزوجه

بخصي ولا مجبوب ، لأن المقصود من النكاح الاستمتاع ، وذلك لا يوجد منه . فان خالف الأب وزوج ابنته الصغيرة ممن به أحد هذه العيوب فهل يصح النكاح ؟ على الطرق الثلاث اذا زوج المرأة من غير كفاء بغير رضاها أو من غير رضى سائر الأولياء ؟ فاذا قلنا : ان النكاح باطل فلا كلام . وان قلنا : ان النكاح صحيح فهل يجب على الأب أن يختار فسخ النكاح أو يدعه حتى تبلغ فتختار ؟ حكى القاضي أبو الطيب فيه قولين وحكماهما الشيخ أبو حامد وجهين :

(أحدهما) يجب عليه ذلك لأنه قد فرط فكان عليه أن يتلافى تفریطه كالوكيل اذا اشترى شيئاً معيماً .

(والثاني) لا يجب عليه وليس له ذلك . لأن الشهوات والميول تختلف . وقد تختار المرأة التزوج ممن به هذه العيوب ، فعلى هذا اذا بلغت كانت بالخيار ان شاءت فسخته وان شاعت أقرته .

قال ابن الصباغ : هذا اذا كان المزوج هو الولي وحده . فأما اذا كان معه غيره فلهم الاعتراض على العقد وفسخه قولاً واحداً . لأن العاقد أسقط حقه برضاه والباقيون لم يرضوا . وان أراد أن يزوج أمته من عبد جاز لأنه مكافئ لها أما اذا أرادت أن تتزوج بمجنون أو مجنون أو أبرص أو مجبوب أو خصي لم يكن له ذلك ، لأن الضرر الذي يلحق الحرة في ذلك يلحق الأمة .

فرع ولا يزوج ابنه الصغير بامرأة ليست بكفاء له . ولا بمجنونة ولا مخبولة ولا مجنومة ولا برصاء ولا رتقاء لأنه لا مصلحة له في تزويج أحدها . فان زوجه بأمة لم يصح قولاً واحداً ، لأن تزويج الأمة انما يصح للحر اذا لم يجد طول حرة ويخاف العنت .

وان زوج ابنه المجنون برتقاء ، فان قلنا : يصح تزويج الصغير العاقل بها صح بالمجنون ، وان قلنا : لا يصح تزويج الصغير العاقل بها ففي المجنون وجهان : (أحدهما) لا يصح كما لو زوجها من الصغير العاقل . (والثاني) يصح لأنه لا ضرر عليه في ذلك لأنه لا يحتاج الى الوطاء .

فرع قال الصيرى : ولا يزوج ابنه الصغير بمجوز هرمة ولا بمقطوعة اليدين والرجلين ولا عياء ولا زمنة ولا يهودية ولا نصرانية ، ولا يزوج ابنته الصغيرة بشيخ هرم ، ولا بمقطوع اليدين والرجلين ؛ ولا بأعمى ولا زمن ، ولا بفقر وهي غنية ؛ فان فعل ذلك فسخ ، وعندى أنها تحتمل وجها آخر أنه لا يكون له الفسخ لأنه ليس بأعظم ممن زوج ابنته الصغيرة بمجدوم أو أبرص .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح النكاح الا بشاهدين . وقال ابو ثور : يصح من غير شهادة لأنه عقد فصيح من غير شهادة كالبيع . وهذا خطأ لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل نكاح لم يحضره اربعة فهو سفاح . خاطب وولى وشاهدان » ويخالف البيع فان القصد منه المال والقصد من النكاح الاستمتاع وطالب الولد ومبناها على الاحتياط ولا يصح الا بشاهدين ذكرين فان عقد برجل وامرأتين لم يصح لحديث عائشة رضى الله عنها ، ولا يصح الا بمداين لما روى ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح الا بولى وشاهدى عدل » .

فان عقد بمجهولى الحال ففيه وجهان : (أحدهما) وهو قول أبى سعيد الاصطخرى : انه لا يصح ، لأن ما افتقر ثبوته الى الشهادة لم يثبت بمجهولين كالانبات عند الحاكم . (والثانى) يصح وهو المذهب لانا لو اعتبرنا العدالة الباطنة لم تصح انكحة العامة الا بحضرة الحاكم لأنهم لا يعرفون شروط العدالة ، وفى ذلك مشقة فاكفى بالعدالة الظاهرة كما اكفى فى الحوادث فى حقهم بالتقليد حين شق عليهم ادراكها بالدليل ، فان عقد بمجهولين ثم بان أنهما كانا فاسقين لم يصح لانا حكمنا بصحته فى الظاهر ، فاذا بان خلافه حكم بابطاله ، كما لو حكم الحاكم باجتهاده ثم جد النص بخلافه . ومن اصحابنا من قال : فيه قولان بناء على القولين فى الحاكم اذا حكم بشهادة شاهدين ثم بان أنهما كانا فاسقين ، وان عقد بشهادة اعميين ففيه وجهان :

(أحدهما) انه يصح ، لأن الأعمى يجوز أن يكون شاهداً .

(والثاني) لا يصح ، لانه لا يعرف العاقد فهو كالاصم الذي لا يسمع
لفظ العاقد ويصح بشهادة ابني احد الزوجين ، لانه يجوز ان يثبت النكاح
بشهادتهما وهو اذا جحد الزوج الآخر وهل يصح بشهادة ابنيهما ؟ او بشهادة
ابن الزوج وابن الزوجة ؟ فيه وجهان : (احدهما) يصح لانهما من اهل
الشهادة . (والثاني) لا يصح لانه لا يثبت هذا النكاح بشهادتهما بحال .

فصل واذا اختلف الزوجان فقالت الزوجة : عقدنا بشاهدين
فاسقين وقال الزوج : عقدنا بمذلين ، ففيه وجهان : (احدهما) ان القول
قول الزوج لان الاصل بقاء العدالة . (والثاني) ان القول قول الزوج ، لان
الاصل عدم النكاح وان تصادقا على انهما تزوجا بولي وشاهدين ، وانكر
الولي والشاهدان لم يلتفت الى انكارهم لان الحق لهما دون الولي
والشاهدين) .

الشرح حديثا عائشة وابن مسعود رضى الله عنهما مضى تخريجهما
آنفا في بحث النكاح بولي .

اما الأحكام فانه لا يصح النكاح الا بحضرة شاهدين ذكرين عدلين ،
وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عباس والحسن
البصري وابن المسيب والنخعي والشعبي والأوزاعي وأحمد بن حنبل .
وقال ابن عمر وابن الزبير وعبد الرحمن بن مهدي وداود وأهل الظاهر :
لا يفتقر النكاح الى الشهادة ، وبه قال مالك ، الا أنه قال : من شرطه أن
لا يتواصوا بكتمانه ، وان تواصوا على كتمانهم لم يصح النكاح وان حضره
شهوده وبه قال الزهري . وقال أبو حنيفة : من شرطه الشهادة الا أنه ينعقد
بشهادة رجلين فاسقين وعدوين ومحدودين ، وشاهد وامرأتين .

دليلنا ما روى عمران بن الحصين رضى الله عنهما أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل » رواه أحمد في رواية
ابن عبد الله ورواه الدارقطني ، وأشار اليه الترمذي ، وروت عائشة أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح :
خاطب وولي وشاهدان » وعنهما رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل » وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل » وعنه رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة » رواه الترمذى ، وهذه الأحاديث وغيرها مضى تخريجها فى الولى ، ولأنه عقد فلم يكن من شرطه ترك التواصى بالكتمان كالبيع ، ولأن كل ما لم يثبت بشهادة عدلين لم يثبت بشهادة فاسقين كالأثبات عند الحاكم .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : والشهود على العدل حتى يعلم الجرح يوم وقع النكاح وجملة ذلك أنه اذا عقد بحضرة شاهدين فان علمت عدالتهما ظاهراً وباطناً انعقد النكاح بشهادتهما ، وان علمت عدالتهما فى الظاهر وجهلت فى الباطن ففيه وجهان حكاهما المصنف قال أبو سعيد الاصطخرى : لا يصح لأن ما افتقر ثبوته الى الشهادة لم يثبت بهجول الحال كالأثبات عند الحاكم ، والثانى - وهو المذهب ولم يحك الشيخ أبو حامد وابن الصباغ غيره - أن النكاح صحيح لأن الظاهر العدالة ، ولأننا لو اعتبرنا العدالة الباطنة لم ينعقد النكاح الا بحضرة الحاكم ، لأن العامة لا يعرفون شروط العدالة ، وقد أجمع المسلمون على جواز انعقاده بغير حضور الحاكم .

فاذا قلنا بهذا فبان أنهما فاسقان ، فان حدث هذا الفسق بعد العقد لم يؤثر ، لأن الاعتبار وجود العدالة حال العقد ، وان بان أنهما فاسقان حال العقد لم يصح النكاح ، لأن فسقهما ينافى قبول شهادتهما على النكاح .

ومن أصحابنا من قال : فيه قولان كالقولين فى الحاكم اذا حكم بشهادة شاهدين ظاهرهما العدالة ، ثم بان فسقهما حال الشهادة ، وليس بشيء ، فان ترافع الزوجان الى الحاكم وأقرا بالنكاح وأنه عقد بشهادة رجلين ظاهرهما العدالة واختصا فى حق من حقوق الزوجية كالنفقة والكسوة وما أشبههما ، فان الحاكم يحكم بينهما فيما احتكما فيه ، ولا ينظر فى حال

عدالة شاهدين في الباطن الا أن يعلم أنهما فاسقان فلا يحكم بينهما ، وان جحد أحد الزوجين الآخر - فأما المدعى عنهما بشاهدين - فان علم الحاكم عدالتهم ظاهراً وباطناً حين عقد النكاح حكم بصحة النكاح ، وان علم فسقهما حال الشهادة لم يحكم بصحة العقد بل يحكم بفساده على المذهب ، فان عرف أنهما كانا عدلين في الظاهر وجهل عدالتهم في الباطن فلا يجوز أن يحكم بصحة العقد ولا بفساده بل يتوقف الى أن يعلم عدالتهم في الباطن ، لأنه لا يجوز أن يحكم بشهادة شاهد الا بعد معرفة حاله ظاهراً وباطناً ، بخلاف ما لو أقر بالنكاح ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد في التعليق . وذكر ابن الصباغ أن الرجل اذا ادعى نكاح امرأة بولي وشاهدي عدل فأقام شاهدين عدلين عند الحاكم فانه يبحث عن حالهما عند الحاكم ولا يبحث عن حالهما حين العقد ، والأول أصح . وهل ينقد النكاح بشهادة أعميين أو أعمى وبصير ؟ فيه وجهان : (أحدهما) ينقد ، لأن الأعمى من أهل الشهادة . (والثاني) لا يصح لأنه لا يعرف العاقد فهو كالأصم الذي لا يسمع لفظ العاقد وهل يعقد بشهادة أخرسين أو أخرس وناطق ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا ينقد ، قال الشيخ أبو حامد : وهو المذهب ، لأن الشهادة تقتصر الى صريح اللفظ ، والأخرس لا يتأني منه ذلك . (والثاني) ينقد . قال القاضي أبو الطيب وهو المذهب لأن اشارته اذا كانت مفهومة تقوم مقام عبارة غيره .

فرع وهل تجوز شهادة أصحاب الصنع الدنيئة مثل الحجام والقصاب والكناس وغيرهم ؟ فيه وجهان بناء على جواز قبول شهادتهم في سائر الحقوق ، ويأتي بيانها في موضعهما من كتاب الشهادات .

فرع وان عقد النكاح بشهادة ابني أحد الزوجين أو بشهادة ابنه وجده أو بشهادة عدوى أحد الزوجين صح النكاح لأنه يثبت بشهادتهما ، وهو اذا شهد الابنان على والدهما أو شهد العدوان لعدوهما ، وأن عقد النكاح بشهادة ابني الزوجين أو ابن لهذه أو جد هذا وجد هذه أو علوين لهما ففيه وجهان : (أحدهما) ينقد لأنهما من أهل الشهادة في النكاح في الجملة . (والثاني) لا ينقد لأنه لا يثبت بشهادتهما بحال من الأحوال ،

من أصعابنا الخراسانيين من قال : ينعقد شهادة العدوين وجها واحداً ،
لأن العداوة قد تزول .

فرع وليس من شرط الشهادة احضار الفاهدين بل لو حضر
الشاهدان لأتسهما وسمعا الإيجاب والقبول صح ذلك ولو سمعا الإيجاب
والقبول ولم يسمعا الصداق صح النكاح لأن الصداق ليس بشرط في
النكاح ، وإن سمع أحد الشاهدين الإيجاب وسمع الآخر القبول لم يصح
النكاح ؛ لأنهما شرط في الإيجاب والقبول .

فرع وإذا تزوج المسلم كناية فانه يتزوجها من وليها الكافر
إذا كان عدلاً في دينه ، ولا يصح إلا بحضرة شاهدين مسلمين عدلين .
وقال أحمد : لا يصح أن يتزوجها إلا من المسلم . وقال أبو حنيفة : يتزوجها
من وليها الكافر ، ويصح أن يكون بشهادة كافرين .

دللنا على أحمد قوله تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء
بعض » فدل ذلك على أنه لا ولاية لهم على الكافرين ومادامت الولاية
منقطعة على الكافر من المسلم فمن أين يأتي بولي مسلم لها ؟ فلم يبق إلا
أن يكون وليها كتيباً متصفاً بالعدالة في دينه حتى لا يجحد حقاً من حقوقه
أو حقوقها في كتب العقد ، ودللنا على أبي حنيفة لأنهما شاهدان لا يثبت
بهما نكاح المسلمة ؛ فلم يثبت بهما نكاح الكافرة كالعبدین ، وكالفرق
بين الولي والشاهدين لأن الولي أريد لدفع العار عن النسب ، والكافر
كالمسلم في دفع العار ؛ والشاهدان يرادان لإثبات الفرائض عند جحد أحد
الزوجين ، وليس الكافر كالمسلم في إثبات الفرائض ؛ لأنه لا يثبت بشهادته
الفرائض ، ولأن الولي يتعين في العقد فتأكد حاله فجاز أن يكون كافراً ،
والشاهد يتعين فلم يجز أن يكون كافراً .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح إلا على زوجين معينين لأن المقصود بالنكاح
إميينهما فوجب تعيينهما ، فإن كانت المنكوحة حاضرة فقال : زوجتك هذه

صح . وان قال : زوجتك هذه فاطمة واسمها عائشة صح ، لأن مع التعمين
بالإشارة لا حكم للأسم ، فلم يؤثر اللفظ فيه ، وان كانت المنكوحة غائبة
فقال : زوجتك ابنتي وليس له غيرها صح ، وان قال : زوجتك ابنتي فاطمة
وهي عائشة صح ، لأنه لا حكم للأسم مع التعمين بالنسب ، فلم يؤثر اللفظ
فيه ، وان كان له اثنتان فقال : زوجتك ابنتي لم يصح حتى يعينها بالأسم
او بالصفة ، وان قال : زوجتك عائشة وقبل الزوج ونوا ابنته ، او قال
زوجتك ابنتي وقبل الزوج ونوا الكبيرة صح لأنها تميزت بالنية ، وان قال :
زوجتك ابنتي ونوى الكبيرة وقبل الزوج ونوى الصغيرة لم يصح ، لان الإيجاب
في امرأة والقبول في أخرى ، وان قال زوجتك ابنتي عائشة ، ونوى الصغيرة
وبقبل الزوج ، ونوى الكبيرة ، صح النكاح في عائشة في القاهر ، ولم يصح
في الباطن ، لان الزوج قبل في غير ما أوجب الولي .

فصل ويستحب أن يخاطب قبل العقد ، لما روى عن عبد الله
قال : ((علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة : الحمد لله نعمه
ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله
فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله الا الله وان محمدا
عبد ورسوله)) قال عبد الله ثم تصل خطبتك بثلاث آيات : ((اتقوا الله حقيق
تقائه ولا تموتن الا وانتم مسلمون)) ((اتقوا الله الذي تساطون به والأرحام ان
الله كان عليكم رقيباً)) ((اتقوا الله وقولوا قولا سديداً ، فان عقد من غير خطبة
جاز لما روى سهل بن سعد الساعدي)) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
للذي خطب الواهبة ، زوجتكها بما معك من القرآن)) ولم يذكر الخطبة ،
ويستحب أن يدعو لهما بعد العقد ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ((أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رفا الانسان اذا تزوج قال : بارك الله لك ،
وبارك عليك ، وجمع بينكما في خير)) .

الشرح حديث عبد الله بن مسعود أخرجه الترمذي وحسنه
وأبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي من رواية أبي عبيدة بن عبد الله
ابن مسعود عن أبيه ولم يسمع منه . وقد رواه الحاكم من طريق أخرى عن
قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض عن ابن مسعود وليس فيه الآيات ؛
ورواه أيضاً من طريق إسرائيل عن أبي اسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة

أن عبد الله قال فذكره نحوه ، ورواه البيهقي من حديث واصل الأحمد
عن شقيق عن ابن مسعود بتمامه ، وفي رواية للبيهقي « إذا أراد أحدكم أن
يخطب لحاجة من النكاح أو غيره فليقل : الحمد لله نحمده ونستعينه
الخ » .

ورواية الترمذي أردفها بعد التحسين بقوله : رواه الأعمش عن
أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
وكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل جمعهما فقال : عن أبي إسحاق عن
أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال النووي في كتاب الأذكار : يستحب أن يخطب بين يدي العقد
خطبة تشتمل على ما ذكرنا في الباب الذي قبل هذا وتكون أطول من تلك ،
وسواء خطب العاقد أو غيره ، وأفضلها ما رويناه في سنن أبي داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرها بالأسانيد الصحيحة عن عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه قال : « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
خطبة الحاجة الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا من
يهدى الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله الا الله
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم
من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيراً ونساء ، واتقوا
الله الذي تساءلون به والأرحام ، ان الله كان عليكم رقيباً . يا أيها الذين
آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون ، يا أيها الذين
آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم
ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً » .

ثم قال : هذا لفظ احدي روايات أبي داود ، وفي رواية له أخرى بعد
قوله « ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ، من يطع
الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فانه لا يضر الا نفسه ، ولا يضر الله
شيئاً » قال الترمذي حديث حسن . اهـ .

أما حديث سهل بن سعد الساعدي فقد رواه أحمد والبخاري ومسلم ،

ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله انى قد وهبت نفسى لك ، فقامت قياماً طويلاً ، فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه ؟ فقال : ما عندى الا ازارى هذا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها ازارك جلست لا ازار لك ، فالتمس شيئاً ، فقال : ما أجد شيئاً ، فقال : التمس ولو خاتماً من حديد ، فالتمس فلم يجد شيئاً ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء ؟ قال : نعم ؛ سورة كذا وسورة كذا لسور يسميها ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن » .

وقد روى سعيد بن منصور في سننه عن أبى النعمان الأزدي قال : « زوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن ثم قال : لا يكون لأحد بعدك مهراً » وهو مع ارساله فيه من لا يعرف . ومن ثم فلا يحتاج به فى تخصيص الحكم بهذه المرأة .

أما حديث أبى هريرة فقد أخرجه أبو داود والترمذى وصححه وحسنه وابن ماجه وقال النووى فى الأذكار : « ويستحب أن يقال لكل واحد من الزوجين بآرك الله لكل واحد منكما فى صاحبه وجمع بينكما فى خير » رويها فى صحيحى البخارى ومسلم عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه حين أخبره أنه تزوج : « بآرك الله لك » ورويها فى الصحيح أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم قال لجابر رضى الله عنه حين أخبره أنه تزوج : « بآرك الله عليك » .

أما اللغات فقولہ (رفاً) قال فى الفتح بفتح الراء وتشديد الفاء مهموز ، معناه دعا له . وفى القاموس رفاه ترفئة وترفياً ، قال له : بالرفاء والبنين . أى بالالتئام وجمع الشمل ا هـ . والترفئة فى الأصل الالتئام . يقال رفاً الفتى لأم خرقة وضم بعضه الى بعض ، وكانت ترفئة الجاهلية أن يقال « بالرفاء والبنين » ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها وأرشد الى ما فى الأحاديث الواردة على ما سيأتى فى الأحكام .

أما الأحكام فإنه إذا أراد عقد النكاح على امرأة فلا بد أن تتميز عن غيرها بالمشاهدة أو بالصفة أو بالتسمية ، فإذا كان له ابنة واحدة وهي حاضرة ، فإن قال زوجتك هذه صح ولم يحتج الى ذكر اسمها ولا الى صفتها ، وإن قال : زوجتك ابنتي وزوجتك هذه عائشة صح لأنها تميزت بالإشارة ، وكان ما زاد تأكيداً ، وإن كان اسمها عائشة فقال : زوجتك هذه فاطمة : فقال البغداديون من أصحابنا يصح ، لأنه لا حكم لتغيير الاسم مع الإشارة ، وقال المسعودي : هل يصح ؟ فيه وجهان بناء على الوجهين فيما لو قال : بعثك هذا البغل وكان حماراً أو فرساً . وإن كان له ابنة واحدة اسمها عائشة وهي غائبة عنهما ، فإن قال زوجتك ابنتي صح ، لأن قوله ابنتي صفة لازمة لها وليس له غيرها ، وإن قال : زوجتك ابنتي عائشة صح ، لأن النكاح يعقد بقوله ابنتي ، فإذا سماها باسمها كان تأكيداً ، وإن قال زوجتك ابنتي فاطمة فغير اسمها ، فقال البغداديون من أصحابنا : يصح ، لأن قوله ابنتي صفة لازمة لها لا تختلف ولا تتغير ، والاسم يتغير ويختلف ، فاعتبر حكم الصفة اللازمة وألغى الاسم ، قال المسعودي : لا يصح ، ولم يذكر له وجهاً . وإن قال : زوجتك عائشة وقصد ابنته فذكر الشيخ أبو اسحاق والطبري في العدة وحكاها ابن الصباغ عن الشيخ أبي حامد أنه يصح لأنها تتميز بالنية ، وإن لم يقصد ابنته لم يصح ، قال ابن الصباغ : وهذا فيه نظر ، لأن هذا العقد تعتبر فيه الشهادة فلا بد أن يكون العقد مما يصح أداء الشهادة على وجه يثبت به العقد وهذا متعذر في النية ولم أجد فيما قرأت من تعليق الشيخ أبي حامد وغيره أنه لا يصح من غيره تفصيل لأن هذا الاسم يقع على ابنتيه وعلى من اسمها عائشة فلا تتميز بذلك عن غيرها ، فإن كانت له ابنتان كبيرة اسمها عائشة وصغيرة اسمها فاطمة ، فإن قال زوجتك ابنتي أو احدي ابنتي لم يصح لأن المروجة غير متميزة . وإن قال : زوجتك ابنتي عائشة أو ابنتي الكبيرة صح لأنه قد بينها بالصفة أو بالاسم .

وإن قال زوجتك ابنتي الكبيرة فاطمة فغير اسمها صح النكاح على الصغيرة ولا يضر تغييره للاسم ، وعلى قول المسعودي في التي قبلها لا يصح ها هنا . وإن قال : زوجتك ابنتي عائشة وهو ينوي الصغيرة واسم الصغيرة

فاطمة فقبل الزوج وهو ينوى الصغيرة ، قال الشيخ أبو حامد : ينقصد
النكاح على الصغيرة لاتفاق بينهما ولا يضر تغيير الاسم •

وان قال : تزوجتك ابنتي عائشة وهو ينوى الصغيرة وقبل الزوج وهو
ينوى الكبيرة انعقد النكاح في الظاهر على الكبيرة لأنه أوجب نكاحها له
فقبلها في الباطن ، وهو مفسوخ لأنه أوجب له النكاح في الصغيرة فقبل في
الكبيرة : فان قال : زوجتك ابنتي فقبل الزوج ونفيا الكبيرة فقال الشيخ
أبو اسحاق يصح لأنها تميزت بالنية • وقال ابن الصباغ : لا يصح لأنه
لا يمكن اذن الشهادة في هذا •

فرع وان كان لرجل ابنتان فزوج رجل احدهما بعينها ثم مات
الأب وادعت كل واحدة من الابنتين على الزوج أنها هي التي زوجها أبوها
منه فان أنكرهما حلف لكل واحدة يميناً ، وان أقر لاحدهما ثبت
زوجيتهما • فان ادعت عليه الأخرى النكاح بعد ذلك قال ابن الحداد
لم تسمع دعواها لأنه قد أقر بتحريمها على نفسه ، وان ادعت عليه نصف
المهر فالقول قوله مع يمينه ، فان حلف لها فلا كلام ، وان نكل حلفت ووجب
المسمى لها الذي ادعت •

وان لم يدعي عليه ولكنه ادعى على احدهما أنها زوجته فان أقرت
له ثبت النكاح بينهما ، وان أنكرت حلفت له وسقطت دعواه ، قال
ابن الحداد : ووجب عليه لها نصف مهرها •

قلت : وينبغي أنه لا يثبت لها ذلك الا اذا ادعته ، فأما اذا لم تدعيه
لم يثبت لها • قال ابن الحداد : ويكون ذلك ابطالا لنكاح التي أقر بنكاحها
أولاً ، ويجب لها نصف مهرها ان لم يدخل بها ، وجميع مهرها ان دخل
بها •

فرع اذا قال : زوجتك حمل هذه المرأة ان كانت ابنة لم يصح
النكاح لأنه قد يكون ربيحاً أو حملاً موهوماً فلا يتحقق وجوده ، وقد يكون
ذكراً ، وقد يكون ابنتين ، فلا يعلم أيتهما المعقود عليها وهذا غرر من غير

حاجة ، فلا يصح كما اذا كتب رجل الى الولي : زوجني ابنتك فقراءه الولي
أو غيره بحضرة شاهدين فقال الولي : زوجته لم ينعقد النكاح •

وحكى ابن الصباغ أن أبا حنيفة وأصحابه قالوا : يصح دليلنا أنه لم
يوكل القارىء فلم يصح كما لو استدعاه من غائب فبلغه فأوجب •

فرع وإذا أراد العقد خطب الولي أو الزوج أو أجنبي من
الحاضرين فيحمد الله تعالى ويصلى على رسوله صلى الله عليه وسلم ويوصي
بتقوى الله ويرغب في النكاح لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي
بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أتر » فالنكاح من الأمور التي لها بال ،
والخطبة مستحبة غير واجبة ، وبه قال عامة أهل العلم الا داود فإنه قال :
إنها شرط في النكاح •

دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي
عدل » ولم يشترط الخطبة ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم : « زوج
الواهة ولم يخطب » « وتزوج عائشة رضي الله عنها ولم يخطب » •

قال الشيخ أبو حامد : وقد روى في بعض الروايات أنه قال في الثلاث
الآيات : « يا أيها الناس ، قال : وحكى عن بعض المتأخرين أنه كان يقول :
المحمود الله ، والمصطفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخير ما عمل به
كتاب الله قال : وزاد بعضهم فكان يقول : المحمود الله ذو الجلال والاکرام ،
والمصطفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخير ما عمل به كتاب الله المرفق
بين الحلال والحرام ، ثم يقول : والنكاح مما أمر الله به وندب اليه » •

وأما الخطبة التي تحلل العقد بأن يقول الولي : « بسم الله والحمد لله
وصلى الله على رسول الله ، أوصيكم بتقوى الله » ويقول كما روى عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنكحتك على ما أمر الله به من امساك بمعروف
أو تسريح باحسان » ثم يقول الزوج : « بسم الله والحمد لله والصلاة
والسلام على رسول الله أوصيكم بتقوى الله قبلت نكاحها » فاختلف
أصحابنا في صحة العقد مع ذلك ، فذكر الشيخ أبو حامد والمحاملي

وابن الصباغ أن ذلك يصح ، لأن الخطبة متعلقة بالنكاح فلم يؤثر فصلها بين الإيجاب والقبول ، كالتييم بين صلاتي الجمع .

وحكى الشيخ مصنف المذهب عن بعض أصحابنا أن الفصل بين الإيجاب والقبول بالخطبة يبطل العقد كما لو فصل بينهما بغير الخطبة ، ويخالف التيمم ، فانه مأمور به بين الصلاتين ، والخطبة مأمور بها قبل العقد .

قال النووي في الأذكار : فلو قال : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله قبلت نكاحها صح ، ولم يضر هذا الكلام بين الإيجاب والقبول لأنه فصل يسير له تعلق بالعقد ، ويكره أن يقال للزوج بعد العقد بالرفاء والبنين ، لما روى أحمد والنسائي وابن ماجه عن عقيل بن أبي طالب أنه تزوج امرأة من بنى جشم فقالوا : بالرفاء والبنين ، فقال لا تقولوا هكذا ، ولكن قولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم بارك لهم وبارك عليهم » وفي رواية له : « لا تقولوا ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهانا عن ذلك : قولوا بارك الله لها فيك وبارك لك فيها » وأخرجه أيضاً أبو يعلى والطبرانى وهو من رواية الحسن عن عقيل . قال في الفتوح : ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من عقيل فيما يقال ، وقد اختلف في علة النهي عن الترفئة التي كانت تفعلها الجاهلية فقيل : لأنه لا حمد فيها ولا ثناء ولا ذكر الله . وقيل : لما فيه من الإشارة الى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر ، والا فهو دعاء للزوجين بالالتئام والائتلاف فلا كراهة فيه .

وقال ابن المنير : الذى يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لأنهم كانوا يقولونه تفاؤلاً لادعاء فيظهر أنه لو قيل بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول : اللهم ألف بينهما وارزقهما بنين صالحين وقال العمرانى من أصحابنا : ويكره أن يقال للزوج بعد العقد بالرفاء والبنين والمستحب أن يقول ما ورد في حديث أبى هريرة وساقه . قلت : ووجه الكراهة ترك اللفظ النبوى الشريف والعدول عنه الى دعاء آخر والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح العقد الا بلفظ التزويج أو الانكاح ، لأن ما سواهما من الألفاظ كالتمليك والهبة لا يأتي على معنى النكاح ، ولأن الشهادة شرط في النكاح فاذا عقد بلفظ الهبة لم تقع الشهادة على النكاح ، واختلف أصحابنا في نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة ، فمنهم من قال : لا يصح لأن كل لفظ لا ينعقد به نكاح غيره لم ينعقد به نكاحه كلفظ الاحلال . ومنهم من قال : يصح لأنه لما خص بهبة البضع من غير بدل خص بلفظها ، وإن قال : زوجني فقال : زوجتك صح ، لأن الذي خطب الواهية من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال زوجنيها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « زوجتكها بما معك من القرآن » وإن قال : زوجتك ، فقال : قبلت ، ففيه قولان :

(أحدهما) يصح لأن القبول يرجع الى ما أوجبه الولي كما يرجع في البيع الى ما أوجبه البائع .

(والثاني) لا يصح لأن قوله : قبلت ليس بصريح في النكاح فلم يصح به ، كما لو قال : زوجتك فقال نعم . وإن عقد بالعجمية ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) لا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم « استحللتم فروجهن بكلمة الله » وكلمة الله بالعربية فلا تقوم العجمية مقامها كالقرآن (والثاني) وهو قول أبي سعيد الاصطخري أنه إن كان يحسن بالعربية لم يصح ، وإن لم يحسن صح ، لأن ما اخص بلفظ غير معجز جاز بالعجمية عند المعجز عن العربية ، ولم يجز عند القدرة كتكبير الصلاة (والثالث) وهو الصحيح أنه يصح ، سواء أحسن بالعربية أو لم يحسن ، لأن لفظ النكاح بالعجمية يأتي على ما يأتي عليه لفظه بالعربية ، فقام مقامه ، ويخالف القرآن فإن القصد منه النظم المعجز ، وذلك لا يوجد في غيره ، والقصد بالتكبير العبادة ففرق فيه بين المعجز والقدرة كأفعال الصلاة ، والقصد بالنكاح تمليك ما يقصد بالنكاح ، والعجمية كالعربية في ذلك ، فإن فصل بين القبول والإيجاب بخطبة بان قال الولي : زوجتك ، وقال الزوج : بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله قبلت نكاحها . ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفرايني رحمه الله : أنه يصح لأن الخطبة مأمور بها للعقد فلم تمنع صحته كالنيم بين صلاتي الجمع .

(والثاني) لا يصح ، لانه فصل بين الايجاب والقبول فلم يصح كما لو فصل بينهما بغير الخطبة ، ويخالف التيمم فانه مأمور به بين الصلاتين والخطبة مأمور بها قبل العقد .

فصل وإذا انعقد العقد لزم ولم يثبت فيه عيار المجلس ولا خيار الشرط لان العادة في النكاح انه يسئل عما يحتاج اليه قبل العقد فلا حاجة فيه الى الخيار بعده ، والله تعالى أعلم .

الشرح الأحكام : لا ينعقد النكاح عندنا الا بلفظ النكاح أو التزويج ، وهما اللفظان اللذان ورد بهما القرآن ، وهو قوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء » وقوله تعالى : « فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها » فأما لفظ البيع والتملك والهبة والاجارة وغيرها من الألفاظ فلا ينعقد به النكاح ، وبه قال عطاء وابن المسيب والزهرى وربيعة وأحمد بن حنبل .

وقال أبو حنيفة : ينعقد النكاح بكل لفظ يقتضى التملك كالبيع والتملك والهبة والصدقة ، وفي لفظ الاجارة عنه روايتان ، ولا ينعقد بالاباحة والتحليل وقال مالك : ان ذكر المهر مع الألفاظ التى تقتضى التملك انعقد بها النكاح . وان لم يذكر المهر لم ينعقد بها النكاح .

دليلنا قوله تعالى : « وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين » فذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم مخصوص بالنكاح بلفظ الهبة ، وأن غيره لا يساويه ، ولأنه لفظ ينعقد به غير النكاح فلم ينعقد به النكاح كالاجارة والاباحة .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : والفرج محرم قبل العقد فلا يحل أبداً الا بأن يقول الولي : قد زوجتكها أو أنكحتكها ، ويقول الزوج : قد قبلت التزويج أو النكاح . أو قال : أنكحتك ابنتى ؛ فقال الزوج : قبلت النكاح والتزويج صح ذلك ، لأنه قد وجد الايجاب والقبول فى النكاح والتزويج ، فان قال الولي : زوجتك ابنتى أو أنكحتك ، فقال

الزوج : قبلت ؛ ولم يقل النكاح ولا التزويج فقد قال الشافعى رضى الله عنه فى موضع : يصح • وقال فى موضع : لا يصح ، واختلف أصحابنا فيها على ثلاث طرق ، فمنهم من قال : لا يصح قولاً واحداً • وحيث قال : يصح أراد اذا قبل الزوج قبولاً تاماً •

ومنهم من قال : يصح قولاً واحداً ، وحيث شرط الشافعى رضى الله عنه لفظ النكاح ؛ أو التزويج فى القبول فأراد على سبيل التأكيد ، وهذا لا يصح لأنه قال : لا ينقصد النكاح ، فقال أكثر أصحابنا : هى على قولين ، وهذا اختيار الشيخ أبى اسحاق وابن الصباغ •

(أحدهما) يصح ، وهو قول أبى حنيفة وأحمد لأن قوله : قبلت اذا ورد على وجه الجواب عن ايجاب متقدم كان المراد به قبول ما تقدم ، فصح كما لو قال : بعثك دارى أو وهبتكها ، فقال : قبلت فانه يصح •

(والثانى) لا يصح ، قال الشيخ أبو حامد : وهو الصحيح ، لأن الاعتبار فى النكاح أن يحصل الايجاب والقبول فيه بلفظ النكاح أو التزويج ؛ فاذا عرى القبول منه لم يصح كما لو قال رجل لآخر : زوجت ابنتك من فلان ؟ فقال الولى : نعم ، وقال الزوج : قبلت النكاح ، فان هذا لا يصح بلا خوف وان قال الولى : زوجتك ابنتى ، فقال الزوج : نعم • قال الصيمرى : هو كما لو قال الزوج : قبلت على الطرق الثلاث •

وقال الشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا : لا يصح قولاً واحداً • وان قال الزوج زوجنى ابنتك فقال الولى : زوجتك صح ذلك ولا يفتر الزوج الى أن يقول : قبلت نكاحها ، وقد وافقنا أبو حنيفة ههنا وخالفنا فى البيع ؛ لما روى أن الذى تزوج الواهة قال للنبي صلى الله عليه وسلم زوجنيها يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم زوجتكها ولم يأمره بالقبول بعد هذا • وان قال الزوج : أتزوجنى ابنتك ؟ فقال الولى : زوجتك لم يصح حتى يقول الزوج : قبلت التزويج أو النكاح ، لأن قوله : أتزوجنى ؟ استفهام ليس باستدعاء ؛ ولو قال الولى : أتستنكحها ؟ فقال الزوج : قد

استنكحت أو قد تزوجت لم يكن بد من قول الولي بعد هذا : زوجتك أو أنكحتك لأن ما تقدم إنما كان استهماً ولم يكن تقريراً .

فرع وإن عقد النكاح بالعجمية فاختلف أصحابنا فيه ؛ فقال الشيخ أبو حامد : إن كانا يحسنان العربية لم يصح العقد بالعجمية وجهاً واحداً . وإن كانا لا يحسنان العربية فهل يصح العقد بالعجمية ؟ فإنه وجهان ، المذهب أنه يصح . وقال القاضي أبو الطيب : إن كانا لا يحسنان العربية صح العقد بالعجمية وجهاً واحداً ، وإن كانا يحسنان بالعربية فهل يصح العقد بالعجمية ؟ فيه وجهان . وقال المصنف : فيه ثلاثة أوجه .

(أحدها) لا يصح العقد بالعجمية لقوله صلى الله عليه وسلم : « استحللتم فروجهن بكلمة الله » وكلمة الله إنما هي بالعربية . (والثاني) إن كانا يحسنان العربية لم يصح العقد بالعجمية ، وإن كانا لا يحسنان صح بالعجمية . كما قلنا في تكبيرة الاحرام . (والثالث) يصح العقد بالعجمية بكل حال ؛ لأن لفظ العجمية يأتي على ما يأتي عليه العربية في ذلك .

وإن كان أحدهما يحسن العربية ولا يحسن العجمية ، والآخر يحسن العجمية ولا يحسن العربية ، وقلنا : يصح العقد بالعجمية صح العقد بينهما شرط أن يفهم القائل أن الولي أوجب له النكاح ، لأنه إذا لم يفهم لا يصح أن يقبل ؛ وهكذا إذا حضر شاهدان أعجميان وعقد بالعربية ، أو عريان وعقد بالعجمية فلا يصح إلا إذا فهما أن العاقدین عقدا النكاح ، لأن الغرض بالشاهدين معرفتهما بالعقد وتحملهما الشهادة .

فرع وإذا وكل الزوج من يقبل له النكاح ، أو قبل الأب لابنه الصغير ؛ فإن النكاح لا يصح حتى يسمى الزوج في الإيجاب والقبول ؛ فيقول الولي : زوجت فلانة فلاناً - ويسمى الزوج ، ويقول القائل من قبل الزوج : قبلت النكاح لفلان ويسمى الزوج بخلاف الوكيل في الشراء فإنه لا يجب ذكر الموكل ، لأن النكاح لا يقبل نقل الملك فيه . أى أن الرجل لا يجوز أن يتزوج امرأة ثم ينتقل نكاحها منه إلى غيره . والملك في المال

من قبل النقل . أى أنه يجوز أن يملك الرجل عيناً ثم ينتقل ملكها منه الى غيره . قال الطبرى : ولهذا قال أصحابنا : لو قال رجل لآخر : وكلتك أن تزوج ابنتى من زيد فزوجها من وكيل زيد صح لأنه فى الحقيقة زوجها من زيد . ولو قال : وكلتك أن تباع سيارتى هذه من زيد فباعها من وكيل زيد لم يصح لهذا المعنى . فاذا انعقد النكاح لزم ولم يثبت فيه خيار المجلس ولا خيار الثلاث . وقد مضى تفصيل ذلك فى البيع والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ما يحرم النكاح وما لا يحرم

من ارتد عن الدين لم يصح نكاحه ، لأن النكاح يراد للاستمتاع ولا يوجد ذلك فى نكاح المرتد . ولا يصح نكاح الخنثى المشكل لأنه ان تزوج امرأة لم يؤمن أن يكون امرأة ، وان تزوج رجلاً لم يؤمن أن يكون رجلاً . ولا يصح نكاح المحرم لما بيناه فى الحج .

فصل ويحرم على الرجل من جهة النسب الأم والبنت والأخت والعمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت لقوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت » ومن حرم عليه مما ذكرناه بنسب حرم عليه بذلك النسب كل من يدلى به . وان بعد فتحرم عليه الأم وكل من يدلى بالأمومة من الجدات من الأب والأم وان علون . وتحرم عليه البنت وكل من ينتسب اليه بالبنوة من بنات الأولاد وأولاد الأولاد وان سفلى . وتحرم عليه الأخت من الأب والأخت من الأم والأخت من الأب والأم . وتحرم عليه العمة وكل من يدلى اليه بالعمومة من أخوات الآباء والأجداد من الأب والأم أو من الأب أو من الأم وان علون . وتحرم عليه الخالة وكل من يدلى اليه بالخولة من أخوات الجدات من الأب والأم أو من الأب أو من الأم وان علون . ويحرم عليه بنت الأخ وكل من ينتسب اليه ببنة الأخ من بنات أولاده وأولاد أولاده وان سفلى . وتحرم عليه بنت الأخت وكل من ينتسب اليه ببنة الأخت من أولادها وأولاد أولادها وان سفلى ، لأن الاسم يطلق على ما قرب وبعد ، والدليل عليه قوله سبحانه وتعالى : « يا بنى آدم » وقوله

تعالى « ملة أبيكم إبراهيم » وقوله سبحانه وتعالى « ملة آبائي إبراهيم واسحاق ويعقوب » فأطلق عليهم اسم الآباء مع البعد . وقال صلى الله عليه وسلم لقوم من أصحابه يرمون « ارموا فان أباكم اسماعيل عليه السلام كان رامياً » فسمى اسماعيل أباهم مع البعد ، ولأن من بعد منهم كهن قرب في الحكم ، والدليل عليه أن ابن الابن كالابن ، والجد كالأب في الميراث والولاية والعق بالملك رد الشهادة ، فلاذن يكون كالابن والأب في التحريم ومبناه على التقلب (أولى) .

الشرح قبل أن ندخل في شرح الفصل نذكر هذا الأصل : اعلم أن التحريم ليس صفة للأعيان ، والأعيان ليست مورداً للتحليل والتحريم ولا مصدراً وإنما يتعلق التكليف بالأمر والنهي بأفعال المكلفين من حركة وسكون ، لكن الأعيان لما كانت مورداً للأفعال أضيف الأمر والنهي والحكم إليها ، وعلق بها مجازاً على معنى الكناية بالمحل عن الفعل الذي يحل به .

أما الأحكام فانه لا يصح نكاح المرتد والمرتدة لأن القصد بالنكاح الاستمتاع ولما كان دمهما مهدرأ ووجب قتلها فلا يتحقق الاستمتاع ، ولأن الرحمة تقتضى ابطال النكاح قبل الدخول فلا ينقصد النكاح معها كالرضاع ؛ ولا يصح نكاح الخنثى المشكل لأنه لا يدري هل هو رجل أم امرأة فان حمل هذا الخنثى تبينا أنه امرأة ، وأن نكاحه كان باطلاً لأن الحمل دليل على الأنوثة من طريق القطع .

مسألة النساء اللاتي نص القرآن على تحريمهن أربع عشرة امرأة، ثلاث عشرة بقوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » الآية ، وواحدة في قوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء » فسبع منهن حرمت بالنسب وثلثان بالرضاع وأربع بالمصاهرة وواحدة بالجمع ؛ فالسبع المحرمات بالنسب : الأم والبنات والأخت والعمة والخالة وبنات الأخ وبنات الأخت للآية : « حرمت عليكم أمهاتكم » الخ فأما الأم فيحرم عقد النكاح عليها ووطؤها .

قال الصيمرى : ومن أصحابنا من قال : تحريم وطئها علم بالعقل ،

وليس بشيء ، وسواء في التحريم الأم حقيقة وهي التي ولدته ، والأم مجازاً وهي جدته أم أمه وأم أبيه . وكذلك كل جد من قبل أبيه أو أمه وإن علت ، وأما البنت فتحرم عليه التي يقع عليها اسم البنت حقيقة وهي بنته لصلبه ، والبنت التي يقع عليها اسم البنت مجازاً وهي بنت بنته وبنت ابنه وإن سفلت . وأما الأخت فتحرم عليه سواء أكانت لأب وأم أو لأب أو لأم لعنوم قوله تعالى « وأخواتكم » وأما العمة فيحرم عليه من يقع عليه اسم العمة حقيقة وهي أخت أبيه ، سواء كانت أخته لأبيه وأمّه أو لأبيه أو لأمّه ، ويحرم عليه من يقع عليها اسم العمة مجازاً وهي أخت لجد من أجداده من قبل أبيه أو من قبل أمه .

وأما الخالة فيحرم عليه نكاح من يقع عليه اسم الخالة حقيقة ، وهي أخت أمه لأبيها وأمها أو لأبيها أو لأمها . ويحرم عليه من يقع عليها اسم الخالة مجازاً وهي أخت كل جدة له من قبل أمه وأبيه ، وأما بنت الأخ فتحرم عليه نكاح بنت أخيه حقيقة وهي بنت أخيه لصلبه ويحرم عليه بنت أخيه مجازاً وهي كل من تنسب إلى أخيه بالبنوة من قبل أبنائه وبناته وإن سفلت . وأما بنت الأخت فتحرم عليه بنت أخته حقيقة ، وهي بنت أخته لصلبها . ويحرم عليه بنت أخته مجازاً ، وهي كل من ينسب إلى أخته بالبنوة من بنات أبنائها وبناتها وإن سفلن وكذلك التحريم بالجمع وقد ثبت بالسنة بحديث رواه عن الرسول صلى الله عليه وسلم أبو هريرة وأجمعت الأمة قاطبة بجميع مذاهبها على العمل به وهل يحرم عليه كل من وقع عليها الاسم مجازاً بالاسم أو بالقياس على من وقع عليه الاسم حقيقة ؟ فيه وجهان : (الصحيح) أنه يحرم بوقوع الاسم عليها لقوله تعالى « يا بني آدم » وقوله تعالى « ملة آبيكم إبراهيم » وقوله « ملة آبائي إبراهيم واسحاق ويعقوب » فأطلق عليهم اسم البنوة والأبوة مع البعد .

إذا ثبت هذا فقد عبر بعض أصحابنا عن المحرمات بالنسب فقال :

يحرم على الرجل أصوله وفصوله ، وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعده وهي عبارة عن حسبه ؛ لأن أصوله من ينسب الرجل إليه بالبنوة ، من الآباء والأمهات وفصوله من ينسب إلى الرجل بالبنوة ، وفصول أول

أصوله الأخوات وأولادهن وبنات الأخوة وأول فصل من كل أصل بعده
العمات والخالات فاحترز عن بنات العمات وبنات الخالات وأول فصل
من كل أصل بعده •

فرع وأما الائتتان المنصوص على تحريمهما بالرضاع فالأم
والأخت لقوله تعالى : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من
الرضاعة » فمتى كان للرجل زوجة وانبثق منها لبن من وطئه فأرضعت به
طفلا له دون الحولين خمس رضعات متفرقات صار كالولد لهما من النسب ،
وصارا كالوالدين له من النسب ، في تحريم النكاح وجواز الخلوة ؛ ويحرم
عليها نكاحه ونكاح أولاده وأولاد أولاده وإن سفلوا لأنه ولدهما ، ويحرم
على الرضيع نكاح الأم من الرضاع الحقيقية والمجاز والأخت من الرضاع
والعمة من الرضاع الحقيقية والمجاز ، وبنات الأخت من الرضاع الحقيقية
والمجاز على ما ذكرناه في المحرمات من النسب ؛ لأن الله تعالى نص على السبع
المحرمات بالنسب ، ونص على الأم والأخت من الرضاع لينبه بهما على من
تقدم ذكرهن من المحرمات والنسب • وروى عائشة أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : يحرم من النسب • وفي رواية ما يحرم من الولادة ، ويقال :
الرضاع بكسر الراء وفتحها ، فأما الرضاعة بالتاء فيفتح الراء لا غير •

فرع في مذاهب العلماء في عدد الرضعات المحرمات •

التحريم بالرضاع إنما يحصل إذا اتفق الارضاع في الحولين لقوله
تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » أما في قدر ما يحرم
فالمذهب عندنا اعتبار شرطين : (أحدهما) خمس رضعات لحديث عائشة
رضي الله عنها قالت : « كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات يحرم من
ثم نسخن بخمس معلومات وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما
يقرأ من القرآن » وموضع الدليل أنها أثبتت أن العشر نسخن بخمس ؛
فلو تعلق التحريم بما دون الخمس لكان ذلك نسخا للخمس ولا يقبل على
هذا خبر واحد ولا قياس ، لأنه لا ينسخ بهما وفي حديث سهلة : « أرضعني
خمس رضعات يحرم بهن » • (الشرط الثاني) أن يكون في الحولين فإن

كان خارجاً عنهما لم يحرم لقوله تعالى « حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » وليس بعد التمام والكمال شيء .

واعتبر أبو حنيفة رحمه الله بعد الحولين ستة أشهر . واعتبر مالك الشهر ونحوه وقال زفر من أصحاب أبي حنيفة : مادام يجتريء باللبين ولم يقطم فهو رضاع وإن أتى عليه ثلاث سنين . وقال الأوزاعي : إذا فطم لسنة واستمر فطامه فليس بعده رضاع وانفرد الليث بن سعد من بين العلماء إلى أن رضاع الكبير يوجب التحريم وهو قول عائشة وروى عن أبي موسى وروى عنه ما يدل على رجوعه عن ذلك وهو ما رواه أبو حصين عن أبي عطية قال : قدم رجل بامرأته من المدينة فوضعت وتورم ثديها فجعل ينمصه وينمجه فدخل في بطنه جرعة منه فسأل أبا موسى فقال : بانت منك ؛ وأت ابن مسعود فأخبره ، ففعل فأقبل بالأعرابي إلى أبي موسى الأشعري وقال : أرضيعاً ترى هذا الأشمط ! إنما يحرم من الرضاع ما ينبت اللحم والعظم فقال الأشعري : (لا تسألوني عن شيء وهذا الحبر بين أظهركم) فقوله لا تسألوني يدل على أنه رجع عن ذلك .

واختجت عائشة بقصة سالم مولى أبي حذيفة وأنه كان رجلاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل « أرضعيه » خرجه الموطأ وغيره ؛ وشدت طائفة فاعتبرت عشر رضعات تمسكاً بأنه كان فيما أنزل عشر رضعات وكأنهم لم يبلغهم الناسخ .

وقال داود الظاهري : لا يحرم إلا بثلاث رضعات واحتج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم الاملاجة والاملاجتان » خرجه مسلم ، وهو مروي عن عائشة وابن الزبير ، وبه قال أحمد وإسحق وأبو ثور وأبو عبيد ، وهو تمسك بدليل الخطاب ؛ وهو مختلف فيه وذهب من عدا هؤلاء من أئمة الفتوى إلى أن الرضعة الواحدة تحرم إذا تحققت كما ذكرنا متمسكين بأقل ما يطلق عليه اسم الرضاع . وعضد هذا بما وجد من العمل عليه بالمدينة وبالقياص على الصهر بعله أنه معنى طارئ يقتضي تأييد التحريم ، فلا يشترط فيه العدد كالصهر ، وقال الليث بن سعد :

وأجمع المسلمون على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يفطر الصائم قال أبو عمر : لم يقف الليث على الخلاف في ذلك •

وقال القرطبي : وأنص من هذا قوله صلى الله عليه وسلم « لا تحرم المصة ولا المصتان » أخرجه مسلم في صحيحه • وهو مفسر معنى قوله تعالى « وأمها لكم اللاتي أرضعنكم » أى أرضعنكم ثلاث رضعات فأكثر • غير أنه يمكن أن تحمل على ما إذا لم يتحقق وصوله الى جوف الرضيع لقوله : « عشر رضعات معلومات » وخمس رضعات معلومات « فوصفها بالمعلومات إنما هو تحرز مما يتوهم أو يشك في وصوله الى الجوف •

ويفيد دليل خطابه أن الرضعات إذا كانت غير معلومات لم تحرم • والله أعلم وذكر الطحاوى أن حديث الاملاجة والاملاجتين لا يثبت ، لأنه مرة يرويه ابن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم ومرة يرويه عن عائشة « أنه لا يحرم الا سبع رضعات » وروى أنها أمرت أخنها (أم كلثوم) أن ترضع سالم بن عبد الله عشر رضعات وروى عن حفصة مثله ، وروى عنها ثلاث ، وروى عنها خمس كما قال الشافعي رضى الله عنه ؛ وحكى عن اسحاق •

وقد استدلل سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وأبو سلمة ابن عبد الرحمن بقوله تعالى : « وأمها لكم اللاتي أرضعنكم » على تحريم لبن الفحل وقالوا : لبن الفحل يحرم شيئاً من قبل الرجل • وقال جمهور العلماء : قوله تعالى « وأمها لكم اللاتي أرضعنكم » يدل على أن الفحل أب ، لأن اللبن منسوب اليه لأنه در بسبب ولده ، وقد ضعف القرطبي هذا الاستدلال بقوله : فإن الولد خلق من ماء الرجل والمرأة جميعاً ؛ واللبن من المرأة ولم يخرج من الرجل ، وما كان من الرجل الا وطء هو سبب لنزول الماء منه ، وإذا فصل الولد خلق الله اللبن من غير أن يكون مضافاً الى الرجل بوجه ما ولذلك لم يكن للرجل حق في اللبن ، وإنما اللبن لها فلا يمكن أخذ ذلك من القياس على الماء •

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من

النسب « يقتضى التحريم من الرضاع ولا يظهر وجه نسبة الرضاع الى الرجل مثل ظهور نسبة الماء اليه والرضاع منها . نعم الأصل في حديث الزهري وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة : أن أفلح أخا القعيس جاء يستأذن عليها وهو عَمَّا من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب قالت : فأبيت أن أذن له فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته فقال : « ليلج عليك فانه عمك تربت يمينك » وقال : وأبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة ثم قال : وهذا أيضاً خبر واحد ويحتمل أن يكون « أفلح » مع أبي بكر رضي عنى لبان فذلك قال « ليلج عليك فانه عمك » ثم قال : وبالجمله فالتقول فيه مشكل والعلم عند الله ؛ ولكن العمل عليه والاحتياط في التحريم أولى . مع أن قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » يقوى قول المخالف .

قلت : اذا صح الخبر وتحقق الاجماع المستند الى الخبر اجماعاً لا مخرقه خلاف تابعى فان اتفق الصحابة رضى الله عنهم لا يضعفه خلاف نفر من التابعين فلا أثر للآية هنا أخذاً من اجلال ما عدا ما ذكر فى الآية ، لأنه قد ثبت تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها ، وهو خبر واحد فقط أعنى فرداً مطلقاً وهو حديث تحريم الجمع ولم يروه أحد من الصحابة سوى أبى هريرة ولكن الاجماع منعقد على الأخذ به ولم يشذ أحد حتى من لا يعتد بخلافهم عندنا كالشيعة والخوارج . والسنة مخصصة لعمومات الكتاب والله أعلم .

اما اللغات فالأمهات جمع أمهة يقال : أم وأمهة بمعنى واحد وجاء القرآن بهما وقد قيل : ان أصل أم أمهة على وزن فعلة مثل قبرة وحمرة لطيرين فسقطت وعادت فى الجمع قال الشاعر :

أمهتى خنُدف والدوس أبى

وقد رجح النووى أمات جمع أم فى الحيوان وأمهات جمع أم للانسان على ما مضى فى الزكاة ولم يفرق القرطبى بين الجمعين .

مسألة في رضاع الكبير .

رضاع الكبير محرم ولو أنه شيخ يحرم كما أن رضاع الصغير يحرم ولا فرق . وهذا مكان اختلف الناس فيه فطائفة قالت : يحرم من الرضاع في الصغر ولا يحرم في الكبر ولم يحدوا حدا في ذلك كما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حاش عائشة وحدها كن يرين رضاع سالم مولى أبي حذيفة خاصة له فدل ذلك على أنهن كن يرين لا يحرم الا رضاع الصغير لارضاع الكبير دون أن يرد عنهن في ذلك حد . ومن طريق مالك عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر وقد سأله رجل عن رضاع الكبير فقال له ابن عمر : قال عمر ابن الخطاب : انما الرضاعة رضاعة الصغير ، ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : لا رضاعة الا ما أرضع في الصغر ولا رضاعة لكبير ، وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان في المهد كما روينا من طريق أبي داود باسناده عن عروة بن الزبير : « أبي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بالرضاعة أحد حتى يرضع في المهد » ومن طريق عبد الرازق عن سعيد بن المسيب قال : لا رضاعة الا ما كان في المهد . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان قبل القطام وأما بعد القطام فلا هكذا أفاد ذلك ابن حزم في المحلى قال : كما روينا من طريق حماد ابن سلمة باسناده الى أم سلمة أم المؤمنين أنها سئلت هل يحرم الرضاع بعد القطام ؟ فقالت : لا . رضاع بعد فطام .

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن أبي عطية الوادعي أن رجلا مص من ثدي امرأته فدخل اللبن في حلقه فسأل أبا موسى الأشعري عن ذلك فقال أبو موسى : حرمت عليك امرأتك ثم سأله ابن مسعود عن ذلك قال أبو عطية : ونحن عنده فقام ابن مسعود وقمنا معه حتى أتى أبا موسى الأشعري فقال أرضيعا ترى هذا ؟ انما الرضاع ما أنبت اللحم والعظم فقال أبو موسى الأشعري : لا تسألوني عن شيء مادام هذا الحبر بين أظهركم . فتبين ههنا أنه انما يعرم مدة تغذى الرضيع باللبن . وبالاسناد عن علي بن أبي طالب قال : لا رضاع بعد الفصال ،

وأخرج عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن سمع من ابن عباس يقول : لا رضاع بعد الفطام .

وأما خبر سالم مولى أبي حذيفة فقد أخرجه الجلاء الغبير فهو ثقل لا يختلف مؤالف ولا مخالف في صحته فلم يبق من الاعتراض إلا أن يقول قائل : هو خاص لسالم كما قال بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتحرم عليه من جهة المصاهرة أم المرأة دخل بها أو لم يدخل ، لقوله تعالى «(وأماهن نساكنكم)» ويحرم عليه كل من يدلى إلى امرأته بالأمومة من الجدات من الأب والأم لما بيناه في الفصل قبله ، ويحرم عليه ابنة المرأة بنفس العقد تحريم جمع ، لأنه إذا حرم عليه الجمع بين المرأة واختها فلان يحرم الجمع بين المرأة وابنتها أولى . فان بانث الأم قبل الدخول حلت له البنت ، وان دخل بالأم حرمت عليه البنت على التأييد ، لقوله تعالى «(وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ، فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم)» وتحرم عليه كل من ينتسب إلى امرأته بالبنة من بنات أولادها وأولاد أولادها وان سفلن من وجد منهن ومن لم يوجد ، كما تحرم البنت ، وتحرم عليه حليمة الابن لقوله تعالى «(وحلائل أبنائكم)» وتحرم عليه حليمة كل من ينتسب إليه بالبنة من بنى الأولاد وأولاد الأولاد لما بيناه . وتحرم عليه حليمة الأب لقوله تعالى «(ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء)» وتحرم عليه حليمة كل من يدلى إليه بالأبوة من الأجداد لما ذكرناه .

ومن حرم عليه بنكاحه أو بنكاح أبيه أو ابنه حرم عليه بوطنه أو وطء أبيه أو ابنه في ملك أو شبهة لأن الوطء معنى تصير به المرأة فراشاً فتعلق به بتحريم المصاهرة كالنكاح ولأن الوطء في إيجاب التحريم أكد من العقد ، بدليل أن الزبية تحرم بالعقد تحريم جمع وتحرم بالوطء على التأييد ، فإذا ثبت تحريم المصاهرة بالعقد فلان يثبت بالوطء أولى ، واختلف قوله في المباشرة فيما دون الفرج بشهوة في ملك أو شبهة فقال في أحد القولين هو كالوطء

فى التحريم لأنها مباشرة لا تستباح الا بملك فتعلق بها تحريم المصاهرة كالوطء
(والثانى) لا يحرم بها ما يحرم بالوطء ، لقوله تعالى « فان لم تكونوا دخلتم
بهن فلا جناح عليكم » ولأنها مباشرة لا توجب الطه فلا يتعلق بها التحريم
كالمباشرة بغير شهوة ، وان تزوج امرأة ثم وطئ أمها أو بنتها أو وطنها أبوه
أو ابنه بشبهة انفسخ النكاح لأنه معنى يوجب تحريماً مؤكداً فإذا طرأ على
النكاح ابطله كالرضاع) .

الشرح الأحكام : الأربع المنصوص على تحريمهن بالمصاهرة ؛
الزوجة والريبة وحليلة الابن وحليلة الأب لقوله تعالى « ولا تنكحوا
ما نكح آبائكم من النساء » وقوله تعالى : « وأمهات نسائكم وربائبكم
اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن » فأما أم الزوجة فان
الرجل اذا عقد النكاح على امرأة حرمت عليه كل أم لها حقيقة أو مجازاً
من جهة النسب أو من جهة الرضاع سواء دخل بها أو لم يدخل وبه قال
العلماء كافة الا ما روى عن على رضى الله عنه وأرضاه أنه قال : لا تحرم
عليه الا بالدخول بالربت كالريبة ، وبه قال مجاهد .

وقال زيد : الموت يقوم مقام الدخول دليلنا قوله تعالى « وأمهات
نسائكم » وبالعقد عليها تدخل فى اسم نساء العاقد عليها وروى عن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من نكح
امراً ثم طلقها قبل الدخول بها حرمت عليه أمها ولم تحرم عليه بنتها »
أخرجه الترمذى ووهنه كما سيأتى .

وأما الريبة فهى بنت زوجته فإذا عقد النكاح على امرأة حرمت عليه
ابنتها حقيقة ومجازاً من النسب والرضاع ثم الجمع . فان دخل بالأم حرمت
عليه ابنتها على التأييد ، وان ماتت الزوجة أو طلقها قبل الدخول بها جاز له
أن يتزوج بابنتها ، وسواء كانت الريبة فى حجره وكفاله أو لم تكن ، وبه
قال عامة أهل العلم وقال داود : انما تحرم عليه الريبة اذا كانت فى حجره
وكفاله ، فان لم تكن فى حجره وكفاله لم تحرم عليه ، وان دخل بأمها .
وروى ذلك عن على بن أبى طالب وقال زيد بن ثابت : تحرم عليه اذا دخل
بأمها أو ماتت .

دليلنا ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نكح امرأة ثم طلقها قبل الدخول بها حرمت عليه أمها ولم تحرم عليه ابنتها » وقد أشرنا الى توهيمته عند الترمذى حيث قال : لا يصح وانما رواه عن عمرو بن شعيب المثنى بن الصباح وابن لهيعة وهما ضعيفان وقال غيره : يشبه أن يكون ابن لهيعة أخذه عن المثنى ثم أسقطه فان أبا حاتم قد قال : لم يسمع ابن لهيعة من عمرو بن شعيب ووجه الاستدلال به انقضاء الاجماع على العمل به كما قرر ذلك جمهور من العلماء .

فأما الترية فلا تأثير لها في التحريم كترية الأجنبية ، وأما الآية فلم يخرج ذلك مخرج الشرط ، وانما وصفها بذلك تعريفاً لها ، كأن العادة أن الربية تكون في حجره ، وأما حليلة الابن ، فإن الرجل اذا عقد النكاح على امرأة حرمت على أب الزوج سواء دخل بها الزوج أو لم يدخل بها لقوله تعالى : « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » وبالعقد عليها يقع عليها اسم الحليلة ، وسواء كان ابنه حقيقة أو مجازاً ، وسواء كان ابنه من الرضاع حقيقة أو مجازاً لما ذكرناه في المحرمات من النسب .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى « وحلائل أبنائكم » الآية فدليل خطابه يدل على أنه لا تحرم حلائل الأبناء من الرضاع . فالجواب أن دليل الخطاب انما يكون حجة اذا لم يعارضه نص وههنا نص أقوى منه فقدم عليه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » رواه أبو داود وغيره من حديث عائشة رضى الله عنها .

وأما حليلة الأب فإن الرجل اذا تزوج امرأة حرمت على ابن الزوج سواء دخل بها أو لم يدخل بها لقوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف » ولا فرق بين الأب حقيقة أو مجازاً ، وسواء كان الأب من الرضاع حقيقة أو مجازاً لما ذكرناه في المحرمات من النسب والله أعلم .

فرع في مذاهب العلماء في نكاح المرأة وأمها .

قلنا : ان جمهور السلف ذهبوا الى أن الأم تحرم بالعقد على الابنة ولا تحرم الابنة الا بالدخول بالأم وقالت طائفة من السلف : الأم والريبة سواء لا تحرم منهما واحدة الا بالدخول بالأخرى قال الطحاوي : وكل هذا من المحكم المتفق عليه ، وغير جائز نكاح واحدة منهن بالاجماع الا أمهات النساء اللواتي لم يدخل بهن أزواجهن •

وذكر القرطبي أن العلماء زعموا أن شرط الدخول راجع الى الأمهات والربائب جميعاً رواه خلاص عن علي بن أبي طالب ، وروى عن ابن عباس وجابر وزيد بن ثابت وهو قول ابن الزبير ومجاهد •

وقال مجاهد : الدخول مراد في النازلتين ، وقول الجمهور مخالف لهذا وعليه الحكم والفتيا ، وقد شدد فيه أهل العراق حتى قالوا : لو وطئها بزنا أو قبلها أو لمسها بشهوة حرمت عليه ابنتها • وعندنا وعند الشافعي انما تحرم بالنكاح الصحيح ، والحرام لا يحرم الحلال على ما يأتي .

وحديث خلاص عن علي لا تقوم به حجة ولا تصح روايته عند أهل العلم بالحديث ، والصحيح عنه مثل قول الجماعة قال ابن جريج : قلت لعطاء : الرجل ينكح المرأة ثم لا يراها ولا يجامعها حتى يطلقها أو تحل له أمها ؟ قال : لا ، هي مرسله دخل بها أو لم يدخل • فقلت له : أكان ابن عباس يقرأ « وأمهات نسائكم اللاتي دخلتم بهن » ؟ قال : لا لا •

وروى سعيد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى : « وأمهات نسائكم » قال : هي مبهم لا تحل بالعقد على الابنة ، وكذلك روى مالك في موطنه عن زيد بن ثابت وفيه : فقال زيد : لا ، الأم مبهم ليس فيها شروط وانما الشرط في الربائب قال ابن المنذر : وهذا هو الصحيح لدخول جميع أمهات النساء في قوله تعالى « وأمهات نسائكم » ويؤيد هذا القول من جهة الاعراب أن الخيرين اذا اختلفا في العامل لم يكن نعتهما واحداً ، فلا يجوز عند النحويين : مررت بنسائك وهربت من نساء زيد الظريفات ، على أن تكون « الظريفات » نعتا لنسائك ونساء

زيد ، فكذلك الآية لا يجوز أن يكون اللاتي من نعتها جميعاً لأن الخبرين مختلفان ، ولكنه يجوز على معنى أعنى وأنشد الخليل وسيويه :
 ان بها أكتل أو رزماً خويرين ينقان الهاما

خويرين يعنى لصين بمعنى أعنى • وينقان : يكسران ، نقت رأسه كسرته • وقد جاء صريحاً في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا نكح الرجل المرأة فلا يحل له أن يتزوج أمها دخل بالبت أو لم يدخل ، واذا تزوج الأم فلم يدخل بها ثم طلقها فان شاء تزوج البنت » أخرجه في الصحيحين والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان زنى بامراة لم يحرم عليه نكاحها لقوله تعالى « واحل لكم ما وراء ذلكم » وروى عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « سئل عن رجل زنى بامراة فاراد ان يتزوجها أو ابنتها ، فقال : لا يحرم الحرام الحلال » انما يحرم ما كان بنكاح ولا تحرم بالزنا امها ولا ابنتها ولا تحرم هي على ابنه ولا على ابيه للآية والخبر ، ولانه معنى لا تصير به المرأة فراشاً فلم يتعلق به تحريم المصاهرة كالمباشرة بغير شهوة ، وان لاط بظلام لم تحرم عليه امه وابنته للآية والخبر ، وان زنى بامراة فأتت منه بابتة فقد قال الشافعى رحمه الله : اكره ان يتزوجها ، فان تزوجها لم افسخ ، فمن اصحابنا من قال : انما كره خوفاً من أن تكون منه ، فعلى هذا ان علم قطعاً انها منه بان اخبره النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه لم تحل له •

ومنها من قال : انما كره ليخرج من الخلاف ، لأن ابا حنيفة يحرمها ، فعلى هذا لو تحقق أنها منه لم تحرم ، وهو الصحيح ، لأنها ولادة لا يتعلق بها ثبوت النسب فلم يتعلق بها التحريم ، كالولادة لما دون ستة اشهر من وقت الزنا ، واختلف أصحابنا في المنفية باللعان ، فمنهم من قال : يجوز للملاعن نكاحها لأنها منفية عنه فهي كالبت من الزنا ، ومنهم من قال : لا يجوز للملاعن نكاحها لأنها غير منفية عنه قطعاً ، ولهذا لو اقر بها ثبت النسب •

الشرح حديث عائشة أخرجه البيهقي في السنن وضعفه وأخرجه ابن ماجه عن ابن عمر ، قال العلقمي : قال الدمي : هذا يدل لمذهب الشافعي أن الزنا لا يثبت حرمة المصاهرة حتى يجوز للزاني أن ينكح أم المزني بها ، وقد ورد في هذا المعنى أحاديث لكل واحد منها مدلوله عند المخالفين فعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الزاني المجلود لا ينكح الا مثله » رواه أحمد وأبو داود ، وقال في الفتح : رجاله ثقات •

وعن عبد الله بن عمرو : « أن رجلا من المسلمين استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة يقال لها : أم مهزول كانت تسافح وتشترط له أن تنفق عليه فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ذكر له أمرها فقرأ عليه نبي الله صلى الله عليه وسلم : « والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ورجال أحمد ثقات •

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة ، وكان بمكة بغى يقال لها عناق وكانت صديقه قال : فجئت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله أنكح عناقا ؟ قال : فسكت عني فنزلت : « والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » فدعاني فقرأها علي وقال : لا تنكحها) رواه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه • ويمكن الجمع بين الأحاديث بأن المنع لمن كانت مستمرة في مزاوله البغاء يدل على هذا ما روى عن ابن عباس عند أبي داود والنسائي قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ان امرأتى لا تمنع يد لامس قال : غربها ، قال : أخاف أن تتبعها نفسي قال فاستمتع بها » قال المنذري : ورجال اسناده يحتج بهم في الصحيحين •

وذكر الدارقطني أن الحسن بن واقد تفرد به عن عمارة بن أبي حفصة وأن الفضل بن موسى السيناني تفرد به عن الحسن بن واقد ، وأخرجه النسائي من حديث عبد الله بن عبيد الله بن عمير عن ابن عباس وبوب عليه

فى سنته تزويج الزانية وقال : هذا الحديث ليس بثابت ؛ وذكر أن المرسل فيه أولى بالصواب .

وقال الامام أحمد : لا تمنع يد لامس تعطى من ماله . قلت : فان أبا عبيدة يقول : من الفجور ، قال : ليس عندنا الا أنها تعطى من ماله ، ولم يكن النبى صلى الله عليه وسلم ليأمره بامساكها وهى تفجر ، وسئل عنه ابن الأعرابى فقال : من الفجور . وقال الخطابى : معناه الزانية وأنها مطاوعة لمن أرادها لا ترد يده . وعن جابر عند البيهقى بنحو حديث ابن عباس هذا ؛ وفى الأدلة التى ساقوها ما يمنع أن تتزوج المرأة من ظهر منه الزنا ، والرجل أن يتزوج من ظهر منها الزنا ويدل على ذلك قوله تعالى « وحرم ذلك على المؤمنين » فانه صريح فى التحريم . قال ابن رشد : اختلفوا فى قوله تعالى « وحرم ذلك على المؤمنين » هل خرج مخرج الدم أو مخرج التحريم ، وهل الاشارة فى قوله ذلك الى الزنا أو الى النكاح ، قال : وانما صار الجمهور الى حمل الآية على الدم لا على التحريم لحديث ابن عباس الذى سقناه . وقد حكى الرويانى عن على وابن عباس وابن عمر وجابر وسعيد بن المسيب وعروة والزهرى والعنزة ومالك والشافعى وربيعة وأبى ثور أنها لا تحرم على من زنى بها لقوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحرم الحلال الحرام » أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر .

وحكى عن الحسن البصرى أنه يحرم على الرجل نكاح من زنى بها على التأييد واستدل بالآية وحكى أيضاً عن قتادة وأحمد الا اذا تابا لارتفاع سبب التحريم ، وأجاب عنه فى البحر الرخار بأنه أراد بالآية الزانى المشرك ، واستدل بقوله تعالى « أو مشركة » قال : وهى تحرم على الفاسق المسلم بالاجماع ، ولا يخفى ما فى هذا من تأويل يعطل فائدة الآية اذ منع النكاح مع الشرك والزنا حاصل بغير الآية ، ويستلزم أيضاً امتناع عطف المشرك والمشركة على الزانى والزانية .

وقال فى البيان : اذا زنى بامرأة لم ينتشئ بهذا الزنا تحريم المصاهرة .

فلا يحرم على الزانى نكاح المرأة التى زنى بها ، ولا أمها ولا ابنتها ولا تحرم الزانية على أبى الزانى ولا على أبنائه ، وكذلك اذا قبلها بشهوة حراماً ، أو لمسها أو نظر الى فرجها بشهوة حراماً .

ثم قال : واشترط الأوزاعي وأحمد رحمة الله عليهما أنه اذا لاط بغلام حرم عليه بنته وأمه . وقال أبو حنيفة : اذا قبل امرأة بشهوة حراماً أو لمسها بشهوة حراماً أو كشف عن فرجها ونظر اليه تعلق به تحريم المصاهرة . وان قبل أم امرأته افسخ به نكاح امرأته . وان قبل رجل امرأة ابنه افسخ نكاح الأب . دليلنا قوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وقوله تعالى « وهو الذى خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً » فأثبت تعالى الصهر في الموضع الذى أثبت فيه النسب . فلما لم يثبت بالزنا النسب فلم يثبت به الصهر ، ولحديث عائشة وابن عمر مرفوعاً عند البيهقي وابن ماجه « لا يحرم الحرام الحلال » والعقد قبل الزنا حلال . وروى أن عمر رضى الله عنه جلد رجلاً وامراً وحرص أن يجمع بينهما فى النكاح . وسئل ابن عباس رضى الله عنه عن رجل زنى بامرأة وأراد أن يتزوجها فقال : يجوز ، أرايت لو سرق رجل من كرم رجل ثم ابتاعه أكان يجوز ؟ .

فرع فان زنى بامرأة فأنته بآبنة يمكن أن تكون منه بأن تأتى بها لسته أشهر من وقت الزنا فلا خلاف بين أهل العلم أنه لا يثبت نسبها من الزانى ولا يتوارثان ، وأما نكاحه لها فقد قال الشافعى رضى الله عنه : أكره له أن يتزوجها فان تزوجها لم أفسخ .

واختلف أصحابنا فى العلة التى لأجلها كره للزانى أن يتزوج بها ، فمنهم من قال : انما كره ذلك ليخرج من الخلاف ، فان من الناس من قال : لا يجوز له نكاحها وهذا لو تحقق أنها من مائه بأن أخبره النبى صلى الله عليه وسلم فى زمانه أنها من مائه لم يحرم عليه نكاحها ، لأن علة الكراهة حصول الاختلاف لا غير . ومنهم من قال : انما كره له ذلك بإمكان أن يكون من مائه لأنه لم يتحقق ذلك ، فلو تحقق أنها من مائه بأن أخبره النبى صلى الله عليه وسلم فى زمانه أنها من مائه لم يجز له تزويجها ، هذا مذهبنا وبه قال مالك .

وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجوز له تزويجها ، واختلف أصحاب أبي حنيفة في علة تحريمها ، فقال المتقدمون من أصحابه : إنما حرم نكاحها لكونها ابنة من زنى بها لا أنها ابنته من الزنا ، وإنما الزنا عنده ثبت به تحريم المصاهرة على ما مضى . فعلى هذا لا يحرم على آباءه ولا أبنائه . وقال المتأخرون من أصحابه : إنما حرم نكاحها لكونها مخلوقة من مائه ، فعلى هذا تحرم على آباءه وأبنائه ، وهذا أصح عندهم .

دليلنا أنها منفية عنه قطعاً بدليل أنه لا يثبت بينهما التوارث ولا حكم في أحكام الولادة . فلم يحرم عليه نكاحها كالأجنبية وإن أكره رجل امرأة على الزنا فأتت منه بابتنة فحكمه حكم ما لو طأعته على الزنا لأنه زنا في حقه .

فرع وإن أتت امرأة بابتنة فنفاها باللعان — فإن كان قد دخل بالزوجة لم يجز له التزوج بابتنتها لأنها بنت امرأة دخل بها ، وإن لم يدخل بالأم فهل يجوز له نكاح الابنة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يجوز له تزويجها لأنها منفية عنه فهي كالابنة من الزنا .

(والثاني) لا يجوز له تزويجها لأنها غير منفية عنه قطعاً ، بدليل أنه لو أقر بها لحقته نسبها ، والأبنة من الزنا لو عاد الزاني فأقر بنسبها لم يلحقه نسبها .

فرع وإن زنى رجل بزوجة رجل لم يفسخ نكاحها ، وبه قال عامة العلماء ، وقال على بن أبي طالب : يفسخ نكاحها وبه قال الحسن البصري .

دليلنا حديث ابن عباس في الرجل الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم « إن امرأتى لا ترد يد لامس » وقد خرجناه آنفاً فكنى الرجل عن الزنا بقوله : « لا ترد يد لامس » ولم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم باتفاسخ نكاحها .

فرع ولو قال رجل : أنا أحيط علماً أن لى فى هذه البلدة امرأة يحرم على نكاحها بنسب أو رضاع أو صهر ولا أعلم غيرها ، جاز له أن يتزوج من تلك البلدة لأن فى المنع من ذلك مشقة ، كما لو كان فى يد رجل صيد فافلت واختلط بصيد ناحية ولم يتميز ، فانه لا يحرم على الناس أن يصطادوا من تلك الناحية .

وان اختلطت هذه المرأة بعدد محصور من النساء قل ذلك العدد أو كثر حرم عليه أن يتزوج بواحدة منهن ، لأنه لا مشقة عليه فى اجتناب التزويج من العدد المحصور ، هكذا أفاده ابن الحداد المصرى من أصحابنا . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويحرم عليه أن يجمع بين أختين فى النكاح لقوله عز وجل « وان تجمعوا بين الأختين » ولأن الجمع بينهما يؤدى الى العداوة وقطع الرحم ، ويحرم عليه أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها لما روى أبو هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها » ولأنهما امرأتان لو كانت أحدهما ذكراً لم يحل له نكاح الأخرى ، فلم يجز الجمع بينهما فى النكاح كالأختين ؛ فان جمع بين الأختين أو بين المرأة وعمتها أو بين المرأة وخالتها فى عقد واحد بطل نكاحهما لأنه ليست أحدهما بأولى من الأخرى فبطل نكاحهما ، وان تزوج أحدهما بعد الأخرى بطل نكاح الثانية لأنها اختصت بالتحريم ؛ وان تزوج أحدهما ثم طلقها - فان كان طلاقاً بانناً - حلت له الأخرى لأنه لم يجمع بينهما فى الفراش ، وان كان رجماً لم تحل لأنها باقية على الفراش .

وان قال : أخبرتنى بانقضاء العدة وانكرت المرأة لم يقبل قوله فى إسقاط النفقة والسكنى لأنه حق لها ، ويقبل قوله فى جواز نكاح أختها لأن الحق لله تعالى ، وهو مقرر فيما بينه وبينه ، فان نكح وثنى وثنية ودخل بها ثم أسلم وتزوج بأختها فى عدتها لم يصح .

وقال المزنى : النكاح موقوف على إسلامها ، فان لم تسلم حتى انقضت

المدة صح ، كما يقف نكاحها على اسلامها . وهذا خطأ لانها جارية الى بينونة
فلم يصح نكاح اختها كالرجعية ، ويخالف هذا نكاحها ، فان الموقوف هنالك
العمل ، والنكاح يجوز ان يقف حقه ولا يقف عقده ، ولهذا يقف حل نكاح
المرتدة على انقضاء المدة ولا يقف نكاحها على الاسلام ، ويقف حل نكاح الرجعية
على المدة ولا يقف نكاح اختها على المدة) .

الشرح حديث أبي هريرة رواه أحمد والشيخان وأصحاب السنن
الأربعة والدارقطني قال ابن عبد البر : أكثر طرقه متواترة عنه . وزعم قوم
أنه تفرد به وليس كذلك . قلت : رواه أحمد والبخاري والترمذي من
حديث جابر . وقال البيهقي عن الشافعي : ان هذا الحديث لم يرو من وجه
يثبته أهل الحديث الا عن أبي هريرة ، وما ذكرناه من رواية جابر يدفعه
قال البيهقي : هو كما قال الشافعي قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمر
وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأنس وأبي سعيد وعائشة ، وليس فيها شيء
على شرط الصحيح ، وانما اتفقنا على اثبات حديث أبي هريرة . وأخرج
البخاري رواية عاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف على الشعبي فيه .
قال : والحفاظ يرون رواية عاصم خطأ والصواب رواية ابن عون وداود
ابن أبي هند . اهـ .

قال الحافظ ابن حجر : وهذا الاختلاف لم يقدر عند البخاري لأن
الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة ، وللحديث طريق أخرى عن جابر بشرط
الصحيح أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن ابن الزبير عن جابر .
وقول من نقل عنهم البيهقي تضعيف حديث جابر معارض بتصحيح الترمذي
وابن حبان وغيرهما له وكفى بتخريج البخاري له موصولا قوة .

قال ابن عبد البر : كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث
غير أبي هريرة ، يعني من وجه يصح ، وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن
جابر وصححه عن أبي هريرة والحديثان جميعاً صحيحان .

قال ابن حجر : وأما نقل البيهقي أنهم رووه من الصحابة غير هذين
فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بقوله ، وفي الباب - لكن لم يذكر ابن مسعود

ولا ابن عباس ولا أنس - وزاد بدلهم أبا موسى وأبا أمامة وسمرة ، وقال :
 وقع لى أيضاً من حديث أبي الدرداء ومن حديث عتاب بن أسيد ومن حديث
 سعد بن أبي وقاص ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود . قال : وأحاديثهم
 موجودة عند ابن أبي شيبة وأحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه
 وأبي يعلى واليزار والطبراني وابن حبان وغيرهم ؛ ولولا خشية التطويل
 لأوردتها مفصلة . قال : ولكن في لفظ حديث ابن عباس عند أبي داود أنه
 كره أن يجمع بين المرأة على العمه والخالة وقال : أفكن اذا فعلتن قطعتن
 أرحامكن . اهـ

وأخرج أبو داود في المراسيل عن عيسى بن طلحة قال « نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن أن تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة » وأخرجه
 أيضاً ابن أبي شيبة . وأخرج الخلال من طريق اسحاق بن عبد الله
 ابن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعثمان أنهم كانوا يكرهون الجمع بين
 القرابة مخافة الضغائن ولكن الأحاديث التي مضى لنا ذكرها تدل على تحريم
 الجمع بين من ذكر في حديث أبي هريرة ، لأن ذلك هو معنى النهي حقيقة
 وقد حكاه الترمذى عن عامة أهل العلم وقال : لا نعلم بينهم اختلافاً في ذلك ،
 وكذلك حكاه الشافعى عن جميع المقتين وقال : لا اختلاف بينهم في ذلك .

وقال ابن المنذر : لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم ، إنما قال
 بالجواز فرقة من الخوارج . وهكذا حكى الإجماع القرطبي واستثنى
 الخوارج . قال : ولا يعتد بخلافهم . وهكذا نقل الإجماع ابن عبد البر
 ولم يستثن ، ونقل الإجماع ابن حزم واستثنى عثمان البتى ، ونقله النووى
 في الروضة والمنهاج واستثنى في الروضة طائفة من الخوارج والشيعة .
 ونقله ابن دقيق العيد عن جمهور العلماء ولم يعين المخالف .

أما أحكام الفصل فإن المنصوص على تحريمها بالجمع أخت الزوجة،
 فلا يجوز للرجل أن يجمع بين الأختين في النكاح ، سواء أن كانتا أختين
 لأب وأم أو لأب أو لأم . وسواء كانتا أختين من النسب أو من الرضاع
 لقوله تعالى « وأن تجمعوا بين الأختين » الآية ؛ ولأن المادة جارية أن

الرجل اذا جمع ضربتين تباغضا وتحاسدا وتبتعت كل واحدة عيوب الأخرى وعورتها ، فلو جاوزنا الجمع بين الأختين لأدى ذلك الى تباغضهما وتحاسدهما فيكون فى ذلك قطع الرحم بينهما ولا سبيل اليه ، وهو اجماع لا خلاف فيه ، فان تزوجها معاً فى عقد واحد لم يصح نكاح واحدة منهما ، ولأنه لا مزية لاحداهما على الأخرى ؛ فبطل الجمع كما لو ابتاع درهمين بدرهمين ، وان تزوج احداهما ثم تزوج الثانية بطل نكاح الثانية دون الأولى لأن الجمع اخص بالثانية .

فرع ويحرم عليه الجمع بين المرأة وعمتها الحقيقية والمجاز ، من الرضاع أو من النسب ، ويحرم عليه الجمع بين المرأة وخالتها الحقيقية والمجاز ، من الرضاع أو من النسب .

دليلنا ما سقناه من أحاديث بلغت حد التواتر من أطرافها الأولى الى مخرجها ومدونها .

قال العمرانى من أصحابنا : ولأن كل امرأتين منهما لو قلبت احداهما ذكراً لم يجز له أن يتزوج بالأخرى بالنسب ؛ فوجب أن لا يجوز الجمع بينهما فى النكاح كالأختين ، ولا يجوز أن يجمع بين المرأة وخالة أمها أو عمة أمها . اهـ

ويجوز الجمع بين امرأة كانت لرجل وبين ابنة زوجها الأول من غيرهما . وقال ابن أبى لیلی : لا يجوز لأنه لو قلبت ابنة الرجل ذكراً لم يحل له نكاح امرأة ابنه فهما كالأختين .

دليلنا قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » لأنه لو قلبت امرأة الرجل ذكراً لحل له نكاح الأخرى ، ويخالف الأختين لأنك لو قلبت كل واحدة منهما ذكراً لم يحل له الأخرى ، ويجوز أن يجمع بين المرأة وبين زوجة أبيها لأنه لا قرابة بينهما ولا رضاع ، وكذلك اذا تزوج رجل له ابنة امرأة لها ابنة فيجوز لآخر أن يجمع بين ابنة الزوج وابنة الزوجة ؛ لأنه اذا

جاز أن يجمع بين المرأة وبين ابنة ضرتها لأنه لا قرابة بينهما ولا رضاع ،
فلأن يجوز بين بنت رجل وبنت زوجة أولى •

وان تزوج رجل له ابن بامرأة لها ابنة جاز لابن الزوج أن يتزوج بابنة
الزوجة لما روى أن رجلاً له ابن تزوج امرأة لها ابنة ففجر الغلام بالصبيبة
فسألها عمر رضى الله عنه فاعترفا فجلدهما وعرض أن يجمع بينهما ، فأبى
الغلام ، ولأنه لا نسب بينهما ولا رضاع •

فان قيل : أليس الرجل لو أولد من المرأة ولداً كان أخاً أو أختاً له ؟
فكيف يجوز له أن يتزوج بأخت أخيه ؟ قلنا : انه لا يجوز له التزوج بأخت
نفسه ، فأما بأخت أخيه فلا يمنع منه ؛ فان رزق كل واحد منهما ولداً
من امرأته كان ولد الأب عم ولد الابن وخاله ، فان تزوج بامرأة وتزوج ابنه
بأمها جاز ، لأن أمها محرمة على أبيه دونه ، فان رزق كل واحد منهما ولداً
كان ولد الأب عم ولد الابن وولد الابن خال ولد الأب •

فرع وان تزوج بامرأة ثم طلقها وأراد أن يتزوج بأختها أو
عمتها أو خالتها أو تزوج أربع نسوة وطلقهن وأراد أن ينكح أربعاً غيرهن
أو طلق واحدة منهن وأراد أن يتزوج غيرها - فان كان الطلاق قبل
الدخول - يصح تزويجه بلا خلاف ؛ لأنه لا عدة له على المطلقة ، وان كان
بعد الدخول - فان كان الطلاق رجعياً - لم يصح تزويجه قبل انقضاء
العدة ، لأن المطلقة في حكم الزوجات ، وان كان الطلاق بائناً صح تزويجه
عندنا قبل انقضاء العدة وبه قال زيد بن ثابت رضى الله عنه والزهري
ومالك • وقال الثوري وأبو حنيفة : لا يصح ، وروى ذلك عن علي
وابن عباس • دليلنا أن المطلقة بائن منه فجاز له عقد النكاح على أختها
كالبائن قبل الدخول •

فرع قال الشافعى في الأم : فان تزوج رجل امرأة فطلقها طلاقاً
رجعياً ثم قال الزوج : قد أخبرتنى بانقضاء عدتها فأنكرت لم يقبل قوله في
اسقاط نفقتها وكسوتها وسائر حقوقها ؛ لأنه حق لها فلم يقبل قوله في

اسقاطه ، وان أراد أن يتزوج بأختها أو عمتها وصادقته التي تزوجها على ذلك صح تزويجه ، لأن الحق لله تعالى وهو مقدر فيما بينه وبينه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن حرم عليه نكاح امرأة بالنسب له أو بالمصاهرة أو بالجمع حرم عليه وطؤها بملك اليمين لأنه إذا حرم النكاح فلأن يحرم الوطء وهو المقصود أولى وان ملك اختين فوطئ أحدهما حرمت عليه الأخرى حتى تحرم الموطوءة ببيع أو عتق أو كتابة أو نكاح ، فان خالف ووطئها لم يعد إلى وطنها حتى تحرم الأولى .

والمستحب ان لا يطأ الأولى حتى يستبرئ الثانية حتى لا يكون جامعاً للماء في رحم اختين ، وان تزوج امرأة ثم ملك أختها لم تحل له المملوكة ، لأن أختها على فراشه ، وان وطئ مملوكة ثم تزوج أختها حرمت المملوكة وحلت المنكوحة ، لأن فراش المنكوحة أقوى ، لأنه يملك به حقوق لا تملك بفراش المملوكة من الطلاق والظهار والإيلاء واللعان . فثبت الأقوى وسقط الأضعف كملك اليمين لما ملك به ما لا يملك بالنكاح من الرقبة والمنفعة إذا طرأ على النكاح ثبت وسقط النكاح .

فصل وما حرم من النكاح والوطء بالقرابة حرم بالرضاع ، لقوله تعالى « وامهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » فنص على الأم والأخت وقسنا عليهما من سواهما ، وروى عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » .

فصل ومن حرم عليه نكاح امرأة على التأييد برضاع أو نكاح أو وطء مباح صار لها محرماً في جواز النظر والخلو ، لأنها محرمة عليه على التأييد بسبب غير محرم فصار محرماً لها كالأم والبنت ، ومن حرمت عليه بوطء شبهة لم يصح محرماً لها لأنها حرمت عليه بسبب غير مباح ، ولم تلحق بنووت المحارم والأنساب .

الشرح حديث عائشة رضي الله عنها مضى تخريجه في التحريم بالرضاع .

أما الأحكام فإن الشرع ساوى بين الأمة والحرّة في تحريم الجمع بين الاثنين كما لا يحل له نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة ، لم يحل له وطؤها واسم النكاح يقع على الوطء ؛ ولأن المقصود بعقد النكاح هو الوطء ، فإذا حرم عقد النكاح فلأن يحرم الوطء أولى ، ويسرى على الإمام تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها في الوطء ، وإن كان يحل في الملك ؛ لأن الاستمتاع ليس غاية للملك ، وإنما المقصود بالملك المنفعة وما ذكره المصنف فعلى وجهه •

مسألة إذا حرم عليه نكاح المرأة على التأييد بنكاح أو رضاع أو وطء مباح صار محرماً لها في جواز النظر والخلوة ، لأنها محرمة عليه على التأييد بسبب غير محرم فصار محرماً لها كالأم والابنة ، وإن حرم عليه نكاحها بوطء شبهة فهل تصير محرماً له ؟ فيه قولان حكاهما الصيغري (المشهور) أنها لا تصير محرماً له لأنها حرمت عليه بسبب غير مباح فلم يلحق بذوات الأنساب • (والثاني) أنها تصير محرماً له لأنها لما ساوت من وطئت وطئاً مباحاً في تحريم النكاح ولحقوق النسب من هذا الوطء ساوتها في الخلوة والنظر •

مسألة إذا وطئ الرجل امرأة بملك صحيح أو بشبه ملك أو بشبه عقد نكاح أو وطئها زوجة أو أمة حرمت عليه أمهاتها وبناتها على التأييد لأنه وطء يتعلق به لحق النسب فتعلق به تحريم المصاهرة كالوطء في النكاح ، ولأنه معنى تصير به المرأة فراشاً فتعلق به تحريم المصاهرة كعقد النكاح ، وهذا هو المشهور من المذهب • وحكى المسعودي قولاً آخر أنه لا يتعلق به تحريم المصاهرة بوطء شبهة ، وليس بشيء عند أصحابنا منهم صاحب البيان وغيره •

وإن باشر امرأة دون الفرج بشهوة في ملك أو شبهة بأن قبلها أو لمس شيئاً من بدنها فهل يتعلق بذلك تحريم المصاهرة ؟ وتحرم عليه الريبة على التأييد ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يتعلق به التحريم ، وبه قال أبو حنيفة ومالك • وقالوا : أنه

روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وليس له مخالف في الصحابة ، ولأنه
تلتذذ بمباشرة فتعلق به تحريم المصاهرة والريبة كالوطء ، فقولنا : تلتذذ
احتراز من المباشرة بغير شهوة ، وقولنا : بمباشرة احتراز من النظر .

(والثانى) لا يتعلق به تحريم المصاهرة ولا الريبة ، وبه قال أحمد
ابن حنبل لقوله تعالى : « وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي
دخلتم بهن » وهذا ليس بدخول ، ولأنه لمس لا يوجب الغسل فلم يتعلق
به تحريم كالمباشرة بغير شهوة وان نظر الى فرجها بشهوة لم يتعلق به تحريم
المصاهرة ولا تحريم الريبة . وقال الثورى وأبو حنيفة : يتعلق بها
التحريم ، وحكاه السعوى قولاً آخر للشافعى وليس بمشهور . دليلنا
أنه نظر الى بعض بدنها فلم يتعلق به التحريم كما لو نظر الى وجهها .

شرع وان تزوج امرأة ثم وطئ بنتها أو أمها بشبهة أو وطئ
الأب زوجة الابن بشبهة أو وطئ الابن زوجة الأب بشبهة انفسخ النكاح ؛
لأنه معنى يوجب تحريماً مؤبداً ، فاذا طرأ على النكاح أبطله كالرضاع .

إذا ثبت هذا فان تزوج رجل امرأة ، وتزوج ابنه ابنتها ، ثم زفت
الى كل منهما زوجة صاحبه ووطئها ولم يعلما ، فان الأول لما وطئ غير
زوجته منها لزمه لها مهر مثلها وانفسخ نكاح الموطوءة من زوجها لأنها
صارت فراشاً لأبيه أو ابنه ، ويجب عليه الغرم لزوجها ، لأنه حال بينه وبين
بضع امرأته ، وفيما يلزمه قولان : (أحدهما) جميع مهر المثل . (والثانى)
نصفه ، كالقولين فيما يلزم المرضعة لزوج الرضيعة اذا انفسخ النكاح
بارضاع ، وينفسخ نكاح الواطئ الأول من زوجته لأن أمها أو ابنتها
صارت فراشاً له ، فيجب عليه لامرأته نصف المسمى لأن الفرقة جاءت من
جهته .

وأما الوطئ الثانى فيلزمه مهر المثل للتي وطئها ، ولا يجب عليه لزوجها
شئ ، لأنه لم يحل بينه وبين بضعها لأن الحيلولة بينهما حصلت بوطء الأول ،
ولا يجب على الثانى لزوجته أيضاً شئ ، لأن الفرقة بينهما جاءت من قبلها
بتمكينها الأول من نفسها ، فان عرف الأول منهما أو الثانى ، تعلق بوطء

كل واحدة منهما مهر المثل على الذى وطئها وينفسخ النكاحان ، ويجب لكل واحدة منهما على زوجها نصف المسمى لها ، لأنها تتيقن وجوبه فلا يسقط بالشك ولا يرجع أحدهما على الآخر بشيء ، لأن ذلك انما وجب للثانى على الأول ولم يعلم الأول من الثانى ، ويجب على كل واحدة منهما العدة ، وان جاءت كل واحدة بولد لحق الولد بوطئها ولا حد على أحدهما . وهذا ان كان الواطئ والموطوءة جاهلين بالتحريم ، وان كانت جاهلة وهو عالم بالتحريم ثبت لها المهر ولا حد عليها ولا يجب عليها عدة ، ولا يلحقه النسب ؛ ولا يثبت بهذا الوطء تحريم المصاهرة ، ويجب على الواطئ الحد ، وان كان الواطئ جاهلا بالتحريم والمرأة عالمة بالتحريم وجب عليها العدة ولحق النسب به وثبت به تحريم المصاهرة ، ولا حد عليه ؛ ولا مهر لها ، وعليها الحد وجوباً .

فرع وان تزوج رجل امرأة ثم تزوج أخرى فوطئ احدهما ثم بان أن احدهما أم الأخرى ، فان نكاح الأولى صحيح لأنه لم يتقدمه ما يمنع صحته ، ونكاح الثانية باطل ؛ لأن نكاح الأولى يمنع نكاح الثانية .

وأما الواطئ فان كان وطئ الأولى فقد صادف وطؤه زوجته واستقر به المسمى لها ، ويفرق بينه وبين الثانية ، وتحرم عليه على التأييد ؛ لأنها ان كانت هى البنت فقد وطئ أمها ، وان كانت هى الأم فقد عقد على بنتها ووطئها ؛ وان كانت الموطوءة هى الثانية وجب لها عليه مهر مثلها وانفسخ نكاح الأولى وحرمت عليه على التأييد ، لأنها ثبت من ووطئها بشبهة أو أمها ، ووجب عليه للأولى نصف المسمى لها لأن الفسخ من جهته ، وهل يجوز أن يتزوج الثانية على الاقتراد ؟ ينظر فيه ؛ فان كانت البنت جاز له أن يتزوجها لأنها ربيبة لم يدخل بأمها ، وان كانت الأم لم يجز له تزويجها ، لأنه قد عقد النكاح على ابنتها ، وان ووطئها جميعاً ثم بان أن احدهما أم الأخرى فان وطئ أولاً المنكوحة أولاً فقد صادف وطؤه زوجته فاستقر به عليه مهر مثلها المسمى ؛ فلما وطئ الثانية لزم لها مهر مثلها وانفسخ نكاح الأولى بوطء الثانية ، ولا يسقط من مهر الأولى شيء لأن الفسخ وقع بعد الدخول .

وان وطئ أولاً المنكوحة ثانياً ثم وطئ بعدها المنكوحة أولاً ، فانه لما وطئ المنكوحة ثانياً أولاً لزمه لها مهر مثلها وانفسخ بهذا الوطء نكاحه من زوجته وهى المنكوحة أولاً ، ولزمه لها نصف المهر المسمى ؛ فاذا وطئ المنكوحة أولاً بعد ذلك لزمه بهذا الوطء مهر مثلها ، وان أشكل الأمر فلم يعلم المنكوحة أولاً من المنكوحة ثانياً ، ووطئ احدهما ؛ وقف عنهما لجواز أن تكونا محرمتين عليه على التأييد ، فان كانت الموطوءة تعلم عينها وجب لها أقل الأمرين من مهر المثل أو المسمى لها لأنها تستحق ذلك ييقين ، لأنها ان كانت هى المنكوحة أولاً فلها المسمى ؛ وان كانت هى المنكوحة ثانياً فلها مهر المثل ، وتوقف الزيادة حتى تتبين ، وان كانت الموطوءة أيضاً مشكلة وقف أقل المهرين بينهما حتى يتبين أو يصطلحا . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويحرم على المسلم أن يتزوج ممن لا كتاب له من الكفار ، كعبدة الأوثان ومن ارتد عن الاسلام ، لقوله تعالى « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » ويحرم عليه أن يطأ اماءهم بملك اليمين ، لان كل صنف حرم وطء حرائرهم بعقد النكاح حرم وطء امائهم بملك اليمين كالآخوات والعلمات ، ويحل له نكاح حرائر أهل الكتاب ، وهم اليهود والنصارى ومن دخل في دينهم قبل التبديل لقوله تعالى « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » ولأن الصحابة رضى الله عنهم تزوجوا من أهل الذمة ، فتزوج عثمان رضى الله عنه نائلة بنت الفرافصة الكلبية وهى نصرانية واسلمت عنده ، وتزوج حذيفة رضى الله عنه بيهودية من أهل المدائن ، وسئل جابر رضى الله عنه عن نكاح المسلم لليهودية والنصرانية فقال « تزوجنا بهن زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن أبى وقاص » ويحل له وطء امائهم بملك اليمين ، لان كل جنس حل نكاح حرائرهم حل وطء امائهم كالمسلمين ، ويكره أن يتزوج حرائرهم وان يطأ اماءهم بملك اليمين ؛ لانا لا نأمن أن يميل اليها فتفتنه عن الدين أو يتولى أهل دينها ، فان كانت حرية فالكراهية اشد ، لانه لا يؤمن ما ذكرناه ، ولانه يكثر سواد أهل الحرب ، ولانه لا يؤمن أن يسبى ولده منها فيسترق .

فصل وأما غير اليهود والنصارى من أهل الكتاب ، كمن يؤمن بزبور داود عليه السلام وصحف شعيب ، فلا يحل للمسلم أن ينكح حرائرهم ولا أن يطا أماءهم بملك اليمين لأنه قيل : أن ما معهم ليس من كـلام الله عز جل وإنما هو شيء نزل به جبريل عليه السلام كالأحكام التي نزل بها على النبي صلى الله عليه وسلم من غير القرآن ، وقيل : أن الذي معهم ليس بأحكام وإنما هي مواعظ ، والدليل عليه قوله تعالى « إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا » ومن دخل في دين اليهود والنصارى بعد التبديل لا يجوز للمسلم أن ينكح حرائرهم ولا أن يطا أماءهم بملك اليمين لأنهم دخلوا في دين باطل ، فهم كمن ارتد من المسلمين ، ومن دخل فيهم ولا يعلم أنهم دخلوا قبل التبديل أو بعده كنصارى العرب وهم تنوخ وبنو تغلب وبهراء لم يحل نكاح حرائرهم ولا وط أمائهم بملك اليمين ، لأن الأصل في الفرج الحظر فلا تستباح مع الشك) .

الشرح قال الشافعي رضى الله عنه : (وأهل الكتاب الذين يحل نكاحهم اليهود والنصارى دون المجوس) وجملة ذلك أن المشركين على ثلاثة أضرب : ضرب لهم كتاب وضرب لا كتاب لهم ولا شبهة ، وضرب لهم شبهة كتاب ، فاما الضرب الذين لهم كتاب فاليهود والنصارى ؛ وليس بين أهل العلم اختلاف في حرائر أهل الكتاب .

ومن روى عنه ذلك عمر وعثمان وطلحة وحذيفة وسلمان وجابر وغيرهم . قال ابن المنذر : ولا يصح عن أحد من الأوائل أنه حرم ذلك . وروى الخلال بإسناده أن حذيفة وطلحة والجارود بن المعلّى وأذينة العبد تزوجوا نساء من أهل الكتاب ، وبه قال سائر أهل العلم ، وحرمة الإمامية تمسكاً بقوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » وقوله تعالى : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » .

دليلنا قوله تعالى : « يسئلونك ماذا أحل لهم ، قل أحل لكم الطيبات — إلى قوله تعالى — والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » قال ابن عباس : هذه الآية نسخت قوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى

يؤمن « لأن المائدة نزلت بعد البقرة ، وقد نكح عثمان نصرانية ، ونكح حذيفة يهودية ، وسئل جابر بن عبد الله عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال : تزوجناهن بالكوفة عام الفتح ، يعنى فتح العراق ، اذ لم نجد مسلمة ، فلما انصرفنا طلقناهن ، نساؤهم حل لنا ونساؤنا يحرم عليهم •

فرع فيمن تنصروا بعد تحريف كتب موسى وعيسى فانه لا يجوز زواج نساءهم ولا يجوز فرض الجزية عليهم فاذا ثبت هذا فان عدم جواز من تنصروا بعدها بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم أولى وذلك مثل الشعوب الذين يدخلون في النصرانية على يد المبشرين من أهل القبلين وأندونيسيا والسودان •

وأما من لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب فهم عبدة الأوثان : وهم قوم يعبدون ما يستحسنون من حجر وحيوان وشمس وقمر ونار وأنهار وأشجار ولا يجوز اقرارهم على دينهم ولا يجوز نكاح حرائرهم ؛ وان ملكت منهم أمة لم يحل وطؤها بملك اليمين لقوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » وقوله تعالى : « ولا تمسكوا بمعصم الكوافر » فيحرم نكاح المشركات ثم نسخ منه نكاح أهل الذمة على قول من يجعل الاستثناء من العام نسخاً في قدره ، وبقي الباقي منهم على عموم التحريم •

وأما من لهم شبهة كتاب وهم المجوس - ولا خلاف أنه ليس لهم كتاب موجود - وهل كان لهم كتاب ثم رفع ؟ فيه قولان يأتيان في موضعهما من الجهاد والسير ج ١٨ ان شاء الله •

اذا ثبت هذا فيجوز اقرارهم على دينهم ببذل الجزية ، ولا يحل نكاح حرائرهم • وحكى عن أبي اسحاق المروزي أنه قال : اذا قلنا ان لهم كتاباً حل نكاح حرائرهم والأول هو المذهب • وقد ذهب ابن حزم الى جواز نكاح حرائرهم في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل بناء على وجوب الجزية عليهم ، وهو أخذ بالقياس الذي يرفضه ويحمل عليه في جميع كتبه التي تدور كلها على ذم القياس •

ودليلنا قوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » وقوله تعالى : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » وهذا عام في كل مشركة الا ما قام عليه دليل وهو أهل الكتاب ، وهؤلاء غير متمسكين بكتاب فلم تحل مناعتهم ، وقال ابراهيم الحربي : روى عن بضعة عشر نفساً من الصحابة رضى الله عنهم أنهم قالوا : لا يحل لنا نكاح نسائهم . وقال أبو ثور : يحل لنا فكاك حرائرهم قياساً على الجزية . وقد قلنا : ان هؤلاء ليسوا أهل كتاب فلم تحل مناعتهم ولا أكل ذبائحهم كمعدة الأوثان وأما قول أبي اسحاق من أصحابنا وأبي ثور من الفقهاء أصحاب الشافعى القدامى فقير صحيح ؛ لأنه لو جاز نكاحهم على القول بأن لهم كتاباً لحل قتالهم على القول الذى يقول : لا كتاب لهم . هكذا أفاده العمرانى فى البيان .

فرع فأما المتمسكون بالكتب التى نزلت على الأنبياء صلوات الله عليهم كمن تمسك بصحف ابراهيم وزبور داود وشعيب عليهم السلام ؛ فلا يحل نكاحهم ولا وطء الاماء منهم بملك اليمين ، ولا يحل أكل ذبائحهم ؛ وعلل الشافعى رضى الله عنه ذلك بعلمين احدهما أن تلك الكتب ليس فيها أحكام ، وانما هى مواظد فلم تثبت لها حرمة . والثانية : أنها ليست من كلام الله سبحانه وتعالى ، وانما كانت وحياً منه وقد يوحى ما ليس بقرآن كما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أتانى جبريل يأمرنى أن أجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » ولم يكن ذلك قرآناً وكلاماً من الله تعالى ؛ هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وأفاده العمرانى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واختلف اصحابنا فى السامرة والصابئين ، فقاسم ابو اسحاق : السامرة من اليهود والصابئون من النصارى ، واستفتى القاهر ابا سميد الاضطخري فى الصابئين فافتى بقتلهم لأنهم يعتقدون أن الكواكب السبعة مدبرة ، والمذهب أنهم ان وافقوا اليهود والنصارى فى اصول الدين من تصديق الرسل والايمان بالكتب كانوا منهم ، وان خالفوهم فى اصول الدين

لم يكونوا منهم وكان حكمهم حكم عبدة الأوثان . واختلفوا في المجوس ، فقال أبو ثور : يحل نكاحهم لأنهم يقرون على دينهم بالجزية كاليهود والنصارى .

وقال أبو اسحاق : ان قلنا : انهم كان لهم كتاب حل نكاح حرائرهم ووطء امائهم ، والمنهه انه لا يحل لانهم غير متمسكين بكتاب فهم كمعبدة الأوثان .
واما حقن الدم فلان لهم شبهة كتاب والشبهة في الدم تقتضى الحقن وفي البضع تقتضى الحظر . واما ما قال أبو اسحاق فلا يصح لانه لو جاز نكاحهم على هذا القول لجاز قتلهم على القول الآخر .

فصل ويحرم عليه نكاح من ولد بين وثنى وكتابية لان الولد من قبيلة الأب لهذا ينسب اليه ويشرف بشرفه ، فكان حكمه في النكاح حكمه ، ومن ولد بين كتابى ووثنية فيه قولان (احدهما) انها لا تحرم عليه ، لانها من قبيلة الأب ، الأب من اهل الكتاب (الثانى) انها تحرم لانها لم تتمحض ككتابية فاشبهت المجوسية) .

الشرح الأحكام : السامرة والصابئون . قال الشافعى رضى الله عنه في موضع : السامرة صنف من اليهود ، والصابئون صنف من النصارى ، وتوقف الشافعى رضى الله عنه في موضع آخر في حكمهم ، فقال أبو اسحاق : انما توقف في حكمهم قبل أن يتيقن أمرهم ؛ فلما تيقن أمرهم ألحقهم بهم وحكى أن القاهر العباسى استفتى فى الصابئة فأفتاه أبو سعيد الاصطخرى أنهم ليسوا من اهل الكتاب . لأنهم يقولون : ان الفلك حى ناطق ، وان الأنجم السبعة آلهة ، وهما الشمس والقمر والمشتري (جوبيتر) وزحل والمريخ وزهرة وعطارد ، فأفتى بضرب رقابهم فجمعهم القاهر ليقتلهم فبدلوا له مالا كثيرا فتركهم ؛ وهؤلاء يتفقون مع قدماء اليونان فى عبادة الزهرة والمريخ ، وفيوس اله الجمال وباكوس اله النبيذ وجوبيتر ، أما السامريون فيقال : انهم أصحاب موسى السامرى وقبيله . وهم يقطنون نابلس من أرض فلسطين — كشف الله البلاء عنها وأزاح غمتها ، وفرج الكرب الملمة ؛ والنكبات المدلهمة التى حاقت بالقدس الشريف .

وعلينا أن ننظر في أمر الفريقين فإن كانوا يخالفون اليهود والنصارى في أصول دينهم فليسوا منهم ، وإن كانوا يوافقونهم - ولا أظن الصابئين يوافقونهم في أصول دينهم ويخالفونهم في الفروع فهم منهم ، كما أن المسلمين ملة واحدة لاتفاقهم في أصول الدين ؛ وإن اختلفوا في الفروع .

وقال المقرئى : اعلم أن طائفة السامرة ليسوا من بنى اسرائيل ألبة ، وإنما هم قوم قدموا من المشرق وسكنوا بلاد الشام وتهودوا ، الى أن قال : وعرفوا بين الأمم بالسامرة لسكانهم بمدينة شبرون ، وشمرن هذه هي مدينة نابلس .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : ولا أكره نساء أهل الحرب الا لثلاثين مسلماً عن دينه ، وجملة ذلك أن الحرية من أهل الكتاب يجوز نكاحها اعتباراً بالكتاب دون الدار .

إذا ثبت هذا فانه يكره للمسلمين نكاح الكتائية بكل حال ، لأنه لا يؤمن أن تفتنه عن دينه ، أو تززع عقيدة أبنائه منها ولطالما رأينا ملحدين وخونة وعملاء يرجع سبب ذلك الى تأثرهم بأهوائهم غير المسلمات أو خلطائهم ممن يطوون على الاسلام كسحاً ، ولا يودون لأمتة عزا ؛ فيزلزلون المثل الرفيعة فى ضماير هؤلاء المتفرنجين ، فينقلبون حرباً على أمتهم وعلى عقائدها وشرائعها ، وقد كثرت جرائم هذا الصنف من الزواج الغر الجهول حتى تفشت مضاره فستت حكومة مصر قانوناً بحظر الزواج من هؤلاء الأجنييات على ضباط القوات المسلحة ؛ وعلى رجال السلك الدبلوماسى من السفراء والقناصل والمفوضين ومن اليهم حتى لا تتسرب أسرارنا الى العدو ، وهذا يدل على بعد نظر الامام الشافعى رضى الله عنه ودقة فهمه وقوة اجتهاده حين كره ذلك لجميع أفراد الأمة ولم يفرق بين فئة وأخرى لأن كل مسلم على ثغرة من ثغور الاسلام ، فلا يؤتى الاسلام من قبله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يحل له نكاح الأمة الكتابية لقوله تعالى « ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت ايما نكم من فتياتكم المؤمنات » ولاتها ان كانت لكافر استرق ولده منها ، وان كانت لمسلم لم يؤمن ان يبيعها من كافر فيسترق ولده منها .

واما الأمة المسلمة فانه ان كان الزوج حراً نظرت فان لم يخش العنت وهو الزنا لم يحل له نكاحها لقوله تعالى « ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت ايما نكم من فتياتكم المؤمنات » الى قوله عز وجل « ذلك لمن خشي العنت منكم » فدل على أنها لا تحل لمن لم يخش العنت ، وان خشي العنت ولم تكن عنده حرة ولا يجد طولا ، وهو ما يتزوج به حرة ، ولا ما يشتري به أمة جاز له نكاحها للآية ، وان وجد ما يتزوج به حرة مسلمة لم يحل له نكاح الأمة لقوله تعالى « ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت ايما نكم » فدل على أنه اذا استطاع ما ينكح به محصنة مؤمنة أنه لا ينكح الأمة ، وان وجد ما يتزوج به حرة كتابية او يشتري به أمة ففيه جهان .

(احدهما) يجوز ، لقوله تعالى « ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت ايما نكم » وهذا غير مستطيع ان ينكح المحصنات المؤمنات (والثاني) لا يجوز ، وهو الصحيح ، لقوله تعالى « ذلك لمن خشي العنت منكم » وهذا لا يخشى العنت . وان كانت عنده حرة لا يقدر على وطئها لصغر أو لرتق أو لضعف من مرض ففيه جهان .

(احدهما) يحل له نكاح الأمة ، لانه يخشى العنت .

(والثاني) لا يحل ، لان تحته حرة فلا يحل له نكاح الأمة ، والصحيح هو الأول ، فان لم تكن عنده حرة ولم يقدر على طول حرة وخشى العنت فتزوج أمة ثم تزوج حرة أو وجد طول حرة أو امن العنت لم يبطل نكاح الأمة . قال المزني : اذا جدد صداق حرة بطل نكاح الأمة ، لان شرط الإباحة قد زال ، وهذا خطأ ، لأن زوال الشرط بعد العقد لا حكم له كما لو امن العنت بعد العقد ، وان كان الزوج عبداً حل له نكاح الأمة ، وان وجد صداق حرة

ولم يخف العنت لأنها مساوية له فلم يقف تكاحها على خوف العنت عدم صداق
الحرّة كالحرّة في حق الحر .

فصل ويحرم على العبد تكاح مولاه ، لأن احكام الملك والنكاح
تتناقض ، فان المرأة بحكم الملك تطالبه بالسفر الى المشرق والعبد بحكم النكاح
يطالبها بالسفر الى المغرب ، والمرأة بحكم النكاح تطالبه بالنفقة ، والعبد بحكم
الملك يطالبها بالنفقة ، وان تزوج العبد حرّة ثم اشترته انفسخ النكاح ، لأن
ملك اليمين أقوى لأنه يملك به الرقبة والمنفعة ، فاسقط النكاح ، ويحرم على
المولى ان يتزوج امته لأن النكاح يوجب للمرأة حقوقاً يمنع منها ملك اليمين
فبطل ، وان تزوج جارية ثم ملكها انفسخ النكاح لما ذكرناه في العبد اذا تزوج
حرّة ثم اشترته .

فصل ويحرم على الاب تكاح جارية ابنه لأن له فيها شبهة تسقط
الحد بوطنها فلم يحل له تكاحها كالجارية المشتركة بينه وبين غيره ، فان تزوج
جارية اجنبي ثم ملكها ابنه ففيه وجهان (أحدهما) انه يبطل النكاح لأن ملك
الابن كملكه في اسقاط الحد وحرمة الاستيلاء فكان كملكه في ابطال النكاح
(والثاني) لا يبطل لأنه لا يملكها بملك الابن فلم يبطل النكاح) .

الشرح لا يجوز للحر المسلم نكاح الأمة المشتركة سواء كانت
وثنية أو كناية وقال أبو حنيفة : يجوز له نكاح الأمة الكتابية ، دليلنا قوله
تعالى : « ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت
أيماكنكم من فتياتكم المؤمنات » الآية ، فدل على أنه لا يجوز نكاح الفتيات
غير المؤمنات ، ويجوز للحر المسلم أن ينكح الأمة المسلمة بشرطين :

(أحدهما) أن يكون عادماً للطول وهو مهر الحرّة المحصنة . والمحصنات
هنا من الحرائر ولو كن أبكاراً ، والمحصنات أيضاً المزوجات والمحصنات
العفاف ، أحصنت المرأة عفت عن الزنا ، وكل امرأة عفيفة محصنة ومحصنة
(بفتح الصاد المهملة وكسرهما) وكل امرأة مزوجة محصنة بالفتح فقط ،
والحصان بفتح الحاء المرأة العفيفة ، ولعل اللفظ مأخوذ في الأصل من
الحصن وهو المكان الذي لا يقدر عليه لارتفاعه ، وحصن بالضم حصانة

فهو حصين ، والحصان بالكسر الفرس العتيق ، ولعله سمي بذلك لأن ظهره كالمحصن لصاحبه . وقيل انه ضن بمائة فلم ينزل الا على كريمة . ومن هذه المادة كان اذا أصاب الجر البالغ امرأته أو أصيبت الحرة البالغة بنكاح فهو احصان في الاسلام والشرك ، والمراد في نكاح صحيح ؛ واسم الفاعل من أحصن اذا تزوج محصن بالفتح على غير قياس والمرأة محصنة أيضاً على غير قياس ، ولذا قال تعالى « المحصنات » .

(والثاني) أن يكون خائفاً من العنت ، والعنت الخطأ وأيضا المشقة ؛ يقال : أكمة عنوت أى شاقة . قال تعالى : « عزيز عليه ما عنتم » وقال : « ودوا ما عنتم » ومعناه هنا الفجور أو الوقوع في المشقة المفضية الى الزنا ، فان خاف العنت أو لم يستطع الطول جاز له أن ينكح الأمة المسلمة ، وبه قال ابن عباس وجابو رضي الله عنهم . ومن التابعين الحسن وعطاء وطاوس وعمر بن دينار والزهرى ؛ ومن الفقهاء مالك والأوزاعي .

وقال أبو حنيفة : اذا لم يكن تحته حرة حل له نكاح الأمة وان لم يخف العنت سواء كان قادراً على صداق حرة أو غير قادر ، وقال الثوري وأبو يوسف : اذا خاف العنت حل له نكاح الأمة ، وان لم يعدم الطول . وقال عثمان البتي : يجوز له أن يتزوج الأمة بكل حال كالحرة .

دليلنا قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيما نكح من فتياتكم المؤمنات » الى قوله : « ذلك لمن خشى العنت منكم » فلم يجز نكاحها الا مع وجود الشرطين ؛ فان وجد مهر حرة مسلمة لم يجز له نكاح الأمة للآية . وان كان مجنوناً لم يحل له نكاح الأمة لأنه لا يخاف الزنا ؛ وان كان عادماً لطول حرة مسلمة وخائفاً للعنت فأقرضه رجل مهر حرة مسلمة أو رضيت الحرة بتأخير الصداق عليه حل له نكاح الأمة ، لأن عليه ضرراً بتعلق الدين بذمته ، وان بذل له رجل هبة الصداق حل له نكاح الأمة لأن عليه منة في ذلك ، وان وجد طول حرة مسلمة الا أنه لا يتزوج لقصور نسبه أو لم يزوجه أهل البلد الا بأكثر من مهر المثل فله أن يتزوج أمة لأنه

غير قادر على حرة مسلمة ، ووجود الشيء بأكثر من ثمن مثله بمنزلة عدمه ،
وان رضيت الحرة بدون مهر المثل وهو واجد له فهل له أن يتزوج أمة ؟
فيه وجهان حكاهما المسعودي ، وان كان تحته حرة صغيرة لا يقدر على
وطئها ، أو تحته كبيرة مريضة أو غائبة لا يصل إليها فهل له أن يتزوج
أمة ؟ فيه وجهان : (أحدهما) يجوز له نكاح الأمة ، لأن الله تعالى شرط
فى نكاحها أن لا يستطيع نكاح المحصنات المؤمنات والشرط موجود .
(والثانى) لا يجوز له وهو الأصح لأنه لا يخاف العنت .

مسألة لا يصح نكاح العبد لمولاته لتناقض أحكام الملك والنكاح
فى النفقة والسفر ؛ لأن العبد مستحق النفقة عليها وهى مستحقة النفقة
عليه ، وللمرأة أن تسافر بعبدها الى أى بلد تشاء ، وللزوج أن يسافر
بزوجه الى أى بلد يشاء ، فلو صححنا نكاحه لمولاته لتناقضت الأحكام
فى ذلك ؛ فان تزوج حرة ثم ملكته انفسخ نكاحها منه لأن حكم ملك اليمين
أقوى من النكاح . ولا يصح للرجل أن ينكح جارية ولده لصلبه ، ولا ولدولده
وان سفل لأن له شبهة فى ماله بدليل أنه يجب عليه اغفاه فصار كجارية
نفسه ، وفى أحكام هذه الفصول فروع كثيرة اجتزأنا بأحراها بنظرة
الاسلام الى ظاهرة الرق لندعم بها ما قررنا فى أول أبواب العتق . والله
تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز نكاح الممتدة من غيره لقوله تعالى « ولا تعزموا
عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » ولأن العدة وجبت لحفظ النسب ، فلو
جوزنا فيها النكاح اختلط النسب وبطل المقصود ، ويكره نكاح المرتابة بالحمل
بعد انقضاء العدة ، لأنه لا يؤمن أن تكون حاملا من غيره ، فان تزوجها ففيه
وجهان .

(أحدهما) وهو قول أبى العباس ان النكاح باطل لانها مرتابة بالحمل
فلم يصح نكاحها ، كما لو حدثت الربة قبل انقضاء العدة (والثانى) وهو
قول أبى سعيد وأبى إسحاق انه يصح ، وهو الصحيح ، لانها ربة حدثت

بعد انقضاء العدة فلم تمنع صحة العقد كما لو حدثت بعد النكاح ، ويجوز نكاح الحامل من الزنا لأن حملها لا يلحق بأحد فكان وجوده كعدمه) .

الشرح الأحكام : لا يصح نكاح المعتدة من غيره لقوله تعالى : « ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » فالعزم على الشيء وعزمه عزمًا من باب ضرب عقد ضميره على فعله ، والمعنى هنا لا تعزموا على عقدة النكاح في العدة ؛ والعزم عليه بعدها لا بأس به ، ثم حذف على . قال سيويه : والحذف في هذه الآية لا يقاس عليه .

قال النحاس : يجوز أن يكون المعنى ولا تعقدوا عقدة النكاح ، لأن معنى تعزموا وتعقدوا واحد قيل : إن العزم على الفعل يتقدمه فيكون في هذا النهي مبالغة ، لأنه إذا نهى عن المتقدم على الشيء كان النهي عن ذلك الشيء بالأولى وحتى هنا غاية للنهي ، وبلوغ الكتاب أجله كناية عن انقضاء العدة ، والكتاب هنا هو الحد والقدر الذي رسم من المدة سماه كتاباً لكونه محدوداً ومفروضاً . كقوله تعالى : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » والمراد بالأجل آخر مدة العدة .

وان ارتابت بالحمل بأن بان أمارات الحمل وشكت هل هو حمل أو لا ؟ فإن حدث لها هذه الرية قبل انقضاء العدة ، ثم انقضت عدتها بالاقرار أو بالشهور والرية باقية يصح نكاحها لأنها تشك في خروجها من العدة والأصل بقاؤها . وإن انقضت عدتها من غير رية فتزوجت ثم حدثت لها رية بالحمل لم تؤثر هذه الرية ، لأن النكاح قد صح في الظاهر . وإن انقضت عدتها بالشهور أو بالاقرار ثم حدثت لها رية بالحمل فيكره نكاحها ، فإن تزوجها رجل فهل يصح ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا يصح لأنها مرتابة بالحمل فلم يصح نكاحها ؛ كما لو حدثت بها رية قبل انقضاء العدة ثم انقضت عدتها وهي مرتابة بالحمل فلم يصح نكاحها كذلك هذا مثله . (والثاني) يصح نكاحها وهو المذهب لأنها رية حدثت بعد انقضاء عدتها فلم تؤثر كما لو نكحت بعد انقضاء العدة ثم حدثت الرية .

فرع إذا زنت المرأة لم يجب عليها العدة ، سواء كانت حائلاً

أو حاملا ، فإن كانت حائلا جاز للزاني ولغيره عقد النكاح عليها وإن حملت من الزنا فيكره نكاحها قبل وضع الحمل ، وهو أحد الروایتين عن أبي حنيفة رضى الله عنه وذهب ربيعة ومالك والثوري وأحمد وإسحاق رضى الله عنهم الى أن الزانية يلزمها العدة كالملوطة بشبهة ، فإن كانت حائلا اعتدت ثلاثة أقراء ، وإن كانت حاملا اعتدت بوضع الحمل ، ولا يصح نكاحها قبل وضع الحمل .

قال مالك رضى الله عنه : إذا تزوج امرأة ولم يعلم أنها زانية ثم علم أنها حامل من زنا فاته يفارقها ، فإن كان قد وطئها لزمه مهر المثل . وقال ربيعة : يفارقها ولا مهر عليه . وذهب ابن سيرين وأبو يوسف رضى الله عنهما الى أنها إن كانت حائلا فلا عدة عليها ، وإن كانت حاملا لم يصح عقد النكاح عليها حتى تضع وهي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة .

دليلنا قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحرم الحرام الحلال » والعقد على الزانية كان حلالا قبل الزنا وقبل الحمل فلا يحرمه الزنا . وروى أن رجلا كان له ابن تزوج امرأة لها ابنة ففجر الغلام بالصبية ، فسألها عمر رضى الله عنه فأقرا فجلدهما وحرص أن يجمع بينهما بالنكاح فأبى الغلام ولم ير عمر رضى الله عنه انقضاء العدة ، ولم ينكر عليه أحد ، فدل على أنه اجماع ولأنه وطئ لا يلحق به النسب ، أو حمل لا يلحق بأحد فلم يمنع صحة النكاح كما لو لم يوجد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويحرم على الحر أن يتزوج بأكثر من أربع نسوة ، لقوله تعالى « فاتكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » وروى عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما « أن غيلان بن سلمة أعلم وتحنه عشر نسوة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : خذ متهن أربعاً » ويحرم على المبد أن يجمع بين أكثر من امرأتين . وقال أبو ثور : يحل له أن يجمع بين أربع ، وهذا خطأ لما روى أن عمر رضى الله عنه خطب وقال « من يعلم ماذا يحل للمملوك

من النساء ؟ فقال رجل : انا ، فقال : كم ؟ قال اثنان ، فسكت عمر «
ودوى ذلك من على وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما) •

الشرح حديث ابن عمر رواه أحمد وابن ماجه والترمذى من طريق الزهرى عن سالم عن أبيه ، وأخرجه الشافعى عن الثقة عن معمر عن الزهرى بإسناده المذكور • وأخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصحاه • وزاد أحمد فى رواية : فلما كان فى عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه ، فبلغ ذلك عمر فقال : انى لأظن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك فقذفه فى نديك ، ولعلى لا تمكث الا قليلا ، وإيم الله لتراجعن نساءك ولترجعن مالك أو لأورثن منك ولأمرن بقبرك أن يرجم كما رجم قبر أبى هلال • قال البزار : جوده معمر بالبصرة وأفسده باليمن •

وحكى الترمذى عن البخارى أنه قال : هذا الحديث غير محفوظ • قال البخارى : وأما حديث الزهرى عن سالم عن أبيه فأنما هو « أن رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر : لتراجعن نساءك أو لأرجنك » وحكم أبو حاتم وأبو زرعة بأن المرسل أصح • وحكى الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة • قال : فإن رواه عنه ثقة خارج البصرة حكمنا له بالصحة وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقى بظاهر الحكم فأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل اليمامة عنه •

قال الحافظ ابن حجر : ولا يفيد ذلك شيئا فإن هؤلاء كلهم إنما سمعوا منه بالبصرة ، وعلى تقدير أنهم سمعوا منه بغيرها فحديثه الذى حدث به فى غير بلده مضطرب ، لأنه كان يحدث فى بلده من كتبه على الصحة • وأما اذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها ، اتفق على ذلك أهل العلم كابن المدينى والبخارى وابن أبى حاتم ويعقوب بن شيبه وغيرهم ، وحكى الأثرم عن أحمد أن هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه ، وأعله يتفرد معمر فى وصله وتحديثه به فى غير بلده • وقال ابن عبد البر : طرقة كلها معلولة ، وقد أطل الدارقطنى فى العلل تخريج طرقة ورواه ابن عيينة ومالك عن الزهرى

مرسلاً ، ورواه عبد الرزاق عن معمر كذلك ، وقد وافق معمر على وصله بحر كنيز السقاء عن الزهري ولكنه ضعيف وكذا وصله يحيى بن سلام عن مالك ويحيى ضعيف جداً ، وأما الزيادة التي رواها أحمد عن عمر فأخرجها أيضاً النسائي والدارقطني ، قال الحافظ ابن حجر : وإسناده ثقات ، وهذا الموقوف على عمر هو الذي حكم البخاري بصحته وقد توبع الحديث بما رواه أبو داود وابن ماجه عن قيس بن الحرث قال : « أسلمت وعندي ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال : اختر منهن أربعاً » وفي رواية الحرث بن قيس ، وفي إسناده محمد ابن أبي ليلى : وقد ضعفه غير واحد من الأئمة ، وقد توبع أيضاً بما روى عن عروة بن مسعود وصفوان بن أمية عند البيهقي وقد استدلل جمهور أهل العلم بهذه الأخبار على تحريم الزيادة على أربع .

وذهبت الظاهرية الى أنه يحل للرجل أن يتزوج تسعاً ، ووجههم قوله تعالى : « ثلث وثلاث ورباع » ومجموع ذلك لا باعتباره ما فيه من العدل تسع . وقد أخطأ الشوكاني في عزو ذلك الى ابن الصباغ والعمراني وبعض الشيعة ، والصحيح أن ابن الصباغ والعمراني ردا على القائلين بهذا كالقاسم ابن ابراهيم وبعض الشيعة وبعض الظاهرية ، وإحاشا لبعض أصحابنا من الفضول أن يذهبوا الى حل أكثر من أربع ، ونحن نعتد في شرح هذا السفر على أقوال ابن الصباغ والعمراني وغيرهما من أصحابنا ، ولم نجد لأحد منهم الذهاب الى هذا المذهب ، وهي زلة للشوكاني تنأى به عن ساحة المحررين .

وأما خبر عمر فقد أخرج الدارقطني بسنده الى عمر رضي الله عنه قال : « ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتعتد الأمة حيضتين » وقد روى البيهقي وابن أبي شيبة من طريق الحكم بن عتيبة أنه أجمع الصحابة على أن العبد لا ينكح أكثر من اثنتين . وقال الشافعي بعد أن روى ذلك عن علي وعمر وعبد الرحمن بن عوف : أنه لا يعرف لهم من الصحابة مخالف . وأخرجه ابن أبي شيبة عن جماهير التابعين عطاء والشمسي والحسن وغيرهم .

ويؤخذ من هذا الفصل الرد على القائلين بإباحة التزويج بأكثر من أربع لأن الأحاديث التي سقناها تنتهض الى درجة الحسن الذي ينتهض حجة للعمل به ، ويجب على استدلالهم بزواج النبي صلى الله عليه وسلم بأن هذا مخصوص به ، ويجب عن الآية بأنه من المستساغ لغة أن تقول عن ألف جاءك : جاءني هؤلاء مثني مثني أو ثلاث ، أو رباع إذا كان مجيئهم اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة ، ويؤيد ذلك كون الأصل في الفروج الحرمة ، كما صرح به الخطابي ، فلا يجوز الاقدام على شيء منه الا بدليل . وأيضاً هذا الخلاف مسبوق بالاجماع على عدم جواز الزيادة على الأربع كما صرح بذلك في البحر .

وقال في الفتح : اتفق العلماء على أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم الزيادة على أربع نسوة يجمع بينهن وقد مضى بحثنا في حكمة هذه الخاصة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز تكاح الشغار ، وهو أن يزوج الرجل ابنته أو اخته من رجل على أن يزوجه ذلك ابنته أو اخته ، ويكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للآخرى ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار ، والشغار أن يزوج الرجل ابنته من الرجل على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق » لأنه أشرك في البضع بينه وبين غيره فبطل العقد ، كما لو زوج ابنته من رجلين .

فاما إذا قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك صح النكاحان ، لأنه لم يحصل التشريك في البضع ، وأما حصل الفساد في الصداق ، وهو أنه جعل الصداق أن يزوجه ابنته فبطل الصداق وصح النكاح . وإن قال : زوجتك ابنتي بمائة على أن تزوجني ابنتك بمائة صح النكاحان ووجب مهر المثل ، لأن الفساد في الصداق وهو شرطه مع المائة تزويج ابنته ، فاشبه المسئلة قبلها . وإن قال زوجتك ابنتي بمائة على أن تزوجني ابنتك بمائة ويكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للآخرى ففيه وجهان (أحدهما) يصح لأن الشغار هو الخالي من الصداق ، وههنا لم يخل من الصداق (والثاني) لا يصح وهو المذهب ، لأن المبطل هو التشريك في البضع ، وقد اشترك في البضع .

الشرح حديث ابن عمر رواه عنه نافع وأخرجه الشيخان وأصحاب السنن الأربعة وأحمد في مسنده والدارقطني ، ولم يذكر الترمذي ما ورد من تفسير الشغار . وأبو داود جعله من كلام نافع ، وهو كذلك في رواية عند أحمد والشيخين وروى عن ابن عمر أيضاً عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا شغار في الإسلام » وعند أحمد ومسلم أيضاً عن أبي هريرة « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار ؛ والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي أو زوجني أختك وأزوجك أختي » .

وأخرج أحمد وأبو داود عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج : « أن العباس بن عبد الله بن عباس أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته وأنكحه عبد الرحمن ابنته . وقد كانا جعلاه صداقاً ، فكتب معاوية بن أبي سفيان إلى مروان بن الحكم يأمره بالتفريق بينهما . وقال في كتابه : هذا الشغار الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه . وأخرج أحمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام ، ومن انتهب فليس منا » وروى مثل ذلك عن جابر عند مسلم .

وأخرج البيهقي عن جابر أيضاً « نهى عن الشغار ، والشغار أن تتكح هذه بهذه بغير صداق ؛ بضع هذه صداق هذه ، وبضع هذه صداق هذه » وأخرج عبد الرزاق عن أنس مرفوعاً : « لا شغار في الإسلام ، والشغار أن يزوج الرجل الرجل أخته بأخته » وأخرج أبو الشيخ من حديث ريحانة « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاغرة أن يقول : زوج هذا من هذه ، وهذه من هذا بلا مهر » وأخرج الطبراني عن أبي بن كعب مرفوعاً « لا شغار ، قالوا : يا رسول الله وما الشغار ؟ قال : انكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما » .

وقال الشافعي في حديث ابن عمر « لا أدرى التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك . هكذا حكى عن

الشافعي البيهقي في المعرفة • قال الخطيب : تفسير الشغار ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من قول مالك • وهكذا قال غير الخطيب ؛ قال القرطبي : تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة ، فإن كان مرفوعاً فهو المقصود ، وإن كان من قول الصحابي فمقبول أيضاً لأنه أعلم بالمقال وأقعد بالحال •

أما لغات الفصل فالشغار مادته من شجر البلد من باب قعد إذا علا عن حافظ يمنعه ، وشجر الكلب شجراً من باب تقع رفع إحدى رجليه ليبول ، وشجرت رفعت رجلها للنكاح ؛ وشجرتها فعلت بها ذلك يتعدى ويلزم وقد يتعدى بالهمز فيقال أشجرتها • وقال في المصباح : وشاغر الرجل الرجل شجاراً من باب قتل زوج كل واحد صاحبه حريمته على أن يضع كل واحدة صداق الأخرى ولا مهر سوى ذلك وكان سائغاً في الجاهلية • قيل مأخوذ من شجر البلد ، وقيل مأخوذ من شجر برجله إذا رفعها ، والشغار وزان سلام : الفارع اهـ •

قال ابن بطال : قال في الفائق : هو من قولهم شجرت بني فلان من الباب إذا أخرجتهم قال :

ونحن شجرنا ابني تزار كليهما وكلباً بطعن مرهب متقاتل

ومنه قولهم : تفرقوا شجر بفر ، لأنهما إذا تبدلا بأختيهما فقد أخرج كل واحد منهما أخته إلى صاحبه وفارق بها إليه • وقيل سمي شجاراً لخلوه عن المهر من قولهم : شجر البلد إذا خلا عن أهله • وقال في الشامل : وقيل سمي شجاراً لقبحه تشبيهاً برفع الكلب رجله ليبول •

أما الأحكام قال العمراني في البيان : ولا يصح الشغار ، وهو أن يقول رجل لآخر : زوجتك ابنتي أو أختي أو امرأة بلى عليها ، على أن تزوجني ابنتك أو أمك فيكون يضع كل واحدة منهما صداقاً للأخرى ؛ وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وقال الزهري والثوري وأبو حنيفة وأصحابه : يصح : ويجب مهر المثل • اهـ

دليلنا ما سقناه من الأحاديث والأخبار المستفيضة ، ولأنه حصل فى البضع تشريك فلم يصح العقد مع ذلك ، كما لو زوج ابنته من رجلين •
وبيان التشريك أنه جعل البضع ملكا للزوج وابنته ؛ لأنه اذا قال زوجتك ابنتى فقد ملك الزوج بضعها ، فاذا قال : على أن تزوجنى ابنتك ، فيكون بضع كل واحدة منهما مهراً للأخرى فقد شرك ابنة الزوج فى ملك بضع هذه الزوجة ؛ لأن الشئ اذا جعل صداقا اقتضى تملكه لمن جعل صداقا لها ، فصار التشريك حاصلا فى البضعين فلم يصح •

اذا ثبت هذا فانه ان قال : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك واقتصر على هذا فالنكاح صحيح لأنه لم يحصل فى البضع تشريك ، وانما حصل الفساد فى الصداق ، وهو أنه جعل مهر ابنته ففسد المهر المسمى ووجب مهر المثل • هذا نقل البغداديين من أصحابنا •

وقال المسعودى : هل يصح النكاح ؟ فيه وجهان : (أحدهما) يصح لما ذكرناه • (والثانى) لا يصح لأنهما لم يسميا صداقا صحيحاً ، ولكن جعل عقد نكاح كل واحدة منهما صداقا للأخرى ؛ لأنه أخرج ذلك مخرج الصداق ، والأول هو المشهور • وان قال : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك ويكون مهر كل واحدة منهما كذا وكذا ؛ فيصح النكاحان ويبطل المهران المسميان ، ويجب لهما مهر المثل سواء اتفق المهران أو اختلفا ، لأنه لم يحصل فى البضعين تشريك ، وانما حصل الفساد فى المهر لأنه شرط مع المهر تزويج ابنته فهو كما لو قال : زوجتك ابنتى بمائة على أن تبيعنى دارك ، فان النكاح صحيح والمهر باطل •

وان قال زوجتك ابنتى على أن تطلق زوجتك ويكون ذلك صداقا لابنتى صح النكاح ولا يلزمه أن يطلق زوجته ويجب للزوجة مهر المثل ، لأنه لم يسم لها صداقا صحيحاً • وان قال : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك ويكون بضع ابنتك صداقا لابنتى صح النكاح الأول ولم يصح النكاح الثانى ، لأنه ملكه بضع ابنته فى الابتداء من غير تشريك وشرط عليه شرطا فاسداً وهو التزويج فلم يؤثر فى عقد الأولى والثانية هى التى حصل التشريك فى بضعها •

وان قال : زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك ويكون بضع ابنتي مهراً لابنتك فالعقد على ابنة المخاطب باطل ، لأن التشريك حصل في بضعها ، والعقد على ابنة القائل صحيح لأنه لم يحصل في بضعها تشريك .

وان قال : زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك ويكون بضع كل واحدة مائة درهم صداقاً للأخرى ففيه وجهان : (أحدهما) أن النكاحين صحيحان ، ويجب لها مهر المثل ، لأن الشغار هو الخالي عن المهر ، وههنا لم يخل عن المهر . (والثاني) وهو الصحيح ؛ أن النكاحين باطلان ، لأن التشريك في البضع موجود مع تسمية المهر والمفسد هو التشريك . وان قال : زوجتك ابنتي وهذا الحائط فهل يصح النكاح ؟ فيه وجهان حكاهما صاحب العدة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز نكاح المتعة وهو أن يقول : زوجتك ابنتي يوماً أو شهراً لما روى محمد بن علي رضي الله عنهما ((أنه سمع أباه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وقد لقي ابن عباس وبلغه أنه يرخص في متعة النساء ، فقال له علي كرم الله وجهه : إنك امرؤ تائه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأنسية)) ولأنه عقد يجوز مطلقاً فلم يصح مؤقتاً كالبيع ولأنه نكاح لا يتعلق به الطلاق والظهار والارث وعدة الوفاة فكان باطلاً كسائر النكحة الباطلة .

فصل ولا يجوز نكاح المحلل وهو أن ينكحها على أنه إذا وطئها فلا نكاح بينهما وإن يتزوجها على أن يحللها للزوج الأول لما روى هزيل عن عبد الله قال ((لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الوأصاة والموصولة ، والواشمة والموشومة والمحلل والمحلل له ، وأكل الربا ومطعمه)) ولأنه نكاح شرط انقطاعه دون غايته ، فشابه نكاح المتعة . وان تزوجها على أنه إذا وطئها طلقها ففيه قولان (أحدهما) أنه باطل لما ذكرناه من العلة (والثاني) أنه يصح لأن النكاح مطلق ، وإنما شرط قطعه بالطلاق فبطل الشرط وصح العقد ، فإن تزوجها واعتقد أنه يطلقها إذا وطئها كره ذلك ، لما روى أبو مرزوق التجيبي ((أن رجلاً أتى عثمان رضي الله عنه فقال : أن جاري طلق أمراته في غضبه

ولقى شدة فأردت أن احتسب نفسي ومالي فأتزوجها ثم أبني بها ثم أطلقها
فترجع إلى زوجها الأول ، فقال له عثمان رضي الله عنه : لا تنكحها إلا بنكاح
رغبة « فإن تزوج على هذه النية صح النكاح لأن العقد إنما يبطل بما شرط
لا بما قصد ، ولهذا لو اشترى عبداً بشرط أن لا يبيعه بطل ، ولو اشتراه
بنية أن لا يبيعه لم يبطل .

فصل وإن تزوج بشرط الخيار بطل العقد لأنه عقد يبطله التوقيت
فبطل بالخيار الباطل كالبيع . وإن شرط أن لا يتسرى عليها أو ينقلها من بلدها
بطل الشرط لأنه يخالف مقتضى العقد ولا يبطل العقد لأنه لا يمنع مقصود العقد وهو
الاستمتاع فإن شرط أن لا يطأها ليلاً بطل الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم
« المؤمنون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » فإن كان الشرط
من جهة المرأة بطل العقد ، وإن كان من جهة الزوج لم يبطل ، لأن الزوج يملك
الوطء ليلاً ونهاراً وله أن يترك ، فإذا شرط أن لا يطأها فقد شرط ترك ماله
تركه . والمرأة يستحق عليها الوطء ليلاً ونهاراً ، فإذا شرطت أن لا يطأها فقد
شرطت منع الزوج من حقه ، وذلك يناقض مقصود العقد فبطل .

الشرح حديث على كرم الله وجهه رواه عنه ولده محمد
ابن الحنفية وأخرجه أحمد والبخاري ومسلم بلفظ « أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خير » وفي
رواية « ونهى عن متعة النساء يوم خير وعن لحوم الحمر الانسية » وقد
أخرج أحمد والبخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « كنا
نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معنا نساء ، فقلنا ألا نختص ؟
فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا بعد أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل » ثم قرأ
عبد الله « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » الآية
وعن أبي جمرة « سألت ابن عباس عن متعة النساء فرخص فقال له مولى
له : إنما ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة ؛ فقال : نعم » .

وعن محمد بن كعب عن ابن عباس قال : « إنما كانت المتعة في أول
الاسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة ، فيتزوج المرأة بقدر
ما يرى أن يقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شأنه حتى نزلت هذه الآية :
« إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » قال ابن عباس : « فكل فرج

سواهما حرام» رواه الترمذى • وفى اسناده موسى بن عبيد الربدى ، وهو ضعيف ، وقد روى الرجوع عن ابن عباس جماعة منهم ابن خلف القاضى المعروف بوكيع فى كتابه الغرر بسنده المتصل بسعيد بن جبير قال : « قلت لابن عباس : ما تقول فى المتعة ، فقد أكثر فيها حتى قال فيها الشاعر • قال : وما قال ؟ قال :

قلت للشيخ لما طال محبسه :

يا صاح هل لك فى فتوى ابن عباس ؟

وهل ترى رخصة الأطراف آنسة

تكون مثواك حتى مصدر الناس ؟

وقال : وقد قال فيه الشاعر ؟ قلت : نعم ، قال فكرها أو نهى عنها ، ورواه الخطابى عن سعيد قال : قد سارت بفتياك الركبان ، وقالت فيه الشعراء ، وذكر البيتين فقال : سبحان الله ، والله ما بهذا أفئيت وما هى الا كالميتة لا تحل الا لمضطر ، وروى الرجوع أيضاً البيهقى وأبو عوانة فى صحيحه • وقال ابن حجر بعد أن ذكر رجوع ابن عباس وذكر حديث سهل ابن سعد عند الترمذى بلفظ : « انما رخص النبى صلى الله عليه وسلم فى المتعة لغربة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها بعد ذلك » •

أما حديث هزيل عن عبد الله فقد أخرجه النسائى ، أخبرنا عمرو ابن منصور حدثنا أبو نعيم عن سفيان عن أبى قيس عن هزيل عن عبد الله بلفظ المصنف • وعبد الله هو ابن مسعود ، وفى اسناده أبو قيس وهو عبد الرحمن بن ثروان الأودى روى عن هزيل بن شرحبيل وغيره • قال عبد الله بن أحمد : سألت أبى عنه فقال : هو كذا وكذا — وحرك يده — وهو يخالف فى أحاديث • قال الحافظ الذهبى : خرج له البخارى حديثه عن هزيل قال : أخبر ابن مسعود بقول أبى موسى فى ميراث ابنة وابنة ابن وأخت • وصحح الترمذى حديثه عن هزيل عن عبد الله فى لعن المحلل • وخرج له البخارى بالاسناد : أن أهل الجاهلية كانوا يسيبون • • الحديث •

وأخرجه الترمذى بلفظ « لعن الله المحلل والمحلل له » ولم يذكر بقية

الحديث من الواصلة الى غير ما ذكرنا . وقال الترمذى بعد ذكر الحديث :
 هذا حديث حسن صحيح وأبو قيس الأودى اسمه عبد الرحمن بن ثروان ،
 وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه والعمل
 على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وغيرهم ، وهو
 قول الفقهاء من التابعين وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي
 وأحمد وإسحاق . قال : وسمعت الجارود بن معاذ يذكر عن وكيع أنه قال
 بهذا . وقال : ينبغي أن يرمى بهذا الباب من قول أصحاب الرأي . قال
 جارود : قال وكيع : وقال سفيان : اذا تزوج الرجل المرأة ليحللها ثم بدا له
 أن يمسكها فلا يحل له أن يمسكها حتى يتزوجها بنكاح جديد . اهـ

وقد أخرج الحديث أحمد في مسنده وأخرجه ابن ماجه والدارقطنى
 كلها من طريق ابن مسعود ، وقد صححه ابن القطان وابن دقيق العيد على
 شرط البخارى وله طريق أخرى أخرجه عبد الرزاق . وروى عن عقبة
 ابن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟
 قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : هو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له »
 أخرجه ابن ماجه والحاكم وأعله أبو زرعة وأبو حاتم بالارسال وحكى
 الترمذى عن البخارى أنه استنكره . وقال أبو حاتم : ذكرته ليحيى بن بكير
 فأنكره انكاراً شديداً وسياق اسناده فى سنن ابن ماجه هكذا : حدثنا
 يحيى بن عثمان بن صالح المصرى حدثنا أبى سمعت الليث بن سعد يقول :
 قال لى مشرح بن هاعان : قال عقبة بن عامر فذكره ، ويحيى بن عثمان
 ضعيف ومشرح قد وثقه ابن معين وهو مشرح المعافى (بفتحين وفاء)
 البصرى أبو مصعب . وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس مثله ، وفى اسناده
 زمعة بن صالح وهو ضعيف .

وعن أبى هريرة عند أحمد وإسحاق والبيهقى والبخارى وابن أبى حاتم
 فى العلل والترمذى فى العلل ، وحسنه البخارى ، والأحاديث المذكورة تدل
 على تحريم التحليل لأن اللعن انما يكون على ذنب عظيم .

قال الحافظ ابن حجر : استدلووا بهذا الحديث على بطلان النكاح اذا شرط الزوج انه اذا نكحها وبانت منه أو شرط أنه يطلقها أو نحو ذلك وحملوا الحديث على ذلك ولا شك أن اطلاقه يشمل هذه الصورة وغيرها ، لكن روى الحاكم والطبراني في الأوسط عن عمر أنه جاء اليه رجل فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها أخ له عن غير مؤامرة ليحلها لأخيه ؛ هل تحل للأول ؟ قال : لا الا بنكاح رغبة . كنا نعد هذا سفاحا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : وقال ابن حزم : ليس الحديث على عمومته في كل محل اذ لو كان كذلك لدخل فيه كل واهب وبائع ومزوج ، فصح أنه أراد بعض المحللين ، وهو من أحل حراما لغيره بلا حجة ، فتعين أن يكون ذلك فيمن شرط ذلك ؛ لأنهم لم يختلفوا في أن للزوج اذا لم ينو تحليلها للأول ونوت هي أنه لا يدخل في اللعن فدل على أن المعتبر الشرط . اهـ

أما اللغات فقوله : المتعة ومادته من المتاع وهو كل ما ينتفع به ، وأصل المتاع ما يتبلغ به من الزاد ، وهو اسم من متعته اذا أعطيته ذلك ، ومتعة المطلقة سنأتى ومتعة الحج مضت ؛ ونكاح المتعة هو النكاح المؤقت في العقد . قال في العباب : كان الرجل يشارط المرأة شرطا على شيء الى أجل معلوم ويعطيها ذلك فيستحل بذلك فرجها ثم يخلي سبيلها من غير تزويج ولا طلاق « وقيل في قوله تعالى : « فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن » المراد نكاح المتعة ، والآية محكمة والجمهور على تحريم نكاح المتعة .

وقالوا في معنى قوله « فما استمتعتم » فما نكحتم على الشرطة التي في قوله تعالى : « أن تبغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين » أى عاقدن النكاح ، واستمتعتم بكذا وتمتع به انتفعت . وقوله « الحمر الانسية » كل حيوان انسى ما كان أيسر ؛ والوحشى من كل دابة الجانب الأيمن . قال الشاعر :

فمالت على شق وحشيتها وقد ريع جانبها الأيسر

قال الأزهرى : قال أئمة اللغة : الوحشى من جميع الحيوان غير الانسان الجانب الأيمن ، وهو الذى لا يركب منه الراكب ولا يحلب من الحالب ، والانس الجانب الأيسر وقد مضى له مزيد . وقوله « انك امرؤ تائه » من التيه بكسر التاء : المفاضة ، والتهيء بالفتح والمد مثله ، وهى التى لا علامة فيها يهتدى بها وتاه الانسان فى المفاضة يئنه فيها ضل عن الطريق ، وتاه يتوه توها لغة ، وقد تيهته وتوته . ومنه يستعار لمن رام أمراً فلم يصادف الصواب ، فيقال : انه تائه .

وقوله « الواصلة » وصلت المرأة شعرها بشعر غيره وصلا فهى واصلة ؛ « واستوصلت » سألت أن يفعل بها ذلك ، واسم الفاعل هنا مفعولاً باسم المفعول « الواصلة والموصولة » معناه التى تصل الشعر لغيرها ، والموصولة التى يفعل بها ذلك « والواشمة والموشومة » وشمّت المرأة يدها من باب وعد غرزتها بآبرة ثم ذرت عليها النور ، وهو التيلج وتسميه العامة بمصر النيلة ، وهو دخان الشحم ، حتى يخضر .

اما الأحكام فلا يصح عندنا نكاح المتعة ؛ وهو أن يتزوج لمدة معلومة أو مجهولة بأن يقول زوجنى ابتك شهراً أو أيام الموسم ؛ وبه قال جميع الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين والفقهاء الا ابن جريج فانه قال : يصح ، وقد ورد اسم ابن جريج خطأ فى نيل الأوطار بابن جرير والصواب ما ذكرنا . وقال ابن المنذر : جاء عن الأوائل الرخصة فيها ، ولا أعلم اليوم أحداً يجيزها الا بعض الرافضة ، ولا معنى يخالف كتاب الله وسنة رسوله .

(قلت) ودليل المجيزين ما ثبت من إباحته صلى الله عليه وسلم لها فى مواطن متعددة ، منها فى عمرة القضاء ؛ كما أخرجه عبد الرزاق عن الحسن البصرى وابن حبان عن سبرة ، ومنها فى خير كما فى حديث ابن مسعود ؛ ومنها عام الفتح كما فى حديث سبرة أيضاً . ومنها يوم حنين رواه النسائى من حديث على . قال الفتح : ولعله تصحيف عن خبر ؛ وذكره الدارقطنى بلفظ حنين . ووقع فى حديث سلمة فى عام أوطاس . قال السبيلى : وهو موافق لرواية من روى عام الفتح ، فانهما كانا فى عام واحد ، ومنها فى

تبوك رواه الحازمي والبيهقي عن جابر ولكنه لم يجها لهم النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غزوة تبوك حتى اذا كنا عند الثنية مما يلي الشام جاءتنا نسوة تمتعنا بهن يظفن برجالنا ، فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهن فأخبرناه ، فغضب وقام فينا خطيبا ، فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة ، فتوادعنا يومئذ ولم نعد ، ولا نعود فيها أبدا ، فلذا سميت ثنية الوداع » قال الذهبي : وهذا اسناد ضعيف ، لكن عند ابن حبان من حديث أبي هريرة ما يشهد له .

قال ابن حجر : انه لا يصح من روايات الاذن بالمتعة شيء بغير علة الا في غزوة الفتح لأن الاذن في عمرة القضاء من مراسيل الحسن وكل مراسيله ضعيفة وعلى تقدير ثبوته فلعله أراد أيام خير ، لأن القضاء وخير كانا في سنة واحدة ، كالفتح وأوطاس ويبعد كل البعد أن يقع في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح في أيام الفتح قبلها فانها حرمت الى يوم القيامة .

فرع وأما نكاح المحلل فان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا فانها لا تحل له الا بعد زوج واصابة ، فاذا طلق امرأته وانقضت عدتها منه ثم تزوجت بآخر بعده ففيها ثلاث مسائل (احداهن) أن يقول : زوجتك ابنتي الى أن تطأها أو الى أن تحللها للأول ، فاذا أحللتها فلا نكاح بينكما ، وهذا باطل بلا خلاف للأحاديث في لعن المحلل والمحلل له ووصفه بالتيس المستعار ، ولأن هذا أفسد من نكاح المتعة لأنه يعقده الى مدة مجهولة (الثانية) أن يقول : زوجتك ابنتي على أنك اذا وطئتها طلقته . أو قال تزوجتك على أني اذا أحللتك للأول طلقتك ، وكان هذا الشرط بنفس العقد فقيه قولان :

(أحدهما) أن النكاح باطل لقوله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله المحلل والمحلل له » ولم يفرق .

(والثاني) أن النكاح صحيح ، والشرط باطل لأن العقد وقع مطلقا من غير توقيت ، وأنه شرط على نفسه الطلاق ولم يؤثر في النكاح ، وإنما بطل المهر ، كما لو شرط أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى عليها .

(الثالثة) ان شرط عليه قبل النكاح أنه اذا أحلها للأول طلقها أو تزوجها أو نوى بنفسه ذلك فعقد النكاح عقداً مطلقاً فيكره له ذلك ، فان عقد كان العقد صحيحاً ، وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه . وقال مالك والثوري والليث وأحمد والحسن والنخعي وقتادة رضى الله عنهم : لا يصح .

دليلنا ما روى الشافعي رضى الله عنه أن امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ، وكان مسكين أعرابي يقعد بباب المسجد ، فجاءته امرأة فقالت : هل لك في امرأة تنكحها وتبيت معها ليلة فاذا أصبحت فارقتها ؟ فقال : نعم ؛ قال : فكان ذلك ، فلما تزوجها قالت له المرأة : انك اذا أصبحت فسيقولون لك : طلقها فلا تفعل ، فاني لك كما ترى واذهب الى عمر رضى الله عنه ، فلما أصبح أتوه وآتوها فقالت لهم : أأنتم جئتم به فسألوه أن يطلقها فأبى ، وذهب الى عمر رضى الله عنه فأخبره ، فقال له : الزم زوجتك ، وان رابوك يريب فأتني وبعث الى المرأة الواسطة فنكل بها ، وكان يغدو بعد ذلك ويروح على عمر رضى الله عنه في حلة ، فقال له عمر رضى الله عنه : الحمد لله يا ذا الرقعتين الذي رزقك حلة تغدو بها وتروح « ولم ينكر أحد على عمر ، فدل على أنه اجماع .

وقال أحمد : حديث ذى الرقعتين ليس له اسناد ، يعنى أن ابن سيرين لم يذكر اسناده الى عمر (قلت) ولعل ذا الرقعتين لم يقصد التحليل ولا نواه ، وقد وافق ذلك ما اتتوته زوجته .

فرع عقد المصنف هذا الفصل وسيأتي في باب الخيار في النكاح والرد بالعيب مزيد ، وجملة ما ههنا أنه ان تزوج امرأة بشرط الخيار بطل العقد لأنه لا مدخل للخيار فيه فأبطله ، فان شرط في العقد أنه لا يطؤها ليلا بطل الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم : « والمؤمنون عند شروطهم الا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » رواه أبو داود والحاكم عن أبي هريرة والحاكم عن أنس والطبراني عن عائشة ورافع بن خديج وقد مضى في البيوع ، فان كان هذا الشرط من قبل الزوج لم يبطل العقد ، لأن ذلك

حق له ؛ وإن كان الشرط من جهة المرأة بطل العقد لأن ذلك حق عليها والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز التعريض بخطبة المعتدة عن الوفاء والطلاق الثلاث لقوله تعالى : « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء » ولما روت فاطمة بنت قيس « أن أبا حفص بن عمرو طلقها ثلاثاً ، فأرسل إليها النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبقيني بنفسك فزوجها بأسماء رضى الله عنه .

ويحرم التصريح بالخطبة ، لأنه لما أباح التعريض دل على أن التصريح محرم ، ولأن التصريح لا يحتمل غير النكاح ، فلا يؤمن أن يحملها الحرص على النكاح فتخبر بانقضاء العدة والتعريض يحتمل غير النكاح فلا يسعوها إلى الإخبار بانقضاء العدة ، وإن خالها زوجها فاعتدت لم يحرم على الزوج التصريح بخطبتها ، لأنه يجوز له نكاحها فهو معها كالأجنبي مع الأجنبية في غير العدة ، ويحرم على غيره التصريح بخطبتها لأنها محرمة عليه ، وهل يحرم التعريض ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يحرم لأن الزوج يملك أن يستبيحها في العدة ، فلم يجز لغيره التعريض بخطبتها كالرحمية .

(والثاني) لا يحرم لأنها معتدة بائن ، فلم يحرم التعريض بخطبتها كالمطلقة ثلاثاً ، والمتوفى عنها زوجها ، والمرأة في الجواب كالرجل في الخطبة فيما يحل وفيما يحرم ، لأن الخطبة للعقد فلا يجوز أن يخلفا في تحليله وتحريمه ، والتصريح أن يقول إذا انقضت عدتك تزوجتك أو ما أشبه ، والتعريض أن يقول : رب راغب فيك . وقال الأزهري : أنت جميلة وانت مرغوب فيك ، وقال مجاهد : مات رجل وكانت امرأته تتبع الجنائز ، فقال لها رجل : لا تسبقيني بنفسك ، فقالت : قد سبقك غيرك ويكره التعريض بالجماع لقوله تعالى « ولكن لا تواعذهن سرا » وفسر الشافعي رحمه الله السر بالجماع ، فسماه سراً لأنه يفعل سراً ، وأنشد فيه قول امرئ القيس :

الزعمت بسباسة اليوم أننى كبرت وأن لا يحسن السر أمثالى
ولأن ذكر الجماع دناءة وسخف) .

الشرح حديث زواج فاطمة بنت قيس بأسماء مضى فى الفصول الأولى من النكاح ، وقد رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن الخمسة وبيت امرئ القيس من قصيدة مطلعها :

ألا عم صباحا أيها الظل البالى
وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

حتى قال :

ألا زعمت بسباسة اليوم أننى كبرت وأن لا يحسن السر أمثالى
كذبت لقد أصبى على المرء عرسه وأمنع عرسى أن يزن به الخالى

وفى بعض الروايات « وأن لا يحسن اللهو أمثالى ، وهى فى الدواوين المطبوعة هكذا الا أن رواية الشافعى أضبط وهو الأديب الشاعر الذواقة القريب عهده بامرئ القيس وبسباسة اسم امرأة ، وقد فضح امرؤ القيس نفسه بتسجيل اتهام بسباسة له بضعف الباء ؛ وقد حدث أن طلق أم جندب لأنها انحازت لعلقمة فى مقارضة بينهما فى وصف الصيد فاتهما بأنها له وامض ، وقد قالت له : انى أكرهك فقال : ولم ؟ قالت لأنك ثقیل صدرك خفيف عجزك ، سريع الاراقة بطيء الافاقة فلما طلقها تزوجت بعلقمة الفحل ، لأنه كان أقوى على جماعها منه ، وكان امرؤ القيس ملكاً على كندة ثم سلب ملكه وفر الى الروم ومات قبل البعثة واطلاق السر على الجماع كاطلاق الغيب على الفرج فى قوله تعالى : « فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » .

أما الأحكام فقد روى البخارى عن ابن عباس « فيما عرضتم به من خطبة النساء . يقول انى أريد التزويج ولوددت أنه يسر لى امرأة صالحه » وعن سكينه بنت حنظلة قالت « استأذن على محمد بن على (وهو محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين) ولم تنقض عدتى من مهلكة زوجى ؛ فقال : قد عرفت قرابتى من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرابتى من على وموضعى من العرب ، (قلت) غفر الله لك يا أبا جعفر ، اذك رجل يؤخذ عنك ؛ وتخطبنى فى عدتى ؟ فقال : انما أخبرتك بقرابتى من رسول الله

صلى الله عليه وسلم ومن على • وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهى متأيمه من أبى سلمة ، فقال لقد علمت أنى رسول الله وخيرته من خلقه وموضعى من قومى ، كانت تلك خطبته » رواه الدارقطنى من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل وسكينة عمته ، وهو منقطع فى خبر أم سلمة ؛ لأن محمداً لم يدرك النبى صلى الله عليه وسلم ، فمن التعريض أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت قيس : « لا تفوتينا بنفسك » •

وقال الرمخشى فى الكشاف : التعريض أن يذكر المتكلم شيئاً يدل به على شىء لم يذكره • واعترض على الرمخشى بأن هذا التعريف لا يخرج المجاز ، وأجيب بأنه لم يقصد التعريف ، ثم حقق التعريض بأنه ذكر شىء مقصود بلفظ حقيقى أو مجازى أو كنائى ليدل به على شىء آخر لم يذكر فى الكلام ، مثل أن يذكر المجى للتسليم ، ومراده التقاضى ، فالسلام مقصود والتقاضى عرض ، أى أميل اليه الكلام عن عرض أى جانب • وامتاز عن الكناية فلم يشتمل على جميع أقسامها • والحاصل أنهما يجتمعان ويفترقان ؛ فمثل : جئت لأسلم عليك كناية وتعريض • ومثل : طويل النجاد ؛ كناية لا تعريض ، ومثل : آذيتنى فستعرف خطاباً لغير المؤذى تعريض بتهديد المؤذى لا كناية والتعريض كالتلويح والتلميح والتورية •

قال الشافعى رضى الله عنه فى الآية « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء » الآية • قال وبلوغ الكتاب أجله - والله أعلم - انقضاء العدة قال : فبين فى كتاب الله تعالى أن الله فرق فى الحكم بين خلقه وبين أسباب الأمور وعقد الأمور وبين اذ فرق الله تعالى ذكره بينهما أن ليس لأحد الجمع بينهما وأن لا يفسد أمر بفساد السبب اذا كان عقد الأمر صحيحاً ، ولا بالنية فى الأمر ، ولا تفسد الأمور الا بفساد ان كان فى عقدها لا بغيره • ألا ترى أن الله حرم أن يعقد النكاح حتى تقضى العدة ؟ ولم يحرم التعريض بالخطبة فى العدة ، ولا أن يذكرها وينوى نكاحها بالخطبة لها والذكر لها والنية فى نكاحها ؟ الى أن قال - قول الله تبارك وتعالى : « ولكن لا تواعدوهن سراً » يعنى والله تعالى أعلم جماعاً « الا أن تقولوا

قولاً معروفاً . قولاً حسناً لا فحش فيه . الى أن قال : والتعريض الذي أباح الله ما عدا التصريح من قول . وذلك أن يقول : رب متطلع اليك وراغب فيك وحريص عليك ، وانك لبحيث تحبين ، وما عليك أئمة ، واني عليك لحريص وفيك راغب ، وما كان في هذا المعنى مما خالف التصريح ، والتصريح أن يقول تزوجيني اذا حللت ، أو أنا أتزوجك اذا حللت ، وما أشبه ذلك مما جاوز به التعريض ، وكان بياقاً أنه خطبة لا أنه يحتمل غير الخطبة . اهـ

وقال المسعودي : هل يجوز التعريض بخطبة البائن بالثلاث ؟ فيه قولان ، والمشهور هو الأول لحديث فاطمة بنت قيس ، ويحرم التصريح بها بخطبتها لأن الله تعالى لما أباح التعريض بالخطبة دل على أنه لا يجوز التصريح بها ، ولأن التعريض يحتمل النكاح وغيره ، والتصريح لا يحتمل غير النكاح فلا يؤمن أن يحملها الحرص على النكاح أن تخبر بانقضاء عدتها قبل انقضائها . وأما البائن التي تحل لزوجها فهي التي طلقها زوجها طلاقاً أو طلقين بعوض أو فسخ أحدهما النكاح بعيب فيجوز لزوجها التعريض بخطبتها والتصريح لأنها تحل له بعقد النكاح . وأما غير زوجها فلا يحل له التصريح بخطبتها كالبائن بالثلاث ، وهل يجوز التعريض بخطبتها ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يجوز له التعريض بخطبتها لأنها معتدة بائن عن زوجها ، فهي كالبائن بالوفاة أو بالثلاث .

(والثاني) لا يجوز له لأنها تحل لزوجها في حال العدة فهي كالرجعية . قال الشافعي رضى الله عنه : وكل معتدة حل للزوج التعريض بخطبتها وحل لها التعريض باجابتها ، وكل من لا يحل له التعريض بخطبتها والتصريح لم يحل لها اجابته بتعريض ولا بتصريح ، لأنه لا يحل له ما يحرم عليها ولا يحل لها ما يحرم عليه فتساويا .

إذا ثبت هذا فالتصريح ما لا يحتمل غير النكاح ، مثل أن يقول : أما أريد أن أتزوجك ، أو اذا انقضت عدتك تزوجتك ، والتعريض بكل كلام احتمل النكاح وغيره كأن يقول : ان الله ليسوق اليك خيراً أو رزقاً كان

ذلك تعريضا . هذا مذهبا . وقال داود : لا تحل الخطبة سرا وانما تحل علانية لقوله تعالى « ولكن لا تواعدوهن سرا » فهذا ليس بصحيح لأن الله تعالى لم يرد بالسرا ضد الجهر . وانما أراد أن لا يعرض المعتدة بالجماع ولا يصرح به مثل أن يقول : عندي جماع يصلح لمن جومعه ، ولا يكره للرجل التعريض لزوجته بالجماع ولا التصريح به لأنه لا يكره له جماعها فلأن لا يكره له ذكره أولى ، والآية وردت في المعتدات ؛ فان عرض بخطبة امرأة - لا يحل له التعريض بخطبتها - أو صرح بخطبتها ثم انقضت عدتها وتزوجها صح نكاحها .

وقال مالك : بينها بطلقة واحدة . دليلنا أن النكاح حادث بعد المعصية فلا تؤثر المعصية فيه ، كما لو قال : لا أتزوجها الا بعد أن أراها متجردة ؛ فتجردت له ثم نكحها . أو قالت لا أرضى نكاحه حتى يتجرد لى أو حتى يجامعنى ؛ فتجرد لها أو جامعها ثم تزوجها ، فان الفعل معصية والزواج صحيح .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن خطب امرأة فصرح له بالإجابة حرم على غيره خطبتها الا ان ياذن فيه الأول ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه ، حتى يتسرك الخاطب الأول او ياذن له فيخطب » وان لم يصرح له بالإجابة ولم يعرض له لم يحرم على غيره ، لما روى ان فاطمة بنت قيس قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم « ان معاوية وابا الجهم خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ابو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه واما معاوية فصعلوك لا مال له فانكحى اسامة » .

وان عرض له بالإجابة ففيه قولان ، قال في القديم : تحرم خطبتها لعديث ابن عمر رضى الله عنه ولأن فيه افسادا لما تقارب بينهما ، وقال في الجديد : لا تحرم لانه لم يصرح له بالإجابة فاشبه اذا سكنت عنه ، فان خطب على خطبة أخيه في الموضع الذى لا يجوز فتزوجها صح النكاح ، لأن المحرم سبق العقد فلم يفسد به العقد . وبالله التوفيق) .

الشرح حديث ابن عمر رواه أحمد والبخارى والنسائي . وقد روى أحمد ومسلم عن عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر » وأخرج البخارى والنسائي عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك » وفى لفظ للبخارى من حديث ابن عمر « نهى أن يبيع بعضهم على بيع بعض أو يخطب » وفى لفظ لأحمد من حديث الحسن عن سمرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه » وقد استدلل الجمهور على تحريم الخطبة على الخطبة بهذه الأحاديث الناهية وجزموا بالتحريم .

وحكى النووى أن النهى فيه للتحريم بالاجماع . وقال الخطابى : أن النهى ههنا للتأديب وليس بنهى تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء . قال الحافظ : ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور ، بل هو عندهم للتحريم ولا يبطل العقد . ولكنهم اختلفوا فى شروطه ، فقالت الشافعية والحنابلة : محل التحريم اذا صرحت المخطوبة بالاجابة أو وليها الذى أذنت له . وأما ما احتج به من حديث فاطمة بنت قيس الذى مضى تخريجه فى الكفاءة أن معاوية وأبا الجهم خطباها فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليهما ، بل خطبها لأسامة فليس فيه حجة كما قال النووى لاحتمال أن يكونا خطباها معاً أو لم يعلم الثانى بخطبة الأول « والنبي صلى الله عليه وسلم أشار بأسامة ولم يخطب » وعلى تقدير أن ذلك كان خطبة فلعله كان بعد ظهور رغبتهما عنها ، وظاهر حديث فاطمة أن أسامة خطبها مع معاوية وأبى الجهم فهى رواية أحمد ومسلم وأصحاب السنن الخمسة : أبى داود والترمذى وابن ماجه والنسائي والدارقطنى « قالت : وقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حلت فاذنينى فأذنته فخطبها معاوية وأبو الجهم وأسامة بن زيد . الحديث » وعن بعض المالكية لا تمتنع الخطبة الا بعد التراضى على الصداق ولا دليل على ذلك . وقال داود : اذا تزوجها الثانى فسخ النكاح قبل الدخول وبعده . وللمالكية فى ذلك قولان ، فقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده . قال فى الفتح : وحجة الجمهور

أن المنهى عنه الخطبة وهى ليست شرطاً فى صحة النكاح فلا يفسخ النكاح
بوقوعها غير صحيحة .

قال فى الأم : وان قالت امرأة لوليتها : زوجنى من شئت أو ممن ترى ،
حل لكل أحد خطبتها لحديث فاطمة بنت قيس قالت : طلقنى زوجى
أبو حفص بالشام ثلاثاً فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فأمرنى
أن أعتد فى بيت ابن أم مكتوم وقال : اذا حللت فأذنينى ، فلما انقضت
عدتى أتيتته فأخبرته وقلت له : ان معاوية وأبا جهم خطبانى ، فقال النبى صلى الله
عليه وسلم أما معاوية فصعلوك لا مال له ، وأما أبو جهم فلا يضع العصا
عن عاتقه ، ولكن أدلك على من هو خير لك منهما ، قلت : ومن يا رسول الله ؟
قال أسامة بن زيد . قلت أسامة ؟ قال نعم أسامة . الخ الحديث .

قال الشافعى رضى الله عنه : ولم تكن فاطمة رضى الله عنها أذنت فى
نكاحها من معاوية ولا من أبى الجهم ، وانما كانت تستشير النبى صلى الله
عليه وسلم ومعلوم أن الرجلين اذا خطبا امرأة خطبها أحدهما بعد الآخر
فلم ينكر النبى صلى الله عليه وسلم على الأخير منهما ثم خطبها النبى
صلى الله عليه وسلم لثالث بعدهما فدل على جوازه . وان خطب رجل امرأة
الى وليها وكان ممن يخيرها فعرض له بالاجابة ، ولم يصرح مثل أن يقول
أنا أستشير فى ذلك ، أو أنت مرغوب فىك ، أو يشترط بشرائط العقد مثل
تقديم المهر وغيره ، فهل يحرم على غيره خطبتها ؟ فيه قولان . قال فى القديم :
يحرم على غيره خطبتها ، وبه قال مالك وأبو حنيفة لقوله صلى الله عليه
وسلم : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه » ولم يفضل . ولأن فيه افساداً
لما يقارب بينهما .

وقال فى الجديد : لا يحرم على غيره خطبتها ، وهو الصحيح ، لأن النبى
صلى الله عليه وسلم خطب فاطمة بنت قيس لأسامة بعد أن أخبرته أن معاوية
وأبا الجهم خطباها ولم يسألها هل ركنت الى أحدهما أو رضيت به أم لا ،
فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك ، لأن الظاهر من حالها أنها ما جاءت
تستشيره الا وقد رضيت بذلك وركنت اليه .

قال الصيمري : فان خطب رجل خمس نسوة جملة واحدة فأذن في نكاحه لم يحل لأحد خطبة واحدة منهن حتى يترك أو يعقد على أربع ، فيحل خطبة الخامسة ، وان خطب كل واحدة وحدها فأذنت كل واحدة في نكاحه لم يجز لغيره خطبة الأربع الأولات ويحل خطبة الخامسة لغيره .

إذا ثبت هذا فان خطب رجل امرأة في الحالة التي قلنا لا يحل له خطبتها فيه وتزوجها صح ذلك ، وقال داود : لا يصح ، وحكاه ابن الصباغ عن مالك رضى الله عنه دليلنا أن المجرم انما يفسد العقد اذا قارنه ، فأما اذا تقدم عليه لم يفسد ، كما لو قالت امرأة لا أتزوج فلانا حتى أراه مجرداً فتجرد ثم تزوج بها .

واذا تقرر هذا فذكر أصحابنا في حديث فاطمة بنت قيس رضى الله عنها فوائد (وقد مر نصه) وقد اختلفت الروايات فيه ، فروى أن زوجها طلقها بالشام فجاءها وكيله بشعير فسخطت به ، فقال لها « مالك علينا شيء » فأنت النبي صلى الله عليه وسلم تستفتيه فقال لها : « لا نفقة لك الا أن تكونى حاملا » فاحدى فوائد الخبر أنه دل على جواز الطلاق .

(الثانية) أنه يدل على جواز الطلاق الثلاث (الثالثة) أن طلاق الغائب يقع (الرابعة) أنه يجوز للمرأة أن تستفتى لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليها (الخامسة) أن كلامها ليس بعورة (السادسة) أنه يجوز للمعتدة أن تخرج من منزلها لحاجة (السابعة) أنه لا نفقة للمبتوتة الحائل خلافا لأبي حنيفة .

(الثامنة) أن للحامل المبتوتة النفقة (التاسعة) يدل على جواز نقل المعتدة عن بيت زوجها ، واختلف لأى معنى نقلها النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابن المسيب : كانت بذينة أو كانت تستطيل على أحمائها . وقالت عائشة أم المؤمنين عليها السلام : كان بيت زوجها وحشاً فخيف عليها فيه ، وأى الروايتين صح مع الخبر دليل على جواز النقل لأجله (العاشرة) يدل على جواز التعريض بالخطبة للمعتدة (الأحدى عشر) أنه يجوز للرجل أن يعرض المعتدة بالخطبة لغيره لأن النبي صلى الله عليه وسلم عرض لها فى

الخطبة لأسامة بن زيد رضى الله عنهما لا لنفسه (الاثنتا عشر) أنه يجوز للمرأة أن تستشير الرجال لأنها جاءت تستشير النبي صلى الله عليه وسلم .

(الثالثة عشرة) يدل على جواز وصف الانسان بما فيه . وان كان يكره ذلك للحاجة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وصف معاوية رضى الله عنه وأبا جهم رضى الله عنه بما فيهما وان كانا يكرهان ذلك (الرابعة عشر) أنه يجوز أن يعبر بالأغلب عن الشيء ويذكر العموم والمراد به الخصوص لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أما معاوية فصعلوك لا مال له » ومعلوم أنه لا يخلو من أن يملك شيئاً من المال وان قل ، كثيابه وما أشبهها وانما أراد أنه لا يملك ما يتعارفه الناس مالا ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في أبي جهم لأنه لا يضع عصاه عن عاتقه ؛ وان كان لا يخلو أن يضعها في بعض أوقاته ، والصعلوك الفقير ، قال الشاعر :

غنيا زمانا بالتصعلك والغنى وكلا سقناه بكأسيهما الدهر

وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا يضع العصا عن عاتقه ففيه تأويلان : (أحدهما) أنه كثير الأسفار قال الشاعر :

فألقت عصاها واستقرت بها النوى كما قر عيناً بالاياب المسافر

فعلى هذا يكون فيه دليل على جواز السفر بغير اذن زوجته (الثاني) أنه أراد أنه كان كثير الضرب لزوجته ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « لا ترفع عصاك عن أهلك » أى في التأديب في الكلام أو الضرب ؛ فعلى هذا التأويل يدل على جواز ضرب الزوج لزوجته لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج مخرج النكير وقال بعضهم : يدل على أنه كثير الجماع . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا ترفع عصاك عن أهلك » أراد به الكناية عن الجماع ، فيكون في هذه الدلالة دلالة على جواز الكناية بالجماع ، وهذا غلط في التأويل ، لأنه ليس من الكلام ما يدل على أنه أراد هذا .

قال الصيمرى : ولو قيل انه أراد بقوله صلى الله عليه وسلم هذا كثرة

الجماع أى أنه كثير التزويج لكان أشبه (الثامنة عشر) يدل على جواز خطبة الرجل ؛ لأن النبی صلى الله عليه وسلم خطبها لأسامة (التاسعة عشر) أنه يجوز للرجل أن يخطب امرأة قد خطبها غيره اذا لم يتقدم اجابة للأول .

(العشرون) أنه يجوز للمستشار أن يشير على المستشار بما لم يسأله عنه لأنها لم تستشر فى أسامة رضى الله عنه (الاحدى والعشرون) أنه لا يجب على المستشار المصير الى ما أشار به المشير لأن النبی صلى الله عليه وسلم لم يقل لها : يجب عليك المصير الى ما أشرت به ، وانما أعاد ذلك عليها على سبيل المشورة •

(الثانية والعشرون) أن الخير لا يختص بالنسب ، لأن النبی صلى الله عليه وسلم قال : « أدلك على من هو خير منهما ، ونسبهما خير من نسبه » • (الثالثة والعشرون) أن الكفاءة ليست بشرط فى النكاح ، لأنها قرشية وأسامة مولى •

(الرابعة والعشرون) أنه يجوز أن يخطب المرأة الى نفسها ، وان كان لها ولى • والله تعالى أعلم بالصواب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الخيار فى النكاح والرد بالعيب

اذا وجد الرجل امراته مجنونة أو مجنومة أو برصاء أو رتقاء - وهى التى انسدت فرجها - أو قرناء - وهى التى فى فرجها لحم يمنع الجماع - ثبت له الخيار • وان وجدت المرأة زوجها مجنوناً أو مجنوماً أو أبرصاً أو مجبوماً أو عنيماً ، ثبت لها الخيار ، لما روى زيد بن كعب بن عجرة قال « تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بنى غفار فرأى بكشحها بياضاً فقال لها النبی صلى الله عليه وسلم البسى ثيابك والحقى بأهلك » فثبت الرد بالبرص بالخبر وثبت فى سائر ما ذكرناه بالقياس على البرص ، لأنها فى معناه فى منع الاستمتاع •

وان وجد احدهما الآخر وله فرج الرجال وفرج النساء ففيه قولان :
(احدهما) يثبت له الخيار ، لان النفس تعاف عن مباشرته فهو كالابرص .
(والثاني) لا خيار له ، لانه يمكنه الاستمتاع به . وان وجدت المرأة زوجها
خصياً ففيه قولان :

(احدهما) لها الخيار ، لان النفس تعافه (والثاني) لا خيار لها لانها
تقدر على الاستمتاع به ، وان وجد احدهما بالآخر عيباً وبه مثله ، بان وجده
ابرص وهو ابرص ففيه وجهان :

(احدهما) له الخيار ، لان النفس تعاف من عيب غيرها وان كان بهسا
مثله (والثاني) لا خيار له لانهما متساويان في النقص فلم يثبت لهما الخيار ،
كما لو تزوج عبد بامة . وان حدث بعد العقد عيب يثبت به الخيار ، فان كان
بالزوج ، ثبت لها الخيار ، لان ما ثبت به الخيار اذا كان موجوداً حال العقد
ثبت به الخيار اذا حدث بعد العقد كالأعسار بالمهر والنقعة وان كان بالزوجة
ففيه قولان .

(احدهما) يثبت به الخيار ، وهو قوله في الجديد ، وهو الصحيح ،
لان ما ثبت به الخيار في ابتداء العقد ثبت به الخيار اذا حدث بعده كالعيب
في الزوج (والثاني) وهو قوله في القديم انه لا خيار له ، لانه يملك ان
يطلقها) .

الشرح خبر زيد بن كعب بن عجرة رواه أحمد هكذا : حدثنا
القاسم المزني قال أخبرني جميل بن زيد قال : صحبت شيخاً من الأنصار
ذكر أنه كانت له صحبة يقال له كعب بن زيد أو زيد بن كعب ، فحدثني أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من غفار فلما دخل عليها وضع
ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشحها بياضاً فانحاز عن الفراش ثم قال :
« خذني عليك ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئاً » .

وهذا يدور سنده على رجلين هما موضع نظر ، أولهما جميل بن زيد
وثانيهما زيد بن كعب أو كعب بن زيد ، وتكلم عن الثاني لشرف الصحبة
فنقول : رواية أحمد كما عرفت عن زيد بن كعب ولم تعرف من الصحابة
سوى زيد بن كعب البهزي ثم السلمي صاحب الطبى الحاقف وكان صائده ،

وقد سقناه في اللقطة ، ومن قبل ساقه النوى في الصيد ، وليس هو الذي حدث جميلا ، وان كان كعب بن زيد فليس عندنا مصدر يعرفنا به سوى جميل بن زيد ، ولذلك جاء التعريف به في الاستيعاب هكذا : كعب بن زيد ويقال زيد بن كعب . روى قصة الغفارية التي وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم البياض بكشحها ، روى عنه جميل بن زيد وفي الخبر اضطراب . اهـ

ويأتى الحاكم فيروى عن جميل هذا فيقول عن جميل بن زيد الطائى عن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه ، فيكون الصحابي هنا كعب بن عجرة الأنصارى وهو من مشاهير الصحابة فلا يناسبه ما فى رواية أحمد صحبت شيخا ذكر أنه كانت له صحبة يقال له الخ .

ويأتى اسماعيل بن زكريا فيقول : حدثنا جميل بن زيد ، حدثنا ابن عمر قال « تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة وخلي سبيلها » الحديث فهو تارة يرويه عن زيد بن كعب أو كعب بن زيد شيخ ذكر أن له صحبة ، وتارة يرويه عن زيد بن كعب بن عجرة الأنصارى عن أبيه ، وتارة يرويه عن ابن عمر مع أن ابن حبان يقول : روى عن ابن عمر ولم ير ابن عمر . وقال ابن معين : جميل بن زيد ليس بثقة . وقال البخارى : لم يصح حديثه . وروى أبو بكر بن عياش عن جميل قال « هذه أحاديث ابن عمر ، ما سمعت من ابن عمر شيئا ، انما قالوا لى اكتب أحاديث ابن عمر فقدمت المدينة فكتبتها » .

وقال أبو القاسم البغوى فى معجمه : الاضطراب فى حديث الغفارية منه ، يعنى تارة عن ابن عمر وتارة عن هذا وتارة عن ذاك . قال : وقد روى أحاديث عن ابن عمر يقول فيها « سألت ابن عمر ، مع أنه لم يسمع من ابن عمر شيئا » وقال أبو حاتم والبغوى « ضعيف الحديث » وقال النسائى « ليس بثقة » وقد قال العلامة السفارينى فى كتابه (ثقات صدر المكمد ، وقوة عين الأرمد ، لشرح ثلاثيات مسند الامام أحمد) قال ابن حبان « جميل بن زيد دخل المدينة بعد موت ابن عمر رضى الله عنهما . فجمع

أحاديثه ثم رجع الى البصرة فرواها ، ورواه سعيد بن منصور فى سننه
عن زيد بن كعب بن عجرة ولم يشك ، وكذا قال الامام ابن القيم فى
الهدى : زيد بن كعب بن عجرة » • ١٠ هـ

والحاصل أن الحديث لم يثبت من طريق آخر فأفته فى جميع الكتب
جميل بن زيد ولذلك لا نستطيع أن نجزم بواقعة زواج النبى صلى الله عليه
وسلم من الغفارية •

اما الأحكام فان الرد بالعيب فى النكاح قد ثبت بالقواعد الكلية فى
العقود والمعاوضات وغير ذلك على ما سيأتى ، ولكن ابن حجر يصحح
رواية الشافعى من طريق مالك وابن أبى شيبة عن أبى ادريس عن يحيى
قال : ورجاله ثقات •

اما اللغات فقوله « أبصر بكشحا » أى خصرها أو بطنها ، والكشح
ما بين الخصرة الى الضلع الخلف • وفى حديث سعد : ان أميركم هذا
لأهضم الكشحين أى دقيق الخصرين •

وقوله « بياضا » يحتمل أن يكون بهقا ويحتمل أن يكون برصا ، وهو
الأصح وان كان كل منهما تكرهه النفس • قوله « امرأة من غفار » قيل
اسمها الغالية ، وقيل : أسماء بنت النعمان ، قال الحاكم : يعنى الجونية •
وقال الحافظ ابن حجر : الحق أنها غيرها •

اما الأحكام فانه اذا وجد أحد الزوجين عيباً بالآخر ثبت له الخيار
فى فسخ النكاح ، والعيوب التى يثبت لأجلها الخيار فى النكاح خمسة ،
ثلاثة يشترك فيها الزوجان وينفرد كل واحد منهما باثنين ، فأما الثلاثة التى
يشتركان فيها ، فالجنون والجذام والبرص ، وينفرد الرجل بالجب والعنة
وتنفرد المرأة بالرتق والقرن ؛ فالرتق أن يكون فرج المرأة مسدوداً يمنع
من دخول الذكر ؛ والقرن قيل هو عظم يكون فى فرج المرأة يمنع من
الوطء • والمحققون يقولون : هو لحم ينبت فى الفرج يمنع من دخول
الذكر ، مثل أن يتورم الرحم وتنشأ عليه أورام سرطانية تسد مدخل فرجها ،

وانما يصيب المرأة ذلك في بعض حالات الولادة ، هذه العيوب يثبت بها الخيار . هذا مذهبنا وبه قال عمر رضى الله عنه وابن عباس رضى الله عنهما ومالك وأحمد وإسحاق .

وقال على كرم الله وجهه وابن مسعود رضى الله عنه : لا ينفسخ النكاح بالعيب واليه صار النخعي والثوري وأبو حنيفة ، الا أنه قال : اذا وجدت المرأة زوجها مجبواً أو غنياً كان لها الخيار ، فان اختارت فرق بينهما الحاكم بتطليقها . دليلنا الخبر المذكور وما قاله عمر رضى الله عنه فيما روى يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب عنه « أيما امرأة زوجت وبها جنون أو جذام أو برص فدخل بها ، ثم اطلع على ذلك فلها مهرها بمسيبته أيها ، وعلى الولي الصداق بما دلس كما غره » وكذا روى الشعبي عن على رضى الله عنه « أيما امرأة نكحت وبها برص أو جنون أو جذام أو قرن ، فزوجها بالخيار ما لم يمسه ، ان شاء أمسك والا طلق . وان مسها فلها المهر بما استحل من فرجها » ولأن المجنون منهما يخاف منه على الآخر وعلى الولد ، والجب والعنة والرتق والقرن يتعذر معها مقصود الوطء ، والجذام والبرص تعاف النفوس من مباشرته .

قال الشافعى رضى الله عنه (ويخاف منهما العدوى للآخر والى النسل) فان قيل : فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا عدوى ولا هامة ولا صفر » وقال صلى الله عليه وسلم : « لا يعدى شيء شيئاً » فقال أعرابى « يا رسول الله ان الثفر قد تكون بمشفر البعير أو بذنبه في الابل العظيمة فتجرب كلها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم فما أجرب الأول » ؟ .

قال أصحابنا : وقد وردت أيضاً أخبار بالعدوى ، فمنها قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يوردن ذو عاهة على مضح » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تديموا النظر الى المجذومين ، فمن كلمه منكم فليكن بينه وبينه قدر رمح » .

وروى أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم ليبياعه فأخرج يده فاذا هي جذماء ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ضم يدك قد بايعتك »

وكان من عادته صلى الله عليه وسلم المصافحة فامتنع من مصافحته لأجل العزام » وقال صلى الله عليه وسلم : « فر من المجذوم فرارك من الأسد »

قال العمراني في البيان : وإنما نفى النبي صلى الله عليه وسلم العدوى الذي يعتقده الملاحدة ، وهو أنهم يعتقدون أن الأدواء تعدي بأنفسها وطباعتها . وليس هذا بشيء ، وإنما العدوى الذي نريده أن يقول إن الداء جرت العادة أن يخلق الداء عند ملاقة الجسم الذي فيه الداء ، كما أنه أجرى العادة أن يخلق الأبيض بين الأبيضين والأسود بين الأسودين وأن كان في قدرته أن يخلق الأبيض من الأسود لا أن هذه الأدواء تعدي بنفسها

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « لا هامة ولا صفر » فإن أهل الجاهلية كانوا يقولون : إذا قتل الإنسان ولم يؤخذ بثأره خرج من رأسه طائر يصرخ ويقول استقوني دم قاتلي . هكذا حكاه ابن الصباغ . وأما الصفر فإن أهل الجاهلية كانوا يقولون في الجوف دابة تسمى الصفر إذا تحركت جاع الإنسان وهي أعداء من الجرب عند العرب ، وقيل : هو تأخير حرمة المحرم إلى صفر ، فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك .

وقد بسط الشافعي رضي الله عنه في أحكام العيب فقال : ولو تزوج الرجل امرأة على أنها جميلة شابة موسرة تامة بكر فوجدها عجوزاً قبيحة معدمة قطعاً ثيباً أو غمياً أو بها ضرر ما كان الضرر غير الأربع التي سميناً فيها الخيار - يعني الجذماء والبرصاء والرتقاء والمجنونة - فلا خيار له ، وقد ظلم من شرط هذا نفسه . إلى أن قال : وليس النكاح كالبيع فلا خيار في النكاح من عيب يخض المرأة في بدنها ولا خيار في النكاح عندنا إلا من أربع . أن يكون خلق فرجها عظماً لا يوصل إلى جماعها بحال ، وهذا مانع للجماع الذي له عامة ما نكحها ، فإن كانت رتقاء فكان يقدر على جماعها بحال فلا خيار له ، أو عالجت نفسها حتى تصير إلى أن يوصل إليها فلا خيار للزوج ، وإن لم تعالج نفسها فله الخيار إذا لم يصل إلى الجماع بحال . وإن سألها أن يشقه هو بجديدة أو ما شابهها ويجبرها على ذلك ، لم أجعل له أن يفعل وجعلت له الخيار . وإن فعلته هي فوصل إلى جماعها قبل أن

أخيره لم أجعل له خياراً ، ولكن لو كان القرن مانعاً للجماع كان كالرتق أو تكون جذماء أو برصاء أو مجنونة ، ولا خيار في الجذام حتى يكون بينا فأما الزعر في الحاجب أو علامات ترى أنها تكون جذماء ولا تكون فلا خيار بينهما وقال الجنون ضربان ، ف ضرب خنق وله الخيار بقليله وكثيره ، وضرب غلبه على عقله من غير حادث مرض فله الخيار في الحالين معا . وهذا أكثر من الذي يخنق ويفيق . اهـ

وذهب بعض الحنابلة الى ما ذهب اليه أصحابنا ، الا أنهم جعلوا خيار العيوب على التراخي ، لا يسقط الا أن يوجد منه دلالة على الرضى من قول أو وطء أو تمكين مع العلم بالعيب أو يأتي بصريح الرضا ، فان ادعى الجهل بالخيار ومثله يجهله فالأظهر ثبوت الفسخ ، هكذا أفاده ابن تيمية . وقال في شرح الثلاثيات العلامة السفاريني الحنبلي لا بد لصحة فسخ عقد النكاح بأحد العيوب المذكورة من حكم حاكم خلافاً لشيخ الاسلام ابن تيمية .

وقال داود الظاهري وابن حزم ومن وافقهما : لا يفسخ النكاح بعيب البتة ، قال السفاريني : وقال الامام ابن القيم من علمائنا : يسوغ الفسخ بكل عيب ترد به الجارية في البيع من العمى والخرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو أحدهما أو كون الرجل كذلك ، لأن هذه الأمور من أعظم المنفرات والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش وهو مناف للدين ، والاطلاق ينصرف الى السلامة فهو كالمشروط عرفاً . قال والقياس أن كل عيب ينفر أحد الزوجين منه ولا يحصل به مقصود النكاح من المودة والرحمة يوجب الخيار ، وهو أولى من البيع ، كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع . اهـ

فرع ان وجد كل واحد من الزوجين بصاحبه عيباً - فان كان العيان من جنسين بأن كان أحدهما أجذم والآخر أبرص ثبت لكل منهما الخيار لأن نفس الانسان تعاف من داء غيره . وان كافا من جنس واحد بأن كان كل واحد منهما أجذم أو أبرص ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يثبت لواحد منهما الخيار لأنهما متساويان في النقص فهو كما لو تزوج عبد امرأة فكانت أمة •

(والثاني) يثبت لكل واحد منهما الخيار لأن نفس الإنسان تعاف من عيب غيره وإن كان به مثله • وإن أصاب الرجل امرأته قرناء أو رتقاء وأصابته عنيماً أو مجبوبة ففيه وجهان : (أحدهما) يثبت لكل واحد منهما الخيار لوجود النقص الذي يثبت لأجله الخيار • (والثاني) لا خيار لواحد منهما ، لأن الرتق والقرن يمنع الاستمتاع والمجبوب والعنينة لا يمكنه الاستمتاع فلم يثبت الخيار •

هذا الكلام في العيوب الموجودة حال العقد التي لم يعلم بها الآخر • فأما إذا حدث شيء من هذه العيوب بأحد الزوجين بعد العقد نظرت ، فإن كان ذلك بالزوج ويتصور فيه حدوث العيوب كلها إلا العنة فإنه لا يتصور أن يكون غير عنين قبله ثم يكون عنيماً بعده ، فإذا حدث فيه أحد العيوب الأربعة ثبت للزوجة الخيار ، لأن كل عيب ثبت لأجله الخيار إذا كان موجوداً حال العقد ثبت لأجله الخيار إذا حدث بعد العقد كالأعسار بالنفقة والمهر • وإن كان ذلك حادثاً في الزوجة فإنه يتصور بها جميع العيوب الخمسة ، فإذا حدث منها شيء فهل يثبت للزوج فسخ النكاح ؟ فيه قولان :

قال في القديم : لا يثبت له الفسخ • وبه قال مالك رضى الله عنه لأنها لم تدلس عليه ولأنه يمكن التخلص من ذلك بالطلاق •

وقال في الجديد : يثبت له الخيار في الفسخ ، وهو الصحيح ، وقد استدلت أصحابنا لصحة هذا بخبر زواج النبي صلى الله عليه وسلم بالغفارية وردها لما وجد في كشحها بياضاً • ولأن كل عيب يثبت لأجله الفسخ إذا كان موجوداً حال العقد يثبت لأجله الفسخ إذا حدث كالعيب بالزوج ، والقول الأول يمكنه أن يطلق يطل بالعيب الموجود حال العقد فإنه يمكنه أن يطلق ومع هذا فثبت له الفسخ •

فرع قال فى الاملاء : اذا علم بالعيب حال العقد فلا خيار له لأنه عيب رضى به فلم يكن له الفسخ لأجله ، كما لو اشترى شيئاً معيباً مع العلم بعيبه ، فان أصاب أحد الزوجين بالآخر عيباً فرضى به سقط حقه من الفسخ لأجله ، فان وجد عيباً غيره بعد ذلك ثبت له الفسخ لأنه لم يرض به ، وان زاد العيب الذى رآه ورضى به نظرت ، فان حدث فى موضع آخر بأن رأى البرص والجذام فى موضع من البدن فرضى به ، ثم حدث البرص فى موضع آخر من البدن كان له الخيار فى الفسخ ، لأن هذا غير الذى رضى به ، وان اتسع ذلك الموضع الذى رضى به لم يثبت له الخيار لأجله ، لأن رضاه به رضاه بما تولد منه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل والخيار فى هذه العيوب على الفور ، لأنه خيار ثبت بالعيب فكان على الفور ، كخيار العيب فى البيع ، ولا يجوز الفسخ الا عند الحاكم لأنه مختلف فيه .

فصل وان فسخ قبل الدخول سقط المهر ، لأنه ان كانت المرأة فسخت كانت الفرقة من جهتها فسقط مهرها ، وان كان الرجل هو الذى فسخ الا انه فسخ لمعنى من جهة المرأة وهو التلبس بالعيب فصار كأنها اختارت الفسخ ، وان كان الفسخ بعد الدخول سقط المسمى ووجب مهر المثل ، لأنه يستند الفسخ الى سبب قبل العقد فيصير الوطاء كالحاصل فى نكاح فاسد فوجب مهر المثل ، وهل يرجع به على من غره ؟ فيه قولان : قال فى القديم : يرجع لأنه غره حتى دخل فى العقد .

وقال فى الجديد : لا يرجع لأنه حصل له فى مقابلته الوطاء ، فان قلنا : يرجع فان كان الرجوع على الولي رجع بجميعه ، وان كان على المرأة ففيه وجهان :

(احدهما) يرجع بجميعه كالولي (والثانى) يبقى منه شيئاً حتى لا يعرى الوطاء عن بدل . وان طلقها قبل الدخول ثم علم أنه كان بها عيب لم يرجع بالنصف ، لأنه رضى بازالة الملك والتزام نصف المهر فلم يرجع به .

فصل ولا يجوز لولي المرأة الحرة ولا لسيد الأمة ولا لولي الطفل تزويج المولى عليه ممن به هذه العيوب ، لأن في ذلك اضراً بالمولى عليه ، فإن خالف وزوج فعلى ما ذكرناه فيمن زوج المرأة من غير كفاء ، وإن دعت المرأة المولى أن يزوجه بمجنون لم يلزمه تزويجها لأن عليه في ذلك عاراً ، وإن دعت إلى نكاح محبوب أو عنين ، لم يكن له أن يمتنع ، لأنه لا ضرر عليه في ذلك . وإن دعت إلى نكاح مجنون أو أبرص ففيه وجهان (أحدهما) له أن يمتنع لأن عليه في ذلك عاراً (والثاني) ليس له أن يمتنع لأن الضرر عليها دونه .

فصل وإن حدث العيب بالزوج ورضيت به المرأة لم يجبرها المولى على الفسخ ، لأن حق المولى في ابتداء العقد دون الاستدامة ، ولهذا لو دعت المرأة إلى نكاح عبد كان للمولى أن يمتنع ، ولو اعتقت تحت عبد فاختارت المقام منه لم يكن للمولى إجبارها على الفسخ) .

الشرح كل موضع قلنا لأحد الزوجين أن يفسخ النكاح بالعيب فإن ذلك الخيار يثبت له على الفور لا على التراخي لأنه خيار عيب لا يحتاج إلى نظر وتأمل فكان على الفور ، كما لو اشترى عبداً فوجد بها عيباً ، فقلنا : خيار عيب احتراز من خيار الأب في رجوعه بهبته لابنه ومن خيار المولى في القصاص والعفو . وقولنا : لا يحتاج إلى نظر وتأمل . احتراز من المعتقة تحت عبد إذا قلنا : يثبت لها الخيار على التراخي ولسنا نريد الفسخ يكون على الفور بل نريد المطالبة وهو أن أحد الزوجين إذا علم بالآخر عيباً فإنه يرفع ذلك إلى الحاكم ، فيستدعي الحاكم الآخر ويسأله ، فإن أقر به أو كان ظاهراً انفسخ النكاح بينهما ، وإن أنكر وكان خفياً فعلى المدعى البينة ، فإذا أقام البينة فسخ النكاح بينهما .

وقال أصحاب أحمد : إن خيار العيب ثابت على التراخي لا يسقط ما لم يوجد منه ما يدل على الرضى به من القول والاستمتاع من الزوج أو التمكين من المرأة أفاده الحرقى في ظاهر كلامه . وذكر القاضى من الحنابلة أنه على الفور ، كما أن ظاهر مذهب الحنابلة أن الفسخ يحتاج إلى الحاكم لأنه مجتهد فيه ، ونقل السفاريني من الحنابلة عن ابن تيمية أن الفسخ لا يحتاج إلى الحاكم كالرد بالعيب في البيع .

وقد رأيت في البيان للعمرائي من الشافعية (مخطوطة دار الكتب
العربية) بهامش الجزء السابع ما يأتي : وفيه وجه أنه ينفرد كل واحد من
الزوجين بالفسخ من غير مرافعة الحاكم ، كفسخ البيع بالعيب ينفرد به كل
واحد من المتبايعين . ١٠ هـ

وقال قاضيهان من أصحاب أبي حنيفة : إذا كان الزوج عنيًا والمرأة
رتقاء لم يكن لها حق الفرقة لوجود المانع من جهتها . وكذا في حاشية
جلبي .

وفي ملتقى الأبحر أنه لو أقر أنه عني يؤوله الحاكم سنة قمرية ولا
يحتسب منها مدة مرضه ومرضها ، ويحتسب منها رمضان وأيام
حيضها . ١٠ هـ

قال الشيخ أبو حامد : ولا يجوز لأحد الزوجين أن يتولى الفسخ
بنفسه بحال ، وقال ابن الصباغ : إذا رفعت الأمر إلى الحاكم فالحاكم أولى
به ، وهو بالخيار أن شاء فسخ بنفسه وإن شاء أمرها بالفسخ . وقال
القفال : إذا رفعت الأمر إلى الحاكم وأثبتت العيب عنده خيرت بين أن تفسخ
بنفسها وبين أن يفسخ الحاكم بمسألتها .

فرع وإذا وجد أحد الزوجين بالآخر عيباً ففسخ النكاح
نظرت ، فإن كان الفسخ قبل الدخول سقط جميع المهر لأن المرأة إن كانت
هي التي فسخت بالفرقة جاءت من جهتها ، وإن كان الزوج الذي فسخ
فهو بسعنى من جهتها وهو تدنيسها بالعيب فصار كما لو فسخت بنفسها ، وإن
كان الفسخ بعد الدخول - فإن كان الفسخ لعيب كان موجوداً حال العقد
فالمشهور من المذهب أنه يلزم الزوج مهر المثل سواء كان العيب بالزواج
أو بالزوجة ؛ لأن الفسخ مستند إلى العيب الموجود حال العقد فصار كما
لو كان النكاح فاسداً .

وحكى المسعودي قولاً آخر مخرجاً أنه يجب المسمى ، لأن الفسخ رفع
العقد في حالة لا من أصله وليس بشيء ، وإن كان الفسخ بعيب حدث بعد
العقد بالزوج أو بالزوجة على القول الجديد فيه ثلاثة أوجه .

(أحدها) يجب لها المسمى ؛ لأنه قد وجب المسمى بالعقد فلا يتغير بما يحدث بعده بالعيب .

(والثاني) لها مهر المثل ، وإن حدث بعد الوطاء وجب لها المسمى لأنه إذا حدث قبل الوطاء فقد حدث قبل استقرار المسمى ، فإذا فسخ العقد ارتفع من أصله فصار كما لو وطئها بشبهة ؛ وإذا حدث العيب بعد الوطاء فقد حدث بعد استقرار المسمى بالدخول فلا يتغير بما طرأ بعده .

فرع فإن تزوج رجل امرأة وبها عيب فلم تعلم به حتى وطئها ثم علم به فسخ النكاح ؛ وقد قلنا : أنه يجب لها مهر المثل ، وهل للزوج أن يرجع به على الولي فيه قولان ، قال في القديم : يرجع عليه ، وبه قال مالك رضي الله عنه لما روى أن عمر رضي الله عنه قال : « أيما رجل تزوج بامرأة وبها جنون أو جذام أو برص فمسها فلها الصداق ولزوجها غرم على وليها » ولأن الولي هو الذي ألتف على الزوج المهر لأنه أدخله في العقد حتى لزمه مهر المثل فوجب أن يلزمه الضمان كالشهود إذا شهدوا عليه بقتل أو غيره ثم رجعوا . وقال في الجديد : لا يرجع عليه ؛ وبه قال على كرم الله وجهه ، وهو قول أبي حنيفة وهو الأصح لأنه ضمن ما استوفى بدله وهو الوطاء فلا يرجع به على غيره كما لو كان المبيع معيباً فأتلفه ، فإذا قلنا بهذا قلنا بهذا فلا تقريع عليه ، وإذا قلنا بالأولى فإن كان الولي ممن يجوز له النظر إلى وليته كالأب والجد والعم رجع الزوج عليه سواء علم الولي بالعيب أو لم يعلم ، لأنه فرط بترك الاستعلام بالعيب ، ولأن الظاهر أنه يعلم ذلك ؛ وإن كان الولي ممن لا يجوز له النظر إليها كابن العم والحاكم - فإن علم الولي بعيبها - رجع عليه الزوج ، وإن لم يعلم الولي بالعيب لم يرجع عليه الزوج ، ويرجع الزوج على المرأة لأنها هي التي عرفت ، فإن ادعى الزوج على الولي أنه علم بالعيب فأنكر - فإن أقام الزوج بينة على إقرار الولي بالعيب رجع عليه ؛ وإن لم يقم عليه بينة حلف الولي أنه لم يعلم بالعيب ، ورجع الزوج على الزوجة ، وإن كان لها جماعة أولياء في درجة واحدة ممن لهم النظر إليها ، رجع الزوج عليهم إذا علموا فإن كان بعضهم عالماً بالعيب ، وبعضهم جاهلاً فقيه وجهان ، حكاهما الطبري في

المدة (أحدهما) يرجع على العالم لأنه هو الذى غره • (والثانى) يرجع على الجميع لأن ضمان الأحوال لا يختلف بالخطأ والعمد ، هكذا نقل البغداديون •

فرع وقال المسعودى : إذا كان الولى غير محرم لها فهل يرجع عليه الزوج ؟ فيه قولان ، وكل موضع قلنا : يرجع الزوج على الولى ، فانه يرجع عليه بجميع مهر المثل ، وكل موضع قلنا : يرجع الزوج على الزوجة ، فبكم يرجع عليها ؟ فيه قولان ، ومنهم من قال : هما وجهان •

(أحدهما) لا يرجع عليها بجميع مهر المثل ، وانما يبقى قدرأ اذ يمكن أن يكون صادقا لثلا يعرى الوطاء عن بدل •

(والثانى) يرجع عليها بالجميع ، لأنه قد حصل لها بدل الوطاء وهو المهر ، وانما رجع اليه بسبب آخر فهو كما لو وهبته منه ، والأول أصح • وحكى المسعودى أن القولين فى الولى • والمشهور أنه يرجع عليه بالجميع قولاً واحداً •

فرع قال فى الأم : إذا تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول ، وعلم بعد ذلك أنه كان بها عيب يثبت به خيار الفسخ لزمه نصف المهر لأنه رضى بازالة الملك والتزام نصف الصداق بالطلاق فلم يرجع اليه •

فرع وان دعت المرأة وليها لتزويجها الى مجنون كان له الامتناع من ذلك لأن عليه عار أن تكون وليته تحت مجنون ، لأنه لا يشهد ولا يحضر الجمعة والجماعة وان دعا الولى وليته الى تزويجها بمجنون أو خصى فلها أن تمتنع لأن عليها ضرراً به وعاراً يلحقها •

وان دعت المرأة وليها الى أن يزوجه بمجذوم أو أبرص فهل له أن يمتنع ؟ فيه وجهان : (أحدهما) ليس له أن يمتنع لأن الخيار انما يثبت لها فى النكاح لأن النفس تعاف من مباشرتهم ، وذلك نقص عليها دون الولى فهو كالمجبوب والخصى • (والثانى) له أن يمتنع لأن على الولى عاراً فى

ذلك ، وربما أعداها أو أعدى ولدها فيلتحق العار بأهل نسبها . وإن دعاها الولي الى تزويجها بمجنوم أو أبرص كان لها أن تستنع لأن عليها في ذلك عاراً ونقصاً ، وإن تزوجت امرأة برجل سليم لا عيب فيه ثم حدث فيه عيب يثبت لأجله الخيار ، فإن فسخت النكاح لم يعترض عليها ولها بذلك ، فإن اختارت المقام معه على ذلك جاز ولا اعتراض للولي عليها بذلك لأن حق الولي إنما هو في ابتداء العقد دون استدامته ، ولهذا لو دعت الحرة ولها الى تزويجها بعبد لم يلزمه أجابتها ، ولو اعتقت تحت عبد واختارت المقام معه لم يجبر على الفسخ والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل إذا ادعت المرأة على الزوج انه غني وانكر الزوج ، فالقول قول مع يمينه ، فإن نكل ردت اليمين على المرأة ، وقال أبو سعيد الاصطخري: يقضى عليه بنكوله . ولا تحلف المرأة ، لأنه امر لا تعلمه ، والمذهب الأول ، لأنه حق نكل فيه المدعى عليه عن اليمين فردت على المدعى كسائر الحقوق ، وقوله : أنها لا تعلمه يبطل باليمين في كناية الطلاق وكناية القذف ، فإذا حلفت المرأة أو اعترف الزوج أجله الحاكم سنة ، لما روى سعيد بن المسيب ((أن عمر رضي الله عنه قضى في الغني أن يؤجل سنة)) .

وعن علي وعبد الله بن مسعود والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم نحوه ، ولأن العجز عن الوطء قد يكون بالتعنين ، وقد يكون لعارض من حرارة أو برودة أو رطوبة أو يبوسة ، فإذا مضت عليه الفصول الأربعة ، واختلفت عليه الأهوية ولم يزل ، دل على أنه خلفه ، ولا تثبت المدة إلا بالحكم ، لأنه يختلف فيها بخلاف مدة الإيلاء ، فإن جامعها في الفرج سقطت المدة ، وأدناه أن يغيب الحشفة في الفرج ، لأن أحكام الوطء تتعلق به ولا تتعلق بما دونه ، فإن كان بعض الذكر مقطوعاً لم يخرج من التعنين إلا بتغيب جميع ما بقي .

ومن أصحابنا من قال : إذا غيب من الباقي بقدر الحشفة خرج من حكم التعنين لأن الباقي قائم مقام الذكر ، والمذهب الأول ، لأنه إذا كان الذكور سليماً فهناك حد يمكن اعتباره وهو الحشفة ، وإذا كان مقطوعاً فليس هنالك حد يمكن اعتباره فاعتبر الجميع ، وإن وطئها في الدبر لم يخرج من حكم

التعنين لأنه ليس بمحل للوطء ولهذا لا يحصل به الإحلال للزوج الأول ، وإن وطئ في الفرج وهي حائض سقطت المدة لأنه محل للوطء ، وإن ادعى أنه وطئها فإن كانت ثيباً فالقول قوله مع يمينه ، لأنه لا يمكن إثباته باليمين . وإن كانت بكرًا فالقول قولها لأن الظاهر أنه لم يطأها ، فإن قال الزوج : وطئت ولكن عادت البكارة حلفت لجواز أن يكون قد ذهبت البكارة ثم عادت .

فصل وإن اختارت المقام معه قبل انقضاء الأجل ففيه وجهان (أحدهما) يسقط خيارها لأنها رضية بالعيب مع العلم (والثاني) لا يسقط خيارها ، لأنه أسقاط حق قبل ثبوته فلم يصح ، كالعفو عن الشفعة قبل البيع ، وإن اختارت المقام بعد انقضاء الأجل سقط حقها لأنه أسقاط حق بعد ثبوته ، وإن أرادت بعد ذلك أن ترجع وتطالب بالفسخ لم يكن لها ، لأنه خيار ثبت بعيب وقد أسقطته فلم يجز أن ترجع فيه ، فإن لم يجامعها حتى انقضى الأجل وطالبت بالفرقة فرق الحاكم بينهما ، لأنه مختلف فيه ، وتكون الفرقة فسخاً لأنه فرقة لا تقف على إيقاع الزوج ولا من ينوب عنه ؛ فكانت فسخاً كفرقة الرضاع ، وإن تزوج امرأة ووطئها ثم عن منها لم تضرب المدة ، لأن القدرة يقين فلا تترك بالإجتهاد) .

الشرح خبر عمر رضي الله عنه رواه الدارقطني بإسناده عن عمر ورواه عن ابن مسعود والمغيرة بن شعبة ولا مخالف لهم ، ورواه أبو حفص عن علي كرم الله وجهه ؛ أما العنين فهو الرجل العاجز عن الجماع ، وربما يشتهي الجماع ولا يناله . واشتقاقه من عن الشيء إذا اعترض من أحد الجانبين والعنة بفتح العين وضمها الاعتراض بالفضول ، وعن عن الشيء من باب ضرب إذا أعرض عنه وانصرف ، وعنان الفرس جمعه أعنة وقد مضى بعض هذه المادة في الشركة حيث شركة العنان ، وهو هنا من عن ذكره إذا اعترض عن يمين الفرج وشماله فلا يقصده ؛ وقيل مشتق من عنان الدابة أي أنه يشبهه في اللين .

إذا ثبت هذا فالعنة في الرجل عيب يثبت الخيار لزوجه في فسخ النكاح لأجلها على ما ثبتته ، وبه قال عامة أهل العلم .

وقال الحكم بن عيينة وداود وأهل الظاهر ليست بعيب .

دليلنا قوله تعالى : « الطلاق مرتان ، فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان » فخير الله الأزواج بين أن يمسكوا النساء بمعروف أو يسرحوهن بإحسان ، والامسك بمعروف لا يكون بغير وطء ، لأنه هو المقصود بالنكاح ، فإذا تعذر عليه الامسك بمعروف من هذا الوجه تعين عليه التسريح بإحسان ، لأن من خير بين شيئين إذا تعذر عليه أحدهما تعين عليه الآخر ، وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على تأجيل العنين سنة ، فإن جامعها والا فرق بينهما روينا ذلك عن ذكرنا من الصحابة ولا مخالف لهم ، ولأن الله تعالى أوجب على المولى أن يفى أو يطلق لما يلحقها بامتناعه من الوطء ، والضرر الذي يلحق امرأة العنين أعظم من امرأة المولى لأن المولى ربما وطئها ، فإذا ثبت الفسخ لامرأة المولى ، فلأن ثبت لامرأة العنين أولى .

إذا ثبت هذا فإن المرأة إذا جاءت الى الحاكم وادعت على زوجها أنه عنين أو أنه عاجز عن وطئها استدعاه الحاكم وسأله ، فإن أقر أنه عنين أو أنه عاجز عن وطئها ثبت أنه عنين . وإن أنكر وقال : لست بعنين — فإن كان مع المرأة بينة على اقراره تقول : انه عنين وأقامتها ثبت أنه عنين وإن لم يكن معها بينة فالقول قوله مع يمينه أنه ليس بعنين ، فإذا حلف سقطت دعواها ، وإذا ثبت أنه قادر على وطئها فهل يجبره الحاكم على وطئها ليتقرر مهرها ؟ فيه وجهان حكاهما المسعودي . وإن نكل عن اليمين حلفت أنه عنين ، ولا يقضى عليه بنكوله من غير يمين .

وحكى الشيخ أبو اسحاق عن أبي سعيد الاصطخري أنه يقضى عليه بنكوله من غير أن تحلف ، لأنه أمر لا تعلمه وليس بشيء ، لأنه حق نكل فيه المدعى عليه عن اليمين فحلف المدعى كسائر الحقوق . وقوله : أمر لا تعلمه يبطل بكنائيات الطلاق والقذف ، فإذا ثبت أنه عنين باقراره أو بيمينها بعد نكوله فإن الحاكم يؤجله سنة سواء كان الزوج حراً أو عبداً .

وحكى عن مالك أنه قال : يؤجل العبد نصف سنة . دليلنا ما رويناه عن الصحابة عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة وعلى ، وبه قال سعيد ابن المسيب وعطاء وعمرو بن دينار والنخعي وقتادة وحماة بن أبي سليمان ،

وعليه فتوى فقهاء الأمصار منهم أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو عبيد ولم يفرق هؤلاء بين العبد والحر ؛ ولأن المعجز عن الوطء قد يكون من أصل الخلقة ، وقد يكون لعارض ، فإذا مضت عليه سنة اختلفت الأهوية (جمع هواء) فإن كان ذلك قد أصابه من الحرارة انحل في الشتاء ، وإن أصابه من الرطوبة انحل في الصيف وشدة الحر ؛ وإن كان طبعه يميل الى هواء معتدل أمكنه ذلك في الفصلين الآخرين ، فإن مضت عليه سنة ولم يقدر على الوطء علم أن عجزه من أصل الخلقة ، ولأن بعضهم قال : الداء لا يستكن في البدن أكثر من سنة ثم يظهر ولا يضرب المدة له إلا الحاكم ، لأن عمر رضى الله عنه أجل العنين سنة ولأن من الناس من قال : يؤجل ؛ ولأن توفر قدر من راحة النفس ، وصفاء خاطر وذهاب الخجل ، المفضي الى عدم الانتشار تقتقر الى وقت تتوفر هذه الأمور للتحقق من ذهاب العنة .

ومنهم من قال : لا يؤجل ، وكل حكم مختلف فيه فلا يثبت الا بالحاكم كالفسخ بالعيوب والاعسار بالنفقة ، ولا يضرب الحاكم له المدة الا من حين ترافعا اليه بعد ثبوت العنة ؛ فأما اذا أقر الزوج بالعنة وأقامها على ذلك زماناً فلا يحكم عليه بالتأجيل لأن عمر رضى الله عنه أجل العنين سنة والظاهر أنه انما ضرب له المدة من حين ترافعا اليه .

فرع فإذا ضرب للعنين المدة ثم جامع امرأته قبل انقضاء السنة أو بعدها وقبل الفسخ سقط حقها من الفسخ ، لأنه قد ثبتت قدرته على الوطء ، وإن كان ذكره سليماً خرج من العنة بتغيب الحشفة (والحشفة ما فوق الختان) في فرجها ولا يخرج بما دون ذلك ، ولا يلزمه أكثر من ذلك لأن أحكام الوطء من وجوب الغسل والحد والعدة واستقرار المهر يتعلق بذلك ؛ وإن كان بعض ذكره مقطوعاً وبقي منه ما يمكنه به الجماع فإن غيب جميعه في فرجها خرج من العنة ، وإن غيب منه أقل من الحشفة لم يخرج من العنة بذلك لأنه لو كان ذكره سليماً فغيب منه هذا القدر خرج من العنة ، وكذلك لم يخرج من العنة بذلك ، وكذلك اذا كان بعضه مقطوعاً (الثاني) - وهو ظاهر النص - أنه لا يخرج من العنة الا بتغيب

ما بقى من الذكر فى الفرج ؛ ولأنه اذا كان سليما فهناك حد يمكن اعتباره ، وهو الحشفة ، فاذا كان بعضه مقطوعا فليس هناك حد يمكن اعتباره فاعتبر كله ، وعندى أن الغسل وسائر أحكام الوطء على هذين الوجهين . وان وطئها فى الموضع المكروه لم يخرج من العنة ؛ لأنه ليس محل الوطء فى الشرع ولهذا لا يجعل به الاحلال للزوج الأول ، وان أصابها بالفرج وهى حائض أو نفساء أو صائمة عن فرض أو محرمة خرج من العنة ، لأنه محل للوطء فى الشرع وانما حرم الوطء لعارض .

فرع وان ادعى الزوج أنه وطئها فأنكرت - فان كانت ثيبا - فالقول قول الزوج مع يمينه ، لأنه لا يمكن اثباته بالبينة ؛ وان كانت بكرا عرضت على أربع من القوايل ، فان قلن : ان بكارتها قد زالت فالقول قول الزوج مع يمينه ، لأن الظاهر أن البكارة لا تزول الا بالوطء ؛ وان قلن : ان البكارة باقية ، فان قال الزوج اننى أصبتها وهى ثيب لم يلتفت الى قوله ، لأن ذلك طعن على البينة ؛ فثبت عجزه ، وان قال : صدقت قد أصبتها وزالت بكارتها ثم عادت فالقول قول الزوجة ، لأن الظاهر أن البكارة لا تعود .

قال الشافعى رضى الله عنه : وتحلف المرأة على ذلك ، لأن ما يدعيه الزوج ممكن لأنه قد قال أهل الخبرة : ان الرجل اذا وطئ البكر ولم يبلغ ؛ فان البكارة ربما زالت ثم عادت ، فحلفت عليه ، هذا مذهبنا .

وقال الأوزاعى : يترك الزوج معها ، ويكون هناك امرأتان جالستين خلف ستر قريب منهما ، فاذا قام الرجل عن جماعها بادرتا فنظرتا الى فرجها ، فان رأتا فيه الماء علمتا أنه أصابها ؛ وان لم تريا فيه الماء علمتا أنه لم يصبها .

وقال مالك : يفعل ذلك ولكن يقتصر على امرأة واحدة ، وحكى « أن امرأة ادعت على زوجها العنة ، فكتب سمرة بن جندب رضى الله عنه بذلك الى معاوية رضى الله عنه فكتب اليه أن يزوجه الرجل امرأة ذات حسن

وجمال يذكر عنها الصلاح ويساق إليها صداقها من بيت المال ليختبر حاله ؛
فإن أصابها فقد كذبت - يعنى زوجته المدعية - وإن لم يصبها فقد صدقت
ففعل ذلك ثم سألها عنه فقالت : ما عندى شيء ، فقال سمره رضى الله عنه :
ما دنا ولا انتشر عليه ؟ فقالت : بلئى دنا وانتشر عليه ، ولكن جاءه سره «
- أى أنزل قبل أن يولج - هذه رواية الشيخ أبى حامد وسائر أصحابنا .

وأما أبو عبيد فذكر أن معاوية رضى الله عنه كتب إليه أن : اشتر له
جارية من بيت المال وأدخلها معه ليلة ، ثم سألها عنه ؛ ففعل سمره رضى الله
عنه فلما أصبح قال : ما صنعت ؟ فقال : فعلت حتى حصحص فيه ، فسأل
الجارية فقالت : لم يصنع شيئاً فقال : خل سبيلها ما يحصحص ، والحصحصه
الحركة فى الشيء حتى يستقر ؛ وما ذكره الأوزاعى ومالك غير صحيح ،
لأن العتق قد ينزل من غير إيلاج وقد يولج من غير انزال ، وما ذكره
معاوية غير صحيح ، لأن الرجل قد يعن عن امرأة ولا يعن عن غيرها . وقد
يعن عن الجميلة ولا يعن عن الدميمة ، لأن بعض الناس يسرح بخاطره فى
جمال المرأة ويبعث جمالها فى نفسه رهبة أو احساساً بسموها عن الابتذال ؛
وقد يكون هذا بدوافع باطنية لا يحسها ولا يدرك كنهها والله فى خلقه
شئون .

مسألة وإذا انقضت السنة ولم يقدر على وطئها كانت بالخيار بين
الاقامة والفسخ ، فإن اختارت الاقامة سقط حقها من الفسخ لأنها أسقطت
ما ثبت لها من الفسخ فإن أرادت بعد ذلك أن ترجع فتطالب بالفسخ لم يكن
لها ذلك لأنه عيب رضيت به ؛ فهو كما لو وجدته مجنوماً أو أبرص فرضيت
به ثم أرادت أن تفسخ بعد ذلك - فإن اختارت الفسخ - لم يصح إلا
بالحكم لأنه مجتهد فيه . قال ابن الصباغ : ويفسخ الحاكم النكاح ،
ويجعله إليها فتنسخ .

قال الشيخ أبو حامد : لا تفسخ المرأة بنفسها ؛ لأن الصحابة رضى الله
عنهم قالوا : فإن جامعها وإلا فرق بينهما ؛ فأخبر أنها لا تتولاه ، ويكون
ذلك فسخاً لا طلاقاً . وقال مالك والثورى وأبو حنيفة رضى الله عنهم :

تكون طلبة بائنة • دليلنا أنه فسخ بعيب كفسخ المشتري ؛ لأجل العيب في المبيع ، وكالأمة اذا أعتقت تحت عبد فاخترت الفسخ فان رضيت بالمقام معه قبل أن يضرب له المدة وفي اثباتها فيه وجهان وحكماهما ابن الصباغ قولين •

(أحدهما) يسقط حقها من الفسخ لأنها رضيت بعيبه فهو كما لو رضيت به بعد انقضاء المدة (والثاني) لا يسقط حقها من الفسخ • وهو الأصح ، لأنها أسقطت حقها من الفسخ قبل جوازه فلم يسقط كالشفيع اذا أسقط حقه من الشفعة قبل الشراء •

فرع اذا تزوج رجل امرأة فوطئها ثم عجز عن وطئها لم يثبت لها الخيار ولا يحكم لها عليه بالعنة • وقال أبو ثور : يضرب لها المدة ؛ ويثبت لها الخيار كما لو وطئها ثم جب ذكره • دليلنا أن العنة يتوصل اليها بالاستدلال والاجتهاد فاذا تحققنا قدرته على الوطء في هذا لم يرجع فيه الى الاستدلال ومضى الزمان ، لأنه رجوع من اليقين الى الظن ، ويخالف اذا وطئها ثم جب ، لأن الجب أمر مشاهد متحقق فجاز أن يدفع قدرته على الوطء بالأمر المتحقق ؛ فان تزوج امرأة ثم وطئها ثم طلقها قبانت منه ثم تزوجها فادعت عليه بالعنة سمعت دعواها عليه ، فان أقر بذلك ضربت له المدة لأن كل نكاح له حكم نفسه ، ويجوز أن يثبت في نكاح دون نكاح ، كما يثبت من امرأة دون امرأة •

فرع وان تزوج رجل امرأة مع علمها أنه عنين بأن أخبرها أنه عنين أو تزوجها فأصابته عنيته ثم فسخت النكاح ثم تزوجها ثانياً ففيه قولان • قال في الأم : لا يثبت لها الخيار لأنها تزوجته مع العلم بخاله فلم يثبت لها الفسخ • كما لو اشترى سلعة مع العلم بعيبها • وقال في الجديد : يثبت لها الفسخ لأن كل نكاح له حكم نفسه ؛ ولأنها انما تحققت عنه في النكاح الأول ، ويجوز أن يكون عنيته في نكاح دون نكاح •

مسألة قال الشافعي رضي الله عنه : فان فارقها بعد ذلك ثم راجعها ثم سألت أن يؤجل لها لم يكن لها ذلك ، وجملة ذلك أن المرأة اذا

أصابت زوجها عينا فضربت له المدة ورضيت بالمقام معه ثم طلقها وعادت إليه نظرت . فان طلقها طلاقا رجعيا ثم راجعها وأرادت أن تضرب له المدة ثانيا لم يكن لها ذلك لأن الرجعية استصلاح النكاح الأول وليس بتجديد عقد النكاح . وقد رضيت بمقامها معه في هذا النكاح فلم يكن لها أن تطالب بضرب المدة ، فاعترض المزنئ على الشافعي وقال : لا تجتمع الرجعية مع العنة ، لأنه ان كان قد وطئها في هذا النكاح ، فانه لا تضرب له مدة السنة لأنه وان لم يصبها فيه فلا عنة عليها له ولا رجعية ، قال أصحابنا : يحتمل أن يكون الشافعي رضى الله عنه بنى هذا على القول القديم أن الخلوة تثبت العدة ، فكأنه فرضها فيمن خلا بامراته ولم يطأها فأصابته عينا فضربت له المدة ثم اختارت المقام معه ثم طلقها ولم بينها ، فان له الرجعية عليها لأن الخلوة كالدخول في استقرار المهر بوجوب العدة والرجعة على هذا ويحتمل أنه بناها على القول الجديد وهو اذا وطئها ولم يغيب الحشفة في الفرج وأنزل واستدخلت ماءه من غير جماع ، فانه يجب عليها للعدة وله عليها الرجعة ، قال الشيخ أبو حامد : وهذا أصح ، لأن الشافعي رحمه الله ذكرها في الأم ؛ وقوله في الأم : ان الخلوة لا تقر المهر ؛ ولا توجب العدة . وقال المسعودي : يحتمل أن يكون الشافعي رحمه الله أراد اذا وطئها في دبرها وان كان الطلاق بائنا ثم تزوجها بعده فقد تزوجته مع العلم بعينه ، وهل لها الخيار ؟ فيه قولان مضى بيانهما .

فرع اذا تزوج امرأتين فمن عن احدهما دون الأخرى ضربت له المدة التي عن عنها لأن لكل واحدة حكم بعنتها فاعتبر حكمها بانفرادها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان وجدت المرأة زوجها محبوبا ثبت لها الخيار في الحال ، لان عجزه متحقق ، فان كان بغيره محبوبا وبقي ما يمكن الجماع به فقالت المرأة : لا يتمكن من الجماع به ، وقال الزوج : أتمكن ، ففيه وجهان :

(احدهما) أن القول قوله ، لأن له ما يمكن الجماع بمثله ، فقبل قوله . كما لو اختلفا وله ذكر قصير .

(والثاني) وهو قول أبي اسحاق : أن القول قول المرأة ، لأن الظاهر معها ، فإن الذكر إذا قطع بعضه ضعف ، وأن اختلافاً في القدر الباقي هل يمكنه الجماع به فالقول قول المرأة ، لأن الأصل عدم الامكان .

فصل إذا تزوجت امرأة رجلاً على أنه على صفة فخرج بخلافها ، أو على نسب فخرج بخلافه ، ففيه وجهان :

(أحدهما) أن العقد باطل ، لأن الصفة مقصودة كالعين ، ثم اختلاف العين يبطل العقد ، فذلك اختلاف الصفة ، ولأنها لم ترض بترك هذا الزوج فلم يصح ، كما لو أذنت في تكاح رجل على صفة فزوجت ممن هو على غير تلك الصفة .

(والقول الثاني) أنه يصح العقد وهو الصحيح ، لأن مالا يفتقر العقد إلى ذكره إذا ذكره وخرج بخلافه لم يبطل العقد كالمهر ، فعلى هذا أن خرج أعلى من المشروط لم يثبت الخيار ، لأن الخيار يثبت النقصان لا للزيادة ، فإن خرج دونها فإن كان عليها في ذلك نقص بأن شرط أنه حر فخرج عبداً أو أنه جميل فخرج قبيحاً أو أنه عربي فخرج عجمياً ، ثبت لها الخيار لأنه نقص لم ترض به ، وإن لم يكن عليها نقص بأن شرطت أنه عربي فخرج عجمياً وهي عجمية ، ففيه وجهان : (أحدهما) لها الخيار لأنها ما رضيت أن يكون مثلها (والثاني) لا خيار لها لأنها لا نقص عليها في حق ولا كفاءة) .

الشرح إن أصابت المرأة زوجها مجبواً ، فإن جب ذكره من أصله ثبت لها الخيار في الحال ؛ لأن عجزه متحقق ، وإن بقي بعضه — فإن كان الباقي مما لا يمكن الجماع به — فهو كما لو لم يبق منه شيء ، لأن وجود الباقي كعدمه ، وإن كان الباقي مما يمكن الجماع به ، فإن اتفق الزوجان على أن الزوج يقدر على الجماع به فلا خيار لها ؛ وإن اختلفا فقالت الزوجة : لا يقدر على الجماع به . وقال الزوج بل أقدر على الجماع به ؛ ففيه وجهان :

(أحدهما) أن القول قول الزوج مع يمينه كما لو كان الذكر سليماً .

(والثاني) وهو قول أبي اسحاق . أن القول قول الزوجة مع يمينها ،

لأن الظاهر ممن قطع بعض ذكره أنه لا يقدر على الجماع به ،
فإن ثبت عجزه عن الجماع باقراره أو يمينها فقيه وجهان حكاهما ابن الصباغ
(أحدهما) حكاه عن الشيخ أبي حامد أن الخيار يثبت لها في الحال ؛ لأن
عجزه متحقق . (والثاني) وهو قول القاضي أبي الطيب ولم أجد له الا
ذلك - أنه يضرب له مدة العنين ، لأن عجزه غير متحقق ، لأنه يقدر على
الجماع به فهو كالعنين ، فأما اذا اختلفا في القدر الباقي هل هو مما يمكن
الجماع به أو مما لا يمكن الجماع به ؛ فذكر الشيخ أبو حامد والشيخ
أبو اسحاق المروزي والمحاملي أن القول قول الزوجة وجهاً واحداً ، لأن
الأصل عدم الامكان .

وقال ابن الصباغ : ينبغي أن لا يرجع في ذلك اليها ، وانما يرجع الى
من يعرف ذلك بصغره أو كبره كما لو ادعت أنه محبوب وأنكر ذلك . وان
أصابت زوجها خصياً أو خنثى قد زال اشكاله - فإن قلنا : لها الخيار -
كان لها الخيار في الحال ، سواء كان قادراً على الوطء أو عاجزاً عنه ؛ لأن
العلة فيه أن النفس تعاف من مباشرته ، وإن قلنا : لا خيار لها وادعت عجزه
عن الجماع فأقر بذلك ضربت له مدة العنين وهي سنة .

فرع روى المزي عن الشافعي : فإن لم يجامعها الصبي أجل .
قال المزي : معناه عندى صبي قد بلغ أن يجامع مثله - قال أصحابنا : المزي
أخطأ في النقل والتأويل ، أما النقل فإن الشافعي قال في القديم : وإن لم
يجامعها الخصى أجل ثم أردف الشافعي هذا بقوله : اذا قلنا : لا خيار في
الخصى وادعت عجزه في الجماع فإنه يؤجل . فغلط المزي من الخصى الى
الصبي ؛ وأما تأويله فغلط أيضاً لأن الصبي لا تثبت العنة في حقه ، لأن
العنة لا تثبت الا باعترافه أو بنكوله عن اليمين ، ونكول يمين الزوجة وهذا
متعذر في حقه قبل أن يبلغ ، لأن دعوى المرأة لا تسمع عليه بذلك قبل
بلوغه ، وإن ادعت امرأة المجنون على زوجها العنة لم تسمع دعواها عليه ؛
لأنه لا يمكنه الجواب على دعواها ، وإن ثبتت عنته قبل الجنون فضربت
له المدة وانقضت وهو مجنون فلا يجوز للحاكم أن يفسخ النكاح بينهما ،
لأنه لو كان عاقلاً لجاز أن يدعى الإصابة ويحلف عليها ان كانت ثيباً ؛

وهذا متعذر منه في حال جنونه ، وإن كانت بكراً فيجوز أن يكون وطئها وزالت بكارتها ثم عادت البكارة أو منعتة عن نفسها فلم يحكم عليه قبل أفاقته .

فرع إذا تزوجت امرأة رجلاً على أنه على صفة فخرج بخلافها ، أو على نسب فخرج بخلافه ، سواء خرج أعلى مما شرط أو دون ما شرط فالحكم واحد بأن تزوج رجلاً بشرط أنه طويل ؛ فيخرج قصيراً ، وبشرط أنه قصير فيخرج طويلاً ؛ أو أنه أسود فيأتي أبيض ، أو أنه أبيض فيأتي أسود ، أو أنه موسر فيخرج فقيراً ؛ أو أنه فقير فيخرج موسراً أو على أنه قرشي فيخرج غير قرشي ؛ أو على أنه ليس بقرشي فيخرج قرشياً ، أو على أنه حر فكان عبداً وكان نكاحه باذن مولاه ، أو على أنه عبد فخرج حراً وكان هذا الشرط في حال العقد ، فهل يصح العقد ؟ فيه قولان :

(أحدهما) أن النكاح باطل ، لأن الاعتماد في النكاح على الصفات والأسماء كما أن الاعتماد في البيوع على المشاهدة ؛ بدليل أنه لو قال : زوجتك أختي أو ابنتي صح وإن لم يشاهدها الزوج ، كما أنه إذا باعه سلعة شاهدها صح ، ثم اختلف الأعيان يوجب بطلان النكاح والبيع بدليل أنه لو قال : زوجتك ابنتي يا زيد فقبل نكاحها وهو عمرو ، أو قال : بعثتك عبدي هذا ؛ فقال المشتري : قبلت البيع في الجارية لم يصح النكاح والبيع ، فوجب أن يكون اختلاف الصفة يوجب بطلان العقد ؛ فعلى هذا يفرق بينهما ، فإن لم يدخل بها فلا شيء عليه ، وإن دخل بها وجب لها مهر مثلها .

(والقول الثاني) أن النكاح صحيح ، وبه قال أبو حنيفة وهو الأصح ؛ لأنه معنى لا يفتقر العقد إلى ذكره ، ولو ذكره وكان كما شرط صح العقد ، فإن ذكره وخرج بخلاف ما شرطه لم يبطل العقد كالمهر .

فإذا قلنا بهذا نظرت ؛ فإن كان الشرط في الصفة ، فإن خرج الزوج أعلى مما شرط في الصفة بأن شرط كونه فقيراً فكان موسراً ، أو أنه شيخ فكان شاباً ، لم يكن لها الخيار في فسخ النكاح لأن الخيار يثبت للنقص ،

وهذا زيادة لا نقصان فيه ؛ وان خرج أدنى مما شرط ثبت لها الخيار في فسخ النكاح ، لأنه دون ما شرط وان كان في النسب نظرت ، فان شرط أنه حر فخرج عبداً وهي حرة ثبت لها الخيار في فسخ النكاح قولاً واحداً ، لأن العبد لا يكافئ الحرية ؛ وكذلك اذا شرط أنه عربي فخرج عجمياً ، وهو من كان من أبوين عجميين وهي عربية ثبت لها الخيار ، لأنه لا يكافئها ، وان خرج نسبه أعلى من نسبها شرط أنه ليس من قریش فكان قرشي فلا خيار لها لأنه أعلى مما شرط ، وان خرج نسبه دون نسبها الذي انتسب اليه ودون نسبها ثبت لها الخيار ؛ وان كان مثل نسبها أو أعلى منه ففيه وجهان : (أحدهما) لها الخيار ، لأنها لم ترض بكفو لها . (والثاني) وهو المنصوص في الأم : أنه لا خيار لها لأنه كفؤ لها ولا نقص عليها في ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان الفرع من جهة المرأة نظرت ، فان تزوجها على أنها حرة فكانت أمة - وهو ممن يحل له نكاح الأمة - ففي صحة النكاح قولان . فان قلنا : أنه باطل فوطئها لزمه مهر المثل ، وهل يرجع به على الفار ؟ فيه قولان : (أحدهما) لا يرجع ، لأنه حصل له في مقابلته الوطء . (الثاني) يرجع ؛ لأن الفار ألجأه اليه فان كان الذي غره غير الزوجة رجع عليه ، وان كانت هي الزوجة رجع عليها اذا اعتقت ، وان كان وكيل السيد رجع عليه في الحال ، وان أحبلها فضمن قيمة الولد رجع بها على من غره .

وان قلنا : أنه صحيح فهل يثبت له الخيار ؟ فيه قولان : (أحدهما) لا خيار له لأنه يمكنه أن يطلق (والثاني) له الخيار وهو الصحيح ؛ لأن ما ثبت به الخيار للمرأة ثبت به ان خيار للرجل كالجنون . وقال أبو اسحاق : ان كان الزوج عبداً فلا خيار له قولاً واحداً ، لأنه مثلها والصحيح أنه لا فرق بين أن يكون حراً أو عبداً ، لأن عليه ضرراً لم يرض به ، وهو استرقاق ولده منها وعدم الاستمتاع بها في النهار . فان فسخ فالحكم فيها كالحكم فيسه اذا قلنا : أنه باطل .

(وان قلنا) لا خيار له أو له الخيار ولم يفسخ فهو كالنكاح الصحيح ،

فان وطنها قبل العلم بالرق فالولد حر ، لأنه لم يرض برقه ، وان وطنها بعد العلم بالرق فالولد مملوك ، لأنه رضى برقه ، وان غرته بصفة غير الرق او بنسب ففي صحة النكاح قولان : (فان قلنا) انه باطل ودخل بها وجب مهر المثل . وهل يرجع به على من غره ؟ على القولين : (فان قلنا) يرجع فان كان الفرور من غيرها رجع بالجميع وان كان منها ففيه وجهان :

(احدهما) يرجع بالجميع كما يرجع على غيرها (والثاني) يبقى منه شيئاً حتى لا يعرى الوطاء عن بدل . وان قلنا : انه صحيح ، فان كان الفرور بنسب فخرجت اعلى منه ، لم يثبت الخيار ، وان خرجت دونه ولكنه مثل نسبه او اعلى منه لم يثبت الخيار ، وان كان دون نسبه ففيه وجهان .

(احدهما) له الخيار ، لأنه لم يرض ان تكون دونه . (والثاني) لا خيار له ، لأنه لا تنقص على الزوج بان تكون المرأة دونه في الكفاءة ، فان قلنا : ان له الخيار فاختر الفسخ ، فالحكم فيه كالحكم فيه اذا قلنا : انه باطل ، وان اختار المقام فهو كما قلنا : انه صحيح وقد بيناه) .

الشرح ان تزوج رجل امرأة على أنها حرة فكافت أمة فهل يصح النكاح ؟ فيه وجهان وجههما ما ذكرناه في التي قبلها ، وانما يتصور القولان مع وجود أربع شرائط (أحدها) أن يكون الزوج ممن يحل له نكاح الأمة (الثاني) أن يكون القولان مع وجود أربع شرائط :

(أحدها) أن يكون الزوج ممن يحل له نكاح الأمة .

(الثاني) أن يكون الشرط في حال العقد فأما قبله أو بعده فلا يؤثر .

(الثالث) أن يكون الغرر من جهة الأمة أو من وكيل السيد فأما ان كان من السيد فانها تعتق .

(الرابع) أن يكون النكاح باذن السيد .

إذا ثبت هذا — فان قلنا : ان النكاح باطل فان لم يدخل بها فرق بينهما ولا شيء عليه ، وان دخل بها لزمه مهر المثل لسيدها ، فاذا غرمه فهل يرجع به على من غره ؟ فيه قولان مضى توجيههما ؛ وان جلت منه وخرج

الولد حراً كان حراً للشبهة سواء كان الزوج حراً أو عبداً ويلزمه قيمته
لسيدها ، وما قاله المصنف في استرقاق الولد والغرور بالرق فعلى وجهه •

فرع وان تزوجها على أنها على صفة فخرجت بخلافها ، أو أنها
من نسب فخرجت بخلافه ، وكان هذا الشرط حال العقد ؛ فهل يصح
النكاح ؟ فيه قولان سواء خرجت أعلى من الشرط أو دونه ، فان قلنا : ان
النكاح باطل ، فان لم يدخل بها فرق بينهما ولا شيء عليه • وان دخل بها
لزمه مهر مثلها • وهل يرجع به على من غره ؟ فيه قولان مضي توجيههما ؛
فان قلنا : لا يرجع فلا كلام ، وان قلنا : يرجع على من غره فغرم ، فان كان
الذى غره وليها وهو واحد رجع عليه بالجميع ؛ وان كانوا جماعة فان غروه
بالنسب رجع على جميعهم بالسوية بجميع المهر ، لأن نسبها لا يخفى عليهم ؛
وان غروه بصفة غير النسب — فان كانوا كلهم عالمين بحالها أو كلهم جاهلين
بحالها — رجع على جميعهم بالسوية ، لأنه لا مزية لبعضهم على بعض ، وان
كانوا بعضهم عالمين بحالها وبعضهم جاهلين بحالها ؛ ففيه وجهان حكاهما
الشيخ أبو حامد •

(أحدهما) يرجع على الجميع لأن العالمين منهم زوجوه ؛ وحقوق
الأموال لا تسقط بالخطأ •

(والثاني) يرجع على العالم منهم بحالها دون الجاهل ، لأن العالم
بحالها هو الذى غره ، وان كان الذى غره هو الزوجة ففيه وجهان :
(أحدهما) يرجع عليها بجميع المهر كما قلنا في الأولياء • (والثاني) لا يرجع
عليها بالجميع بل يبقى منه شيئاً حتى لا يعرى الوطاء عن بدل ؛ فان قلنا :
يرجع عليها بالجميع — فان كانت قبضته منه ردها إليه ؛ وان لم تقبضه منه
لم يقبضه ، بل يسقط أحدهما بالآخر ، وان قلنا : لا يرجع عليها بالجميع —
فان كانت قد قبضت الجميع — رجع عليها بما قبضت منه ؛ وبقي منه بعضه ؛
وان لم يقبضه منه أقبضها منه شيئاً وسقط الباقي عنه ، وان قلنا : ان
النكاح صحيح ، لأنه لا نقص عليه ؛ فان غرته بصفة فخرجت أعلا مما
شرطت فلا خيار للزوج لأنه لا نقص عليه ، وان خرج نسبها دون النسب

الذى شرطت ودون نسب الزوج ؛ أو كان الغرور بصفة فخرت صفتها دون
الصفة التى شرطت فهل له الخيار فى فسخ النكاح ؟ فيه قولان •

(أحدهما) له الخيار لأنه معنى لو شرط بنفسه وخرج بخلافه لثبت لها
الخيار فيثبت للزوج الخيار كالعيوب •

(والثانى) لا يثبت له الخيار ؛ لأنه يمكنه أن يطلقها ؛ ولأنه لا عار على
الزوج يكون نسب الزوجة دون نسبه ودون صفته بخلاف الزوجة — فإن
قلنا : له الخيار ، فاختار الفسخ — فهو كما قلنا : أنه باطل ، وإن قلنا :
لا خيار له ؛ أو له الخيار ، فاختار امساكها لزمه أحكام العقد الصحيح •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان تزوج امرأة من غير شرط يظنها حرة فوجدها أمة
فالنكاح صحيح ؛ والمنصوص أنه لا خيار له • وقال فيمن تزوج حرة يظنها
مسلمة فخرجت كتابية أن له الخيار • فمن اصحابنا من نقل جوابه فى كل
واحدة من المسئلتين الى الأخرى وجعلهما على قولين •

(أحدهما) له الخيار ، لأن الحرية الكتابية أحسن حالا من الأمة ، لأن
الولد منها حر ، والاستمتاع بها تام ، فإذا جعل له الخيار فيها كان فى الأمة
والولد منها رقيق ، والاستمتاع بها ناقص أولى •

(والقول الثانى) لا خيار له لأن المقد وقع مطلقا فهو كما لو ابتاع شيئا
يظنه على صفة فخرج بخلافها ، فإنه لا يثبت له الخيار • فكذلك ههنا ، وإذا
لم يجعل له الخيار فى الأمة ففى الكتابية أولى • ومنهم من حملها على ظاهر
النص فقال له الخيار فى الكتابية • ولا خيار له فى الأمة • لأن فى الكتابية ليس
من جهة الزوج تفريط • لأن الظاهر ممن لا خيار عليه أنه ولى مسلمة ، وإنما
التفريط من جهة الولي فى ترك الخيار • وفى الأمة التفريط من جهة الزوج
فى ترك السؤال •

فصل إذا اعتقت الأمة وزوجها حر لم يثبت لها الخيار • لما روت

عائشة رضى الله عنها قالت « اعتقت بريرة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها . وكان عبداً فاختارت نفسها » ولو كان حراً ما خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه لا ضرر عليها في كونها حرة تحت حر . ولهذا لا يثبت به الخيار في ابتداء النكاح فلا يثبت به الخيار في استدامته وان اعتقت تحت عبد ثبت لها الخيار . لحديث عائشة رضى الله عنها ولأن عليها عاراً وضرراً في كونها تحت عبد . ولهذا لو كان ذلك في ابتداء النكاح ثبت لها الخيار . فثبت به الخيار في استدامته . ولها أن تفسخ بنفسها لأنه خيار ثابت بالنص . فلم يفتقر الى الحاكم . وفي وقت الخيار قولان .

(أحدهما) أنه على الفور ، لأنه خيار لنقص فكان على الفور كخيار الميب في البيع (والثاني) أنه على التراخي ، لانا لو جعلناه على الفور لم نأمن أن تختار المقام أو الفسخ ثم تندم ، فعلى هذا في وقته قولان :

(أحدهما) يتقدر بثلاثة أيام ، لأنه جعل حداً لمعرفة الحظ في الخيار في البيع .

(والثاني) أن لها الخيار الى أن تمكنه من وطئها لأنه روى ذلك عن ابن عمر وحفصة بنت عمر رضى الله عنهما ، وهو قول الفقهاء السبعة سعيد ابن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبى بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود وسليمان بن يسار رضى الله عنهم فإن اعتقت ولم تختار الفسخ حتى وطئها ثم ادعت الجهل بالعتق - فإن كان في موضع يجوز أن يخفى عليها العتق - فالقول قولها مع يمينها ، لأن الظاهر أنها لم تعلم ، وإن كان في موضع لا يجوز أن يخفى عليها لم يقبل قولها لأن ما يدعيه خلاف الظاهر ، وإن علمت بالعتق ولكن ادعت أنها لم تعلم بأن لها الخيار ، ففيه قولان :

(أحدهما) لا خيار لها كما لو اشترى سلعة فيها عيب ، وادعى أنه لم يعلم أن له الخيار .

(والثاني) أن لها الخيار ، لأن الخيار بالعتق لا يعرفه غير أهل العلم ، وإن اعتقت وهي صغيرة ثبت لها الخيار إذا بلغت ، وإن كانت مجنونة ثبت لها الخيار إذا عقلت وليس للولي أن يختار ، لأن هذه طريقة الشهوة فلا ينوب عنها الولي كالطلاق ، وإن اعتقت فلم تختار حتى عتق الزوج ففيه قولان :

(أحدهما) لا يسقط خيارها لأنه حتى ثبت في حال الرق فلم يتغير بالعقد كما لو وجب عليه حد ثم اعتق .

(والثاني) يسقط لأن الخيار ثبت بالنقص وقد زال ، فان اعتقت وهي في العدة من طلاق رجعي فلها أن تترك الفسخ لانتظار البيونة بانقضاء العدة ولها أن تفسخ لأنها اذا لم تفسخ ربما راجعها اذا قارب انقضاء العدة - فاذا فسخت - احتاجت أن تستأنف العدة وان اختارت المقام في العدة لم يسقط خيارها لأنها جارية الى بيونة فلا يصح منها اختيار المقام مع ما ينافيه ، وان اعتقت تحت عبد فطلقها قبل أن تختار للفسخ ففيه قولان :

(أحدهما) : أن الطلاق ينفذ ، لأنه صادف الملك .

(والثاني) لا ينفذ لأنه يسقط حقها من الفسخ ، فعلى هذا ان فسخت لم يقع الطلاق ، وان لم تفسخ حكمنا بوقوع الطلاق من حين طلق .

فصل وان اعتقت وفسخت النكاح - فان كان قبل الدخول - سقط المهر لأن الفرقة من جهتها ، وان كان بعد الدخول نظرت ، فان كان العتق بعد الدخول استقر المسمى ، وان كان قبله ودخل بها ولم تعلم بالعتق سقط المسمى ووجب مهر المثل لأن العتق وجد قبل الدخول فصار كما لو وجد الفسخ قبل الدخول ويجب المهر للمولى لأنه وجب بالعقد في ملكه ، وان كانت مفوضة فاعتقت فاختارت الزوج وفرض لها المهر بعد العتق ففي المهر قولان . ان قلنا : يجب بالعقد كان للمولى لأنه وجب قبل العتق . وان قلنا : يجب بالفرض كان لها لأنه وجب بعد العتق .

فصل وان تزوج عبد مشرك حرة مشركة ثم أسلما ففيه وجهان : أحدهما : لا خيار لها لأنها دخلت في العقد مع العلم برفقه . والثاني : وهو ظاهر النص أن لها أن تفسخ النكاح لأن الرق ليس بنقص في الكفر وانما هو نقص في الاسلام فيصير كنص حدث بالزوج ، فيثبت لها الخيار ، وان تزوج العبد المشرك أمة فدخل بها ثم أسلمت وتخلف العبد فاعتقت الأمة ثبت لها الخيار ، لأنها عتقت تحت عبد ، وان أسلم العبد وتخلت المرأة ففيه وجهان .

(أحدهما) وهو قول أبي الطيب بن سامة أنه لا يثبت لها الخيار ، وهو

ظاهر ما نقله المزني ، والفرق بينها وبين ما قبلها ان هناك الامر موقوف على اسلام الزوج فاذا لم تفسخ لم تامن ان لا يسلم حتى يقارب انقضاء العدة ثم يسلم فتفسخ النكاح فتطول العدة . وههنا الامر موقوف على اسلامها فاي وقت شاءت اسلمت وثبت النكاح فلم يثبت لها الفسخ . (والثاني) وهو قول ابي اسحاق انه يثبت لها الخيار كالمسالة قبلها ، وانكر ما نقله المزني .

فصل اذا ملك مائة دينار وامة قيمتها مائة دينار وزوجها من عبد بمائة ووصى بعقبتها فاعتقت قبل الدخول لم يثبت لها الخيار لانها اذا فسخت سقط مهرها ، واذا سقط المهر عجز الثلث عن عتقها فسقط خيارها فيؤدى اثبات الخيار الى اسقاطه فسقط .

فصل وان اعتق عبد وتعتقه امة ففيه وجهان . احدهما : يثبت له الخيار كما يثبت للامة اذا كان زوجها عبداً ، والثاني : لا يثبت لان رقبها لا يثبت به الخيار في ابتداء النكاح فلا يثبت به الخيار في استدامته .

الشرح خبر بريرة بلفظ المصنف أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه من طريق عروة عن عائشة ، وقال ابن القيم في الهدى : حديث عائشة رواه ثلاثة الأسود وعروة والقاسم ، وهو يرجح كون زوج بريرة حراً بيد أن الروايات الثابتة عندنا تخالف ابن القيم فيما ذهب اليه .

وقد اختلف أهل العلم فيما اذا كان الزوج حراً هل يثبت الخيار للزوجة أم لا ؟ فذهب الجمهور الى أنه لا يثبت ، وجعلوا العلة في الفسخ عدم الكفاءة لأن المرأة اذا صارت حرة وكان زوجها عبداً لم يكن كفواً لها ، ويؤيد هذا قول عائشة في حديث الباب ، ولو كان حراً لم يخيرها ، ولكنه تعقب بأن هذه الزيادة مدرجة من قول عروة كما صرح بذلك النسائي في سننه ، وبينه أيضاً أبو داود في رواية مالك ، ولو سلم أنه من قولها فهو اجتهاد وليس بحجة ، وذهبت العترة والشعبي والنخعي والثوري والحنفية الى أنه يثبت الخيار ولو كان الزوج حراً . وتمسكوا أولاً بتلك الرواية التي فيها أنه كان زوج بريرة حراً ، وقد عرفنا عدم صلاحية ذلك للتمسك به . وما بقى من فروع المسائل في هذه الفصول فعلى وجهه لمن أراد

أن يحيط بها اجمالاً اذا لا حاجة بنا الى بسطها لأنها تقوم على أساس الرق وهو من الأحكام غير العملية اليوم وقد ضاقت فوارق التكافؤ بينهم الا قليلاً .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب نكاح المشرك

اذا أسلم الزوجان المشركان على صفة - لو لم يكن بينهما نكاح جاز لهما عقد النكاح - اقرا على النكاح ، وان عقد بغير ولي ولا شهود ، لأنه أسلم خلق كثير فاقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على انكحتهم ، ولم يسألهم عن شروطه وان أسلما والمرأة ممن لا تحل له كالأم والأخت لم يقرأ على النكاح ، لأنه لا يجوز ان يتبدى نكاحها فلا يجوز الاقرار على نكاحها ، وان أسلم احد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أو أسلمت المرأة والزوج يهودى أو نصرانى - فان كان قبل الدخول - تعجلت الفرقة ، وان كان بعد الدخول وقفت الفرقة على انقضاء العدة ، فان أسلم الآخر قبل انقضائها فهما على النكاح ، وان لم يسلم حتى انقضت العدة حكم بالفرقة .

وقال أبو ثور : ان أسلم الزوج قبل الزوجة وقفت الفرقة وهذا خطأ ، لما روى عبد الله بن شبرمة « أن الناس كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة ، والمرأة قبل الرجل ، فايهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امراته ، وان أسلم بعد انقضاء العدة فلا نكاح بينهما ، والفرقة الواقعة باختلاف الدين فسخ لأنها فرقة عريت عن لفظ الطلاق ونيته فكانت فسخاً ، كسائر الفسوخ » .

الشرح خبر عبد الله بن شبرمة مرسل لأنه من الطبقة الخامسة فى التابعين ومن ثم يؤخذ على المصنف استدلاله به مع استفاضة الروايات المرفوعة وكثرة طرقها ، من ذلك ما رواه البخارى عن ابن عباس قال : « كان المشركون على منزلتين من النبى صلى الله عليه وسلم ومن المؤمنين ؛ كانوا مشركى أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونه ، ومشركى أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونه . وكان اذا هاجرت المرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى

تحيض وتطهر ، فاذا طهرت حل لها النكاح . وان جاء زوجها قبل أن تنكح
ردت اليه » .

وأخرج أحمد وأبو داود وصححه الحاكم عن ابن عباس « أن النبي
صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على زوجها أبي العاص بن الربيع بالنكاح
الأول لم يحدث شيئاً » وفي لفظ « رد ابنته زينب على أبي العاص زوجها
بنكاحها الأول بعد سنتين ولم يحدث صداقا » . رواه أحمد وأبو داود
وابن ماجه . وفي لفظ « رد ابنته زينب على أبي العاص وكان اسلامها
قبل اسلامه بست سنين على النكاح الأول ؛ ولم يحدث شهادة ولا صداقا »
رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال فيه « لم يحدث نكاحا » وقال : ليس
باسناده بأس .

وقد روى باسناد ضعيف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن
النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته على أبي العاص بمهر جديد ونكاح
جديد » قال الترمذي : في اسناده مقال ، وقال أحمد : هذا حديث ضعيف
والحديث الصحيح أنه أقرهما على النكاح الأول . وقال الدارقطني : هذا
حديث لا يثبت ، والصواب حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم
ردها بالنكاح الأول » وقال الخطابي : حديث ابن عباس أصح من حديث
عمرو بن شعيب .

وقال ابن كثير في الارشاد : هو حديث جيد قوى ؛ وهو من رواية ابن
اسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس اهـ . الا أن حديث
داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ضعف أمرها على بن المديني ،
وابن اسحاق فيه مقال معروف وحديث عمرو بن شعيب أخرجه ابن ماجه
أيضاً ، وفي اسناده الحجاج بن أرطاه وهو معروف بالتدليس ؛ ولم يسمعه
من عمرو بن شعيب كما قال أبو عبيد ، وانما حمله عن العزمي وهو ضعيف ؛
وقد ضعف هذا الحديث جماعة من أهل العلم .

وأخرج مالك في الموطأ عن ابن شهاب أنه بلغه أن ابنة الوليد بن المغيرة
كانت تحت صفوان بن أمية ، فأسلمت يوم الفتح وهرب صفوان من

الاسلام ، فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أماناً ؛ وشهد حينئذ الطائف وهو كافر وامرأته مسلمة فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما حتى أسلم صفوان واستقرت عنده بذلك النكاح . قال ابن شهاب : وكان بين اسلام صفوان وبين اسلام زوجته نحواً من شهر .

وفى الموطأ عن ابن شهاب « أن أم حكيم ابنة الحرث بن هشام أسلمت يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم اليمن فارتحلت أم حكيم حتى قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام فأسلم ؛ وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعه فثبتا على نكاحهما ذلك .

قال ابن شهاب : ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت الى الله والى رسوله وزوجها كافر مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها الا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقضى عدتها ؛ وأنه لم يبلغنا أن امرأة فرق بينها وبين زوجها اذا قدم وهى فى عدتها » وروى البيهقى عن الشافعى عن جماعة أهل العلم من قريش وأهل المغازى وغيرهم عن عدد مثلهم « أن أبا سفيان أسلم بسر الظهران وامرأته هند بنت عتبة كافرة بمكة ، ومكة يومئذ دار حرب ؛ وكذلك حكيم بن حزام ، ثم أسلم المرأتان بعد ذلك وأقر النبي صلى الله عليه وسلم النكاح » .

وقد استشكل بعض علماء الحديث والفقه ما جاء فى روايات ابن عباس من قوله « بعد سنتين » وفى الرواية الثانية « بست سنين » ووقع فى رواية « بعد ثلاث سنين » وأشار ابن حجر فى الفتح الى الجمع فقال : المراد بالست ما بين هجرة زينب واسلامه ، وبالسنتين أو الثلاث ما بين نزول قوله تعالى : « لا هن حل لهم » وقدمه مسلماً ؛ فان بينهما سنتين وأشهرأ . قال الترمذى فى حديث ابن عباس : انه لا يعرف وجهه . قال الحافظ : وأشار بذلك الى أن ردها اليه بعد ست سنين أو بعد سنتين أو ثلاث مشكل لاستبعاد أن تبقى فى العدة هذه المدة ، قال : ولم يذهب أحد الى جواز تقرير المسلمة تحت المشرك اذا تأخر اسلامه عن اسلامها حتى انقضت عدتها ،

وممن نقل الاجماع فى ذلك ابن عبد البر ، وأشار الى أن بعض أهل الظاهر قال بجوازه ورده بالاجماع المذكور ، وتعقب بثبوت الخلاف فيه قديماً ، فقد أخرجه ابن أبى شيبة عن على وإبراهيم النخعى بطرق قوية ، وأفتى به حماد شيخ أبى حنيفة ، وأجاب الخطابى عن الاشكال بأن بقاء العدة تلك المدة ممكن ، وإن لم تجربه عادة فى الغالب ، ولا سيما ان كانت المدة انما هى سنتان وأشهر ، فإن الحيض قد يبطىء عن ذات الاقراء لعارض ، وبمثل هذا أجاب البيهقى . قال الحافظ : وهو أولى ما يعتمد فى ذلك .

وقال السهلى فى شرح السيرة : ان حديث عمرو بن شعيب هو الذى عليه العمل ، وإن كان حديث ابن عباس أصح اسناداً لكن لم يقل به أحد من الفقهاء ، لأن الاسلام قد كان فرق بينهما ، قال الله تعالى : « لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن » ومن جمع بين الحديثين قال : معنى حديث ابن عباس ردها عليه على النكاح الأول فى الصداق والحباء ولم يحدث زيادة على ذلك من شرط ولا غيره اهـ .

وقد أشار الى مثل هذا الجمع ابن عبد البر ، وقيل : ان زينب لما أسلمت وبقي زوجها على الكفر لم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما اذ لم يكن قد نزل تحريم نكاح المسلمة على الكافر ، فلما نزل قوله تعالى : « لا هن حل لهم » الآية أمر النبي صلى الله عليه وسلم ابنته أن تعتد فوصل أبو العاصي ^(١) مسلماً قبل انقضاء العدة ، فقررها النبي صلى الله عليه وسلم بالنكاح الأول فيندفع الاشكال ، وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول ، وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ، والأخذ بالصريح أولى من الأخذ بالمحتمل ، ويؤيده مخالفة ابن عباس لما رواه كما حكى ذلك عنه البخارى . قال الحافظ ابن حجر : وأحسن المسالك فى تقرير الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كما رجحه الأئمة ، وحمله على تطاول العدة فيما بين نزول آية التحريم واسلام أبى العاصي ^(١) ، ولا مانع من ذلك ، وأغرب

(١) كذا رجع النووى أو صوب ثبوت الياء فى العاصى لكونه اسم فاعل ناقص محلى بال وقد التزم بهذه الصورة فى تهذيب الاسماء واللغات والاذكار والمجموع فى عمرو بن العاص (ط) .

ابن حزم فقال : ان قوله : ردها اليه بعد كذا ، مراده جمع بينهما ، والا فاسلام أبى العاصى كان قبل الحديبية ، وذلك قبل أن ينزل تحريم المسلمة على المشرك هكذا زعم . قال الحافظ ابن حجر : وهو مخالف لما أطبق عليه أهل المغازى أن اسلامه كان بعد نزول آية التحريم .

وقال ابن القيم فى الهدى ما حاصله : ان اعتبار العدة لم يعرف فى شئ من الأحاديث ولا كان النبى صلى الله عليه وسلم يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا ولو كان الاسلام بمجرد فرقة ، لكانت طليقة بائنة ولا رجعة فيها ، فلا يكون الزوج أحق بها اذا أسلم ؛ وقد دل حكمه صلى الله عليه وسلم أن النكاح موقوف فان أسلم الزوج قبل انقضاء العدة فهى زوجته ، وان انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت ، وان أحببت انتظرت ، واذا أسلم كانت زوجته من غير حاجة الى تجديد نكاح ، قال : ولا نعلم أحداً جدد بعد الاسلام نكاحه ألبتة ، بل كان الواقع أحد الأمرين اما افتراقهما ونكاحها غيره واما بقاءهما على النكاح الأول اذا أسلم الزوج ، وأما تنجيز الفرقة أو مراعاة العدة فلم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بواحد منهما مع كثرة من أسلم فى عهده ، وهذا كلام فى غاية الحسن والمتانة . قال : وهذا اختيار الخلال وأبى بكر صاحبه وابن المنذر وابن حزم ، وهو مذهب الحسن وطاوس وعكرمة وقتادة والحكم .

قال ابن حزم : وهو قول عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله وابن عباس ثم عد آخرين ، وقد ذهب الى أن المرأة اذا أسلمت قبل زوجها لم تخطب حتى تحيض وتطهر - ابن عباس وعطاء وطاوس والثورى وفقهاء الكوفة ووافقهم أبو ثور واختاره ابن المنذر واليه جنح البخارى ، وشرط أهل الكوفة ومن وافقهم أن يعرض على زوجها الاسلام فى تلك المدة فيمتنع ان كانا معاً فى دار الاسلام وقد روى عن أحمد أن الفرقة تقع بمجرد الاسلام من غير توقف على مضى العدة كسائر أسباب الفرقة من رضاع أو خلع أو طلاق .

قال فى البحر الزاخر : اذا أسلم أحدهما دون الآخر انفسخ النكاح

اجماعاً ثم قال بعد ذلك : ومذهب الشافعي ومالك وأبي يوسف على أن
الفرقة بإسلام أحدهما فسخ لا طلاق اذ العلة اختلاف الدين كالردة . وقال
أبو العباس وأبو حنيفة ومحمد : بل طلاق حيث أسلمت وأبي الزوج ، اذا
امتناعه كالطلاق قلنا : بل كالردة اهـ .

وجملة ما أوردنا في هذا البحث أن أهل الشرك أنكحتهم صحيحة وطلاقهم
واقع وينبني على هذا أنه اذا نكح مشرك مشركة وطلقها ثلاثاً لم تحل له الا
بعد زوج ، ولو نكح مسلم ذمية ثم طلقها ثلاثاً ثم نكحها ذمي ودخل بها
وطلقها الذمي حلت للمسلم الذي طلقها بعد انقضاء عدتها ؛ فيتعلق
بأنكحتهم سائر الأحكام التي تتعلق بأنكحة المسلمين ، وبه قال الزهري
والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه . وقال مالك : أنكحة أهل الشرك باطلة
فلا يتعلق بها حكم من أحكام النكاح الصحيح ، وحكاه أصحابنا الخراسانيون
قولاً آخر للشافعي .

ودليلاً قوله تعالى : « وقالت امرأة فرعون » وقوله تعالى « تبت يدا
أبي لهب وباتت يداي » الى قوله - وامراته حمالة الحطب » فأضاف امرأتيهما
اليهما وحقيقة الاضافة تقتضي الملك ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال « ولدت من نكاح لا من سفاح » وكان مولوداً في الشرك .

اذا ثبت هذا فان أسلم الزوجان المشركان معاً - فان كانا عند
اسلامهما يجوز ابتداء النكاح بينهما أقرا على نكاحهما الأول ؛ وان كانا
عقداً بغير ولي ولا شهود لأنه أسلم خلق كثير وأقرهم النبي صلى الله عليه
وسلم على أنكحتهم ؛ ولم يسأل عن شروطها وان كان لا يجوز لهما ابتداء
النكاح بينهما ، فان كانت محرمة عليه بنسب أو رضاع أو صهارة أو معتدة
عنه لأنه لا يجوز لهما ابتداء النكاح فلا يجوز اقرارهما عليه .

قال أصحابنا : فان أسلم الزوج والزوجة كتابية أقرا على النكاح لأنه
يجوز للمسلم ابتداء النكاح على الكتابية فأقرا عليه ، وان أسلم أحد
الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أو أسلم الزوج ولم تسلم الزوجة ، فان

كان قبل الدخول انفسخ النكاح ؛ وان كان بعد الدخول وقف النكاح .
وان أسلم الكافر منهما قبل انقضاء عدة الزوجة أقرا على النكاح وان لم
يسلم الكافر منهما حتى انقضت عدة الزوجة بانت منه من وقت اسلام المسلم
منهما ، ولا فرق بين أن يكون ذلك في دار الاسلام أو في دار الحرب ، وبه
قال أحمد . وقال مالك : ان كانت هي المسلمة فكما قلنا ، وان كان هو
المسلم عرض عليها الاسلام في الحال ؛ فان أسلمت والا انفسخ نكاحها ،
وقال أبو بكر رضى الله عنه : ان أسلم الزوج قبل الزوجة وقعت الفرقة بكل
حال .

وقال أبو حنيفة : ان كان في دار الحرب وكان ذلك بعد الدخول
فالنكاح موقوف على انقضاء العدة كقولنا ، وان كان في دار الاسلام فسواء
كان قبل الدخول أو بعده فان النكاح لا ينفسخ بل يعرض على المتأخر منهما
الاسلام ، فان أسلم فهما على الزوجية ، وان لم يسلم فرق بينهما بتطليقه ؛
وان لم يعرض الاسلام على المتأخر منهما وأقاما على الزوجية مدة طويلة فهما
على النكاح .

دليلنا ما روينا من الأخبار التي تفيد بمنطوقها « أن الناس كانوا
يسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل قبل المرأة والمرأة
قبل الرجل ، فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته ؛ وان أسلم
بعد انقضاء العدة فلا نكاح بينهما » والعدة لا تكون الا بعد الدخول ، ولم
يفرق بين ان أسلم الرجل أولا أو المرأة ، وبين أن يكون في دار الاسلام أو
في دار الحرب ؛ فان أسلم الزوجان في حالة واحدة قبل الدخول لم ينفسخ
نكاحهما لأنه لم يسبق أحدهما الآخر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان أسلم الحر وتحتة أكثر من أربع نسوة واسلمن معه ،
لزمه ان يختار أربعا منهن ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه « أن غيلان أسلم
وتحتة عشر نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يختار منهن أربعا »

ولأن ما زاد على أربع لا يجوز اقرار المسلم عليه ، فإن امتنع أجبر عليه
 بالحبس والتعزير ، لأنه حتى توجه عليه لا تدخله النيابة فأجبر عليه ، فإن
 أغنى عليه في الحبس خلى الى أن يفيق لأنه خرج عن أن يكون من أهل الاختيار ،
 فخلى كما يخلى من عليه دين إذا عسر به ، فإن أفاق أعيد الى الحبس والتعزير
 الى أن يختار ، ويؤخذ بنفقة جميعهن الى أن يختار لانهن محبوسات عليه
 بحكم النكاح ، والاختيار أن يقول : اخترت نكاح هؤلاء الأربع ، فينفسخ نكاح
 البواقي ، أو يقول : اخترت فراق هؤلاء ، فيثبت نكاح البواقي ، وإن طلق
 واحدة منهن كان ذلك اختياراً لنكاحها ، لأن الطلاق لا يكون إلا في زوجة ،
 وإن ظاهر منها أو آلى لم يكن ذلك اختياراً لأنه قد يخاطب به غير الزوج ،
 وإن وطئ واحدة ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه اختيار لأن الوطء لا يجوز إلا في ملك فدل على الاختيار
 كوطء البائع الجارية المبعة بشرط الخيار . (والثاني) وهو الصحيح - أنه
 ليس باختيار لأنه اختيار للنكاح فلم يجز بالوطء كالرجعة ، وإن قال : كلما
 أسلمت واحدة منكن فقد اخترت نكاحها لم يصح لأن الاختيار كالنكاح فلم يجز
 تعليقه على الصفة ولا في غير معين وإن قال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد
 اخترت فسخ نكاحها لم يصح ، لأن الفسخ لا يجوز تعليقه على الصفة ، ولأن
 الفسخ إنما يستحق فيما ازد على أربع ، وقد يجوز أن لا يسلم أكثر من
 أربع فلا يستحق فيها الفسخ ، وإن قال : كلما أسلمت واحدة فهي طالق ففيه
 وجهان :

(أحدهما) يصح ، وهو ظاهر النص ، لأنه قال : وإن قال : كلما أسلمت
 واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها لم يكف شيئاً إلا أن يريد به الطلاق .
 فدل على أنه إذا أراد الطلاق صح ، ووجهه أن الطلاق يصح تعليقه على
 الصفات .

(والثاني) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة : أنه لا يصح ، لأن الطلاق
 هنا يتضمن اختيار الزوجية ، والاختيار لا يجوز تعليقه على الصفة ، وحمل
 قول الشافعي رحمه الله على من أسلم وله أربع نسوة في الشرك ، وأراد بهذا
 القول الطلاق فإنه يصح ، لأنه طلاق لا يتضمن اختياراً فجاز تعليقه على
 الصفة ، وإن أسلم ثم ارتد لم يصح اختياره ، لأن الاختيار كالنكاح فلم يصح

مع الردة ، وأن أسلم وأحرم ، فالنصوص انه يصح اختياره ، فمن أصحابنا من جعلها على قولين .

(أحدهما) لا يصح كما لا يصح نكاحه . (والثاني) يصح كما تصح رجعتة ، ومنهم من قال : ان أسلم ثم أحرم ثم أسلم لم يجز أن يختار قولاً واحداً ، لأنه لا يجوز أن يتبدى النكاح وهو محرم ، فلا يجوز أن يختاره ، وحمل النص عليه ، وإذا أسلم ثم أسلم ثم أحرم فإن له الخيار ، لأن الإحرام طرا بعد ثبوت الخيار .

الشرح حديث ابن عمر أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذى عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر ، وزاد أحمد في رواية « فلما كان فى عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه ، فبلغ ذلك عمر فقال : انى لأظن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك فقذفه فى نفسك ، ولعلك لا تمكث الا قليلا ، وإيم الله لتراجعن نساءك ولترجعن مالك أو لأورثتك منك ، ولأمرن بقبرك أن يرجم كما رجم قبر أبى رغال » ورغال ككتاب فى سنن أبى داود ودلائل النبوة عن ابن عمر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرجنا معه الى الطائف فمررنا بقبر فقال : هذا قبر أبى رغال وهو أبو ثقيف وكان من ثمود ، وكان بهذا الحرم يدفع عنه ، فلما خرج منه أصابته النقرة التى أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه » الحديث .

وأخرج مالك فى موطنه والنسائى والدارقطنى فى سننهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن أمية الثقفى وقد أسلم وتحتة عشرة نسوة « اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن » وفى كتاب أبى داود عن الحارث ابن قيس قال : « أسلمت وعندى ثمان نسوة فذكرت ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فقال : اختر منهن أربعاً » وقال مقاتل : « ان قيس بن الحارث كان عنده ثمان نسوة حرائر فلما نزلت هذه الآية أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق أربعاً ويمسك أربعاً » كذا قال : « قيس بن الحارث » والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدى كما ذكر أبو داود . وكذا روى محمد بن الحسن فى كتاب السير الكبير أن ذلك كان حارث بن قيس وهو المعروف عند الفقهاء .

أما قول الجوهري بأنه كان دليلاً للحبشة حين توجهوا إلى مكة فمات في الطريق غير معتد به ، كذا قول ابن سيده في المخصص أنه كان عبداً لشعيب وكان عشيراً جائراً ، وقد سبق لنا الكلام على إسناد الحديث وما في وهم معمر وتفرده والعلل التي في الخبر •

أما الأحكام فإذا أسلم الرجل وتحتة أكثر من أربع زوجات فأسلمن معه في العدة أو كن كتابيات لزمه أن يختار أربعاً منهن ، ويفارق ما زاد سواء تزوجهن بعقد واحد أو بعقود ، وسواء اختار من نكاحها أولاً أو آخراً ، وبه قال مالك وأحمد ومحمد بن الحسن • وقال الزهري وأبو حنيفة وأبو يوسف : لا يصح التخيير بحال ، بل إن كان تزوجهن بعقد واحد بطل نكاح الجميع ، ولا يحل له واحدة منهن إلا بعقد مستأنف فان تزوجهن بعقود لزمه نكاح الأربع الأوائل ، وبطل نكاح من بعدهن • دليلاً ما روى عن غيلان بن سلمة في قصة إسلامه التي أتينا عليها قبل •

فرع إذا أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة وأسلمن فقد ذكرنا أنه يجب عليه أن يختار الأربع منهن لقوله صلى الله عليه وسلم لغيلان : « اختر أربعاً » وهذا أمر ، والأمر يدل على الوجوب ، فان لم يختار أجبره الحاكم على الاختيار ، لأنه لا يعوز له أن يسبك أكثر من أربع ويحبسه ليختار ، فان لم يفعل أخرجه وضربه جلدات دون أقل الجلد ، فان لم يختار أعاده إلى الحبس ، فان لم يفعل أخرجه وضربه ثانياً وعلى هذا يتكرر على الحبس والضرب إلى أن يختار ، لأن هذا حق يتعين عليه ، فهو كما لو كان عليه دين وله مال ناض أخفاه فانه يحبس ويعزر إلى أن يظهره ليقضى به الدين ، ويجب عليه أن ينفق على جميعهن إلى أن يختار لأنهن محبوسات عليه ، فان جن في حال الحبس أطلق سراحه لأنه خرج عن أن يكون من أهل الاختيار ، فاذا أفاق أعيد إلى الحبس والتعزير ، ولا ينوب الحاكم عنه في الاختيار ، لأنه اختيار شهوة فلم ينب عنه الحاكم •

فان قال لأربع منهن : اخترتكن أو اخترت نكاحكن أو اخترت حبسكن أو أمسكتكن أو أمسكت نكاحكن ، أو أثبت نكاحكن و أثبت عقدكن لزم نكاحهن وانفسخ نكاح ما زاد عليهن •

وان قال لواحدة أو لما زاد على أربع : فسخت نكاحك انفسخ نكاحهن ولزم نكاح الأربع الباقيات . وان طلق واحدة أو أربعاً وقع عليها وكان ذلك اختياراً لها للزوجة ، لأن ذلك يتضمن الاختيار لأن الطلاق لا يقع الا في زوجة وان قال لواحدة فارقتك أو اخترت فراقك فذكر الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق أن ذلك يكون اختياراً لنفسه نكاحها . وقال القاضى أبو الطيب : يكون ذلك اختياراً لها للزوجة فيقع عليها الفرقة ويعتد بها من الأربع الزوجات ؛ لأن الفراق صريح في الطلاق ، فلما كان الطلاق في واحدة منهن اختياراً لزوجيتها فكذلك لفظ الطلاق صريح في الطلاق . قال ابن الصباغ : وهذا وان كان مبني على هذا الأصل الا أنه مخالف للسنة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لغيلان « اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن » وكذلك حديث نوفل بن معاوية حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أمسك أربعاً وفارق الأخرى » رواه الشافعى وفي اسناده مجهول - لأن الشافعى يقول : حدثنا بعض أصحابنا عن أبى الزناد عن عبد المجيد بن سهل عن عوف بن الحارث عن نوفل بن معاوية .

وهل يكون لفظ الفراق صحيحاً ؟ كما قلنا : انه صريح في الطلاق ، فيكون صريحاً في الطلاق وفي الفسخ ، لأنه حقيقة فيهما ويتخصص بالموضع الذى يقع فيه فان كان ظاهراً من واحدة منهن أو آلى منها لم يكن ذلك اختياراً لها ؛ لأنه قد يخاطب به غير الزوجة . وان وطئ واحدة ففيه وجهان :

(أحدهما) يكون ذلك اختياراً للنكاح ، لأن الظاهر أنه لا يطاق الا من يختارها للنكاح كما قلنا في البائع اذا وطئ الجارية المبيعة في حال الخيار فانه فسخ للبيع .

(والثانى) لا يكون ذلك اختياراً لها ، لأن ما يتعلق به اصطلاح النكاح لا يكون بالوطء كالرجعية ، فاذا قلنا انه اختيار للموطوءة للنكاح فوطئ أربعاً منهن لزم نكاحهن وانفسخ نكاح البواقي . واذا قلنا لا يكون اختياراً

للنكاح قلنا له اختر أربعا ، فإن اختار الموطوءة فلا شيء عليه ، وإن اختار أربعا غير الموطوءة لزمه للموطوءة مهر مثلها •

فرع وإن قال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت نكاحها لم يصح ، لأن الاختيار كابتداء العقد ، فلا يجوز تعليقه على صفة • قال الشافعي رضي الله عنه : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها ، لم يكن شيئا إلا أنه يريد طلاقا وجملة ذلك أن الرجل إذا أسلم وتحت أكثر من أربع زوجات فقال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها ، فإن أراد به الفسخ لم يصح لأن الفسخ لا يصح تعليقه بالصفات ، فهو كما لو أسلمن وقال لكل واحدة « إذا طلعت الشمس فقد فسخت نكاحك » •

وإن نوى به الطلاق ، أو قال : كلما أسلمت واحدة منكن فهي طالق ، فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال بظاهر كلام الشافعي ، وقال : يصح ذلك لأن الطلاق يصح تعليقه على الصفات ، فإذا أسلم أربع منهن وقع عليهن الطلاق ، وكان ذلك اختيارا للزوجتين ، ومنهم من قال : لا يصح ولا يتعلق بهذا حكم •

قال الشيخ أبو حامد : وهو المذهب ، لأن هذا يتضمن اختيارا للزوجة • والاختيار لا يصح تعليقه بالصفة ، ومن قال بهذا تأول كلام الشافعي ثلاثة تأويلات •

(أحدها) أنه إذا أسلم الرجل وليس عنده إلا أربع زوجات حرائر وتأخر إسلامهن فقال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها ، فإن أراد به الفسخ لم يصح لأن الفسخ لا يصح إلا فيمن تفضل عن الأربع ، وإن أراد به الطلاق صح لأنه يلزمه نكاح جميعهن والطلاق يصح تعليقه بالصفات •

(والتأويل الثاني) أنه أراد إذا أسلم وتحت أكثر من أربع زوجات ، فكلما أسلمت واحدة منهن قال لها : فسخت نكاحك ونوى به الطلاق فيصح

ذلك ويكون طلاقاً واختياراً لها ، فيكون الشرط من كلام الشافعي لا من كلام الزوج •

(والتأويل الثالث) : أنه أراد اذا أسلم رجل وعنده ثمان زوجات فأسلم أربع منهن فاختار نكاحهن لزمه نكاحهن ، ثم قال بعد ذلك للباقيات : كلنا أسلمت واحدة منكن فقله اخترت فسخ نكاح واحدة من زوجاتي اللاتي اخترت نكاحهن فان أراد به الفسخ لم يصح ، وان أراد به الطلاق صح ، فكلما أسلمت واحدة من الباقيات طلقت واحدة من الزوجات • قال الصباغ : والطريقة الأولى أظهر والتأويل يبعد ، لأن الطلاق يصح تعليقه بالصفات والاختيار تابع •

فرع وان أسلم وأسلمن ثم ارتد لم يصح اختياره ، وكذلك اذا رجعن الى الردة لم يصح اختيارهن ولا واحدة منهن ، لأن الردة تنافي ابتداء النكاح فكذلك الاختيار ، وان أسلم وأحرم فالمنصوص أنه يصح اختياره كما تصح رجعته ، ومنهم من قال : ان أسلم وأحرم فالمنصوص في الأم أنه يصح اختياره ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان : (أحدهما) لا يصح اختياره كما لا يصح نكاحه • (والثاني) يصح اختياره كما تصح رجعته ، ومنهم من قال : ان أسلم وأحرم ثم أسلمن لم يصح اختياره كما لا يصح نكاحه وان أسلم وأسلمن ثم أحرم صح اختياره ، لأن الاحرام طراً بعد ثبوت الاختيار •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ان مات قبل ان يختار لم يقر وارثه مقامه ؛ لأن الاختيار يتعلق بالشهوة فلا يقوم فيه غيره مقامه ، وتجب على جميعهن العدة ، لأن كل واحدة منهن يجوز ان تكون من الزوجات ، فمن كانت حاملاً اعتدت بوضع الحمل ومن كانت من ذوات الشهر اعتدت بأربعة أشهر وعشر ، ومن كانت من ذوات الأقراء اعتدت بالأقصى من الأجلين من ثلاثة اقراء ، أو أربعة أشهر وعشر ، ليستقط الفرض ييقين ويوقف ميراث أربع نسوة الى ان يصطلحن ، لانا نعلم

أن فيهن أربع زوجات ، وإن كان عددهن ثمانية فجاء أربع يطلبن الميراث لم يدفع اليهن شيء لجواز أن تكون الزوجات غيرهن ، وإن جاء خمس دفع اليهن ربع الموقوف لأن فيهن زوجة يتيقن ، ولا يدفع اليهن إلا بشرط أنه لم يسبق لهن حق ليتمكن صرف الباقي إلى باقى الورثة ، وإن جاء ست دفع اليهن نصف الموقوف لأن فيهن زوجين يتيقن ؛ وعلى هذا القياس . وإن كان فيهن أربع كتابيات ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبى القاسم الداركي أنه لا يوقف شيء ، لأنه لا يوقف إلا ما يتحقق استحقاقه ويجهل مستحقه ، وهنا لا يتحقق الاستحقاق لجواز أن تكون الزوجات الكتابيات فلا يرثن .

(والثاني) يوقف لأنه لا يجوز أن يدفع إلى باقى الورثة إلا ما يتحقق أنهم يستحقونه ، ويجوز أن يكون المسلمات زوجاته فلا يكون الجميع لباقى الورثة) .

الشرح الأحكام : إذا أسلم رجل حر وعنده أكثر من أربع زوجات حرائر أو أسلمن معه ، فمات قبل أن يختار أربعاً ، فإن الوارث لا يقوم مقامه في الاختيار لأنه اختيار شهوة ، والوارث لا ينوب منابه في الشهوة فلزمهن العدة فإن كن حوامل لم تنقض عدتهن إلا بوضع الحمل ، لأن من كانت منهن زوجة فهي متوفى عنها زوجها وعدة المتوفى عنها زوجها تنقضى بوضع الحمل ، وإن كن حوامل - فإن كن من ذوات الشهور - لم تنقض عدتهن إلا بأربعة أشهر وعشر لأن من كانت منهن زوجة فهي موطوءة بشبهة فعدتها ثلاثة أشهر ، ولا تنقض الزوجات من غيرهن فلزمهن أربعة أشهر وعشر ليسقط الفرض يتيقن ، وإن كن من ذوات الأقراء لزم كل واحدة منهن أن تعتد بأقصى الأجلين من أربعة أشهر وعشر أو ثلاثة أقراء ، لأن عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر وعدة الموطوءة بشبهة ثلاثة أقراء .

فإن كانت قبل مضي أربعة أشهر وعشر لزمها استكمال العدة أربعة أشهر وعشر ليسقط الفرض يتيقن كما قلنا فيمن نسي صلاة من خمس صلوات لا يعرفها بعينها . وإن كان بعضهن حوامل وبعضهن من ذوات الشهور ،

وبعضهن من ذوات الأقراء لزم كل واحدة حكم نفسها فيما ذكرنا من ذلك ويوقف لهن من ماله ميراث أربع زوجات وهو الربع مع عدم الولد والتمن من الولد ؛ لأن فيهن أربع زوجات يتيقن ، وإن لم يعرفهن بأعيانهن ، فإن اصطلحن فيه ، فإن كن ثمان نسوة فأخذت كل واحدة منهن ثمن الموقوف أو تفاضلن فيه برضاهن صح عن الشافعي رضي الله عنه ، فإن كان فيهن مولاة عليها أما لأنها صغيرة أو مجنونة لم يصح لوليها أن يصالح عنها بأقل من ثمن الموقوف لأنها تستحق هذا القدر في الظاهر ، فلا يجوز أن يصالح عنها على أقل منه •

قال الشافعي رضي الله عنه في الأم : فإن جاءت منهن واحدة إلى الحاكم تطلب حقها من الميراث لم يدفع إليها شيء لأنه يمكن أن تكون زوجة وكذلك إن جاء اثنتان أو ثلاث أو أربع فإن جاء خمس دفع إليهن ربع الموقوف لأنها تتيقن أن فيهن زوجة • قال أكثر أصحابنا : إلا أنه لا يدفع ذلك إليهن إلا بشرط أنه لم يبق لهن حق في الباقي من الموقوف ليمكن صرفه إلى الثلاث الباقيات إن طلبته لأنه إذا لم يشترط عليهن ذلك كان حقهن متعلقاً به فيؤدي إلى أن يأخذن نصيب زوجة يتيقن ، وحقهن بالباقي ، وكذلك إن جاء ست دفع إليهن نصف الموقوف بهذا الشرط ، ودفع الباقي إلى الأخيرتين إن طلبته ، وإن جاء سبع منهن دفع إليهن ثلاثة أرباع الموقوف بهذا الشرط ، ودفع الباقي منه إلى الثامنة إن طلبت ذلك •

قال ابن الصباغ : وهذا فيه نظر ، وذلك أن من يعطى من الميراث اليقين لا يسقط بذلك حقه مما يجوز أن يستحقه كما لو خلف زوجة وحملًا فإنا نعطي الزوجة اليقين ، ونوقف الباقي ، ولا يسقط حقها منه ، وإن أسلم وتحتة أربع زوجات كتابيات وأربع وثنيات فأسلم الوثنيات معه ثم مات قبل أن يختار ، ففيه وجهان (أحدهما) لا يوقف شيء من تركته بل يدفع الجميع إلى باقي ورثته لأنه لا يوقف إلا ما يتيقن استحقاقه على باقي الورثة ، ويجهل من يستحقه ، وههنا يجوز أن يكون الزوجات هن الكتابيات • (والثاني) يجوز أن يكون المسلمات هن الزوجات •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان أسلم وتحتة أختان ، أو امرأة وعمتها ، أو امرأة وخالتها ، واسلمتا معه لزمه أن يختار أحدهما ؛ لما روى ((أن ابن الديلمي أسلم وتحتة أختان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : اختر أيتهما شئت وفارق الأخرى)) وان أسلم وتحتة أم وبنت أسلمتا معه لم يخل أما أن لا يكون قد دخل بواحدة منهما أو دخل بهما أو دخل بالأم دون البنت أو بالبنت دون الأم ، فإن لم يكن دخل بواحدة منهما ففيه قولان :

(أحدهما) يمسك البنت وتحرم الأم ، وهو اختيار المزنى ، لأن النكاح في الشرك كالنكاح الصحيح ، بدليل أنه يقر عليه والام تحرم بالعقد على البنت ، وقد وجد العقد والبنت لا تحرم إلا بالدخول بالام ، ولم يوجد الدخول .

(القول الثاني) وهو الصحيح أنه يختار من شاء منهما ، لأن عقد الشرك إنما ثبت له الصحة إذا انضم إليه الاختيار ، فإذا لم ينضم إليه الاختيار فهو كالمعدوم ، ولهذا لو أسلم عنده أختان واختار أحدهما جعل كأنه عقد عليها ولم يعقد على الأخرى ، فإذا اختار الأم صار كأنه عقد عليها ولم يعقد على البنت ، وإذا اختار البنت صار كأنه عقد عليها ولم يعقد على الأم ، فعلى هذا إذا اختار البنت حرمت الأم على التأييد ، لأنها أم امرأته ، وان اختار الأم حرمت البنت تحريم جمع لأنها بنت امرأة لم يدخل بها وان دخل بها حرمت البنت بدخوله بالأم وأما الأم فإن قلنا : أنها تحرم بالعقد على البنت حرمت لعلتين : بالعقد على البنت وبالدخول بها .

وان قلنا : أنها لا تحرم بالعقد حرمت بطله وهى الدخول ، وان دخل بالام دون البنت ، فإن قلنا : أن الأم تحرم بالعقد على البنت ، حرمت الأم بالعقد على البنت وحرمت البنت بالدخول بالام ، وان قلنا : أن الأم لا تحرم بالعقد على البنت حرمت البنت بالدخول بالام وثبت نكاح الأم ، وان دخل بالبنت دون الأم ثبت نكاح البنت وانفسخ نكاح الأم وحرمت في أحد القولين بالعقد وبالدخول ، وفي القول الآخر بالدخول .

الشرح حديث ابن الديلمي لعله فيروز في رواية ابنه الضحاك عند الشافعي وأحمد والترمذي وحسنه والدارقطني وابن حبان ووضحه ،

عن الضحاك عن أبيه قال « أسلمت وعندي امرأتان أختان فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أطلق أحدهما » وفي لفظ الترمذي « اختر أيتها شئت » •

فإذا أسلم وعنده أختان اختار أحدهما وفارق الأخرى وكذلك إذا أسلم وعنده امرأة وعمتها أو امرأة وخالتها وأسلمتا اختار أحدهما لأنه لا يجوز الجمع بينهما كالأختين • وجملة ذلك أنه لو تزوج أختين ودخل بهما ثم أسلم وأسلمتا معه فاختار أحدهما لم يطأها حتى تنقضي عدة أختها لئلا يكون واطناً لأحدى الأختين في عدة الأخرى ؛ وكذلك إذا أسلم وتحت أكثر من أربع قد دخل بهن فأسلمن معه وكن ثمانية وقد فصلنا ذلك في موطنه •

والمقصود هنا أنه إذا أسلم وتحت أختان منهما واحدة وهذا قول الحسن والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وقال أبو حنيفة في هذه كقوله في نوسة بعقد •

دليلنا ما روى الضحاك بن فيروز عن أبيه قال : قلت يا رسول الله اني أسلمت وتحتي أختان قال : طلق أيتها شئت » رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما ، ولأن أنكحة الكفار صحيحة وانما حرم الجمع في الاسلام وقد أزاله فصيح كما لو طلق أحدهما قبل اسلامه ثم أسلم والأخرى في جباله ، وهكذا الحكم في المرأة وعمتها أو خالتها لأن المعنى في الجميع واحد •

فرع وان كانتا أما وبنات وأسلمتا معاً قبل الدخول فالكلام في هذه المسألة في قسمين :

(الأول) إذا كان اسلامهم جميعاً قبل الدخول ففيه قولان (أحدهما) وهو اختيار المزنئ يفسد نكاح الأم ويشب نكاح البنت (والقول الثاني) وهو الأظهر يختار أيتها شاء ، لأن عقد الشرك انما يشب له حكم الصحة إذا انضم اليه الاختيار فإذا اختار الأم فكأنه لم يعقد على البنت ، وإذا اختار البنت فكأنه لم يعقد على الأم وقال أحمد وأصحابه : إذا كانتا أما

وبنتاً فأسلم وأسلمتا معاً قبل الدخول فسد نكاح الأم ، وإن كان دخل بالأم فسد نكاحهما لقوله تعالى (وأمهات نسائكم) وهذه أم زوجته فتدخل في عموم الآية ، ولأنها أم زوجته فتحرم عليه كما لو طلق زوجته في حال شركه ، ولأنه تزوج البنت وحدها ثم طلقها حرمت عليه إذا أسلم ، فإذا لم يطلقها وتمسك بنكاحها أولى ، وقولهم إنما يصح العقد بانضمام الاختيار إليه غير صحيح فإن أنكحة الكفار صحيحة ثبت لها أحكام الصحة ، قالوا : وكذلك لو انفردت كان نكاحها صحيحاً لازماً من غير اختيار ، ولهذا فوض إليه الاختيار ههنا ، ولا يصح أن يختار من ليس نكاحها صحيحاً وإنما اختصت الأم بفساد نكاحها لأنها تحرم بمجرد العقد على ابنتها على التأييد فلم يمكن اختيارها ، والبنت لا تحرم قبل الدخول بأمرها فتعين النكاح فيها بخلاف الأختين .

(والقسم الثاني) إذا دخل بهما حرمتا على التأييد ، الأم لأنها أم زوجته ، والبنت لأنها ربييته من زوجته التي دخل بها . قال ابن المنذر : (أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، وهذا قول الحسن وعمر بن عبد العزيز وقتادة ومالك وأهل الحجاز والثوري وأهل العراق وأحمد والشافعي ومن تبعهم) وإن دخل بالأم وحدها فكذلك أن البنت تكون ربييته مدخولاً بأمرها والأم حرمت بمجرد العقد على ابنتها ، وإن دخل بالبنت وحدها ثبت نكاحها وفسد نكاح أمها كما لو لم يدخل بها ، ولو لم تسلم معه إلا أحدهما كان الحكم كما لو أسلمتا معاً معه ، فإن كانت المسلمة هي الأم فهي محرمة عليه على كل حال ، وإن كانت ولم يكن دخل بأمرها ثبت نكاحها ، وإن كان دخل بأمرها فهي محرمة على التأييد .

ولو أسلم وله جارتان أحدهما أم الأخرى وقد وطئتهما حرمتا عليه على التأييد ، وإن كان قد وطئ أحدهما حرمت الأخرى على التأييد ولم تحرم الموطوءة ، وإن كان لم يطأ واحدة فله وطء أيتهما شاء ، فإذا وطئها حرمت الأخرى على التأييد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان أسلم وتحتة أربع أماء فأسلمن معه فان كان ممن يحل له نكاح الأمة اختار واحدة منهن لأنه يجوز أن يتتدى نكاحها فجاز له اختيارها كالحرة وان كان ممن لا يحل له نكاح الأمة لم يجز أن يمسك واحدة منهن .

وقال أبو ثور : يجوز لأنه ليس بابتداء النكاح فلا يعتبر فيه عدم الطول وخوف العنت كالرجعة وهذا خطأ ، لأنه لا يجوز له ابتداء نكاحها فلا يجوز له اختيارها كالأم والأخت ويخالف الرجعة ، لأن الرجعة سد ثلثة - النكاح ، والاختيار اثبات النكاح في المرأة ، فصار كابتداء العقد ، وان أسلم وتحتة أماء وهو موسر فلم يسلمن حتى أعسر ثم أسلمن فله أن يختار واحدة منهن ، لأن وقت الاختيار عند اجتماع أسلامه وإسلامهن ، وهو في هذا الحال ممن يجوز له نكاح الأمة ، فكان له اختيارها وان أسلم بعضهن وهو موسر وأسلم بعضهن وهو معسر ، فله أن يختار من اجتمع أسلامه وإسلامها وهو معسر ، ولا يختار من اجتمع أسلامه وإسلامها وهو موسر اعتباراً بوقت الاختيار .

فصل وان أسلم وعنده أربع أماء فأسلمت منهن واحدة ، وهو ممن يجوز له نكاح الأماء فله أن يختار المسلمة وله أن ينتظر إسلام البواقي ليختار من شاء منهن ؛ فان اختار فسسخ نكاح المسلمة لم يكن له ذلك ، لأن الفسخ إنما يكون فيمن فصل عن يلزمه نكاحها ، وليس ههنا فصل ، فان خالف وفسخ ولم يسلم البواقي لزم نكاح المسلمة ؛ وبطل الفسخ ؛ وان أسلمن فله أن يختار واحدة . فان اختار نكاح المسلمة التي اختار فسسخ نكاحها ، ففيه وجهان :

(أحدهما) ليس له ذلك لأننا منعنا الفسخ فيها لأنها لم تكن فاضلة عن يلزم فيها النكاح ، وبإسلام غيرها صارت فاضلة عن يلزم نكاحها . فثبت فيها الفسخ .

(والثاني) وهو المذهب أن له أن يختار نكاحها لأن اختيار الفسخ كان قبل وقته ، فكان وجوده كعدمه ، كما لو اختار نكاح مشركة قبل إسلامها .

فصل وان أسلم وعنده حرة وأمة أسلمتا معه ثبت نكاح الحرة وبطل

نكاح الأمة ، لأنه لا يجوز أن يتبدى نكاح الأمة مع وجود حرة ، فلا يجوز أن يختارها ، فإن أسلم وأسلمت الأمة معه وتخلفت الحرة فإن أسلمت قبل انقضاء العدة ثبت نكاحها وبطل نكاح الأمة كما لو أسلمتا معاً ، وإن انقضت العدة ولم تسلم بانث باختلاف الدين ، فإن كان ممن يحل له نكاح الأمة فإله أن يمكها .

فصل وإن أسلم عبد وتحتنه أربع فأسلمن معه لزمه أن يختار اثنتين فإن اعتق بعد إسلامه وإسلامهن لم تجز الزيادة على اثنتين لأنه ثبت له الاختيار وهو عبد وإن أسلم واعتق ثم أسلمن ، أو أسلمن واعتق ثم أسلم لزم نكاح الأربع لأنه جاء وقت الاختيار وهو ممن يجوز له أن ينكح أربع نسوة .

الشرح قوله : سد الثلمه يعنى جبر الخلل يقال : ثلمته أثلمه وإياه ضرب وفى السيف ثلم وفى الاناء ثلم إذا كسر من شفته .

أما الأحكام فإنه إذا أسلم الحر وتحتنه أربع زوجات إماء وأسلمن معه بعد الدخول ، فإن كان عادماً لطول حرة خائفاً للعنت لزمه أن يختار واحدة منهن ، وإن كان واجداً لطول حرة أو آمناً من العنت لم يجز له أن يختار منهن واحدة . وقال أبو ثور : له أن يختار واحدة منهن بكل حال ، لأن الاختيار ليس بابتداء نكاح وإنما هو كالرجعة وهذا ليس بصحيح لأنه لا يجوز له النكاح للأمة ، فلا يحل له اختيار نكاحها كالمعتدة .

إذا ثبت هذا فإن أسلم وهو موسر فلم يسلمن معه حتى أعسر فله أن يختار واحدة منهن اعتباراً بوقت اجتماع إسلامه وإسلامهن ، وإن أسلم وهو معسر فلم يسلمن حتى أيسر لم يكن له أن يختار واحدة منهن ، وإن اجتمع إسلامه وإسلام بعضهن وهو موسر واجتمع إسلامه وإسلام بعضهن وهو معسر فله أن يختار ممن اجتمع إسلامه وإسلامهن فى حال الإعسار دون يساره ، وإن أسلم وأسلمت واحدة منهن وتخلف ثلاث فى الشرك فله أن يختار المسلمة ، وله أن ينتظر إسلام الثلاث الباقيات ، لأنه قد يكون له غرض فى ذلك ، فإن اختار نكاح المسلمة لزمه نكاحها ، فإن لم يسلم الباقيات حتى انقضت عدتهن انقسخ نكاحهن من وقت إسلامهن وكان

ابتداء عدتهن من ذلك الوقت ، وان أسلمن قبل انقضاء عدتهن انفسخ
نكاحهن وقت اختيار الأوله وكان ابتداء عدتهن من ذلك الوقت ، فان ماتت
المسلمة بعد اختيار نكاحها فليس له أن يختار واحدة من الباقيات ، وان لم
يختار المسلمة الأوله نظرت ، فان لم يسلم الباقيات حتى انقضت عدتهن
لزمه نكاح المسلمة وانفسخ نكاح الباقيات من وقت اسلامه وابتداء عدتهن
من ذلك الوقت وهكذا لو أسلم وتحت ثمان نسوة دخل بهن وأسلم منهن
أربع وتخلف أربع فله أن يختار نكاح الأربع المسلمات ، وله أن ينتظر اسلام
الباقيات ؛ فاذا اختار كان الحكم في وقت الفسخ ووقت العدة ما ذكرناه في
التي قبلها ، فان طلق الأمة المسلمة أولا أو الأربع الحرائر المسلمات قبل
اسلام الباقيات صح طلاقه ، وكان ذلك اختياراً لمن طلق ، وان أراد أن
يفسخ نكاح المسلمة أولا أو الأربع المسلمات قبل اسلام الباقيات لم يكن
له ذلك ، لأن الفسخ انما يكون فيمن يلزمه نكاحه ، ويجوز أن لا يسلم
الباقيات ، فيلزمه نكاح من قد أسلم ، فان خالف وفسخ نكاح من أسلم
نظرت ، فان لم يسلم الباقيات لم يصح الفسخ ولزمه نكاح من فسخ
نكاحه . وان أسلم الباقيات نظرت ؛ فان اختار نكاح واحدة من الثلاث
الاماء أو الأربع الحرائر المسلمات لزمه نكاح من اختار نكاحه وانفسخ
نكاح الباقيات ، وان اختار نكاح الأمة المسلمة أو الأربع الحرائر أولاً ففيه
وجهان :

(أحدهما) يصح اختياره ، لأن فسخه الأول لم يحكم بصحته .

(والثاني) لا يصح ، لأننا انما لم نحكم بصحة فسخه لأنها لم تكن
فاضلة عن يلزمه نكاحها ، وباسلام الباقيات صار من فسخ نكاحها فاضلاً
والأول أصح .

فرع اذا نكح الحر ثمانى زوجات في الشرك ، فأسلم وأسلم
منهن أربع وتخلف أربع ، ثم مات الأربع المسلمات أو بعضهن ثم أسلم الأربع
الباقيات قبل انقضاء عدتهن ، فله أن يختار الأربع الموتى للنكاح ؛ لأن
الاختيار ليس هو ابتداء عقد ، وانما يتعين به من كانت زوجة ولأن الاعتبار
بالاختيار حال ثبوته وقد كن أحياء ذلك الوقت .

فرع اذا تزوج وثنية ثم أسلمت وتخلف الزوج فى الشرك فتزوج أختها فان أسلم بعد انقضاء عدة الأولة انسخ نكاح الأولة وثبت نكاح الثانية ان أسلمت معه قبل انقضاء عدتها ، وان أسلم الزوج قبل انقضاء عدة الأولة وأسلمت معه الثانية ، اختار أيتهما شاء .

فرع اذا كان تحتة ثمان زوجات فأسلم وأسلمن معه - فقد قلنا : اذا طلق واحدة كان ذلك اختياراً لزوجيتها ، وان ظاهر من واحدة أو آلى منها أو قذفها لم يكن ذلك اختياراً لها ، لأنه قد يخاطب به غير الزوجة ، فيكون ذلك موقوفاً فان لم يختار التى ظاهر منها أو آلى لم يصح ظهاره ولا إيلاؤه ، وان اختارها النكاح تبين أن ظهاره أو إيلاؤه صحيح .

وأما المقدوفة ؛ فان لم يخترها للنكاح ، وجب عليه الحد بقذفها ، ولا يسقط الا بالبينة ، وان اختارها للنكاح تبين أنها كانت زوجة ، وله أن يسقط حد قذفها بالبينة أو باللعان ، وان أسلم وتخلفن فى الشرك فطلق واحدة منهن أو ظاهر منها أو آلى أو قذفها .

فان لم يسلمن حتى انقضت عدتهن لم يكن لطلاقه وظهاره وإيلائه حكم ، ويجب عليه التعزير للمقدوفة ، وان أسلمن قبل انقضاء عدتهن ، قال الشيخ أبو حامد الاسفرايينى : فان اختار التى طلق أو ظاهر منها أو آلى وقع عليها الطلاق والظهار والإيلاء . ويلزمه التعزير بقذفها ، وله أن يسقطه بالبينة أو باللعان ، وان لم يخترها فانها أجنبية منه فلا يقع عليها طلاق ولا ظهار ولا إيلاء ويلزمه بقذفها التعزير ، ولا يسقط الا بالبينة .

قال ابن الصباغ فى الشامل : وفى هذا عندى نظر ، بل يجب اذا أسلمت المطلقة أن يقع عليها الطلاق ، ويكون ذلك اختياراً لها لأن هذا الطلاق اذا كان يقع عليها مع اختياره وقع عليها باسلامها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان تزوج امرأة معتدة من غيره واسلمها فان كان قبل انقضاء العدة لم يقرأ على النكاح ، لانه لا يجوز له ان يتبدى نكاحها فلا يجوز

اقراره على نكاحها ، وأن كان بعد انقضاء العدة اقرا عليه ، لانه يجوز ان
 يتبدى نكاحها ، وان أسلما وبينهما نكاح متعة لم يقرأ عليه ، لانه ان كان بعد
 انقضاء المدة لم يبق نكاح ، وان كان قبله لم يعتقدا تاييده ، والنكاح عقد
 مؤبد ، وان أسلما على نكاح شرط فيه الخيار لهما أو لاحدهما متى شاء لم
 يقرأ عليه ، لأنهما لا يعتقدان لزومه والنكاح عقد لازم ، وان أسلما على نكاح
 شرط فيه خيار ثلاثة ايام - فان كان قبل انقضاء المدة - لم يقرأ عليه ،
 لأنهما لا يعتقدان لزومه ، وان كان بعد انقضاء المدة اقرا عليه لأنهما يعتقدان
 لزومه ، وان طلق المشرک امرأته ثلاثا ثم تزوجتا قبل زوج ثم أسلما لم يقرأ
 عليه ، لأنها لا تحل له قبل زوج ، فلم يقرأ عليه كما لو أسلم عنه ذات رحم
 محرم ، وأن قهر حربى حربية ثم أسلما - فان اعتقدا ذلك نكاحا اقرا عليه
 لانه نكاح لهم فيمن يجوز ابتداء نكاحها فاقرأ عليه ، كالنكاح بلا ولي ولا
 شهود ، وان لم يعتقدا ذلك نكاحا لم يقرأ عليه لانه ليس بنكاح .

فصل اذا ارتد الزوجان أو احدهما - فان كان قبل الدخول -
 وقعت الفرقة ، وأن كان بعد الدخول وقعت الفرقة على انقضاء العدة ، فان
 اجتمعا على الاسلام قبل انقضاء العدة فهما على النكاح ، وان لم يجتمعا وقعت
 الفرقة ، لانه انتقال من دين الى دين يمنع ابتداء النكاح ، فكان حكمه ما ذكرناه
 كما لو أسلم احد الوثنيين .

فصل وان انتقل الكتابى الى دين لا يقر اهله عليه لم يقر عليه ،
 لانه لو كان على هذا الدين فى الأصل لم يقر عليه ، فكذلك اذا انتقل اليه ،
 وما الذى يقبل منه ؟ فيه ثلاثة اقوال .

(احدها) يقبل منه الاسلام أو الدين الذى كان عليه ، أو دين يقر عليه
 اهله ، لأن كل واحد من ذلك مما يجوز الاقرار عليه .

(والثانى) لا يقبل منه الا الاسلام لانه دين حق ، أو الدين الذى كان عليه
 لانا اقرارناه عليه .

(والثالث) لا يقبل منه الا الاسلام وهو الصحيح ، لانه اعترف بطلان كل
 دين سوى دينه ، ثم بالانتقال عنه اعترف بطلانه ، فلم يبق الا الاسلام ، وان
 انتقل الكتابى الى دين يقر اهله عليه ففيه قولان ؛

(احدهما) يقر عليه ، لانه دين يقر اهله عليه فاقر عليه كالاسلام .

(والثاني) لا يقر عليه لقوله عز وجل « ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه » فعلى هذا فيما يقبل منه قولان : (احدهما) يقبل منه الاسلام أو الدين الذي كان عليه . (والثاني) لا يقبل منه الا الاسلام لما ذكرناه ، وكل من انتقل من الكفار الى دين لا يقر عليه فحكمه في بطلان نكاحه حكم المسلم اذا ارتد .

فصل وان تزوج كتابي وثنية ففيه جهان (احدهما) وهو قول ابي سعيد الاصطخري : انه لا يقر عليه لان كل نكاح لم يقر عليه المسلم لم يقر عليه الذي كنكاح المرتبة . (والثاني) وهو المذهب انه يقر عليه لان كل نكاح اقر عليه بعد الاسلام اقر عليه قبله كنكاح الكتابية) .

الشرح اذا تزوج معتدة من غيره ، فان أسلما قبل انقضاء عدتها من الأول لم يقرأ على النكاح لأنه لا يجوز له ابتداء نكاحها فلم يجز اقراره عليه كذوات محارمه ، وان أسلما بعد انقضاء عدتها من الأول أقرأ على النكاح لأنه لا يجوز له ابتداء نكاحها فأقوا عليه .

فرع اذا نكح مشرك مشركة نكاح متعة ثم أسلما لم يقرأ عليه لأنها ان أسلما قبل انقضاء المدة التي شرطها فهما لا يعتقدان لزومه الآن بعد انقضائها وان أسلما بعد انقضائها فهما لا يعتقدان لزومه .

قال الشافعي رضى الله عنه : فان أبطلا بعد العقد المتعة وجعلا العقد مطلقاً لم يؤثر ذلك ؛ لأنه حالما عقدها كانا يعتقدان أنه لا يدوم بينهما فلم يتغير ذلك الحكم بما طرأ من الشرط ، وهكذا لو تزوجها على أن لهما أو لأحدهما الخيار في فسخ النكاح متى شاء ثم أسلم لم يجز اقرارهما عليه ، لأنها لا يعتقدان لزومه ، فان اتفقا على اسقاط الشرط لم يؤثر ذلك . ولم يقرأ عليه لما ذكرناه ، وان شرطاً بينهما خيار ثلاثة أيام ، فان أسلما قبل الثلاث لم يقرأ عليه ، لأنها لا يعتقدان لزومه ، وان أسلما بعد الثلاث أقرأ عليه لأنها يعتقدان لزومه .

فرع قال في الأم : وان قهر حربي حرية على نفسها فوطئها أو طاوعته فوطئها ثم أسلما لم يقرأ على ذلك اذا كانا لا يعتقدان ذلك

نكاحاً ، قال أصحابنا : فإن اعتقدا ذلك نكاحاً وأسلموا أقرا عليه لأنه لا يجوز لبعض أهل الذمة أن يقهر بعضاً ، لأن على الإمام الذب عنهم •

فرع في مذاهب العلماء : مذهبننا اذا ارتد أحد الزوجين - فان كان قبل الدخول - انفسخ نكاحهما وقال داود : لا يفسخ : دليلنا قوله تعالى : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » ولأن هذا اختلاف دين يمنع الاصابة فانفسخ به النكاح كما لو أسلمت الذمية تحت كافر وان ارتد أحدهما بعد الدخول وقف النكاح على انقضاء (عدة الزوجة) فان رجع المرتد منهما قبل انقضاء عدتها فهما على النكاح • وان انقضت عدتها قبل أن يسلم المرتد منهما باقت منه بردة المرتد منهما ؛ وبه قال أحمد واحدى الروائين عن مالك •

وقال أبو حنيفة : يفسخ النكاح فى الحال ، وهى الرواية الأخرى عن مالك دليلنا أن هذا اختلاف دين بعد الدخول فلا يوجب الفسخ فى الحال كما لو أسلمت الحربية تحت الحربى ، وان ارتدا معاً - فان كان قبل الدخول - انفسخ النكاح بينهما ، وان كان بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء عدة الزوجة ، فان رجعا الى الاسلام قبل انقضائها فهما على النكاح ، وان انقضت قبل اسلامهما بانث منه بالردة ، وبه قال مالك وأحمد رضى الله عنهما • وقال أبو حنيفة : لا يفسخ العقد استحساناً ، دليلنا أنها ردة طارئة على النكاح فوجب أن يتعلق بها فسخه كما لو ارتد أحدهما •

فرع اذا ارتدت الزوجة بعد الدخول فطلقها الزوج ثلاثاً - فان انقضت العدة قبل أن ترجع الى الاسلام تبينا أنها بانث بالردة ، ولم يقع عليها طلاق ، وان رجعت الى الاسلام قبل انقضاء العدة ، تبينا أنها كانت زوجة وقت الطلاق ووقع عليها • وان تزوج أختها أو عمتها بعد الطلاق أو خالتها بعد الطلاق صح بكل حال ، لأنها اما بائن منه بالردة أو بالطلاق ، وان تزوج أختها أو عمتها بعد الردة وقبل الطلاق فى العدة لم يصح ، لجواز أن ترجع الى الاسلام فتكون زوجة •

فرع وان ارتدت زوجة رجل بعد الدخول عليه ، وله امرأة صغيرة فأرضعتها أم المرتدة قبل انقضاء عدة المرتدة خمس رضعات متفرقات؛ فان رجعت المرتدة الى الاسلام قبل انقضاء عدتها انفسخ نكاح الصغيرة . وفى الكبيرة قولان وان لم ترجع الى الاسلام بانت بالردة ، ولم ينفسخ نكاح الصغيرة وان أرضعتها الكبيرة أو بنتها انفسخ نكاح الصغيرة بكل حال .

فرع اذا انتقل اليهودى أو النصرانى الى دين لا يقر أهله عليه، لم يقر عليه ، كما لا يقر أهله عليه وما الذى يقبل منه ؟ فيه ثلاثة أقوال .

(أحدها) الاسلام أو الدين الذى كان عليه أو دين يقر أهله عليه ؛ لأن كل دين من ذلك يقر أهله عليه . (والثانى) لا يقبل منه الا الاسلام ، لأنه الدين الحق ؛ أو الدين الذى كان عليه ، لأننا قد أقررناه عليه . (والثالث) وهو الأصح ، أنه لا يقبل منه الا الاسلام ؛ لأنه قد اعترف ببطلان كل دين فلم يقبل الا الاسلام فان انتقل الى دين يقر أهله عليه فهل يقر عليه ؟ فيه قولان مضى توجيههما ، فان قلنا : لا يقر عليه فهل يقبل منه الدين الذى كان عليه أو لا يقبل منه الا دين الاسلام ؟ فيه قولان مضى توجيههما ؛ وكل موضع قلنا : لا يقبل منه ما انتقل اليه فحكمه فى النكاح حكم المرتد وقد مضى بيانه .

فرع اذا تزوج الكتابى بكتابية أقرا عليه قبل اسلامهما وبعد اسلامهما وان تزوج الكتابى وثنية أو مجوسية - فان أسلما - أقرا عليه بلا خلاف « لأن غيلان بن سلمة أسلم وتحتة عشر نسوة فأسلمن معه ، فأمره النبى صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعاً ، ولم يسأله هل هن كتابيات أو غير كتابيات » فدل على أن الحكم لا يختلف ، وان تراجع الينا قبل الاسلام فقيه وجهان :

قال أبو سعيد الاصطخرى لا يقران عليه لأن كل نكاح لم يقر عليه المسلم ولم يقر عليه الكتابى كالمترد . والثانى - وهو المذهب - أنهما

يقرآن عليه ، لأن كل نكاح أقرأ عليه إذا أسلما أقرأ عليه إذا لم يسلما كنكاح الكتابية ويخالف المسلم فإن الكافر أنقصر من المسلم فحاز له استدامة نكاح المجوسية والوثنية — وإن لم يجز ذلك للمسلم — كما قلنا في العبد : يجوز له تزويج الأمة ولا يعتبر فيه خوف العنت ، وعدم الطول ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل إذا أسلم الوثنيان قبل الدخول ثم اختلفا فقالت المرأة : أسلم احدا قبل صاحبه فانفسخ النكاح ، وقال الزوج : بل أسلما معا ، فالنكاح على حاله ، ففيه قولان : (أحدهما) أن القول قول الزوج ، وهو اختيار الزنى ، لأن الأصل بقاء النكاح (والثاني) أن القول قول المرأة ، لأن الظاهر معها ، فإن اجتماع إسلامهما حتى لا يسبق أحدهما الآخر متعذر .

قال في الام : إذا أقام الزوج بينة انهما أسلما حين طلعت الشمس ، أو حين غربت الشمس ، لم ينفسخ النكاح لاتفاق إسلامهما في وقت واحد ، وهو عند تكامل الطلوع أو الغروب ، فإن أقام البينة انهما أسلما حال طلوع الشمس أو حال غروبها انفسخ نكاحهما ، لأن حال الطلوع والغروب من حين يتبدىء بالطلوع والغروب الى أن يتكامل وذلك مجهول . ان أسلم الوثنيان بعد الدخول اختلفا ، فقال الزوج : أسلمت قبل انقضاء عدتك فالنكاح باق . وقالت المرأة بل أسلمت بعد انقضاء عدتي ، فلا نكاح بيننا ، فقد نص الشافعي رحمه الله تعالى على أن القول قول الزوج ، ونص في مسئلتين على أن القول قول الزوجة ، أحدهما : إذا قال الزوج للرجعية : راجعتك قبل انقضاء العدة ، فنحن على النكاح وقالت الزوجة : بل راجعتني بعد انقضاء العدة ، فالقول قول الزوجة ، والثانية : إذا ارتد الزوج بعد الدخول ثم أسلم فقال : أسلمت قبل انقضاء العدة فالنكاح باق . وقالت المرأة : بل أسلمت بعد انقضاء العدة فالقول قول المرأة . فمن أصحابنا من نقل جواب بعضها الى بعض ، وجعل في المسائل كلها قولين :

(أحدهما) أن القول قول الزوج لأن الأصل بقاء النكاح .

(والثاني) أن القول قول الزوجة ، لأن الأصل عدم الاسلام والرجعة .

ومنهم من قال : هي على اختلاف حالين ، فالذي قال : ان القول قول الزوج اذا سبق بالدعوى ، والذي قال : القول قول الزوجة اذا سبقت بالدعوى ، لأن قول كل واحد منهما مقبول فيما سبق اليه ، فلا يجوز ابطاله بقول غيره .

ومنهم من قال : هي على اختلاف حالين على وجه آخر فالذي قال : القول قول الزوج ، أراد اذا اتفقا على صدقه في زمان ما ادعاه لنفسه ، بان قال أسلمت وراجعت في رمضان ، فقالت المرأة : صدقت ، لكن انقضت عدتي في شعبان ، فالقول قول الزوج باتفاقهما على الاسلام بالرجعية في رمضان ، واختلافهما في انقضاء العدة ، والذي قال : القول قول المرأة اذا اتفقا على صداقها في زمان ما ادعته لنفسها ؛ بان قالت : انقضت عدتي في شهر رمضان ؛ فقال الزوج : لكن راجعت أو أسلمت في شعبان ، فالقول قول المرأة لاتفاقهما على انقضاء العدة في رمضان ، واختلافهما في الرجعية والاسلام) .

الشرح اذا أسلم الزوج بعد الدخول وتخلت الزوجة فلا نفقة لها ، وان أسلمت الزوجة ولم يسلم فعليه نفقتها ، فان اختلفا فقالت الزوجة : أسلمت أنا وأقمت أنت على الشرك فأنا استحق عليك النفقة ، وقال الزوج : بل أسلمت أنا ولم تسلمي أنت فلا نفقة لك على فيه وجان :

(أحدهما) القول قول الزوجة ؛ لأنه قد ثبت استحقاقها للنفقة بالزوجية ، والأصل بقاؤها . (والثاني) أن القول قول الزوج ، لأن نفقة كل يوم يجب بيومه ؛ والأصل عدم الوجوب .

فرع اذا أسلم الزوج قبل الزوجة وقبل الدخول وجب عليه نصف المسمى ان سمي لها مهرأ صحيحاً ، وان سمي لها مهرأ باطلا ولم تقبضه في الشرك وجب لها نصف مهر المثل ، وان أسلمت الزوجة قبله قبل الدخول لم يجب لها شيء .

اذا ثبت هذا فان اتفقا أنهما أسلما قبل الدخول وقالوا : لا تعلم السابق منا بالاسلام انسخ النكاح بينهما ، لأن الحال لا يختلف في انقاسخ النكاح . وأما الصداق ؛ فان كان في يد الزوج لم تقبض منه الزوجة شيئاً ؛ لأنها ان كانت أسلمت أولاً فانها لا تستحق منه شيئاً ، وان أسلم

الزوج أولاً فلها نصفه ، فإذا لم تعلم على أى وجه كان لم يتيقن استحقاقها بشيء من المهر ، وإن كان الصداق فى يد الزوجة لم يكن للزوج أن يقبض منه الا النصف ، لأنه لا يتيقن أنه يستحق الا ذلك ؛ وإن اختلفا فقالت الزوجة : أسلمت أنت أولاً فأنا أستحق عليك نصف الصداق ، وقال الزوج : بل أسلمت أنت أولاً فلا تستحقين على شيئاً ، فالقول قول الزوجة مع يمينها ؛ لأننا تيقنا استحقاقها لنصف المهر ، والأصل بقاء ذلك الاستحقاق ، وإن اختلفا فى انفساخ النكاح ، فقالت الزوجة : أسلم أحدنا قبل صاحبه قبل الدخول فانفسخ النكاح . وقال الزوج : بل أسلمنا معاً فى حالة واحدة ففيه قولان :

(أحدهما) القول قول الزوج مع يمينه - وهو اختيار المزنى وأبى اسحاق المروزي - لأن الأصل بقاء النكاح . (والثانى) القول قول الزوجة مع يمينها ؛ لأن الظاهر معها أنه لا يتفق اسلامهما فى حالة واحدة الا نادراً ، وإن قال الزوج : أسلم أحدنا قبل صاحبه ، وقالت الزوجة بل أسلمنا معاً فى حالة واحدة فانه يحكم على الزوج بانفساخ النكاح لأنه أقر بذلك . وأما المهر فيحتمل أن يكون على القولين كالأولة ؛ وإن أقام الزوج البينة أنهما أسلما قبل الدخول حين طلعت الشمس أو حين زالت أو حين غربت ، لم ينفسخ النكاح ، وإن قال الزوجان : أسلمنا معاً مع طلوع الشمس أو مع زوالها أو مع غروبها أو حال طلوعها أو حال زوالها أو حال غروبها لم يثبت اسلامهما معاً فينفسخ ، والفرق بينهما أن حين طلوعها وحين زوالها وحين غروبها هو حين تكامل الطلوع والزوال والغروب الى استكمالها ؛ فيجوز أن يكون اسلام أحدهما قبل الآخر .

فرع وإن أسلمت الزوجة بعد الدخول ثم أسلم الزوج بعدها ثم اختلفا فقال الزوج : أسلمت قبل انقضاء العدة ، وقالت الزوجة : بل

أسلمت بعد انقضاء العدة • قال الشافعي رحمه الله : فالقول قول الزوج •
وقال الشافعي رحمه الله : اذا طلق زوجته طلقة رجعية ثم راجعها فقال
الزوج : راجعت قبل انقضاء العدة وقالت الزوجة : بل راجعت بعد انقضاء
العدة ، فالقول قول الزوجة • وقال : اذا ارتد الزوج بعد الدخول ثم أسلم
فقال الزوجة : أسلمت بعد انقضاء العدة ، وقال الزوج : أسلمت قبل انقضاء
العدة ، فالقول قول الزوجة ، واختلف أصحابنا في هذه المسائل الثلاث على
ثلاث طرق •

فمنهم من قال : فيها قولان (أحدهما) القول قول الزوج لأن الأصل
بقاء النكاح (والثاني) القول قول الزوجة ، لأن الأصل عدم الاسلام
والرجعة • ومنهم من قال : هي على حالين ، فحيث قال : القول قول الزوجة
اذا كانت هي السابقة بالدعوى ، لأن قول كل واحد منهما مقبول فيما أظهره
وسبق اليه • ومنهم من قال : هي على حالين آخرين فحيث قال : القول
قول الزوج اذا اتفقا على وقت اسلامه أو رجعته ، واختلفا في وقت انقضاء
عدتها بأن قال : أسلمت أو راجعت في شعبان ، فقالت : صدقت لكن انقضت
عدتي في رجب ، وحيث قال : القول قول الزوجة ، أراد اذا اتفقا على
وقت انقضاء عدتها ، واختلفا في وقت اسلامه ورجعته ، بأن قالت : انقضت
عدتي في شعبان فقال : صدقت لكن أسلمت أو راجعت في رجب ، لأن الأصل
بقاء العدة الى شعبان وعدم الاسلام أو الرجعة في رجب •

فروع وان تزوج الكتابي بالكتانية صغيرة وأسلم أحد أبويها
قبل الدخول انسخ نكاحها ، لأنها صارت مسلمة تبعاً لمن أسلم من أبويها قبل
الدخول فهو كما لو قال : أسلمت بعد بلوغها وقبل الدخول ، وهل يجب
لها من المهر شيء ؟ قال ابن الحداد سقط جميع المهر ، لأن الفرقة وقعت بينهما
قبل الدخول ، ولم يكن من الزوج صنع فيها فسقط المهر ، كما لو اشترت

المرأة زوجها قبل الدخول ، فمن أصحابنا من صوبه ، ومنهم من خطاه
وقال : يجب لها المهر لأنها لم يكن من جهتها صنع في العرقه ، فهو كما لو
أرضعتها أم الزوج ، فإذا قلنا بهذا فإن الزوج لا يرجع على من أسلم من
أبويها بشيء ، ويرجع على المرضعة ، والفرق بينهما أن الاسلام واجب فلم
يكن فعله جناية ، وليس كذلك الارضاع فإنه ليس بواجب ، غير أنه ان
وجدت هذه المرضعة الصغيرة عطشانة قد أشرفت على الموت ، ولم تجد
أحدًا يرضعها أو يسقيها لبنًا ، ولم تتمكن من احيائها الا بالرضاع فإنه يجب
عليها ارضاعها واذا أرضعتها انسخ النكاح ولم يجب عليها شيء للزوج ،
هكذا ذكر القاضي أبو الطيب والله تعالى أعلم وهو الموفق للصواب .

فهارس الجزء السابع عشر
من المجموع شرح المذهب

أولاً : الآيات القرآنية

ثانياً : الأحاديث والآثار والأخبار

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

رابعاً : الأعلام

خامساً : الأحكام

1890-1891

1891-1892

1892-1893

1893-1894

1894-1895

1895-1896

1896-1897

أولا - الآيات القرآنية

الصفحة

الآية - ورقمها

- اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان
عليكم رقيبا - آية ١ : النساء ٣٠١
- اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون
- آية ١٠٢ : آل عمران ١٥١
- اتقوا الله وقولوا قولا سدينا - آية ٧٠ : الأحزاب ٢٠١
- ادعوهم لأبائهم - آية ٥ : الأحزاب ٢٣١
- أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوتون -
آية ١٨ : السجدة ٢٨٥
- إن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين
- آية ٢٤ : النساء ٣٦
- إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما - آية ٤ :
التحریم ٨٢
- إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا - آية
١٠٣ : النساء ٢٤٨
- إن ينكحن أزواجهن - آية ٢٣٢ : البقرة ٢٤٤
- إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا - آية ١٥٦ :
الأنعام ٣٣٩
- أو التابعين غير أولى الألبية من الرجال - آية ٣١ :
النور ٢١٥
- أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء - آية
٣١ : النور ٢١٥-٢٠٨
- أو ما ملكت أيمانهم - آية ٣١ : النور ٢١٦
- أولى أجنحة مثني وثلاث ورباع - آية ١ : فاطر ٢١٢

- ٣٩٩ الا ان تقولوا قولا معروفا - آية ٢٣٥ : البقرة
- ٣١٣-٣١٢ حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت - آية ٢٣ : النساء
- ٣١٦ حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة - آية ٢٣٣ : البقرة
- ٣٤٩-٢٢٠-١٣٦ ذلك ادنى الا تقولوا - آية ٣ : النساء
- ٢٤٤ ذلك لمن خشي العنت منكم - آية ٢٥ : النساء
- ٢٨ سورة انزلناها وفرضناها - آية ١ : النور
- ٢٤٦ عزيز عليه ما عنتم - آية ١٢٨ : التوبة
- ٣٦٥ فالحافظات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله - آية ٣٤ : النساء
- ٣٢١-٣١٢-٢٢١ فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم - آية ٢٣ : النساء
- ٩٨ فاضربوا فوق الاعناق - آية ١٢ : الانفال
- ٣٤٩-٢٢٠-١٣٦ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع - آية ٣ : النساء
- ٣٤٩-٢٢٠-١٣٦ فان خفتم الا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايماكم - آية ٣ : النساء
- ٢٤٦ فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة - آية ١٩٦ : البقرة
- ٢١٧ فطمسنا عينيهم - آية ٣٧ : القمر
- ٣٠٩-٢٣٣ فلمما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها - آية ٣٧ : الاحزاب
- ٣٦٠ فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن - آية ٢٤ : النساء
- ٢٤٤ فلا تعضلوهن - آية ٢٣٢ : البقرة

- ٢٥٠ قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم - آية ٢ : التحريم
- قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم
وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن
- آية ٣٠ : النور ٢٠٧
- للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء
نصيب مما ترك الوالدان والأقربون - آية ٧ : النساء ٤٥ - ١٨٨
- ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وما جعل
أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم
أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي
السبيل . أدعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم
تعلموا آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم وليس عليكم
جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلبوكم وكان الله
غفورا رحيما - آية ٤ ، ٥ : الأحزاب ٢٣٤
- ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام
- آية ١٠٣ : المائدة ٢٢
- ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له سنة الله
في الدين خلوا من قبلهم وكان أمر الله قدرا مقدورا .
الذين يبلغون رسالات الله ولا يخشون أحدا إلا الله وكفى
بالله حسيبا - آية ٣٨ : الأحزاب ٢٣٣
- ملة آباءى إبراهيم واسحاق ويعقوب - آية ٢٨ :
يوسف ٣١٣-٣١٤
- ملة أبيكم إبراهيم - آية ٧٨ : الحج ٣١٢-٣١٤
- من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم
من قضى نحبه ومنهم من ينتظر - آية ٢٣ : الأحزاب ٤٣
- هل يستون - آية ٧٥ : النحل ٢٨٦
- وآتوهم من مال الله الذى آتاكم - آية ٣٣ : النور ١٢
- وآية لهم أنا حملنا ذريتهم فى الفلك المشحون - آية
٤١ : يس ١٢٨
- واتبعت ملة آباءى إبراهيم واسحاق ويعقوب - آية
٢٨ : يوسف ١٨٢

واحل لكم ما وراء ذلكم - آية ٢٤ : النساء	٣٢٧-٣٢٦-٣٢٧
وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا - آية ٥٩ :	٣٢٢
النور	٣٤٩
واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنممت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا وكان أمر الله مفعولا - آية	
٣٧ : الأحزاب	٢٠٨-٢٣٣-٢٠٩
وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن - آية ٢٣١ : البقرة	٢٤٤
واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خبيرا - آية ٣٤ : الأحزاب	٢٤٠
وأزواجه أمهاتهم - آية ٦ : الأحزاب	٢٢٠
واعلموا انما غنمتم من شيء فإن لله خمسه - آية ٤١ :	
الأنفال	٧٧
وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي ان يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين - آية ٥٠ :	
الأحزاب	٣٠٩
وامهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخوانكم من الرضاعة -	
آية ٢٣ : النساء	٢١٥-٢١٧-٢٣٤
وامهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن - آية ٢٣ : النساء	٣٢١-٢٢٣
وان تجمعوا بين الأختين - آية ٢٣ : النساء	٣٢٩-٣٣١
وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم الا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى الا تعدلوا - آية	
٣ : النساء	١٩٨-٢٠٢-٢٠٤
وان خفتم عليه فسوف يغنيكم الله من فضله - آية	
٢٨ : التوبة	١٩٨

وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو اخت فكلل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث - آية ١٢ : النساء	٤٦ - ٧٢ - ٧٣
.....	١١٨ - ١١٥ - ١١٠
.....	١٢٥ - ١٢٢ - ١١٩
.....	١٢٦
وانكحوا الأيامى منكم - آية ٣٢ : النور	٢٥٥
والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا - آية ٧٢ : الأنفال	٤٤ - ٤٥
والذين كفروا بعضهم أولياء بعض - آية ٧٣ : الأنفال	٢٥٣ - ٢٥٧
والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم أن علمتم فيهم خيراً - آية ٣٣ : النور	٣ - ٤
والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك - آية ٣ : النور	٣٢٥
وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً - آية ٦ : الأحزاب	٤٤ - ٤٥
والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم - آية ٥ : المائدة	٣٣٩
والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض - آية ٧١ : التوبة	٢٥٣ - ٢٥٧ - ٣٠٠
وتعمل صالحاً توفى بها أجرها مرتين - آية ٣١ : الأحزاب	٢٢١
وحرم ذلك على المؤمنين - آية ٣ : النور	٣٢٦
وحلائل أبناءكم الذين من أصلا بكم - آية ٢٣ : النساء	٣٢٠ - ٣٢٢
وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم	

- بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم - آية ٢٣ :
النساء ٣٢٠-٣٣٦
- وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم
والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب
من قبلكم - آية ٥ : المائدة ٣٣٨
- وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن - آية ٣١ :
النور ٢١٤
- ولقد ارسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم ازواجا وذرية
- آية ٣٨ : الرعد ١٩٩
- ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقرابون
والذين عقدت ايمانكم - آية ٣٣ : النساء ١٥٤-١٥٣
- ولكن لا تواعدوهن سرا - آية ٢٣٥ : البقرة ٣٦٦
- وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك
اذن لارتاب المبطلون - آية ٤٨ : النكبات ٢١٨
- ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا
اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لايات لقوم
يتفكرون - آية ٢١ : الروم ٢٢٥
- ومن الليل فتهجد به نافلة لك - آية ٧٩ : الاسراء ٢١٨
- ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات
فمما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات - آية ٢٥ : النساء ٣٤٤-٣٤٥
- وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا -
آية ٥٤ : الفرقان ٣٢٧
- وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات
ربه اربعين ليلة - آية ١٤٢ : الاعراف ٢٤٦
- ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله - آية
٢٣٥ : البقرة ٣٤٧-٣٤٨
- ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم - آية
٨٨ : الحجر ٢١٨
- ولا تمسكوا بعصم الكوافر - آية ١٠ : المتحنة ٣٣٩-٣٤٠-٣٤١

- ولا تتكفروا المشركين حتى يؤمنوا - آية ٢٢١ : البقرة ٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠
٢٤١
- ولا تتكفروا ما تكفج أبائكم من النساء إلا ما قد سلف
آية ٢٢٢ : النساء ٣٠٩-٣٢٠-٣٢١
٢٢٢
- ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء -
آية ٢٢٣ : البقرة ٢٦٦
٢٦٦
- ولا يبدلين زينتهن إلا ما ظهر منها - آية ٣١ : النور ٢١٢
٢١٢
- ولا يبدلين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو أبناء
بعولتهن أو أخواتهن أو بنى أخواتهن أو نسائهن أو
ما ملكت أيمانكم أو التسابيعين غير أولى الأربة من الرجال
آية ٣١ : النور ٢٠٨-٢٠٩-٢١٠
٢٠٨-٢٠٩-٢١٠
- لا هن حبل لهم ولا هم يحلون لهن - آية ١٠ :
الممتحنة ٤٠٧
٤٠٧
- لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن - آية ٥٢ :
الأحزاب ٢٢٠
٢٢٠
- يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا
وأنتم مسلمون - آية ١٠٢ : آل عمران ٢٠٢
٢٠٢
- يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا
يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله
فقد فاز فوزا عظيما - آية ٧٠ ، ٧١ : الأحزاب ٣٠٢
٣٠٢
- يا أيها الغرمل قم الليل إلا قليلا - آية ١ : الغرمل ٢١٨
٢١٨
- يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة
وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا
الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا -
آية ١ : النساء ٣٠٢
٣٠٢
- يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت
أجورهن - آية ٥٠ : الأحزاب ٢٢٠
٢٢٠
- يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من

الجنة - آية ٢٧ : الأعراف ١٨٢-٣١٢-٣١٤

يا نساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة يضاعف
لها العذاب ضعفين - آية ٣٠ : الأحزاب ٢٢١

يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ان اتقيتن -
آية ٣٢ : الأحزاب ٢٢١

يسئلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات - آية
٤ : المائدة ٣٣٩

يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك
ليس له ولد ولا أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان
لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وأن
كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين كذلك
يبين الله لكم أن تزلوا والله بكل شيء عليم - آية ١٧٦ :

النساء ٩٧-١٠٠-١١٠

١١١-١١٣-١١٥

١١٨-١٢٤-١٢٥

١٢٨-١٣٤-١٥١

١٥٢-١٥٩-١٦٣

١٦٤-١٨١

يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فان
كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة

فلها النصف - آية ١ : النساء ٤١-٤٦-٥٠

٦٩-٧٧-٧٨

٧٩-٨١-٨٢

٨٢-٩٦-٩٧

٩٨-٩٩-١٠٠

١١٠-١١١-١١٦

١١٩-١٢٥-١٢٩

١٥١-١٥٢-١٥٦

١٥٩-١٦٣-١٦٤

ثانياً : الأحاديث والأخبار والآثار

« حرف الألف »

الصفحة

٢٢٨

أجرني في مصيبتى وارزقنى خيراً منها

٣١٩

ابى ازواج النبی صلى الله عليه وسلم ان يدخل عليهن
بالرضاعة احد حتى يرضع فى المهد

٤٢

اتى عبد الرحمن بن عوف يوماً بطعامه فقال قتل
مصعب بن عمير وكان خيراً حتى فلم يوجد ما يكفن به إلا
بردة وقتل حمزة أو رجل آخر خير منى فلم يوجد له
ما يكفن فيه إلا بردة ولقد خشيت أن يكون قد عجلت لنا
طيباتنا فى حياتنا الدنيا ثم جعل بيكى ٢٠

٣٤١

أتانى جبريل يأمرنى أن أجهز ببسم الله الرحمن
الرحيم

٥٢

أتانى جبريل فسأرتنى أن لا ميراث لهما

٨٧

أتت الحدتان أم الأم وأم الأب أبا بكر الصديق فأراد أن
يجعل السدس للثى من قبل الأم فقال له رجل من الأنصار
أما أنك تترك التى ماتت وهى حيى كان إياها يرث فجعل
السدس بينهما

٢٧٥

أتيت النبی صلى الله عليه وسلم فأخبرته أن أبا الجهم
يخطبني ومعاوية فقال أما أبو الجهم فأخاف عليك عصاه
وأما معاوية فشاب من شباب قريش لا شيء له ولكنى
أدلك على من هو خير لك منها قلت من يا رسول الله قال
أسامة قلت أسامة قال نعم أسامة فتزوجت أبا زبيد
فبورك لأبى زيد وبورك لى فى أبى زيد

٣٥١

أتيت النبی صلى الله عليه وسلم فذكرت له فقال
أختر منهن أربعاً

- ١٨٧ أجروكم على الجحد أجروكم على النار
- ٢١٩ اختر ايتهما شئت وفارق الأخرى
- ٢٥١-٢٤٨-٢٤٥ اختر منهن أربعا وفارق سائرهن
- ٢٢٠ اخترت ايتهما شئت
- ٢٧٤ خذي عليك ثيابك ولم يأخذ مما اتاها شيئا
- ٢٤٩ خذ منهن أربعا
- ٢١١ فاذا اتخذ احدكم لعة فليستحسنها
- ٢٠٢ اذا اراد احدكم ان يخطب لحاجة من نكاح أو غيره فليقل الحمد لله نعمده ونستعينه الخ
- ٢١٢ اذا اراد احدكم تزويج امرأة فلينظر الى وجهها وكفيها
- ٢٥٢ اذا اراد ان يسافر باحدى نسائه افرج بينهما
- ٢٨٩ اذا استهل السقط صلى عليه وورث
- ١٧٦ اذا استهل الصبي ورث وصلى عليه
- ١٧٦ اذا استهل المولود ورث
- ٤٠٠ واذا امرها اطاعته
- ٢٧٨-٢٧٩ اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فاككحوه الا تفعلوا
- ٢٠٩ ان كن فتنة في الأرض وفساد عريض
- ٢٠٩ اذا جامع الرجل زوجته فلا ينظر الى فرجها فان ذلك يورث العتسا
- ٢٧٦-٢٧٩ اذا حلت فأذنيني فأذنته فخطبها معاوية وأبو الجهم وأسامة بن زيد فقال رسول الله لما معاوية فرجل ترب لا مال له وأما أبو الجهم فرجل ضراب للنساء ولكن أسامة فقالت بيدها أسامة هكذا أسامة أسامة ؟ فقال لها رسول الله طامة الله ورسوله قالت فتزوجته فأنشيط
- ٢١٢ اذا خطب احدكم المرأة فان استطاع ان ينظر الى نكاحها فليقبل فقال فخطبت جارية فكنت اتخبا لها حتى رايت منها ما دعاني الى نكاحها فتزوجتها

- إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا
 ٢٨٥ ان تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير
- إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه
 ٢٨٠ إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض
- إذا تزوج أحدكم عبده جاريته أو أجبره فلا ينظر
 ٢١١ إلى ما بين السرة والركبة
- إذا زوج أحدكم جاريته عبده أو أجبره فلا ينظر إلى
 ٢٠٩ ما دون السرة والركبة
- إذا زوج أحدكم أمته فلا ينظر منها إلى ما بين السرة
 ٢١٧ والركبة
- إذا تزوج قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما
 ٣٠١ في خير
- وإذا غاب عنها حفظته وإذا أمرها أطاعته
 ٢٠٠
- إذا غطينا بها رأسه خرجت رجله وإذا غطينا بها
 ٤٣ رجله خرجت رأسه وأن نجعل على رجله الأذخر ومنا
 من أينعت له ثمرته فهو يهدبها
- إذا غطينا بها رأسه خرجت رجله وإذا غطينا رجله
 ٤١ خرجت رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بها
 رأسه واجعلوا على رجله من الأذخر
- إذا قذف الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس
 ٢١٤ أن يتأمل محاسن وجهها
- إذا كان مع أحدكم مكاتب وفي فلتحتجب عنه
 ٢١٦
- إذا لبس لأمه حربة أن لا ينزعها حتى يلقى العدو
 ٢١٨
- إذا لهوكم قالهوا بالرمي وإذا تحدثتم فتحدثوا
 ٤٤ بالفرائض
- إذا نظر إليها سرته وإذا غاب عنها حفظته وإذا أمرها
 ٢٠٠ أطاعته
- إذا نكح الرجل المرأة فلا يحل له أن يتزوج أمها دخل

- بالبنت أو لم يدخل وإذا تزوج الأم فلم يدخل بها ثم طلقها
 ٢٢٤ فان شاء تزوج البنت
- ٢٠٣ اذا تكح العبد بغير إذن سيده فنكاحه باطل
- ٢٨٩ اذا تكح الوليان فهي الأول منهما
- ٢٦٦-٢٦١ واذنها صماتها
- ٢٩ ارحم امتي يا أمي ابو بكر
- اربع من سنن المرسلين : الختان والتعطر والسواك
 ٢٠٤ والنكاح
- اراد أن يجعل السدس للتي من قبل الأم فقال له
 رجل من الانصار اما أنك تترك التي لو ماتت وهي حي
 ٨٧ كان اياها يرث فجعل السدس بينهما
- اردت ان اتكح امرأة من الانصار فذكرت ذلك للنبى
 فقال اذهب فانظر اليها فانه احرى ان يؤدم بينكما قال
 قدهيت فاخبرت اباها بذلك فذكر ابوها ذلك لها فرفعت
 الخدر فقال ان كان رسول الله اذن لك أن تنظر فانظر
 ٢١٣ والا فاني اخرج عليك ان كنت تؤمن بالله ورسوله
- فاردت ان احتسب نفسي ومالى فانزوجها ثم ابني بها
 ثم أطلقها فترجع الى زوجها الأول فقال له عثمان لا تنكحها
 ٣٥٧-٣٥٦ الا بشكاح رغبة
- استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة يقال
 لها أم مهزل كانت تسافح وتشتترط له أن تنفق عليه
 فاستأذن رسول الله أو ذكر له أمرها فقروا عليه نبى الله
 ٣٢٥ « والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك »
- استمتع بها
 ٣٢٥
- فاشترى الزبير اباهم فاعتقه ثم قال انتم موالى
 فاختمم الزبير ورافع الى عثمان رضى الله عنه فقضى
 عثمان للزبير قال هشام فلما كان معاوية خاسمونا فيهم
 ٣٤ ايضا فقضى لنا معاوية

- أصابني من الأمر ما لم يخف عليك فوفقت في سهم
ثابت بن قيس فكاتبته على نفسي وجئت استعينك فقال لها
صلى الله عليه وسلم هل لك في خير من ذلك ؟ قالت :
وما هو يا رسول الله ؟ قال اقضى عنك كتابتك وأنزولك
قأت : نعم قد فعلت ٢٢٩
- أعطى امرأة سعد الثمن وابنتى سعد الثلاثين وما بقى
فهو لك ٤٤
- أعطى البنت النصف وبنت الابن السدس والباقي
للاخت ١٦٠
- أعطى الجدة السدس إذا لم يكن دونها أم ٨٦ - ٩١ - ١٢٠
- أعطى الجدة أم الأم السدس ٨٦
- أعطى الجدتين السدس ٨٧
- أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة غلاما
فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم ومعه الغلام فتقنعت
بثوب إذا غطت رأسها لم يبلغ رجلها وإذا غطت رجلها
لم يبلغ رأسها فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه ليس
عليك بأس إنما هو أبوك وغلامك ٢٠٨
- أعطى فاطمة غلاما فأراد النبي صلى الله عليه وسلم
ان يدخل عليها ومعه على والغلام وليس عليها الا ثوب واحد
فأرادت ان تغطي به وجهها فلم يبلغ فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لا بأس عليك إنما هو أبوك وزوجك وخادمك
٢١٦
- أعطى كل ذى حق حقه ولا وصية لوارث ٤٧ - ٥١
- أعطى لكل ذى حق حقه ٥١
- أعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة النصف
وابنته النصف ٣٢
- أعطى نصف العباد ٢٠٠
- أقبل ابن أم مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم يحتجب عنك فقلت يا رسول الله اليس أعشى لا يبصرنا
ولا يعرفنا فقال أفعميا وان أنتما اليمن تبصرانه ؟ ٢٠٨

- ١٢٥ فأقره النبي على ذلك
- ٢٥٩ إلا أخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله قال : هو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له
- ٢٠٠ إلا أخبركم بخبر ما يكنز المرء ؟ المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرته وإذا غاب عنها حفظته وإذا أمرها أطاعته
- ٢٨٠-٢٨٥ إلا أن تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير
- ٢٨٥ إلا أن تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض
- ٢٨٥-٢٨٦-٢٨٨ إلا الجائك والحجام
- ٢٥٧ إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً
- ٢٣٥-٢٣٦ ألا قلت لهن كيف تكن خيراً منى وأنا أبى هارون وعمى موسى وزوجى محمد ؟ وإى حرج على النبي في أن يتزوج امرأة سبية خيرها بين أن يعتقها ويردها إلى قومها وإن تكون زوجة له فأقرت أن تكون زوجة له
- ١١١-١٥١ الحقوق الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى عصبة ذكر
- ١٥٤-١٦٥ الحقوق الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى عصبة ذكر
- ٢٢٨ اللهم أجرنى في مصيبتى وأرزقنى خيراً منها
- ٣٠٧ اللهم بارك لهم وبارك عليهم
- ٣٦٨ أما أبو الجهم فلا يضع العصا على عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له فأنكحى أسامة
- ٤١٠ فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعاً
- ٢٦٠ أمر نعيماً أن يشاور أم ابنته في تزويجها
- ٤١٢ أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق أربعاً ويمسك أربعاً
- ٣٤١ يأمرنى أن أجهز ببسم الله الرحمن الرحيم
- ٢٦٣ تستأمر النساء في ابضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت : إن البكر تستأمر فتستحي فتسكت فقال سكاتها أذن

٤٢٠. أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن اطلق أحدهما امرأة ولود أحب الى الله من امرأة حسناء لا تلد انى مكائير بكم الأمم يوم القيامة ٢٠٠
- انا اكبر منك سنا إما العيال فالى الله وإما الغيرة فادعوا الله فيذهبها عنك ٢٢٨
- إن الله أبدلنا بالرهبانية الخيفية السمحة ٢٤٠
- إن الله عز وجل اختار العرب من سائر الأمم واختار من العرب قريشا واختار من قريش بنى هاشم وبنى المطلب إن الله اصطفى كنانة من بنى اسماعيل واصطفى من كنانة قريش واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم ٢٧٩-٢٨١
- إن الله تعالى أعطى كل ذى حق حقه ولا وصية لو ارث ٤٧-٥١
- إن الله لا ينزع العلم انتزاعا ٢٤٠
- إن اباكم اسماعيل عليه السلام كان راميا ٢١٣
- إن ابا حفص بن عمر طلقها ثلاثا فارسل اليها النبي لا تسبقينى بنفسك فزوجها بأسامة رضى الله عنه ٣٦٣
- أن ابا سفيان أسلم بمر الظهران وامراته هند بنت عتبة نافرة بمكة ومكة يومئذ دار حرب وكذلك حكيم بن حزام لم أسلمت المرأتان بعد ذلك وافر النبي النكاح ٤٠٦
- أن ابن الديلمى أسلم وتحتة اختان فقال له النبي اختر أيتهما شئت وفارق الأخرى ٤١٩
- أن ابن عمر زوج ابنا له صغيرا ٣٩٢
- أن بنى هاشم وبنى المطلب شيء واحد وشبك بين أصابعه ٢٧٩-٢٨٥
- أن اتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه الا تفعلوا تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير قالوا يا رسول الله وإن كان فيه قال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات ٢٧٩
- أن احساب أهل الدنيا الذين يذهبون اليه المال ٢١٠-٢٨١

٤١٠ ان يختار منهن أربعة

٢٥٠ ان امرأة اتت النبي فقالت يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فبين لها ذلك فقالت لا والله لا تزوجت أبداً

٤٤ ان امرأة سعد بن الربيع جاءت الى النبي بابتيتها من سعد فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل ابوهما معك في احد شهيدا وان عمهما اخذ مالههما ولا ينكحان الا ولهما مال قال فنزلت آية الميراث فارسل رسول الله الى عمهما فقال : اعط امرأة سعد الثمن وابنتي سعد الثلاثين وما بقى فهو لك

٣٢٨ ان امرأتى لا ترد يد لامس

٣٢٥ ان امرأتى لا تمنع يد لامس قال غريها قال : أخاف ان تتبعها نفسى قال : فاستمتع بها

٤٠٦ ان ام حكيم ابنة الحرث بن هشام اسلمت يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبى جهل من الاسلام حتى قدم أليمن فارتحلت ام حكيم حتى قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام فأسلم وقدم على رسول الله فبايعه فثبت على نكاحها ذلك

٤٨ ان بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة أرجى الى أهلك فان أحبوا ان أقضى عنك كتابتك ويكون ولائك لى فقالت فذكرت بريرة ذلك لاهلهما فأبوا أو قالوا ان شاءت ان تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ابناعى فاعتقى فانمسا الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال اناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط الله أحق واثق وانما الولاء لمن اعتق

١٧١ ان يبول من ذكره وان الأنثى تبول من فرجها في التمييز اليه

٣٢ ان ترك عصبة فالعصبة أحق والا فالولاء

- ٣٧٧ .. أن الثغر قد تكون بمشفر البعير أو بذنبه من الإبل
المظيمة فتجرب كلها فقال النبي فما أجرب الأول
- ٢٧٢ .. فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له
- ٣٥٧-٣٥٦ .. ان جارى طلق امراته في غضبه ولقى شدة فأردت
أن احتسب نفسي ومالي فأتزوجها ثم ابني بها ثم أطلقها
فترجع الى زوجها الأول فقال له عثمان لا تنكحها الا بنكاح
رغبة
- ٢٥٢ .. ان حويصة ومحيصة دخلا على النبي صلى الله عليه
وسلم فبدأ محيصة بالكلام فقال النبي صلى الله عليه
وسلم كبر كبر
- ١٧١ .. ان خرج بولد من مبال الذكر فهو ذكر وان خرج من
مبال الأنثى فهو أنثى ولأن الله تعالى أجرى العادة في الرجل
أن يبول من ذكره وأن الأنثى تبول من فرجها في التمييز
اليه
- ١٦٧ .. ان خرج بوله من مبال الذكر فهو ذكر وان خرج من
مبال الأنثى فهو أنثى لأن الله تعالى جعل بول الذكر من
الذكر وبول الأنثى من الفرج فرجع في التمييز اليه
- ٢٦٣-٢٦١ .. ان اخنساء بنت خدام الانصارية زوجها أبوها وهي
ثيب فذكرت ذلك للنبي فرد نكاحها
- ٣٢ .. ان رجلا أتى النبي ﷺ وقال اشتريته واعتقته فقال
هو مولك ان شكرت فهو خير له وان كفرت فهو شر له خير لك
فقال فما أمر ميراثه فقال ان ترك عصبة فالعصبة أحق
والا فالولاء
- ٣٥٧-٣٥٦ .. ان رجلا أتى عثمان رضي الله عنه فقال ان جارى طلق
امراته في غضبه ولقى شدة فأردت أن احتسب نفسي
ومالي فأتزوجها ثم ابني بها ثم أطلقها فترجع الى زوجها
الأول فقال له عثمان لا تنكحها الا بنكاح رغبة
- ٢١٨ .. ان رجلا دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فلما
خرج قال هلا قتلتموه ؟ قالوا : هلا رمزت الينا فقال
صلى الله عليه وسلم ما كان للنبي أن يكون له خائنة الاعين

ان رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر لتراجعن
نساءك او لارجمنك ٢٥٠

ان رجلا من المسلمين استاذن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في امارة يقال لها ام مهزول كانت تسافح
وتشترط له ان تنفق عليه فاستاذن رسول الله صلى الله
عليه وسلم او ذكر له امرها فقرا عليه نبي الله « والزانية
لا ينكحها الا زان او مشرك » ٢٢٥

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا خطب
احدكم المرأة فان استطاع ان ينظر الى نكاحها فليفعل قال
فخطبت جارية فكنيت اتخا لها حتى رايت منها ما دعاني
الى نكاحها فتزوجتها ٢١٣

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجرؤكم على
الجد اجرؤكم على النار ١٨٧

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية
لوارث ٤٧

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من
غفار فلما دخل عليها وضع ثوبه وقعد على الفراش ابصر
بكشحها بياضا فانحاز عن الفراش ثم قال خذي عليك
ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئا ٣٧٣

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل
الوصية وان اعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات
الرجل يرث اخاه لآبيه وامه دون اخيه لآبيه (رغم ضعف
الحديث ولكن العمل عليه) ١١٩

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يخطب
الرجل على خطبة اخيه ٣٦٩

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء
وعن هبته ٣١

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار
والشغار ان يزوج الرجل ابنته من الرجل على ان يزوجه
الآخر ابنته وليس بينهما صداق ٣٥٢

- ٣٥٧ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تكاح المتعة وعن لحوم الحمر الاهلية زمن خيبر ..
- ٣٥٦ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية ..
- ٢٧٦ ان زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة قالت وقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حلت فاذنينى فاذا نته فخطبها معاوية وابو جهم واسامة بن زيد فقال رسول الله اما معاوية فرجل ترب لا مال له واما ابو جهم فرجل ضراب للنساء ولكن اسامة فقالت بيدها هكذا اسامة اسامة ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله قالت فتزوجته فاغتطبت ..
- ٢٤٨-٢٤٢ فان الزانية هى التى تزوج نفسها ..
- ٢٤٧-٢٤٢-٢٤١ فان اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى له وان اصابها فلها مهرها بما استحل من فرجها ..
- ٢٥٨ ان شاء امسك والا طلق وان مسها فلها المهر بما استحل من فرجها ..
- ٣٧٧ ان شكرك فهو خير له وان كفرك فهو شر له وخير لك فقال فى امر ميراثه فقال ان ترك عصبة فالعصبة احق والا فالولاء ..
- ٣٢ فان اصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها ..
- ٢٤٥ فان الصوم له وجاء ..
- ٢٤٠ ان عائشة قالت لى يا ابن اختى ان عبد الله بن عمرو مار بنا الى الحج فاذهب اليه فאלقه فان عنده من رسول الله علما كثيراً ..
- ٢٢٤ ان عائشة قالت ما قرئت من امرأة مثل ما غرت من خديجة لكثرة ذكر الرسول اياها حتى انه كان يذبح فيتبع صدائق خديجة يهديها اليهن ..

- ٣٧-٧٥ .. ان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما
- ٣٧ .. وان العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان في الفريضة لا يجدان من يخبرهما
- ٢٩٢ .. ان عمر زوج ابنا له صغيرا
- ٣٤٩ .. ان عمر رضى الله عنه خطب وقال من يعلم ماذا يحل للمملوك من النساء ؟ فقال رجل : انا فقال : كم ؟ قال اثنان فسكت عمر
- ٣٨٦ .. ان عمر قضى في العنين ان يؤجل سنة
- ٢٤٠ .. ان عنده من رسول الله علماً كثيراً
- ١١٩ .. ان اعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات الرجل يرث اخاه لآبيه وأمه دون اخيه لآبيه
- ١٦٣ .. ان اعيان بنى الاخ يتوارثون دون بنى العلات يرث الرجل اخاه لآبيه وأمه دون آبيه
- ٣٤٩ .. ان غيلان بن سلمة اسلم وتحتة عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خذ منهن اربعاً
- ٤١٠ .. ان غيلان اسلم وتحتة عشر نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يختار منهن اربعاً
- ٣٤٩ .. ان غيلان بن سلمة اسلم وتحتة عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خذ منهن اربعاً
- ٤٢ .. ان غطى رأسه بدت رجلاه وان غطى رجلاه بدأ رأسه
- ٢١١-٢١٠ .. ان في عين الانصار شيئاً
- ٤١٢ .. ان قيس بن الخارث كان عنده ثمان نسوة حرائر فلما نزلت هذه الآية أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطلق اربعاً ويمسك اربعاً
- ٢١٣ .. ان كان رسول الله اذن لك ان تنظر فانظر والا فاني اخرج عليك ان كنت تؤمن بالله ورسوله
- .. ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها إياه ؟ فقال ما عندي
الا أزارى فقال النبي : ان أعطيتها إزارك جلست لا أزار
لك فالتمس شيئاً فقال ما أجد شيئاً فقال التمس ولو
خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد شيئاً فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم
سورة كذا وسورة كذا السور يسميها فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن

٣٠٣

فان لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له ..

٢٣٥-٢٣٦

ان مخنثاً كان يدخل على ازواج النبي وكانوا يمدونه
من غير اولى الأربة فدخل النبي يوماً وهو عند بعض نسائه
وهو يعتن امرأة لعبد الله بن أمية أخى أم سلمة يقول
يا عبد الله ان فتح الله عليكم الطائف فاني أدلك على ابنة
غيلان فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان فقال النبي لا يدخلن
هؤلاء عليكم

٢١٥

ان مرثد بن أبى مرثد الفنوي كان يحمل الأسارى بمكة
وكان بمكة بغى يقال لها عناق وكانت صديقه قال فجئت
النبي فقلت يا رسول الله انكح عناقاً ؟ قال : فسكت عنى
فنزلت « والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك » فدعانى
فقرأ على وقال لا تنكحها أن مولى القوم منهم

٤٩

ان معاذاً قضى فينا باليمن فاحطى ألبنت النصف
والأخت النصف قال فانت رسول الله بذلك فان لم تكن
أخوات من الأب والأم والأخوات من الأب لانهن يركن
ما يرث الأخوات من الأب والأم عند عدمهن

١١٠

ان معاوية وأبا الجهم خطباني فقال رسول الله اما
أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه واما معاوية فصعلوك
لا مال له فأنكح أسامة

٣٦٨

ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة أم الأم
السدس

٨٦

ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس

٩١

ان النبي صلى الله عليه وسلم أردف الفضل
فاستقبلته جارية من خثعم فلوى عنق الفضل فقال أبوه

العباس : لويت عنق ابن عمك ؟ قال رأيت شابا وشابة
فلم آمن الشيطان عليهما

٢٠٨

أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت
يا رسول الله انى قد وهبت نفسى لك فقامت قياما
طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها أن لم يكن لك
بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك
من شيء تصدقها آياه ؟ فقال ما عندي الا ازارى فقال
اذا اعطيتها ازارك جلست لا ازار لك فالتمس شيئا فقال
ما أجد شيئا فقا له النبي قد زوجتكها بما معك من
القرآن

٣٠٣

أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على السيدة صفية
وهى تبكى فقال لها ما يبكيك ؟ قالت بلغنى أن عائشة
وحفصة تئلان منى وتقولان نحن خير من صفية لائنا
بنات عم رسول الله وازواجه فقال لها الا قلت لهن كيف
تكن خيرا منى وأنا أبى هارون وعمى موسى وزوجى محمد
وأى حرج على النبي فى أن يتزوج امرأة سبية خيرا بين
أن يمتقها ويردها الى قومها وأن تكون زوجة له فأقرت
أن تكون زوجة له

٢٣٦-٢٣٥

أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته على أبى العاص
بمهر جديد ونكاح جديد

٤٠٥

أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على
زوجها أبى العاص بن الربيع بالنكاح الاول لم يحدث
شيئا

٤٠٥

أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها بالنكاح الاول
أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له
قبل وذكر من أين يورث قال : من حيث يبول

١٧٢

أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث العمة
والخاله فقال لا ادرى حتى يأتى جبريل ثم قال : أين
السائل عن ميراث العمة والخاله أثنى جبريل فسارنى
أن لا ميراث لهما

٥٢

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن الله تعالى أعطى

- كل ذي حق حقه ولا وصية لوارث
 إن النبي صلى الله عليه وسلم قال للذي خطب الواحبة
 زوجتكما بما معك من القرآن ٢٠١
 إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفيلان بن أمية
 الثقفي وقد أسلم وتحتته عشر نسوة اختر منهن أربعة
 وفارق سائرهن ٤١٢
 إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ولدت منه أمة
 فهي حرة من بعد موته ٢٦
 إن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما بقي
 عليه من كتابته درهم ١٤
 إن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية
 وقال إن أهيان بنى الأخ يتوارثون دون بنى العلات يرث
 الرجل أخاه لأبيه وأمه دون أبيه ١٦٢
 إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفا الإنسان إذا
 تزوج قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير ٢٠١
 إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء على حمار
 أو حمارة يستخير الله في ميراث العمة والخالة فانزل الله
 عز وجل إن لا ميراث لهما ٥٢
 إن النبي صلى الله عليه وسلم مرت به أبل عست
 بأبوالها وأبعارها فغطى عينيه فقبل له في ذلك فقال
 قال الله تعالى (ولا تمدن عينك إلى ما متعنا به أزواجنا
 منهم) ٢١٨
 إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التبتل ١٩٩
 إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشافرة أن
 يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذه بلا مهر ٢٥٢
 إن نفراً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال
 بعضهم لا أتزوج وقال بعضهم أصلى ولا أنام وقال بعضهم
 أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال

- ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكنى اصوم وافطر واصلى
 ١٩٩ وانام واتزوج النساء فمن رغب عن سنتى فليس منى ..
- فان انكرت العلم فالقول قولها مع يمينها لان الأصل
 ٢٨٧ عدم العلم
- فان تكحها ولى مسخوط عليها فنكاحها باطل
 ٢٧١
- ان الولاء للكبر
 ٣٣
- انما النساء لعب
 ٢١٠
- انما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في المتعة كانت
 ٣٥٨ بالناس شديدة ثم نهى عنها بعد ذلك
- فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقَالَ ما بال اناس
 يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من اشترط
 شرطا ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة
 ٢٩-٣١-٤٧-٤٨ شرط الله احق وأوثق وانما الولاء لمن اعتق
- انما ترئى محلا له ولم يكن له ولد ولا والد فأقره
 ١٢٥ النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
- انك امرؤ تائه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ٣٥٦ نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية
- فانه يوشك ان يفتقر الرجل الى علم كان يعلمه او
 ٣٧-٣٨ يبقى في قوم لا يعلمون
- انه جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها
 ١٧١
- انه جلد الناكح
 ٢٤٨
- انه يرخص في متعة النساء فقَالَ له على انك امرؤ
 تائه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر
 ٣٥٦ وعن لحوم الحمر الانسية
- انه صلى الله عليه وسلم قال سألت الله عز وجل عن
 ٥٢ ميراث العمة والخالة فسارني جبريل ان لا ميراث لهما
- انه صلى الله عليه وسلم قضى في بنت وبنت ابن وأخت
 ١٦٠ فأعطى ألبنت النصف وبنت الابن السدس والباقي للأخت

- انه غضب على عبد له وقال لاعاقبك ولا كاتبتك على
نجمين ٥
- فانه اغض للنصر واحصن للفرج ومن لم يستطع
١٩٨ عليه بالصوم فانه له وجاء
- انه كان يذبح فيتتبع صدائق خديجة يهديها اليهن
٢٢٤
- انه لا يحرم الا نضبع رضعات
٢١٧
- فانه لا ينبغي لجيفة مسلم انه تحبس بين ظهراني
اهله ٧٦
- انه ليس عليك بأس انما هو أبوك وغلماك
٢٠٨
- فانه له وجاء
١٩٨
- اني ابيت عند ربي فيطعمني ويسقيني
٢١٩
- فاني ادلك على ابنة غيلان فانها تقبل بأربع وتدبر
بثمان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هؤلاء
عليكم ٢١٥
- اني لارى طلحة قد حدث فيه الموت فاذنوني به وعجلوا
فانه لا ينبغي لجيفة مسلم ان تحبس بين ظهراني اهله ٧٦
- اني أسلمت وتحتي اختان قال صلى الله عليه وسلم
طلق ايتهما شئت ٤٢٠
- اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقام
رجل فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك شيء
تصدقها اياه ؟ فقال ما عندي الا ازارى قال اذا اعطيتها
ازارك جلست لا ازار لك فالتمس شيئاً فقال ما اجد
شيئاً فقال التمس ولو خاتماً من حديد فالتمس فلم
يجد شيئاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل معك
من القرآن شيء ؟ قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور
يسمونها فقال له النبي قد زوجتكها بما معك من القرآن
٢٠٠-٢٠١
- اني لست مثلكم اني اطعم واسقى
٢١٩
- فاني مكاتركم الامم يوم القيامة
٢٠٠-٢٠١

- ٥٢ ... فانزل الله عز وجل ان لا ميراث لهما
- ٢٧ ... اوشك ان ياتي على الناس زمان يختصم الرجلان في
الغريضة فلا يجدان من يقضي بينهما
- ٢١٢ ... اياكم وخضراء الدمن قيل وما خضراء الدمن يا رسول
الله قال المرأة الحسناء في المنبت السوء
- ٢١١ ... الایم احق بنفسها من وليها والبكر تستأمن في نفسها
واذنها صماتها
- ٢٧٧ ... ايما امرأة زوجت وبها جنون او جذام او برص فدخل
بها ثم اطلع على ذلك فلها مهرها بمعيسته اياها وعلى
الولي الصداق بما دلس كما غره
- ٢٤٤-٢٤٣ ... ايما امرأة تكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل
باطل فان لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له
- ٢٨٧ ... ايما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما فان ادعى
كل واحد من الزوجين انه هو الأول وادعى علم المرأة
به فان انكرت العلم فالقول قولها مع يمينها لان الأصل عدم
العلم
- ٢٧٧ ... ايما امرأة تكحت وبها برص او جنون او جذام او
قرن فزوجها بالخيار ما لم يمسه ان شاء أمسك والا
فطلق وان مسه فلها المهر بما استحل من فرجها
- ٢٤١-٢٤٢-٢٤٧ ... ايما امرأة تكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها
باطل فنكاحها باطل فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا
ولي له فان اصابها فلها مهرها بما استحل من فرجها
- ٢٥٨-٢٥٩

((حرف الباء))

- ٣٠٧ ... بارك الله لها فيك وبارك لك فيها
- ٣٠١ ... بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير
- ٣٠٧ ... بارك لهم وبارك عليهم
- ٢٧٥ ... بورك لأبي زيد وبورك لى في أبى زيد

- بأذنه الهيئة فسألته ما شأنك ؟ فقالت زوجي يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان فقال يا عثمان الرهبانية لم تكتب علينا فما لك في أسوة فوالله اني لآخشاكم لله واحفظكم لحدوده
- ٢٠٦ فبدا محيصة بالكلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم
- ٢٥٢ كبر كبر
- ٢٠٦ ابدلنا بالرهبانية الحيفية السمحة
- بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت في كتابتها فقالت لها عائشة ارجعي الى اهلك فان احبوا ان اقضي عنك كتابك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت بريرة ذلك لاهلها فابوا وقالوا ان شئنا ان نحاسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاعي فاعتقي فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال اناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط الله احق واوثق وانما الولاء لمن اعتق
- ٤٨ ابصر بكشحها بياضا فانجاز عن الفراش ثم قال خذي عليك ثيابك ولم ياخذ مما اتاها شيئا
- ٢٧٤ بعضها لبعض اكفاء
- ٢٨٠ بعض لبعض قبيلة لقبيلة حتى لحى ورجل لرجل الا حائك او حجام
- ٢٨٠ بعضهم اكفاء بعض حتى لحى وقبيلة لقبيلة ورجل لرجل الا الحائك والحجام
- ٢٨٥ البقايا اللاتي ينكحن انفسهن بغير بينة
- ٢٧٠-٢٩٨ البغي من انكحت نفسها بغير ولي ولا بينة
- ٢٤٨ والبكر تستاذن في نفسها واذنها صماتها
- ٢٦٦-٢٦٢-٢٦٥
- ٢٦٦ ولا البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف

- اذنبا قال أن تسكت ٢٦٣
- البكر تستأمر فتستحي فتسكت فقال سكاتها اذنبا ٢٦٣
- والبكر يستأمرها أبوها ٢٦٢
- بكرأ أم ثيبأ ؟ فقلت له : ثيبأ فقال : هلا جارية بكرأ
- تلاعبها وتلاعبك ٢١١
- بلغني أن عائشة وحفصة تنالان مني وتقولان نحن خير
من صفية لأننا بنات عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأزواجه فقال لها ألا قلت لهن كيف تكن خيراً مني وأنا أباي
هارون وعمي موسى وزوجي محمد ؟ وأى حرج على النبي
في أن يتزوج امرأة سبية خيراً بين أن يعتقها ويردها إلى
قومها وإن تكون زوجة له فأقرت أن تكون زوجة له
- ٢٣٦-٢٣٥
- بلغ ذلك عمر فقال أني لاطن الشيطان فيما يسترق
من السمع سمع بموتك ففدقه في نفسك ولعلك لا تملك
الأ قليلا وأيم الله لتراجعن نساءك ولتراجعن مالك أو
لاورثتك منك ولامرن بقبرك أن يرجم كما رجم قبر أبي رغال
- ٤١٢
- للبنات النصف وللأخت النصف ١١٠
- بني هاشم وبني عبد المطلب شيء واحد وشبك بين
أصابعه ٢٨٥-٢٧٩
- ابتاعى فاعتقى فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال
أناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من
اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة
مرة شرط الله أحق وأوثق وإنما الولاء لمن اعتق ٤٨
- أبيت عند ربي فيطعمني ويسقيني ٢١٩

« حرف التاء »

- وتعته اختان فقال له النبي اختر أيتها شئت وفارق
الأخرى ٤١٩
- تخيروا لنطفكم واجتنبوا هذا السواد فإنه لون مشوه ٢٧٥

- ٢٧٥ تخيروا لنطفكم وانكحوا الاكفاء
- ٣٢ ترك ابنته وابنه حمزة فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنه حمزة النصف وابنته النصف
- ٣٦٨ يترك الخاطب الاول أو يأذن له فيخطب
- ٣٨ - ٤٤ تعلموا الفرائض واللحن والسنن كما تعلمون القرآن
- ٤٣ تعلموا الفرائض وعلموها فانها نصف العلم وهو ينسى وهو اول شيء ينزع من امتي
- ٢٧ - ٧٥ تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف انسان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما
- ٢٧ - ٢٨ تعلموا الفرائض فانه يوشك ان يفتقر الرجل الى علم كان يعلمه أو يبقى في قوم لا يعلمون
- ٢٨ تعلموا الفرائض والقرآن وعلموا الناس فاني مقبوض
- ٣٨ تعلموا الفرائض وعلموه الناس فانه نصف العلم وهو ينسى وهو اول شيء ينزع من امتي
- ٣٨ تعلموا الفرائض فانها من دينكم
- ٣٧ تعلموا القرآن وعلموه الناس وتعلموا العلم وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان في الفريضة لا يجدان من يخبرهما
- ٣٧ تعلموا القرآن وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس أو شك أن يأتي على الناس زمان يختصم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يقضي بينهما
- ٣٨ تعلموا القرآن والفرائض فانه يوشك أن يفتقر الرجل الى علم كان يعلمه أو يبقى في قوم لا يعلمون
- ١٢٣ - ١٢٥ فتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه على
- فتوضأ فصبه على فأفقت وقلت يا رسول الله كيف

- اصنع في سالى ولى اخوات ؟ قال فنزلت آية الميراث
 (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله) ١٢٤
 توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ
 من القرآن ٢١٥

« حرف الشاء »

- ثلاثة حق على الله اعانتهم المجاهد في سبيل الله
 والناكح يريد ان يستعف والمكاتب يريد الاداء ٢٠٠
 ثلاث كتبهن الله على ولم تكتب عليكم البواك والوتر
 والاصحية ٢١٨
 الثلث والثلث كثير ٢٧٧
 الثيب احق بنفسها من وليها والبكر تستاذن في نفسها
 ٢٤٤-٢٦٢-٢٦٥
 الثيب احق بنفسها من وليها والبكر يستأمرها ابوها
 في نفسها ٢٦١

« حرف الجيم »

- جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله فقالت
 يا رسول الله هاتان ابنتا سعد قتل ابوهما معك في احد ولم
 يدع عمهما لهما مالا اخذه فما ترك يا رسول الله ؟ والله
 لا تنكحان الا ولهما مال فقال رسول الله يفقهن الله في ذلك
 فنزلت اليه آية سورة النساء « يوصيكم الله في اولادكم »
 فقال رسول الله ادعرا الى المرأة وصاحبها فقال لعمهما
 اعط البنيتين الثلثين واعط امهما الثمن وما بقى فلك ٩٦
 جاءت الجدة الى ابي بكر رضى الله عنه فسأله عن
 ميراثها فقال ابو بكر الصديق ليس لك في كتاب الله شيء
 وما علمت لك في سنة رسول الله شيئا فارجعي حتى أسأل
 الناس فسأل عنها فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله
 فاعطاها السلس فقال ابو بكر هل معك غيرك فقام محمد

- ابن مسلمة الأنصاري فقال ما قال فانفذه لها أبو بكر ثم
جاءت الجدة الأخرى أو آلاب الى عمر فسألته ميراثها
فقال لها ما لك في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي
قضى به الا لغيرك وما انا بزائد في الفرائض شيئاً ولكن
هو ذلك السدس فان اجتمعتما فيه فهو بينكما فايكما
خلت به فهو لها ٨٤- ٨٥- ٩١
- جاءتنا نسوة تمتعنا بهن يظن برجالنا فسألنا
رسول الله عنهن فأخبرناه فغضب وقام فينا خطيباً فحمد
الله واثنى عليه ونهى عن المتعة فتوادعنا يومئذ ولم نعد
ولا نعود فيها ابداً فلذا سميت ثنية الوداع ٣٦٢
- جاء رجل الى أبي موسى وسليمان بن ربيعة رضى الله
عنهما فسألتهما عن بنت وبنت ابن واخت فقالا للبنت
النصف وللأخت النصف وأت عبد الله فانه سياتبعنا
فأتى عبد الله فقال انى قد ضللت اذا وما انا من المهتدين
لاقضين بينهما بما قضى به رسول الله للبنت النصف
ولبنت الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقى فلأخت ٩٧
- جاءنى النبي صلى الله عليه وسلم يمشى وانا
مريض لا أهقل فتوضأ وصب من وضوئه على فعقلت
فقلت يا رسول الله لمن الميراث وانا يرثنى كلاله ؟ فقال
فزلت آية الغرض ١٣٢
- جارى طلق امراته في غصبه ولقى شدة فأردت ان
احتسب نفسى ومالى فاتزوجها ثم ابنى بها ثم اطلقها
فترجع الى زوجها الأول فقال له عثمان لا تنكحها الا
نكاح رغبة ٣٥٦- ٣٥٧
- جامع الرجل زوجته فلا ينظر الى فرجها فان ذلك
يورث العشا ٢٠٩
- المجاهد في سبيل الله والناكح يريد ان يستغف والمكاتب
يريد الأداء ٢٠٠
- اجروكم على الجدة أجروؤكم على النار ١٨٧
- فجعل السدس بينهما ٨٧
- جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها ١٧١

جعلت الأرض لنا مسجداً وترابها طهوراً وجعلت	
صفوفنا كصفوف الملائكة	٢١٩
جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة	٢١٩
وجعلت قرّة عيني في الصلاة	٢٠٠
اجتنبوا هذا السواد فإنه لون مشوه	٢٧٥
أجهر بيسم الله الرحمن الرحيم	٢٤١

« حرف الحاء »

حب الى من دنياكم النساء والطيب وجعلت قرّة عيني	
في الصلاة	٢٠٠
حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل	
بينهما	٢٧
حتى يقضى عنه	٧٧
احتجبت عنه فقلت يا رسول الله اليس أعمى لا	
يبصرنا فقال أفعميا وإن أتما اليس تبصرانه	٢٠٨
حجّم أبو هند رسول الله في اليافوخ فقتل النبي	
صلّى الله عليه وسلم يا بني بياضه إنكحوا أبا هند وأنكحوا	
إليه	٢٨٢
حجوا تستغفروا وسافروا تصحوا وتناكحوا تكفروا	
فأنى أباهى بكم الأمم	١٩٩
فتحدثوا بالفرائض	٤٤
حرمت عليه أمها ولم تحرم عليه بنتها	٣٢٢-٣٢١
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب	٣١٨-٣١٧
يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة	٣٢٤-٣٢٢
أحساب أهل الدنيا الذين يذهبون إليه المال	٢٨١-٢١٠
الحسب المال والكرم التقوى	٢٧٩-٢٨١-٢٨٠
.. .. .	٢٨٦

يخط عنه ربع الكتابة ١٣

حضرت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاها
السدس فقال أبو بكر رضي الله عنه هل معك غيرك ؟
فقام محمد بن مسلمة الأنصاري رضي الله عنه فقال
مثل ما قال فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه ثم جاءت
الجدة الأخرى الى عمر رضي الله عنه فسأله ميراثها
فقال لها : ما لك في كتاب الله عز وجل شيء وما كان
القضاء الذي قضى به إلا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض
شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعتما فيه فهو
بينكما فأيكما به فهو لها

٨٤- ٨٥- ٩١

حضرت نكاحا فخطبت ثم قالت اعقدوا فان النساء
لا يعقدن

٢٥٠

أحل حراما أو حرم حلالا

٣٥٧

استحلتم فروجهن بكلمة الله

٣٠٨- ٣١١

الحمد لله الذي جعل لنا بلدا حراما وبيتا محجوجا
وجعلنا سدنته

الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور
انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهد الله فلا مضل له
ومن يضل الله فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وأن
محمد عبده ورسوله

٣٠١

حويصة ومحبيصة دخلا على النبي صلى الله عليه
فبدأ محبيصة بالكلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم كبر
كبر

٢٨٥- ٢٨٠

« حرف الخاء »

أخاف أن تتبعها نفسي قال فاستمتع بها

٣٢٥

فاختصم الزبير ورافع الى عثمان رضي الله عنه فقضى
عثمان للزبير قال هشام فلما كان معاوية خاصمونا فيهم
ايضا فقضى لنا معاوية

٣٤

خرجنا مع رسول الله الى غزوة تبوك حتى اذا

كنا عند الثنية مما يلي الشام جاءتنا نسوة تمتعنا بهن
يطفن برجالنا فسألنا رسول الله عنهن فأخبرناهن فغضب
وقام فينا خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن التمتع
فتواعدنا يوماً ولم نعد ولا نعود فيها أبداً فلذا سميت
ثنية الوداع ٣٦٢

خرجنا معه إلى الطائف فمررنا بقبر فقال هذا
قبر أبي رغال وهو أبو ثقيف وكان من ثمود وكان بهذا
الحرم يدفع عنه فلما خرج منه أصابته النملة التي
أصابت قوامه بهذا المكان فدفن فيه ٤١٢

فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع فقال
قد أنزل في أخوالك وبين فجعل لهم الثلثين فقال جابر
فنزلت قوله يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ١١٣

خشيت أن يكون قد عجلت لنا طيباتنا في حياتنا
الدنيا ثم جعل يبكي ٤٢

خطب الواهبة زوجتها بما معك من القرآن ٣٠١

فخطبها معاوية وأبو الجهم وأسامة بن زيد فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أما معاوية فرجل ترب
لا مال له وأما أبو الجهم فرجل ضراب للنساء ولكن أسامة
فقلت بيدها هكذا أسامة أسامة ؟ فقال لها رسول الله
صلى الله عليه وسلم طاعة الله ورسوله قالت فتزوجته
فاغتبطت ٢٧٦-٢٦٩

خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما
أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك
لا مال له فأنكح أسامة ٣٦٨

فخطبت ثم قالت أعقدوا فإن النساء لا يعقدن ٢٥٠

فخطبت جارية فكنت أتخبأ لها حتى رأيت منها ما
دغاني إلى نكاحها فتزوجتها ٢١٣

خمس رضعات يحرم بهن ٣١٥

وخير متاعها المرأة الصالحة ٢٠٠

خير من كفن في براده أن غطي رأسه بدت رجلاه وأن

- ٤٢ غطى رجلاه بدا راسه
- فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها
وكان عبداً فاختارت نفسها ٤٠١
- ٢٧٤ تخيروا لنطفكم فانكحوا الاكفاء وأنكحوا اليهم
- تخيروا لنطفكم فان النساء يلدن أشباه اخواتهن
واخواتهن ٢٧٦-٢٧٥
- ٢٨٠ خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا

« حرف الدال »

- دخل ابن أم مكتوم على النبي وعنده أم سلمة وميمونة
وقيل عائشة وحفصة فأمرهما النبي صلى الله عليه وسلم
بالاتجاب قائلاً : أفعميا وانتما اليس تبصرائه ؟ ٢١٤
- ٢٦٤ ودخل بي وأنا ابنة تسع سنين
- دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة
وهي متأيممة من أبي سلمة فقال لقد علمت اني رسول الله
وخيرته من خلقه وموضعي من قومي كانت تلك خطبته ٣٦٦
- فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني
فقلت يا رسول الله كيف اصنع بمالي وليس يرثني الا
الكلالة ؟ فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع
فقال قد انزل في اخوالك وبين فجعل لهن الثلثين فقال جابر
فنزلت قوله (ويستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) ١١٣
- فدخل النبي صلى الله عليه وسلم يوماً وهو عند بعض
نسائه وهو يتغنى امرأة لعبد الله بن أمية أختي أم سلمة
يقول يا عبد الله ان فتح الله عليكم الطائف فاني أدلك
على ابنة غيلان انها تقبل بأربع وتدبر بثمان فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هؤلاء عليكم ٢١٥
- دخلا على النبي صلى الله عليه وسلم فبدا محيصة
بالكلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم كبر كبر ٢٥٢
- دخلت امرأة عثمان بن مظعون أحسب اسمها خولة

- ٢٠٦ بنت حكيم على عائشة وهي باذة الهيئة فسألتها ما شأنك
فقلت زوجي يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبي
صلى الله عليه وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان فقال : يا عثمان
إن الرهبانية لم تكتب علينا فما لك في أسوة فوالله إنى
لأخشاكم الله وأحفظكم لحدوده
- ٢٤٨ أدرأوا الحدود بالشبهات
- ٩٦ ادعوا لى المرأة وصاحبها فقال لعمهما أعطهما الثلثين
واعط أمهما الثمن وما بقى فلك
- ٣٢٥ فدعانى فقرأها على وقال لا تنكحها
- ٣٧٠ ادلك على من هو خير لك منهما قلت ومن يا رسول
الله قال أسامة بن زيد قلت أسامة قال : نعم أسامة
- ٢٠٠ الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة

« حرف الذال »

- ٢٦٦ ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها
- ٢٦٣-٢٦١ وذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها
- ١٧٢ وذكر من ابن يورث ؟ قال : من حيث يبول
- فذهبت أمها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقالت : ان أبنتى تكره ذلك فأمره رسول الله ﷺ
أن يفارقها وقال لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهن فان
سكنن فهو اذنهن فتزوجت بعد عبد الله ، والمغيرة بن شعبة
- ٢٦١ فاذهب فانظر اليها فان فى اعين الانصار شيئا
- ٢١١-٢١٠ اذهب فانظر اليها فانه احرى أن يؤدم بينكما قال
فذهبت فاخبرت أباه فذكر أبوها ذلك لها فرفعت
القدر فقالت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذن لك ان تنظر فانظر والا فانى أخرج عليك أن كنت
تؤمن بالله ورسوله

« حرف الراء »

- ٣٧٢ رأى بكتشها بياضاً فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم البسي ثيابك والحقى بأهلك
- ٢٠٨ رأيت شاباً وشابة فلم آمن الشيطان عليهما
- ٢٤٠ قرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو افقه منه
- ٣٢٤ رجل زنى بامراة فآراد أن يتزوجها أو ابنتها فقال لا يحرم الحلال الحرام
- ٣٥٠ رجلا من ثقيف طلق نسائه فقال له عمر لتراجعن نساءك أو لأرجمنك
- ٣٢٥ رجلا من المسلمين استاذن رسول الله في امراة يقال لها أم مهزل كانت تسافح وتشتري له أن تنفق عليه فاستاذن رسول الله أو ذكر له امرها فقرا عليه نبي الله صلى الله عليه وسلم « والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك »
- ٢٥٠ لتراجعن نساءك أو لأرجمنك
- ٤٨ ارجعي الى اهلك فان احبوا ان اقضى عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت بريرة ذلك لاهلها فأبوا وقالوا ان شئت ان تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها رسول الله ابتاعي فاعتقي فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال اناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط الله أحق وأوثق وانما الولاء لمن اعتق
- ٤٨ فارتحلت أم حكيم حتى قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام فاسلم وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعه فبينا على نكاحهما ذلك
- ٢٩ ارحم أمتي بلمتي أبو بكر
- ٣٥٧ رخص لنا بعد أن نكح المرأة بالثوب الى أجل

- رد ابنته زينب على زوجها أبي العاص بن الربيع
٤٥٠ بالنكاح الأول ولم يحدث شيئاً
- رد ابنته زينب على أبي العاص زوجها بنكاحها الأول
٤٥٥ بعد سنتين ولم يحدث صداقاً
- رد ابنته زينب على أبي العاص وكان إسلامها قبل
٤٥٥ إسلامه بست سنين على النكاح الأول ولم يحدث شهادة
ولا صادقاً
- رد ابنته على أبي العاص بمهر ونكاح جديد
٤٥٥
- ردها بالنكاح الأول
٤٥٥
- فرد نكاحها
٢٦١-٢٦٢
- رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان
١٩٩ ابن مظعون التبتل ولو أفن له لاختصينا
- رزقني الله منها بولد ولم أرزق من غيرها قالت
عائشة فقلت في نفسي لا أذكرها بسوء أبداً : ولقد
توفيت خديجة رضي الله عنها قبل الهجرة بثلاث سنوات
٢٢٤
- رضيت بما رضى الله به لنفسه
٧٧
- أرضعته خمس رضعات يحرم بهن
٣١٥
- رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم
حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق
٢٠٤
- فرفعت الخدر فقالت فاني أخرج عليك ان كنت
تؤمن بالله ورسوله
٢١٢
- ارموا فان أباكم كان رامياً
١٥٢-١٥٣
- ارموا فان أباكم اسماعيل عليه السلام كان رامياً
٣١٣
- روى أن امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فبين لها ذلك
فقالت لا والله لا أتزوج أبداً
٢٠٥
- روى أبو امامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه ولا وصية لوarith
٤٧-٥١

روى جابر قال تزوجت امرأة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال اتزوجت يا جابر ؟ فقلت نعم فقال بكراً أم ثيباً ؟ فقلت له : ثيباً فقال : هلا جارية بكراً تلامبها وتلاعبك

٢١١

روى طاووس أنه قال : لقيت ابن رجل من الأخوة الذين أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس مع الأبوين وسألته عن ذلك فقال كان ذلك وصية ..

٨١

روى عن المخيرة بن شعبة قال أردت أن أتكح امرأة من الأنصار فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال أذهب فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما قال فذهبت فأخبرت أباه بذلك فذكر أبوها ذلك لها فرفعت الخدر فقالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لك أن تنظر فانظر والا فإني أخرج عليك أن كنت تؤمن بالله ورسوله ..

٢١٢

روى عن محمد بن علي أنه سمع أباه علي بن أبي طالب وقد لقي ابن عباس وبلغه أنه يرخص في متعة النساء فقال له علي أنك امرؤ تائه إن رسول الله نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية

٢٥٦

روى نافع أن عبد الله بن عمر تزوج بنت خالة عثمان ابن مظعون فذهبت أمها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت أن ابنتي تكره ذلك فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفارقها وقال لا تتكحوا إليتامي حتى تستأروهن فإن سكنن فهو أذنهن فتزوجت بعد عبد الله ، المخيرة ابن شعبة ..

٢٦١

روت خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباه زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرد تكاحها ..

٢٦١-٢٦٢

روت عائشة قالت : اشتريت بريرة واشترط أهلها ولأها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقي فأنط الولاء لمن اعتق ..

٢٩-٣١

روت فاطمة بنت قيس قالت أتيت النبي صلى الله

عليه وسلم فأخبرته أن أبا الجهم يخاطبني ومعاوية فقال
أما أبو الجهم فأخاف عليك غصاه وأما معاوية فشباب
من شباب قريش لا شيء له ولكنني أدلك على من هو خير
لك منهما قلت من يا رسول الله قال أسامة قلت أسامة
قال نعم أسامة فتزوجت أبا زيد فبورك لأبي زيد في
وبورك لي في أبي زيد ٢٧٥

« حرف الزاي »

- الزاني المجلود لا ينكح إلا مثله ٣٢٥
- الزانية هي التي تزوج نفسها ٢٤٨
- زوج ابنا له صغيراً ٢٩٣
- زوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة
من القرآن ثم قال لا يكون لأحد بمدة مهراً ٣٠٣
- زوج الواهب ولم يخطب ٣٠٦
- تزوج فان خير هذه الأمة أكثرها نساء ١٩٩
- تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بني
غفار فرأى بكشها بياضاً فقال لها النبي صلى الله عليه
وسلم البسي ثيابك والحقى بأهلك ٣٧٢
- وتزوج عائشة ولم يخطب ٣٠٦
- تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة وخلق سبيلها
فتزوجت أبا زيد فبورك لأبي زيد في وبورك لي في
أبي زيد ٢٧٥
- تزوجت امرأة فأنبت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
أتزوجت يا جابر فقلت نعم ؟ فقال بكرة أم ثيباً ؟ فقلت
له ثيباً فقال هلا جارية بكرة تلعبها وتلاعبك ٢١١
- أتزوجت يا جابر ؟ فقلت : نعم فقال : بكرة أم ثيباً ؟
فقلت له : ثيباً فقال هلا جارية بكرة تلعبها وتلاعبك ؟ ٢١١
- فتزوجته فاغتبطت ٢٧٦

- تزوجني رسول الله في شوال وبني بي في شوال فكانت
عائشة رضي الله عنها تستحب ان يبتني بنسائها في شوال ٢١٢
- تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة
سبع سنين ودخل بي وأنا ابنة تسع سنين ٢٦٤
- تزوجوا فاني مكاثركم الأمم ولا تكونوا كرهبانية
النصارى ١٩٩
- وتزوجوا فاني مكاثركم الأمم ممن كان ذا طول
فلينكح ومن لم يجد فعليه بالصوم فان الصوم له وجاء ٢٠٠
- تزوجوا الولود الودود ٢١٢
- تزوجوهن علي الدين ولامة سوداء ذات دين افضل
فزوجوه الا ان تفعلوا تكن فتنة في الارض وفساد
كبير ٢٨٥
- تزوجتكم بما معكم من القرآن ٢٠٨-٢٠١
- زوجها ابوها وهي ثيب فذكرت ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم فرد نكاحها ٢٦٦
- زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فذكرت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها ٢٦٦-٢٦٢
- ولزوجها غرم على وليها ٢٨٤
- زوجي يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبي
صلى الله عليه وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عثمان ان الرهبانية
لم تكتب علينا فما لك في امورة فوالله اني لأخشيأكم الله
وأحفظكم لحدوده ٢٠٦

((حرف السين))

- سألت الله عز وجل عن ميراث العمة والخالة فسارتني
جبريل أن لا ميراث لهما ٥٢
- سألت ابن عباس عن متعة النساء فرخص فقال له

- مولى له انما ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة فقال
نعم ٥٢
- سأل الصحابة هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في الجذ شيئا ؟ فقال معقل بن يسار المزني نعم شهدت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه السدس فقال له عمر مع من قال لا ادري قال : لا دريت اذن ١٨٧
- سئل جابر عن نكاح المسلم باليهودية والنصرانية فقال تزوجنا بهن زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن ابي وقاص ٢٢٨
- سئل عن رجل زنى بامرأه فاراد ان يتزوجها او استنها فقال لا يحرم الحرام الحلال ٣٢٤
- سئل عن مولود له قيل وذكر من ابن يورث قال من حيث يورث ١٧٢
- سئل عن ميراث العمة والخالة فقال لا ادري حتى ياتي جبريل ثم قال ابن السائل عن ميراث العمة والخالة اتاني جبريل فسارني ان لا ميراث لهما ٥٢
- وسأله عن ذلك فقال كان ذلك وصية ٨١
- فسألها عن بنت وبنت ابن واخت فقالا للبنت النصف وللأخت النصف وآت عبد الله فانه سيتتابعنا فأتى عبد الله فقال اني قد ضللت اذا وما انا من المهتدين لا قضين بينهما بما قضى به رسول الله للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقي فلأخت ٩٧
- فسارني جبريل ان لا ميراث لهما ٥٢
- سافروا تصحوا وتناكحوا تكثروا فاني اياهي بكم الامم ١٩٩
- سكاتها اذنها ٢٦٣
- فسكت عني فنزلت (والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك) فدعاني فقراها علي وقال لا تنكحها ٣٢٥
- اسلم وقخته عشر نوبة اخذ فيهن اربعاً وفارق سائرهن ٤١٢

- اسلم وتحتة عشر نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعة ٤١٠
- اسلم وتحتة عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم امسك أربعة وفارق سائرهن ٤١٢
- اسلم بمر الظهران وأمراته هند بنت عتبة كافرة بمكة ومكة يومئذ دار حرب وكذلك حكيم بن حزام ثم اسلمت المراتان بعد ذلك وأقر النبي صلى الله عليه وسلم النكاح ٤٠٦
- اسلمت وتحتى اختان قال صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت ٤٢٠
- اسلمت وعندى ثمان نسوة فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك فقال اختر منهن أربعة ٣٥١
- اسلمت يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم اليمن فارتحلت أم حكيم حتى قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام فاسلم وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعه فثبتنا على نكاحها ذلك ٤٠٦
- سمع ابيه على بن ابي طالب وقد لقي ابن عباس وبلغه انه يرخص في متعة النساء فقال له على أنك امرؤ تائه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية ٣٥٦
- سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرجنا معه الى الطائف فمررنا بقبر فقال هذا قبر ابي رغال وهو ابو ثقيف وكان من ثمود وكان بهذا الحرم يدفع عنه فلما خرج منه أصابته النقرة التي أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه ٤١٢
- سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس لقاتل ميراث ٥٨ ٦٠

« حرف الشين »

- اشار بأصابعه ولم يخطب ٣٦٩
- وشبك بين أصابعه ٢٨٥

- ٤٨ .. شرط الله أحق وأوثق وإنما الولاء لمن اعتق ..
 الشفاعة أن يزوج الرجل ابنته من الرجل على أن
 ٣٥٢ .. يزوجها الآخر ابنته وليس بينهما صداق ..
 شهدت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه
 ١٨٧ .. السدس فقال له عمر مع من قال لا أدري قال لا دريت أذن

« حرف الصاد »

- صاحب الربع أفضل من صاحب الثلث وصاحب
 ٢٦٢ .. الخمس أفضل من صاحب الربع ..
 وصدقني إذ كذبني الناس وواستني في مالها إذ
 حرمني الناس ورزقني الله منها الولد لم أرزق من غيرها
 قالت عائشة فقلت في نفسي لا أذكرها بسوء أبداً
 ٢٢٤ .. ولقد توفيت خديجة قبل الهجرة بثلاث سنين ..
 اصطفى كنانة من بني اسماعيل واصطفى من كنانة
 قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من
 ٢٨١-٢٧٩ .. بني هاشم ..
 ٢٦٨ .. فضلوكم لا مال له فانكحوا أسامة ..

« حرف الضاد »

- ٢٢٧ .. ضم يدك قد بايعتك ..

« حرف الطاء »

- ٤٢٠ .. طلق أيتها شئت ..
 ٤١٢ .. يطلق أربعا ويمسك أربعا ..
 طلقها ثلاثا فأرسل إليها النبي صلى الله عليه وسلم
 ٢٦٣ .. لا تمسقيني بنفسك فزوجها بأسماء رضي الله عنه ..
 طلقني زوجي أبو حفص بالشام ثلاثا فأتيت النبي
 صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فأمرني أن أعتد في

بيت ابن أم مكتوم وقال اذا حللت فأذنيني فلما انقضت
عدنى اتيته فأخبرته وقلت له ان معاوية وأبا الجهم خطباني
فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما معاوية فصعلوك
لا مال له وأما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه ولكن
.. دنك على من هو خير لك منهما قلت ومن يا رسول الله
قال أسامة بن زيد قلت أسامة قال نعم أسامة .. ٢٧٠

« حرف الظاء »

فاظفر بذات الدين ٢١٠

« حرف العين »

عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر في
بنى سلمة يمشيان فوجدني لا اعقل - زاد في رواية
الكشميهني شيئاً ١٢٥

لاعاقبك ولاكاتبك على نجمين ٥

عبد الله بن عمر تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون
فذهبت أمها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت
ان ابنتي تكره ذلك فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يفارقها وقال لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهن فان
سكنن فهو اذنهن فتزوجت بعد عبد الله المفيرة بن شعبة .. ٢٦١

اعتقت ابنة حمزة مولى لها فمات وترك ابنته وابنة
حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنه حمزة
التصف وابنته النصف ٣٢

اعتقت بريرة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في زوجها وكان عبداً فاختارت نفسها ٤٠١

عجلوا فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم ان تحبس بين ظهراني
أهله ٧٦

العرب بعضها لبعض اكفاء ٢٨٠

العرب بعضهم اكفاء بعض حتى لحى وقبيلة لقبيلة
ورجل لرجل الا العاتك والحجام ٢٨٥

٢٨٠	العرب اكفاء بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة وحى لحى ورجل لرجل الا الحائك والحجام
٣٤١	العصبة احق والا فالولاء
٢٥٠	اعقدوا فان النساء لا يعقدن
٢٨٤	العرب اكفاء حى لحى
٣٨٩- ٣٨	العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل : آية محكمة او سنة قائمة او فريضة عادلة
٧٥	العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجد من يفصل بينهما
٣٦٦	علمت انى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخيرته من خلقه وموضعى من قومى كانت تلك خطيته
٣٠٢- ٣٠١	علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة : الحمد لله نحمده ونستعينه ونموذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادى له واشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله « يا ايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة » الآية
٢٧- ٧٥	وعلموها الناس فانى امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان فى الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما
٤٣	وعلموها فانها نصف العلم وهو ينسى وهو اول شئ ينزع من امتى
٣٨	وعلموه الناس فانه نصف العلم وهو ينسى وهو اول شئ ينزع من امتى
٢٧	وعلموه الناس وتعلموا العلم وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس فانى امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان فى الفريضة لا يجدان من يخبرهما
	وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس وشك ان يأتى على الناس زمان يختصم الرجلان فى الفريضة

- ٢٧ فلا يجدان من يقضى بينهما
- عمر رضى الله عنه خطب وقال من يعلم ماذا يحل للمملوك من النساء ؟ قال رجل : انا فقال كم قال اثنان
- ٣٤٩ فسكت عمر
- ٢٠٨ انعميا وان انتما اليس تبصرا ؟
- عن عائشة أنها حضرت نكاحاً فخطبت ثم قالت اعقدوا فان النساء لا يعقدن
- ٢٥٠
- عن عائشة قالت قلت يا رسول الله تستأمر النساء في ابضاعهن ؟ قال نعم قلت ان البكر تستأمر فتستحي
- ٢٦٣ فتسكت فقال سكاتها اذن
- عن عمر رضى الله عنه انه سأل الصحابة هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في الجد شيئاً ؟ فقال معقل بن يسار المزني نعم شهدت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه السدس فقال له عمر مع من ؟ قال لا ادرى قال لا دريت اذن
- ١٨٧
- عن قيس بن الحر شقال اسلمت وعندى ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم وذكرت ذلك له فقال اختر منهن أربعاً
- ٣٥١
- اعوذ بالله منك فقال لها : لقد استعذت بمماذ الحقى بأهلك
- ٢٢٠

« حرف الفين »

- افض البصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء
- ٢٠١-١٩٨
- فغضب صلى الله عليه وسلم حتى اهتز مقدم شعره من الغضب ثم قال : لا والله ما ابدلنى الله خيراً منها ، آمنت بى اذ كفر الناس ، وصدقتنى اذ كذبنى الناس وواستنى فى مالها اذ حرمنى الناس ورزقنى الله منها الولد ولم ارزق من غيرها قالت عائشة فقلت فى نفسى : لا

- اذكرها بسوء أبدا . ولقد توفيت خديجة رضى الله عنها
 قبل الهجرة بثلاث سنوات ٢٢٤
- غطى رأسه بدت رجلاه وأن غطى رجلاه بدأ رأسه ٤٢
- فقط عينيه فقيل له في ذلك فقال الله تعالى « ولا
 تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم » ٢١٨
- غطوا بها رأسه واجفوا على رجله من الأذى ٤١
- غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة فقال
 له النبي صلى الله عليه وسلم أمسك أربعا منهن وفارق
 سائرهن ٢١٢
- غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم خذ منهن أربعا ٢٤٩
- غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة فأمره النبي صلى الله
 عليه وسلم أن يختار منهن أربعا ٤١٠

« حرف الفاء »

- وفارق الأخرى ٤١٤-٤١٩
- وفارق واحدة منهن ٤١٢
- وفارق سائرهن ٢١٢
- فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي أبو حفص بالشام
 ثلاثا فأنيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك
 فأمرني أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال اذا جللت
 فأذنيني فلما انتقضت عدتي آتيته فأخبرته وقلت له ان
 معاوية وأبا جهم خطباني فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع
 العصا عن عاتقه ولكن أدلك على من هو خير لك منهما
 قلت ومن يا رسول الله قال أسامة بن زيد قلت أسامة
 قال نعم أسامة ٣٧٠
- فر من المجدوم فرارك من الأسد ٣٧٨
- افرض أمتي زيد ٣٩-٤٠

- أفرضكم زيد ٢٩
- فضلنا على الناس بثلاث جعلت الأرض مسجداً
وترابها طهوراً وجعلت صفوفنا كصفوف الملائكة .. ٢١٩
- يفقهني الله في ذلك فنزلت آية سورة النساء « يوصيكم
الله في أولادكم » فقال رسول الله ادعوا لي المرأة وصاحبها
فقال لعمهما أعط الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقي فلك ٩٦
- في خلال ثلاث أنا كبيرة وأنا امرأة فصيلا وأنا امرأة
شديدة الغيرة فقال صلى الله عليه وسلم أنا أكبر منك سنا
وأما العيال فإلى الله وأما الغيرة فأدعوا الله فيذهبها عنك ٢٢

« حرف القاف »

- قبيلة لقبيلة وحى لحى ورجل لرجل إلا حالئك
أو حجام ٢٨٥-٢٨٠
- القاتل لا يرث ٥٨
- قتل حمزة أو رجل آخر خير منى فلم يوجد له
ما يكفن فيه إلا بردة ولقد خشيت أن يكون قد عجلت
لنا طبيباتنا في حياتنا الدنيا ثم جعل يبكى .. ٤٢
- قتل مصعب بن عمير وكان خيراً منى فلم يوجد
ما يكفن به إلا بردة وقتل حمزة أو رجل آخر خير منى
فلم يوجد له ما يكفن به إلا بردة ولقد خشيت أن يكون
قد عجلت لنا طبيباتنا في حياتنا الدنيا ثم جعل يبكى .. ٤٢
- قتل مصعب بن عمير وهو خير من كفن في بردة أن
غطى رأسه بدت رجلاه وإن غطى رجلاه بدأ رأسه .. ٤٢
- قتل مصعب بن عمير يوم أحد وليس له إلا نمرة
كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه وإذا غطينا بها رجلاه
خرجت رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بها
رأسه واجعلوا على رجلاه من الأذخر .. ٤١
- قتل معك يوم أحد ٩٧
- قد زوجتكها بما معك من القرآن ٣٠٣

٤٠٦	وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعه فثبتا على تكاحهما ذلك
٤٠٦	قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام فأسلم وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعه فثبتا على تكاحهما ذلك
٣٧٩-٢٨١	قدموا قريشا ولا تقدموها
٤٠٦	وأقر النبي صلى الله عليه وسلم النكاح
٣٢٥	فقرأ عليه نبي الله صلى الله عليه وسلم « والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك »
١٣٨	أقسموا الفرائض على كتاب الله عز وجل
١٦٣	قضى بالدين قبل الوصية وقال ان أعيان بنى الاخ يتوارثون ذون بنى العلات يرث الرجل اياه لآبيه وأمه ذون أبيه
١٧٦	قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل
١٦٠	قضى في بنت وبنت ابن واخت فأعطى البنت النصف وبنت الابن السدس والباقي للأخت
٣٨٦	قضى في العنين أن يؤجل سنة
١١٠	قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة تركت بنتا واختها للبنت النصف ولالأخت النصف
٣٣	قضى عمر وعلي وزيد رضى الله عنهم أن الولاء للكبير لأقضىين بينهما بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكمله الثلاثين وما بقى فللأخت
١١٥	لأقضىين فيها بقضاء رسول الله للأبنة النصف ولأبنة الابن السدس وللأخت الباقي
١٨٧	فليقضى بين الجد والاختوة

اقضى عنك كتابتك واتزوجك ؟ قالت : نعم قال :

قد فعلت ٢٢٩

فتقنعت بثوب اذا قنعت رأسها لم يبلغ رجلها واذا
غطت رجلها لم يبلغ رأسها فقال النبي صلى الله عليه
وسلم انه ليس عليك بأس انما هو أبوك وغلأمك ٢٠٨

وقال ابو بكر ليس لك في كتاب الله شيء وما علمت
لك في سنة رسول الله شيئا فارجمي حتى أسأل
الناس فسأل عنها فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأعطاهما السندس فقال ابو بكر هل
معك غيرك فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقال ما قال
فانفذه لها ابو بكر ثم جاءت الجدة الأخرى أو الأب الى
عمر فسألته ميراثها فقال لها ما لك في كتاب الله شيء
وما كان القضاء الذي قضى به الا لفيرك وما انا بزايد في
الفرائض شيئا ولكن هو ذلك السندس فان اجتمعتما فيه
فهو بينكما فايكما خلت به فهو لها ٨٤ - ٨٥ - ٩١

وقال اذا حلت فاذنيني فلما انقضت عدتي أتيتها
فاخبرته وقلت له ان معاوية وأبا الجهم خطباني فقال
النبي صلى الله عليه وسلم امامعاوية فصعلوك لا مال له
واما ابو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه ولكن أدلك على
من هو خير لك منهما قلت ومن يا رسول الله قال أسامة
ابن زيد قلت أسامة قال : نعم أسامة ٣٧.

قال بعضهم لا اتزوج وقال بعضهم أصلي ولا انا
وقال بعضهم الصوم ولا افطر فبلغ ذلك النبي صلى الله
عليه وسلم فقال ما بال اقوام قالوا كذا وكذا لكني أصوم
وافطر وأصلي وانا و اتزوج النساء فمن رغب عن سنتي
فليس مني ١٩٩

قال فجئت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت
يا رسول الله انكح عناقا ؟ قال : فسكت عني فنزلت
« والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » فدعاني فقرأها
على وقال لا تنكحها ٣٢٥

قال فجئت النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض
واللحن والسنة كما تعلمون القرآن ٤٤

- ٤٢٠ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت
- قال قلت يا رسول الله انى اسلمت وتحتى اختان
- ٤٢٠ قال صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت
- ٧٧ قال على لان اوصى بالخمس احب الى من الربع
- ٣٨ قال عمر تعلموا الفرائض فانها من دينكم
- قال كيف اصنع فى مالى ولى اخوات ؟ فنزلت آية
- المواريث « يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة » ١٢٣
- قال لى جبريل لم اجد فى مشارق الأرض ومغاربها
- افضل من بنى هاشم ٢٨٥
- قال النبى صلى الله عليه وسلم كفنوه فى ثوبيه اللذين
- مات فيهما ٤٥
- قال : وهل ترك لنا عقيل من رباع او دور ٥٥
- قال : يا مهاجر اتقرا القرآن ؟ فيقول نعم فيقول
- الاعرابى وانا أقرؤه فيقول الاعرابى اتفرض يا مهاجر ؟
- فاذا قال نعم قال زيادة وخير وان قال لا أحسبه قال فما
- فضلك على يا مهاجر ٣٧
- قال هلا قتلتموه ؟ فقالوا هلا رمزت اليسا فقال صلى
- الله عليه وسلم ما كان للنبي أن يكون له خائنة الاعين ٢١٨
- قال صلى الله عليه وسلم انى لارى طلحة قد حدث فيه
- الموت فاذتوني به وعجلوا فانه لا ينبغى لجيفة مسلم أن
- تحبس بين ظهرانى أهله ٧٦
- قال للذى خطب الواهبة زوجتكها بما معك من القرآن
- فقال اما أبو الجهم فاخاف عليك عصاه وأما معاوية
- فشاب من شباب قريش لا شىء له ولكن امدك على من
- هو خير لك مهما قلت من يا رسول الله قال أسامة قلت
- أسامة قال نعم أسامة فتزوجت أبا زيد فبورك لابى زيد
- فى وبورك لى فى أبى زيد ٢٧٥
- فقال بكرأ أم تيبأ فقلت له تيبأ فقال هلا جارية بكرأ
- تلاعبها وتلاعبك ٢١١

- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبو الجهم
فلا يضع العصا عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له
فأنكح أسامة ٣٦٨
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء
تصدقها إياه ؟ فقال ما عندي إلا أزارى قال إذا أعطيتها
أزارك جلست لا أزار لك فالتمس شيئاً فقيل ما أجد
شيئاً فقال التمس ولو خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد
شيئاً فقال له النبي هل معك من القرآن شيء قال نعم
سورة كذا السور يسميها فقال له النبي قد زوجتكها
بما معك من القرآن ٣٠٣
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظرت إليها
فقال فاذهب فانظر إليها فان في أعين الانصار شيئاً .. ٢١١-٢١٠
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقى فانما
الولاء لمن اعتق ٣١- ٢٩
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي يتيمة ولا
تنكح إلا بآذنها ٢٦٣
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجب عن
قلبي يا رسول الله اليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال
أفعميا وإن أنتم ليس تبصروا ٢٠٨
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بها رأسه
واجعلوا على رجليه الأذخر ١٤٢
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما معاوية فصعلوك
لا مال له وأما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه
ولكن أدلك على من هو خير لك منهما قلت ومن يا رسول
الله قال أسامة بن زيد قلت أسامة قال نعم أسامة .. ٣٧٠
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم فما أجرب الأول ؟ ٣٧٧
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تدخل هؤلاء عليكم ٢١٥
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس عليك بأس
إنما هو أبوك وغلأمك ٢٠٨
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بني بياضة أنكحوا

- فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اختر إيتهما شئت وفارق الأخرى ٤١٩
- فقال له على أنك امرؤ تائه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية ٣٥٦
- فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسك منهم أربعا وفارق واحدة منهم ٢١٢
- فقال قدامة بن مظعون يا رسول الله ابنة أخى أوصى بها الى فزوجتها ابن عمته فلم أقصر بها فى الصلاح ولا فى الكفاءة ولكنها امرأة وانما حطت الى هوى أمها قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هى يتيمة ولا تنكح الا باذنها ٢٦٣
- فقال له رجل من الأنصار اما أنك تترك التى لو ماتت وهى حى كان أباه يرث فجعل السدس بينهما ٨٧
- فقال له عمر لتراجعن نساءك أو لأرجمنك ٣٥٠
- فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاعى فاعتقى فانما الولاء لمن أعتق ثم قام فقال ما بال أناس يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس فى كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة مرة شرط الله أحق ووأثق وانما الولاء لمن أعتق ٤٨
- فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يسلم البسى ثيابك والحقى بأهلك ٣٧٣
- فقال لها الا قلت لهن كيف تكن خيراً منى وأنا ابى هارون وعمى موسى وزوجى محمد؟ وإى خرج على النبي فى أن يتزوج امرأة سبية خيرا بين أن يعتقها ويردها الى قومها وأن تكون زوجة له فأقرب إن تكون زوجة له ٢٣٦-٢٣٥
- فقال لمن هؤلاء؟ فقالوا هؤلاء موال لرافع بن خديج وأبوهم عبد لفلان فاشترى الزبير إياهم فاعتقهم ثم قال : أنتم موالى فاختصم الزبير ورافع الى عثمان فقضى عثمان للزبير قال هشام فلما كان معاوية خاصمونا فيهم أيضاً فقضى لنا معاوية ٣٤

- وقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله
 ٣٦٨ وظاعة رسوله قالت فتزوجته فاغتبطت
- فقال معقل بن يسار المزني نعم شهدت ان رسول الله
 ورثه السدس فقال له عمر مع من قال لا ادري قال
 ١٨٧ لا دريت اذن
- قالت اعقدوا فان النساء لا يعقدن
 ٢٥٠
- فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع
 قتل ابوهما معك في احد شهيداً وان عمهما اخذ مالهما
 ولا ينكحان الا ولهما مال قال فنزلت آية الميراث فأرسل
 رسول الله الى عمهما قال اعط امرأة سعد الثمن وابنتي
 سعد الثلاثين وما بقي فهو لك
 ٤٤
- فقالت يا رسول الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل
 معك يوم احد
 ٩٧
- قالت وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 حطت فاذنيني فاذا نته فخطبها معاوية وابو الحهم
 ٣٦٩ واسامة بن زيد
- قالت ام سلمة للنبي صلى الله عليه وسلم حين خطبها
 في خلال ثلاث انا كبيرة السن وانا امرأة معيلة وانا امرأة
 شديدة الغيرة فقال صلى الله عليه وسلم انا اكبر منك سناً
 ٢٢٨ واما اعمال فالي الله واما الغيرة فادعو الله فيذهبها عنك
- فقلت يا رسول الله لمن الميراث وانما يرثني كلاله ؟
 ١٢٣ قال فنزلت آية الغرض
- قلت يا رسول الله اني اسلمت وتحتي اختان قال
 ٤٢٠ صلى الله عليه وسلم طلق ايتهما شئت
- فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت
 قياما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها
 ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله هل عندك من
 شيء تصدقها اياه ؟ فقال ما عندي الا ازارى قال اذا
 اعطيتها ازارك جلست لا ازار لك فالتمس شيئاً فقال
 ما اجد شيئاً فقال التمس ولو خاتماً من حديد فالتمس
 فلم يجد شيئاً فقال له النبي هل معك من القرآن شيء ؟

- قال نعم سورة كذا السور يسميها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن ٣٠٣
- قلت يا رسول الله تستامر النساء في ابضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت ان البكر تستامر فتستحي فتسكت فقال سكاتها اذنها ٦٦٣
- قلت ان البكر تستامر فتستحي فتسكت فقال سكاتها اذنها ٢٦٣
- قلت من يا رسول الله قال اسامة قلت اسامة قال نعم اسامة فتزوجت ابا زيد فيورك لابي زيد في وبورك لى في ابي زيد ٢٧٥
- فقلت يا رسول الله كيف اصنع بمالى وليس يرثنى الا كلاله فخرج رسول الله ثم رجع فقال قد انزل في اخوالك وبين فجعل لهم الثلثين فقال جابر فنزلت قوله « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » ١١٣
- قالوا يا رسول الله وان كان فيه قال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه ثلاث مرات ٢٧٩
- قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال ان تسكت ٢٦٣
- قالوا يا رسول الله وما الشغار قال نكاح المرأة لا صداق بينهما ٣٥٣
- قولوا بارك الله لها فيك وبارك لك فيها ٣٠٧
- فليقل الحمد لله نحمده ونستعينه ٣٠٢
- ف قيل له في ذلك فقال قال الله تعالى « ولا تمدن عينك الى ما متعنا به ازواجا منهم » ٢١٨
- قيس بن الحارث كان عنده ثمان نسوة خرائر فلما نزلت هذه الآية امره رسول الله ان يطلق اربعا ويمسك اربعا ٤١٢

« حرف الكاف »

كان ابن الزبير لا يعطى الأخت مع البنت شيئا فقلت ان معاذا قضى فينا باليمن فأعطى البنت النصف والأخت النصف قال فأتيت رسول الله بذلك فان لم تكن أخوات

- من الأب والام فالأخوات من الأب لانهن يرثن ما يرث
 ١١٠ الأخوات من الأب والام عند علمهن
- كان اذا رفاً الانسان اذا تزوج قال بارك الله لك
 ٣٠١ وبارك عليك وجمع بينكما فى خير
- كان اذا اراد ان يسافر باحدى نساؤه اقرع بينهما
 ٢٥٢
- كان ذلك وصية
 ٨١
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكاد يخرج من
 البيت حتى يذكر خديجة فيحسن الثناء عليها فذكرها
 يوماً فأدركتنى الغيرة فقلت هل كانت الا عجوزاً بذلك الله
 خيراً منها فغضب صلى الله عليه وسلم حتى اهتز مقدم
 شعره من الغضب ثم قال لا والله ما أبدلنى الله خيراً
 منها آمنت بى اذ كفر الناس وصدقتنى اذ كذبنى الناس
 وواستنى فى مالها اذ حرمنى الناس ورزقنى منها الولد
 ولم أرزق من غيرها قالت عائشة وقلت فى نفسى لا أذكرها
 بسوء ابداً ولقد توفيت خديجة قبل انهجرة بثلاث سنين
 ٢٢٤
- كان عنده ثمان نسوة حرائر فلما نزلت هذه الآية
 أمره رسول الله أن يطلق أربعاً ويمسك أربعاً
 ٤١٢
- كان يأتى قباء على حمار أو حمارة يستخير الله فى
 ميراث العمة والخالة فانزل الله عز وجل ان لا ميراث
 لهما
 ٥٢
- وكان يجب عليه اذا لبس لامه حربة ان لا ينزعها
 حتى يلقى العدو
 ٢١٨
- كان فى عهد عمر رجل طلق نساءه وقسم ماله بينه
 وبينهن فبلغ ذلك عمر فقال انى لأظن الشيطان فيما
 يسترق من السمع سمع بموتك فقدذه فى نفسك ولعلك
 لا تمكث الا قليلاً وأيم الله لتراجعن نساءك ولتراجعن مالك
 أو لأورثنك منك ولأمرن بقبرك أن يرجم كما رجم قبر
 أبى رغال
 ٤١٢
- كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات يحرم من
 ثم نسخن بخمس معلومات وتوفى رسول الله وهن مما يقرأ
 من القرآن
 ٣١٥

- ٢٢٤ .. كان يذبح فيتتبع صدائق خديجة يهديها اليهن
- ٢٥٧ .. كنا نفزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معنا نساء فقلنا إلا نختص فنهانا عن ذلك ثم رخصي لنا بعد ان نكح المرأة بالثوب الى اجل
- ٢٥٨ .. كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده ميمونة فأقبل ابن ام مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجبن عنه فقلت يا رسول الله اليس اعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال افعميا وانتما اليس تبصرانه ؟
- ٢١٠-٢١١ .. كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجلا فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انظرت اليها فقال : لا فقال : فاذهب فانظر اليها فان في عين الأنصار شيئا
- ٢٧٩ .. تكن فتنة في الأرض وفساد كبير قالوا يا رسول الله ان كان فيه قال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات
- ٧٧ .. كانوا يقولون : صاحب الربع افضل من صاحب الثلث وصاحب الخمس افضل من صاحب الربع
- ٢٠٠ .. والمكاتب يريد الأداء
- ١٤ .. المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابته درهم
- ٢٢٩ .. فكاتبها على سبع اواق من ذهب فلم تجدها ولم تجد مميلا لها غير رسول الله فمضت اليه وقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا بنت الحارث ابن أبي ضرار سيد قومه وقد أصابني من الأمر ما لم يخف عليك فوقعت في سهم ثابت بن قيس فكاتبه على نفسي وجئت استعنيك فقال لها صلى الله عليه وسلم هل لك في خير من ذلك ؟ قالت : وما هو يا رسول الله ؟ قال : اقضى عنك كتابتك وأتزوجك ؟ قالت نعم قال قد فعلت
- ٢٦١-٢٦٢ .. فكرهت ذلك فذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها
- ٤٥ .. كفنوه في ثوبيه اللذين مات فيهما

- كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أبتر ٢٠٦
كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح خاطب وولي
وشاهدان ٢٦٩-٢٩٧-٢٦٩
وكيف اصنع بمالي؟ انما ترثني كلاله ولم يكن له
ولد ولا والد فأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ١٢٥
وكيف اذنها قال ان تسكت ٢٦٣

« حرف اللام »

- البي ثيابك والحقى باهلك ٣٧٣
الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلاولى عصبه ذكر ١١١-١٥١-١٥٤
الحقى باهلك ٢٢٠
لعن الله المحلل والمحلل له ٣٥٨-١٥٩-٣٦٢
لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة
والموصولة والواشمة والموشومة والمحلل والمحلل له
وأكل الربا ومطعمه ٣٥٦
لقى العباس بن عبد المطلب النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يعتمر عمرة القضاء وقال له يا رسول الله تأيمت
ميمونة بنت الحارث فهل لك في أن تتزوجها فقبل رسول
الله صلى الله عليه وسلم ٢٣٦
فلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان فقال
يا عثمان أن الرهبانية لم تكتب علينا فما لك في أسوة
فوالله انى لأخشاكم لله واحفظكم لحدوده ٢٠٦
لقيت ابن رجل من الاخوة الذين أعطاهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم السدس مع الأبوين وسألته عن
ذلك فقال كان ذلك وصية ولو اذن له لاختصينا ١٩٩
لكنى ادلك على من هو خير لك منهما قلت من
يا رسول الله قال اسامة قلت اسامة قال نعم اسامة
فتزوجت ابا زيد فبورك لابی زيد في وبورك لى في أبى زيد ٢٧٥

٢٨٥	لم أجِد في مشارق الأرض ومغاربها أفضل من بنى هاشم
٢٠٨	فلم آمن الشيطان عليهما
٣٢١	ولم تحرم عليه بنتها
١٢٥	ولم يكن له ولد ولا والد فأقره النبي على ذلك ..
٢١٨	لم تكتب عليكم السواك والوتر والأضحية
٣٧٤	فلما دخل عليها وضع ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشحها بياضاً فانجاز عن الفراش ثم قال خذي عليك ثيابك ولم يأخذ مما اتاها شيئاً
٢٠٨	فلو عنق الفضل فقال أبوه العباس لويت عنق ابن عمك ؟ قال رأيت شاباً وشابة فلم آمن الشيطان عليهما
٧٧	لو أن الناس غضوا من الثلث
١٩٩	ولو أذن له لاختصنا
٢٨٤	فلها الصداق ولزوجها غرم على وليها
٦٠- ٥٨	ليس لقاتل ميراث
٤١	وليس له إلا نمرة كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجله وإذا غطينا رجله خرجت رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بها رأسه واجعلوا على رجله من الأذخر ..
٢٦٦-٢٦٦	ليس للولي من الثيب أمر واليتيمة تستأمر وصحتها أقاربها

« حرف الميم »

١٩٩	ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصوم وأفطر وأصلي وأؤتي الزكاة والنساء فمن رغب عن سنتي فليس مني ..
١٥٤-١٥١-١١١	فما أبقت فلأولى عصبة ذكر
١٦٥
١١٥	ما أبقت القرائض فلأولى عصبة

- وما خضرء الدمن يا رسول الله قال المرأة الحسناء
 ٢١٢ في الميت السوء
- ٢٢٦ ما رأيت أحدا أعلم بفقهِ ولا بطب ولا بشعر من عائشة
 وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم شيئا فأرجى حتى أسأل الناس فسأل عنها فقال
 المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأعطاه السدس فقال أبو بكر رضى الله عنه هل معك
 غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الانصارى رضى الله عنه فقال
 مثل ما قال فانفذه لها أبو بكر رضى الله عنه ثم جاءت
 الجدة الأخرى الى عمر رضى الله عنه فسأله ميراثها فقال
 لها : ما لك في كتاب الله عز وجل شيء وما كان القضاء الذى
 قضى به الا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئا ولكن
 هو ذلك السدس فان اجتمعتما فيه فهو بينكما فأيكما
 ٨٤ - ٨٥ - ٩١ خلت به فهو لها
- ٢٢٤ ما غرت من امرأة مثل ما غرت من خديجة لكثرة ذكر
 الرسول أياها حتى أنه كان يذبح فيتتبع صدائق خديجة
 يهديها إليهن
- ٢٤٨ ما كان أخذ من أصحاب النبى أشد في النكاح بغير
 ولى من على كان يضرب فيه
- ٢١٨ وما كان لنبى اذا لبس لامته أن ينزعها حتى يحكم الله
 بينه وبين عدوه
- ٢١٨ ما كان للنبى أن يكون له خائنة الاعين
- ٢٠٦ فما لك في اسوة فوالله انى لأخشاكم الله وأحفظكم
 لحدوده
- المبتوتة في حال المرض ترث من زوجها
- ٣٥٩-٣٥٨ المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له
- مرت به ابل عست بأبوالها وأبعارها فغطى عينيه فقبل
 له في ذلك فقال قال الله تعالى « ولا تمدن عينيك الى
 ما متعنا به أزواجا منهم » ٢١٨
- مرثد بن أبى مرثد الفزوى كان يحمل الاسارى بمكة

- وكان بمكة بغى يقال لها عناق وكانت صديقتها قال فجئت
النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انكح عناقا ؟
قال فسكت عنى فنزلت « والزانية لا ينكحها الا زان او
مشارك » فدعانى فقرأها على وقال لا تنكحها ٢٢٥
- مرضت فأتانى النبي صلى الله عليه وسلم يصودنى
هو وأبو بكر ماشيين وقد أغمى على فلم اكلمه فتوضأ
فصبه على فافقت وقلت يا رسول الله كيف أصنع بمالى
ولى أخوات ؟ قال فنزلت آية الميراث « يستفتونك قل الله
يفتيكم فى الكلالة » ١٢٤
- مر الزبير بموال لرافع بن خديج فأعجبوه فقال
لن هؤلاء ؟ فقالوا هؤلاء موال لرافع بن خديج أهم
لرافع بن خديج وأبوهم عبد لفلان فاشترى الزبير أباهم
فاعتقه ثم قال : أنتم موالى فاختصم الزبير ورافع إلى
عثمان رضى الله عنه فقضى عثمان للزبير قال هشام فلما
كان معاوية خاسمونا فيهم أيضا فقضى لنا معاوية ١١٣
- أمسك أربعا منهم وفارق سائر ٢٩٢
- أمسك أربعا وفارق الأخرى ٤١٤
- أمسك منهم أربعا وفارق واحدة منهم ٢١٢
- منا من ابتعت له ثمرته فهو يهديها ٤٣
- من أين يورث قال : من حيث يبول ١٧٢
- من أحب فطرتى فليستن بسنتى ومن سنتى النكاح ٢٠٥-٢٠٤
- من أراد أن يقتحم جرائيم جهنم فليقض بين الجد
والأخوة ١٨٧
- من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج ٢٠١
- من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه اغض للبصر
واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ٢٠٢-٢٠١
- ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ١٩٨
- من حيث يبول ١٧٢
- ومن استحل بدرهمين فقد استحل ٢٨٢

- ١٩٩ فمن رغب عن سنتي فليس مني
- ٢٠٠ فليتيق الله في الشطر الثاني
- ٢٠٠ من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه
- ٢٠٠ من تزوج امرأة صالحة فقد أعطي نصف العبادة
- ٢٠٥-٢٠٤ ومن سنتي النكاح
- ٤٨ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة مرة شرط الله أحق وأوثق وإنما الولاء للمعتق
- ٢٧ من قرأ منكم القرآن فليتعلم الفرائض فإن لقيه أعرابي قال يا مهاجر اقرأ القرآن ؟ فيقول نعم فيقول الأعرابي وأنا أقرؤه فيقول الأعرابي اتفرض يا مهاجر ؟ فإذا قال نعم قال زيادة وخير وإن قال لا أحسبه قال فيها فضلك على يا مهاجر ؟
- ٥٨ من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره إن كان والده أو ولده
- ٢٧٧ فمن كلمه منكم فليكن بينه وبينه قدر رمح
- ٢٠٠ ومن كان ذا طول فليتكح ومن لم يجد فعليه بالصوم فإن الصوم له وجاء
- ٢٠٠ من كان موسراً فلم يتكح فليس منا
- ٢٠٠ فمن لم يعمل بسنتي فليس مني وتزوجوا فاني مكاثركم الأمم ومن كان ذا طول فليتكح ومن لم يجد فعليه بالصوم فإن الصوم له وجاء
- ٢٠٠ ومن لم يجد فعليه بالصوم فإنه الصوم له وجاء
- ٢٦ من ولدت منه أمتة فهي حرة من بعد موته
- ٢٤٩ من يعلم ماذا يحل للمملوك من النساء ؟ قال رجل أنا فقال : كم ؟ قال اثنتان فسكت عمر
- ٢٢٢-٢٢١ من تكح امرأة ثم طلقها قبل الدخول بها حرمت عليه أمها ولم تحرم عليه بنتها

- ٢٨٥ موالى القوم من انفسهم
- ٣٢ المولى أخ فى الدين ونعمة يرثه اولى الناس بالمعتق
- المؤمنون عند شروطهم الا شرطاً احل حراماً او حرم
- ٣٦٣ حللاً
- المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن ان يبتاع على بيع
- ٣٥٧ حللاً
- المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن ان يبتاع على بيع
- ٣٦٩ أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر

« حرف النون »

- أنزل غداً فى دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل
- ٥٥ من ربيع أو دور
- النساء لعب
- ٢١٠ نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وادأها
- فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو افقه
- ٢٤٠ منه
- ٢١٣ انظر اليها فان فى عين الانصار شيئاً
- انظر اليها فقال لا فقال فاذهب فانظر اليها فان فى
- ٢١١-٢١٠ عين الانصار شيئاً
- ٢٠٩ النظر الى الفرج يورث الطمس
- ٣١٢ فلينظر الى وجهها وكفيها
- نقرأ من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم قال
- بعضهم لا اتزوج وقال بعضهم أصلى ولا أنام وقال بعضهم
- أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك النبى فقال ما بال أقوام قالوا
- كذا وكذا لكنى أصوم وأفطر وأصلى وأنام واتزوج النساء
- ١٩٩ فمن رغب عن سنتى فليس منى
- ٧٧ نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه
- ٢٧٦ أنفق على أهلك ولا ترفع عصاك عنهم

٣٢٢-٣٢١	تصح امرأة ثم طلقها قبل الدخول بها حرمت عليه أمها ولم تحرم عليه ابنتها
٢١١	تنكح المرأة لأربع
٢٥١	ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتمتد الأمة حيضتين
٣٢٥	انكح عناقاً قال فسكت عنى فنزلت « والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » فدعانى فقرأها على وقال لا تنكحها
٣٦٨	فانكحى اسامة
٢٧٩	فانكحوه الا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير قالوا يا رسول الله وإن كان فيه قال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه ثلاث مرات
٢٠٠	النكح يريد ان يستعف والمكاتب يريد الاداء
٢٨١-٢٧٤	فانكحوا الاكفاء وانكحوا اليهم
٢٧٥	وانكحوا الاكفاء
٢٨٣	انكحوا ايا هند وانكحوا اليهم
٣٥٣	نكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما
٢٠٠	النكاح من سبتي فمن لم يعمل بسبتي فليس منى وتزوجوا فانى مكاتركم الأمم ومن كان ذا طول فليتكح ومن لم يجد فعليه بالصوم فان الصوم له وجاء
٢١٢-١٩٩	وتناكحوا تكثرُوا فانى أباهى بكم الأمم
٢٥٠	فنكاحها باطل
٣٦٩	نهى ان يبيع بعضكم على بيع بعضه او يخطب نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطاب الاول او ياذن له فيخطب
٣٦٩-٣٦٨	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجنى ابنتك وازوجك ابنتى او زوجنى اختك وازوجك اختى

- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار
والشغار أن يزوج الرجل ابنته من الرجل على أن يزوجه
الآخر ابنته وليس بينهما صداق ٣٥٢
- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن تنكح
المرأة على قرابتها مخافة القطيعة ٣٣١
- نهى عن بيع الولاء وعن هبته ٣٥٧
- نهى عن التبتل ١٩٩
- ونهى عن الشغار والشغار أن تنكح هذه بهذه بغير
صداق بضع هذه صداق هذه وبضع هذه صداق هذه ٣٥٣
- نهى عن المشاغرة أن يقول زوج هذه من هذه وهذه
من هذا بلا مهر ٣٥٢
- نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية ٣٥٧
- ونهى عن المتعة فتوادعنا يومئذ ولم نعد ولا نعود فيها
أبدًا فلذا سميت ثنية الوداع ٣٦٢
- نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية ٣٥٦
- نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر
الأهلية ٣٥٧
- فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا بعد أن ننكح المرأة بالثوب
إلى أجل ٣٥٧

« حرف الهاء »

- هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نلتمس
وجه الله تعالى فوق أجرتنا على الله فمنا من مات ولم
يأكل من عمله شيئًا منهم مصعب بن الزبير قتل يوم أحد
ولم نجد له ما تكفنه به إلا بردته إذا غطينا بها رأسه
خرجت رجلاه وإذا غطينا رجلاه خرجت رأسه فأمرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نغطي رأسه وأن نجعل
على رجليه الأذخر ومنا من ابتعت له ثمرته فهو يهديها ٤٢ - ٤٣
- هل ترك لنا عقيل من رباع أو دور ٥٥

هل تزوجت ؟ قلت لا قال : تزوج فان خير هذه
 ١٩٩ الأمة أكثرها نساء

هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل
 في الجد شيئاً ؟ فقال معقل بن يسار المزني نعم شهدت
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه السدس فقال له
 ١٨٧ عمر مع من ؟ قال لا أدري قال لا دريت إذن

هل عندك من شيء تصدقها إياه ؟ فقال ما عندي
 إلا أزارى قال إذا أعطيتها أزارك جلست لا أزارك
 فالتمس شيئاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل
 معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا السور يسميها
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك
 ٢٠٣ من القرآن

هل كانت آلا عجوزاً بذلك الله خيراً منها ففضب صلى
 الله عليه وسلم حتى اهتز مقدم شعره من الفضب ثم قال
 لا والله ما أبدلني الله خيراً منها آمنت بي إذ كفر الناس
 وصدقتني إذ كذبني الناس وواستني في مالها إذ حرمني
 الناس ورزقني منها الولد ولم أرزق من غيرها قالت عائشة
 وقلت في نفسي لا أذكرها بسوء أبداً ولقد توفيت خديجة
 ٢٢٤ قبل الهجرة بثلاث سنين

هل لك في خير من ذلك ؟ قالت وما هو يا رسول الله ؟
 ٢٢٩ قال : اقضى عنك كتابتك وأتزوجك قالت نعم قال قد فعلت
 ٢٠٨ هو أبوك وغلأمك

وهو ينسى وهو أول شيء ينزع من أمتي
 ٢٨ ٤٣ وهو مولاك أن شكرك فهو خير لك وأن كفرك فهو شراً
 له وخير لك فقال فما أمر ميراثه فقال إن ترك عصبة
 ٣٤ فالعصبة أحق وألا فالولاء

وهي باذة الهيئة فسألته ما شأنك ؟ فقالت زوجي
 يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبي صلى الله عليه
 وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عثمان فقال يا عثمان الرهبانية لم تكتب
 علينا فما لك في أسوة فوالله أني لأخشاكم لله وأحفظكم

٢٠٦	لحدوده
٢٦	فهي حرة من بعد موته
٢٦٣	هي يتيمة ولا تنكح الا باذنها

« حرف الواو »

١٢٥	فوجدني لا اعقل - زاد في رواية الكشميهني شيئاً
٧٧	ودت لو أن الناس غصوا من الثلث
١٦٧	يورث الخشي من حيث يبول
١١٠	يرثن ما يرث الأخوات من الاب والام عند عدمهن
١٧٢	ورثوه من أول ما يبول منه
	وواستنى في مالها اذ حرمنى الناس ورزقنى الله منها
	الولد ولم أرزق من غيرها قالت عائشة وقلت فى نفسى
	لا اذكرها بسوء ابدأ ولقد توفيت خديجة قبل الهجرة
٢٢٤	بثلاث سنين
٣٦١	الواشمة والموشومة
٣٦١	الواصلة والموصولة
	أوصى أبو بكر بالخمس وقال رضيت بما رضى الله
٧٧	به لنفسه
٧٧	أوصى بالخمس احب الي من الربع

وأوصى الى أخيه قدامة بن مظعون قال عبد الله وهما
خالاى فخطبت الى قدامة بن مظعون ابنة عثمان بن
مظعون فزوجها ودخل المفيرة بن شعبة يعنى الى أمها
فارغبه في المال فحطت اليه وحطت هوى الجارية الى
هوى أمها فأبتا حتى ارتفع أمرهما الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال قدامة بن مظعون يا رسول الله ابنة أخى
أوصى بها الى فزوجتها ابن عمتها فلم أقصر بها في الصلاح
ولا في الكفاءة ولكنها امرأة وانما حطت الى هوى أمها
قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي يتيمة ولا

٢٦٢

تنكح الا باذنها

وقعت جويرة وكان اسمها برة وكانت زوجة لمسافع
ابن صفوان المصطلقى فى سهم ثابت بن قيس فكتبها على
سبع اواق من ذهب فلم تجدها ولم تجد معنا لها غير
رسول الله فمضت اليه وقالت يا رسول الله انا بنت الحارث
ابن ابي ضرار سيد قومه وقد اصابنى من الامر ما لم
يخف عليك فوقع فى سهم ثابت بن قيس فكتبته
على نفسى وجئت استعينك فقال لها رسول الله صلى الله
عليه وسلم هل لك فى خير من ذلك ؟ قالت وما هو يا رسول
الله قال : اقضى عنك كتابتك واتزوجك ؟ قالت نعم
قال : قد فعلت

٢٢٩

٣٣

الولاء للكبير

٢٩ - ٣١ - ٤٧ -

الولاء لمن اعتق

٥٤ - ٤٨

الولاء لحمه كلحمه النسب لا يباع ولا يوهب ولا

٤٩ - ٣٣ - ٣١

يورث

٤٠٩

ولدت من نكاح لا من سفاح

٢٠٣

ولدت من نكاح لا سفاحاً

« حرف اللام الف »

لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال افعميا وان اتسما اليس

٢٠٨

تبصرنه

لا ادرى حتى ياتى جبريل ثم قال أين السائل عن

ميراث العمة والخالة اتانى جبريل فسارنى ان لا ميراث

٥٢

لهما

٢٧٠

لا بد فى النكاح من اربعة الولى والزوج والشاهدين

ولا البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف

٢٦٣

اذنها قال ان تسكت

٤٩ - ٣٣ - ٣١

لا يباع ولا يوهب ولا يورث

٢١٤ فلا بأس أن يتأمل محاسن وجهها
٢١٤ لا تتبع النظرة النظرة فائسا لك الأولى وليست لك الآخرة
٣٥٣ لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام ومن انتهب فليس منا
٢٦٥ فلا جواز عليها
٣٢٤ فلا يحل له أن يتزوج أمها دخل بالبت أو لم يدخل وإذا تزوج الأم فلم يدخل بها ثم طلقها فإن شاء تزوج البنت
٣٦٩ فلا يحل للمؤمن أن يتناع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر
٣٢٤ لا يحرم الحرام الحلال
٣٢٥-٣٢٧-٣٤٩ لا يحرم الحلال الحرام
٣١٦ لا تحرم إلا ملاجة الإملأجتان
٣٦٩ لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك
٣٧٠ لا يخطب الرجل على خطبة أخيه
٣٦٩ ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر
٣٧٧ لا تديموا النظر إلى الجذومين فمن كلمه منكم فليكن بينه وبينه قدر رمح
٢١٥ لا يدخلن هؤلاء عليكم
٣٢٨ لا ترد يد لامس
٣٧٢-٣٧٦ لا ترفع عصاك عن أهلك
٢٦ لا رهبانية في الإسلام
١٠٧ لا يزداد حق البنات على الثلثين
٢١٤ ما يزوجوا بناتكم من الرجل الدميم فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن

- لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فان
الزانية هي التي تزوج نفسها ٢٤٨-٢٤٩
- لا تزوجوا النساء لحسنهن ففسى حسنهن أن يرديهن
ولا تزوجوهن لأموالهن ففسى أموالهن أن تطفيهن ولكن
تزوجوهن على الدين ولأمة سوداء ذات دين أفضل .. ٢١٠
- لا تزوجوا عاقراً ولا عجوزاً فاني مكاتركم بكم الأمم .. ٢٠١
- لا تسبقيني بنفسك فزوجها بأسامة رضى الله عنه .. ٣٦٣
- لا شغار في الاسلام والشغار أن يزوج الرجل الرجل
أخته بأخته ٣٥٣
- لا شغار قالوا يا رسول الله وما الشغار قال نكاح
المرأة بالمرأة لا صداق بينهما ٣٥٣
- لا ضرورة في الاسلام ٢٠٠
- لا عدوى ولا هامة ولا صفر ٣٧٧-٣٧٨
- لا يمدى شيء شيئاً ٣٧٧
- ولا عجوزاً فاني مكاتركم الأمم ٢٠١
- لا يقتل والد بولده ولا سيد بعبده ٦٢
- لا تقولوا ذلك فان النبي قد نهانا عن ذلك قولوا
بارك الله لها فيك وبارك لك فيها ٣٠٧
- لا يكاد يخرج من البيت حتى يذكر خديجة فيحسن
الثناء عليها فذكرها يوما فادركتني الغيرة فقلت هل
كانت إلا عجوزاً بذلك الله خيراً منها ففضب صلى الله عليه
وسلم حتى اهتز مقدم شعره من الفضب ثم قال لا والله
ما بدلتني الله خيراً منها آمنت بي اذ كفر الناس وصدقتني
اذ كذبتني الناس وواستني في مالها اذ حرمني الناس
ورزقتني منها الولد ولم أرزق من غيرها قالت عائشة
وقلت في نفسي لا اذكرها بسوء أبداً ولقد توفيت خديجة
قبل الهجرة بثلاث سنين ٢٢٤
- لا يكون لأحد بعدك مهراً ٣٠٣
- لا والله ما ابدلتني الله خيراً منها آمنت بي اذ كفر الناس

- وصدقتني اذ كذبنى الناس وواستنى في مالها اذ
 حرمنى الناس ورزقنى منها الولد ولم أرزق من غيرها
 قالت عائشة وقلت في نفسى لا أذكرها بسوء أبداً ولقد
 توفيت خديجة قبل الهجرة بثلاث سنين ٢٢٤
- ولا تكونوا كرهانية النصارى ١٩٩
- لا تمنع يد لامس قال غربها قال : اخاف ان تتبعها
 نفسى قال فاستمتع بها ٣٢٥
- لا ينبغي لجيفة مسلم ان تحبس بين ظهرائى اهله ٧٦
- لا ينزع العلم انتزاعاً ٢٤٠
- فلا ينظر الى فرجها فان ذلك يوث العشا ٢٠٩
- فلا ينظر الى ما بين السرة والركبة ٢١١
- فلا ينظر الى ما دون السرة والركبة ٢٠٩
- فلا ينظر منها الى ما بين السرة والركبة ٢١٧
- لا نفقة لك الا ان تكونى حاملاً ٢٧١
- لا نكاح الا باذن ولى مرشد أو سلطان ٢٧١
- لا نكاح الا بشهود ٢٧١
- لا نكاح الا بأربعة خاطب وولى وشاهدان ٢٧٢-٢٧١
- لا نكاح الا ببينة ٢٧٠
- لا نكاح الا بولى مرشد وشاهدى عدل ٢٥٥-٢٩٨-٣٠٦
- لا نكاح الا بولى وشاهدى عدل فان اشتجروا
 فالسلطان ولى من لا ولى له ٢٤٣-٢٤٤-٢٥٥
- ٢٧٢-٢٧١-٢٧٠
- ٢٩٧-٢٩٦-٢٧٣
- ٢٩٨
- لا نكاح الا بولى وايماء امرأة تكحت بغير اذن وليها
 فنكاحها باطل باطل باطل فان لم يكن لها ولى فالسلطان
 ولى من لا ولى له ٢٤٣

٢٧١	لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل فان نكحها ولى مسخوط عليه فنكاحها باطل
٢٤٠-٢٤١-٢٥٠	لا تنكح المرأة المرأة ولا تنكح المرأة نفسها
٣٢٩	لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها
٢٦٣	لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال ان تسكت
٣٥٦-٣٥٧	لا تنكحها الا بنكاح رغبة
٢٦١	لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهم فان سكتن فهو اذنهن فتزوجت بعد عبد الله المغيرة بن شعبة
٣٢٥	لا ينكح الا مثله
٣٢٥	لا تؤمكم في صلاتكم ولا تنكح نساءكم لا تنكحها
٧٥	فلا يجد من يفصل بينهما
٣٧٧	لا يوردن ذو عاهة علي مصح
٤٧-٥١	ولا وصية لوارث
٥٤-٥٦	لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولا يتوارث اهل ملتين
١٧٦	لا يرث الصبي حتى يستهل
٥٥	لا ترث ملة من ملة
٥٥	لا يتوارث اهل ملتين شتى
٢٨٦	لا تياسا من رزق الله تعالى

« حرف الياء »

١٥٣-١٥٢	يا بنى اسماعيل ارموا فان اباكم كان راميا
٢٨٣	يا بنى بياضة انكحوا ابا هند وانكحوا اليه
٣٧٧	يا رسول الله ان الثغر قد تكون بمشعر البعير او بذنبه في الابل العظيمة فتجرب كلها فقال النبي صلى الله عليه وسلم فما اجره الاول

- يا رسول الله انى اسلمت وتحتى اختان قال صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت ٤٢٠
- يا رسول الله تأيمنت ميمونة بنت الحارث فهل لك فى أن تتزوجها فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٣٦
- يا رسول الله أنزل غداً فى دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور ٥٥
- يا رسول الله كيف أصنع فى مالى ولى أخوات ؟ قال فنزلت آية الميراث « ويستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة » ١٢٤
- يا رسول الله وما الشغار قال نكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما ٢٥٣
- يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فبين لها ذلك فقالت لا والله لا تزوجت أبداً ٢٠٥
- يا رسول الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد ٩٧
- يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك فى أحد شهيداً وعمهما أخذ مالهما ولا ينكحان الا ولهما مال قال فنزلت آية الميراث فارسل رسول الله الى عمهما فقال أعط امرأة سعد الثمن وابنتى سعد الثلثين وما بقى فهو لك ٤٤
- يا رسول الله هاتان ابنتا سعد قتل أبوهما معك فى أحد ولم يدع عمهما لهما مالا الا أخذه فما ترى يا رسول الله والله لا تنكحان الا ولهما مال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتينى فى ذلك فنزلت اليه سورة النساء « يوصيكم الله فى أولادكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوا الى المرأة وصاحبها فقال لعمهما أعطهما الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقى فلك ٩٦
- يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فبين لها ذلك فقالت لا والله لا تزوجت أبداً ٢٠٥
- يا عثمان ان الرهبانية لم تكتب علينا فما لك فى أسوة فوالله انى لأخشاكم لله وأحفظكم لحدوده ٢٠٦

- يا على لا تتبع النظرة النظرة فانما لك الاولى وليست
لك الآخرة ٢١٤
- يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج
فانه افض للبصر واحسن للفرج ومن لم يستطع فعليه
بالصوم فانه له وجاء ٢٠٥-٢٠٢-١٩٨
- اليتيمة تستاذن في نفسها ٢٦٢
- اليتيمة تستامر في نفسها فان صمتت فهو اذنبا وان
ابت فلا جواز عليها ٢٦٥
- واليتيمة تستامر وصحتها اقرارها ٢٦٢

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

الصفحة

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد

ابن الحسين الرحبي المعروف بابن موفيق الدين

علمنا بان العلم خير ما سمي
فيه وأولى ما له القيد دعي

وان هذا العلم مخصوص بما
قد شاع فيه عند كل العلماء

بأنه أول علم يفقده
في الأرض حتى لا يكاد يوجد

وان زيدا خص لا محالة
بما جاءه خاتم الرسالة

فكان أولى باتباع التابع
لا سيما وقد نجاه الشافعي

٤٥

قال في الرحبة :

أسباب ميراث الوري ثلاثة
كل يفيد ربه الوراثة

وهي نكاح وولاء ونسب
ما بعدهن للمواريث سبب

٤٨

قال في الرحبة :

والوارثون من الرجال عشرة
أسماءهم معروفة مشتهرة

الابن وابن الابن مهما نزل
والأب والجدة له وان عللا

والأخ من أي الجهات كانوا
قد أنزل الله به القدر

وابن الأخ المولى إليه بالآب
فاسمع مقننالا ليس بالكذب

والعم وابن العم من أبيه
فاشكر لذي الإيجاز والنتية

والزوج والمعتق ذو الولاء
فجملة الذكور مؤلاء

٥٢

قال في الرحية :

ويمنع الشخص من الميراث
واحدة من أصل ثلاث

رق وقسمل واختلاف دين
فانهم فليس الشك كاليقين

٥٥

قال في الرحية :

والسندس فرض جدة في النسيب
واحدة كانت لام وآب

وولد الأم ينال السندس
والشرط في إفراد لا يشي

وان مساوى نسب الجدات
وكن كلهن وارثات

فالسندس بينهما بالسوية
في القسمة العادلة الشرعية

٥٦

قال في الرحية :

وتسقط المعدي بذات القرب
أم أب معدي وسندسا ليت

وان تكن قسرى لام حجبت
في كتب أهل العلم منصوصات

وان تكن بالعكس فالقولان
واتفق الكل على التصحيح

لا تسقط البعدي على الصحيح
فما لها حظ من الموارث

وكل من ادلت بغير وارث
في المذهب الاولى فقل لي حسي

وكل من ادلت بغير وارث
فما لها حظ من الموارث

قال في الرحبية :

والجد محبوب عن الميراث
بالاب في احواله الثلاث

وتسقط العدا من كل جهة
بالام فهمه وقس ما اشبهه

وهكذا ابن الابن بالابن فلا
تبغ عن الحكم الصحيح معذلا

وتسقط الاخوة بالبنين
وبالاب الأدنى كما روينا

وبيني البنين كيف كانوا
سيان فيه الجمع والوجدان

ويفضل ابن الام بالاستقاط
بالجد ووحدانا فقل لي زدني

ثم بنات الابن يسقطن متى
حاز البنات الثلاث يا فتى

١٢٠

قال الشاعر يمدح بني امية :

ورثتم قناة الملك لا عن كلاله
عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

١٢٤-١٢٧

وان ترد معسرة الحساب
لتنهي فينه الى الصنواب

وتعرف القسمة والتفصيلا
وتعلم التصحيح والتأصيلا

فاستخرج الأصول في المسائل
ولا تكن عن حفظها بذاهل

فانهن سبعه اصول
ثلاثة منهن قد تعلم

وبعدها اربعة تمام
لا حول يغشروها ولا انشلام

فالسدس من ستة اسهم يرى
والسدس والرابع من اثني عشر

والثمن ان ضم اليه السدس
فاصله الصادق فيه الحدس

اربعة يتبعها عشرون
يعرفها الحساب اجمعونا ١٢٩

قال المتنبي يتغزل في اخته :
يا اخت معتنق الفوارس في الوغى

لاخوك ثم ارق منك وارحم
يرنو اليك مع العفاف وعنده

ان المجوس تصيب فيما تحكم ١٤٦
قال في الرجبية :

وان تجد زوجا واما ورثا
واخوة لام حازوا الثلثا

واخوة ايضا لام واب
واستغرقوا المال بفرض النصب

فاجعلهم كلهم لام
واجعل اباهم حجرا في اليم

واقسم على الاخوة ثلث الشركة
فهذه المسئلة المشتركة ١٦٥

من الضلع الموجاء لست تقيمها
الا ان تقوم الضلوع انكسارها

١٦٧

اتجمع ضعفا واقتدارا على الفتى ؟
ليس مجيبا ضعفا واقتدارا

١٦٨

قالت لنا ودمعها نؤام
على الدين ارتحلوا سلام

قاضي المسلمين انظر لحالي
واقنني بالصحيح واسمع مقال

مات زوجي وهمني بمد يدي
كيف حال النساء بعد الرجال

صبر الله في حنايا جنينا
لا حرام بل هو يوطء حلال

فلي النصف ان اتيت بانثى
ولي الثمن ان يكن من رجال

١٦٩

ولي الكل اتيت بميت
هذه قصتي ففسر سؤالي

ونيتدي الآن بما اردنا
في الجسد والاخوة اذ وعدنا

قالق نحوما اقول السمعنا
واجمع حواشي الكلمات جمعا

واعلم بان الجسد ذو احوال
انيبك عنهن على التسوالي

يقاسم الاخوة فيهن اذا
لم يعد القسم عليه بالاذى

فتارة ياخذ ثلثا كاملا
ان كان بالقسمة عنه نازلا

ان لم يكن هناك ذو سهام
فاقتنع بايضاحي عن استفهام

وتارة يأخذ ثلث الباقي
بعد ذوى الفروض والأزواق

هذا إذا ما كانت المقاسمة
تنقصه عن ذلك بالمزاحمة

١٨٧

قال في الرجبية :

والأخت لا فرض مع الجسد لها
فيما عدا مسئلة كملها -

زوج وأم وهما تمامها
فاعلم فخير أسه علامها

تعرف يا صانع بالأكدرية
وهي بأن تعرفها حرية

فيغرض النصف لها والسدس له
حتى تعول بالفروض الجملة

ثم يعودان إلى المقاسمة
كما مضى فاحفظه واشكر ناظمه

١٩٥

وقال في الرجبية :

وهو مع الإناث عند القسم
مثل أخ في سهميه والحكم

الأمع الأم فلا يحجبها
بل ثلث المال لها يصحبها

واحسب بنى الأب لدى الأعداد
وارفض بنى الأم مع الأعداد

واحكم على الأخوة بعد العد
حكمك فيهم عند فقد الجد

١٩٧

وما يدرى الفقير متى غناه
وما يدرى الفسنى متى يعيل

١٩٨

قال أبو العلاء المصري :

والباء مثل الباء يخفض
للدناءة أو يجزئ

٢٠١

غنيما زمانا بالتصملك والفنى
وكلا سقانا بهكاسيهما الدهر

٢٧٩-٢٧٢

فما زادنا بغيا على ذى قرابة
عنايا ولا أزرى بأحساننا الفقر

٣١٨

أمهتى خندف والدوس أبى

انشد الخليل وسيويه :

٣٢٤

ان بهما اكمل أو رؤا
خوير بين ينقضان الهما

٣٥٤

ونحن شغونا أبنى نوار كليهما
وكلبا يطعن مرهب متقاتل

٣٥٨

قلت للشيخ لما طال محبته
يا صاح هل لك فى فتوى ابن عباس

٣٦٠

وهل ترى رخصة الاطراف آتية
تكون مثواك حتى مصدر الناس

فمالت على شق وحشيتها
وقد ريع جانبها الايسر

قال امرؤ القيس :

٣٦٥-٣٦٤

الا زعمت بمباسة اليوم أننى
كبرت وأن لا يحسن السر امثالى

٣٦٥

كذبت لقد أصبى على المرء عرسه
وامنع عرسى أن يزن به الخالى

الا عم صباحا أيها الكلل البالى
وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

٢٧٧-٢٧٢

فالقت عصاها واستقرت بها النوى
كما قر عينا بالاياب المسافر

رابعاً - الأعـــلام

((حرف الألف))

ابراهيم بن الأسود بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة
ابن ذهل بن سعد بن مالك النخعي الكوفي فقيه أهل الكوفة = أبو عمران

أم ابراهيم بن الأسود = مليكة بنت يزيد بن قيس أخت الأسود بن يزيد
وهو تابعي جليل دخل على عائشة

ابراهيم الحربي ٢٤١

ابراهيم بن خالد بن ابي اليمان = ابو ثور الامام ٥١ ، ٦٤ ، ١٠٢ ،
 ١٥٢ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٩٦ ، ٣١٦ ، ٣٢٦ ، ٣٤١ ،
 ٣٤٩ ، ٤٠٨ ، ٤٢٢ ،

ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي مصنف المذهب والتنبيه واللمع =
 الشيخ ابو اسحاق الشيرازي = الشيرازي ٣٠٧

ابراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي ٤٩

ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٣٨

ابراهيم بن ميسرة ٢٠٤

ابراهيم بن يزيد النخعي = ابن يزيد بن قيس امام الكوفة ٢٨٠ ٧٧٠

ابراهيم عليه السلام ٣١٢ ٣١٤ ٣٤٦

أبي بن خلف الجمحي ٢٣٦

أبي بن كعب = أبو المنذر ويقال أبو الفضل رضي الله عنه ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٣٥٣

ابن الاثير الجزري = أبو السعادات مبارك ٥٥

احمد بن حنبل الشيباني (الامام) الامام أبو عبد الله الشيباني ٣٨ ،

٣٩ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٦٥ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، ٤٢٨ .

أحمد الحوفي ٢٢١

أحمد بن صالح العجلي ١١٢

د. أحمد المسال = رئيس قسم الدعوة والحسبة بالمعهد العالي للدعوة

الإسلامية بالرياض ٧٤ ، ٧٦

أحمد بن محمد المكي ٤٢

أحمد بن محمد بن أحمد الأسفراييني = الأسفراييني = أبو حامد

٤٦ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٨٧ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٢١٦ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٤١ ، ٣٨٣ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٥ .

أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم صاحب المجموع = المحامي ٢٩٠ ، ٢٩١ ،

٣٠٦ ، ٣٩٣ .

أحمد بن محمد بن سلامة المصري = أبو جعفر = الإمام الطحاوي ٣١٧ ،

٣٢٣ .

أحمد بن يونس ١٢٩

أبو إدريس ٢٧٦

الأزهري = أبو منصور صاحب الزاهر شرح غريب المختصر ١٢٩ ، ٢٠١ ،

٢٠٢ ، ٢٧٧ ، ٣٦١ .

أسامة بن زيد ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ،

٢٨٥ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي ٦٥ ، ٥٨ ، ٩٧ ، ١٢١ ،

١٦٤ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٩ ، ٣١٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٤٠٥ .

ابو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي مصنف المذهب والتنبية
واللمع وغيرها = ابراهيم بن علي = ابو اسحاق الشيرازي ابن اسحاق
٢٠٦ ، ٢١٣ ، ٤٠٥

ابو اسحاق المروزي = الشيخ المروزي ٨ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٧ ،
١٧٧ ، ٢١٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٧٤ ، ٢٩١ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ،
٣٠٥ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٤٠٣ ، ٤١٤

اسحاق بن عبد الله بن ابي فروة ٥٨

اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة ٢٢١

اسحاق عليه السلام ٣١٤ ، ٣١٣

ابو اسحاق عمرو بن عبد الله = السبيعي ٣٦١ ، ١١٢

اسعد بن زرارة ٤٣

اسماعيل بن احمد بن محمد = الروياني (صاحب بحر المذهب) ٢٤٢ ،
٣٢٦

الاسفراييني = احمد بن محمد بن احمد الاسفراييني = ابو حامد ٣٧٥

اسماعيل بن مسلم (ضعيف) ١٧٦

الاسماعيلي = ابو بكر الاسماعيلي ٢٠١

اسماء بنت عميس ٢٣٦

اسماء بنت الثعلبان ٣٧٦

ابن اسيد بن ابي العيص = عتاب بن اسيد ٣٣١

الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ابو عمر الكوفي (صاحب ابن مسعود)
٤٠٣ ، ١١٢ ، ١١٤

الأشعث بن عبد الملك ١٩٩

الأشعث بن قيس الكندي ٢٢١

الأصم = ابو بكر الأصم ١٠٨

ابن الاعرابي ٢٠١

الاعمش سليمان بن مهران ٣٨ ، ٤٢ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ٢٠٢

أفلح ٣١٨

- أبو امامة الباهلي = صدى بن عجلان الباهلي ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ١٩٩ ، ٣٣١
- أمرئ القيس .. ٣٦٥ ، ٣٦٤
- أميمة بنت عبد المطلب .. ٢٣٠
- ابن أبي أمية .. ٢٢١
- ابن الأنباري = أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري
صاحب التصانيف في النحو والأدب .. ٢٠١
- انس بن مالك ٣٩ ، ٤١ ، ٤٧ ، ١١٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ،
٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٣٠٣ ، ٣٣٠ ، ٣٥٣ ، ٣٦٣
- أنور السادات محمد نجيب المطيعي = أنور السادات .. ١٧٨
- أبو الأخص .. ٣٠٢ ، ٣٠١
- الأوزاعي = أبو عمرو بن عبد الرحمن بن عمرو ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ،
٥٩ ، ٦٤ ، ١٢١ ، ١٦٩ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣١٦ ،
٣٢٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٠٩
- أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه واسمه خالد بن زيد .. ٢٠٤
- أيوب بن سويد .. ٢٦٢ ، ٢٦٣
- أيوب بن هروسي .. ٢٤٣

« حرف الباء »

- البخاري = محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي
١٢٨ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١٢٥ ، ١٦٠ ، ١٧٠ ، ١٩٩ ،
٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٤٣ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ،
٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩ ،
٣٧٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨
- البراء بن عازب رضي الله عنه .. ٤٣
- بريرة .. ٢٩ ، ٥٤ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٤٠٣
- برة بنت عبد المطلب .. ٢٢٨
- البنزار الحافظ .. ٣٧ ، ٥٥ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٨٠ ، ٣٣١ ، ٣٥٠
- بشر بن الوليد .. ٤٩

- ابن بطل المالكي (أبو الحسن) ١٢٧ ، ١٧٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٧٧ ، ٣٥٤
- النفوى صاحب التهذيب = الحسين بن مسعود الفراء ٢٠٠ ، ٢٧٥
- بقية بن الوليد ٢٠٩
- بقي بن مخلد ٢٠٩
- أبو بكر الاسماعيلي = الاسماعيلي ٢٠١
- أبو بكر الأصم = الأصم ١٠٨
- أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي = البيهقي ٣٩ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٢١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٣٠٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧
- أبو بكر الصديق رضي الله عنه ٢٩ ، ٤٤ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩١ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٣١٨ ، ٣٣١ ، ٤٠٨ ، ٤١١
- أبو بكر بن عياش ٣٧٥
- أبو بكر الصيرفي ٢٤٨ ، ٢٤١
- أبو بكر بن الحداد المصري ٢٦٩
- أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ٤٠١
- أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة = ابن أبي شيبة ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٧٦ ، ٤٠٧
- أبو بكر القفال = القفال ٢٨٣ ، ٢٦٩ ، ٢٥٥
- أبو بكر محمد بن اسحاق الحافظ الكبير = (ابن المنذر) ١٧١ ، ٢٤٣ ، ٢٨١ ، ٣٢٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٩ ، ٣٦١ ، ٤٠٨
- أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري = ابن الأنباري ٢٠١
- أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري = الزهري ٤٥ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ١٧٠ ، ١٨٠ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢٤٣ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٢ ، ٤١٣
- أبو بكر النيسابوري ٤٩
- أبو بكره ٣٧

البويطي = أبو يعقوب يوسف بن يحيى ٢٨١

بلال ٢٨٣ ، ٤٣

البيضاء بنت عبد المطلب بن هاشم ١٢٧

ابن البيهقي ٢٩

البيهقي = أبو بكر أحمد بن الحسين بن هلى ٢٠٩

ابن البيع النيسابوري = الحاكم ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٦ ،

٥٨ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٣ ،

٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٢٠١ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ،

٣٦٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦

« حرف التاء »

الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة صاحب السنن ٢٨ ، ٣٩ ، ٤٧ ،

٥٥ ، ٥٨ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ،

٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٥٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ،

٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ،

٣٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ،

تماضر بن أصبغ الكلبية ٦٤ ، ٦٣

تماضر زوجة عبد الرحمن بن عوف ٦٥

توت عنخ آمون ١٤٦

ابن تيمية ٢٨٢ ، ٢٧٩ ، ٥٥

« حرف الشاء »

ثابت بن قيس ٢٢٩ ، ٩٧

أبو ثور الإمام = إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان ١٠٢ ، ٦٤ ، ٥١

الثوري = سفيان بن سعيد أبو عبد الله ٤٩ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٨٨ ،

١٢٩ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٨١ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٣٣٣ ، ٣٤٦ ،

٣٤٩ ، ٣٥٤ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٨ ،

« حرف الجيم »

١٧٢	جابر بن زيد = أبو الشعثاء التابعي الأزدي البصري
٣٩ ؛ ٣٨ ؛ ٣٣ ؛ ٣٩ ؛ ٤١ ؛ ٤٤ ؛ ٤٨ ؛ ٥٥ ؛ ٩٦ ؛ ٩٧ ؛ ٩٨ ؛ ١١١ ؛ ١١٣ ؛ ١٢٣ ؛ ١٢٤ ؛ ١٢٥ ؛ ١٥١ ؛ ١٧٦ ؛ ٢٠٤ ؛ ٢١١ ؛ ٢١٣ ؛ ٣٠٣ ؛ ٣٢٣ ؛ ٣٢٦ ؛ ٣٣٠ ؛ ٣٣٨ ؛ ٣٣٩ ؛ ٣٤٠ ؛ ٣٤٦ ؛ ٣٥٣ ؛ ٣٦٢ ؛ ٤٠٨	جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري رضي الله عنهما
٢٥٩	الجارود بن معاد
٣٣٩	الجارود بن المولى
٥٢	جريل عليه السلام
١٢٨	الجرجاني = محمد بن الحسن
٢١١	جرهد = بن رزاح بن عدي الأسلمي أبو عبد الرحمن رضي الله عنه
٢٨٠ ؛ ٢٤٥ ؛ ٢٤٤ ؛ ٢٤٣ ؛ ٢٠٩ ؛ ٣٢٣ ؛ ٣٣٠ ؛ ٣٦١	ابن جريج = عبد العزيز بن عبد الملك
٢٦٣ ؛ ٢٦٢ ؛ ٤٤	جرير بن حازم
١٨٨ ؛ ١٢١	ابن جرير الطبري = أبو جعفر محمد بن جرير الطبري
٢٤٣	جعفر بن برقان
٢٣٧ ؛ ٢٣ ؛ ٢٢٨	جعفر بن محمد الباقر بن علي = جعفر الصادق
٣٢٣ ؛ ٣١٧	أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري = الطحاوي
٢٣٧ ؛ ٢٣٦ ؛ ٢٢٨	جعفر بن أبي طالب
١٨٨ ؛ ١٢١	أبو جعفر محمد بن جرير = ابن جرير الطبري
١٧٨	جمال عبد الناصر محمد نجيب المطيبي = عبد الناصر
٣٥٧	أبو حمزة
٢٠٩	أبو جميع سالم بن دينار الهجيمي البصري
٣٧٥ ؛ ٣٧٤	جميل بن زيد
٢٧٥	الجهم
٣٧٢ ؛ ٣٧٠ ؛ ٣٦٩ ؛ ٣٦٨ ؛ ٢٨٣ ؛ ٢٨٢ ؛ ٢٧٦	أبو الجهم

ابن الجوزى (أبو الفرج) ٢٠٩ ، ٢٧٦
 الجوهرى (صاحب الصحاح) = الحسن بن على ٤١٣
 حويرية بنت الحارث الخزاعية ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠
 الجوينى = الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف والد إمام الحرمين ٢٠٦
 ٢٨٩
 جلال الدين عبد الرحمن السيوطى الحافظ الإمام ٢٧٥

« حرف الحاء »

أبو حاتم الرازى = محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران مولى
 تميم بن حنظلة الفطافى ٣٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٦ ، ٣٧٥
 ابن أبى حاتم = عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلى
 ٢٠٩ ، ٢٨٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩
 أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستى = ابن حبان ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٩ ،
 ٥٥ ، ٨٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٣٣٠ ؛
 ٣٣١ ، ٣٥٠ ، ٣٦١ ، ٣٧٥ ، ٤١٩
 الحارث الأعور = ابن عبد الله الهمدانى الحارثى أبو زهير الكوفى ١١٩
 الحارث بن عبد ٥٢
 الحارث بن ضرار ٢٢٩
 الحارث بن قيس ٤١٢
 حارث بن قيس الأسدى ٤١٢
 أبو حازم ٢١٠
 الحازمى ٣٦٢
 حاطب بن أبى بلتعة ٢٣٧
 الحاكم = أبو عبد الله بن البيع النيسابورى = ابن البيع النيسابورى ٢٨
 أبو حامد الأسفراينى = أحمد بن محمد بن أحمد الأسفراينى =
 الأسفراينى = الشيخ أبو حامد المروذى (القاضى) ٢٧٧
 ابن حبان = أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستى ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٩

أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله عنها ٢٢٠ ، ٢٣٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٧
 حبيب بن أبي ثابت ١١٢
 الحجاج بن ارطاة النخعي الكوفي (معروف بالتدليس) ٢٤٤ ، ٤٠٥
 ابن حجر = الحافظ ابن حجر = القاضي الحافظ الكبير شهاب الدين
 الفسقلاني ٥٥ ، ٥٨ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١١٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ،
 ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ،
 ٢٨٣ ، ٣٠٧ ، ٣٣٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٩ ،
 ٣٧٦ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨
 ابن الحداد ٢٦٧ ، ٢٧٣ ، ٣٠٥
 حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس ٢٨٣ ، ٢٢٩
 الحرث بن قيس ٣٥١
 حرملة بن النعمان ٢٠١
 ابن حزم ٨٦ ، ٢٠٦ ، ٣١٩ ، ٣٣١ ، ٣٤٠ ، ٣٦٠ ، ٤٠٨
 حسان بن ثابت ٢٢٨
 أبو الحسن = ابن بطلال (المالكي) ١٢٧ ، ١٧٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٧٧ ، ٣٠٤
 الحسن البصري ٥٣ ، ٨٨ ، ٣١ ، ٢٤٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٢٦ ،
 ٣٤٨ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٦١ ، ٣٦٣
 الحسن بن صالح ٩٠
 الحسن بن علي = الجوهري = صاحب الصحاح ٤١٣
 أبو الحسن علي بن عمر الحافظ صاحب السنن = الدارقطني ٣٨ ، ٣٩ ،
 ٤٣ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ،
 ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٩٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٥٠ ،
 ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٧ ، ٤٠٥ ، ٤١٢
 الحسن بن علي بن الحسين رضي الله عنه ٣٢ ، ٤٩ ، ١١٢ ، ١٨٢ ،
 ١٩٩ ، ٤٠٨
 أبو الحسن الماوردي أفضى القضاة = الماوردي ٢٠٦
 الحسن بن واقد ٣٢٥
 حسين بن محمد ٢٦٢ ، ٢٦٣

حسين = القاضي حسين
الحسين بن مسعود الفراء = البغوي صاحب التهذيب
ابن حصين
ابن خضير
أبو حفص
حفص بن عمر بن أبي العطف (ضعفه ابن معين والبخاري)
حفصة بنت عمر أم المؤمنين وبنت أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب
رضي الله عنهما ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢١٧ ، ٢٠١ ،
الحفني = الشيخ
الحكم بن عيينة = ابن عيينة
الحكم بن عتبة
أم حكيم ابنة الحرث بن هشام
حكيم بن حزام
حماد شيخ أبي حنيفة
حماد بن سلمة
حماد بن أبي سليمان
حمزة بن عبد المطلب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٤٦ ، ٢٢٧ ،
حنينة بنت جحش = زوج مصعب
الحميدي = عبد الله بن الزبير القرشي شيخ البخاري
حنظلة بن أبي سفيان الجمحي
أبو حنيفة = النعمان بن ثابت الإمام صاحب المذهب ٤٦ ، ٥١ ، ٥٣ ،
٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ،
١٠٨ ، ١١٢ ، ١٢١ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ،
١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ،
٢١٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ،
٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ،
٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ،
٣٤٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٧ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٦ ، ٤٠٤ ، ٤١٠ ،
٤١٣

٢٢٢	د. الحوفي
٢٥٢	حويصة..

« حرف الخاء »

٤٠١	٢٨	خارجة بن زيد بن ثابت
٤٨	خارجة بن عمرو
..	خالد بن زيد = أبو أيوب الأنصاري
..	خالد بن سعيد بن العاص
٢٨٠	خالد بن معدان
٢٣٦	أم خالد بن الوليد
٤٥	٤٣	٤١	خباب بن الارت
٢٢٣	٢٢٢	٢٠٣	خديجة بنت خويلد (أم المؤمنين رضى الله عنها)
٢٢٤	٢٢١	٢٢٤
١٢٧٠	أبو الخصيب نافع بن ميسرة
٤٠٧	٣٦٩	٣٥٨	٣٢٦	٢٨١	٤٠	الخطابي = أبو سليمان الخطابي
٣٥٤	٣٩	الخطيب
٣٥٨	ابن خلف القاضي
٣٢٤	٥٦	الخليل بن مرة (وهو واه)
٢٦٦	٢٦٣	٢٦١	خنساء بنت خدام الأنصارية
٢٢٧	خنيس بن حذافة السهمي
٢٨٠	خولف عبد الحميد بن سليمان
٢٦٣	٢٠٦	خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقصى
٣٢٣	٤٥	خلاص بن عمرو
٤٠٨	٣٣٩	٣٣١	الخلال
٢٧١	٣٩	ابن خيثمة
٢١٩	ابن خيران = أبو علي بن خيران

« حرف الدال »

الدارقطنى = ابو الحسن على بن عمر الحافظ صاحب السنن	...
الدارمى	٢٨٨ ، ٢٠٦ ، ٢٨ ، ٣٧
داود عليه السلام	٣٤١ ، ٣٣٩
داود بن على الظاهري	٦٩ ، ١٣١ ، ١٨٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢١٣ ، ٢٧٢ ، ٢٩٧ ، ٣١٦ ، ٢٣٠ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨٧
ابو داود = سليمان بن الاشعث السجستاني	٣٩ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٥
	٥٨ ، ٦٠ ، ٧٦ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١٢٥ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٥٣
	٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤١٢ ، ٤٢٠
داود بن الحصين	٢١٣ ، ٤٠٥
ابو داود الطيالسي	٢٤٣
داود المطار	٣٩
دحية الكلبي	٢٣٥
الدرارودي	٥٢
ابو الدرداء = عويمر بن مالك	٥١ ، ١٨٨ ، ٢١٤ ، ٣٣١
ابن دقيق العيد	٣٥٩ ، ٣٣١
الدميري	٢٢٥
الدولابي	٢٠٠
ابن الديع الشيباني	٢٧٦
ابن الديلمي	٤١٩

« حرف الذال »

الحافظ الذهبي	٢٧٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٢
---------------	-----------------

« حرف الراء »

الرازي = أبو زرعة واسمه عبد الله بن عبد الكريم	١١٢ ، ٢٥٩ ،
٢٨٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩
أبو رافع	٢٧٧
رافع بن خديج	٣٤ ، ١٢٥ ، ٣٦٣
الرافعي (عبد الكريم بن محمد عبد الكريم) الامام	١١٢ ، ١٩٣ ، ٢٨١
ابن راهوية = اسحاق بن ابراهيم بن راهوية
الربيع	٢٠
ربيعة بن ابي عبد الرحمن المعروف بربيعة الراي	٨٨ ، ٢٧٢ ، ٣٢٦ ، ٣٤٩
الرجبي = أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرجبى الامام	٤٥ ، ٩٤
العلامة المعروف بابن موفق الدين
ابن رزاح بن عدى الأسلمى أبو عبد الرحمن = جرهد
ابن رشد	٣٢٦
السيد رشيد رضا	٢٢١
رعمسيس	١٤٦
أبو رغال	٣٥٠
رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان بن عمرو بن عامر بن ذريق الانصارى	٤٩
الزرقى أبو معاذ
رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٢٣ ، ٢٢٧
الرويانى = اسماعيل بن احمد بن محمد صاحب بحر المذهب
ريحانة	٣٥٣

« حرف الزاى »

الزبير بن العوام	٣٤
ابن الزبير = عبد الله بن الزبير	٦٣ ، ٦٤ ، ١١٠ ، ٢٧٢ ، ٢٩٧ ، ٣١٦
٣١٧ ، ٣٢٣ ، ٣٣٠

أبو الزبير ١٧٦

أبو زرعة الرازي = الرازي = عبد الله بن عبد الكريم

الزركشي ٢٢٦

زفر (صاحب أبي حنيفة) ٩٠ ، ٩٤ ، ١٧٦ ، ٢٦٠ ، ٣١٦

زفر بن أوس الطائي ١٣٨

أبو زكريا = محيي الدين بن شرف النووي الشارح الأول للمهذب =
النووي ١ ، ٤٢ ، ١١٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣١٨ ، ٣٣١ ؛
٣٦٩ ، ٣٧٥ ، ٤٠٧

الزمخشري ٢٦٦

أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان ٢٨ ، ٥٢٦ ، ٤١٤

الزهري = أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري

زياد بن عبد الله الهلالي ٢٣٦

زيد بن أسلم ٥٢

زيد بن ثابت رضي الله عنه ٣٣ ؛ ٣٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٩ ، ٨٢ ،
٨٨ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ،
١٧٠ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ؛
١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٢٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٣٣

زيد بن حارث الكلبي ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤

زيد بن حباب ٢٦٣

زيد بن كعب البهزي ٢٧٤ ، ٢٧٥

زيد بن كعب بن عجرة ٢٧٣ ، ٢٧٤

أبو زيد ٢٨٢

زيد العمي (ضعيف) ٣٩ ، ٢٠٠

زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧

زينب بنت جحش بن رئاب ٢٢٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤

زينب بنت خزيمة من بني عامر بن صعصعة ٢٢٣ ، ٢٢٨

زينب امرأة ابن مسعود ٣٣١

« حرف السين »

- الساجي ٢٧٨
 سالم مولى أبى حنيفة ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠
 سالم بن دينار الهجيمي البصري ٢٠٩ ، ٣٥٠ ، ٤١٢
 مولى السامري ٣٤٢
 سبرة ٣٦١
 السبيعي = أبو اسحاق عمرو بن عبد الله ١١٢ ، ٣٦١
 السخاوي الحافظ ٢٧٦
 ابن سريج = أبو العباس أحمد بن عمر ٢٠ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ١٨٨ ، ٢٧٧ ،
 ٤٠٩ ، ٣٤٧
 أبو السعادات مبارك = ابن الأثير الجزري ٥٥
 سعد بن الربيع ٤٢ ، ٤٤ ، ٧٧ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١٥١ ، ١٥٣
 سعد بن هشام ١٩٩
 سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ويقال سعد بن مالك ٤٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٦ ،
 ٣٣١ ، ٣٣٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧
 سعيد بن أبي كعب ٣٧
 أبو سعيد الاصطخري ٢٨ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ،
 ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٨ ، ٣٣٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٤٢٧ ؛
 ٤٢٩
 أبو سعيد البقال ٣٩
 سعيد بن جبير ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٣٥٨
 أبو سعيد الخدري ٣٩ ، ٥٢ ، ٩١
 سعيد بن خالد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ٢٧٠
 سعيد بن أبي سعيد المقبري = المقبري ٤٧
 سعيد بن المسيب = ابن المسيب ٣٢ ، ٥٩ ، ٧٧ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ،
 ١٨٧ ، ٢٠٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٧١ ، ٢٩٧ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ؛
 ٣٢٦ ، ٣٧١ ؛ ٣٧٧ ، ٣٨٨ ، ٤٠١

٣٧٦ ، ٣٠٣ ، ٤٤	سعيد بن منصور
٣٨٢ ، ٣٧٩ ، ٣٧٥	السقاريني
٤٠٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٥٧ ، ٢٢٢	ابو سفيان بن حرب
٢٨٢ ، ١٢٤ ، ٩٤ ، ٦٤	سفيان بن سعيد ابو عبد الله الثوري = الثوري
٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩	
٦٤	سفيان بن عيينة = ابن عيينة
٣٩	سفيان بن وكيع وهو ضعيف
٢٢٤	السكران بن عمرو بن عبد سمس
٥٥	ابن السكن قيس
٣٦٥	سكينة بنت حنظلة
٣٣٩ ، ٢٨٣ ، ٢٧٨	سلمان الفارسي
١١٢ ، ١٠١ ، ٩٧	سلمان بن ربيعة قاضي الكوفة
٢٢٨	سلمة امامة بنت حمزة بن عبد المطلب
٢١٦ ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، ٢١١ ، ٢٠٨	ام سلمة ام المؤمنين رضى الله عنها
٣٦٦ ، ٣١٩	
٣١٧ ، ٢١١ ، ٥٥ ، ٥٢	ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
٣٦٦ ، ٢٢٨	ابو سلمة عبد الله بن عبد الاسد بن مخزوم
٢٣٦	سلمى بنت عيسى
٤٧ ، ٣٨	سليمان الاحول
...	سليمان بن الأشعث السجستاني = او داود
٢٨٠	سليمان بن أبي الجون
٢٦٣	سليمان بن حرب
...	ابو سليمان الخطابي = الخطابي
٥٢	سليمان الشاذكوني (متروك)
٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٥٨	سليمان بن موسى
٤٠١	سليمان بن يسار

١١٢	سماك بن حرب
٢٤٨	السمرقندي
٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٣١ ، ٣٦٩ ، ٣٩١	سمرة بن جندب رضى الله عنه
٢٠١	سهل بن حنيف
٤٠٧	السهيلي
٣٥٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠١ ، ١٧٠	سهل بن سعد الساعدي
٤٠٧	السهيلي
٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٠	سودة بنت زمعة
٢٣٥ ، ٣٩	سلام (ضعيف)
٢٣٦	سلامة بنت عميس
٣٤٨ ، ٣٢٤	سيبويه
٤١٣	ابن سيدة (صاحب الحكم)
١١٢ ، ١٨٢ ، ٣٤٩ ، ٣٦٣	ابن سيرين (محمد مولى انس بن مالك) ٨٠ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٥٩
٢٣٨ ، ٢٣٧	سيرين
	السيوطي الامام الحافظ (جلال الدين السيوطي)

« حرف الشين »

٢٤ ، ٢٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٢٠	الشافعي (الامام محمد بن ادريس الملقب) صاحب المذهب
١٢١ ، ١٢٩ ، ١٥٧ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ، ١٩٤ ، ١٩٥	
١٩٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٤	
٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠	
٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣	
٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥	
٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠	
٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠	
٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٧	

ابن شبرمة ٢٤٣
 شريح = القاضي شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي الكوفي ٨٠ ،
 ٩٥ ، ١٢١ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ٢٨٩
 شريك بن عبد الله بن أبي نمر ٥٢
 شعبة بن الحجاج العتكي ١٢٥ ، ٦٤
 الشعبي (عامر بن سراحيل) ٣٣ ، ٥٣ ، ٩٠ ، ١١٢ ، ١٦٤ ، ٢٤٨ ،
 ٢٧١ ، ٢٩٧ ، ٣٣٠ ، ٣٥١ ، ٤٠٣
 شعيب عليه السلام ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٤١ ، ٤١٣
 شمس الدين الزرعي = ابن القيم ١٩٨ ، ٢٧٦ ، ٣٧٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٨
 ابن شهاب الزهري = الزهري = أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب
 الزهري
 شهاب الدين المسقلاني = ابن حجر القاضي الحافظ الكبير
 الشوكاني قاضي صنعاء ٣٦١ ، ٣٥١
 ابن أبي شيبة (أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة)
 الشيرازي = الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي
 مصنف المذهب والتنبية واللمع وغيرها = أبو إسحاق الشيرازي = إبراهيم
 ابن علي

« حرف الصاد »

أبو صالح ذكوان السمان ١٧٢
 صالح بن موسى الطلحي ٢٧٦
 ابن الصباغ = أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد (صاحب
 الشامل) ٤٦ ، ٦٧ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ،
 ٢٩١ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٧١ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ،
 ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤٢٥
 صفوان بن أمية ٢٢٢ ، ٣٥١ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦
 صفية بنت حيي بن أخطب ٢٢٠ ، ٢٣٥
 أبو الصديق ٣٩

.. صدى بن عجلان الباهلى = أبو امامة الباهلى
 ٢٠١ الصنابخ بن الأعسر الأحمس رضى الله عنه
 ٢٠٩ ، ٤٣ ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان الشهرزورى)
 ، ٢١٩ ، ٢١٤ ، ٢١٢ محمد
 ٢٦٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٦ ، ٣١٣ ، ٣٣٥ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ..

« حرف الضاد »

٤٢٠ .. الضحاك = ابن مخلد الضحاك الشيبانى أبو عاصم النبيل ..
 ٤١٩ ابن الضحاك
 ٤٩ ضمرة

« حرف الطاء »

٢٠٣ ، ٥٥ أبو طالب = عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم ..
 ٥٥ طالب
 ٤٠٨ ، ٣٤٦ ، ٨١ ، ٨٠ طاوس = ابن كيسان اليماني ..
 ، ٤٨ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ الطبرانى = أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب
 ٣٦٣ ، ٣٦٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٠ ، ٥٢ ، ٤٩
 ٣٨٤ ، ٢٧٤ ، ٢٥٦ ، ٢٢٠ ، ٢١١ الطبرى = أبو على الطبرى
 = الطحاوى = الامام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصرى ..
 أبو جعفر = أحمد بن محمد
 ٢٢٨ الطفيل بن الحارث بن عبد المطلب ..
 ٣٣٩ طلحة بن عبيد الله بن الزبير ..
 ٤٠٢ أبو الطيب بن سلمة ..
 ٣١١ ، ٢٩٩ ، ٢٩٥ ، ٢٧٨ ، ٢٧٣ ، ٢٦٨ ، ٢٢١ أبو الطيب = القاضى
 ٢٠١ الطبى
 ، ٣١ ، ٢٩ عائشة = أم المؤمنين الصديقة ابنة الصديق رضى الله عنها
 ، ٢٠٤ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٤ ، ١٨٨ ، ١٨٢ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ٤٨
 ، ٢٣٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٠ ، ٢١٤ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ٢٠٦
 ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،

٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٦ ،
 ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ،
 ٣٣٤ ، ٣٦٣ ، ٣٧١ ، ٣٧٧

عاصم الاحول ٤٤

أبو العاصي بن الربيع = زوج زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا رجح النووي أو صوب ثبوت ألباء في العاصي لكونه اسم فاعل ناقص محلى
 نال وقد التزم بهذه الصورة في تهذيب الأسماء واللغات والأذكار والمجموع
 في عمرو بن العاص ٤٠٨ ، ٤٠٧ ، ٤٠٥

العباس بن عبد المطلب ١٢٨ ، ١٤٤ ، ٢٠٨ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧

أبو العباس = ابن القاضي ٢٧٣

أبو العباس بن سريج = ابن سريج

العباس بن عبد الله بن عباس ٣٥٣

أبو العباس بن القاص ٢٦٩

عبد الأعلى ٢٧٠

ابن عبد البر ٣٩ ، ٥٨ ، ٨٦ ، ٢٤٣ ، ٢٨٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٥٠ ، ٤٠٧

ابن عبد الحق ٨٦

عبد ربه ٣٠١

أبو عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس بن عبد الله بن مالك بن حلقة

ابن سلامان بن كهيل النخعي الفقيه وقيل أبو عمرو ١١٣

عبد الرحمن بن ثروان الأودي ٣٥٨ ، ٣٥٩

عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ٢٣٨

عبد الرحمن بن الحكم ٣٥٣

عبد الرحمن بن أبي الزناد (وثقه النسائي وضعفه الجمهور) ٣٨

عبد الرحمن بن سليمان بن الفسيل ٣٦٦

عبد الرحمن بن شعيب = النسائي

عبد الرحمن بن حجر الدوس = أبو هريرة ٣٨ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٨ ،

٥٩ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،

٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ،

٣١٤	٣١٨	٣٢٥	٣٢٩	٣٣٠	٣٣١	٣٥٣	٣٥٩	٣٦٣	٣٦٩
عبد الرحمن بن عوف	٤١	٤٢	٦٣	٦٤	٦٥	٢٨٣	٣٠٣	٣٥٠	٣٥١
عبد الرحمن بن محمد بن ادريس بن المنذر الحنظلي = ابن ابي حاتم	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥١	٣٥٣	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الرحمن بن مهدي	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الرحمن بن هرمز الأعرج	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الرحمن بن يزيد	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الرزاق	٣٩	٥٨	٢٠٦	٢٧٥	٣١٩	٣٢٠	٣٥١	٣٥٣	٣٥٩
عبد شمس	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد العزيز بن عبد الملك = ابن جريج	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الامام = الرافي	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الله بن احمد بن حنبل	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الله بن امية	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الله بن حكيم	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الله بن جعفر المديني	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الله بن دينار	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الله بن ذكوان = ابو الزناد	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الله بن الزبير = ابن الزبير	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الله بن الزبير القرشي شيخ البخاري = الحميدي	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
ابو عبد الله الزبيري	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الله بن زيد	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الله بن شبرمة	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢
عبد الله بن شداد	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥٣	٣٥٩	٣٦١	٣٦٩	٣٧٢

أبو عبد الله الشيباني = أحمد بن حنبل الامام

عبد الله بن أبي طلحة

عبد الله بن عباس ٢٦ ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ،
٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١١٥ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،
١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ،
١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ،
٢٥٠ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٧١ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،
٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤٦ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ،
٣٥٩ ، ٣٦٥ ، ٣٧٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ،

عبد الله بن عبد الكريم = أبو زرعة الرازي

عبد الله بن عبيد الله بن عمير

عبد الله بن عمر بن الخطاب = ابن عمر ٣١ ، ٣٩ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ،
٥٥ ، ٩٧ ، ١٢٦ ، ١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٤٣ ،
٢٥٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧ ، ٣١٧ ،
٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٩ ، ٣٦٨ ،
٣٦٩ ، ٣٧٥ ، ٤٠١ ، ٤١٢ ،

عبد الله بن عمرو بن العاص ٣٩ ، ٢١٠ ، ٢٤٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ،

عبد الله بن قيس رضي الله عنه = أبو موسى الأشعري ٩٧ ، ١٠١ ، ١١١ ،
١١٣ ، ١٢١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٨٩ ، ٢٢٦ ، ٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ،

عبد الله بن كعب بن منبة الخثعمي

عبد الله بن الماجشون

عبد الله = ابن المبارك

عبد الله بن محرر

عبد الله بن محمد صلى الله عليه وسلم

أبو عبد الله بن محمد بن أحمد الانصاري = القرطبي ٢٠٢ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ،
٣٢٣ ، ٣٣١ ، ٣٥٤ ،

عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب

أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرحبي الامام العلامة
المعروف بابن موفق الدين = الرحبي عبد الله بن مروان

عبد الله بن مسعود = ابن مسعود ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٨٨ ،

٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ،
 ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ،
 ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٤٣ ،
 ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٣٠ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،
 ٣٦١ ، ٣٧٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨

ابن عبد الله الهمداني الخارقي أبو زهير الكوفي = الحارث الاعور

عبد المجيد بن سهل ٢٤٤ ، ٢٤٤

عبد الناصر = جمال عبد الناصر محمد نجيب المطيعي

عبيد الله بن جحش ٢٣٠ ، ٢٣١

عبد الله بن رحر ٢٤٣

عبيد بن سعد ٢٠٤

أبو عبيد بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ٣٧ ، ٣٩ ، ١١٢ ، ٣٠١ ، ٣١٦ ،
 ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٤٠١ ، ٤٠٥

عبيد الله بن عمر ٤٩

عتاب بن أسيد (ابن أسيد بن أبي العيص)

العترة ٤٠٣ ، ٣٢٦

عثمان البتي ٣٤٦ ، ٣٣١ ، ١٨٨

عثمان بن عفان أمير المؤمنين رضي الله عنه ٥ ، ٣٤ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٤ ،
 ٦٥ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٦٤ ، ١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ ، ٣٣١ ،
 ٣٣٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩

عثمان بن مظعون ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦١ ، ١٩٩

العجلي ١١٢

أبو عجلان ٢٨٠

عدي بن الفضل ٣٧١

ابن عدي ٢٧٥ ، ٢٤٣ ، ٢٠٩ ، ٤٨ ، ٣٩

ابن العربي ٢١٠

عروة بن الزبير ٣١٨ ، ٢٧٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٠ ، ٢٢٦ ، ٢٠٦ ،
 ٣١٩ ، ٣٢٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٣

٢٥١	عروة بن مسعود
٤٠٥	المزرمي
٢٨١	العزيزي
٢٧٥	ابن عساكر = الحافظ
٣٥١ ، ٣٤٦ ، ٢٨٩ ، ٢٠٩ ، ٢٠٠ ، ٥٩ ، ٥٢ ، ٤٢	عطاء بن يسار
٣٨٨ ، ٤٠٨	
٣١٩ ، ٣١٦	أبو عطية الوادعي
٣٦٩ ، ٣٥٩ ، ٢٨٨	عقبة بن عامر
٣٠٧ ، ٥٥	عقيل بن أبي طالب
٣٩	العقيلي
٢٧٥	عكرمة بن إبراهيم
٤٠٨ ، ٤٠٦ ، ٤٠٥ ، ٣٢٣ ، ٢٢١ ، ٢٠٠	عكرمة بن أبي جهل
٢٧٦ ، ٢٤٥	عكرمة بن خالد
١٩٩ ، ١٩٨ ، ١١٢ ، ٤٤	علقمة
٣٢٥	العلقمي
٣٩	علي بن جعفر
	أبو علي بن خيران = ابن خيران
٦٩ ، ٦٤ ، ٥٦ ، ٥٣ ، ٥١ ، ٤٨ ، ٣٣ ، ١٣ ، ٥	علي بن أبي طالب
١٣٨ ، ١٣٥ ، ١٢٦ ، ١٢١ ، ١١٩ ، ١١٣ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٧٧	
١٤٧ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٦	
١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٨	
٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٨ ، ٢٧١ ، ٢٨٩ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٣	
٣٢٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨	
	أبو علي الطبري = الطبري
٣٩	علي بن عبد العزيز
٤٠٧	علي النخعي
٤١١ ، ٥٦ ، ٦٣ ، ٨٨ ، ٨٨	أبو علي بن أبي هريرة

عمار بن أبي سليمان = شيخ أبو حنيفة ١١٢

عمار بن يار ٤٣

عمران بن الحصين ٣٥٣ ، ٢٩٧ ، ٢٧٠ ، ١٨٩ ، ١٢١

أبو عمران = إبراهيم بن الأسود بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو
ابن ربيعة بن ذهل بن سعد بن مالك بن النخع النخعي الكوفي فقيه أهل الكوفة

عمر بن حفص بن غيات ٤٢

عمر بن الخطاب رضي الله عنه الفاروق ٣٣ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥١ ،
٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٠ ،
٩١ ، ٩٥ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ،
١٨٣ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ،
٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٣٠٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٧ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ،
٣٣٩ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٤٠٨

عمر بن راشد ٥٦

عمر بن عبد العزيز ٥٧ ، ٥٦

عمرو بن أمية الضمري ٢٥٧ ، ١٧٧

عمرو بن برق (ضعيف) ٥٨

عمرو بن أبي الجوار ١٠١

عمرو بن جارحة ٤٧ ، ٤٨

عمرو بن دينار ٣٢٠ ، ٣٤٦ ، ٣٨٨

عمرو بن شعيب ١٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١٧١ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٢ ،
٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧

جد عمرو بن شعيب ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ١٦٥

عمرو بن العاص ٢٠٠ ، ٢٨٣ ، ٤٠٧

أبو عمرو بن عبد الرحمن بن عمرو = الأوزاعي

عمرو بن عطاء بن وراز (مجهول) ١٠٠

عمرو بن أم مكتوم = ابن أم مكتوم الصحابي الأعمى ٤٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٤

٣٧.

عمرو بن منصور ٣٥٨

٣٥٨ ، ٢٤٢ ، ٢٠٥ ، ٢٠١	أبو عوانة
٤١٤ ، ٣٨	عوف بن الحارث
٣٣٠	ابن عون
.. .. .	عويمر بن مالك = أبو الدرداء
٢٠١	أبو الغلاء المصري
٣٠١	أبو عياض
٢٠١	عياض بن غنم
١٤٥ ، ١٠٩	عيسوي أحمد عيسوي = الشيخ
٣٤٠	عيسى عليه السلام
٣٣١	عيسى بن طلحة
٢٧٦ ، ٢٠٠	عيسى بن ميمون
٢٧٠	عيسى بن يونس
.. .. .	ابن عيينة = الحكم بن عيينة

العمرائي ٥٦ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٧٦ ، ٢٢١ ، ٢٤٥ ، ٢٦٥ ، ٢٨٤ ،
٢٨٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣

« حرف الفين »

الفزالي = أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الفزالي الطوسي = الامام
الفزالي

غيلان بن سلمة بن عبد الله الثقفي ٢١٢ ، ٢٢٢ ، ٣٤٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ،
٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤٢٩

« حرف الفاء »

فاطمة بنت قيس ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ،
٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١

الفراء
أبو الفرج = ابن الجوزي

٣٢٥	الفضل بن موسى السينائي
٢٢١	فلافيوس فالنتيان
٤١٩	فيروز
١٣٦	الفيومي

« حرف القاف »

٢٥١	القاسم بن ابراهيم
٢٩	قاسم بن اصبح
٢٧٥	ابو القاسم البغوي
٤١٧	ابو القاسم الداركي
٢٨ ، ٣٧	القاسم بن عبد الرحمن
٤٠٣ ، ٤٠١ ، ٢٢٣ ، ٢١٢ ، ٨٧	القاسم بن محمد صلى الله عليه وسلم
٢٧٤	القاسم المزني
٢٤٣ ، ١٨٧ ، ٨٦	ابو القاسم بن منده
.. .. .	ابن القاص = ابو العباس
٢٠٠	ابن قانع
٩١ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤	قبيصة بن ذؤيب
٣٩ ، ٥٧ ، ١٩٩ ، ٢٨٨ ، ٣٠١ ، ٣٢٣	قتادة بن دعامة السدوسي
٣٢٦ ، ٣٦٣ ، ٢٨٨ ، ٤٠٨
٢٠٩ ، ٢٠١	ابن قتيبة
٢٦٣	قدامة بن مظنون
٢٤٧ ، ١٧٢ ، ١٦٨	ابن قدامة المقدسي
.. .. .	القرطبي = ابو عبد الله محمد بن احمد الانصاري
٢٤٣	قرة
٣٥٩ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢١٣ ، ٢٠٩	ابن القطان
٣١٨	القميس

القفال = أبو بكر القفال
 أبو قلابة ٣٩
 قيس بن الحارث ٤١٢ ، ٣٥١ ، ٢٢٢
 ابن القيم = شمس الدين الزرعي

« حرف الكاف »

ابن كثير ٤٠٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٢
 كثير بن مسلم (ضعيف) ٥٨
 الكرخي ١٧٦
 الكسائي ١٩٩ ، ١٩٨
 كعب بن زيد ٣٧٥ ، ٣٧٤
 الكلبى ١٧٢
 أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٢٣
 كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق ٢٣٥
 كوثر بن حكيم (مشرك) ٣٩

« حرف اللام »

ابن اللبان ١٩٣ ، ١٧٨ ، ١٧٧ ، ١٧٤ ، ١٧٢ ، ٧١ ، ٦٧
 ابن لهيعة ٣٢٢
 الليث بن سعد ٣٦٣ ، ٣٥٩ ، ٣١٧ ، ٣١٦ ، ٢٨٠ ، ١٢١ ، ٦٤
 ابن أبي ليلى = محمد بن أبي ليلى ٢٤٣ ، ١٤٧ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٥٦ ، ٥٥
 ٣٥١ ، ٣٢٢ ، ٢٦٥

« حرف الميم »

ابن ماجة القزويني صاحب السنن ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٥
 ٥٨ ، ٦٠ ، ٨٦ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢٤٢

٢٦٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ؛
٣٣١ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٦٩ ، ٤٠٥ ، ٤١٢

مارية ٢٣٧ ، ٢٣٨

مالك بن انس امام دار الهجرة ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ،
٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٦ ؛
١٢١ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ،
١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ،
٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ،
٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ،
٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٤ ، ٤٢٨

ابو مالك الجنبي ٢٤٣

الماوردي = ابو الحسن الماوردي اقضى القضاة ٢٥٦

ابن المبارك = عبد الله بن المبارك ٣٥٩

المتنبي ١٤٦

المننى بن الصباح ٣٢٢

مجاهد بن جبر المفسر ٤٧ ، ١٥٣ ، ٣٢٣

المحاملى = احمد بن محمد بن احمد بن القاسم صاحب المجموع ..

محمد بن احمد بن الحجاج الرقى ٢٧٠

محمد بن ادريس بن المنذر بن داود بن مهران مولى تميم بن حنظلة

الغطفاني = ابو حاتم الرازي ٢٧٠

محمد بن اسحاق ١٧٦ ، ٢٤٣

محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المقرئ بن بردزبه الجعفى = البخارى

محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين ٣٦٥

محمد بن ثابت ١٩٩

محمد بن جحش ٢١١

محمد بن الحارث المخزومى ٥٢ ، ١٩٩

محمد بن الحسن الشيباني صاحب ابى حنيفة ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٧٧ ،

٨٤ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٥٧ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٧٨ ،

٢٨٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣

.. .. .	محمد بن الحسن = الجرجاني
٥٨	محمد بن راشد
.. .. .	ابو محمد عبد الله بن يوسف = الجويني والد امام الحرمين
١٩٩	محمد بن عبد الرحمن البيهقي
٤٠١	محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
٢٧	محمد بن عقبة السدوسي
٣٥٧ ، ٣٥٦	محمد بن علي بن أبي طالب
٥٢	محمد عمرو
.. .. .	محمد بن عيسى بن سورة = الترمذي
٢٨	محمد بن القاسم الاسدي (ضعفه أحمد)
٣٥٧	محمد بن كعب
.. .. .	محمد بن أبي ليلى = ابن أبي ليلى
٤٥	محمد بن محمد سبط المارديني الامام الشيخ
٨٥	محمد بن مسلمة الانصاري
.. .. .	محمد بن مسلم بن شهاب الزهري = الزهري
١٢٤	محمد بن المنكر
.. .. .	محمد نجيب المطيعي = الشيخ المطيعي رئيس قسم السنة وعلوم الحديث
١	جامعة أم درمان الاسلامية وصاحب التكملة
٨٦	محمد بن نصر
٢٠٦	محمد بن يزيد الحزامي
٢٥٢	محيصة
.. .. .	محيي الدين النووي = الشيخ أبو زكريا محيي الدين النووي
٢٨٨	ابن المديني
٣٥٠	المديني
٣٢٥	مرثد بن أبي مرثد
٢٠٩	ابن مردويه

١٧٧	١٧٥	ابن المرزبان
٣٥٣	مروان بن الحكم
..	المروزي = ابو اسحاق المروزي
٥٤	١٦٧	١٨٨	٢١٣	٢٢١	٣٢٥	٣٢٩	٣٤٤	٣٩٣	الزنى اسماعيل بن يحيى الامام صاحب الشافعى وصاحب المختصر ٢٠
٢٢٨	مسافع بن صفوان المصطلقى
١١٢	ممروق بن عبد الله
٥٢	مسعدة بن اليسع الباهلى
٢٢٢	مسعود بن عامر
..	ابن مسعود = عبد الله بن مسعود
٣٨	٥٦	١٢١	١٧٤	١٧٧	١٨٨	٢١٥	٢١٦	٢٥٦	المسعودى
٢٦١	٢٧٤	٢٩١	٢٩٣	٣٠٤	٣٣٥	٣٣٦	٣٤٧	٣٥٥	٢٥٦
٣٦٦	٣٨٣	٣٨٥	٣٩٣	٣٦٦
٢٠٩	٢٠٠	١٩٩	١٧٠	٨٥	٥٥	٤٨	٤٨	٢٠٩	مسلم بن الحجاج القشبرى
٢١٠	٢١٥	٢٤٠	٢٤٤	٢٤٥	٢٦٢	٢٦٣	٢٧٦	٢٨١	٢١٠
٣٠٣	٣١٦	٣١٧	٣٢٤	٣٢٥	٣٣٠	٣٥٠	٣٥٣	٣٥٧	٣٠٣
٣٦٩	٤٠٣	٣٦٩
١٧	المسور بن مخرمة
..	ابن المسيب = سعيد بن المسيب
٣٥٩	مشرح الجعافرى البصرى ابو مصعب
٣٥٩	مشرح بن هاعان
٤٣	مصعب بن الزبير
٢٨٠	١١٠	٥٥	٥١	١٣	مصعب بن عمير = ابو عبد الله مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف
٣٥٣	٢٨٣	٢٨٢	٢٧٥	١٧٢	٥٥	١٧٢	٢٧٥	٢٨٣	ابن عبد الدار بن قصى بن كلاب بن مرة القرشى العبدرى من فضلاء الصحابة
٣٦٨	٣٦٩	٣٧٠	٣٧٢	٣٩٠	٣٩١	وخيارهم والسابقين للاسلام اسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم فى دار
..	ابن الأرقم وكنم اسلامه خوفا من أمه وقومه
٢٨٠	١١٠	٥٥	٥١	١٣	معاذ بن جبل
٣٥٣	٢٨٣	٢٨٢	٢٧٥	١٧٢	٥٥	١٧٢	٢٧٥	٢٨٣	معاوية بن أبى سفيان
٣٦٨	٣٦٩	٣٧٠	٣٧٢	٣٩٠	٣٩١	٣٦٨

٢٤٤	٤٨	معقل بن يسار
٣١٣		معمّر بن سليمان الرقي
٤١٣	٣٥١ ، ٣٥٠ ، ٢٠٦ ، ٣٩	معمّر بن راشد
٣٧٥	٢٧٠ ، ٢٠٩ ، ٣٨	ابن معين = يحيى بن معين
٣٨٨	٣٨٦ ، ٢٦١ ، ٢٢٢ ، ٢١٣ ، ٩١ ، ٨٤	المغيرة بن شعبة
٢٧١		المغيرة بن موسى البصري
		المقبري = سعيد بن أبي سعيد المقبري
٣٤٣		المقريزي
٢٣٧		الموقس حاكم الاسكندرية
		ابن ام مكتوم = عمرو الصحابي الاعمى
٢٨٠	٢٧٩ ، ٣٨	المنابى
٢٤٣		مندل
٢٢٥		المنذرى = الحافظ صاحب الترغيب والترهيب
٢٢١		المنذر بن الحارث بن أبي جيلة الفسائي
		ابن المنذر = أبو بكر محمد بن اسحاق الحافظ الكبير
		أبو منصور = الأزهرى
٣٠٧		ابن المنير
٣٧		مهاجر بن كثير الصنعاني (ضعيف)
٣٩		ابن المواق
٤٤	٣٨	مورق العجلي
		أبو موسى الأشعري = عبد الله بن قيس رضى الله عنه ٩٧ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٨٩ ، ٢٢٦ ، ٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ٣١٦ ، ٣١٩
١١٢		أبو موسى امير الكوفة
٢٤٠	٢٥٧ ، ٢٣٦ ، ٢٢٣	موسى عليه السلام
٢٥٨		موسى بن عبيد الربدى

موسى بن عقبة ٢٤٣
 ميمون بن أبى حمزة ١١٣
 ميمونة بنت الحارث بن خرق الهلالية ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٧ ، ٢٧٧

« حرف النون »

نافع ٣٥٣ ، ٣١٩ ، ٢٦١
 نبهان مولى أم سلمة شيخ الأزهرى ٢١١
 النحاس ٣٤٨
 النخعى ٥٣ ، ١٢ ، ١٧٦ ، ٢٩٧ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧ ، ٣٨٨ ، ٤٠٣
 النسائى = عبد الرحمن بن شعيب صاحب الجيى اخذ الستة والعتن
 الكبرى ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ١١٩ ،
 ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ،
 ٣٠٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦٩ ، ٤٠٣ ، ٤١٢
 النعمان بن ثابت الامام = أبو حنيفة صاحب المذهب
 أبو النعمان الأزدي ٣٠٣
 النعمان بن المنذر ٢٢١
 أبو نعيم ٣٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٣٥٨
 نقرتيتى ١٤٦
 نوح بن دراج ٢٤٣ ، ٢٧٠
 نوفل بن معاوية ٢١٢ ، ٢٢٢ ، ٤١٤
 النووى = أبو زكريا = محيى الدين بن شرف النووى الشارح الاول
 للمذهب

« حرف الهاء »

هارون الرشيد ١٧٢ ، ٢٣٦
 هاشم جد النبى صلى الله عليه وسلم ١٢٧

يحيى = ابن معين
 يزيد بن صنان ٢٧٠
 يزيد بن هارون ٤٩
 يعقوب بن شيبة ١٨٣ ، ٣٥
 يعقوب عليه السلام ٣١٤ ، ٣١٣
 أبو يعقوب يوسف بن يحيى = البويطي
 أبو يعلى الطبراني ٣٣١ ، ٣٠٧ ، ٣٩ ، ٣٧
 أبو يوسف صاحب أبي حنيفة ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٥٧ ،
 ١٧١ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٤ ، ٢٧٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٤٠٩ ،
 ٤١٣
 يونس بن بكير ٢٠٦ ، ٣٢

خامساً - الأحكام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣	كتاب المكاتب	٥	مؤجل
٣	الكتابة جائزة لقوله تعالى	٥	(فصل) ولا يجوز إلا على
٣	« والذين يتفون الكتاب مما	٥	عوض معلوم الصفة
٣	ملكتم أيمانكم فكاتبوهم أن	٥	(فصل) وتجوز الكتابة عن
٣	علمتم فيهم خيراً »	٥	المنافع لأنه تجوز أن تثبت في
٣	ولا تجوز إلا من حوائز	٥	الذمة بالعقد فجاز الكتابة
٣	التصرف	٥	عليها كاملاً
٣	(فصل) وتجوز كتابة بعض	٥	(فصل) وأن كاتب رجلان
٣	العبد إذا كان باقية حراً وأن	٥	عبدًا بينهما على مال بينهما
٣	كان بين اثنين فكاتبه أحدهما	٥	على قدر الملكين وعلى نجوم
٣	في نصيبه	٥	واحدة وأن تفاضلاً في المال
٣	وأن كاتبه باذن شريكه ففيه	٥	مع تساوى الملكين
٣	قولان :	٥	(فصل) ولا يصح على شرط
٣	(أحدهما) لا يصح	٥	فاسد لأنه معاوضة يلحقها
٣	(والثاني) يصح	٥	الفسخ
٣	(فصل) وأن طلب العبد	٥	(فصل) وإذا انعقد العقد لم
٣	الكتابة - نظرت فإن كان له	٥	يملك المولى فسخه قبل
٣	كسب وأمانة استحب أن	٥	العجز
٣	يكاتب	٥	باب ما يملكه المكاتب وما
٣	وأن لم يكن له كسب ولا	٥	لا يملكه
٣	أمانة أو له كسب بلا أمانة لم	٥	ويملك المكاتب بالعقد اكتساب
٣	تستحب	٥	المال بالبيع والاجارة
٣	وأن كان له أمانة بلا كسب	٥	والصدقة والهبة والاخذ
٣	ففيه وجهان	٥	بالشفعة والاحتشاش
٣	(أحدهما) أنه لا تستحب	٥	والاصطياد واخذ المباحات
٣	(والثاني) تستحب	٥	وهو مع المولى كالأجنبي مع
٣	(فصل) ولا يجوز إلا بعوض	٥	الأجنبي في ضمان المال وبذل

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧	المنافع وارش الأطراف أما الحد فالمنصوص انه لا يملك اقامته لان طريقه الولاية والمكاتب ليس من اهل الولاية	٨	وصار نصيبه من الجارية أم ولد ويقوم على الواطء نصيب شريكه ، وهل يقوم في الحال ؟ فيه طريقان ، من اصحابنا من قال : فيه قولان :
٧	ومن اصحابنا من قال : له ان يقيم الحد كما يملك الحر في عبده وله ان يقتص في الجناية عليه وعلى رقيقه والمذهب ان يقتص لان فيه مصلحة له	٨	(أحدهما) يقوم في الحال فاذا قوم أنفسخت وصار جميعها أم ولد
٧	(فصل) وان كان المكاتب جارية فوطئها المولى وجب عليه المهر ولها ان تطالب به لتستعين به على الكتابة لانه يجري مجرى الكسب وان أذهب بكارتها لزمه الارش	٨	للواطء ونصفها مكاتباً له فان أدت المال عتق نصفها وسرى الى باقيها
٧	وان كانت مكاتبه بين اثنين فأولدها أحدهما - نظرت فان كان مفسراً - صار نصيبه أم ولد وفي الولد وجهان :	٨	(والقول الثاني) انه يؤخر التقويم الى العجز فان أدت ما عليها عتقت عليها بالكتابة وان عجزت قوم على الواطء نصيب شريكه وصار الجميع أم ولد
٨	(أحدهما) وهو قول أبي على بن أبي هريرة أن الولد ينعقد جميعه حراً ، ويثبت للشريك في ذمة الواطء نصف قيمته ، لانه يستحيل ان ينعقد نصف الولد حراً ونصفه عبداً	٩	وقال أبو على بن أبي هريرة : لا يقوم في الاستيلاد نصيب الشريك في الحال قولاً واحداً بل يؤخر الى ان تمعز (فصل) وان اتت المكاتبه بولد من تكاح أو زنا ففيه قولان :
٨	(والثاني) وهو قول أبي اسحاق : أن نصفه حر ونصفه مملوك وهو الصحيح ، اعتباراً بقدر ما يملك منها وان كان موسراً فالولد حر	٩	(أحدهما) انه موقوف فان رقت الام رق وان عتقت عتق (والثاني) انه مملوك يتصرف فيه
٨		٩	(وأن قلنا) انه موقوف فقتل ففي قيمته قولان :
		٩	(أحدهما) : انها لأمه تستعين بها في الكتابة (والثاني) : انها للمولى لانه

- ١٠ للمدة التي حبسه فيها
وان قهر أهل الحرب المكاتب
على نفسه مدة ثم أفلت من
أيديهم ففيه قولان :
(أحدهما) لا تجب تخليته
في مثل المدة
(والثاني) تجب لانه فات
ما استحقه بالعقد ولا فرق
بين أن يكون بتفريط أو غير
تفريط
١١ (فصل) ولا يملك المكاتب
التصرف إلا على وجه النظر
والاحتياط لأن حق المولى
يتعلق باكتسابه
١١ ان أراد أن يسافر فقد قال
في الأم يجوز وفي الأمالي لا
يجوز بغير إذن المولى فمن
أصحابنا من قال فيسه
قولان :
١١ (أحدهما) لا يجوز لأن فيه
تفريراً
(والثاني) يجوز لانه من
أسباب الكسب
١١ (فصل) ولا يجوز أن يبيع
نسيئة ، وان كان بأضعاف
الثلث ولا على أن يأخذ بالثلث
رهناً أو ضمينا
١١ (فصل) ولا يجوز أن
يشترى من يعتق عليه
١١ (فصل) ولا يعتق ولا يكاتب
ولا يهب ولا يحابي ولا يبرئ
من الدين ولا يكفر بالمال
ولا ينفق على أقاربه الأحرار
وأن كان له أمة مزوجة لم

- تابع للأم وقيمة الأم للمولى
فكذلك قيمة ولدها فان
كسب الولد مالا ففيه
قولان :
٩ (أحدهما) انه للأم لانه تابع
لها في حكمها فكسبها لها
فكذلك كسب ولدها
٩ (والثاني) انه موقوف لأن
الكسب نماء الذات
٩ وان أشرقت الأم على المعز
وكان في كسب الولد وفاء
بمال الكتابة ففيه قولان :
٩ (أحدهما) انه ليس للأم
أن تستعين به على الأداء
لانه موقوف على السيد أو
الولد فلم يكن للأم فيه حق .
٩ (والثاني) أن لها أن تأخذه
وتؤديه لأنها إذا أدت عتقت
١٠ فان قلنا : أن الكسب للمولى
فالنفقة عليه
وان قلنا : انه للأم فالنفقة
عليها
وان قلنا : أنه موقوف ففي
النفقة وجهان :
١٠ (أحدهما) أنها على المولى
لانه مرصد للملكه
١٠ (والثاني) أنها في بيت المال
لأن المولى لا يملكه فلم يبق
إلا بيت المال
١٠ (فصل) وان حبس السيد
المكاتب مدة ففيه قولان :
١٠ (أحدهما) يلزمه تخليته في
مثل تلك المدة
١٠ (والثاني) تلزمه أجره المثل

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٦	(فصل) وان حل عليه نجم ومعه متاع فاستنظر البيع المتاع وجب انظاره	١٥	اثنين فأبراه أحدهما عن حصته عتق نصيبه لأنه أبراه من جميع ماله عليه فان كان الذي أبراه موسراً فهل يقوم عليه نصيب شريكه ؟ فيه قولان :
١٦	وان طلب الانظار لاقتضاء الدين فان كان حالاً على ملىء - وجب انظاره	١٥	(أحدهما) لا يقوم لأن سبب العتق وجد من الأب ، ولهذا يثبت الولاء له (والثاني) يقوم عليه وهو الصحيح
١٦	فان حل عليه المال وهو غائب ففيه وجهان :	١٥	هل يتعجل التقويم والسراية؟ فيه قولان :
١٦	(أحدهما) له أن يفسخ لأنه تملذر المال فجاز له الفسخ (والثاني) ليس له أن يفسخ بل يرجع إلى الحاكم ليكتب إلى حاكم البلد الذي فيه المكاتب ليطلبه فان عجز أو امتنع فسخ	١٥	(أحدهما) يتعجل لأنه عتق يوجب السراية فتعجلت به (والثاني) يؤخر إلى أن يعجز
١٧	وان كان قد أنفق عليه يمسد الفسخ رجوع بما أنفق	١٥	وان كاتب رجلان عبداً بما يجوز وأذن أحدهما للآخر في تعجيل حق شريكه من المال وقلنا : انه يصح الأذن عتق نصيبه
١٧	وان حل النجم فأحضر المال وادعى السيد انه حرام ولم تكن له بينة فالقول قول المكاتب مع يمينه	١٥	وهل يقوم عليه نصيب شريكه فيه قولان :
١٧	(فصل) وان قبض المال وعتق ثم وجد به عيباً فله أن يرد ويطالب بالبدل فان رضى به استقر العتق	١٥	(أحدهما) لا يقوم لتقدم سببه الذي اشتركا فيه (والثاني) يقوم لأنه عتق نصيبه بسبب منه وامتى يقوم ؟
١٧	وان كاتبه على خدمة شهر ودينار ثم مرض بطلت الكتابة في قدر الخدمة وفي الباقي طريقتان :	١٥	(أحدهما) يقوم في الحال (والثاني) يؤخر إلى أن يعجز
١٧	(أحدهما) أنه على قولين : (والثاني) أنه لا يبطل قولاً واحداً بناء على الطريقتين فيمن ابتاع عتق ثم تلفت أحدهما قبل القبض	١٦	(فصل) وان حل عليه نجم وعجز عن أداء المال جاز للمولى أن يفسخ العقد

- ١٨ (فصل) فان أدى المال وعتق
ثم خرج المال مستحقاً بطل
الحكم بعقده
- ١٨ (فصل) فان باع المولى ما في
ذمة المكاتب
- ١٨ وقلنا : أنه لا يصح قبضه
المشتري فقد قال في موضع :
يعتق وقال في موضع لا يعتق
واختلف أصحابنا فيه فقال
أبو العباس : فيه قولان
- ١٨ (أحدهما) يعتق لأنه قبضه
بأذنه
- ١٨ (والثاني) وهو الصحيح أنه
لا يعتق لأنه لم يقبضه للمولى
- ١٨ (فصل) إذا اجتمع على
المكاتب دين الكتابة ودين
المعاملة وأرش الجناية وضاق
ما في يده عن الجميع قدم
دين المعاملة
- ١٨ أن عجزه المجنى عليه نظرت
- فان كان الأرض يحيط
بالثمن - بيع وقضى حقه ،
وان كان دون الثمن بيع منه
ما يقضى منه الأرض وبقي
الباقى على الكتابة وان أدى
كتابه باقيه عتق وهل يقوم
الباقى عليه ان كان موسراً ؟
فيه وجهان :
- ١٩ (أحدهما) : لا يقوم لأنه
وجد سبب العتق قبل
التبعض
- ١٩ (والثاني) : يقوم عليه لأن
اختياره للانظار كابتداء
العتق
- ١٩ باب الكتابة الفاسدة
- إذا كاتب على عوض محرم
أو شرط باطل فللسيد أن
يرجع فيها
- ١٩ (فصل) وان أدى ما كتبه
عليه قبل الفسخ عتق
- ١٩ (فصل) ويرجع السيد عليه
بقيمته
- ١٩ فان كان ما دفع من جنس
القيمة وعلى صفتها كالأثمان
وغيرها من ذوات الأمثال
ففيه أربعة أقوال :
- ١٩ (أحدهما) : انهما يتقاضان
فسقط أحدهما بالآخر
- ٢٠ (والثاني) أنه ان رضى
أحدهما تقاضا وان لم يرض
واحد منهما لم يتقاضا
- ٢٠ (والثالث) انهما ان تراضيا
تقاضا وان لم يتراضيا لم
يتقاضا
- ٢٠ (والرابع) انهما لا يتقاضان
بحال لأنه بيع دين بدين
- ٢٠ (فصل) فان كاتب عبداً
صغيراً أو مجنوناً فأدى
ما كتبه عليه عتق بوجود
الصفة
- ٢٠ وهل يكون حكمها حكم الكتابة
الفاسدة مع البالغ في ملك
ما فضل في يده من الكسب
وفي التراجع ؟ فيه وجهان :
- ٢٠ (أحدهما) وهو قول أبي
اسحاق : أنه لا يملك ما
فضل في يده من الكسب ولا

- الآخر وقال المكاتب ، بل
الأول فالقول قول السيد
(فصل) وإن كان المكاتب
جارية فأتت بولد فاختلفا
في ولدها ٢٢
- (فصل) وإن كاتب عبيدين
فاقر أنه استوفى ما على
أحدهما أو أبرأ أحدهما
واختلف العبدان فادعى كل
واحد منهما أنه هو الذي
استوفى منه أو أبرأه ، رجع
إلى المولى ، فإن أخبر أنه
أحدهما قبل منه ٢٣
- (أحدهما) يقرع بينهما لأن
الحرية تعينت لأحدهما ولا
يمكن التمييز بغير القرعة
فوجب تمييزها بالقرعة ٢٣
- (فصل) وإن كاتب ثلاثة
عبد في عقود أو في عقد على
ماله فقبل القول قول من
كثرت قيمته وقيل القول
قول من قلت قيمته ومن
أصحابنا من قال هي على
قولين : ٢٣
- (أحدهما) أن القول قول
من قلت قيمته وإن المؤدى
بينهم الثلاثة ٢٣
- (والثاني) أن القول قول
من كثرت قيمته لأن الظاهر
معه ٢٤
- (فصل) وإن كاتب رجلان
عبدًا بينهما ، فادعى المكاتب
أنه أدى إليهما مال الكتابة
فاقر أحدهما وانكر الآخر

- يثبت التراجع
(والثاني) وهو قول أبى
العباس أنه يملك ما فضل
من الكسب ويثبت بينهما
التراجع ٢٠
- (فصل) وإن كاتب بعض
عبيده ، وقلنا : أنه لا يصح ،
فلم يفسخ حتى أدى المال ،
عق لوجود الصفة وتراجعا
وسرى العتق إلى باقية ٢٠
- فإن جمع الكسب كله وأداه
فيه وجهان : ٢١
- (أحدهما) لا يعتق لأن
الأداء يقتضى أداء ما يملك
التصرف فيه ٢١
- (والثاني) يعتق لأن الصفة
قد وجدت ٢١
- (فصل) وإن كاتب عبيدًا
على مال واحد - وقلنا أن
الكتابة صحيحة ، فأدى
بعضهم ، عتق لأنه برىء مما
عليه ٢١
- باب اختلاف المولى والمكاتب** ٢١
- إذا اختلفا فقال السيد :
كاتبك وأنا مغلوب على عقلى
أو محجور على فأنكر العبد
فإن كان قد عرف له جنون
أو حجر فالقول قوله مع
يمينه وإن لم يعرف له ذلك
فالقول قول العبد ٢١
- (فصل) وإن وضع شيئًا
عنه من مال الكتابة ثم اختلفا
فقال السيد : وضعت النجم ٢٢

- الولد في الجميع
(فصل) ويملك استخدام ٢٧
أم الولد وأجارتها ويملك
وطأها لأنها باقية على ملكه
وهل يملك تزويجها فيه ٢٧
ثلاثة أقوال :
(أحدها) يملك لأنه يملك
رقتها ومنفعتها
(والثاني) يملك تزويجها ٢٧
برضاها ولا يملك من غير
رضاها
(والثالث) لا يملك تزويجها ٢٧
بحال لأنها ناقصة في نفسها
وولاية المولى عليها ناقصة
فلم يملك تزويجها
هل يجوز للحاكم تزويجها ٢٧
بأذنها ؟ فيه وجهان
(أحدهما) أنه لا يملك لأنه
قائم مقامهما ويعقد بأذنهما
(والثاني) أنه يملك تزويجها ٢٨
لأنه يملك بالحكم ما لا يملك
بالولاية
(فصل) وإن أتت أم الولد ٢٨
بولد من نكاح أو زنا تبعها في
حقها من العتق بموت السيد
(فصل) وإن جنت أم الولد ٢٨
لزم المولى أن يفديها
أم الولد لا يمكن بيعها فلا
يلزمه أن يفديها بأكثر من
قيمتها وإن جنت ففداها
بجميع القيمة ثم جنت ففيه
قولان :
(أحدهما) يلزمه أن يفديها
لأنه إنما لزمه أن يفديها في

- كتاب عتق أمهات الأولاد ٢٦
إذا علقت الأمة بولد حر ٢٦
في ملك الواطئ صارت أم
ولد له فلا يملك بيعها ولا
هبتها ولا الوصية بها فإن
مات السيد عتقت
وإن علقت بولد حر بشبهة ٢٦
من غير ملك لم تصر أم ولد
في الحال فإذا ملكها ففيه
قولان : (أحدهما) لا تصر
أم ولد لأنها علقت منه في غير
ملكه فأشبهه إذا علقت منه
في نكاح فاسد أو زنا
(والثاني) أنها تصر أم ولد ٢٦
لأنها علقت منه بحر فأشبهه
إذا علقت منه في ملكه
أن علقت بولد مملوك في ٢٦
ملك ناقص وهي جارية
المكاتب إذا علقت من مولاها
ففيه قولان : (أحدهما) أنها
لا تصر أم ولد
(والثاني) أنها تصر أم ولد ٢٦
(فصل) وإن وطئ أمته ٢٦
فأسقطت جنيئاً ميتاً كان
حكمه حكم الولد الحي في
الاستيلاد لأنه ولد
من أصحابنا من نقل جواب ٢٧
كل واحد منهما إلى الأخرى
وجعلها على قسولين
(أحدهما) : لا يثبت له حكم
الولد في الاستيلاد ولا في
انقضاء العدة لأنه ليس بولد
(والثاني) يثبت له حكم ٢٧

- الجناية الأولى
٢٩ (فصل) وان أسلمت أم ولد نصراني تركت على يد امرأة ثقة وأخذ المولى بنفقتها الى أن تموت فتعتق
- ٢٩ **باب الولاء**
٢٩ اذا اعتق الحر مملوكا ثبت له عليه الولاء
٢٩ وان باع الرجل عبده من نفسه ففيه وجهان : (أحدهما) أنه يثبت له عليه الولاء
(والثاني) لا ولاء عليه لاحد
٣٠ (فصل) وان اعتق المكاتب عبداً باذن المولى وصحنا عتقه ففي ولائه قولان : (أحدهما) أنه للسيد
٣٠ (والثاني) أنه موقوف فان عتق فهو له فان عجز فهو للسيد
٣٠ ان مات العبد المعتق قبل عجز المكاتب أو عتقه ففي ماله قولان : (أحدهما) أنه موقوف على ما يكون من امر المكاتب
(والثاني) أنه للسيد لأن الولاء يجوز أن ينتقل
٣٠ (فصل) وان اعتق مسلم نصرانياً أو اعتق نصرانياً مسلماً ثبت له الولاء لأن الولاء كالنسب
٣٠ وان اعتق ذمي عبده فلحق بدار الحرب وسبى ففيه وجهان :
(أحدهما) لا يجوز ان يسترق
٣٠ (والثاني) يجوز
(فصل) وان اشترك اثنان في عتق عبد اشتركا في الولاء لاشترائهما في العتق
ان عجز عما عليه للآخر فرق نصيبه ففي ولاء النصف المعتق وجهان :
(أحدهما) أنه بينهما لأنه عتق بحكم الكتابة فثبت الولاء للأب وانتقل اليهما
(والثاني) أنه للمعتق خاصة
(فصل) ولا يثبت الولاء لغير المعتق
(فصل) ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته
(فصل) وان مات العبد المعتق وله مال ولا وارث له ورثه المولى
(فصل) وان مات العبد والمسولى ميت كان الولاء للمعتق وله مال ولا وارث له الورثة لأن الولاء كالنسب
٣٢ وان ترك جداً وأخاً ففيه قولان :
(أحدهما) انهما يشتركان كما يشتركان في ارث النسب
(والثاني) يقدم الأخ
٣٣ وان اجتمع الأخ من الأب والأم والأخ من الأب يقدم الأخ من الأب والأم كما يقدم في الارث بالنسب ومن

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	اصحابنا من قال فيه قولان : (أحدهما) يقدم (والثاني) أنهما سواء	٣٣	(فصل) فان اعتق عبداً ثم مات وخلف اثنين ثم مات أحدهما وترك ابناً ثم مات العبد وله مال ورثه الكبر من عصيه المولى وهو الابن دون ابن الابن
	(فصل) اذا تزوج عبد لرجل بمعتقة لرجل فأتت منه بولد ثبت لمولى الأم الولاء على الولد	٣٤	وان اعتق جسد الولد دون الاب ففي ولائه ثلاثة أوجه : (أحدهما) ينجر الولاء الى معتقه
	(والثاني) لا ينجر (والثالث) ان كان الأب حياً لم ينجر الولاء الى معتقه	٣٤	(فصل) وان تزوج عبد لرجل بأمه آخر فأتت منه بولد ثم اعتق السيد الأمة وولدها ثبت له عليها الولاء
	(والثالث) ان كان الأب حياً لم ينجر الولاء الى معتقه	٣٥	ان اشترى الولد اباه عتق عليه وثبت له الولاء عليه ، وهل ينجر ولاء نفسه بعتق الأب ؟ فيه وجهان :
	(فصل) وان تزوج عبد لرجل بأمه آخر فأتت منه بولد ثم اعتق السيد الأمة وولدها ثبت له عليها الولاء	٣٥	(أحدهما) لا ينجر لانه لا يملك ولاء نفسه (والثاني) أنه ينجر ولاء نفسه بعتق إبيه ولا يملكه على نفسه
	(فصل) اذا مات رجل فأعتق عبداً ثم مات أحدهما وكذبه الآخر وفي ولائه وجهان :	٣٦	(فصل) اذا مات رجل فأعتق عبداً ثم مات أحدهما وكذبه الآخر وفي ولائه وجهان :
	(أحدهما) ان الولاء بينهما لانه عتق بسبب كان من أبيهما فكان الولاء بينهما (والثاني) أن الولاء للمصدق لان المكذب اسقط حقه بالتكذيب	٣٦	(أحدهما) ان الولاء بينهما لانه عتق بسبب كان من أبيهما فكان الولاء بينهما (والثاني) أن الولاء للمصدق لان المكذب اسقط حقه بالتكذيب
	كتاب الفرائض	٣٧	كتاب الفرائض
	الفرائض باب من ابواب العلم وتعلمها فرض من فروض الدين	٣٧	الفرائض باب من ابواب العلم وتعلمها فرض من فروض الدين
	الفرائض بالمراث والفارض والفرضي بقاء وراء مفتوحين الذي يعرف الفرائض ويسمى العلم بقسمة الموارث علم الفرائض وفي الحديث (افرض أمتي زيد) وقال الخطابي : الفرض هو القطع	٤٠	الفرائض بالمراث والفارض والفرضي بقاء وراء مفتوحين الذي يعرف الفرائض ويسمى العلم بقسمة الموارث علم الفرائض وفي الحديث (افرض أمتي زيد) وقال الخطابي : الفرض هو القطع
	ان العلم بالفرائض - أعني الموارث - من فروض الكفايات شأن جميع العلوم الشرعية التفصيلية التي هي مناط القضاء والفتيا والتدريس والتحصيل	٤٠	ان العلم بالفرائض - أعني الموارث - من فروض الكفايات شأن جميع العلوم الشرعية التفصيلية التي هي مناط القضاء والفتيا والتدريس والتحصيل
	ان الطب والحساب من فروض الكفايات	٤٠	ان الطب والحساب من فروض الكفايات
	(فصل) واذا مات الميت بدىء من ماله بكفنه ومونة تجهيزه	٤١	(فصل) واذا مات الميت بدىء من ماله بكفنه ومونة تجهيزه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤١	(فصل) ثم يقضى دينه لقوله عز وجل « من بعد وصية يوصى بها أو دين »	٥٠	الارث ضربان : عام وعاص فاما العام فهو ان يموت رجل من المسلمين ولا وارث له خاص واما الارث الخاص فيكون بأحد امرين بسبب أو نسب
٤١	(فصل) ثم تنفذ وصاياه لقوله عز وجل « من بعد وصية يوصى بها أو دين »	٥١	الورثة من الرجال والنساء ينقسمون ثلاثة أقسام : قسم يدلى بنفسه ، وقسم يدلى بغيره ، وقسم يدلى بنفسه وقد يدلى بغيره
٤٤	ان التوارث في الجاهلية كان بالخلف والنصرة	٥٣	(فرع) مولى المولاة لا يرث عندنا
٤٥	اذا مات اخرج من ماله كفيه وحنوطه وموثة تجهيزه من رأس ماله مقدماً على دينه ووصيته موسراً كان أو مفسراً	٥٤	(فصل) ولا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم أصلياً كان أو مرتداً
٤٥	ان كان موسراً حسب ذلك من رأس المال وأن كان مفسراً احتسب من ثلثه	٥٤	(فصل) ولا يرث الحر من العبد لأن ما معه من المال لا يملكه في أحد القولين وفي الثاني يملكه ملكاً ضعيفاً
٤٦	ان كان الدين يحيط بالتركة منع انتقال الملك الى الورثة وان كان الدين لا يحيط بالتركة لم يمنع انتقال الملك الى الورثة بحال	٥٤	(فصل) ومن أسلم أو أعتق على ميراث لم يقسم لم يرث لأنه لم يكن وارثاً عند الموت فلم يرث
٤٧	(فصل) ثم تقسم التركة بين الورثة والأسباب التي يتوارثون بها الورثة المعينون ثلاثة : رحم وولاء ونكاح	٥٥	وان قال له : أنت حر في آخر جزء من أجزاء حياتي المتصل بالموت ثم مات عتق من ثلثه وهل يرثه ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا يرثه (والثاني) يرثه
٤٧	(فصل) والوارثون من الرجال عشرة : الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد أبو الأب وان علا والأخ وابن الأخ والعم وابن العم والزوج ومولى النعمة	٥٥	وان قال في مرضه : أن مت بعد شهر فانت اليوم حر فمات بعد شهر عتق اليوم ومولاة النعمة
٤٧	والوارثات من النساء سبع : البنت وبنت الابن والام والجدة والأخت والزوجة ومولاة النعمة		

- مصلحة
٥٩ ان كان القتل مضموناً لم يرث القاتل
٦٠ (فرع) في مذاهب العلماء في القتل الخطأ
٦٠ (فرع) في القتل المانع من الارث عند العلماء
٦٠ ان كان القتل يوجب العقوبة المالية أو غير المالية فهو مانع من الارث كالقتل بحق أو بعدد
٦٠ ان القتل المانع من الارث هو العمد العدوان فحسب بمباشرة أم بالتسبب
٦١ القتل الخطأ لا يمنع الميراث عندهم إلا من الدية فقط
٦١ مذهب الحنفية كل قتل يستوجب القصص أو الكفارة فهو مانع من الارث
٦١ حد القتل العمد أن يتعمد المكلف ضرب إنسان بما يقتل غالباً من غير حق
٦١ شبه العمد أن يتعمد ضربه بما لا يقع القتل به غالباً
٦١ الخطأ أن يقتله من غير قصد إلى قتله بل يكون المقصود بالفعل شيئاً آخر
٦١ اختلاف أبي حنيفة وصاحبيه في تحديد القتل العمد وشبه العمد
٦٢ أما ما يجري مجرى الخطأ الذي ذكرناه آنفاً فهو ما يقع من غير قصد أصلاً
٦٢ إذا كان القتل لا يستوجب تلفظ وهل يرثه ؟ على الوجهين
٥٥ وجملة هذا أن الكافر لا يرث من المسلم بلا خلاف ، وأما المسلم فلا يرث الكافر عندنا وبه قال على وزيد بن ثابت وهو قول الفقهاء كافة
٥٦ أما أهل الحرب وأهل الذمة فانهم لا يتوارثون وإن كانوا من اليهود والنصارى
٥٦ الذمي هل يرث الجربي ؟ فيه قولان : (أحدهما) يرثه لأن ملتتهما واحدة (والثاني) لا يرثه لأن حكمنا لا يجري على الجربي
٥٦ (فرع) قال الشافعي : وميراث المرتد لبيت المال العلماء اختلفوا في الارث بعد موته على أربعة مذاهب :
٥٧ ان ماله لا يورث بل يكون في بيت المال
٥٧ ان ما اكتسبه قبل الردة ورث عنه وما اكتسبه بعد الردة يكون في بيت المال
٥٧ (فرع) إذا مات العبد وفي يده مال لم يرثه قرابته الأحرار
٥٨ (فصل) واختلف أصحابنا فيمن قتل مورثه
٥٨ ذهب الشافعي إلى أن القاتل لا يرث المقتول لا من ماله ولا من دينه سواء قتله عمداً أو خطأ أو مباشرة أو بسبب

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	قصاصاً ولا كفارة فإنه لا يمنع الإرث	٦٥	سواء تزوجت أو لم تتزوج (فرع) إذا أقر في مرض موته أنه قد كان طلق أمráته في صحته ثلاثاً بآنت منه
٦٢	لو قتل المحتون أو الصبي مورثه لم يسقط حقهما في الميراث	٦٥	(فرع) وإذا كان الرجل مريضاً فسألته أمráته أن يطلقها ثلاثاً ومات في مرضه ذلك
٦٣	(فصل) فيمن بت طلاق أمráته في المرض المخوف واتصل به الموت	٦٦	(فرع) إذا علق المريض طلاق أمráته ثلاثاً بصفة ثم وجدت تلك الصفة في مرضه ومات فهل ترثه ؟
٦٣	إذا طلقها في المرض ومات بسبب آخر لم ترث لأنه بطل حكم المرض	٦٦	أن قال لها أن مرضت فأنت طالق ثلاثاً فمات في مرضه فيه قولان :
٦٣	أن فسخ نكاحها في مرضه بأحد العيوب ففيه وجهان : (أحدهما) أنه كالطلاق في المرض (والثاني) أنها لا ترث	٦٧	(فرع) إذا طلقها ثلاثاً في مرضه ثم صح ثم مرض ثم مات فإنها لا ترثه قولاً واحداً
٦٣	وان طلقها في المرض ثم صح ثم مرض ومات أو طلقها في المرض ثم ارتدت ثم عادت إلى الإسلام ثم مات لم ترثه قولاً واحداً	٦٧	(فرع) إذا طلق أمráته في الصحة ثم لاعنها في مرض موته لم ترثه قولاً واحداً لأنه مضطر إلى اللعان الدرء الحد فلا تلحقه التهمة
٦٣	إذا طلق الرجل أمráته في مرض موته وقع الطلاق رجعيًا فمات وهي في العدة ورث أحدهما صاحبه بلا خلاف	٦٧	(فرع) إذا كانت تحته أربع نسوة وطلقهن في مرض موته طلاقاً بائناً ثم تزوج بعدهن أربعاً سواهن ثم مات من مرضه ذلك
٦٤	وان قلنا بقوله القديم قال : متى ترثه ؟ فيه ثلاثة أقوال : (أحدها) ترثه مادامت في عدتها منه فإذا انقضت عدتها لم ترثه	٦٧	أن الميتة في مرض الموت ترث فمتى ترث ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه للزوجات الجديدات دون المطلقات
٦٥	(والثاني) أنها ترثه ما لم تتزوج بغيره	٦٨	(والثاني) أنه للزوجات المطلقات دون الزوجات
٦٥	(والثالث) أنها ترثه أبداً		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٦٨	الجديدات (والثالث) أنه يكون بين المزوجات والمطلقات بالسوية (فصل) وأن مات متوارثان بالفرق أو الهدم فإن عرف موت أحدهما قبل الآخر ونسى وقف الميراث إلى أن يتذكر	٧١	وإذا مات الأب والأبن غرقا ولم يعلم أيهما مات أولا وترك الأب زوجته أم ابنه الميت معه وبنته وأباه كان للزوجة الثمن فرضاً وللبنات النصف فرضاً وللأب السدس فرضاً والباقي تعصيباً ولا شيء لابنه الذي مات معه
٦٨	(فصل) وأن أسر رجل أو فقد ولم يعلم موته لم يقسم ماله حتى يمضي زمان لا يجوز أن يعيش فيه مثله	٧٢	باب ميراث أهل الفرائض
٦٨	وأن مات له من يرثه دفع إلى كل وارث أقل ما يصيبه ووقف الباقي إلى أن يتبين أمره	٧٢	أهل الفرائض هم الذين يرثون الفروض المذكورة في كتاب الله عز وجل وهي النصف والربع والثمن والثلثان والسدس
٦٩	(فرع) إذا مات رجل وخلف ولداً أسيراً في أيدي الكفار فإنه يرث ما دام يعلم حياته وأن مات للمفقود من يرثه قبل أن يحكم بموته أعطى كل وارث من ورثته ما يتيقن أنه له	٧٢	الزوج له فرضان ، النصف إذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن والربع إذا كان معه ولد أو ولد ابن
٧٠	أن يجعل حكم الأخ المفقود حكم الحي	٧٢	الزوجة لها فرضان ، الربع إذا لم يكن معها ولد ولا ولد ابن والثمن إذا كان معها ولد أو ولد ابن
٧١	هل يؤخذ من الزوج ضامن في نصف السبع ؟ فيه قولان : (أحدهما) يؤخذ من ضمان بجوار أن يكون الأخ ميتاً (والثاني) لا يؤخذ منه ضمين كما يقسم مال الغرماء على الأحياء من ورثتهم ولا يؤخذ منهم ضمان	٧٤	إذا توفيت امرأة وترك زوجاً وابناً وبنتاً كان للزوج الربع فرضاً لوجود الفرع الوارث والباقي للأبن وللبنات تعصيباً للذكر ضعف الأنثى
٧٤		٧٤	إذا ماتت عن زوج وأخ شقيق كان للزوج النصف فرضاً لوجود الفرع الوارث والباقي للأخ تعصيباً
٧٤		٧٤	إذا مات رجل وترك زوجة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	وأبا كان للزوج الربع والباقي للاب تعصيباً		الاساسية التي تتعلق بالتركة نفسها بل وبالوارثين اذا لم يكن للميت تركة باستثناء الوصية
٧٤	اذا مات وترك زوجة وابن ابن وبنت ابن كان للزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث والباقي لابن الابن وبنت الابن تعصيباً للذكر مثل حظ الانثيين	٧٧	أما الأم فلها ثلاثة فروض (أحدها) الثلث اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان فصاعداً من الاخوة والاخوات
٧٤	حكمة تشريع الميراث تفصيلاً للميراث حكمة مشروعية عامة وله حكمة في مجيئة مفصلاً تفصيلاً شديداً	٧٧	(والفرض الثاني) السدس في حالتين
٧٦	حقوق واجبة في التركة قبول توزيع الميراث	٧٨	(أحدهما) أن يكون للميت ولد أو ولد ابن
٧٦	تنحصر هذه الحقوق في ثلاثة نقاط ذكرها الدكتور أحمد المسال	٧٨	(والثاني) أن يكون له اثنان فصاعداً من الاخوة والاخوات (والفرض الثالث) ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين وذلك في مسألتين في زوج وأبوين أو زوجة وأبوين
	١ - كفن الميت وموونة تجهيزه ، ومن السنة الاسراع في ذلك	٧٨	الأم لها سبعة احوال (أحدها) أن يكون معها ولد ذكر أو أنثى أو ولد ابن ذكر أو أنثى وان سفل فلها السدس
	٢ - قضاء الديون التي عليه وهي اما ديون لله تعالى أو ديون للناس وتقدم ديون الناس لتعلق حقوقهم بها ولانشغال ذمته بها وما بقي يخرج منه الديون التي لله تعالى كالزكاة والكفارة والحج والنذر	٧٨	(ثانيها) أن لا يكون مع الأم ولد ولا ولد ابن ولا أحد من الاخوة والاخوات فلازم الثلث
	٣ - تنفيذ وصاياه من ثلث ماله	٧٨	(ثالثها) أن يكون مع الأم ثلاثة اخوة أو ثلاث اخوات أو اثنان منهما فلها السدس
٧٧	لا يجوز تقسيم التركة قبل الوفاء بهذه الحقوق	٧٨	(رابعها) أن يكون مع الأم أخ أو أخت فلها الثلث

- ٧٩ (خامسها) ان يكون مع الام
اثنان من الاخوة والاخوات
أو منهما فللام السدس
٧٩ (سادسها) اذا كان هنالك
زوج وابوان قال اصحابنا :
للزوج النصف وللأم ثلث
ما بقى وللأب الباقي واصلها
من ستة للزوج ثلاثة وللأم
ثلث ما بقى وهو سهم وللأب
سهمان
٧٩ (سابعها) اذا كان زوجة
وابوان فللزوجة الربع وللأم
ثلث ما بقى وهو سهم وللأب
ما بقى وهو سهمان
٨١ اذا مات عن زوجة وام واخ
شقيق أو لأب كان للزوجة
الربع فرضاً لعدم وجود
الفرع الوارث وللأم الثلث
فرضاً وللأخ الباقي تعصيباً
٨٤ (فرع) اذا كان مكان الأب
جد صحيح مع أحد
الزوجين أخذت الأم ثلث
اصل التركة لا ثلث الباقي
٨٤ (فصل) وأما الجدة فان
كانت أم الأم أو أم الأب فلها
السدس
٨٥ وان كانت أم أبي الأم لم ترث
لأنها تدلى بغير وارث
٨٥ وان كانت أم أبي الأب ففيه
قولان : (أحدهما) أنها ترث
وهو الصحيح لأنها جدة
تدلى بوارث فورثت كأم الأم
وام الأب
٨٥ (والثاني) انها لا ترث لأنها
- جدة تدلى بوارث فورثت كأم
الأم وام الأب
٨٥ (والثاني) انها لا ترث لأنها
جدة تدلى بجد فلم ترث
كأم أبي الأم وان اجتمعت
جدتان متحاذيتان كأم الأم
وام الأب فالسدس بينهما
٨٥ وان كانت أقربى من جهة
الأب والبعدي من جهة
الأم ففيه قولان (أحدهما)
أن الأقربى تحجب البعدي
٨٥ (والثاني) لا تحجبها وهو
الصحيح
٨٥ ان اجتمعت جدتان احدهما
تدلى بولادتين بان كانت أم أم
أب ، أو أم أم أم ، والأخرى
تدلى بولادة واحدة كأم أبي
أب ففيه وجهان : (أحدهما)
أن السدس يقسم بين
الجدتين على ثلاثة فتأخذ
التي تدلى بولادة سهماً
وتأخذ التي تدلى بولادتين
سهمين
٨٥ (والثاني) وهو الصحيح
انهما سواء لأنه شخص
واحد فلا يأخذ فرضين
٨٨ الجدة أم أب الأب هل ترثه؟
فيه قولان :
٨٨ (أحدهما) لا ترث .
٨٨ (والثاني) أنها ترث
٨٨ واذا اجتمع الجدات الوارثات
وهن متحاذيات كان السدس
بينهن
٨٨ وان اجتمع جدتان احدهما

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٨٩	أبعد من الأخرى نظرت فان كانتا من جهة واحدة بأن كان هناك أم أم أو أم أم أم كان السدس لام الأم لأن البعدى تدلى بهذه القربى	٩٣	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن هي الجدة الوارثة (فرع) في حجب الجدة عن الارث
٨٩	ان اجتمع أم أب وأم أب الأب فان السدس يكون لام الأب ويسقط أم أب الأب	٩٤	الصور التي تحجب فيها الجدة
٨٩	ان كانت القربى من جهة الأب والبعدى من جهة الأم ففيه قولان : (أحدهما) أن البعدى منهما تسقط بالقربى	٩٥	(أولها) اذا كانت أم أب والأب حتى يرزق
٨٩	(والثاني) لا تسقط البعدى بالقربى بل يشتركان في السدس	٩٥	(ثانيها) اذا كان للمتوفى أم (ثالثها) الجدة القربى من أى جهة تحجب البعدى من أى جهة كانت الا في حالة عم الأب
٩٠	(فرع) ان اجتمع جدتان متحاذيتان وأحداهما تدلى بقراءة والاخرى تدلى بقرابتين	٩٦	(فصل) وأما البنت فلها النصف اذا انفردت وللأنتين فصاعداً الثلثان
٩٠	ان اجتمع معها أم أم أبى هذا الولد ففيه وجهان : (أحدهما) أن السدس يقسم بين هاتين الجدتين على ثلاثة :	٩٧	(فصل) وأما بنت الابن فلها النصف اذا انفردت وللأنتين فصاعداً الثلثان لاجماع الأمة ولبنت الابن مع بنت الصلب السدس تكلمة الثلثين
٩٠	(والثاني) يقسم السدس بينهما نصفين	٩٨	اذا ماتت امرأة عن زوج زوج وابن وبنت فلزوج ربع التركية لوجود الفرع الوارث للمتوفاة
٩٠	(فصل) في جملة ما تقدم فرض الجدة والجندات	٩٨	اذا مات رجل أو امرأة عن ثلاث بنات وابن ليس له ورثة غيرهم فللابن نصيب بنتين فتقسم التركية خمسة أسهم للابن سهمان من خمسة ولكل بنت سهم
٩١	الجدة الصحيحة ترث السدس فرضاً اذا لم تكن محجوبة بغيرها سواء أكانت من جهة الأب أم من جهة الأم	٩٩	اذا مات رجل عن زوجة وثلاثة أبناء وبنت فللزوج

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٩٩	ثم التركة والباقي للأبناء الثلاثة والبنت بالتعصيب	١٠٢	إذا مات رجل عن زوجة وبنت فللزوجة الثمن فرضاً وللبنات النصف فرضاً والباقي للبنت بطريق الرد لا الفرض
٩٩	إذا مات امرأة عن زوج وثلاث بنات فللزوج الربع لوجود الفرع الوارث وللبنات الثلثان فرضاً والباقي للبنات بطريق الرد لا الفرض	١٠٣	إذا مات شخص وترك زوجة وأباً وبنت ابن (الثانية) الثلثان للابنتين فأكثر إذا لم يكن للمتوفى أبناء وبنات صلبية ولا أبناء أبناء في درجتهم واحداً لو أكثر
٩٩	للبنات ثلاث أحوال : (الأول) أن البنت الواحدة تراث النصف فرضاً إذا لم يكن معها ابن للمتوفى أو أبناء (الثاني) أن البنيتين فأكثر يرثن الثلثين بالسوية فرضاً إذا لم يكن معهن ابن للمتوفى أو أبناء	١٠٣	إذا مات شخص وترك زوجة وأخاً شقيقاً أو من الأب وثلاث بنات ابن (الثالثة) أن يرثن بالتعصيب إذا كان مع الواحدة منهن أو أكثر ابن ابن في درجتهم سواء كان أخاً له أم ابن عمه ولم يكن للمتوفى ابن من الصلب
٩٩	(الثالث) يرثن بطريق التعصيب واحدة أو أكثر إذا كان معهن ابن له أو أبناء فيأخذ الابن ضعف نصيب البنت	١٠٣	إذا مات شخص وترك ابن ابن وبنت ابن كانت التركة كلها بينهما اثلاثاً (الرابعة) أن لهم جميع السدس عن طريق الفريضة إذا كان للمتوفى بنت صلبية واحدة ولم يكن مع بنات الابن ابن ابن يعصمهن
١٠١	ميراث بنت الابن	١٠٤	إذا مات شخص وترك أما وأباً وبنتاً صلبية وثلاث بنات ابن
١٠١	ابنة الابن فإن لها النصف إذا انفردت ولا بنتى الابن فصاعداً الثلثان	١٠٤	إذا مات شخص عن أم وأب وبنت ابن وثلاث بنات ابن ابن
١٠٢	(فرع) أن خلف بنتاً وابن ابن وبنت ابن ابن	١٠٦	(فرع) إذا كان مع بنات
١٠٢	للبنات الابن ست حالات :		
١٠٢	(الأولى) النصف للواحدة		

- ١١٤ (فرع) وأما الأخوات للأب مع الأخوات للأب والأم فكينات الابن مع البنات
- ١١٤ (فرع) ان خلف ابنة واختاً لأب وأم أو لأب أو ابنة ابن واختاً لأب وأم أو لأب
- ١١٥ أما مسألة ولد الأم فللواحد منهم السدس ذكراً كان أو أنثى وللأثنين فما زاد منهم الثلث ويسوى فيه بين الذكر والأنثى
- ١١٦ (فرع) الأخت من الأب - وهي التي تشترك مع الميت في أبيه دون أمه -
- ١١٦ للأخوات من الأب سبع حالات :
- ١١٦ (الأولى) النصف فرضاً للواحدة عند الانفراق
- ١١٦ (الثانية) الثلثان فرضاً للأثنين فأكثر أن لم يكن للميت أخوة من الأب أو أخوة أو أخوات شقيقات
- ١١٦ (الثالثة) السدس فرضاً للواحدة أو أكثر إذا كان للميت أخت شقيقة واحدة ولم يكن مع الأخت لأب أخ لأب يعصبها
- ١١٧ (الرابعة) التعصيب بالغير
- ١١٧ (الخامسة) التعصيب مع الغير
- ١١٨ (السادسة) حجبتها عن الأثر واحدة أو أكثر بالأختين الشقيقتين إلى أن يكون معها أخ يعصبها

- الابن عند اجتماعهم ببنت صلية واحدة غلام أنزل درجة منهم كابن ابن الابن
- ١٠٦ (الخامسة) أنهم لا يرثن شيئاً مع وجود البننتين الصليبتين
- ١٠٦ (فرع) إذا مات شخص وترك بنتين صليبتين وبنات ابن
- ١٠٨ (السادسة) أنهم يسقطن مطلقاً بالابن الصليبي أو ابن الابن الذي هو أعلى منهم درجة فبنت الابن تحجب بالابن وبنت ابن الابن تحجب بابن الابن
- ١٠٩ (فرع) إذا مات شخص عن ابن وابنت ابن وأبو مات عن ابن ابن ابن ، وبنت ابن ابن ابن
- ١١٠ (فصل) وأما الأخت للأب والأم فلها النصف إذا انفردت وللأثنين فصاعداً الثلثان
- ١١٠ (فصل) والأخوات من الأب والأم مع البنات عصبة ومع بنات الابن
- ١١٠ (فصل) وأما ولد الأم فللواحد السدس وللأثنين فصاعداً الثلث
- ١١٠ (فصل) وأما الأب فله السدس مع الابن وابن الابن
- ١١١ (فصل) ولا ترث بنت الابن مع الابن ولا الجدة أم الأب مع الأب

- بالسوية ذكراً كان أو أنثى
 ١٢٦ (ثالثها) الحجب عن الارث
 بالفرع مطلقاً مذكراً كان أو
 مؤنثاً
 ١٢٩ (فرع) بنو الاخوة
 لا يحجبون الأم عن الثلث ولا
 يرثون مع الجد وهذا صحيح
 ١٣٠ (فرع) في الحجب بنوعيه
 الحجب نوعان : حجب
 نقصان وحجب حرمان
 ١٣٣ (فرع) في حجب اصحاب
 الفروض
 ١٣٣ اصحاب الفروض المقدره اثنا
 عشر شخصاً منهم اثنان
 لا يحجبان اصلاً الأب والبنت
 الصلبية ومنهم عشرة يحجب
 بعضهم حجب نقصان فقط
 ويحجب البعض الآخر حجب
 حرمان
 ١٣٣ (اولا) الأم تحجب حجب
 نقصان من الثلث الى
 السدس
 ١٣٣ (ثانيها) الزوج يحجب
 نقصان فقط من النصف الى
 الربع
 ١٣٣ (ثالثاً) الزوجة تحجب
 حجب نقصان فقط من
 حجب نقصان فقط من
 النصف الى الربع
 ١٣٤ (رابعاً) الجد الصحيح
 يحجب حجب حرمان بالأب
 وبالجد الصحيح الاقرب منه
 درجة الى الميت
 ١٣٤ (خامساً) الجدة الصحيحة

- ١١٨ (السابعة) حجبها عن
 الارث بالابن وابن الابن وان
 نزل وبالأب والأخ الشقيق
 والاخت الشقيقة اذا صارت
 عصبه مع غيرها
 ١٢٠ (فرع) وإما الجدة ففرضه
 السدس مع الابن أو ابن الابن
 لاجتماع الأمة على ذلك
 ١٢١ مات رجل وخلف اباه وام امه
 وام أبيه
 ١٢٢ (فصل) ولا يرث ولد الأم
 مع اربعة : مع الولد وولد
 الابن والأب والجد
 ١٢٤ (فصل) ولا يرث ولد الأب
 والأم مع ثلاثة مع الابن وابن
 الابن والأب
 ١٢٤ (فصل) واذا استكمل
 البنات الثلثين ولم يكن
 مع من دونهن من بنات الابن
 ذكر لم يرثن
 ١٢٤ (فصل) ومن لا يرث ممن
 ذكرناه من ذوى الارحام
 أو كان عبداً أو قاتلاً أو
 كافراً لم يحجب غيره من
 الميراث
 ١٢٦ اولاد الأم هم الاخوة
 والأخوات من الأم فقط من
 آباء شتى ويسمون بالأخفاف
 وهم مختلفون في نسب
 الآباء كذلك ولهم ثلاثة أحوال
 ١٢٦ (احدها) السدس فرضاً
 للواحد ذكراً كان أو أنثى
 ١٢٦ (ثانيها) الثلث فرضاً للأكثر
 من الواحد ويقسم بينهم

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٣٤	تحجب حجب حرمان سواء كانت أبوية أم بالأم وتحجب الأبوية بالأب وبالجد الصحيح	١٤٠	(فرع) في طريقة إيجاد المضاعف البسيط لعدددين أو أكثر
١٣٤	(سادساً) بنت الابن تحجب حجب حرمان بالفرع الوارث المذكر الأعلى منها درجة	١٤٠	(فرع) في أصول المسائل
١٣٤	(سابعاً) الأخت الشقيقة تحجب حجب حرمان بالابن سواء كان معها شقيق أم لا	١٤٢	(فرع) في العول تفصيلاً وتطبيقاً
١٣٤	(ثامناً) الأخت لأب تحجب حجب حرمان سواء كان معها من يعصبها أم لا بما تحجب به الأخت الشقيقة وبالأخ الشقيق	١٤٤	(فرع) في الأصول التي تعول
١٣٤	(تاسعاً) الأخوة والأخوات لأم يحجبون حجب حرمان بالفرع الوارث مطلقاً وبالأصل الوارث المذكر مهما علا	١٤٦	(فصل) وأن اجتمع في شخص جهتا فرض كالمجوسى إذا تزوج ابنته فأتت منه بنت فان الزوجة صارت أم البنت وأختها من الأب والبنت بنت الزوجة وأختها
١٣٥	(فصل) وأن اجتمع أصحاب فروض ولم يحجب بعضهم بعضاً	١٤٧	إذا أدلى شخص بنسبين أو بسبيين الى مورثه فأنه يورث بكل واحد منهما فرضاً مقدراً
١٣٥	ان مات رجل وخلف ثلاث زوجات وحدتين وأربع أخوات من الأم وثماني أخوات من الأب والأم	١٤٧	ان مات الابن وخلف أما وهي أخت لأب وأختاً لأب وأم
١٣٥	ان مات امرأة وخلفت زوجاً وأماً وأختاً من أب وأم	١٥١	باب ميراث العصبية
١٣٦	أصول حساب الفرائض سبعة : الاثنان والثلاثة والأربعة والستة والثمانية والاثنان عشر والأربعة عشر وعشرون	١٥١	العصبية كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى وهم الأب والابن
		١٥١	(فصل) ان انفرد الواحد منهم أخذ جميع المال
		١٥١	(فصل) أن اجتمع اثنان قدم أقربهما في الدرجة
		١٥١	(فصل) ولا يعصب أحد منهم أنثى إلا الابن وابن الابن والأخ فانهم يعصبون أخواتهم
		١٥٢	(فصل) ولا يشارك أحد

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٥٨	من العصابات أهل الفروض في فروضهم إلا ولد الأب والأم فإنهم يشاركون ولد الأم في اثتهم في اشتراك	١٥٨	(الأولى) البنت الصليبية واحدة أو أكثر
١٥٤	مرتبة المصبة في التركة بعد أصحاب الفروض إذا بقي شيء بعد استيفاء فروضهم	١٥٨	(الثانية) بنت الابن مهما نزل أبوها واحد أو أكثر
١٥٤ ✓	(فرع) أقسام العاصب ثلاثة : عصبة بالنفس وعصبة بالغير وعصبة مع الغير	١٥٨	(الثالثة) الأخت لأبوين
١٥٥ ✓	العصابات بأنفسهم ينقسمون إلى أربعة أقسام	١٥٨	(الرابعة) الأخت لأب واحدة أو أكثر
١٥٥	(أولها) جزء الميت وهم الابن وابن الابن وإن نزل	١٥٩	القسم الثالث (العصبة مع الغير)
١٥٥	(ثانيها) أصوله وهم الأب والجد الصحيح وإن علا	١٦٠	مسألة : إذا اجتمعت العصبة بالنفس مع العصبة بالغير أو مع الغير
١٥٥	(ثالثها) جزء أبيه وهم الأخوة لأبوين أو لأبوين أو لأب ثم بنوهم	١٦٠	(فرع) في الادلاء بجهتين مسائل على ما تقدم
١٥٥	(رابعها) جزء جده وأن علا وهم أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده وإن علا	١٦١	المسألة المشتركة
١٥٦	(فرع) في الترجيح بين العصابات بالنفس	١٦٤	(فرع) وإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأما واثنين من ولد الأم وأخاً وأختاً لأب وأم
١٥٨	أولاً : الجهة ، ثانياً : قرب الدرجة ، ثالثاً : قرب القرابة	١٦٥	(فرع) في إيضاح الشركة أو الحجرية
١٥٨	القسم الثاني (العصبية بالغير)	١٦٦	(فصل) وإن اجتمع في شخص واحد جهة فرض وجهة تعصيب كابن عم هو زوج أو ابن عم هو أخ من أم وراث بالفرض والتعصيب
١٥٨ ✓	العصبية بالغير منحصرة في أربع نسوة من صواحب الفروض وهن اللائي فرضهن النصف عند التفرد والثلاثان عند التعدد	١٦٦	(فصل) وإن لاعت الزوج ونفى نسب الولد انقطع التوارث بينهما لانقضاء النسب بينهما
		١٦٧	(فصل) وإن كان الوارث خنثى
		١٦٩	(فرع) في المسائل التي خالف فيها عبد الله بن مسعود

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٦٩	(فرع) إذا قذف رجل امرأته بالزنا وانتهى عنه نسب ولدها ونفاه باللعان	١٧٩	أخا لأب وأم أو لأب وامرأة حاملاً فولدت ابناً وبنتاً فاستهلا ثم مات أحدهما ثم ماتت المرأة بعده ثم مات الولد الآخر ولم يعلم أيهما مات قبل الأم
١٧٠	ان حكم ولد الزنا حكم ولد الملاءنة	١٧٩	فائدة : ذكر بعض العلماء هنا لفراً عظيماً ناظماً له
١٧٠	(فرع) أن أمت المرأة بولدين توأمين من الزنا	١٨٠	(فصل) وان مات رجل ولم تكن له عصبة ورثه المولى المعتق
١٧١	(فرع) إذا مات ميت وخلف وارثاً خنثى	١٨٠	الورثة من له فرض لا ان مات ميت وخلف من الورثة من له فرض لا يستغرق جميع ماله كالأم والابنة والأخت
١٧٣	رأى الطب في تحديد حقيقة الخنثى المشكل	١٨١	باب الجد والجدة
١٧٥	(فصل) وان مات رجل وترك حملاً وله وارث غير الحمل نظرت فان كان له سهم مقدر لم ينقص	١٨١	إذا اجتمع الجد أو أبو الجد وأن علا مع ولد الأب والأم أو ولد الأب
١٧٧	ما حكم مال الميت قبل انفصال الحمل ؟	١٨١	(فصل) ان اجتمع مع الجد ولد الأب والأم وولد الأب عاد ولد الأب والأم الجد بولد الأب والجد بولد الأب
١٧٨	(فرع) ميت مات فقالت امرأة حامل : ان ولدت أنثى لم ترث منه وأن ولدت ذكراً ورث منه	١٨٣	(فرع) في مذاهب الصحابة في ميراث الجد مع الأخوة ان للجد مع الأخوة والأخوات ثلاث حالات
١٧٨	ان قالت امرأة حامل : ان ولدت ذكراً ورث وأن ولدت أنثى لم ترث وأن ولدت ذكراً وأنثى ورثا	١٨٣	(الحالة الأولى) أن مع الجد أخوة لابوين أو لأب ذكور فقط أو ذكور وإناث
١٧٨	ان ولدت ذكراً ورث وورثت معه وأن ولدت ذكراً وأنثى ورثا وورثت معها	١٨٣	(الحالة الأولى) أن يكون ذكور فقط أو ذكور وإناث
١٧٨	ان ولدت أنثى ورثت وورثت معها وأن ولدت ذكراً أو ذكراً وأنثى لم يرث واحد منها	١٨٤	(الحالة الثانية) أن يكون
١٧٨	(فرع) ان مات رجل وخلف		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٨٤	(الحالة الثالثة) أن يكون مع الجد أخوات وفروع وارث مؤنث	١٩٠	مع الجد أخوات يرثن بالفرض
١٨٤	مذهب زيد بن ثابت أن للجد مع الأخوة حاليين	١٩٠	أن مات رجل وخلف زوجة وأما وأخا وجداً
١٨٥	(فرع) فيما قدره القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م للجد مع الأخوة حاليين :	١٩١	أن مات رجل وخلف امرأة وجداً وأختاً
١٨٥	الأولى : أن يكون الموجود من الأخوة أو الأخوات وارثاً بالتصيب وهي ثلاث صور	١٩١	(فصل) ولا يفرض للأخت مع الجد إلا في مسئلة واحدة إذا اجتمع مع الجد والأخوة من له فرض
١٨٦	الثانية : أن يكون الموجود من الأخوات وارثاً بالفرض	١٩٢	مات الرجل وخلف بنتاً وأختاً لأب وأم وجداً
١٨٧	أن اجتمع الجد مع الأخوة أو الأخوات للأم أسقطهم بالاجماع	١٩٢	(فرع) جد وأخت شقيقة وأخت لأب
١٨٧	اختلف الناس في الجد إذا اجتمع مع الأخوة والأخوات للأب والأم أو للأب	١٩٢	(فرع) أم وجد وأخ شقيق وأخت لأب
١٨٨	الجد كالأب في عامة أحكامه	١٩٢	(فرع) أم وجد وأخت شقيقة وأخوان لأب
١٨٨	(فرع) إذا اجتمع الجد والأخوة أو الأخوات للأب والأم أو للأب وليس معهم من له فرض	١٩٣	(فرع) زوج وجد وأم فالتركة من ستة
١٨٩	(فصل) أن كانت المقاسمة تنقص الجد من الثلث بأن زاد الأخوة على اثنين والأخوات على أربع	١٩٣	أن خلف رجل زوجة وأختاً وجداً
١٩٠	(فصل) أن اجتمع مع الجد	١٩٤	(فرع) أن مات رجل وخلف أما وأختاً وجداً فهذه تسمى الخرقاء
١٩٠	أن مات رجل وخلف بنتاً والأخوة من له فرض وجداً وأختاً	١٩٤	(فرع) قال الشافعي رضي الله عنه وليس يعال لأحد من الأخوة والأخوات مع الجد إلا في الإكديريه
		١٩٥	مسألة : قال الشافعي رضي الله عنه والأخوة للأب والأم معا دون الجد بالأخوة والأخوات للأب
		١٩٥	(فرع) أن اجتمع أخت لأب وأم وأخت لأب وجد
		١٩٨	كتاب النكاح

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٩٨	النكاح جائزاً	٢٠٧	وكفيها
٢٠٢	النكاح مشروع بالكتاب والسنة	٢٠٧	ويجوز لمن أشتري جارية أن ينظر الى ما ليس بعورة منها للحاجة الى معرفتها
٢٠٢	كانت مناهج أهل الجاهلية على أربعة أقسام :	٢٠٨	(فصل) ويجوز لدوى المحارم النظر الى ما فوق السرة ودون الركبة من ذوات المحارم
٢٠٢	(أحدها) مناهج الرايات	٢٠٨	(فصل) ومن تزوج امرأة أو ملك جارية يملك وطأها فله أن ينظر منها الى غير الفرج
٢٠٣	(الثاني) الرهط من القبيلة يجتمعون على وطء امرأة لا يخالطهم غيرهم فإذا جاء بولد الحق بأشبههم	٢٠٨	هل يجوز أن ينظر الى الفرج؟ فيه وجهان :
٢٠٣	(الثالث) نكاح الاستخيار ولدها كريماً بذلت نفسها لعدة من فحول القبائل ليكون إذا أرادت المرأة أن يكون ولدها كأحدهم	٢٠٨	(أحدهما) لا يجوز
٢٠٣	(الرابع) النكاح الصحيح قال صلى الله عليه وسلم « ولدت من نكاح لا سفاحاً »	٢٠٩	(والثاني) يجوز
٢٠٣	(فصل) ولا يصح النكاح الا من جائز التصرف (فصل) ومن جاز له النكاح وتاقت نفسه اليه وقدر على المهر والنفقة فالمستحب له أن يتزوج	٢١١	يستحب له أن يتزوج ذات العقل
٢٠٤	لا يصح النكاح الا من حر بالغ عاقل مطلق التصرف	٢١٢	(فرع) ويجوز للحر أن يجمع بين أربع زوجات حرائر ولا يجوز له أن يجمع بين أكثر من أربع
٢٠٤	(فرع) النكاح مستحب غير واجب عندنا	٢١٢	(فرع) إذا أراد الرجل خطبة امرأة جاز له النظر منها الى ما ليس بعورة منها وهو وجهها وكفها بأذنها وبغير أذنها
٢٠٥	الناس في النكاح على أربعة أضرب	٢١٣	له أن يكرر النظر الى وجهها وكفيها
٢٠٧	(فصل) والمستحب أن لا يتزوج الا ذات دين	٢١٤	(فرع) ويجوز للمرأة إذا أرادت أن تتزوج برجل أن تنظر اليه لأنه يحبها منه ما يعجبها منها
٢٠٧	(فصل) وإذا أراد نكاح امرأة فله أن ينظر الى وجهها	٢١٤	إذا أراد الرجل أن ينظر الى

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢١٧	(والثاني) لا يجوز	٢١٤	امراة اجنبية عنه من غير
٢٢٠	أبيح للنبي أن ينكح من		سبب فلا يجوز له ذلك لا
	النساء أى عدد شاء		الى العورة ولا الى غير
٢٢١	الحكمة فى خصوصيته صلى		العورة
	الله عليه وسلم بأكثر من أربع	٢١٤	ولا يجوز للمرأة أن تنظر الى
	وعلة تزوجه بكل واحدة		الرجل الاجنبى لا الى العورة
٢٢٢	زوجات النبي صلى الله عليه		ولا الى غيرها من غير سبب
	وسلم « السيدة خديجة -	٢١٤	(فرع) ويجوز للرجل أن
	سودة بنت زمعة - عائشة		ينظر الى وجه المرأة الاجنبية
	بنت أبى بكر - حفصة بنت		عند الشهادة وعند البيع
	عمر - أم سلمة - زينب بنت		منها والشراء
	خزيمة - جويرية بنت	٢١٥	(فرع) اختلف اصحابنا فى
	الحارث الخزاعية - أم		فى الصبى المراهق مع المرأة
	حبيبة بنت أبى سفيان بن		الاجنبية
	حرب - زينب بنت جحش -	٢١٥	ولا يجوز للرجل الخصى أن
	صفية بنت حيى - ميمونة		ينظر الى بدن المرأة
	بنت الحارث - مارية القبطية		الاجنبية
٢٣١	حقائق تبطل ترهات الباطل	٢١٥	(فرع) ويجوز للرجل أن
	وتخرس المبطلين		ينظر الى المرأة من ذوات
٢٣٨	النتائج العامة التى أثمرتها		محارمه
	الدراسة	٢١٦	(فرع) اذا امتلكت المرأة
٢٤٠	باب ما يصح به النكاح		خادماً فهل يكون كالمحرم لها
٢٤٠	لا يصح النكاح الا بولى فان		فى جواز النظر والخلوة به ؟
	عقدت المرأة لم يصح		فيه وجهان
٢٤١	(فصل) وأن كانت المنكوحة	٢١٦	(أحدهما) أنه يصر محرماً
	أمة فوليتها مولاها		لها
٢٤١	وان كان وليها غير الأب والجد	٢١٦	(والثانى) لا يكون محرماً لها
	لم يملك تزويجها	٢١٧	(فرع) اذا تزوج الرجل
٢٤١	وان كان الأب أو الجد ففيه		المرأة يحل له الاستمتاع بها
	وجهان (أحدهما) لا يملك		كان لكل واحد منها النظر
	(الثانى) يملك تزويجها		الى جميع بدن الآخر
٢٤٥	أن اصحابنا قد ذكروا فى	٢١٧	هل يجوز له النظر الى
	حديث عائشة فوائد		الفرج ؟ فيه وجهان
		٢١٧	(أحدهما) يجوز

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٤٧	(فرع) إذا تزوج الرجل امرأة من نفسها ثم تراءى إلى الحاكم شافعى أو حنبلى	٢٥٣ /	ولا يزوج المرأة أينما إلا أن يكون عصبة
٢٤٧	(فرع) وأن تزوج رجلا امرأة من نفسها ووطئها	٢٥٤	(فرع) وإن كانت له اخت الأم لا قرابة بينهما غير ذلك لم يملك تزويجها
٢٤٩	(فرع) ولو تزوج رجلا امرأة من نفسها ثم طلقها فهل يقع الطلاق عليها ؟ فيه وجهان :	٢٥٤	(فرع) لا يكون الولي إلا مرشدا
٢٤٩	(فرع) النكاح الموقوف على الإجازة لا يصح عندنا سواء كان موقوفا على إجازة الولي أو الزوج أو الزوجة	٢٥٦	(فرع) وإن كان الولي سفيها أو ضعيفا غير عالم بموضع الخط أو سفيها مؤملا أو به علة تخرجه عن الولاية فهو كمن مات
٢٥٠	(فرع) المرأة لا تتوكل فى قبول النكاح ولا فى إيجابه	٢٥٦	(فرع) إذا كان الولي يحن يوما ويفيق يوما أو يغمى عليه يوما ويفيق يوما فهل يخرج ذلك من الولاية ؟
٢٥٠	(فرع) إذا كانت المنكحة حرة فأولى الولاية بتزويجها الأب	٢٥٧	(فرع) وهل يصح أن يكون الأعمى وليا فى النكاح ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصح (والثانى) يصح
٢٥١	(فرع) وإن اجتمع وليان أحدهما يدلى بالأب والأم والآخر يدلى بالأب كأخوين أو عمين	٢٥٧	(فرع) وولى الكافرة كافر ولا يكون المسلم ولى الكافرة إلا على إيمته
٢٥٢	(فرع) وإن اجتمع للمرأة لولياء فى درجة واحدة كالأخوة أو بنينهم والأعمام أو بنينهم	٢٥٧	(فرع) إن كان للمسلم أمة كافرة فهل له عليها ولا ينفى النكاح ؟ فيه وجهان :
٢٥٢	(فصل) ولا يجوز للابن أن يزوج أمه بالبنوة لأن الولاية ثبتت للأولياء لدفع العار عن النسب	٢٥٨	(فصل) وإن خرج الولي عن أن يكون من أهل الولاية إلى من بعده من الأولياء
٢٥٣	(فصل) ولا يجوز أن يكون الولي صغيرا ولا مجنونا ولا عبدا لأنه لا يملك العقيد لنفسه فلا يملكه لغيره	٢٥٩	(فرع) وأن زال السبب الذى أوجب قطع الولاية فى الأقرب عادت ولايته لأن المانع قد زال
		٢٥٩	(فرع) أن دعت المرأة أن

تزوج لكفوء فامتنع الولي
زوجها الحاكم

٢٥٩ (فرع) أن كان أولاهم به
مفقوداً أو غائباً غيبة بميدة
كانت أو قريبة زوجها
السلطان

٢٦٠ وأن غاب الولي وأراد الحاكم
تزوجها استحب له أن
يستدعى عصابتها

٢٦١ (فصل) ويجوز للأب والجد
تزوج البكر من غير رضاها
صغيرة كانت أو كبيرة

٢٦١ وفي تزويجها بعد البلوغ ففي
أذنها وجهان (أحدهما)
أذن بالناطق (والثاني)
أذن بالسكوت لحديث نافع

٢٦٢ (فصل) وأن كانت المنكوحة
أمة فلمولى أن يزوجه بكراً
كانت أو ثيباً ، صغيرة كانت
أو كبيرة ، عاقلة كانت أو
مجنونة

٢٦٤ قال الشافعي في القديم
استحب للأب أن لا يزوجه
حتى تبلغ لتكون من أهل
الأذن

٢٦٥ أن زوج الأب أو الجد البكر
البالغ فالمستحب لهما
استئذانها وأذن صاماتها
للخير

٢٦٦ ويجوز للأب والجد وغيرهما
من الأولياء إجبارها على
النكاح والإجبار عندهم
يختلف بصغر المنكوحة
وكبرها وعندنا يختلف

بيكارتها وثيوبتها

٢٦٦ (فرع) وأن ذهبت بكارتها
بالرنا فهو كما ذهبت بالجماع
في النكاح فيكون حكمها حكم
الثيب في الأذن

٢٦٧ (فرع) إذا زوج الرجل
ابنته البكر البالغ بغير أذن
فلما بلغها ذلك قالت (أنا
أخته من الرضاع) (أو
تزوجني أبوه قبله) أو غير
ذلك من الأسباب المحرمة

٢٦٧ (فرع) وأن قالت امرأة وهي
بالغ عاقلة : زوجني أبي زيداً
بشهادة شاهدين وصادقها
زيد على ذلك فأنكر الأب أو
الشاهدان ذلك لم يلتفت إلى
انكار الأب أو الشاهدين ،
لأن الحق للزوجين

٢٦٨ (فرع) وأن كانت المراد
نكاحها مجنونة فإن كان وليها
أباًها أو جدها زوجها على أي
صفة كانت ، صغيرة أو كبيرة
بكراً أو ثيباً

٢٦٩ (فصل) وأن كان ولي المرأة
ممن يجوز له أن يتزوجها
كأبن عم والمولى المعتق لم
يجز أن يزوجه من نفسه
فيكون مزوجاً قابلاً

٢٦٩ وأن أراد الإمام أن يتزوج
امرأة لا ولي لها غيره ففيه
وجهان : (أحدهما) أن له أن
يزوجه من نفسه (والثاني)
يرفعه إلى الحاكم ليزوجه
منه

٢٦٩ وان كان لرجل ابن وبنت ابن
وهما صغيران فزوج بنت
الابن بابن الابن ففيه وجهان
(أحدهما) لا يجوز
(والثاني) انه يجوز

٢٧٢ اذا اراد الرجل أن يتزوج
امراة يلى عليها أمر النكاح
من نفسه كابن العم والمتعة
أو وكل الولي رجلا يزوج
وليته فيزوجها الوكيل من
نفسه لم يصح

٢٧٢ اذا اراد الحاكم أن يتزوج
امراة لأولى لها فانه يتزوجها
من الامام

٢٧٣ (فرع) ان اراد الجد ان
يزوج ابنه الصغير بابنة ابن
له آخر ففيه وجهان
(أحدهما) لا يصح
(والثاني) يصح

٢٧٣ (فرع) ان زوج الولي وليته
من ابنه الكبير صح لانه هو
الذي يوجب النكاح على
المراة ويقبله لابنه

٢٧٣ (فرع) وكيل الولي يقوم
مقامه

٢٧٤ (فرع) اذا كان الولي
لا يملك أن يعقد على المراة
الا باذنها فان اذنت له أن
يزوجها من رجل معين صح

٢٧٤ (فصل) ولايجوز للولي أن
يزوج المتكوحة من غير كفء
الا برضاها ورضي سائر
اولياء

٢٧٥ (فصل) وأن دعت المتكوحة

الى غير كفء لم يلزم الولي
تزويجها لانه يلحقه العار فان
رضيا جميعا جاز تزويجها
٢٧٧ (فرع) أن جاء رجل وادعى
أن فلانا وكله أن يتزوج له
امراة فتزوجها له وضمن
عنه المهر ثم انكر الموكل
الوكالة ولا بينة فالقول قوله
مع يمينه

٢٧٨ (فصل) والكفاءة في الدين
والنسب والحرية والصفة فأما
الدين فهو معتبر فالفاسيق
ليس بكفاء للمفيدة

٢٨٠ ليس نكاح غير الكفاء حراماً
فأراد به النكاح وأنما هو
تقصير بالمراة والأولياء فان
رضوا صح ويكون حقاً لهم
تركوه ، فلو رضوا الا واحداً
فله فسخه

٢٨١ (فرع) ليس للولي أن يزوج
المراة من غير كفء الا
برضاها ورضا سائر الأولياء
لحديث عائشة ولأن في ذلك
الحاق عار بها وسائر الأولياء
فلم يجوز من غير رضاهم

٢٨٢ (فرع) فان زوجت المراة
من غير كفء برضاها ورضا
سائر الأولياء صح النكاح

٢٨٣ (فرع) أن زوج الاب أو
الجد البكر من غير كفء بغير
رضاها أو زوجها أحد
الأولياء بغير كفؤ برضاها
من غير رضا سائر
الأولياء قال الشافعي النكاح

- ٢٩٣ (فرع) لا يجوز للأب والجد ولا للوصى ولا للحاكم تزويج الصغير المجنون لانه لا يحتاج الى النكاح في الحال
- ٢٩٤ مسألة : قال الشافعى رضى الله عنه وليس له ان يزوج ابنته الصغيرة عبداً ولا غير كفاء ولا مجنونا ولا مخبولا ولا مجذوما ولا أبرص
- ٢٩٥ (فرع) ولا يزوج ابنه الصغير بامرأة ليست بكفاء له ولا مجنونة ولا مخبولة ولا مجذومة ولا برصاء ولا رتقاء
- ٢٩٦ (فرع) ولا يزوج ابنه الصغير بعجوز هرة ولا بمقطوعة اليدين والرجلين ولا عمياء ولا زمنة ولا يهودية ولا نصرانية ولا يزوج ابنته الصغيرة بشيخ هرم
- ٢٩٦ (فصل) ولا يصح النكاح الا بشاهدين ذكرب عدلين
- ٢٩٧ (فصل) وان اختلف الزوجان فقالت الزوجة : عقدنا بشاهدين فاسقين وقال الزوج عقدنا بعدلين
- ٢٩٨ (فرع) الشهود على المدل حتى يعلم الجرح يوم وقع النكاح
- ٢٩٩ (فرع) وهل تجوز شهادة اصحاب الصنع الدنيئة مثل الحجام والقصاب والكناس وغيرهم
- ٢٩٩ (فرع) وان عقد النكاح بشهادة ابنى أحد الزوجين

- ياطل ٢٨٤ وان دعت المرأة وليها الى تزويجها برجيل وزعمت انه كفاء لها فقال الولي : ليس بكفاء لها رفع ذلك الى الحاكم ونظر فيه
- ٢٨٤ الكفاء معتبر في خمسة اشياء النسب ، والدين ، والحرية ، والصفة ، والسلامة من العيوب
- ٢٨٧ (فرع) وان كان للمرأة وليان واذنت لكل واحد منهما في تزويجها فزوجها كل واحد منهما من رجل نظرت فان كان العقدان في وقت واحد او لم يعلم متى عقدا او علم احدهما قبل الآخر
- ٢٨٩ اذا زوج المرأة وليان من رجلين ولم يعلم السابق منهما واذا رأى كل واحد من الزوجين انه هو السابق منهما نظرت
- ٢٩١ (فرع) اذا زوج الرجل اخته من رجل ثم مات الزوج نادى ورثته ان اخ زوجها بقبر اذنها فالتكاح باطل ولا ترث واذا ادعت المرأة انه زوجها باذنها فالقول قولها وترث
- ٢٩٢ (فصل) ويجوز لولى الصبي ان يزوجه اذا رأى ذلك
- ٢٩٣ يجوز للأب والجد أن يزوج ابنه الصغير اذا كان عاقلا لانه يملك التصرف في مصلحته والنكاح مصلحة له

- الزواج انها هي التي زوجها
أبوها منه فان انكرهما حلف
لكل واحدة بعينا وان أقر
لأحدهما تثبت زواجهما
٣٠٥ (فرع) اذا قال زوجتك
حمل هذه المرأة ان كانت ابنة
لم يصح النكاح
٣٠٦ (فرع) واذا أراد العقد خطب
خطب الولي أو الزوج أو
أجنبي من الحاضرين فيحمد
الله تعالى ويصلى على
الرسول صلى الله عليه وسلم
ويوصي بتقوى الله ويرغب في
النكاح
٣٠٨ (فصل) ولا يصح العقد الا
بلفظ التزويج أو النكاح
٣٠٩ (فصل) واذا انعقد العقد
لزم ولم يثبت فيه خيار
المطس ولا خيار الشرط
٣٠٩ لا ينقذ النكاح عندنا الا
بلفظ النكاح أو التزويج ولا
يجوز بلفظ الهبة أو البيع
أو التملك أو الإجارة وقال
أبو حنيفة ينقذ بكل لفظ
يقتضي التملك
٣٠٩ (فرع) والفرج محرم قبل
العقد فلا يحل أبدا الا بأن
يقول الولي : قد زوجتكها
أو أنكحتكها
٣١١ (فرع) وان عقد النكاح
بالمجمية
٣١١ (فرع) اذا وكل الزوج من
يقبل له النكاح أو قيل الأب
لابنه الصغير فان النكاح

- أو بشهادة ابنه وجده أو
بشهادة ابن أحد الزوجين
صح النكاح
٣٠٠ (فرع) وليس من شرط
الشهادة احضار الشاهدين
بل لو حضر الشاهدان
لأنفسهما وسفعا الإيجاب
والقبول صح ذلك ولو سمعا
الإيجاب والقبول ولم
يسمعا الصداق صح النكاح
٣٠٠ (فرع) واذا تزوج المسلم
كتابية فانه يتزوجها من
وليها الكافر اذا كان عدلا
في دينه ولا يصح الا بحضرة
شاهدين مسلمين عدلين
٣٠٠ (فصل) ولا يصح الا على
زوجين معينين لأن المقصود
بالنكاح أمانتهما فوجب
تعيينهما فان كانت المنكوحة
حاضرة
٣٠١ (فصل) ويستحب ان يخطب
قبل العقد
٣٠٤ اذا أراد عقد النكاح على
المرأة فلا بد ان تتميز عن
غيرها بالمشاهدة أو بالصفة
أو بالتسمية
٣٠٤ وان قال زوجتك ابنتي
الكبيرة فاطمة فغير اسمها
صح النكاح على الصغيرة ولا
يضر تغييره للاسم
٣٠٥ (فرع) وان كان لرجل
ابنتان فزوج رجل أحدهما
بعينها ثم مات الأب وادعت
كل واحدة من ابنتين على

- ٣٢٠ (فصل) وتحرم عليه من جهة المصاهرة أم المرأة دخل بها أو لم يدخل لقوله تعالى « وأمهات نسائكم »
 ٣٢٠ ويحرم عليه كل من يدلى إلى امرأته باسمومة
 ٣٢٠ ويحرم عليه ابنة المرأة بنفس العقد تحريم جمع
 ٣٢٠ وتحرم عليه كل من ينتسب إلى امرأته بالبنوة من بنات أولادها وأولاد أولادها .
 فان خالف ووطئها لم يعد وتحرم عليه حليمة الابن وكل من ينتسب اليه بالبنوة من الأجداد
 ٣٢٠ ومن حرم عليه بنكاحه أو بنكاح أبيه أو ابنه حرم عليه بوطئه أو وطء أبيه أو ابنه في ملك أو شبهة
 ٣٢١ أن تزوج امرأة ثم وطئ أمها أو ابنتها أو ووطئها أبوه أو ابنه بشبهة انفسخ النكاح
 ٢١ الأربع المنصوص على تحريمهن بالمصاهرة الزوجة والربيبية وحليمة الابن وحليمة الاب
 ٣٢٢ (فرع) في مذاهب العلماء في نكاح المرأة وأمها
 ٣٢٤ (فصل) وان زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها
 ٣٢٦ اذا زنى بامرأة لم ينتشئ بهذا الزنا تحريم المصاهرة فلا يحرم على الزاني نكاح المرأة التي زنى بها ولا أمها ولا ابنتها ولا تحرم الزانية

- لا يصح حتى يسمى الزوج في الإيجاب والقبول
 ٣١٢ **باب ما يحرم النكاح وما لا يحرم**
 ٣١٢ من ارتد عن الدين لم يصح نكاحه لأن النكاح يسراد للاستمتاع ولا يوجد ذلك في نكاح المرتد
 ٣١٢ ولا يصح نكاح الخنثى المشكل
 ٣١٢ ولا يصح نكاح المحرم
 ٣١٢ (فصل) يحرم على الرجل من جهة النسب الأم والبنات والأخت والعمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت
 ٣١٣ لا يصح نكاح المرتد والمرتدة لأن القصد بالنكاح الاستمتاع ولما كان دمه مهدياً وجب قتلها فلا يتحقق الاستمتاع
 ٣١٣ مسألة : النساء اللاتي نص القرآن على تحريمهن أربع عشرة امرأة ثلاث عشر بقوله تعالى « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ » الآية وواحدة في قوله تعالى « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء »
 ٣١٥ (فرع) وأما الإفتنان المنصوص على تحريمهما بالرضاع فالأم والأخت
 ٣١٥ (فرع) في مذاهب العلماء في عدد الرضعات المحرمات
 ٣١٩ مسألة في رضاع الكبير

على أبي ولا على ابنائه
(فرع) فان زنى بامرأة فاته
بابنه يمكن أن تكون منه بأن
تأتى بها لستة أشهر من
وقت الزنا فلا خلاف بين أهل
العلم

٣٢٨ (فرع) وان اتت امرأة بابنة
فنفاه باللعان

٣٢٨ (فرع) وأن زنى رجل
بزوجة رجل لم ينفسخ
نكاحها

٣٢٩ (فرع) ولو قال رجل : أنا
أحيط علما أن لى فى هذه
البلدة امرأة يحرم على
نكاحها بنسب أو رضاع
أو صهر ولا أعلم عنها جاز
له أن يتزوج من تلك البلدة

٣٢٩ (فصل) ويحرم عليه أن
يجمع بين اختين فى النكاح
لأن الجمع بينهما يؤدى الى
العداوة وقطع الرحم

٣٢٩ ويحرم عليه أن يجمع بين
المرأة وعمتها وبين المرأة
وخالتها

٣٣٢ ويجوز الجمع بين امرأة كانت
لرجل وبين ابنة زوجها الأول

٣٣٣ (فرع) وأن تزوج بامرأة
ثم طلقها وأراد يتزوج باختها
أو عمتها أو خالتها أو تزوج
أربع نوسة وطلقهن وأراد أن
ينكح أربعة غيرهن أو طلق
واحدة منهن وأراد أن
يتزوج غيرها

٣٣٣ (فرع) فان تزوج رجلا

امرأة فطلقها طلاقا رجميا
ثم قال الزوج : قد أخبرتني
بانقضاء عدتها فانكرت لم يقبل
قوله فى اسقاط نفقتها
وكسوتها وسائر حقوقها

٣٣٤ (فصل) ومن حرم عليه
نكاح امرأة بالنسب له أو
بالمصاهرة أو بالجمع حرم
عليه وطؤها بملك اليمين

٣٣٤ وان ملك اختين فوطيء
أحدهما حرمت عليه الأخرى
حتى تحرم الموطوءة ببيع
أو عتق أو كتابة أو نكاح
فان خالف ووطئها لم يعد
الى وطئها حتى تحرم الأولى

٣٣٤ (فصل) وما حرم من
النكاح والوطء بالقرابة حرم
بالرضاع

٣٣٤ (فصل) ومن حرم عليه
نكاح امرأة على التأييد
برضاع أو نكاح أو وطء
مباح صار لها محرما فى
جواز النظر والخلوة

٣٣٥ الشرع يساوى بين الأمانة
والحيرة فى الجمع بين
الاختين كما لا يحصل له
نكاحها بنسب أو رضاع أو
مصاهرة

٣٣٥ مسألة : اذا حرم عليه نكاح
المرأة على التأييد بنكاح أو
رضاع أو وطء مباح صار
محرما لها فى جواز النظر
والخلوة

٣٣٥ مسألة : اذا وطئ الرجل

- ٣٤١ (فرع) أما التمسكون
بالكتب التي نزلت على
الأنبياء صلوات الله عليهم
كمن تمسك بصحف إبراهيم
وزبور داود وشعيب عليهم
السلام فلا يحل نكاحهم ولا
ولا وطء الاماء منهم بملك
اليمين ولا يحل اكل ذبائحهم
٣٤١ (فصل) واختلف اصحابنا
في السامرة والصائبين
٣٤٢ (فصل) ويحرم عليه نكاح
من ولد بين وثني وكتابية
لان الولد من قبيلة الاب
٣٤٣ (فرع) قال الشافعي ولا
اكره نساء اهل الحرب الا
لثلاث فتن مسلما عن دينه
٣٤٤ (فصل) ولا يحل له نكاح
الامة الكتابية اما الاممة
المسلمة فانه ان كان الزوج
حرا نظرت فان لم يخشى
العنت وهو الزنا لم يحل له
نكاحها وان وجد ما يتزوج
به حرة كتابية او يشتري
به امة ففيه وجهان
٣٤٥ (فصل) ويحرم على العبد
نكاح مولاته لان احكام الملك
والنكاح تتناقض
٣٤٥ (فصل) ويحرم على الاب
نكاح جارية ابنه
٣٤٧ مسألة : لا يصح نكاح العبد
لمولاته لتناقض احكام الملك
والنكاح في النفقة والسفر
وجبت لحفظ النسب
٣٤٨ (فرع) اذا زنت المرأة لم

- امراة بملك صحيح او شبه
ملك او بشبهة عقد نكاح او
وطئها زوجة او امة حرمت
عليه امهاتها وبناتها او امها
٣٣٦ (فرع) وان تزوج امراة ثم
وطئ بنتها او امها بشبهة
او وطئ الابن زوجة الاب
بشبهة انفسخ النكاح
٣٣٦ ان تزوج رجل امراة وتزوج
ابنه ابنتها ثم زفت الى
كل منهما زوجة صاحبه
ووطئها ولم يعلم
٣٣٧ (فرع) ان تزوج رجل امراة
ثم تزوج اخرى فوطئ
احدهما ثم بان احدهما
ام الاخرى فان نكاح الاولى
صحيح
٣٣٨ (فصل) ويحرم على المسلم
ان يتزوج ممن لا كتاب له
من الكفار كعبدة الاوثان
ومن ارتد عن الاسلام
٣٣٩ (فصل) واما غير اليهود
والنصارى من اهل الكتاب
كمن يؤمن بزبور داود عليه
السلام وصحف شعيب فلا
يحل للمسلم ان ينسكح
حرائرهم ولا ان يطأ اماءهم
بملك اليمين
٣٤٠ (فرع) فيمن تنصروا بعد
تحريف كتب موسى وعيسى
فانه لا يجوز زواج نسائهم
ولا يجوز فرض الجزية
عليهم

يجب عليها المدة سواء كانت حائلاً أو حاملاً

٣٤٩ (فصل) ويحرم على الحر أن يتزوج بأكثر من أربع نسوة

٣٥٢ (فصل) ولا يجوز نكاح السفار وهو أن يزوج الرجل

ابنته أو اخته من رجل على أن يزوجه ذلك ابنته أو اخته ويكون بضع كل واحد

واحدة منهما صداقاً للأخرى

٣٥٢ فاما إذا قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك صح النكاحان

٣٥٦ (فصل) ولا يجوز نكاح المتعة

٣٥٦ (فصل) ولا يجوز نكاح المحلل وهو أن ينكحها على

أنه إذا وطئها فلا نكاح بينهما وأن يتزوجها على أن يحللها للزوج الأول

٣٥٧ (فصل) وإن تزوج بشرط الخيار بطل العقد لأنه عقد

يبطله التوقيت فبطل بالخيار الباطل كالبيع

٣٦١ لا يصح نكاح المتعة وهو أن يتزوج لمدة معلومة أو مجهولة

بأن يقول زوجني ابنتك شهراً أو أيام الموسم

٣٦٢ (فرع) وأما نكاح المحلل فإن الرجل إذا طلق امراته ثلاثاً

فانها لا تحل له إلا بعقد زوج واصابة

٣٦٣ (فرع) انه أن تزوج امرأة

بشرط الخيار بطل العقد لأنه لا مدخل للخيار فيه فأبطله

فان شرط في العقد انه لا يطؤها ليلاً بطل الشرط

٣٦٤ (فصل) ويجوز التعريض بخطبة المعتدة عن الوفاء والطلاق الثلاث

٣٦٤ ويحرم التصريح بالخطبة لأنه لما أباح التعريض دل على

أن التصريح محرم

٣٦٨ (فصل) ومن خطب امرأة فصرح له بالإجابة حرم على

غيره خطبتها الا أن يأذن فيه الأول

٣٧٣ باب الخيار في النكاح والرصد بالعييب

٣٧٣ إذا وجد الرجل امرأة مجنونة أو مجذومة أو برصاء

أو رتقاء أو قسراً ثبت له الخيار

العتق وهو الزنا لم يحل له نكاحها وإن وجد ما يتزوج

به حرة كتابية أو يشتري به أمة ففيه وجهان

٣٧٣ وإن وجدت المرأة زوجها مجنوناً أو مجذوماً أو برصاً

أو مجبوبة أو عينة ثبت لها الخيار

٣٧٤ وإن وجد أحدهما الآخر وله فرج الرجال وفرج النساء

فيه قولان (أحدهما) يثبت له الخيار (والثاني) لا خيار له

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٧٤	وان وجدت المرأة زوجها خصياً ففيه قولان :	٣٨٥	وبها عيب فلم تعلم به حتى وطئها ثم علم به فسخ النكاح (فرع) وان دعت امرأة وليها لتزويجها الى مجنون كان له الامتناع من ذلك لان عليه عار ان تكون وليته تحت مجنون
٣٧٦	ان الرد بالعيب في النكاح قد ثبت بالقواعد الكلية في العقود والمعاوضات	٣٨٥	وان دعت المرأة وليها الى ان يزوجها بمجنون او ابرص فهل له ان يمتنع ؟ فيه وجهان
٣٧٦	اذا وجد احد الزوجين عيباً بالآخر ثبت له الخيار في فسخ النكاح	٣٨٥	(فرع) اذا كان الولي غير محرم لها فهل يرجع عليه الزوج ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يرجع (والثاني) يرجع
٣٧٨	لو تزوج الرجل امرأة على انها جميلة شابة مؤمنة تامة بكر فوجدها معجوزاً قبيحة معدومة قطعاً ثيباً أو عمياء	٣٨٥	(فرع) اذا تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وعلم بعد ذلك أنه كان بها عيب يثبت به خيار الفسخ لزمه نصف المهر
٣٧٩	(فرع) ان وجد كل واحد من الزوجين بصاحبه عيباً	٣٨٦	(فصل) اذا ادعت المرأة على الزوج انه عني وأنكر الزوج فالقول قوله مع يمينه فان نكل ردت اليمين على المرأة الفسخ سقط حقها في
٣٨١	(فصل) والخيار في هذه الصوب على الفور لانه خيار ثبت بالعيب فكان على الفور كخيار العيب في البيع	٣٨٧	(فصل) وان اختارت المقام معه قبل انقضاء الاجل ففيه وجهان (أحدهما) يسقط خيارها (والثاني) لا يسقط
٣٨١	(فصل) وان فسخ قبل الدخول سقط المهر لانه ان كانت المرأة فسخت كانت الفرقة من جهتها فسقط مهرها	٣٨٧	الغن في الرجل عيب يثبت الخيار لزوجته في فسخ النكاح لاجلها
٣٨٢	(فصل) وان حدث العيب بالزوج ورضيت به المرأة لم يجبرها الولي على الفسخ	٣٨٨	ان المرأة اذا جاءت الى
٣٨٣	(فرع) اذا وجد أحد الزوجين بالآخر عيباً ففسخ النكاح نظرت فان كان الفسخ قبل الدخول سقط جميع المهر		
٣٨٤	(فرع) ان تزوج رجل امرأة		

رجلا على أنه على صفة
فخرج بخلافها أو على نسب
فخرج بخلافه

٣٩٥ (فرع) روى المزني عن

الشافعي : فان لم يجامعها
الصبي أجل

٣٩٦ (فرع) اذا تزوجت امرأة

رجلا على أنه على صفة فخرج
بخلافها أو على نسب فخرج
بخلافه

٣٩٧ (فصل) وان كان الفرج من

وجهة المرأة نظرت فان تزوجها
على أنها حرة فكانت أمة
وهو ممن يحل له تكاح الأمة
ففي صحة النكاح قولان

٣٩٨ (فرع) وان تزوجها على أنها

على صفة فخرجت بخلافها

٤٠٠ (حصل) وان تزوج امرأة من

غير شرط يظنها حرة
فوجدتها أمة فالنكاح
صحيح

٤٠٠ (فصل) اذا اعتقت الأمة

وزوجها حر لم يثبت لها
الخيار

٤٠٢ (فصل) ان اعتقت وفسخت

النكاح فان كان قبل الدخول
سقط المهر لان الفرقة من
جهتها

٤٠٢ (فصل) ان تزوج عبد

مشارك حرة مشركة ثم اسلمها

٤٠٣ (فصل) اذا ملك مائة دينار

وأمة قيمتها مائة دينار
وزوجها من عبد بمائة ووصى
بعقبتها فاعتقت قبل الدخول

الحاكم وادعت على زوجها
انه عنين أو انه عاجز عن
وطئها استدعاه الحاكم
وساله

٣٨٩ (فرع) فاذا ضرب العنين

المدة ثم جامع امرأته قبل
انقضاء السنة أو بعدها وقبل
الفسخ سقط حقها في الفسخ

٣٩٠ (فرع) وان ادعى الزوج أنه

وطئها فانكرت فان كانت
ثيبا فالقول قول الزوج مع
يمينه وان كانت بكرا عرضت
على أربع من القوالب

٣٩١ مسألة : اذا انقضت السنة

ولم يقدر على وطئها كانت
بالخيار بين الإقامة والفسخ

٣٩٢ (فرع) اذا تزوج رجل

امراة فوطئها ثم عجز عن
وطئها لم يثبت لها الخيار
ولا يحكم لها عليه بالعنة

٣٩٢ (فرع) وان تزوج رجل

امراة مع علمها انه عنين بأن
أخبرها انه عنين أو تزوجها
فأصابته عتينا ثم فسخت
النكاح ثم تزوجها ثانيا ففيه
قولان

٣٩٣ (فرع) اذا تزوج امرأتين

فمن عن أحدهما دون
الأخرى ضربت له المدة التي
عن عنها

٣٩٣ (فصل) وان وجدت المرأة

زوجها مجبوا ثبت لها
الخيار في الفسخ

٣٩٤ (فصل) اذا تزوجت امرأة

واسلمن معه فمات قبل أن
يختار أربعا فإن الوارث لا
يقوم مقامه

٤١٩ (فصل) وان أسلم وتحت
اختان أو امرأة وعمتها أو
امراة وخالتها وأسلمتا معه
لزمه أن يختار احدهما

٤٢٠ (فرع) أن كانتا أما وبنثا
فقد ذكرنا أنه يجب عليه أن
يختار الأربع منهن

٤٢٢ (فصل) وان أسلم وعنده
أربع أماء فأسلمت منهن
واحدة وهو ممن يجوز له
نكاح الأماء فله أن يختار
المسلمة وله أن ينتظر اسلام
البواقي ليختار من شاء
منهن

٤٢٢ (فصل) وان أسلم وعنده
حرة وأمة أسلمتا معه ثبت
نكاح الحرة وبطل نكاح الأمة
٤٢٣ (فصل) وان أسلم عبدا
وتحتة أربع فأسلمن معه
وأسلمتا معا قبل الدخول
فالكلام على قسمين (الأول)
إذا كان اسلامهم جميعا قبل
الدخول (الثاني) إذا دخل
بهما حرمتا على التأييد الأم

٤٢٢ (فصل) أن أسلم وتحتة
أربع أماء فأسلمن معه فإن
كان ممن يحل له نكاح الأمة
اختار واحدة منهن

٤٢٣ أن أسلم وهو موسر فلم
يسلمن معه حتى أعسر فله
أن يختار واحدة منهن

لم يثبت لها الخيار
٤٠٣ (فصل) وان اعتق عبدا

وتحتة أمة ففيه وجهان
(أحدها) يثبت له الخيار
(والثاني) لا يثبت

٤٠٤ باب نكاح المشرک

٤٠٤ إذا أسلم الزوجان المشرکان
على صفة - لو لم يكن بينهما
نكاح جاز لهما عقد نكاح

٤٠٩ ان أسلم الزوجان المشرکان
معا فلن كانا عند اسلامهما
يجوز ابتداء النكاح بينهما أو
أقرا على نكاحهما الأول

٤١٠ (فصل) وان أسلم الحر
وتحتة أكثر من أربع نسوة
واسلمن معه لزمه أن يختار
أربعا منهن

٤١٢ (فرع) إذا أسلم وتحتة
أكثر من أربع نسوة واسلمن
ففيه ذكرنا أنه يجب عليه
أن يختار الأربع منهم

٤١٥ (فرع) ان قال : كلما
أسلمت واحدة منكن فقد
اخترت نكاحها لم يصح لأن
الاختيار كابتداء العقد
لا يجوز تعليقه على صفة

٤١٦ (فرع) وان أسلم واسلمن
بعضهن ثم ارتد لم يصح اختياره

٤١٦ (فصل) أن مات قبل أن
يختار لم يقدّم وارثه مقامه
لأن الاختيار يتعلق بالشهوة
فلا يقوم فيه غيره مقامه

٤١٧ إذا سلم رجل حر وعنده
أكثر من أربع زوجات حرائر

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٢٧	(فرع) إذا نكح مشرك مشركة نكاح متعة ثم أسلما لم يقرأ عليه	٤٢٤	اعتباراً بوقت اجتماع اسلامه واسلامهن لزمه ان يختار اثنتين فان اعتق بعد اسلامه واسلامهن لم تجز الزيادة على اثنتين
٤٢٧	(فرع) ان قهر حربى حربية على نفسها فوطئها أو طأعته فوطئها ثم أسلما لم يقرأ على ذلك	٤٢٤	(فرع) إذا انكح الحر ثمانى زوجات فى الشرك فأسلم وأسلم منهن أربع وتخلف أربع ثم مات الأربع المسلمات أو بعضهن ثم أسلم الأربع الباقيات قبل انقضاء عدتهن فله ان يختار الأربع الموتى للكناح
٤٢٨	(فرع) فى مذاهب العلماء إذا ارتد أحد الزوجين (فرع) إذا ارتدت الزوجة بعد الدخول فطلقها الزوج ثلاثاً	٤٢٥	(فرع) إذا تزوج وثنية ثم أسلمت وتخلف الزوج فى الشرك فتزوج أختها فان أسلم بعد انقضاء عدة الأوله انفسخ نكاح الأوله وثبت نكاح الثانية ان أسلمت معه قبل انقضاء عدتها
٤٢٩	(فرع) أن ارتدت زوجة رجل بعد الدخول عليه وله امراة صغيرة فأرضعها ام المرتدة قبل انقضاء عدة المرتدة خمس رضعات بمفرقات	٤٢٥	(فرع) إذا كان تحت ثمان زوجات فأسلم وأسلمن معه (فصل) ان تزوج امرأة معتدة من غيره وأسلما فان كان قبل انقضاء العدة لم يقرأ على النكاح
٤٢٩	(فرع) إذا انتقل اليهودى أو النصرانى الى دين لا يقر أهله عليه لم يقر عليه كما لا يقر أهله عليه وما الذى يقبل منه ؟ فيه ثلاثة اقوال	٤٢٥	(فصل) إذا ارتد الزوجان أو أحدهما - فان كان قبل الدخول وقفت الفرقة
٢٢٩	(فرع) إذا تزوج الكتابى بكتابية أقرأ عليه قبل اسلامهما وبعد اسلامهما وان تزوج الكتابى وثنية أو مجوسية - فان أسلما - أقرأ عليه بلا خلاف	٤٢٦	(فصل) وان أنتقل الكتابى الى دين لا يقر أهله عليه لم يقر عليه
٤٣٠	(فصل) إذا أسلم الوثنيان قبل الدخول ثم اختلفا فقالت المرأة أسلم أحداً قبيل صاحبه فانفسخ النكاح	٤٢٧	(فصل) وان تزوج كتابى وثنية فيه وجهان
٤٣١	إذا أسلم الزوج بعد الدخول		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٣٢	(فرع) أن أسلمت الزوجة بعد الدخول ثم أسلم الزوج بعدها ثم اختلفا	٤٣١	وتخلقت الزوجة فلا نفقة لها وأن أسلمت الزوجة ولم يسلم فعليه نفقتها (فرع) إذا أسلم الزوج قبل الزوجة وقبل الدخول وجب عليه نصف المسمى أن سمي لها مهرأ صحيحاً
٤٣٣	(فرع) وأن تزوج الكتابي بالكتابية صغيره وأسلم أحد أبويها قبل الدخول انفسخ نكاحها		

كنا نود الا يكون هناك اخطاء مطبعية ولكن جل من تصالى عن النقص
سبحانه وقد نددت اثناء الطباعة اخطاء أرجو من القارىء اصلاحها بقلمه وهى :

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٤٧	٢٠	فأولدها	فأولدها
١١٨	٤	الشقيقتين	الشقيقتين
١٣٦	٢٥	وللز	ولللزوج
١٦٥	٤	الفواعد	القواعد
٢٦٩	١٢	حاكم	الحاكم
٣٠٩	٤	غيار	خيار
٣٤٤	١٥	جهان	وجهان
٣٨٦	١١	قول	قوله
٤٩٣	٢٤	لا تمكن	لا يتمكن